



## شرح تنقيح فتح الكريم





# حقوق الطبع و محفوظات

الطبعة الأولى

١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

رقم الإيداع: / ٢٠٢٠

الترقيم الدولي:



# شرح تنقيح فتح الكريم

يحتوي على

( مقدمة وأصول وقواعد مهمة في التحريرات )

جمع وترتيب

الشيخ / عبد العزيز منصور عبد العزيز

مقرئ القراءات العشر الصغرى والكبرى والزوائد

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين





## إهداء

إلى الله - تعالى- الذي وفقني وأعاني على جمع مادة هذا  
الكتاب؛

ثمَّ إلى والدي - رَحْمَةُ اللَّهِ - الذي مات ولم تقرَّ عينه بعلمي هذا؛  
ثمَّ إلى والدي وقرّة عيني التي كانت تدعوني دائماً بالتوفيق  
والصلاح، وكافحت وتحملت كثيراً من أجلي، وصبرت على طلبي  
للعلم؛

ثمَّ إلى مشايخي وأساتذتي الذين قرأت عليهم، وتعلمت منهم  
هذا العلم؛

ثمَّ إلى إخوتي وأخواتي وزوجتي وأولادي الذين وفروا لي الوقت  
والجهد وكل ما أريد، وساعدوني وصبروا معي على طلب هذا العلم  
الشريف؛

أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يجزيهم عني جميعاً  
خير الجزاء، وكذا كل من ساعدني وأعاني على طلب هذا العلم  
الشريف ولو بكلمة

المؤلف.

## شكر خاص

من منطلق قول النبي - ﷺ -: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله" (١).

فلذلك أتقدم بخالص الشكر والتقدير والاعتراف بالجميل لمشايخي الفضلاء الذين جلستُ بين أيديهم وتعلمتُ منهم وقرأتُ عليهم القرآن الكريم بقراءاته المختلفة إفرادًا وجمعًا.

وأخصُّ بالذكر شيخنا الجليل فضيلة الشيخ / عمرو عبدالله عبد العاطي - حفظه الله -، فقد تعلمتُ منه كثيرًا واستفدتُ منه كثيرًا، وصبر عليّ كثيرًا، وقد أكرمني الله - عز وجل - بأن قرأتُ على الشيخ القرآن الكريم كاملاً بالقراءات العشر الكبرى جمعًا، بالتحقيق والتحرير، وهو أجلُّ شيوخي الذين قرأتُ عليهم وتعلمتُ منهم، وما بخل عليّ بشيء أبدًا من وقته وعلمه، حتى أنه راجع معي هذا الكتاب، وقرأته عليه كلمةً كلمةً - إلا جزءًا قليلًا في المقدمة تركناه اختصارًا -، وقد انتفعتُ كثيرًا بملاحظات الشيخ الدقيقة على الكتاب .

فالله أسأل أن يجزي عنا شيخنا الكريم، وجميع مشايخنا خير الجزاء، وأن ينفعنا بهم، وألا يحرمننا بركة علمهم، وأن يرزقنا حسن الأدب معهم، وأن يجعلنا وإياهم من أهل القرآن الذين هم أهلُه وخاصَّته .

## المؤلف ..

(١) (صحيح) ؛ رواه الإمام أحمد في مسنده ( ١١٢٨٠ - ١١٧٠٣ ) ، والإمام الترمذي في سننه ( ١٩٥٥ ) من حديث أبي سعيد الخدري.

## تقريظ

## فضيلة الشيخ / محمد سيد عبد الله فتح الله



الحمد لله وصلى الله وسلم وبارك على رسول الله، وبعد فقد اطلعت على كتاب (شرح تنقيح فتح الكريم) للأخ الفاضل / عبد العزيز منصور عبد العزيز - حفظه الله - وبلغه في الدارين رضاه، فوجدته وافياً لمقصوده، مستوعباً لمطلوبه، وهو البحث في تحريرات أوجه طيبة النشر.

وهذا المقصود مهم جداً بالنسبة لقارئ القرآن الكريم؛ لأن مهمة التحريرات هي بيان ما يجوز وما لا يجوز من أوجه القرآن الكريم؛ حتى يسلم القارئ من التحريف والتلفيق في أوجه القرآن الكريم، ولا يركب الأوجه على الأوجه؛ حتى لا يأتي بوجه لم يُقرأ به كلام الله تعالى.

وقد سخر - الله تعالى - أناساً لخدمة كتابه - سبحانه وتعالى - عصمة لكتابه العزيز، فقد قال سبحانه (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون). وكان من هؤلاء الذين سخرهم الله فضيلة الشيخ الدكتور / عبد العزيز منصور، فجمع هذا الكتاب الذي بلغ دقة تفصيله وإحكاماً في شرحه.

فالله أسأل أن ينفع بهذا الكتاب، وأن يوفق كاتبه إلى ما فيه الخير والرشاد، وأن يستخدمه لخدمة دينه، ونشر كتابه، آمين.

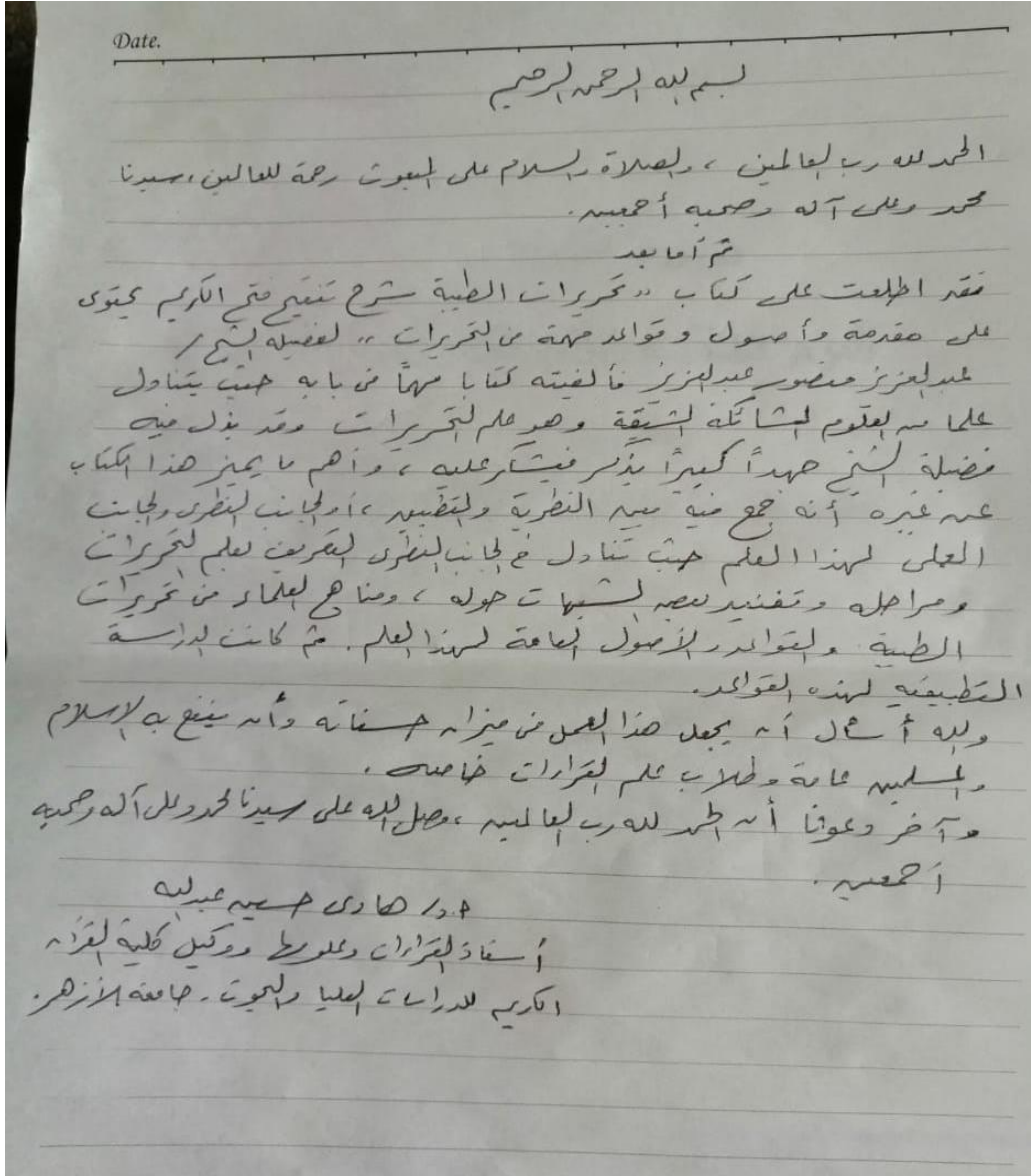
## كتبه

محمد سيد عبد الله فتح الله  
المجاز في القراءات الأربعة عشر  
العلوم الشرعية والعربية  
حلوان - القاهرة



## تقريظ

فضيلة الأستاذ الدكتور / هادي حسين عبد الله





## تقريب فضيلة الشيخ

### أبي إبراهيم عمرو بن عبد الله الحلواني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله منزل الكتاب على عبده ليكون للعالمين نذيراً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وسلم، وبعد. فإن أولى ما تصرف إليه الهمم وتنفق فيه الأوقات هو العناية بكتاب الله وقراءته وإقراءه وتجويده وتحريره على النحو الذي تلقته الأمة عن نبيها - صلى الله عليه وسلم.

ومن أجل ذلك انصرفت همم الفضلاء من هذه الأمة من زمان أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - وإلى زماننا هذا إلى العناية بتصحيح تلاوتهم وإلى تشمير ساعد الجد وإنفاق الغالي والرخيص، وبذل المهج والأرواح في تحصيله وتحرير طرق تلاوته، ولما كان هذا القرآن قد أنزله الله عز وجل على سبعة أحرف، فاختلقت طرق تلاوته، فكان الشأن هو تلقيه عن من كان من أهل العناية بهذا الشأن وتلقى الناس قراءته بالقبول، إذ القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول.

من أجل ذلك أخذ الناس بقراءات العشرة المشهورين من التابعين ومن بعدهم لكونهم كانوا من أشد الناس عناية بهذا الأمر، وتلقت الأمة قراءاتهم بالقبول، وصار عمل المسلمين على هذه العشرة القراءات دون غيرها، لكن وردت الروايات عن العشرة كذلك باختلاف في طرق الأداء.

فاعتنى أهل الأداء من سلف هذه الأمة وخلفها بتصحيح ما تلقوه وتحريه على وفق ما تلقوه عن شيوخهم إلى أصحاب هذه القراءات العشر، وكان لكتاب النشر لمؤلفه ابن الجزري، ومنظومته المسماة بطيبة النشر، الحظ الوافر من التحرير والتدقيق، فنلقته الأمة بالقبول وصار أكثر عملهم على ما ورد فيه من القراءات دون غيره، واهتم العلماء بتحرير ما فيه من الطرق والروايات، فنشأ علم التحريات على طريقة المتأخرين، وكان صاحب الإتيان منهم هو من كان أشدهم عناية بهذه التحريات وأكثر علما بمسائلها. فمن مستقل من ذلك ومستكثر.

وهذا الكتاب الذى بين أيدينا لصاحبنا الشيخ: أبى عمرو عبد العزيز منصور، حفظه الله، هو من الكتب النافعة فى هذا الشأن، وقد طالعتة، وذاكرته كله مع مؤلفه، فوجدته قد بذل فيه جهدا كبيرا، واهتم بهذا الشأن اهتماما بالغا، وأبلى فيه بلاء حسنا، والله أسأل أن ينفع به من يشاء من عباده، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن يكتب الأجر لمؤلفه، ويوفقه لما يحب ويرضى، وبستعمله فى هذا خدمة كتابه ما أبقاه، إنه ولى ذلك والقادر عليه.

وكتبه: أبو إبراهيم عمرو بن عبد الله الحلواني.

يوم الجمعة الثانى من شعبان سنة ١٤٤١ هـ.

## المقدمة

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله؛ نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ آتِفُوا رَبُّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١].

**أما بعد:** فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمدٍ - ﷺ - وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة.

أَمَّا بَعْدُ:

فهذا شرحٌ مطوّلٌ على متن (تنقيح فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن العظيم) وهو من نظم المشايخ الأجلاء: الشيخ أحمد بن عبد العزيز الزيات، والشيخ عامر السيد عثمان، والشيخ إبراهيم شحاتة السمنودي، رحم الله الجميع.

وأصل هذا التنقيح، هو متن (فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن الحكيم) لخاتمة المحققين وابن الجزري الصغير العلامة محمد بن أحمد المتولي - رَحْمَةُ اللَّهِ - وبعْدَ أن نظم الإمام المتولي نظمه (فتح الكريم) قام بشرحه في كتابه الممتع الممتع الذي يُعتبر العمدة في التحريرات؛ ألا وهو (الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب المنير) ثم جاء بعد ذلك المشايخ الثلاثة ونظموا متن (التنقيح) ليكون تنقيحًا وتهذيبًا واختصارًا لمتن (فتح الكريم) الذي يقع في سبعمائة وسبعة وتسعين (٧٩٧) بيتًا، بينما

يقعُ التنقيحُ في أربعمِائةٍ وثلاثةٍ وستينَ (٤٦٣) بيتاً.

ولا يخفى على مَنْ درس القراءات العشر الكبرى، وقرأ القرآن الكريم بمضمونها، مكانَ ومكانةَ وأهميةَ هذا المتن القيم العظيم، متن (تنقيح فتح الكريم)، وتكمن مكانة وأهمية هذا المتن القيم في عدة أمور، وإليك بعضاً منها:

١ - أن هذا المتن وُضع على منهج تحريرات الإمام الإزميري - رَحْمَةُ اللَّهِ - وهذه التحريرات هي التي يطمئن لها القلب وتستريح لها النفس في غالب تحريراتها؛ لأنها بُنيت على الدقة والعزو والرجوع إلى أصول النشر<sup>(١)</sup>، كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

٢- أن هذا المتن هو اختصار وتهذيب لخلاصة التحريرات التي نظمها الإمام المتولي في (فتح الكريم) وشرحها في الروض النضير، والإمام المتولي - رَحْمَةُ اللَّهِ - هو فارس هذا الميدان، حتى لُقّب بابن الجزري الصغير وخاتمة المحققين.

٣- أن هذا المتن مع صغر حجمه بالنسبة لمتن (فتح الكريم)؛ إلا أنه حوى واشتمل على كل ما في (فتح الكريم) إلا بعض المسائل القليلة التي ذكرها الإمام المتولي ولم يذكرها صاحب التنقيح - كالتكبير العام -، مع بعض المسائل التي أخذها صاحب التنقيح من الروض وليست في فتح الكريم، مع الاختصار وسهولة العبارة والترتيب الجيد.

٤- أن هذا المتن القيم اجتمع على تأليفه وتهذيبه وتنقيحه من فتح الكريم والروض النضير أقطاب هذا العلم وأرباب هذا الفن الذين جمعوا بين الرواية والدراية والإتقان والتحقيق، وهم:

- الشيخ / أحمد عبد العزيز الزيات.

(١) هذا في معظم هذه التحريرات، وإلا فهناك تحريرات كثيرة لم تتوفر فيها هذه الصفات، ولم تُبنى على هذا المنهج، كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

- الشيخ / عامر السيد عثمان.

- الشيخ / إبراهيم شحاته السمودي - رحمهم الله تعالى -، وجزاهم الله عنا خير الجزاء.

ولما كانت هذه مكانة متن التنقيح بين أهل العلم وطلبة العلم، اعتكف السادة الأجلاء من أهل العلم وطلبة العلم على دراسة وشرح متن (تنقيح فتح الكريم)، فكان من هذه الشروح المكتوب والمسموع والمرئي.

ومن بين هذه الشروح القيمة، شرح الناظم نفسه، ومع قيمة هذا الشرح ومكانته السامية بين الشروح؛ إلا إنه جاء مختصراً جداً، حتى أنه من شدة اختصاره وغموض عباراته لا يكاد يفهمه إلا القليل من المتخصصين في هذا المجال.

ثم جاء بعض مشايخنا الفضلاء والأجلاء من أهل العلم والتخصص في هذا المجال وفي هذا الفن الدقيق، وشرح متن التنقيح، وكان شرحه وافيًا شافيًا، سهلاً في عباراته وأسلوبه، فحلَّ كثيراً من قيوده، وفكَّ كثيراً من رموزه؛ إلا أنني أقول؛ إن كل الذين شرحوا التنقيح - سواء الشروح المكتوبة أو المسموعة أو المرئية -، كان شرحهم لمجرد تقريب وتسهيل وتوضيح هذا المتن فقط، دون تحقيق وتدقيق لمسائل الخلاف التي اشتمل عليها متن التنقيح.

لذلك أقول: إن متن التنقيح مع أهميته لدارسي وقارئي القراءات العشر الكبرى؛ إلا أنه يحتاج إلى تحقيق وتدقيق واعتناء أكثر من ذلك؛ لأن هذا المتن مع دقته وقوته وقيمه العلمية؛ إلا أنه فيه تحريرات كثيرة ليست صواباً؛ لأنها إمّا أنها تخالف ما في أصول النشر، وإمّا أنها تخالف ما نص عليه ابن الجزري في النشر، فهذه التحريرات تحتاج إلى تحقيق ومراجعة؛ حتى تكون موافقة لما في النشر ولما في أصول النشر (١).

(١) وسيأتي توضيح وتصويب ذلك كله في موضعه من الشرح إن شاء الله.

## شرح تنقيح فتح الكريم

فلذلك أقول: من الخطأ أن نعتد على ظاهر التنقيح فقط، أو أن نشرح التنقيح على حسب ما فيه فقط، دون الرجوع إلى النشر وإلى أصول النشر التي كانت مفقودة وظهرت الآن، فلا بد أن نرجع إلى هذه الأصول ونحقق عليها هذه المسائل التي حُررت عندما كانت هذه الأصول مفقودة، فلما ظهرت هذه الأصول تبين خطأ هذه التحريرات.

### مثال:

أخذ الإمام المتولي بالإدغام العام لروح من الكامل ووضع عليه تحريرات كثيرة بالوجوب أو المنع، ولم يكن عنده كتاب الكامل، وتبعه على ذلك أصحاب التنقيح وغيرهم، ولما ظهر كتاب الكامل، لم نجد فيه الإدغام العام لروح، بل ليس فيه إلا الإدغام الخاص فقط ليعقوب (١).

وبالتالي: كل التحريرات التي وُضعت على الإدغام العام لروح ليست صحيحة؛ لأنها بُنيت على عزو غير صحيح، فكان ينبغي على من يشرح التنقيح الآن أن يعود إلى كتاب الكامل ويحقق منه هذه المسألة وغيرها من المسائل.

ولكن وللأسف أن كل من يشرحون التنقيح لا يرجعون إلى هذه الكتب التي ظهرت ووجدنا فيها ما يخالف ما في التنقيح صراحة، ومع ذلك ما زالوا يتمسكون بما في التنقيح ويتركون ما في هذه الأصول، مع أن ما فيها قد يتعارض أحياناً مع ما في التنقيح.

ومن هنا جاءت الفكرة في أن أساهم في هذا العمل الجليل، مع محاولة الرجوع إلى هذه الكتب، وتصويب ما في التنقيح على كتاب النشر وعلى ما في هذه الكتب.

وقبل أن نشرع في شرح التنقيح، يحسن بنا أولاً أن نقدم بين يدي شرحنا نبذة عن

(١) وسيأتي تحرير ذلك في موضعه إن شاء الله.

علم التحريرات، فنقول وبالله التوفيق: جرت عادة العلماء أنهم كانوا إذا أرادوا أن يتكلموا أو يكتبوا في أي علم من العلوم أو فن من الفنون، أن يبدؤوا الكلام عن مبادئ هذا العلم أو هذا الفن الذي سيتكلمون فيه، وقد جمع الشيخ محمد بن علي الصبان المصري - رَحِمَهُ اللهُ - هذه المبادئ فقال:

إن مبادئ كل فن عشرة الحد والموضوع ثم الثمرة ونسبة وفضله والواضع والاسم والاستمداد حكم الشارع مسائل والبعض بالبعض اكتفى ومن درى الجميع حاز الشرفا.

**الحد:** والمراد به هنا معناه في اللغة وفي الاصطلاح، (**علم التحريرات**): العلم في اللغة هو الإدراك، ومعرفة الأشياء على حقيقتها. والتحرير في اللغة: مأخوذ من الخلوص والتنقية، يُقَالُ: طِينٌ حُرٌّ، أي: خَالِصٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥] أي: مُخْلِصًا لِعِبَادَةِ اللَّهِ عَنْ أَعْمَالِ الدُّنْيَا، وقال في لسان العرب: تحرير الكتابة إقامة حروفها وإصلاح السقط، وقال الشيخ عبدالرازق علي موسى: «التحرير في اللغة: يطلق على عدة معان منها: التقييم، التدقيق، والإحكام. ويقال: تحرير الكتاب وغيره، أي: تقويمه. وحرر الوزن، أي: دقعه، وحرر الرمي: إذا أحكمه.

**والتحرير اصطلاحاً:** فقد قال المتولي - رَحِمَهُ اللهُ - : «تخليص الأوجه من

التركيب».

وقال الشيخ محمد بن يالوشة التونسي: التحرير هو إتقان الشيء وإمعان النظر فيه من غير زيادة أو نقصان، ومعناه هنا: تنقيح القراءة من أي خطأ أو خلل كالتركيب مثلاً، ويقال له التلفيق.

قال الشيخ عبد الرزاق موسى: هو تنقيح القراءة وتهذيبها من أي خطأ أو غموض.

## شرح تنقيح فتح الكريم

وقال بعضهم: تنقيح القراءة من أي خطأ أو خلل كالتركيب مثلاً ويقال له التلفيق.

وقال الدكتور إبراهيم الدوسري: تخليص القراءات المختلف فيها من التركيب وذلك بنسبة الطرق إلى أصحابها، وبمعرفتها يسلم القارئ من الخلط والتلفيق الممتنعين روايةً.

وقال الدكتور إيهاب فكري: «هو ضبط عزو المرويات إلى الطرق التي وردت منها بحيث لا يُنسب حرفٌ لغير من ورد عنه». وهذا ليس تعريفاً للعلم، لأن الضبط قدر زائد على مجرد العلم، والعزو ليس هو علم التحريرات وإنما هو الوسيلة الموصلة إليه، وكل هذه التعريفات لا تخلو من تعقب، وليست في الحقيقة تعريفاً لعلم التحريرات، وإنما هذه ثمرة هذا العلم كما سيأتي.

والأولى أن يقال: هو علمٌ بضوابط يعرف بها ما يجوز وما يُمتنع روايةً من الأوجه الواردة عن القراء في حالتها الجمع والإفراد عند احتمال الإطلاق.

وإنما قلنا: بضوابط ولم نقل بقواعد؛ لأن الضابط أعمُّ من القاعدة، فكل قاعدة يصح أن تكون ضابطاً، ولا يلزم من كل ضابط أن يكون قاعدة، والضوابط المذكورة تكتسب من تتبع الطرق التي وردت منها الأوجه المختلف فيها، مثاله أن يقال: وردت الغنة لحفص من كتابي الكامل والوجيز، وهذان الكتابان ليس فيهما قصر المنفصل لحفص، وعليه فتمتنع الغنة لحفص مع القصر، فهذا ضابط عرفنا منه ما يجوز لحفص في الغنة على المنفصل، وغير ذلك مما يرد من المسائل.

وقولنا: رواية (١) احترازاً من مقام العبادة أو نحوها، فإنه يصح فيها الإطلاق بخلاف الرواية فإنه يمتنع فيها الإطلاق.

(١) يعني حال التلقي والأداء.



وقولنا: (في حالتي الجمع والافراد)؛ لأنه قد يجوز في حالة الجمع من الأوجه ما لا يجوز في حالة الافراد.

وقولنا: (عند احتمال الإطلاق) فالمراد به ما قد يرد من عبارة عن الناظم أو المصنف تحتمل الإطلاق مع كونه ليس مراداً، كقول ابن الجزري -رَحْمَةُ اللَّهِ-: [السَّرَاطُ مَعَ ... سِرَاطَ زَنْ خُلْفًا... ]، فهذا يوهم إطلاق الخلاف عن قبل من جميع طرقه، والصواب أن السين لابن مجاهد عنه، والصاد لابن شنبوذ عنه».

**وأما موضوعه:** فهو أوجه الكلمات القرآنية المختلف فيها عن الرواة من حيث ورودها معزوة إلى من رويت عنه.

**وأما ثمرته:** فعدم التركيب الممتنع في مقام الرواية .

قال ابن الجزري: وفائدة ما عيناه وفصلناه من الطرق وذكرنا من الكتب هو عدم التركيب؛ يعني التلفيق، فإنها إذا ميزت وبينت ارتفع ذلك .

**نسبته إلى غيره من العلوم:** التباين؛ أي أنه علم مستقل بذاته له قواعده وأصوله وكتبه.

**فضله:** هو من أشرف العلوم وأفضلها، لتعلقه بكلام الله -عَزَّوَجَلَّ- .

**واضعه:** هم أهل الأداء، وعلى رأسهم الإمام المحقق العلامة محمد ابن الجزري.

**اسمه:** علم التحريرات.

**استمداده:** من الكتب والطرق، وما كان عليه أهل الأداء وشيوخ الإقراء.

**حكمه:** هو واجب على العلماء والمتخصصين حال الأداء والتلقي، ومستحب

حال القراءة في غير ذلك، ومستحب مطلقاً في حق غير المتخصصين.

**مسألة:** هو ما وُضع من الضوابط نتيجة لتتبع الطرق، كقول صاحب التنقيح: وها السكت في كالعالمين الذين إن تكن مدغماً للحضرمي فأهملنا فنص هاهنا على أن هاء السكت في جمع المذكر السالم وما ألحق به تمتنع ليعقوب في حالة الإدغام الكبير، وهكذا. فهذه مسألة من المسائل التي يقوم عليها علمُ التحريات. هذه هي مبادئ هذا العلم الشريف، وهي تساعد على فهم هذا العلم واستيعابه.

## ❁ مراحل علم التحريات:

إن علم التحريات من حيث نشأته، فهو كغيره من سائر العلوم الشرعية، وخاصة علم القراءات، من حيث النشأة، والتدوين بشكل نسبي، والتدوين بشكل مستقل، فهو على ذلك قد مرَّ بعدة مراحل، وهي:

### ❁ المرحلة الأولى: وهي مرحلة (النشأة أو الإشارة):

ونعني بهذه المرحلة مرحلة نشأة التحريات والإشارة إليها، يعني لو سألنا سؤالاً وقلنا: متى نشأ علم التحريات؟ متى ظهر هذا العلم؟ هل ظهر في عصر النبي - ﷺ - والصحابة - رضوان الله عليهم -؟ أم ظهر مؤخرًا على يد الشيخ شحاذة اليماني كما قال الشيخ السمنودي؟ أم على يد الشيخ علي المنصوري؟.

وهذا أمر في غاية الأهمية، ولا بد أن نتنبه له جيدًا؛ حتى لا يأتي أحد ويشككنا في هذا العلم، بأنه علم لا أصل له عند المتقدمين، ولم يكن موجودًا عند السلف. وهذا كله غير صحيح، كما سأبين الآن إن شاء الله بالأدلة والبراهين.

### قال الشيخ عبد العزيز الزعبي - حفظه الله - : لقد بدأ العمل بعلم التحرير في أصل

مفهومه مع بدء تعلم القراءان الكريم وتعليمه، حيث حرص أهل القراءان على ضبط القراءة عن مشايخهم تنفيذًا لأمر الرسول - ﷺ - من حديث علي - رضى الله عنه - قال: إن

رسول الله يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما عُلِّم قال: فانطلقنا وكل رجل منا يقرأ

حروفًا لا يقرؤها صاحبُه (١) وفي رواية في مسند الإمام أحمد بسند حسن، قال علي:

«إن رسول الله يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما أقرئ». ويدل على ذلك ما أخرجه

البخاري ومسلم عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - قال: «سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ

(١) رواه الحاكم وابن حبان والإمام أحمد في مسنده وحسنه شعيب الأرنؤوط وصححه الذهبي،

وقد ذكره الداني بسنده في جامعه من عدة طرق.

## شرح تنقيح فتح الكريم

حِزَامٍ، يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ -، فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَائَتِهِ، فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ، لَمْ يَقْرَأْ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ -، فَكِدْتُ أُسَاوِرُهُ فِي الصَّلَاةِ، فَتَصَبَّرْتُ حَتَّى سَلِمَ، فَلَبَّيْتُهُ بِرِدَائِهِ، فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ؟ قَالَ: أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ -، فَقُلْتُ: كَذَبْتَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - قَدْ أَقْرَأَنِيهَا عَلَى غَيْرِ مَا قَرَأْتَ، فَأَنْطَلَقْتُ بِهِ أَقْوَدُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ -، فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ بِسُورَةِ الْفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تَقْرَأْ بِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ -: «أَرْسَلُهُ، أَقْرَأْ يَا هِشَامُ» فَقَرَأَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ -: «كَذَلِكَ أَنْزَلْتُ»، ثُمَّ قَالَ: «اقْرَأْ يَا عُمَرُ» فَقَرَأْتُ الْقِرَاءَةَ الَّتِي أَقْرَأَنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ -: «كَذَلِكَ أَنْزَلْتُ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ». فهذا الحديث وغيره من الأحاديث الكثيرة يدل على أن القراءات مأخوذة بالتلقي والمشافهة والسماع منه - ﷺ -.

«وقد كان رسول الله يختار بعضاً من كبار الصحابة من أهل العلم والرأي والفضل ليكونوا أئمة للناس من بعده فيقرئهم القرآن بأكثر من حرف، وربما خص بعضهم بالأحرف كلها» (١).

**وقال الدكتور إيهاب فكري - حفظه الله -:** «وقد كانت نشأة هذا العلم مع بدء تعلم القرآن وتعليمه، فقد حرص أهل القرآن على ضبط القرآن عن مشايخهم تنفيذاً لأمر الرسول - فيما رواه علي بن أبي طالب -: «أن رسول الله يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما علم، قال: فانطلقنا وكل رجل منا يقرأ حروفاً لا يقرؤها صاحبه». رواه الحاكم وابن حبان. فكان كل قارئ يتحرى الالتزام بما قرأ به على شيخه... الخ».

(١) بتصرف كثير من مقدمة الشيخ عبد العزيز الزغبى على تحقيقه (أجوبة ابن الجزري على المسائل التبريزية: ١٧ - ١٨).

**ثم قال الدكتور:** وقد استمر هذا الضبط للرواية حتى ألفت كتبُ القراءات فكانوا يلتزمون بما ورد في الكتاب الذي يقرءون منه، فمثلاً يقال: قرأ فلان بالتذكرة لابن غلبون على فلان، وبالتيسير للداني على فلان... إلى أن قال: واتفقوا - العلماء - جميعاً على أنه إذا التزم القارئ - في مقام الرواية - بطريق كالأشناني عن حفص، فلا بد أن يلتزم بكل ما ورد فيها، وإلا كان مخطئاً أو كاذباً في نقله... الخ (١).

**وقال الدكتور بشير دعبس (حفظه الله):** وتبدأ هذه المرحلة - مرحلة النشأة - منذ نزول القرآن بقراءاته وحتى ظهور جمع القراءات أثناء المائة الخامسة، إذ كان الناس قبل ظهور الجمع يقرءون القرآن رواية رواية وطريقاً طريقاً لكل ختمة على حدة دون خلط أو تركيب، وهذه هي مهمة التحريرات، فكان الأمر لا يحتاج إلى تدوين. وهذا مما يدل على أن نشأة التحريرات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقراءات القرآنية منذ نزول القرآن على سبعة أحرف. وبيان ذلك: أنه منذ أن أذن الله لنبيه بأن يقرأ القرآن على سبعة أحرف ورخص له في ذلك تخفيفاً على أمته، فمن ذلك الوقت أخذ النبي - ﷺ - يقرأ الصحابة بهذه الأحرف، فكان كل واحد منهم يأخذ القراءة ويقرأ ويقرأ بحسب ما تعلم، لا يحيد عن ذلك؛ امثالاً لأمر النبي - ﷺ - «اقرأوا القرآن كما علمتم»، وقد انتشر هؤلاء الصحابة وأخذوا يعلمون الناس، وتلقى منهم التابعون، وأخذ عنهم الأئمة - القراء العشرة -، فحدث أن صار لدى الأئمة قراءات متعددة ووجوه مختلفة، قرءوا بها في عروض متفرقة - ختمات متعددة - على شيوخهم، وأخذها عنهم الرواة أيضاً في عروض متفرقة كما تلقاها الأئمة عن التابعين عن الصحابة دون خلط أو تركيب.

**إذاً من خلال ذلك نستطيع أن نقول:** إن أصل علم التحريرات كان موجوداً منذ

(١) الدرر الزاهرة في تحرير القراءات المتواترة (٧-٨).

## شرح تنقيح فتح الكريم

زمن نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف، ولكنه لم يكن معروفًا بهذا الاسم وبهذه الأصول والقواعد والمصطلحات التي هو عليها الآن، بل كان موجودًا بمعناه العام الواسع الذي تقتضيه هذه المرحلة، وهو: عدم الخلط بين القراءات القرآنية، والتمييز بين كل قراءة وقراءة، وإنما قلنا عدم الخلط بين القراءات؛ لأنه في هذه المرحلة المتقدمة لم يكن هناك روايات ولا طرق حتى نذكرها في هذه المرحلة، فلذلك كان التحرير في هذه المرحلة منصبًا ومقتصرًا على تحرير القراءات بصفة عامة، وذلك بعدم الخلط بين هذه القراءات التي قرأها الصحابة على النبي - ﷺ - وقرأها بعضهم على بعض، وقرأها التابعون على الصحابة، ويؤخذ عدم الخلط بين هذه القراءات من قول النبي - ﷺ -: «اقرأوا القرآن كما علمتم» واستمر الأمر بين الصحابة على هذا الأساس الذي وضعه لهم النبي - ﷺ - إلى عصر التابعين الذين عاصروا الصحابة ولم يروا النبي - ﷺ - وفي عصر التابعين ظهر القراء العشرة المعروفون، وهم: نافع... خلف العاشر (١).

**قال في النشر:** ثم تجرد قوم للقراءة والأخذ واعتنوا بضبط القراءة أتمَّ عناية حتى صاروا في ذلك أئمةً يُقتدى بهم ويُرحل إليهم ويُؤخذ عنهم، أجمع أهل بلدهم على تلقي قراءاتهم بالقبول، ولم يختلف عليهم فيها اثنان، ولتصديهم للقراءة نُسبت إليهم. والقراء العشرة منهم من قرأ على بعض الصحابة، كالإمام ابن عامر: قرأ على سيدنا أبي الدرداء - رضي الله عنه - وكالإمام أبي جعفر: قرأ على سيدنا عبد الله بن عباس وعلى سيدنا أبي هريرة - رضي الله عنه - وقيل إن أبا جعفر: قرأ على زيد بن ثابت كذلك.

**قال في النشر:** وذلك محتمل.

(١) هذا على التغليب؛ لأن بعض القراء ليسوا من التابعين لأنهم لم يدركوا الصحابة، مثل: خلف العاشر، ويعقوب الحضرمي.

وكلهم كانوا متبعون لما قرءوا به على شيوخهم؛ أي: بالكيفية التي قرءوا بها، وكانوا يلتزمون بذلك حال الإقراء.

**والدليل على ذلك:** ما رواه حفص عن شيخه عاصم في بيان سبب اختلافه هو وأبو بكر شعبة عنه؛ لأن أبا بكر شعبة وحفصًا الاثنان أخذوا عن عاصم، ومع ذلك اختلفا عنه في حروف كثيرة، فسأل حفص شيخه عاصمًا عن سبب هذا الاختلاف الكثير بينه وبين شعبة مع أن المأخذ والمصدر واحد وهو عاصم، فقال الإمام عاصم لحفص: «ما كان من القراءة التي أقرأتكم بها فهي القراءة التي قرأتُ بها على أبي عبد الرحمن السلمي عن عليٍّ، وما كان من القراءة التي أقرأت بها أبا بكر بن عياش فهي القراءة التي كنت أعرضها على زر بن حبيش عن ابن مسعود»<sup>(١)</sup>.

الشاهد من هذا الأثر أن الإمام عاصمًا - رَحْمَةُ اللَّهِ - فرَّق بين الطريقتين في الإقراء ولم يخلط بينهما، فأقرأ شعبة بطريق وأقرأ حفصًا بطريق آخر. وهذا يدل على أن القراء العشرة ما كانوا يخلطون بين الطرق في الإقراء، بل كانوا يميزون بينها، وهذا هو عين التحقيق والتحرير. وكان ذلك سببًا في اختلاف الرواة عن القراء، وأصحاب الطرق عن الرواة، ومن دونهم على ما ذكره الداني حيث قال بعد ذكره للأثر الوارد عن حفص الذي سأل فيه شيخه عاصمًا عن سبب اختلافه مع شعبة عنه.

**ولذلك لو سألك سائل وقال لك:** لماذا اختلف الرواة عن القراء، مع أن الأصل

أن كل راويين أخذوا عن قارئ واحد؟

**والجواب:** لأن القراء العشرة حينما قرءوا على شيوخهم من التابعين أو الصحابة، قرأ كل واحد منهم على أكثر من شيخ بأكثر من قراءة، كما قال الإمام نافع: قرأتُ على سبعين من التابعين، فما اتفق فيه اثنان أخذته... الخ. فلما أقرءوا غيرهم

(١) معرفة القراء الكبار (١ / ٩٢).

## شرح تنقيح فتح الكريم

أقرءوا كل واحد بكيفية معينة وبقراءة معينة، فلذلك اختلف الرواة عنهم، كما في الأثر السابق عن حفص مع شيخه عاصم. وليس هذا مع عاصم فقط، بل كل القراء العشرة على ذلك، ولذلك اختلف جميع الرواة عن القراء لهذا السبب.

**قال الإمام الداني:** «ولهذا المعنى نفسه - إشارة إلى ما قاله عاصم لحفص حينما سأله عن سبب اختلافه مع شعبة - وقع الخلاف بين أصحاب أبي بكر - شعبة - الأعلام وتفاوت؛ لأنه يجوز أن يكون قد روى ذلك كله على اختلافه عن عاصم سماعاً في أوقات مختلفة، وأخذه عنه أداء في عرضات متفرقة على حسب ما نقله عن سلفه وسمعه من أئمة، ولهذا السبب أيضاً نفسه ورد الاختلاف بين الرواة عن الأئمة وبين أصحابهم - يعني بين الرواة وبين أصحاب الطرق الذين أخذوا عنهم -، وهم لا شك مختلفون فيها على نحو ما علموه وتلقوه وأدب إليهم وأذن لهم فيه من الوجوه المتفرقة.

ويُفهم من كلام الإمام الداني أن اختلاف القراء والرواة والطرق النازلة عنهم منشؤه هو التلقي من الشيوخ، وهذا يدل دلالة قاطعة على أن النشأة الأصلية للتحريات هي نشأة القراءات، وإن لم تكن مدونة في كتب أو رسائل، مما يجعلنا نشير إلى هذه المرحلة بأنها مرحلة الإشارات؛ إذ أن كل قارئ نسب قراءته إلى من أخذها عنه، وإلى الطريق الذي تلقاها منه، وهذا هو عين التحقيق والتحري، مما يجعلنا مطمئنين إلى أن أمر التحريات مرتبط بالقراءات ارتباطاً وثيقاً كما سبق» (١). اهـ.

فهذا الإمام نافع الذي قرأ على سبعين من التابعين، كيف قرأ على هذا العدد الكثير من المشايخ؟ قرأ عليهم بختامات متعددة، وكل ختمة بقراءة معينة أو بكيفية

(١) محاضرات في التحرير والعزو (٥٣ - ٥٦) بتصرف.



معينة؛ لأن كثيراً من أوجه الخلاف التي عنده لا يستطيع أن يأتي بها في وقت واحد. فنافع عنده من أوجه الخلاف: البسملة والسكت والوصل بين السورتين، وعنده المد والقصر في المنفصل، وعنده ثلاثة البدل، والفتح والتقليل في ذوات الياء، وعنده التفخيم والترقيق في الرءات، وعنده الإسكان والصلة في ميم الجمع، وعنده التحقيق والإبدال في الهمز المفرد... الخ. فكيف سيأتي بهذه الأوجه المختلفة المتعارضة في آنٍ واحد؟ هل يستطيع أن يمدَّ ويقصر، أو يسكن ويصل الميم، أو يحقق ويبدل الهمز الساكن في آن واحد؟ يستحيل ذلك، ولا يمكن النطق به أبداً. فإذا تعذر ذلك لم يكن عندنا إلا احتمالين فقط، وهما:

**الأول:** أن يجمع هذه الأوجه المختلفة في الكلمة أو في الآية وجهاً بعد وجه.

**الثاني:** أن يقرأ كل ختمة بوجه واحد من هذه الأوجه المختلفة.

والاحتمال الأول مردود؛ لأن الجمع لم يكن معروفاً آنذاك، بل لم يظهر جمع القراءات إلا في عصر الإمام الداني والهدلي وابن شريح في القرن الخامس الهجري. وإذا بطل الاحتمال الأول وهو الجمع، لم يتبقى عندنا إلا الاحتمال الثاني وهو أنهم كانوا يقرءون كل ختمة بطريق واحد من الطرق المختلفة عن الراوي، أو بوجه واحد منها. فيتحصل من ذلك أن الواحد منهم كان يقرأ على شيخه عدة ختمات من أجل أفراد هذه الطرق وهذه الأوجه في الختمة الواحدة. وهذا هو الثابت والمنقول عن هؤلاء القراء والرواة وأصحاب الطرق كذلك.

ذكر الإمام ابن الجزري في غاية النهاية في ترجمة ورش، أنه قال عن نفسه: «... وكنتُ أقرأ عليه - نافع - كل يوم سُبْعاً، حتى ختمت في سبعة أيام، فلم أزل كذلك حتى ختمت عليه أربع ختمات في شهر وخرجت».

فلو نظرنا إلى الرواة ومن أخذ عنهم، سنجد أن الرواة أيضاً اختلف الآخذون

## شرح تنقيح فتح الكريم

عنهم اختلافا كثيرا، مع أن الشيخ واحد وهو الراوي، فلماذا اختلف الآخذون عنه؟، لو نظرنا مثلا إلى ورش وإلى الآخذين عنه، سنجد أنهم اختلفوا اختلافا كثيرا عنه، فورش له طريقتان رئيسان مباشران أخذنا عنه مباشرة، ومع ذلك اختلفا عنه. فهذا الأزرق عنه له: ثلاثة البدل، والإشباع في المدين، وتوسط وإشباع اللين، والتفخيم والترقيق في الرءات، والترقيق والتغليظ في اللامات و... الخ. بينما الأصبهاني ليس له شيء من ذلك مطلقاً.

**فلماذا اختلف الأزرق والأصبهاني عن ورش مع أنهما أخذنا عن شيخ واحد وهو**

ورش؟

**والجواب:** بنفس السبب والعلة التي اختلف بها القراء على شيوخهم، والرواة على القراء، وهي أن ورشاً حينما قرأ على شيخه نافع، قرأ عليه عدة ختمات متفرقة، كل ختمة بطريق معين ووجه معين من أوجه الخلاف، فلما أقرأ ورش الأزرق وغيره، أقرأ كل واحد منهما بكيفية معينة وأوجه معينة من أوجه الخلاف كما قرأ هو على شيخه.

**إذًا:** هذه الكيفيات المتعددة وهذه الختمات المتفرقة التي قرأ بها القراء على شيوخهم، وقرأ بها الرواة على القراء، وقرأ بها أصحاب الطرق على الرواة، كان الهدف منها هو عدم التخليط بين القراءات أو الروايات أو الطرق.

**إذًا:** التحريرات نشأت في هذه المرحلة، وذلك من خلال عدم الخلط بين القراءات وبين الكيفيات التي تلقاها الصحابة عن رسول الله - ﷺ - وذلك امتثالاً لقوله - ﷺ -: «اقرأوا القرآن كما علمتم»، وعلى هذا المنوال سار أصحاب النبي - ﷺ - وبهذه الطريقة أقرأوا من بعدهم، وبهذه الطريقة قرأ القراء العشرة على مشايخهم، وبها أقرأوا غيرهم وهكذا.

**وهنا شبهة تقول:** إن التحريرات لم تظهر إلا عند المتأخرين، ولم تكن معروفة عند المتقدمين، ولذلك لم يرد نص صريح عن المتقدمين بهذه التحريرات. فبم نرد على هذه الشبهة؟

**نرد عليها ونقول:** لا يلزم بعدم وجود نص صريح بهذه التحريرات عن المتقدمين أنها لم تكن موجودة عندهم؛ لأنها كانت موجودة كما ذكرنا، ولكن لم تكن معروفة بهذا الاسم وبهذه المصطلحات التي نحن عليها الآن، بل كانت موجودة بمعناها العام الواسع وهو عدم الخلط بين القراءات، كما سبق بيانه. لأنه في هذه المرحلة لم تكن هناك روايات ولا طرق، فكانت التحريرات التي تقتضيها تلك المرحلة: هو عدم الخلط بين هذه القراءات، وذلك كان امثالاً لقوله - **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - على لسان سيدنا علي: «إن رسول الله يأمركم أن يقرأ كل منكم كما علم». وفي رواية كما أقرئ».

وعلى هذا سار الصحابة والتابعون من بعدهم، ومنهم القراء العشرة، ورواتهم ومن أخذ عنهم، لكن لم يكن في هذه المرحلة شيء اسمه التحريرات أو الطرق أو العزو أو الجمع أو... ولم يكن أحد - من الصحابة أو التابعين - يكتب أو يؤلف في هذه التحريرات؛ لأن مرحلة الكتابة والتدوين والتأليف في التحريرات جاءت متأخرة عن مرحلة النشأة؛ لأنهم كانوا يفردون كل طريق وكل وجه على حدة في ختمة مستقلة، وما كانوا يجمعون بين الأوجه المختلف فيها في ختمة واحدة كما نفعل نحن الآن، وكما سبق بيانه مفصلاً، فكانت الأوجه قليلة بالنسبة لهم، فلذلك لم يحتاجوا إلى مثل هذه التحريرات والتقييدات حتى ينبهوا عليها؛ لأن قراءتهم جاءت على الأصل، وما جاء على الأصل فلا يحتاج أبداً إلى تنبيه.

والحقيقة أن التحريرات ليست بدعاً من باقي العلوم الشرعية، بل هي كغيرها من سائر العلوم الشرعية المختلفة في النشأة والتطور بعد ذلك من مرحلة إلى مرحلة، فلو نظرنا - مثلاً - إلى علم القراءات في بداية ظهورها وفي ما هي عليه الآن. فمن المتفق

## شرح تنقيح فتح الكريم

عليه عند كل العقلاء أن القراءات القرآنية نشأت في حياة النبي - ﷺ -، والدليل على ذلك حديث عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم في الصحيحين، وكذلك أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف.

فهذه هي مرحلة النشأة لعلم القراءات.

**والسؤال:** لكن متى تم التدوين في علم القراءات كعلم مستقل بذاته؟

لا ينكر أحد أن مرحلة التدوين في علم القراءات جاءت متأخرة عن مرحلة النشأة بكثير على اختلاف العلماء في ذلك، فقد قال ابن الجزري: أن أول إمام جمع القراءات في كتاب هو: القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤ هـ)، وقيل أبو حاتم السجستاني (ت: ٢٥٥ هـ)، وقيل غير ذلك، ومع أن هذه الأقوال مختلف فيها؛ إلا أنهم جميعاً متفقون على أن التدوين في القراءات جاء متأخراً في عصر التابعين ومن بعدهم. فهل يستطيع أحد أن يقول بأن القراءات لم تظهر إلا في عهد التابعين الذين قاموا بالتدوين والكتابة فيها؟، وكذلك التحريات جاء التدوين فيها مؤخراً، ولا يدل ذلك على عدم وجودها قبل ذلك كل هذه مصطلحات وُضعت مؤخراً، وزيادة في البيان والإيضاح أضرب أمثلة بالقراءات على التحريات؛ لأن القراءات لم يعارض فيه أحد، والقراءات والتحريات جزء لا يتجزأ؛ لأن التحريات إنما هي ضبط لوجوه القراءات المختلفة عند الأداء والتلقي؛ حتى لا يحصل فيها خطأ أو تركيب في الطرق.

**فلذلك أقول:** هل كانت القراءات موجودة على عهد الصحابة بهذه الكيفية التي نحن عليها الآن؟ هل كان عندهم كتب في القراءات؟ هل كان عندهم متون في القراءات؟ هل كانوا يعلمون أن القراءات تنقسم إلى أصول وفرش؟ هل كان عندهم طرق وروايات وتحريات؟

لم يكن عندهم شيء من ذلك ألبتة.

فهل معنى ذلك أن هذه القواعد والأصول لم تكن موجودة عندهم؟

بل كانت موجودة، ولكن لم تكن تحت هذه المسميات وهذه المصطلحات وهذه القواعد والأصول التي نحن عليها الآن.

وكذلك التحريات كانت موجودة عندهم، ولكن بغير هذه القواعد وهذه المصطلحات التي نحن عليها الآن.

**مثال آخر:** لو نظرنا إلى علم التجويد مثلاً، هل كان التجويد موجوداً على عهد الصحابة؟ بالطبع نعم. لكن هل كان التجويد معروفاً عند الصحابة والتابعين بهذا الاسم؟ هل كان عندهم هذه القواعد وهذه المصطلحات في التجويد كما هي عندنا الآن؟ هل كان عندهم كتب في التجويد وأحكام التلاوة؟ هل كانوا يعرفون الإدغام والإقلاب والإخفاء... الخ؟

ما كانوا يعرفون شيئاً من ذلك مطلقاً، ما كانوا يعرفون شيئاً اسمه التجويد بهذه المصطلحات والقواعد التي هو عليها الآن، فهل يستطيع أحد أن يأتي الآن ويقول: أن علم التجويد علمٌ محدث، لم يكن على عهد النبي - ﷺ - والصحابة؛ لأنه لم يرد عنهم أنهم كتبوا في التجويد أو تعلموه أو تكلموا فيه أصلاً؟ لا يستطيع أحد أن ينكر ذلك أبداً، بدعوى عدم ورود ذلك عن النبي والصحابة منصوصاً عليه؛ لأن القراء

نزل مجوداً، كما قال سبحانه ﴿وَرَزَّلْنَا الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾، قال سيدنا علي: الترتيل هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف، وأقرأه سيدنا جبريل النبي - ﷺ - مجوداً، وأقرأه النبي الصحابة مجوداً، وقراءه الصحابة مجوداً، وأقرؤوه من بعدهم مجوداً، وهكذا إلى يومنا هذا.

**فالتجويد العملي:** كان مجوداً، وما كانوا يقرؤون القراءان إلا بالتجويد، لكن التجويد النظري، وهذه القواعد النظرية والمصطلحات المعروفة الآن لم تكن معروفة عندهم.

## شرح تنقيح فتح الكريم

**والدليل على ذلك:** حينما قرأ رجل أمام سيدنا عبد الله بن مسعود قوله تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ قرأها مرسلة بدون مدٍّ، فقال له ابن مسعود: ما هكذا أقرأنيها رسول الله - ﷺ -، فقال الرجل: وكيف أقرأها يا أبا عبد الرحمن؟ قال: هكذا: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ يقول الراوي: ومدَّ بها صوته. الشاهد أنه لم يقل له: هذا مد واجب متصل لا يجوز قصره، ويجب مده أربع حركات... وإنما قرأها له عملياً بنفس الكيفية التي قرأ بها على رسول الله - ﷺ -، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أنهم ما كانوا يعرفون هذه القواعد والمصطلحات التي يعرفها كل من درس علم التجويد؛ لأن هذه القواعد والأصول والمصطلحات المعروفة في علم التجويد وضعت مؤخراً، فهل عدم وضعها لهم وعدم ورودها عنهم دليل على عدم وجودها عملياً عندهم؟ بالطبع لا، فالنبي - ﷺ - والصحابة - رضوان الله عليهم - وكذلك التابعون - لم يتكلموا في التجويد كقواعد نظرية، ولم يكتبوا فيه، ولم يرد عنهم شيء من ذلك. فهل هذا كله يدل على أنهم لم يكونوا يقرؤوا القرآن بالتجويد، أو أن التجويد لم يكن موجوداً عملياً عندهم؟ بالطبع لا.

**كذلك علم التحريات،** لم يتكلم فيه الصحابة ولا التابعون ولم يكتبوا فيه ولم يرد عنهم شيء من ذلك مطلقاً، كعلم التجويد وعلم القراءات تماماً. ولم يكن معروفاً عندهم بهذه القواعد وهذه الأصول والمصطلحات التي هو عليها الآن، ولم يرد عنهم مطلقاً بهذه الكيفية. فهل عدم وروده عنهم بهذه الكيفية، وعدم كتابتهم له وكلامهم عنه، دليل على عدم وجوده عملياً عندهم؟ بالطبع لا، ومن قال بغير ذلك وردَّ علم التحريات؛ لعدم وروده عن الصحابة والتابعين، لزمه أن يردَّ كذلك علم التجويد وعلم القراءات، بل وكلَّ العلوم الشرعية؛ لأن الصحابة والتابعين لم يتكلموا في أيِّ علم من هذه العلوم الشرعية، ولم يضعوا لها هذه القواعد وهذه الأصول التي هي عليها الآن.

فلو نظرنا مثلاً إلى علم اللغة العربية، هل يشك عاقل فضلاً عن عالم، أن علم اللغة العربية كان موجوداً عند الصحابة؟ بالطبع لا؛ لأن هذا كلامهم الذي لا يحسنون غيره. فهل كانت اللغة العربية معروفة عند الصحابة بهذه القواعد والأصول التي نحن عليها الآن؟ هل كانت هناك كتب في تعليم قواعد وأصول اللغة العربية؟ مع أن اللغة العربية هي لغتهم التي لا يحسنون غيرها؛ إلا أنهم ما كانوا يعرفون هذه القواعد والأصول في اللغة العربية والتي يعرفها كل من درس اللغة العربية، ما كانوا يعرفون شيئاً اسمه (الفاعل، أو الفعل، أو المفعول، أو المبتدأ والخبر، أو...).

**والدليل على ذلك،** في قصة الأعرابي الذي سمع رجلاً يقرأ قوله تعالى ﴿ **أَنَّ اللَّهَ**

**بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ** ﴾ قرأها (ورسوله) بخفض اللام، فقال الأعرابي: أو قد برئ الله من رسوله! فإني أبرأ مما برئ الله منه، فأتوا به إلى الفاروق عمر بن الخطاب، فقال له: ماذا تقول يا أعرابي، أتبرأ من رسول الله؟ قال لا يا أمير المؤمنين، ولكني سمعت هذا يقرأ قوله تعالى (إن الله برئ من المشركين ورسوله)، فقلت: فإني أبرأ مما برئ الله منه، فغضب سيدنا عمر وقال: لا يا أعرابي، ما هكذا أنزلت، ولكن أنزلت هكذا: ﴿ **أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ** ﴾، ثم أمر سيدنا عمر ألا يقرأ القرآن إلا من كان عالماً باللغة العربية التي نزل بها القرآن.

الشاهد: أن سيدنا عمر لم يقل له: أن (ورسوله) بالخفض تكون عطفاً على (المشركين) المخفوضة بحرف الجر، وأنها بالرفع تكون مرفوعة على أنها فاعل.... الخ؛ لأن سيدنا عمر أصلاً وهو العربي القح - عربي أصيل - لم يكن يعرف هذه القواعد وهذه المصطلحات في اللغة العربية، والتي يعرفها كل من درس اللغة العربية، فهل عدم معرفتهم بهذه القواعد والمصطلحات دليل على عدم معرفتهم باللغة العربية، أو على عدم كلامهم باللغة العربية؟

## شرح تنقيح فتح الكريم

هذا لا يقوله عاقل فضلا عن عالم. وهكذا التحريرات، فعدم ورودها عنهم بهذه القواعد والمصطلحات التي هي عليها الآن، ليس دليلا على عدم وجودها بينهم، بحسب ما تقتضيه هذه المرحلة.

### خلاصة الكلام في هذه المرحلة، مرحلة (نشأة التحريرات):

أن التحريرات لم تكن موجودة على عهد النبي - ﷺ - والصحابة بهذه القواعد والأصول التي هي عليها الآن، ولكن كانت موجودة بينهم ويُقرؤون بها ولكن بحسب ما تقتضيه هذه المرحلة، وذلك بمعناها العام الواسع وهو عدم الخلط بين القراءات؛ لأنه لم يكن هناك في هذا الوقت روايات ولا طرق، ومع ذلك كانوا يفردون كل طريق وكل وجه على حدة في ختمة مفردة؛ حتى لا يقع خلط بين هذه القراءات، امثالاً لقوله - ﷺ - (اقرأوا القرآن كما علمتم).

ولذلك لا يصح أبداً أن نقارن بين علم التحريرات الآن في هذه المرحلة المتأخرة وبين علم التحريرات في مرحلته الأولى، مرحلة النشأة والظهور. بل إن هذا في جميع العلوم الشرعية وليس في علم التحريرات فقط.

### ☆ المرحلة الثانية: وهي (مرحلة التأسيس لتحريرات القراءات بصفة عامة):

وهذه المرحلة هي التي تم فيها تأسيس علم التحريرات بصفة عامة، يعني تحريرات القراءات من جميع طرقها التي نُقلت منها، وكان التحرير في هذه المرحلة بمعناه العام الواسع، وهو عدم الخلط بين القراءات والروايات من جميع طرقها. ولقد بدأت هذه المرحلة في القرن الخامس الهجري، وذلك في عصر الإمام الداني وابن شريح وابن الفحام والهدلي وغيرهم. ففي هذا العصر ظهر أمرٌ لم يكن معروفاً عند السلف وهو جمع القراءات في ختمة واحدة، وكان الأمر قبل ذلك على الأفراد، بمعنى أن يقرأ الطالب على شيخه عدة ختمات إفراداً للقارئ أو الراوي الواحد أو الطريق



الواحد، ثم بعد ذلك ينتقل إلى غيره.

### قال الإمام ابن الجزري في باب (إفراد القراءات وجمعها):

"لَمْ يَنْعَرَّضْ أَحَدٌ مِنْ أُمَّةِ الْقِرَاءَةِ فِي تَوَالِفِهِمْ لِهَذَا الْبَابِ... وَالسَّبَبُ الْمَوْجِبُ لِعَدَمِ تَعَرُّضِ الْمُتَقَدِّمِينَ إِلَيْهِ هُوَ عِظْمُ هَمَمِهِمْ، وَكَثْرَةُ حِرْصِهِمْ، وَمُبَالَغَتِهِمْ فِي الْإِكْتَارِ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ وَاسْتِيعَابِ رَوَايَاتِهِ، وَقَدْ كَانُوا فِي الْحِرْصِ وَالطَّلَبِ بِحَيْثُ إِنَّهُمْ يَقْرَأُونَ بِالرِّوَايَةِ الْوَاحِدَةِ عَلَى الشَّيْخِ الْوَاحِدِ عِدَّةَ خَتَمَاتٍ لَا يَنْتَقِلُونَ إِلَى غَيْرِهَا وَلَقَدْ قرَأَ الْأُسْتَاذُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْغَنِيِّ الْقُضْرِيُّ الْقَيْرَوَانِيَّ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعَ عَلَى شَيْخِهِ أَبِي بَكْرٍ الْقُضْرِيِّ تِسْعِينَ خَتَمَةً كُلَّمَا خَتَمَ خَتَمَةً قرَأَ غَيْرَهَا حَتَّى أَكْمَلَ ذَلِكَ فِي مُدَّةِ عَشْرِ سِنِينَ حَسَبَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ فِي قَصِيدَتِهِ:

وَأَذْكَرُ أَشْيَاخِي الَّذِينَ قرَأَتْهَا... عَلَيْهِمْ فَأَبْدَأُ بِالْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ

قرَأَتْ عَلَيْهِ السَّبْعَ تِسْعِينَ خَتَمَةً... بَدَأَتْ ابْنَ عَشْرِ ثُمَّ أَكْمَلَتْ فِي عَشْرِ

وَهَذَا الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ الصَّدْرُ الْأَوَّلُ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ إِلَى اثْنَاءِ الْمِائَةِ الْخَامِسَةِ عَصْرِ الدَّانِيَّ وَابْنَ شَيْطَا، وَالْأَهْوَاذِيَّ وَالْهُذَلِيَّ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ.

فَمِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ ظَهَرَ جَمْعُ الْقِرَاءَاتِ فِي الْخَتَمَةِ الْوَاحِدَةِ وَاسْتَمَرَّ إِلَى زَمَانِنَا، وَكَانَ بَعْضُ الْأُمَّةِ يَكْرَهُ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ تَكُنْ عَادَةُ السَّلَفِ عَلَيْهِ وَلَكِنَّ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْعَمَلُ هُوَ الْأَخْذُ بِهِ وَتَلْقِيهِ بِالْقَبُولِ. وَإِنَّمَا دَعَاهُمْ إِلَى ذَلِكَ فَتُورُ الْهَمَمِ وَقَصْدُ سُرْعَةِ التَّلْقِي وَالْإِنْفِرَادِ، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنَ الشُّيُوخِ يَسْمَحُ بِهِ إِلَّا لِمَنْ أَفْرَدَ الْقِرَاءَاتِ وَأَتَقَنَ مَعْرِفَةَ الطَّرِيقِ وَالرَّوَايَاتِ، وَقَرَأَ لِكُلِّ قَارِيٍّ خَتَمَةً عَلَى حِدَةٍ، وَلَمْ يَسْمَحْ أَحَدٌ بِقِرَاءَةِ قَارِيٍّ مِنَ الْأُمَّةِ السَّبْعَةِ، أَوْ الْعَشْرَةِ فِي خَتَمَةٍ وَاحِدَةٍ فِيمَا أَحْسَبُ إِلَّا فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ الْمُتَأَخَّرَةِ حَتَّى إِنَّ الْكَمَالَ الضَّرِيرَ صَهْرَ الشَّاطِبِيِّ لَمَّا أَرَادَ الْقِرَاءَةَ عَلَى الشَّاطِبِيِّ لَمْ يَقْرَأْ عَلَيْهِ قِرَاءَةً وَاحِدَةً مِنَ السَّبْعَةِ إِلَّا فِي ثَلَاثِ خَتَمَاتٍ فَكَانَ إِذَا أَرَادَ قِرَاءَةَ

## شرح تنقيح فتح الكريم

ابن كثيرٍ مثلاً يقرأ أولاً برواية البزِّي ختمةً، ثم ختمةً برواية قنبل، ثم يجمع البزِّي وقنبل في ختمة، هكذا حتى أكمل القراءات السبع في تسع عشرة ختمةً، ولم يبق عليه إلا رواية أبي الحارث وجمعه مع الدوري في ختمة، قال: فأردت أن أقرأ برواية أبي الحارث فأمرني بالجمع فلما انتهيت إلى (سورة الأحقاف) توفي رحمه الله.

وهذا هو الذي استقر عليه العمل إلى زمن شيوخنا الذين أدركناهم فلم أعلم أحداً قرأ على التقي الصائغ الجمع إلا بعد أن يُفرد السبعة في إحدى وعشرين ختمةً، وللعشرة كذلك، وقرأ شيخنا أبو بكر بن الجندي على الصائغ المذكور المفردات عشرين ختمةً، وكذلك شيخنا الشيخ شمس الدين بن الصائغ، وكذلك شيخنا الشيخ تقي الدين البغدادي، وكذلك سائر من أدركناهم من أصحابه... الخ " (١).

وهذا الكلام من الإمام ابن الجزري في غاية الأهمية؛ لأنه يبين لنا مدى حرص الأئمة وشيوخ الإقراء على عدم الخلط والتركيب بين الطرق، حتى أنهم بعد أن استقروا على الجمع وتلقوه بالقبول، لم يجزوا هذا الجمع على الإطلاق؛ لأن الجمع مظنة الخلط والتركيب بين الطرق، فلذلك كانوا يشترطون على من يريد الجمع أن يتقن معرفة الطرق والروايات المختلفة؛ حتى لا يقع في الخلط والتركيب أثناء الجمع، وهذا هو عين التحرير وبعد الإقرار بجواز جمع القراء في ختمة واحدة، ماذا حدث بعد ذلك؟.

قال الشيخ عبد الرازق علي موسى - رحمه الله -: وبعد أن استقر العمل بجمع القراءات في ختمة واحدة في حال التالفي، تشعبت الطرق وكثرت الأوجه، فاحتاج الأمر إلى تنظيم لهذه القراءات، والتنبيه على التركيب فيها؛ لأن من شروط الجمع: عدم التركيب في القراءة، كما قال الإمام ابن الجزري في الطيبة: بشرطه فليرعى وقفاً

(١) النشر في القراءات العشر (٢ / ١٩٤ - ١٩٥).

وابتدا ولا يركب، وليجد حسن الأداء، ومن هذا الوقت كانت البداية الحقيقية لتأسيس علم تحريرات الروايات والطرق المختلفة، وذلك من خلال ما قام به الأئمة المحققون من أصحاب الكتب، حيث قاموا بعزو كل وجه إلى طريقه الذي ورد منه، وهذا هو غاية التحرير والتحقيق؛ لأن أساس التحرير هو العزو، ولولا هذا العزو كما كان هناك تحرير، فالتحريرات كلها مبنية على هذا العزو، ولا يستطيع أحد مهما كان أن يحرر مسألة خلافية إلا بعد عزوها إلى طرقها التي وردت منها، وبناء على هذا العزو يقوم بتحرير ما يريد من مسائل الخلاف. وينبغي أن نعلم أن صحة التحرير متوقفة على صحة العزو، فإذا كان العزو صحيحًا كان التحرير صحيحًا ولا بد، وإذا كان العزو غير صحيح كان التحرير غير صحيح ولا بد،

إذًا: أول من وضع أسس وقواعد التحريرات، هم أصحاب الكتب، كالإمام الداني، وابن الفحام، وابن سوار، وسبط الخياط، وابن غلبون، وغيرهم، وذلك من خلال ما قاموا به في كتبهم من ذكر أسانيدهم والطرق التي قرؤوا بها على مشايخهم، ولم يكتفوا بذلك بل قاموا بعد ذلك بعزو أوجه الخلاف إلى طرقها، وهذا هو عين التحرير والتحقيق، بل إن هذا العزو وهذه الأسانيد التي ذكروها هي التي قامت عليها كل التحريرات بعد ذلك، ولولا هذه الأسانيد التي ذكروها وهذه الطرق التي بينوها لما كانت هناك تحريرات بهذه الدقة وهذا التحقيق؛ لأن هذه الأسانيد التي ذكروها في بداية كتبهم، وهذا العزو الذي ذكروه أثناء ذكرهم لأوجه الخلاف (١)؛ هو الذي حرر عليه الإمام ابن الجزري القراءات العشر وطرقها وأوجهها، مع الطرق الأدائية الغير المدونة في هذه الكتب.، وهذه بعض الأمثلة على هذه الأسانيد المذكورة في كتب القراءات، وكذلك مع عزو أوجه الخلاف إلى طرقها .

(١) طبعا بالإضافة إلى التلقي من الشيوخ، وقد يكون التلقي هو الحاكم على ما في هذه الكتب.

## شرح تنقيح فتح الكريم

قال الإمام الداني في بيان أسانيده إلى القراء السبعة، قال في قِرَاءَةِ (ابن عامر): فأما رِوَايَةُ ابْنِ ذَكْوَانَ: «... وقرأت بها القرآن كله على عبد العزيز بن جعفر الفارسي المقرئ وقال لي قرأت بها على أبو بكر محمد بن الحسن النقاش، وقال قرأت بها بدمشق على أبي عبد الله هارون بن موسى بن شريك الأخفش، ورواها الأخفش عن عبد الله بن ذكوان. فالإمام الداني هنا بين لنا السند والطريق الذي اعتمده في التيسير في رواية ابن ذكوان؛ ومع أنه قرأ هذه الرواية على غير الفارسي؛ إلا أن الطريق الذي اعتمده في التيسير والذي اختار منه رواية ابن ذكوان هو من قراءته على الفارسي.

فالمفترض على ذلك أن كل الذي يذكره الداني في التيسير يكون من قراءته على الفارسي فقط؛ لأن هذا هو السند الذي اعتمده هنا في التيسير، ولكن أحياناً يذكر الإمام الداني في التيسير أوجهاً من قراءته على غير الفارسي، وهنا يحصل لبس وخلط بين طريق الفارسي الذي هو طريق التيسير وبين طريق غيره ممن قرأ عليهم الداني، ولكن من غير طرق التيسير.

وهنا نجد الإمام الداني - رَحِمَهُ اللهُ - إذا ذكر وجهاً في التيسير في رواية ابن ذكوان ولكن من غير طريق الفارسي فإنه ينص عليه؛ حتى يبين لنا أن هذا من غير طريق التيسير، وحتى نميز بين قراءته على الفارسي وبين قراءته على غيره؛ حتى لا نخلط بينهما.

قال في باب الإمالة: وتفرد ابن ذكوان من قراءتي على أبي الفتح بالامالة في قوله (عِمْرَان) و(المِحْرَاب) حَيْثُ وَقَعَ، (مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِيَنَّ) فِي النُّورِ، و(الإِكْرَام) فِي الحرفين فِي الرَّحْمَنِ، وقرأت على الفارسي عن النقاش بالامالة الرَاء من (المِحْرَاب) حَيْثُ وَقَعَ فَقط، وقرأت على أبي الحسن بالامالة الرَاء من (المِحْرَاب) فِي مَوْضِعِ الخَفْضِ وهما موضعان فِي آلِ عِمْرَانَ وَمَرِيْمَ... الخ (١).

(١) التيسير (١٠٤).

وهنا نجد الإمام ابن الجزري يبين لنا بماذا قرأ على أبي الفتح، وبماذا قرأ على أبي الحسن، وبماذا قرأ على الفارسي، ومع أنهم كلهم شيوخه وقرأ عليهم جميعاً؛ إلا أنه يريد أن يفصل بين كل طريق وطريق، وربط كل وجه بالطريق الذي قرأه منه؛ حتى لا يقع خلط بين هذه الطرق، وحتى نعلم ما في الطريق المسند من غيره، وهذا هو عين التحرير والتحقيق، ولولا هذا العزو من الإمام الداني مع ذكر أسانيده في بداية الكتاب، ما استطعنا أن نحزر هذه المسألة من التيسير ومن طرق الداني.

فلولا أنه نص على أنه قرأ على أبي الفتح بالإمالة في هذه الألفاظ الأربعة، وعلى أبي القاسم الفارسي بإمالة (المحراب) مطلقاً حيث وقع، وعلى أبي الحسن بإمالتها في موضع الخفض فقط، ما استطعنا أن نعرف طريق التيسير في هذا الخلاف، ولكن عرفناه من ذكره لنا السند في بداية الكتاب، ثم عزوه لهذا الوجه أثناء ذكر الخلاف، فنستطيع من خلال ذلك كله أن نربط كل وجه بطريقه؛ حتى لا يحدث خلط بين الطرق.

**وكان الإمام الداني يقول لنا:** من أراد أن يقرأ بمضمن كتاب التيسير، فلا بد أن يلتزم بهذه الأوجه التي عزوتها من هذه الطرق والأسانيد التي ذكرتها لكم. وما فعله الإمام الداني من ذكر الأسانيد وعزو أوجه الخلاف إلى طرقها هو عين التحرير.

وكتابه الجامع مليء بهذه الأسانيد وهذا العزو، فما تركه في التيسير من غير عزو فقد عزاه في كتابه الجامع، فما ترك وجهاً إلا وقد عزاه إلى طريقه التي قرأه منها، فتجده يقول: وأقرأني الفارسي بكذا، وقرأت على أبي الفتح بكذا، ولم أقرأ من طريقه إلا بكذا... الخ.

**قال ابن سوار في باب الهمز الساكن:** «وأما أبو عمرو فاختلف عنه في تخفيفه وتحقيقه، فقرأت على شيخنا أبي منصور وعلى أبي الحسن بن طلحة وعلى أبي

## شرح تنقيح فتح الكريم

محمد بن السواق وعلى أبي نصر الخباز عن اليزيدي وعبد الوارث، وعلى أبي علي العطار عن السامري عن العباس وأبي زيد بتحقيق الهمز». وقرأت عليه أيضاً - أبي علي العطار - وعلى أبي علي الشرمقاني، وأبي الحسن الخياط بترك الهمز وبتحقيقه» (١).

وهنا نجد الإمام ابن سوار - رَحِمَهُ اللهُ - لم يكتف بذكر الخلاف، وإنما هو يفصل لنا طرق هذا الخلاف؛ لأنه هو الذي قرأ بهذه الطرق فهو أعلم الناس بما فيها، وإن لم يفصل لنا الخلاف الذي فيها على حسب ما قرأه منها، سنقع في الخلط والتركيب بين هذه الطرق لا محالة، لذلك تراه يبين لنا الطرق التي قرأ منها بتحقيق الهمز، والطرق التي قرأ منها بتخفيف الهمز، والطرق التي قرأ منها بالوجهين، مع أن كل هؤلاء شيوخه الذين قرأ عليهم، ولكنه أراد أن يفصل بين هذه الطرق؛ لأن كل طريق من هذه الطرق له أوجه التي يختص بها.

فمع أن هذه الأسانيد كلها لشيخ واحد ومن كتاب واحد، ومع ذلك يفصل بينها جميعاً حتى لا يحصل فيها خلط أو تركيب، وهذا هو أصل التحرير. فبالأسانيد التي ذكرها في أول كتابه مع هذا العزو نستطيع أن نميز بين هذه الطرق، ولا نخلط بينها، وهذا هو عين التحرير والتحقيق. ولولا هذه الأسانيد التي ذكرها ابن سوار، وهذا العزو الذي قام به عند ذكر أوجه الخلاف لما استطعنا أن نحرر هذه الأوجه الخلافية من كتاب المستنير.

**قال أبو الطيب بن غلبون في باب (الإمالة):** بعد أن ذكر تقليل (أنى) الاستفهامية لابن مجاهد عن أبي عمرو، قال: «وكذلك - بالتقليل - قرأت له في رواية أهل العراق - رواية الدوري - وقرأت له في رواية الرقيين - السوسي - عن اليزيدي عن أبي عمرو بالفتح، وكذلك أخذ في هذه الرواية بالفتح.

(١) المستنير (١٦٣).

فهنا نجد الإمام أبا الطيب يتقيد بما قرأ به من كل طريق؛ حتى لا يخلط بين هذه الطرق؛ لأن طريق الفتح يختلف عن طريق التقليل، فهو لا يأخذ إلا بما قرأ به من كل طريق.

**وقال أبو العلاء الهمداني في غاية الاختصار:** زاد القاضي - القاضي أبو العلاء عن ابن حبش عن السوسي - إمالة الراء التي سقط ألفها لساكن لقيها في الوصل، نحو: ﴿التَّصْرَى الْمَسِيحُ﴾، ﴿حَقَّ نَزَى اللَّهُ﴾.

وهنا نجد الإمام أبا العلاء يقيد إمالة السوسي في هذا النوع بطريق واحد من طرقه، وهو طريق (القاضي أبي العلاء عن ابن حبش عن السوسي)، وقيد ذلك بطريق القاضي فقط؛ لأن هناك طريقاً آخر عن ابن حبش من الغاية أيضاً، وهو طريق أبي المظفر عن ابن حبش، ولكن ليس فيه إلا الفتح فقط، فهو هنا يقيد الإمالة بطريق القاضي أبي العلاء؛ حتى لا نخلط بين الطريقتين، ولولا هذا العزو لقرأنا من طريق أبي المظفر بالإمالة أيضاً، وحينئذ نقع في الخلط والتركيب بين الطرق.

**وكان الإمام أبا العلاء يقول:** يا من تريد أن تقرأ بكتاب غاية الاختصار، لا تقرأ بالإمالة في هذا النوع إلا من طريق القاضي أبي العلاء عن ابن حبش، أما طريق أبي المظفر فليس فيه إلا الفتح. وهذا هو عين التحقيق والتحرير، ولولا هذا العزو مع بيان الأسانيد في بداية الكتاب، لوقعنا في خلط طرق غاية الاختصار بعضها ببعض، وهذا لا يريده أبو العلاء، فلهذا ذكر لنا أسانيدته التي قرأ بها، ثم ذكر لنا بعد ذلك الأوجه التي قرأ بها على شيوخه من هذه الطرق.

**وقال الإمام أبو العز القلانسي في (الإرشاد):** قرأت لحمزة وابن ذكوان من طريق العلوي عن النقاش بالوقف - بالسكت - على السواكن، كقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾، و﴿وَمَنْ أَمَنَ﴾... الخ» اهـ.

## شرح تنقيح فتح الكريم

٤٠

فانظروا إلى هذه الدقة وهذا التحقيق وهذا التحرير من الإمام أبي العز، حيث أنه قيد وجه السكت عن ابن ذكوان من طريق العلوي عن النقاش؛ لأن هناك طريقاً آخر لابن ذكوان من طريق الرملي عن الصوري، ولكن هذا الطريق لا سكت فيه من الإرشاد، فلذلك نجد الإمام أبا العز القلانسي يقيد وجه السكت بالطريق الذي جاء منه؛ حتى لا يخلط بين الطريقين، فلو لم يقيد وجه السكت بطريق النقاش، لأخذنا بالسكت من طريق الرملي أيضاً، وحينئذ نكون قد وقعنا في التركيب بين هذه الطرق، ثم انظروا إلى مدى دقته في العزو وتحريره الدقة في عدم الخلط بين الطرق؛ حيث أنه لم يكتف بعزو وجه السكت إلى طريق النقاش عن الأخفش، بل يقيده بطريق العلوي عنه؛ لأنه ذكر للأخفش طريقان، طريق الأخفش، وطريق هبة الله بن جعفر - وطبعاً المسند عندنا في النشر هو من طريق الأخفش فقط، لكن هو بالنسبة له لا فرق عنده بين الطريقين - فلذلك قيد هذا الخلاف بطريق النقاش من طريق العلوي عنه، وعلى هذا العزو الذي وضعه لنا أبو العز جاء تحرير السكت للنقاش عن ابن ذكوان مع المد، والذي حرره هو إمام المحررين والمحققين الإمام ابن الجزري - رَحِمَهُ اللهُ - حيث ذكر في النشر: أن السكت على الإشباع في المدين يأتي لابن ذكوان من طريق العلوي عن النقاش عنه من الإرشاد. فحرر ابن الجزري هذا الوجه بناء على الأساس والعزو الذي ذكره أبو العز، فلو لا هذا العزو من أبي العز، ما استطعنا أن نحرر هذه المسألة بهذه الدقة.

**وعلى ذلك:** لو أردت أن تقرأ لابن ذكوان من كتاب الإرشاد، فلا بد أن تتقيد بهذه الطرق، فإن قرأتَ بطريق الرملي عن الصوري فلا يجوز لك السكت، وإن قرأتَ من طريق النقاش عن الأخفش فإنه يتعين عليك أن تسكت من هذا الطريق على (أل، شيء، الساكن المفصول، الساكن الموصول) كما نص على ذلك أبو العز. أما إن فعلت غير ذلك فقد خلطت بين الطرق، وقرأتَ من طريق أبي العز ما لم يقرأ هو به،



وهذا يعتبر تدليسا عليه؛ لأنه بين لنا بماذا قرأ، فإن أردنا أن نقرأ من طريق كتابه، فلا بد لنا أن نلتزم بما ذكره لنا في كتابه، وهذا هو عين التحقيق وأساس التحرير، وقال ابن الفحام في (التجريد) في عزو طرق الإظهار والإدغام في ﴿يَلْهَثُ ذَلِكَ﴾: وقرأت لحفص على عبد الباقي عن أبيه - وأبوه هو: فارس بن أحمد شيخ الداني - على الخراساني مدغمًا، وقرأت على أبي العباس عن أبي أحمد مظهرًا مثل ورش، فاعرفه. اهـ.

**قال الدكتور بشير دعبس - حفظه الله -:** فتأمل في قوله (فاعرفه) تراه يؤكد على ربط كل وجه بطريقه مع الإلزام به. فعبد الباقي هو شيخ ابن الفحام، وكذلك ابن نفيس، وهو قرأ عليهما جميعًا، ولكنه لما قرأ على أحدهما بالإظهار، وقرأ على الآخر بالإدغام، كان لزامًا عليه أن يبين لنا بما قرأ على كل منهما، وأن ينسب كل وجه لطريقه؛ حتى لا نخلط نحن بين هذين الطريقين، مع أنهما في النهاية طريقين لشيخ واحد ولراو واحد ومن كتاب واحد، ومع ذلك لا بد من الفصل بين هذين الطريقين وعدم الخلط بينهما، وهذا هو عين التحقيق وأصل التحرير، ولولا هذا العزو مع الأسانيد التي ذكرها ابن الفحام في بداية كتابه، كما استطعنا تحرير هذه المسألة لحفص من كتاب التجريد، فابن الجزري حينما ذكر هذا الموضوع لحفص قال: وذكر الخلاف له صاحب التجريد، وإذا أردنا تحرير هذا الخلاف لحفص من كتاب التجريد من طريق الطيبة، فإننا نرجع إلى كتاب النشر وننظر في الأسانيد التي أسند منها ابن الجزري رواية حفص من التجريد، ثم ننظر بعد ذلك في طرق هذا الخلاف الذي ذكره صاحب التجريد، ثم نربط كلا خلاف بطريقه الذي ورد منه على حسب ما جاء في الأسانيد والعزو.

**وعلى هذا:** يكون هؤلاء الأئمة أصحاب الكتب هم الذين وضعوا لنا الأصل والأساس الذي تقوم عليه هذه التحريات، وذلك من خلال بيان الأسانيد والطرق

والعزو كذلك.

**قال الدكتور بشير دعبس - حفظه الله :-** «وعليه؛ فإن ما سبق ذكره من هذه الأوجه، لا يأتي من هذه الكتب إلا من هذه الطرق المذكورة فيها، مما يؤكد إلتزام أصحابها بتمييز كل طريق على حده، وربط كل طريق بنظامه مراعاة لعدم التركيب، وهذا أكبر دليل على التحرير، فهو بمثابة التطبيق العملي من هؤلاء الأعلام أئمة الرواية لتأكيد أهمية التحريرات...» اهـ.

وظل الأمر هكذا حتى جاء عصر ابن الجزري، وهنا تبدأ المرحلة الثالثة من مراحل علم التحريرات؛ ألا وهي:

### ✦ المرحلة الثالثة (مرحلة التأسيس والتأصيل والتحقيق والتفعيد لتحريرات الطيبة):

المرحلة السابقة كانت بمثابة التأسيس والتأصيل للتحريرات بصفة عامة، يعني تحرير القراءات المتواترة وغير المتواترة؛ لأنها بالنسبة لهم كانت متواترة، لكن بالنسبة لنا الآن فقد انقطع سندها، باقتصار الإمام ابن الجزري على غيرها. وهذا التأسيس الخاص الذي قام به ابن الجزري، بُني على التأسيس العام الذي قام به أصحاب الكتب من قبله، كما سبق بيانه مفصلاً.

**قال الدكتور بشير دعبس - حفظه الله :-** «وتبدأ هذه المرحلة - مرحلة التحقيق

والتفعيد - مع بداية عصر الإمام ابن الجزري في القرن الثامن الهجري حيث كثرت المؤلفات في القراءات العشر وتعددت الروايات وتشعبت الطرق حتى بلغت الآلاف، كما سبق بيانه في المرحلة الثانية. فكان لا بد من تمييز ذلك، لبيان الغث من السمين، والصحيح من الضعيف، وما تجوز به القراءة وما لا تجوز به. فهياً الله - عَزَّوَجَلَّ - لهذا العلم عِلْمًا من أعلام القراءات فقام بهذه المهمة خير قيام؛ إلا وهو الإمام العلامة المحقق والعالم المدقق الإمام ابن الجزري الذي شَمَّرَ عن ساعته الجد، وسبر غور

سبعة وخمسين كتابا في القراءات العشر المتواترة وستة أخرى من شروح الشاطبية، وهي تمثل بمجموعها أصول كتابه العظيم وسفره الجليل المسمى (النشر في القراءات العشر) فجمع من هذه الكتب من القراءات العشر ما صح لديه، وتواتر نقله إليه، وأودع ذلك كله في كتابه المذكور، وكان شديد الاحتياط والتحري في ذلك، فاقصر فيه على الفروع التي علا سندها، وأكثر المؤلفون من ذكرها، فجمع فيه نحو ألف طريق، هي أصح ما يوجد في الدنيا... الخ» اهـ.

**وإلى ذلك أشار بقوله بعد انتهائه من ذكر أسانيد القراء العشر ورواتهم وطرقهم، قال:** فَهَذَا مَا تَيَسَّرَ مِنْ أَسَانِيدِنَا بِالْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ مِنَ الطَّرِيقِ الْمَذْكُورَةِ الَّتِي أَشْرْنَا إِلَيْهَا. وَجُمْلَةُ مَا تَحَرَّرَ عَنْهُمْ مِنَ الطَّرِيقِ بِالتَّقْرِيبِ نَحْوُ أَلْفِ طَرِيقٍ، وَهِيَ أَصَحُّ مَا يُوجَدُ الْيَوْمَ فِي الدُّنْيَا وَأَعْلَاهُ، لَمْ نَذْكَرْ فِيهَا إِلَّا:

١- مَنْ ثَبَتَ عِنْدَنَا - أَوْ عِنْدَ مَنْ تَقَدَّمَنا مِنْ أَيْمَنَّا - عدالته.

٢- وتحقق لقيُّه لمن أخذ عنه.

٣- وصحت معاصرته. وهذا التزام لم يقع لغيرنا ممن ألف في هذا العلم. وَمَنْ نَظَرَ أَسَانِيدَ كُتُبِ الْقِرَاءَاتِ وَأَحَاطَ بِتَرَاجِمِ الرُّوَاةِ عِلْمًا، عَرَفَ قَدْرَ مَا سَبَرْنَا وَنَفَّحْنَا وَاعْتَبَرْنَا وَصَحَّحْنَا. وَهَذَا عِلْمٌ أَهْمَلٌ، وَبَابٌ أُغْلِقَ، وَهُوَ السَّبَبُ الْأَعْظَمُ فِي تَرْكِ كَثِيرٍ مِنَ الْقِرَاءَاتِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَحْفَظُ مَا بَقِيَ (١). اهـ

وفعالاً، مَنْ طالع كتب القراءات التي حوت القراءات السبع أو العشر أو الأكثر من ذلك أو الأقل، وعاین كثرة الأسانيد والطرق التي حوت تلك الكتب مع اختلاف مناهجها ومصطلحاتها وطرقها المتعددة ورواياتها المختلفة التي تزيد على الألف

(١) النشر (١ / ١٩٣).

## شرح تنقيح فتح الكريم

طريق، مع ما في هذه الأسانيد من الجهالة والنعارة والضعف والانقطاع... وغير ذلك، علم يقيناً ما قام به الإمام ابن الجزري من التحقيق والتنقيح لهذه الطرق والأسانيد والروايات بل والقراءات كذلك؛ لأن هذه الكتب حوت كثيراً من هذه القراءات الشاذة والضعيفة والمنقطعة السند والمجهولة، فليس هذا في الطرق والروايات فحسب، بل وقع ذلك أيضاً في بعض القراءات، المنسوبة إلى بعض القراء العشرة، فضلاً عن غيرهم. بل لو نظرنا إلى كتاب واحد مثل كتاب (الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها) حيث حشد فيه صاحبه قراءات وروايات وطرق ضعيفة بل منكراً ولا تصح أبداً.

**قال الإمام الذهبي في ترجمة الإمام الهذلي:** «وقد حشد في كتابه قراءات ضعيفة ومنكرة لا تحل القراءة بها... الخ». اهـ.

**وقال فيه ابن الجزري:** «ووقع له في كتابه أوهام كثيرة...». اهـ.

فهذا كتاب واحد من سبعة وثلاثين (١) كتاباً هي التي اختارها الإمام ابن الجزري وجمع منها كتابه، مع ما كان عنده من الطرق الأدائية التي قرأ بها على مشايخه. فهذا إن دل على شيء فإنما يدل على هذا الجهد الشاق والعمل الكبير وهذا التحقيق العظيم الذي قام به ابن الجزري في تحقيق هذه القراءات العشر وبيان الطرق الصحيحة من الطرق الضعيفة من هذه الطرق الكثيرة.

### ما هو المنهج الذي من خلاله وضع الإمام ابن الجزري كتابه النشر؟

دعونا نترك المجال للإمام ابن الجزري لكي يوضح لنا بنفسه هذا المنهج، حيث

(١) وذلك من جملة (٥٧) كتاباً، هي التي ذكرها في مبحث الكتب، وذكر أنه قرأها وقرأ القراءان بمضمونها، لكنه في الأسانيد اختار (٣٧) كتاباً فقط منها.

قال: «وَجَمَعْتُهَا - القراءات العشر - فِي كِتَابٍ يُرْجَعُ إِلَيْهِ، وَسِفرٌ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، لَمْ أَدْعُ عَنْ هَؤُلَاءِ الثَّقَاتِ الْأَبْنَاتِ حَرْفًا إِلَّا ذَكَرْتُهُ، وَلَا خُلْفًا إِلَّا أَثْبَتُهُ، وَلَا إِشْكَالًا إِلَّا بَيَّنَّتُهُ وَأَوْضَحْتُهُ، وَلَا بَعِيدًا إِلَّا قَرَّبْتُهُ، وَلَا مُفْرَقًا إِلَّا جَمَعْتُهُ وَرَتَّبْتُهُ، مُنْبَهًا عَلَى مَا صَحَّ عَنْهُمْ وَشَدَّ، وَمَا انفَرَدَ بِهِ مُنْفَرِدٌ وَفَدُّ، مُلْتَزِمًا لِلتَّحْرِيرِ وَالتَّصْحِيحِ وَالتَّضْعِيفِ وَالتَّرْجِيحِ، مُعْتَبِرًا لِلْمُتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ، رَافِعًا إِنْهَامَ التَّرْكِيبِ بِالْعَزْوِ الْمُحَقِّقِ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ. جَمَعَ - كتاب النشر - بَيْنَ طُرُقِ الشَّرْقِ وَالغَرْبِ، فَرَوَى الْوَارِدَ وَالصَّادِرَ بِالغَرْبِ، وَانْفَرَدَ بِالِاتِّقَانِ وَالتَّحْرِيرِ، وَاشْتَمَلَ جُزْءٌ مِنْهُ عَلَى كُلِّ مَا فِي الشَّاطِئَةِ وَالتَّيْسِيرِ؛ لِأَنَّ الَّذِي فِيهِمَا عَنِ السَّبْعَةِ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ طَرِيقًا، وَأَنْتَ تَرَى كِتَابَنَا هَذَا حَوَى ثَمَانِينَ طَرِيقًا تَحْقِيقًا، غَيْرَ مَا فِيهِ مِنْ فَوَائِدَ لَا تُحْصَى وَلَا تُحْصَرُ، وَفَوَائِدَ دُخِرَتْ لَهُ فَلَمْ تَكُنْ فِي غَيْرِهِ تُذَكَّرُ، فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ نَشْرُ الْعَشْرِ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ قَدْ مَاتَ قِيلَ لَهُ: قَدْ حَيِيَ بِالنَّشْرِ (١)». اهـ

هذا هو المنهج العام الذي قام عليه كتاب النشر، أما إذا نظرنا إلى المنهج الخاص الذي وضعه الإمام ابن الجزري وسار عليه، فهو يتمثل في مبحثين عظيمين وهما: (مبحث الكتب) و(مبحث الأسانيد والطرق) وهذان المبحثان هما اللذان عليهما مدار التحقيق والتحريير في أوجه الخلاف، مع مراعاة اختيارات الإمام ابن الجزري.

**قال في بداية مبحث الكتب:** وَهَذَا أَنَا أَوَّلُ مَا أَقْدَمُ أَوَّلًا كَيْفَ رَوَيْتِي لِلْكِتَابِ الَّتِي رَوَيْتُ مِنْهَا هَذِهِ الْقِرَاءَاتُ نَصًّا، ثُمَّ أُتْبِعُ ذَلِكَ بِالْأَدَاءِ الْمُتَّصِلِ بِشَرْطِهِ. ثم ذكر هذه الكتب كتابًا كتابًا، ابتداء بكتاب التيسير لأبي عمرو الداني إلى أن ختم تلك الكتب بكتاب (مفردة يعقوب) لأبي محمد عبد الباري بن عبد الرحمن بن عبد الكريم الصعيدي، ثم قال بعد أن ذكر هذه الكتب التي روى منها هذه القراءات، قال: «فَهَذَا مَا

(١) النشر في القراءات العشر (١ / ٥٦ - ٥٧).

## شرح تنقيح فتح الكريم

حَضَرَنِي مِنَ الْكُتُبِ الَّتِي رَوَيْتُ مِنْهَا هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ مِنَ الرِّوَايَاتِ وَالطَّرِيقِ بِالنِّصِّ وَالْأَدَاءِ».

ومعنى قوله بالنص والأداء : أنه كان يذكر الكتاب، ثم يذكر له نوعين من الأسانيد: الأول: سند النص؛ يعني السند الذي قرأ به نص الكتاب. الثاني: السند الذي قرأ بمضمونه القرآن الكريم من هذا الكتاب. فالسند الأول: سند لقراءة الكتاب نفسه. والسند الثاني: سند لقراءة القرآن بمضمون هذا الكتاب.

**مثال: قال في كتاب (التيسير):** «وَقَرَأْتُهُ - كتاب التيسير - أَجْمَعَ عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْعَالِمِ أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ بْنِ مَالِكِ الْأَنْدَلِسِيِّ ... الخ.

وهذا هو السند النصي؛ أي الذي قرأ به نص الكتاب. ثم قال: وَقَرَأْتُ بِهِ الْقُرْآنَ كُلَّهُ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ عَلَى شَيْخِي الْإِمَامِ الْعَالِمِ الصَّالِحِ قَاضِي الْمُسْلِمِينَ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْعَالِمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ فَزَارَةَ الْحَنْفِيِّ». اهـ وهذا هو سند الأداء؛ أي الذي أدى - قرأ - بمضمونه القرآن الكريم. وقال في متن الشاطبية: «وَقَرَأْتُهَا قَبْلَ ذَلِكَ عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْحَافِظِ شَيْخِ الْمُحَدِّثِينَ أَبِي الْمَعَالِي مُحَمَّدِ بْنِ رَافِعِ بْنِ أَبِي مُحَمَّدٍ السَّلَامِيِّ بِالْكَلاَسَةِ».

وهذا هو السند النصي لها. ثم قال: وَقَرَأْتُ بِمُضَمَّنِهَا الْقُرْآنَ كُلَّهُ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الشُّيُوخِ، مِنْهُمْ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ التَّقِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْبَغْدَادِيِّ الْمِصْرِيِّ الشَّافِعِيِّ شَيْخِ الْأَقْرَاءِ بِالْأَنْدَلُسِ، وَذَلِكَ بَعْدَ قِرَاءَتِي لَهَا عَلَيْهِ، قَالَ: قَرَأْتُهَا وَقَرَأْتُ الْقُرْآنَ بِمُضَمَّنِهَا عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْأُسْتَاذِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ الْمِصْرِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمَعْرُوفِ بِالصَّائِغِ شَيْخِ الْأَقْرَاءِ بِالْأَنْدَلُسِ، قَالَ: قَرَأْتُهَا وَقَرَأْتُ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ بِمُضَمَّنِهَا عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْعَالِمِ الْحَسْبِيِّ النَّسِيبِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ شُجَاعِ بْنِ سَالِمِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الْعَبَّاسِيِّ

المُصْرِيّ الشَّافِعِيّ صَهْرُ الشَّاطِئِيّ شَيْخُ الإِقْرَاءِ بِالدِّيَارِ المُصْرِيَّةِ، قَالَ: قَرَأْتُهَا وَتَلَوْتُ بِهَا عَلَى نَاطِمِهَا الإِمَامِ أَبِي القَاسِمِ الشَّاطِئِيّ الشَّافِعِيّ شَيْخِ مَشَايخِ الإِقْرَاءِ بِالدِّيَارِ المُصْرِيَّةِ... الخ». اهـ

وهذا هو سند الأداء؛ أي الذي أدّى به وقرأ به القراءان الكريم بمضمن هذا الكتاب. وقوله في السند عن شيوخه: قرأتها؛ أي: قرأت نصها؛ أي الكتاب نفسه، وقوله: وقرأت بها؛ أي: قرأت القراءان الكريم بمضمنها. وكما نفعل نحن الآن، حينما نقرأ متن الشاطبية على شيخك، فهذا يسمى سند نصي، يعني سند بنص الكتاب، وحينما نقرأ القراءان بالقراءات السبع بمضمن متن الشاطبية، فهذا يسمى سند أداء وتلاوة .

إذاً: هذه الكتب التي ذكرها الإمام ابن الجزري في النشر، قرأها وقرأها بمضمنها القراءات العشر وغيرها على مشايخه، بسندهم إلى أصحاب هذه الكتب. وذلك أمر في غاية الأهمية ينبغي أن نتبه إليه جيداً، حتى لا يقول أحد: كيف يروي الإمام ابن الجزري هذه القراءات العشر من هذه الكتب، وهو لم يدرك أصحاب هذه الكتب، ولم يقرأ عليهم ولم يأخذ عنهم؟.

**ونقول:** أن الإمام ابن الجزري لم يدرك أصحاب هذه الكتب ولم يقرأ عليهم، ولكنه قرأ هذه الكتب كلها وقرأ بمضمنها على مشايخه بسندهم إلى أصحاب هذه الكتب. وحينئذ، يكون له الحق في أن يروي هذه القراءات من هذه الكتب؛ لأنه له أسانيد بقراءتها، وله كذلك أسانيد أخرى بقراءة القراءان بمضمنها، وهذه أسانيد الأداء والتلاوة، وهذه الأسانيد هي التي اعتمدها الإمام ابن الجزري في باب الأسانيد، وترك الأسانيد التي قرأ بها الكتب، ولم يعول عليها في باب الأسانيد.

## شرح تنقيح فتح الكريم

ثم بيّن الإمام ابن الجزري منهجه في اختيار الأسانيد والطرق عن الرواة، فقال: ...

فَعَمَدْتُ إِلَى أَثْبَتِ مَا وَصَلَ إِلَيَّ مِنْ قِرَاءَاتِهِمْ، وَأَوْثِقُ مَا صَحَّ لَدَيَّ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ، مِنْ الْأَيْمَةِ الْعَشْرَةِ قُرَاءِ الْأَمْصَارِ، وَالْمُقْتَدَى بِهِمْ فِي سَالِفِ الْأَعْصَارِ، وَاقْتَصَرْتُ عَنْ كُلِّ إِمَامٍ بَرَاوِيئِينَ، وَعَنْ كُلِّ رَاوٍ بِطَرِيقَيْنِ، وَعَنْ كُلِّ طَرِيقٍ بِطَرِيقَيْنِ: مَغْرِبِيَّةً وَمَشْرِقِيَّةً، مِصْرِيَّةً وَعِرَاقِيَّةً، مَعَ مَا يَتَّصِلُ إِلَيْهِمْ مِنَ الطُّرُقِ، وَيَتَشَعَّبُ عَنْهُمْ مِنَ الْفِرَقِ.

**وقال بعد ذكره لمبحث الكتب:** فَهَذَا مَا حَضَرَنِي مِنَ الْكُتُبِ الَّتِي رَوَيْتُ مِنْهَا هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ مِنَ الرِّوَايَاتِ وَالطُّرُقِ بِالنَّصِّ وَالْأَدَاءِ. وَهَذَا أَنَا أَذْكَرُ الْأَسَانِيدِ الَّتِي أَدَّتِ الْقِرَاءَةَ لِأَصْحَابِ هَذِهِ الْكُتُبِ مِنَ الطُّرُقِ الْمَذْكُورَةِ، وَأَذْكَرُ مَا وَقَعَ مِنَ الْأَسَانِيدِ بِالطُّرُقِ الْمَذْكُورَةِ بِطَرِيقِ الْأَدَاءِ فَقَطْ، حَسَبَمَا صَحَّ عِنْدِي مِنْ أَخْبَارِ الْأَيْمَةِ، قِرَاءَةً قِرَاءَةً وَرِوَايَةً رِوَايَةً وَطَرِيقًا طَرِيقًا.... الخ.

**والسؤال الآن:** كيف اختار الإمام ابن الجزري أسانيد القراء العشرة؟

**والجواب:** لقد وضع ابن الجزري لنفسه منهجية خاصة في اختيار الأسانيد، وذلك على النحو التالي:

١ - اختار من القراء، عشرة فقط، مع أن المصنفين قبله في علم القراءات، منهم من زاد على القراء العشرة، ك (الروضة في القراءات الإحدى عشرة) للمالكي، و (بستان الهداة في القراءات الثلاث عشرة واختيار اليزيدي) لابن الجندي وهو من مشايخ ابن الجزري، و (إيضاح الرموز في القراءات الأربعة عشر) للقباقبي وهو من أقران ابن الجزري، و (روضة المعدل في القراءات الخمسة عشر) وكذلك (المنتهى في القراءات الخمسة عشر) لأبي الفضل الخزاعي، وكتاب (الكامل) للهذلي، وهو في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها.

ومن المصنفين من نقص عن القراءات العشر، ك (الكفاية في القراءات الست)



لسبط الخياط، وكتب القراءات السبع وما أكثرها وأشهرها، مثل (الشاطبية) لأبي القاسم الشاطبي، و(التيسير وجامع البيان) وكلاهما للداني، و(العنوان) للأصمعي، ومنهم من صنف في القراءات الثمان ك (التلخيص) لأبي معشر، و(الوجيز) للأهوازي، ومنهم من أفرد قراءة واحد بالتأليف، ك (مفردة يعقوب) للداني، وابن الفحام... الخ.

لكن الإمام ابن الجزري اقتصر في كتابه النشر على القراء العشرة المشهورين فقط؛ لأن هذه هي القراءات المتواترة، أما ما عداها فهي قراءات شاذة، كما هو معروف .

### قال في الطيبة:

## الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا يَسَّرَهُ ... مِنْ نَشْرِ مَنْقُولِ حُرُوفِ الْعَشْرَةِ

٢ - اختار من الرواة، عشرين راويًا فقط، وهم الرواة المعروفون من الشاطبية والدرة، وهم من حيث الذات تسعة عشر راويًا، ومن حيث الرواية عشرين راويًا، مع أن المصنفين قبل الإمام ابن الجزري ذكروا أكثر من راويين عن القارئ. فهذا الإمام أبو عمرو الداني ذكر في كتابه جامع البيان السبعة المعروفين في الشاطبية، ولكنه ذكر عنهم أربعين رواية، ولذلك ليس كل ما في جامع البيان صحيحًا مقروءًا به، بخلاف كتاب التيسير؛ لأن الرواة الذين في جامع البيان أكثر رواياتهم غير متواترة. وهذا الإمام أبو الكرم الشهرزوري، ذكر في كتابه (المصباح) لابن عامر خمس رواة، وذكر لعاصم ست رواة، وذكر ليعقوب تسع رواة، وذكر لحمزة سبعة عشر راويًا. وذكر ابن سوار لحمزة في (المستنير) ثمان روايات، وذكر للكسائي عشر روايات.

**إذًا:** ليس الرواة كما يفهم البعض الآن، عشرين راويًا فقط، يعني لكل إمام راويان، بل الرواة كثيرون، ولكن المختار والمتواتر عندنا الآن هم الرواة المعروفون

## شرح تنقيح فتح الكريم

من الشاطبية والدررة والطيبة، لكن لا بد أن نعلم أن أصحاب الكتب قبل ابن الجزري كانوا يسندون في كتبهم القراءات العشر عن هؤلاء الرواة المعروفين، وعن غيرهم من الرواة الآخرين.

**والسؤال:** هل معرفة الرواة من كتب أصول النشر يفيدنا في شيء؟

**والجواب:** نعم وبلا شك، بل عدم معرفة الرواة من هذه الكتب، قد يؤدي إلى أخطاء كثيرة؛ لأنك ربما ترجع إلى كتاب من هذه الكتب لتحرير مسألة معينة، ثم تراها في كتاب ما، ثم تبني على هذا الأساس ثم يتضح لك بعد ذلك أن هذه الرواية ليست من الروايات المتواترة التي نقرأ بها الآن، وإن كانت موجودة في الكتاب عن القارئ.

مثال: لو نظرنا إلى كتاب (الجامع في القراءات العشر وقراءة الأعمش) وهو لابن فارس الخياط، لوجدناه يقول: قرأ أبو عمرو بالإدغام في جميع مواضع الإدغام الكبير، لكن إذا رجعت إلى باب الأسانيد ستجده ذكر لأبي عمرو خمس رواة منهم روايتي الدوري والسوسي، وباقي الروايات الثلاثة غير متواترة عن أبي عمرو، ولم يذكر الإدغام من روايتي الدوري والسوسي إلا من طريق واحد فقط، وهو طريق ابن مجاهد عن الدوري، وباقي طرق الدوري، ورواية السوسي بجميع طرقها ليس فيها إلا الإظهار فقط من الجامع.

فقد يغتر البعض من ذكره الإدغام لأبي عمرو أثناء الكتاب، وفي الحقيقة أن هذا الإدغام من غير الروايات المتواترة التي نقرأ بها اليوم.

فلذلك حينما نرجع إلى هذه الكتب، لا بد أن نرجع أولاً إلى باب الأسانيد، وقبل أن ننظر في الطرق ننظر في الروايات أولاً.

**إذًا:** الروايات المعتمدة عندنا في النشر، هي عشرون رواية فقط عن القراء العشرة، وباقي الروايات المذكورة في الكتب عن القراء العشرة، لم يعتمدها ابن الجزري،

ولكن تركها، فأصبحت بالنسبة لنا منقطعة الإسناد، فلذلك لا يُقرأ بها اليوم.

إذًا: بالنسبة للقراء العشرة، والرواة العشرين، لم يُضف ابن الجزري عليهم شيئاً في النشر، فلم يزد على ما جاء في الشاطبية والدرة، بالنسبة للقراء والرواة.

٣ - بالنسبة للطرق: فهذا هو الذي زاده الإمام ابن الجزري في النشر على الشاطبية والدرة، بل إن قيمة كتاب النشر تكمن في هذه الطرق الكثيرة والمتعددة التي ذكرها ابن الجزري في النشر وحققتها وحررها، وبين الصحيح منها من الضعيف.

ولتوضيح منهج ابن الجزري في اختياره الأسانيد والطرق عن القراء العشرة، أقول: من المعلوم لدى من درس القراءات العشر الصغرى أن الإمام الشاطبي اختار لكل راوٍ طريقاً واحداً على حسب ما في التيسير، فيكون ما في الشاطبية والتيسير من الطرق أربعة عشر طريقاً، ومن الدرّة اختار الإمام ابن الجزري لكل راوٍ طريقاً واحداً إلا في رواية إدريس فاختر له طريقين، وهما: (القطيعي والمطوعي).

فيكون عندنا من طريقي الشاطبية والدرّة للقراء العشرة (واحد وعشرون طريقاً).

أما من طريق الطيبة فالأمر يختلف تماماً في مسألة الطرق.

لقد اختار الإمام ابن الجزري عن كل راوٍ من الرواة العشرين طريقين رئيسيين مباشرين؛ أي: أخذنا عن الراوي مباشرة، ثم اختار لكل طريق من هذين الطريقين، طريقين آخرين، فيتحصل لكل راوٍ من الرواة العشرين أربعة طرق. لكن هذه الطرق الأربعة عن الراوي، لها عدة صور:

**الأولى:** أن تأتي هذه الطرق الأربعة عن طريق اثنين في اثنين، كما قال في الطيبة: (بائنين في اثنين وإلا أربع)، أي: طريقان رئيسان، ولكل طريق من هذين الطريقين الرئيسيين طريقان آخران. فقولُه (بائنين):

## شرح تنقيح فتح الكريم

**الأولى:** أي طريقين مباشرين عن الراوي، وقوله (باثنين).

**الثانية:** أي طريقين آخرين عن كل طريق من الطريقين الأوليين. وهذا هو ما فعله مع كل الطرق ما عدا في طرق: خلف وخلاد عن حمزة، وكذلك في رواية رويس عن يعقوب، وفي رواية إسحاق وإدريس عن خلف العاشر.

مثال: قراءة نافع، من رواية قالون من طريقين رئيسين، وهما: (أبو نسيط، والحلواني) ولأبي نسيط طريقان آخران، وهما: (ابن بويان، والقزاز). وللحلواني طريقان آخران، وهما: (بن أبي مهران، وجعفر بن محمد).

فيتحصل لقالون أربعة طرق عنه (ابن بويان، والقزاز، بن أبي مهران، وجعفر بن محمد) وهذا هو الأصل والأساس الذي اعتمد عليه عند جميع الرواة؛ إلا في:

١ - رواية خلف عن حمزة: فقد أخذ له طريقاً واحداً، وهو طريق إدريس الحداد، وعنه أخذ له أربعة طرق، وهي (ابن عثمان، ابن مقسم، ابن صالح، المطوعي).

٢ - رواية خلاد عن حمزة: وقد أخذ عنه أربعة طرق مباشرة دون اثنين في اثنين، وهذا معنى قوله في الطيبة (باثنين في اثنين وإلا أربع)؛ أي: إن لم يتيسر له عن الراوي طريقين عن كل منهما طريقين آخرين، فإنه يأخذ هذه الطرق الأربعة عن الراوي مباشرة، أو عن طريق واحد عنه.

٣ - رواية رويس عن يعقوب: وقد اختار عنه طريقاً واحداً وهو التمار، وأخذ عن التمار أربعة طرق وهي (النخاس، أبو الطيب، ابن مقسم، الجوهرى).

٤ - رواية إسحاق عن خلف العاشر: وقد أخذ عنه أربعة طرق، اثنين عن ابن أبي عمر عنه، وهما (السوسنجردي، بكر بن شاذان)، واثنين عنه مباشرة، وهما (محمد ابن اسحاق، أبو الحسن البرصاطي).

٥ - إدريس عن خلف العاشر: وقد أخذ عنه أربعة طرق، وهي (الشطّي، المطوعي، ابن عثمان، القطيعي).

وبهذا تمّ له ثمانون طريقاً عن القراء العشرة، ثم تفرعت هذه الطرق الثمانون وتشعبت حتى بلغت ألف طريق تقريباً، كما ذكر ذلك في كتابه النشر.

**قال ابن الجزري قبل ذكر الأسانيد:** وأنت ترى كتابنا هذا قد حوى ثمانين طريقاً تحقيقاً، وقال بعد ذكر الأسانيد: وجملة ما تحرر عنهم من الطرق بالتقريب نحو ألف طريق.

**وقال في الطيبة: (فهي زها ألف طريق تجمع).**

وهذا كلُّه غير الطرق الأدائية، ولم يكتف الإمام ابن الجزري بهذه الطرق الأربعة عن الراوي، بل نزل بهذه الطرق إلى أن وصل إلى أصحاب الكتب التي أخذ منها هذه الطرق.

فهذه الطرق وهذه الأسانيد التي أسندها ابن الجزري للقراء العشرة أخذها من عند أصحاب الكتب التي سبق وأن بين لنا أنه قرأها وقرأ القراءان بمضمونها.

**والسؤال:** هل أسند الإمام ابن الجزري طرقاً للقراء العشرة من كل هذه الكتب التي ذكر أنه قرأها وقرأ بها القراءان كله على مشايخه بسندهم إلى أصحاب هذه الكتب؟

**والجواب:** من خلال الكتب التي ذكرها ابن الجزري في باب الأسانيد، تبين أنه لم يسند من هذه الكتب للقراء العشرة إلا من (٣٧) كتاباً فقط.

**سؤال:** هل اختار ابن الجزري كل الأسانيد الموجودة في الكتب الـ (٣٧)؟

**والجواب:** من خلال التتبع والاستقراء في هذه الكتب الـ ( ٣٧ ) تبين أن الإمام

## شرح تنقيح فتح الكريم

ابن الجزري لم يأخذ كل ما في هذه الكتب من الأسانيد، وإنما كان ينتقي منها الأسانيد الصحيحة والقوية والمشهورة، حتى إنه ليأخذ من كتاب واحد فيه قراءة نافع - مثلاً - فيأخذ منه طرقاً لقالون دون ورش، وبالعكس، فذلك ترك كثيراً من الأسانيد في هذه الكتب والتي لم يأخذ بها ولم يعول عليها، ماعدا كتاب (التيسير) لأبي عمرو الداني، فهو الكتاب الوحيد الذي أخذ منه ابن الجزري كل الأسانيد التي فيه؛ لصحتها وشهرتها وتلقيها بالقبول عند عامة أهل هذا الفن، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الإمام ابن الجزري لم يكن مجرد ناقل من الكتب ينقل كل ما فيها، بل كان مُحققاً مُدققاً محرراً منقحاً؛ لذلك ترك كثيراً من الأسانيد والأوجه الضعيفة ولم يأخذ بها ولم يعول عليها، بل تركها ونبه على السهو أو الوهم الذي وقع فيها، وهذا موجود بكثرة في كتاب النشر من تنبيهات الإمام ابن الجزري على الأوهام التي وقعت عن بعض الرواة أو الطرق أو من أصحاب الكتب، فكان غالباً ما يذكرها وينبه عليها، وكذلك الانفرادات التي انفردت بها بعض الطرق أو انفرد بها بعض المصنفين، فكان غالباً ما ينبه عليها أيضاً في كتابه النشر، وهذا كله أعطى لكتاب النشر خصائص ليست لغيره من سائر كتب القراءات، فمع أنه كتاب جامع للقراءات والروايات الصحيحة المتواترة؛ إلا أنه مع ذلك كله قد احتوى على القراءات والروايات والطرق الضعيفة التي لا يُقرأ بها اليوم مع التنبيه عليها وبيان الضعف أو الانفراد والشذوذ الذي فيها.

وهذا هو ما ذكره ابن الجزري في بداية كتابه حيث قال: «وَجَمَعْتُهَا - القراءات العشر - فِي كِتَابٍ يُرْجَعُ إِلَيْهِ، وَسَفَرٍ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، لَمْ أَدْعُ عَنْ هَؤُلَاءِ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ حَرْفًا إِلَّا ذَكَرْتُهُ، وَلَا خُلْفًا إِلَّا أَثَبْتُهُ، وَلَا إِشْكَالًا إِلَّا بَيَّنَّنْتُهُ وَأَوْضَحْتُهُ، وَلَا بَعِيدًا إِلَّا قَرَّبْتُهُ، وَلَا مُفْرَقًا إِلَّا جَمَعْتُهُ وَرَتَّبْتُهُ، مُبَيِّهَا عَلَى مَا صَحَّ عَنْهُمْ وَشَدَّدْتُ، وَمَا انْفَرَدَ بِهِ مُنْفَرِدًا وَفَدَّ، مُلْتَزِمًا لِلتَّحْرِيرِ وَالتَّصْحِيحِ وَالتَّضْعِيفِ وَالتَّرْجِيحِ، مُعْتَبِرًا لِلْمَتَابَعَاتِ وَالشُّوَاهِدِ، رَافِعًا إِبْهَامَ التَّرْكِيبِ بِالْعَزْوِ الْمُحَقَّقِ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ».

## شرح تنقيح فتح الكريم

وهذه بعض الأمثلة على طريقة ابن الجزري في اختياره للأسانيد والطرق في النشر:

قال: **أَمَّا قِرَاءَةُ (نَافِعٍ) مِنْ رِوَايَتِي (قَالُونَ وَوَرَشٍ) عَنْهُ:**

**رِوَايَةُ (قَالُونَ) طَرِيقُ (أَبِي نَشِيطٍ عَنْ قَالُونَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ بُوَيَانَ) مِنْ سَبْعِ طَرِيقٍ:**

الأولى: **إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُمَرَ عَنْهُ -** عن ابن بويان - **مِنْ طَرِيقِي الشَّاطِئِيَّةِ وَالتَّيْسِيرِ .**  
**فَمِنْ (التَّيْسِيرِ) قَالَ الدَّانِي:** قَرَأْتُ بِهَا الْقُرْآنَ كُلَّهُ عَلَى شَيْخِي أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ  
 بْنِ مُوسَى الْمُقْرِي الضَّرِيرِ، وَقَالَ لِي قَرَأْتُ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَبْدِ الْبَاقِيِّ بْنِ الْحَسَنِ  
 الْمُقْرِي، وَقَالَ قَرَأْتُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الْمُقْرِي . وَمِنْ (الشَّاطِئِيَّةِ) قَرَأْتُ بِهَا الشَّاطِئِيُّ  
 عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي الْعَاصِ النَّفْزِيِّ، وَقَرَأْتُ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ  
 مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ غَلَامِ الْفُرْسِ، وَقَرَأْتُ بِهَا عَلَى أَبِي دَاوُدَ سُلَيْمَانَ بْنِ نَجَاحٍ  
 وَأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الدَّوْشِ وَأَبِي الْحُسَيْنِ يَحْيَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ  
 الْبِيَّازِ، وَقَرَأُوا بِهَا عَلَى الدَّانِي، وَقَرَأْتُ بِهَا الشَّاطِئِيُّ أَيْضًا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ  
 بْنِ هُدَيْلٍ، وَقَرَأْتُ بِهَا عَلَى أَبِي دَاوُدَ عَلَى الدَّانِي بِسَنَدِهِ، طَرِيقُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ  
 الْحُبَابِ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنْ ابْنِ بُوَيَانَ مِنْ طَرِيقِي الْهَدَايَةِ وَالْكَافِي، قَالَ كُلٌّ مِنْ ابْنِ شُرَيْحٍ  
 وَالْمَهْدَوِيِّ: قَرَأْتُ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ الْمُقْرِي الْقَنْطَرِيِّ بِمَكَّةَ فِي  
 الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَقَرَأْتُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُبَابِ الْبَزَّازِ الْبَغْدَادِيِّ الْمُقْرِي،  
 طَرِيقُ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ الْعَلَّافِ وَهِيَ الثَّلَاثَةُ عَنْ ابْنِ بُوَيَانَ مِنَ الْمُسْتَتِيرِ، قَالَ ابْنُ  
 سَوَّارٍ: قَرَأْتُ بِهَا جَمِيعَ الْقُرْآنِ عَلَى أَبِي عَلِيِّ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْفَضْلِ الشَّرْمَقَانِيِّ،  
 وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ قَرَأْتُ بِهَا جَمِيعَ الْقُرْآنِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْعَلَّافِ يَعْنِي عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ  
 يُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ الْبَغْدَادِيِّ الْأُسْتَاذِ الثَّقَةَ..... الخ.

**وهنا نجد الإمام ابن الجزري ذكر لقالون طريقين رئيسين، وهما:**

(أبو نشيط والحلواني) ثم ذكر الطرق الفرعية عن أبي نشيط، وأولها طريق ابن

## شرح تنقيح فتح الكريم

بويان، ثم ذكر الطرق الفرعية عن ابن بويان، وهي سبعة طرق، وأولها طريق إبراهيم بن عمر، ثم ذكر الكتب التي أخذ منها هذه الطرق الفرعية، والذي ينظر في باب الأسانيد يرى مدى دقة الإمام ابن الجزري ومدى تحريه وتحقيقه لهذه الطرق والأسانيد ويرى كذلك مدى إتقانه واستيعابه لها، حيث أنه لم يكتف بذكر الطرق النقلية الفرعية التي أخذت عن الطرق الرئيسة العليا عن الرواة، بل يذكر كذلك الكتب التي أخذ منها هذه الطرق الفرعية، وليس هذا فحسب، بل تراه مع كل كتاب يذكره، يذكر معه كذلك على من قرأ صاحب الكتاب؛ يعني يذكر طرق صاحب الكتاب نفسه، فيقول كما هنا:

طَرِيقُ (أَبِي نَشِيْطٍ عَنِ قَالُوْنَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ بُوَيَانَ) مِنْ سَبْعِ طُرُقٍ: الْاَوْلَى: اِبْرَاهِيْمُ بْنُ عُمَرَ عَنْهُ - عن ابن بويان - مِنْ طَرِيقِي (الشَّاطِئِيَّةَ وَالتَّيْسِيْر). فَمِنْ (التَّيْسِيْر) قَالَ الدَّانِي: قَرَأْتُ بِهَا الْقُرْآنَ كُلَّهُ عَلَيَّ شَيْخِي أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى الْمُقْرِي الضَّرِيْر، وَقَالَ لِي قَرَأْتُ بِهَا عَلَيَّ أَبِي الْحَسَنِ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ الْحَسَنِ الْمُقْرِي، وَقَالَ قَرَأْتُ عَلَيَّ اِبْرَاهِيْمَ بْنَ عُمَرَ الْمُقْرِي.

ومن هنا يصل السند من الإمام الداني صاحب التيسير إلى إبراهيم بن عمر عن ابن بويان عن أبي نسيط عن قالون. وَمِنْ (الشَّاطِئِيَّة) قَرَأْتُ بِهَا الشَّاطِئِيَّ عَلَيَّ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي الْعَاصِ النَّفْزِيِّ... الخ.

ويذكر سند الشاطبي نفسه حتى يصل به الإمام الداني، ففي مبحث الكتب ذكر الإمام ابن الجزري أسانيدَه إلى أصحاب الكتب، كالإمام الداني، وفي باب الأسانيد ذكر السند من عند أصحاب الكتب إلى الطرق الفرعية ثم الطرق الرئيسة إلى أن يصل السند للقراء العشرة، كما ذكر هنا في كتاب التيسير.

ففي النهاية يكون عندنا سند متصل من الإمام ابن الجزري إلى القراء العشرة، ولكن بهذه المراحل: (الإمام ابن الجزري إلى أصحاب الكتب، ثم من أصحاب الكتب إلى أصحاب الطرق النقلية، ثم من أصحاب الطرق إلى الرواة، ثم إلى القراء العشرة).



وهو أيضًا لا يكتفي بذكر الطريق من الكتاب، وإنما يذكر كذلك طرق صاحب الكتاب نفسه، وعلى من قرأ صاحب الكتاب هذه الطرق التي يأخذها من كتابه.

**خلاصة الكلام في هذه المرحلة:** أن هذه المرحلة هي مرحلة التأسيس والتقعيد للتحريات بمعناها الخاص، وهو: تمييز الطرق وعدم الخلط بين الطرق والتركيب فيها من طريق طيبة النشر؛ وذلك من خلال ما قام به الإمام ابن الجزري في كتابه النشر من بيان الأسانيد والطرق الرئيسة والفرعية التي أخذها عن القراء العشرة، فبذلك نعرف الطرق المسندة من الطرق الغير مسندة، بل وقام كذلك ببيان الكتب التي أخذ منها هذه الطرق الفرعية، بل وبيّن لنا أيضًا طرق كل كتاب على حدة، حيث يذكر الطريق الفرعي ثم يذكر الكتاب الذي أخذ منه هذا الطريق ثم يذكر لنا أيضًا على من قرأ صاحبُ هذا الكتاب بهذا الطريق.

وليس هذا فحسب، بل إنه بعد ذلك كلّه قام في أثناء الكتاب وهو يذكر أوجه الخلاف، قام بعزو الأوجه المختلف فيها إلى طرقها التي وردت منها، وهذا هو قمة التحقيق والتحرير من الإمام ابن الجزري - **رَحْمَةُ اللَّهِ** -، فكان ما فعله الإمام ابن الجزري بمثابة التقعيد والتأسيس لتحريات القراءات العشر من طريق طيبة النشر؛ لأن كل المحررين يبنون على هذا الأساس الذي وضعه لنا الإمام ابن الجزري .

ولولا أن الإمام ابن الجزري ذكر لنا هذه الأسانيد وتلك الطرق والكتب التي أخذ منها هذه الطرق كما استطعنا أن نحرر مسألة واحدة من مسائل الخلاف. لكنه لما ذكر لنا هذه الأسانيد وهذه الطرق النقلية الفرعية وهذه الكتب التي اختار منها هذه الطرق، كان لزامًا علينا أن نرجع إلى هذه الطرق وإلى هذه الكتب لتحرير مسائل الخلاف من هذه الكتب بهذه الطرق التي اختارها من هذه الكتب.

**وهنا سؤال في غاية الأهمية، ولا بد أن نتنبه إليه جيدًا؛ إلا وهو:**

لماذا ذكر الإمام ابن الجزري في بداية كتابه: الأسانيد والطرق النقلية الرئيسة والفرعية، ثم الكتب التي أخذ منها هذه الطرق؟

## شرح تنقيح فتح الكريم

**والجواب:** أنه فعل ذلك اقتداءً وتأسياً بالمصنفين من قبله، الذين كانوا يذكرون في بداية كتبهم الطرق والأسانيد التي قرءوا بها، ثم بعد ذلك ينسبون كل وجه خلافي إلى طريقه؛ حتى لا يقع خلط بين هذه الطرق؛ لأنه كان مستقرا عندهم أن من قرأ بمضمن كتاب، فلا بد أن يعرف طريقه، مع أن هذا كله من كتاب واحد لشيخ واحد، فكيف بمن يقرأ بمضمن عدة كتب كثيرة، ولكل كتاب منها طريقه وأسانيده المختلفة؟ إذا كان الخلط والتركيب غير جائز لمن يقرأ بمضمن كتاب واحد، مع أنه إن خلط بينها فلن يخرج عن طريق صاحب الكتاب عن أحد شيوخه، فمن باب أولى وأحرى أن يكون ذلك لمن يقرأ بمضمن عدة كتب، وكلها لها طرقها وأسانيدها المختلفة، لذلك، لما رأى الإمام ابن الجزري أصحاب الكتب يميزون ويبيّنون في كتبهم طرقهم التي قرءوا بها، وينسبون كل وجه إلى طريقه، فكان لزاماً عليه وقد جمع كتابه من كل هذه الكتب الكثيرة، وبهذه الطرق التي تجاوزت الألف طريق، كان لزاماً عليه أن يميز هذه الطرق عن بعضها ويبين الطرق والأسانيد ويعزو الوجه إلى طرقها حتى لا يحدث خلط أو تركيب في هذه الطرق، لذلك قال في النشر بعد أن ذكر هذه الطرق:

**وَفَائِدَةٌ مَا عَيَّنَاهُ وَفَصَّلْنَاهُ مِنَ الطُّرُقِ وَذَكَرْنَاهُ مِنَ الْكُتُبِ هُوَ عَدَمُ التَّرْكِيبِ فَإِنَّهَا إِذَا مُمِيزَتْ وَبُيِّنَتْ اِرْتَفَعَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ الْمُؤَقِّقُ (١).**

وفي الحقيقة أن هذا النص من الإمام المحقق ابن الجزري - رَحِمَهُ اللهُ - بهذه الكيفية في غاية الأهمية؛ لأنه هو المرتكز الذي نرتكز عليه، بل هو الأساس الذي نبنى عليه تحريرات الطيبة، ولم لا، وقد قالها الإمام ابن الجزري بكل صراحة ووضوح، أنه ما فعل ذلك؛ يعني من بيان الأسانيد والطرق الثقيلة - الرئيسة والفرعية - عن الرواة وفضلها تفصيلاً دقيقاً محكماً، ثم بعد ذلك كله ذكر لنا ما في هذه الكتب التي أسند منها كل هذه الطرق الفرعية، ثم هو الآن يبين لنا الغاية التي من أجلها فعل ذلك كله، وهي: عدم الخلط والتركيب بين الطرق، وهذا هو الهدف والغاية من كل هذه التحريرات.

(١) النشر (١ / ١٩١).

**وينبغي أن نعلم:** أن عدم التركيب في هذه الطرق لا يحصل بمجرد ذكر هذه الطرق شفويا أو كتابتها على الأوراق، أو حتى حفظها في الأذهان، وإنما يحصل هذا - عدم التركيب - بتطبيق ذلك عمليا حال الأداء والتلقي أو حال القراءة والإقراء بهذه الطرق .

إذاً: نحن نسير على المنهج الذي بينه لنا ابن الجزري، ونبني على هذا الأساس الذي وضعه هو لنا، وذلك من خلال الأسانيد والطرق والكتب التي بينها لنا، وهدفنا وغايتنا في تحرير أوجه الخلاف من هذه الطرق والكتب التي بينها لنا، هو نفس الغاية والهدف عند الإمام ابن الجزري؛ ألا وهو: عدم الخلط والتركيب بين هذه الطرق، بل إن هذا هو الهدف والغاية عند جميع أصحاب كتب القراءات، وإن كانوا لم يصرحوا بذلك - فيما أعلم - كما صرح به الإمام ابن الجزري؛ إلا أن هذا هو المفهوم من كتبهم، حيث انهم قاموا بذكر أسانيدهم والطرق التي قرؤوا بها، ثم عزوا كل وجه إلى طريقه، ونبهوا على ذلك في كتبهم - كما سبق بيانه - فدل ذلك على أن هذا هو مرادهم.

**قال ابن الجزري في النشر** بعد أن قرر جواز الجمع وذكر أمثلة على ذلك من جمع المتقدمين في باب (إفراد القراءات وجمعها)، قال: «إذا تقرر ذلك، فليعلم أنه من يريد تحقيق علم القراءات، وإحكام تلاوة الحروف، فلا بد من حفظه كتاباً كاملاً يستحضر به اختلاف القراء، وينبغي أن يعرف أولاً اصطلاح الكتاب الذي يحفظه، ومعرفة طرقة».

**وقال في نفس الباب وهو يتكلم عن طريقة الجمع:** «... ولينظر ما في ذلك من الخلاف أصولاً وفرشاً، فما أمكن فيه التداخل اكتفي منه بوجه، وما لم يمكن فيه نظر، فإن أمكن عطفه على ما قبله بكلمة أو بكلمتين أو بأكثر من غير تخليط ولا تركيب اعتمده، وإن لم يحسن عطفه رجع إلى موضع ابتداء، حتى يستوعب الأوجه كلها، من غير إهمال، ولا تركيب، ولا إعادة ما دخل، فإن الأول ممنوع، والثاني مكروه، والثالث معيب».

## شرح تنقيح فتح الكريم

**وقال في موضع آخر:** «وكذلك يجب أن يميز بين الطرق والروايات، وإلا فلا سبيل له إلى السلامة من التركيب في القراءات، وسأوضح لك ذلك كله إيضاحاً لا يحتاج معه إلى زيادة بتوفيق الله سبحانه وبحمده (١).

**وقال موضع آخر في ذكر التركيب:** وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ الْجَعْبَرِيُّ: وَالتَّرْكِيبُ مُمْتَنِعٌ فِي كَلِمَةٍ وَفِي كَلِمَتَيْنِ إِنْ تَعَلَّقَ أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ وَالْأُخْرَى.

**قال ابن الجزري:** وَأَجَازَهَا أَكْثَرُ الْأَيْمَةِ مُطْلَقًا وَجَعَلَ خَطَأً مَا نَبِي ذَلِكَ مُحَقَّقًا. وَالصَّوَابُ عِنْدَنَا فِي ذَلِكَ التَّفْصِيلُ وَالْعُدُولُ بِالتَّوَسُّطِ إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ، فَنَقُولُ: إِنْ كَانَتْ إِحْدَى الْقِرَاءَتَيْنِ مُتْرَبَّةً عَلَى الْأُخْرَى فَالْمَنْعُ مِنْ ذَلِكَ مَنْعٌ تَحْرِيمٌ، كَمَنْ يَقْرَأُ ﴿فَنَلَقَى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ﴾ بِالرَّفْعِ فِيهِمَا، أَوْ بِالنَّصْبِ آخِذًا رَفَعَ ﴿آدَمُ﴾ مِنْ قِرَاءَةِ غَيْرِ ابْنِ كَثِيرٍ وَرَفَعَ ﴿كَلِمَتٍ﴾ مِنْ قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ، وَنَحْوِ ﴿وَكَفَلَهَا زَكْرِيَّا﴾ بِالتَّشْدِيدِ مَعَ الرَّفْعِ، أَوْ عَكْسَ ذَلِكَ، وَنَحْوِ ﴿أَخَذَ مِيثَاقَهُمْ﴾ وَشَبَّهُهُ مِمَّا يَرْكَبُ بِمَا لَا تُجِزُهُ الْعَرَبِيَّةُ وَلَا يَصِحُّ فِي اللُّغَةِ، وَأَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَإِنَّا نَفَرِّقُ فِيهِ بَيْنَ مَقَامِ الرَّوَايَةِ وَغَيْرِهَا، فَإِنْ قَرَأَ بِذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الرَّوَايَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَيضًا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ كَذِبٌ فِي الرَّوَايَةِ وَتَخْلِيطٌ عَلَى أَهْلِ الدَّرَايَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى سَبِيلِ النُّقْلِ، بَلْ عَلَى سَبِيلِ الْقِرَاءَةِ وَالتَّلَاوَةِ، فَإِنَّهُ جَائِزٌ صَحِيحٌ مَقْبُولٌ لَا مَنْعَ مِنْهُ وَلَا حَظَرَ، وَإِنْ كُنَّا نَعِيبُهُ عَلَى أَيْمَةِ الْقِرَاءَاتِ الْعَارِفِينَ بِاخْتِلَافِ الرَّوَايَاتِ مِنْ وَجْهِ تَسَاوِي الْعُلَمَاءِ بِالْعَوَامِّ لَا مِنْ وَجْهِ أَنَّ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ أَوْ حَرَامٌ، إِذْ كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ تَخْفِيفًا عَنِ الْأُمَّةِ، وَتَهْوِينًا عَلَى أَهْلِ هَذِهِ الْمِلَّةِ، فَلَوْ أَوْجَبْنَا عَلَيْهِمْ قِرَاءَةَ كُلِّ رِوَايَةٍ عَلَى حِدَةٍ لَشَقَّ عَلَيْهِمْ تَمْيِيزُ الْقِرَاءَةِ الْوَّاحِدَةِ وَانْعَكَسَ الْمَقْصُودُ مِنَ التَّخْفِيفِ وَعَادَ بِالسُّهُولَةِ إِلَى التَّكْلِيفِ».

(١) النشر (٢ / ١٩٩).

ثم وضع بعد ذلك وفصّل في الكلام عن الفرق بين الخلاف الواجب والخلاف الجائز والفرق بين القراءات والروايات والطرق.... الخ.

**وقال السخاوى في كتابه جمال القراء:** إن خلط هذه القراءات بعضها ببعض خطأ.

**وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:** «لا يجوز جمع كل أدعية الاستفتاح التي رُويت عن عمر وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري بصيغ مختلفة في استفتاح صلاة واحدة، فكذلك القراءان من باب أولى»<sup>(١)</sup>.

**وقال الإمام القسطلاني:** يجب على القارئ الاحتراز من التركيب في الطرق وتمييز بعضها من بعض، وإلا وقع فيما لا يجوز وقراءة ما لم ينزل.

**وقال الشيخ مصطفى الإزميري:** التركيب حرام في القرآن على سبيل الرواية ومكروه كراهة تحريم على ما حققه أهل الدراية.

**وقال الشيخ الضباع:** «التلفيق هو خلط الطرق بعضها ببعض، وذلك غير جائز».

**قال الشيخ عبد العزيز عيون السود:** «ويكره التخليط أو يعاب والأكثرون الحرمة الصواب، ثم إن الإمام ابن الجزري بعد كل هذا التحقيق والتحرير الذي قام به من خلال الأسانيد والطرق والكتب وعزو أوجه الخلاف إلى طرقها، ثم بيان الحكمة والغاية التي من أجلها فعل ذلك كله، وهي عدم التركيب، نراه بعد ذلك كله وقد حول هذا كله إلى واقع عملي، حيث قام - رَحْمَةُ اللَّهِ - بتحرير بعض أوجه الخلاف في كتابه القيم النشر، بل وفي غيره كذلك، كما سنعلم في المرحلة القادمة إن شاء الله، إذًا: كل عمل المحررين إنما هو على هذه الطرق وهذه الكتب التي ذكرها الإمام ابن الجزري؛ فلذلك نقول: هذه هي أصول تحريرات الطيبة والتي وضعها هو ابن الجزري.

(١) فتاوى ابن تيمية (١٣ / ٣٩٩).

## المرحلة الرابعة: مرحلة التدوين:

للأسف الشديد أن كثيراً ممن يشغلون بهذا العلم يظنون أو يعتقدون أن أول من دون وكتب في تحريرات الطيبة هو الإمام المنصوري ثم الإمام يوسف زاده ثم الإمام الإزميري... وهكذا إلى يومنا هذا.

وهذا على إطلاقه غير صحيح، ويمكن أن يُحمل هذا على أن أول من كتب ودون وألف في التحريات بشكل مستقل هو الإمام المنصوري - رَحْمَةُ اللَّهِ -.

لكن أول من كتب في تحريات الطيبة بشكل عام هو ابن الجزري: (ت: ٨٣٣ هـ)، والدليل على ذلك، هو هذه التحريات الكثيرة لكثير من أوجه الخلاف التي حررها الإمام ابن الجزري في كتابه النشر، وكذلك في متن طيبة النشر، وكذلك في كتابه "أجوبة ابن الجزري على المسائل التبريزية، وفيه كثيراً من تحرير أوجه الخلاف".

وهذه أمثلة على بعض التحريات التي كتبها ودونها في النشر:

١ - بعد أن ذكر الإمام ابن الجزري طرق السكت للإمام لحمزة من روايته، قال: «فَهَذَا الَّذِي عَلَّمْتُهُ وَرَدَّ عَنْ حَمَزَةَ فِي ذَلِكَ مِنَ الطُّرُقِ الْمَذْكُورَةِ، وَبِكُلِّ ذَلِكَ قَرَأْتُ مِنْ طَرِيقٍ مَن ذَكَرْتُ... الخ».

فلننظر إلى دقة كلام الإمام ابن الجزري، حيث يقول أنه قرأ بكل هذه المراتب، ولكن لم يقرأ بها هكذا على الإطلاق، وإنما قرأ بها من هذه الطرق التي ذكرها فقط، فهو يربط كل وجه بطريقه، وهذا غاية في التحرير والإلتقان.

٢ - قال بعد أن ذكر السكت لابن ذكوان من طريقه: وَالسَّكْتِ مِنْ هَذِهِ الطُّرُقِ كُلِّهَا مَعَ التَّوَسُّطِ إِلَّا مِنْ «الْإِرْسَادِ»، فَإِنَّهُ مَعَ الْمَدِّ الطَّوِيلِ، فَأَعْلَمَ ذَلِكَ (١).

(١) النشر (١ / ٤٢٣).

هل بعد هذا التحرير تحرير؟ هل بعد هذا التحقيق تحقيق؟

فانظر إليه - رَحْمَةُ اللَّهِ - وهو يقول: فاعلم ذلك، كأنه يقول أيها القارئ: انتبه لما أقول، وانظر في هذه الطرق التي ذكرت منها السكت لابن ذكوان؛ حتى لا تخلط بينها وأنت لا تشعر، فإذا قرأت بالسكت لابن ذكوان فاعلم أنه لا يأتي إلا مع التوسط في المد المنفصل؛ إلا من كتاب الإرشاد لأبي العز فإنه يأتي مع المد الطويل في المدين معاً، فاعلم ذلك، وهذا هو عين التحرير والتحقيق، وهنا نجد الإمام ابن الجزري يحرم بناء على ما في الكتب، وفي هذا رد صريح من الإمام ابن الجزري على من يقولون أن الإمام ابن الجزري لم يحرم إلا على الطرق النقلية، أما الكتب فلا تحرير عليها، هذا ابن الجزري يحرم بناء على ما في الكتب، ويقيد وجه السكت لابن ذكوان بالمد الطويل؛ لأن كتاب الإرشاد لأبي العز فيه إشباع المدين معاً، والسكت المطلق للنقاش.

٣- قال ابن الجزري في آخر باب السكت في التنبيهات: " تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا قُرِيَ

بِالسَّكْتِ لِابْنِ ذَكْوَانَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعَ الْمَدِّ الطَّوِيلِ وَمَعَ التَّوَسُّطِ؛ لِوُرُودِ الرَّوَايَةِ بِذَلِكَ. فَإِنْ قُرِيَ بِهِ لِحَفْصٍ: فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ الْمَدِّ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعَ الْقَصْرِ؛ لِأَنَّ السَّكْتَ إِثْمًا وَرَدَّ مِنْ طَرِيقِ الْأَشْنَانِيِّ مِنْ عُبَيْدٍ عَنِ حَفْصٍ، وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا الْمَدُّ، وَالْقَصْرُ وَرَدَّ مِنْ طَرِيقِ الْفَيْلِ عَنِ عَمْرٍو عَنِ حَفْصٍ، وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا الْإِدْرَاجُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (١) "

أليس هذا تحريراً من الإمام ابن الجزري لهذه الأوجه الخلافية؟ مع أن السكت صحيح عن حفص وثابت عنه، وعدم السكت كذلك، وكذلك المد والقصر صحيحان عنه ثابتان له، ومع ذلك يحرم ابن الجزري وربط كل وجه بطريقه ويقيد

(١) النشر (١ / ٤٢٧).

## شرح تنقيح فتح الكريم

ويمنع بعض الأوجه الصحيحة؛ لأن الطرق مختلفة، وهو لا يجيز الخلط بين الطرق، ولو كان يجيز ذلك ما منع السكت على القصر، مع صحة الوجهين عن حفص، ولكن لا يصح الجمع بينهما؛ لأن الطريق الذي جاء منه السكت لا قصر فيه، والطريق الذي جاء منه القصر لا سكت فيه، فلو أنك جمعت بينهما لوقعت في الخلط والتركيب بين الطرق، وهذا لا يجوز، وهنا الإمام ابن الجزري حرر بناء على ما في الطرق، ولو رجعنا إلى الكتب لخرجنا بنفس النتيجة أيضًا؛ لأن السكت لحفص جاء من التجريد لابن الفحام والروضة للمالكي ولا قصر فيهما، وكذلك الكتب التي روت القصر لا سكت فيها.

٤ - قال أيضًا: " لا يَجُوزُ مَدُّ شَيْءٍ لِحَمْزَةٍ حَيْثُ قُرِيَ بِهِ؛ إِلَّا مَعَ السَّكْتِ إِمَّا عَلَى لَامِ التَّعْرِيفِ فَقَطْ، أَوْ عَلَيْهِ وَعَلَى الْمُنْفَصِلِ.... الخ " . اهـ

يعني المفصول، نحو ﴿مَنْ أَمَّنْ﴾، وهنا نجد ابن الجزري يربط بين وجه المد لحمزة في (شيء) مع الطرق التي وردت منه، فيدل كلامه على أن كل الكتب والطرق التي ورد منها مد (شيء) لحمزة، لا سكت فيها إلا على (أل) فقط، أو سكت (أل) والسكن المفصول، وذلك مع مد (شيء).

ولكن رأينا في كتاب (الكامل) أنه ذكر مد (شيء) لحمزة، وفيه السكت العام لخلف، وفيه السكت على المد المنفصل لخلاص، وفيه ترك السكت عنهما أيضًا، ولكن يظهر - والله أعلم - أن الإمام ابن الجزري لم يعول على وجه المد في (شيء) لحمزة من (الكامل).

٥ - قال في باب الهمزتين المفتوحتين من كلمة لهشام، وهو يحرر هذا الخلاف الذي ذكره لهشام فيها، فقال: وَأَمَّا هِشَامُ: فَرَوَى عَنْهُ الْحُلُونِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبْدِانَ تَسْهِيلَهَا بَيْنَ بَيْنَ، وَهُوَ الَّذِي فِي «التَّسْيِيرِ»، و«الْكَافِي»، و«الْعُنْوَانِ»، و«الْمُجْتَبَى»، و«الْقَاصِدِ»، و«الإِغْلَانِ»، و«تَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ»، و«رَوْضَةِ الْمُعَدَّلِ»، وَكَفَايَةِ أَبِي الْعِزِّ



مِنَ الطَّرِيقِ الْمَذْكُورَةِ.

وَهُوَ أَيْضًا عَنِ الْحُلَوَانِيِّ مِنْ غَيْرِ الطَّرِيقِ الْمَذْكُورَةِ فِي «التَّبَصُّرَةِ»، و«الْهَادِي»، و«الْهَدَايَةِ»، و«الْإِزْشَادِ»، و«التَّذْكِرَةِ» لِابْنِ غَلْبُونَ، و«الْمُسْتَنْبِرِ»، و«الْمُبْهَجِ»، وَغَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ وَ«التَّجْرِيدِ» مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي، وَهُوَ رَوَايَةٌ الْأَخْفَشِ عَنْ هِشَامٍ (١).

وَرَوَى الْحُلَوَانِيُّ عَنْهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَمَّالِ تَحْقِيقَهَا، وَهُوَ الَّذِي فِي تَلْخِصِ أَبِي مَعْشَرٍ، وَرَوْضَةِ أَبِي عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيِّ، وَ«التَّجْرِيدِ»، وَسَبْعَةِ ابْنِ مُجَاهِدٍ. وَكَذَلِكَ رَوَى الدَّاجُونِيُّ مِنْ مَشْهُورِ طَرَفِهِ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ هِشَامٍ... الخ (٢).

٦- قال في باب المد والقصر: واختلفوا في تمكين واو (سَوَاتٍ) مِنْ ﴿سَوَاءَهُمَا﴾

و﴿سَوَاءَتِكُمْ﴾: فَنَصَّ عَلَى اسْتِثْنَائِهَا الْمَهْدُودِيَّ فِي «الْهَدَايَةِ»، وَابْنَ سَفِيَانَ فِي «الْهَادِي»، وَابْنَ شَرِيحٍ فِي «الْكَافِي»، وَأَبُو مُحَمَّدٍ فِي «التَّبَصُّرَةِ»، وَالْجُمْهُورُ. وَلَمْ يَسْتَنْهَ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيَّ فِي «التَّيْسِيرِ» وَلَا فِي سَائِرِ كُتُبِهِ، وَكَذَلِكَ الْأَهْوَاذِيُّ فِي كِتَابِهِ الْكَبِيرِ، وَنَصَّ عَلَى الْخِلَافِ فِيهَا أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ. وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْخِلَافُ هُوَ الْمَدُّ الْمُتَوَسِّطُ وَالْقَصْرُ، فَإِنِّي لَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى الْإِشْبَاعَ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا وَهُوَ يَسْتَنْهِي (سَوَاتٍ) فَعَلَى هَذَا لَا يَتَأْتِي فِيهَا لَوْرَشٌ سِوَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ، وَهِيَ: قَصْرُ الْوَاوِ مَعَ الثَّلَاثَةِ فِي الْهَمْزَةِ طَرِيقٌ مَنْ قَدَّمْنَا، وَالرَّابِعُ: التَّوَسُّطُ فِيهِمَا طَرِيقُ الدَّانِيَّ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، وَقَدْ نَظَّمْتُ ذَلِكَ فِي بَيْتٍ وَهُوَ:

وَسَوَاتٍ قَصْرُ الْوَاوِ وَالْهَمْزُ ثَلَاثٌ ... وَوَسَطُهُمَا فَالْكَلُّ أَرْبَعَةٌ فَادِرٍ (٣)

(١) ورواية الأخفش عن هشام ليست من طرق النشر.

(٢) النشر (١ / ٣٣٦).

(٣) النشر (١ / ٣٤٧).

## شرح تنقيح فتح الكريم

٧- وقال في تحرير كلمة ﴿ءَأْتَنَ﴾ بعد كلام طويل في تحرير أوجهها من طرقها

المختلفة، قال: فَخُذْ تَحْرِيرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِجَمِيعِ أَوْجِهَيْهَا وَطُرُقَيْهَا وَتَقْدِيرَاتِهَا، وَمَا يَجُوزُ وَمَا يَمْتَنَعُ، فَلَسْتَ تَرَاهُ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرْتُ لَكَ، وَلِي فِيهَا إِمْلَاءٌ قَدِيمٌ لَمْ أَبْغُ فِيهِ هَذَا التَّحْقِيقَ، وَلِغَيْرِي عَلَيْهَا أَيْضًا كَلَامٌ مُفْرَدٌ بِهَا، فَلَا يُعْوَلُ عَلَى خِلَافِ مَا ذَكَرْتُ هُنَا، وَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ، وَقَدْ نَظَّمْتُ هَذِهِ الْأَوْجَةَ الَّتِي لَا يَجُوزُ غَيْرُهَا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ أَبْدَلَ، فَقُلْتُ: لِلأَزْرَقِ فِي الْآنَ سِتَّةُ أَوْجِهٍ عَلَى وَجْهِ إِبْدَالِ لَدَى وَصْلِهِ تَجْرِي فَمُدَّ وَثَلَّثَ ثَانِيًا، ثُمَّ وَسَطَنَ بِهِ وَبِقَصْرِ، ثُمَّ بِالْقَصْرِ مَعَ قَصْرِ (١)

٨ - وقال أيضًا: إِذَا وَقَفَ لَوْرَشٍ مِنْ طَرِيقِ الأَزْرَقِ عَلَى نَحْوِ ﴿يَسْتَهْزِؤُنَ﴾

و﴿مُتَكَبِّرِينَ﴾، و﴿مَثَابٍ﴾: فَمَنْ رَوَى عَنْهُ الْمَدَّ وَصَلًّا وَقَفَ كَذَلِكَ، سَوَاءً اعْتَدَّ بِالْعَارِضِ أَوْ لَمْ يَعْتَدَّ، وَمَنْ رَوَى التَّوَسُّطَ وَصَلًّا وَقَفَ بِهِ إِنْ لَمْ يَعْتَدَّ بِالْعَارِضِ، وَبِالْمَدِّ إِنْ اعْتَدَّ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ. وَمَنْ رَوَى الْقَصَرَ - كَأَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونٍ وَأَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ بَلِيْمَةَ - وَقَفَ كَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَعْتَدَّ بِالْعَارِضِ، وَبِالتَّوَسُّطِ أَوْ الإِشْبَاعِ إِنْ اعْتَدَّ بِهِ، وَتَقَدَّمَ (٢).

إلى غير ذلك من التحريرات الكثيرة التي ذكرها ابن الجزري في النشر، وهذا كله يؤكد أن مذهب ابن الجزري هو التحقيق والتحرير وعدم الخلط والتركيب بين الطرق، فالإمام ابن الجزري يذكر لنا الطرق الرئيسة والفرعية عن الرواة، ثم يذكر لنا الكتب التي أخذ منها هذه الطرق، ثم أثناء ذكره لأوجه الخلاف يقوم بعزو هذه الأوجه الخلافية إلى الطرق وإلى هذه الكتب.

وليس هذا فحسب، بل يقوم بعد ذلك بتحويل هذا كله إلى تطبيق عملي، فيقوم

(١) النشر (١ / ٣٥٩).

(٢) النشر (١ / ٣٦١).

بتحرير بعض المسائل الخلافية من خلال الطرق والكتب، فيربط كل وجه بالطريق والكتاب الذي ورد منه، وهذا إن دلَّ على شيء فإنما يدل على أن منهج الإمام ابن الجزري هو التحقيق والتحرير وعدم الخلط والتركيب بين الطرق. ومما ينبغي أن يُنتبه إليه أن الإمام ابن الجزري لم يعقد بابًا معينًا في النشر يُسمى باب التحريرات، ولم يضع هذه التحريرات في نهاية الأبواب حتى مسمى التحريرات، وإنما وضعها - أو أكثرها - في نهاية الأبواب تحت مسمى (التنبيهات) أو (تنبيهات مهمة)، ولم يصرح باسم التحريرات - فيما أعلم - إلا في مسألة (ءالئن).

وأيًا كانت هذه المسميات (تحريرات - تنبيهات) فهذا لا يضر، فليست العبرة في المسميات، ولكن العبرة في مضمون هذه المسميات، وهي في مضمونها لا تخرج من كونها تحريرات وتقييدات لأوجه الخلاف التي يفيد ظاهر الطيبة إطلاقها.

### ٩ - وقال في متن الطيبة:

أدغم بخلف الدوري والسوسي معا ... لكن بوجه الهمز والمدّ امنعا

مع أن كل هذه الأوجه صحيحة عن أبي عمرو ومقروء بها له؛ إلا أن طرق الإدغام ليس فيها إلا القصر والإبدال، فلماذا منع الإدغام مع المد أو مع تحقيق الهمز.

### ١٠ - وقال في باب (إفراد القراءات وجمعها) في شروط جمع القراءات: بشرطه

فليرع وقفا وابتدا ... ولا يركب وليجد حسن الأداء

وقال أيضًا في الطيبة:

..... وَامْنَعْ مَعَ التَّائِيثِ نَصْبًا لَوْ وُصِفَ

### ١١ - وقال في النشر محققًا ومحررًا وموضحًا سبب هذا المنع:

"وَاخْتَلَفُوا فِي ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دَوْلَةً﴾ فَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ «تَكُونَ» بِالتَّائِيثِ «دَوْلَةً» بِالرَّفْعِ،

## شرح تنقيح فتح الكريم

وَاخْتَلَفَ عَنْ هِشَامٍ: فَرَوَى الْحُلَوَانِيُّ عَنْهُ مِنْ أَكْثَرِ طُرُقِهِ كَذَلِكَ، وَهِيَ طَرِيقُ ابْنِ عَبْدِانَ  
عَنِ الْحُلَوَانِيِّ، وَبِذَلِكَ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى شَيْخِهِ: فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْهُ، وَأَبِي الْحَسَنِ.

وَرَوَى الْأَزْرَقُ الْجَمَّالُ وَغَيْرُهُ عَنِ الْحُلَوَانِيِّ التَّذْكِيرَ مَعَ الرَّفْعِ، وَبِذَلِكَ قَرَأَ الدَّانِيُّ  
عَلَى شَيْخِهِ الْفَارِسِيِّ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْهُ، وَقَدْ رَوَاهُ الشَّدَائِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْحُلَوَانِيِّ،  
وَلَمْ يَخْتَلَفْ عَنِ الْحُلَوَانِيِّ فِي رَفْعِ (دَوْلَةٍ).

وَمَا رَوَاهُ فَارِسٌ عَنْ عَبْدِ الْبَاقِيِّ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنِ الْحُلَوَانِيِّ بِالْيَاءِ  
وَالنَّصْبِ كَالْجَمَاعَةِ؛ قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو: «وَهُوَ غَلَطٌ لِانْعِقَادِ الْأَجْمَاعِ عَنْهُ عَلَى  
الرَّفْعِ».

قُلْتُ: التَّذْكِيرُ وَالنَّصْبُ هُوَ رِوَايَةُ الدَّاجُونِيِّ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ هِشَامٍ، وَبِذَلِكَ قَرَأَ  
الْبَاقُونَ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَذْكَرْ ابْنُ مُجَاهِدٍ وَلَا مَنْ تَبِعَهُ مِنَ الْعِرَاقِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ - كَابْنِ  
سُوَّارٍ، وَأَبِي الْعِزِّ، وَالْحَافِظِ أَبِي الْعَلَاءِ، وَكَصَاحِبِ التَّجْرِيدِ، وَغَيْرِهِمْ - عَنْ هِشَامٍ  
سِوَاهُ. نَعَمْ لَا يَجُوزُ النَّصْبُ مَعَ التَّأْنِيثِ - كَمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُ شُرَاحِ الشَّاطِبِيِّ مِنَ ظَاهِرِ  
كَلَامِ الشَّاطِبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ لِانْتِفَاءِ صِحِّتِهِ رِوَايَةً وَمَعْنَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - (١).

فهل بعد التحقيق تحقيق؟ وهل بعد هذا التحرير تحرير؟

وهل ما حرره الإمام ابن الجزري يحتاج إلى تحرير؟

بالطبع لا.

وهل نحرر ما حرره إمام المحررين والمحققين؟

نحن إنما نحرر ما لم يحرره ابن الجزري، وعلى نفس منهجه الذي حرر عليه.

وليس ما في النشر فقط هو الذي حرره ابن الجزري، وإنما حرر غير ذلك الكثير،

وللإمام ابن الجزري كتاب قيم، وهو عبارة عن بعض المسائل التي وُجّهت إليه، وكان من بينها بعض المسائل التي تتعلق بتحرير أوجه الخلاف، وهذا الكتاب اسمه (أجوبة الإمام ابن الجزري على المسائل التبريزية)، وهو كتاب قيم، عمدة في بابه، وهذه بعض الأمثلة منه:

١٢ - السؤال التاسع والعشرون: إذا اجتمع في آية في لفظ ﴿التَّوْرَةَ﴾ وميم الجمع، والمد المنفصل، كآية: ﴿وَيَعْلَمُ الْكِنَبَ﴾ [آل عمران: ٤٨]، فكم وجهًا لقالون من كتاب التيسير والشاطبية وطيبة النشر؟

**والجواب:** أن لقالون فيما اجتمع فيه ميم الجمع مع ﴿التَّوْرَةَ﴾ مع المنفصل من طريق الطيبة ثمانية أوجه:

**الأول:** الصلة مع الفتح والقصر، وهو قراءة الداني على أبي الفتح من طريق أبي نشيط، وهو في الشاطبية والتيسير.

**الثاني:** الصلة بين بين والقصر، وذلك من طريق الحلواني، وهو من قراءة الداني على أبي الفتح عن السامري، وهي في الهداية وتلخيص ابن بليمة، وليس ذلك في التيسير ولا في الشاطبية.

**الثالث:** وهو الصلة والفتح مع المد، وهو من غاية أبي العلاء، ومن الكامل للحلواني.

**الرابع:** الصلة مع بين بين والمد، وهذا لأبي نشيط من تلخيص ابن بليمة والتبصرة لمكي، وهذا من كتاب الشاطبية وهو أيضًا للحلواني في المبهج على ما صُحِّح.

**الخامس:** الإسكان مع بين بين والمد، وذلك من طريق أبي نشيط، وهو في التيسير

## شرح تنقيح فتح الكريم

والشاطبية، وبه قرأ الداني على أبي الحسن طاهر بن غلبون، وكذا هو من تذاكرته، ومن الهداية والتبصرة والكافي والمبهج.

**السادس:** الإسكان مع الفتح والمد، وهو لأبي نشيط من الكامل، ومن طريق أبي نشيط أيضًا والحلواني من غاية أبي العلاء.

**السابع:** الإسكان مع الفتح والقصر، وهو للحلواني من التجريد وإرشاد أبي العز ومن المصباح.

**الثامن:** الإسكان مع بين وبين والقصر، وهو للحلواني من كتاب تلخيص ابن بليمة، وبه قرأ الداني على أبي الفتح عن قراءته بذلك على السامري من طريق ابن أبي مهران عن الحلواني، وهو أيضًا لأبي نشيط من كتاب الكافي لابن شريح، فيجوز من طريق الشاطبية (١).

## هذا دليل صحيح وصریح على أن منهج الإمام ابن الجزري هو التحقيق

**والتحرير،** وليس منهجه الخلط والتركيب بين الطرق، وهذا دليل أيضًا على أنه كان يحزر أوجه الخلاف من طريق طيبة النشر بناء على ما في الطرق وعلى ما في الكتب، فهو يستخرج الأوجه من الطرق ومن الكتب كذلك، ويربط بين كل وجه وبين الطريق أو الكتاب الذي جاء منه، وهذا هو غاية التحقيق والتحرير، وهذا هو عمل المحررين، وهذا هو المنهج والأساس الذي يسير عليه المحررون في تحريراتهم لأوجه الخلاف.

## ١٣ - الرابع: أيضًا في مثل ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ [البقرة: ٢١٦]، للأزرق هل

يجوز الأوجه الأربعة الحاصلة من ضرب التقليل في وجهي (شيء)، والفتح كذلك أم لا؟ نعم؛ يجوز، ويُخَرَّج من الكتب التي نص بها النشر، وإن اتسع الوقت يُنبه آخرًا

(١) أجوبة الإمام ابن الجزري على المسائل التبريزية (١٤٧ - ١٤٨).

## شرح تنقيح فتح الكريم | ٧١

مفصلاً إن شاء الله. وبالفعل نبه على ذلك في آخر أجوبته، فقال: في قوله تعالى ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ [البقرة: ٢١٦] ونحوه، يصح من طريق الطيبة أربعة أوجه:

**الأول:** الإمالة مع بين بين مع مدّ ﴿شَيْئًا﴾ وهو من العنوان ويظهر من الشاطبية.

**والثاني:** بين بين مع التوسط، وهو الذي في التيسير، وبه قرأ الداني على أبي الفتح والخاقاني، ويظهر من الكامل وغيره.

**الثالث:** الفتح مع المد وهو من الهداية واختيار صاحب الكافي وظاهر التجريد.

**الرابع:** الفتح مع التوسط وهو من التبصرة والكافي والتذكرة وتلخيص ابن بليمة، وبه قرأ الداني على أبي الحسن شيخه<sup>(١)</sup>، مما ينبغي الانتباه له أن الإمام ابن الجزري حينما سئل: هل يجوز الأوجه الأربعة...؟ ماذا قال؟

قال: نعم يجوز، أليست هذه الإجابة كافية؟ بلى كافية لمن يسأل عن الجواز أو المنع، ولكن الإمام ابن الجزري لم يكتف بذلك الجواب، وإنما قال له: ويُخْرَج من الكتب التي نص بها النشر؛ أي أن هذه الأوجه الجائزة المطلقة، تُستخرج من الكتب التي ذكرناها في كتاب النشر؛ أي أن مرد هذه الأوجه إلى الكتب التي ذكرناها في النشر، وهذا يدل على أن هذه الأوجه لم تُجَوِّز عشوائياً، وإنما جاء هذا الجواز وهذا التركيب من خلال كتب أصول النشر.

**إذًا:** الأوجه الخلافية مردها إلى الكتب وتحريرها إنما يكون على ما في الكتب والطرق، وهذا هو منهج الإمام ابن الجزري في تحريره وتحقيقه لأوجه الخلاف.

**١٤ - ولالإمام ابن الجزري حواشي على متن الطيبة، وهو الذي ذكر ذلك في**

ترجمة ابنه أحمد ابن الجزري في غاية النهاية حيث قال (وشرح - ابنه أحمد - طيبة

(١) أجوبة الإمام ابن الجزري (١٥٩ - ١٦٠).

## شرح تنقيح فتح الكريم

النشر وأحسن فيه ما شاء إلا أنه لم يكن عنده نسخة بالحواشي التي كنت قد كتبتها عليها....) فهذا الحواشي كانت ستزيد شرح الطيبة حسناً وجمالاً، وهذه الحواشي لم يكن فيها أوجهًا جديدة أو طرقًا غير موجودة في النشر؛ لأنه استوفى ذلك كله في النشر، ولكن هذه الحواشي - والله أعلم - عبارة عن تنبيهات وتقييدات لما أطلقه في الطيبة وتوضيح للمجمل فيها، وهذا كله داخل في باب التحريرات، وهذا كله يؤكد أن الإمام ابن الجزري كان يعلم أن متن الطيبة يحتاج إلى تقييد للمطلق وتخصيص للعام وتوضيح للمجمل وتفصيل للمبهم، وهذا كله من التحريرات التي يقوم عليها المحررون الآن، هذه بعض التحريرات لبعض المسائل الخلافية التي حررها وحققها الإمام ابن الجزري في النشر وفي طيبة النشر وفي كتابه (المسائل التبريزية) وذلك كله من خلال الطرق والكتب التي ذكرها في باب الأسانيد في كتاب النشر، وهذه التحريرات التي ذكرناها عن الإمام ابن الجزري تؤكد لنا وتبين بكل صراحة ووضوح أن الإمام ابن الجزري هو أول من كتب ودون في تحريرات الطيبة على وجه الخصوص، وهذا أمر لا يستطيع أحد أن ينكره؟

ومن خلال ما ذكرناه من هذه التحريرات الكثيرة الواردة والثابتة عن الإمام ابن الجزري نستطيع أن نرد على الشبهات التي تثار حول التحريرات، ومن هذه الشبهات: أن التحريرات كلها محدثة، وأنها لم تكن في الصدر الأول، ولم ترد إلا عن المتأخرين، أما المتقدمين فما كانوا يعلمون شيئاً عن التحريرات مطلقاً.

وهذا الكلام قاله فضيلة الشيخ عبد الفتاح القاضي - رَحِمَهُ اللهُ - صاحب كتاب (البدور الزاهرة) وكتاب (الوافي في شرح الشاطبية) وهما من أنفس وأجمع الكتب في القراءات العشر الصغرى، ولكن قال فضيلة الشيخ في كتابه (أبحاث في القراءات): أن هذه التحريرات لم تكن في الصدر الأول، ولم ينه عليها أحد من شيوخ الإقراء، وأئمة الأداء القدامى، وإنما استحدثت في القرن الحادي عشر، وأول من أحدثها الشيخ:



شهادة اليميني - سامحه الله - ... الخ.

معنى هذا الكلام أن هذه التحريات لم تكن معروفة في زمن الإمام ابن الجزري ولا في زمن طلابه، ولا في زمن طلاب طلابه، وهذا الكلام يدل بمفهومه على أن الإمام ابن الجزري لم يذكر شيئاً مطلقاً عن التحريات ولم يتعرض لها لا من قريب ولا بعيد.

والذي يقرأ هذا الكلام يجزم من أول وهلة أن قائله لم يكن عنده نسخة من كتاب النشر، ولم يكن يحفظ الطيبة، أو كان عنده نسخة من كتاب النشر ولكنه لم يكن يقرأ فيها؛ لأن هذا الكلام يتعارض معارضة صريحة مع ما في كتاب النشر؛ لأن كتاب النشر فيه تحريات كثيرة، والذي قام بتحريها هو إمام المحققين والمحررين ابن الجزري، وقد ذكرنا شيئاً قليلاً من هذه التحريات فيما سبق.

وورد عن الإمام ابن الجزري بعض التحريات على متن الطيبة.

بل ووضع حواش على متن الطيبة؛ لتقييد مطلقها وتوضيح مجملها. وورد عنه أيضاً بعض التحريات من كتابه (المسائل التبريزية) وما أكثر التحريات التي كتبها ودونها الإمام ابن الجزري، إذًا: كل النصوص التي ذكرناها - وغيرها الكثير - تبين وتؤكد لنا أن الإمام ابن الجزري هو أول من حقق وحرر على متن الطيبة، وكذلك هو أول من كتب ودون في علم التحريات بشكل تقريبي (نسبي).

**وعلى ذلك نقول:** أن القول بأن التحريات لم تظهر إلى في القرن الحادي عشر..

الخ. هذا قولٌ ليس عليه دليل، بل إن الدليل على خلاف ذلك؛ أي أن الوارد عن الإمام ابن الجزري وغيره من المحررين يدل على أنهم كانوا يعرفون التحريات ويقرؤون بها ويكتبون فيها، وقد سبق بيان ذلك مفصلاً، مما أغنى عن إعادته هنا. أما إن كان يقصد فضيلة الشيخ عصر النبي - ﷺ - والصحابة - ﷺ - فسبق وأن قلنا أن

## شرح تنقيح فتح الكريم

التحريرات كانت موجودةً في هذا العصر؛ لأن التحريرات نشأت وظهرت منذ نزول القرآن على سبعة أحرف، ولكن كانت التحريرات بمعناها العام والواسع، وهو: تمييز القراءات القرآنية وعدم الخلط بينها، وهذا ما قام به الصحابة امتثالاً لقول النبي ﷺ - على لسان سيدنا عليٍّ - **حَوْلَهُ** - : «إن رسول الله يأمركم أن يقرأ كلُّ رجل منكم كما عُلِّم» يعني بالكيفية التي تعلمها وأخذها ولا يخلطها بغيرها، وفي رواية «كما أقرئ».

يعني بالكيفية التي قرأ بها قال: فانطلقنا وكل واحد منا يقرأ حروفاً لا يقرأ بها صاحبه»، وامتثل الصحابة هذا الأمر النبوي فكان كل واحد منهم يقرأ كما قرأ وتعلم، ولا يخلط قراءة بقراءة ولا حرفاً بحرف، والدليل على ذلك، قصة عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم، وقد وقعت لأكثر من صحابي، وبهذه الطريقة التي قرأ بها الصحابة على النبي ﷺ - أقرؤوا غيرهم من الصحابة والتابعين، وكان من التابعين القراء العشرة، وهكذا قرأ التابعون على الصحابة وعلى التابعين، وهكذا أقرؤوا غيرهم أيضاً، فكانوا يُقرءون كلُّ واحد بكيفية معينة وقراءة معينة، والدليل على ذلك، ما ذكره عاصم لحفص عن سبب اختلافه مع شعبة، مع أنهما أخذاه معاً، وظل الأمر هكذا إلى أن ظهر أصحاب الكتب، وهذا هو الذي كانت تقتضيه هذه المرحلة، ففي عصر النبي والصحابة والتابعين من القراء: كانت التحريرات بمعناها العام وهو عدم الخلط بين القراءات؛ لأنه لم يكن هناك روايات ولا طرق، وفي عصر الرواة كانت التحريرات بمعنى عدم الخلط بين الروايات التي قرأ بها الرواة على القراء، وظل الأمر على هذا الحال حتى كثُر أصحاب الطرق، وفي هذا الوقت ظهر أصحاب الكتب وظهر الجمع في القراءات، وحينئذ قام أصحاب الكتب بوضع أصول وضوابط لهذا الجمع الذي تكثر فيه الأوجه المختلفة، وتعدد وتشعب فيه الطرق، فقاموا بذكر الأسانيد وبيان الطرق التي قرؤوا بها، ثم قاموا بعزو كل وجه إلى طريقه؛ حتى لا يحدث خلط

أو تركيب بين هذه الطرق بسبب الجمع بينها أثناء القراءة.

### والسبب في عدم مجي شيء من التحريرات عن الصدر الأول وعدم تنبيههم

عليها، هو أنهم كانوا يقرءون أفراداً، ما كانوا يجمعون قراءة إلى قراءة، بل كانوا يُفردون الروايات والطرق، فيقرءون طريقاً طريقاً، ولا يباليون بطول الزمن؛ وذلك حتى لا يقعوا في الخلط والتركيب بين هذه الطرق؛ لأن الجمع مظنة التركيب؛ لكثرة الأوجه والطرق فيه، أما الأفراد فلا يتأتى فيه إلا الأوجه القليلة؛ فلذلك لم ينبهوا على هذه التحريرات؛ لأن قراءتهم جاءت على الأصل، وما جاء على الأصل لا يحتاج إلى تنبيه. وسبق بيان ذلك.

### أضف إلى ذلك: أن عدم التدوين في التحريرات في هذه المرحلة لا يدل بمفهومه

على عدم وجود التحريرات؛ لأن التدوين في التحريرات ووضع قواعد لها جاء متأخراً بعد ذلك، كما في باقي العلوم الشرعية، كما ذكرنا ومثلنا بعلم القراءات والتجويد واللغة العربية.

### نأتي بعد ذلك إلى تدوين التحريرات عند تلامذة الإمام ابن الجزري:

من المعروف والمتعارف عليه بين المشايخ وطلاب العلم أن كل تلميذ - في الغالب - يسير على درب شيخه وعلى منهجه في طلب العلم وفي تحصيله وفي تدريسه وتدوينه إلى غير ذلك من الأمور التي تتعلق بالعلم، وخاصة في الأزمنة المتقدمة؛ لأنه في هذه الفترة كان الطلاب يلازمون شيوخهم لفترة طويلة، ربما لسنوات طويلة لا يفارقونهم حتى يأخذوا كل ما عندهم، خاصة إذا كان هذا الشيخ من الشيوخ المبرزين في العلم والمحققين له والمحررين لمسائله، الذين جمعوا بين الرواية والدراية، فمثل هذا لا يُترك.

فإذا كان هذا الشيخ هو الإمام العالم المحقق المدقق المحرر هو العلامة ابن

## شرح تنقيح فتح الكريم

الجزري - رَحْمَةُ اللَّهِ - فلا أظن أن أحدًا من طلبة العلم يتركه ويذهب إلى غيره؛ لأنه قد فاق غيره بمراحل، بل إن كثيرًا من أقرانه من المقرئين قد قرءوا عليه؛ لأنه انتهت إليه الرياسة في هذا العلم من التحقيق والإتقان والتحرير والرواية والدراية.

ومن يتعلم منه ويأخذ عنه ويتلقى على يديه التحقيق والتحرير والإتقان والضبط لمسائل الخلاف، لا شك أنه يسير على دربه وعلى منهجه بعد ذلك في التحقيق والتحرير والضبط والإتقان. ومن هنا نعلم قدر ومكانة مَنْ أخذوا عن الإمام ابن الجزري وتلقوا عنه وتعلموا منه، فإذا تكلموا في مسألة بتحقيق أو تحرير، فلا شك أنهم نقلوها عنه، أو أخذوها منه، أو قالوا بها من خلال القواعد والضوابط التي وضعها لهم، أو عرفوها من خلال منهجه وطريقته في تحقيق وتحرير مسائل الخلاف، وهذا أردت أن أبينه لكم قبل ذكر بعض التحريات التي وردت عن تلاميذ الإمام ابن الجزري ومن أخذوا عنه هذا العلم الشريف؛ حتى نعلم أن هذا هو منهج الإمام ابن الجزري، وهو منهج تلاميذه الذين أخذوه عنه وتعلموه منه.

### ومن تلاميذه الذين ذكروا بعض التحريات في كتبهم:

١- ولده النجيب العالم المحقق الشيخ شهاب الدين أبو بكر أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف ابن الجزري، والمعروف بـ (ابن الناظم) ولد في (٧٨٠ هـ) بدمشق، وتوفي بعد وفاة أبيه بقليل، وقيل في (٨٣٥ هـ) قرأ على أبيه ابن الجزري وقرأ على كثير من الشيوخ الذين قرأ عليهم أبوه ابن الجزري، وقرأ كذلك على أبيه النشر والتقريب والطيبة، وله شرح بديع على طيبة النشر، قال عنه والده وهو يترجم له في غايته «... وشرح طيبة النشر فأحسن فيه ما شاء غير أنه لم يكن عنده الحواشي التي كنت كتبتها عليها...».

وتميز شرح الإمام أحمد ابن الناظم بأنه لم يكتف بذكر الخلاف وإنما يقوم بعزو أوجه الخلاف إلى طرقها كما فعل والده من قبل، ولعله أخذ هذا المنهج الدقيق من

أبيه - رَحْمَةُ اللَّهِ - وهذا مثال على ذلك من كتابه الممتع (شرح طيبة النشر) لابن الناظم:

قال - رَحْمَةُ اللَّهِ - في باب (الراءات):- رقق الأزرق نحو: ﴿قَدِيرٌ﴾، ﴿غَيْرِهِ﴾، ﴿مَحْرَبٌ﴾، ﴿يُبْصِرُونَ﴾، ﴿سَيَرُوا﴾ وهذا مذهب أكثر الرواة عنه، وهو الذي في (التيسير، الشاطبية، الكافي، الهادي، التلخيص، التبصرة، الهداية، التجريد) وهو الأصح عنه.

وذهب الآخرون إلى تفخيمه من أجل الضمة نظراً إلى كونه ضمّاً لازماً، وهو مذهب (طاهر بن غلبون، وصاحب العنوان، وشيخه، وبه قرأ الداني على أبي الحسن)، وهنا نجد الإمام أحمد ابن الجزري - رَحْمَةُ اللَّهِ - لم يكتف بذكر الخلاف فقط، وإنما قام بذكر الخلاف من مصادره، وذلك بعزو أوجه الخلاف إلى طرقها وإلى الكتب التي وردت منها، فرد كل وجه إلى طريقه وربط كل وجه بالكتاب الذي ورد منه، وكأنه يقول للقارئ «هذه هي الكتب والطرق التي روت الترقيق، وهذه هي الكتب والطرق التي روت التفخيم، فإذا أردت أن تقرأ بترقيق الراء فينبغي عليك أن ترجع إلى هذه الكتب التي روت الترقيق وتنظر ما فيها من الأوجه الأخرى، وإذا أردت أن تقرأ بالتفخيم كذلك، وهذا هو قمة التحرير والتحقيق؛ لأن الأصل في التحرير كما قلنا قبل ذلك هو العزو، فمن عزا فقد حرر؛ لأن التحريرات نتيجة طبيعية للعزو، وليس لهذا العزو فائدة إلا أنه يمتنع الخلط والتركيب بين الطرق حال اجتماع الأوجه المختلف فيها، وهذا لا يتحقق بمجرد ذكره في الكتب، وإنما يتحقق ذلك عند التلقي والأداء والقراءة والإقراء.

٢- الإمام العلامة المحقق المدقق: فخر الدين أبو الحسن طاهر بن عرب بن

إبراهيم بن أحمد الأصفهاني (ت: بعد ٨٥٧):

وكان من أنجب تلاميذ الإمام ابن الجزري وأخص الناس به، وأثنى عليه ابن

## شرح تنقيح فتح الكريم

الجزري كثيرا وشهد بفضله وإمامته وتقدمه في هذا العلم وانه لا يدارى ولا يشارك فيه، وكان ملازمًا للإمام ابن الجزري في سفره وحضره، حتى أقره ابن الجزري أن يجلس مكانه بدار القراءان التي أنشأها في مدينة شيراز وأن يكون خليفته فيها سواء حضر ابن الجزري أو غاب، بل بلغ من مكاتته عند ابن الجزري أنه كان لا يأخذ على أحد القراءات إلا وهو حاضر اعتمادًا على إتقانه وحذقه، وهو الذي ارتضاه معلما لابنته سلمى وكانت تقرأ عليه قبل أن تقرأ على أبيها..... الخ.

ولد في (٧٨٦ هـ) وتوفي بعد (٨٥٧ هـ) ألف في القراءات العشر قصيدة في غاية الحسن والبهاء، عرضها على الإمام ابن الجزري فاستحسنها وسماها (بالطاهرة) في هذه القصيدة المباركة الطاهرة وضح فيها ابن عرب غوامض وألغاز متن الطيبة، فبين المجمل وقيد المطلق، وحرر بعض المسائل التي لم يتعرض لها الإمام ابن الجزري بالتحريير والتقييد، ومن ضمن هذه المسائل التي حررها طاهر ابن عرب (مسألة الغنة في اللام والراء) فقال - رَحْمَةُ اللَّهِ -:

..... والكُلُّ وَكَلًّا

بلامٍ ورا والبعض عن غير صحبةٍ ... بها أيضًا إلا ساكتًا ومُطَوَّلًا

أي: وبعض أهل الأداء روي الغنة أيضا في اللام والراء عن غير صحبة؛ إلا أصحاب السكت وأصحاب المد الطويل.

**قال طاهر بن عرب في حاشيته على الطاهرة:** «وقال شيخنا في النشر: وقد وردت الغنة مع اللام والراء عن كل القراء، وصحّت من طرق كتابنا نصًا وأداءً عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص».

قلت (١): هكذا قال لنا شيخنا، وبذلك قرأت عليه، لكن هنا دقيقة يجب التنبيه عليها، وفائدة جليلة ينبغي إبرازها والتعرض لها، وهي أن يُستثنى من أهل الحجاز

(١) أي: طاهر بن عرب.

ورش من طريق الأزرق، ومن الباقيين كل من يسكت على السواكن قبل الهمزة كحفص وابن ذكوان، ومن يطول المد كالعراقيين لابن ذكوان فلا غنة لهم من هذه الطرق؛ ولهذا قلنا: (إلا ساكتاً ومطولاً) ولم ينبه على هذا في الطيبة، ويكون من زيادة الضبط لها... إلخ. من حاشية المؤلف على الطاهرة.

### ٣- الشيخ: محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن أبي القاسم النويري

(رَحْمَةُ اللَّهِ): ولد النويري سنة (٨٠١ هـ) وتوفي في (٨٥٧ هـ) وقرأ على الإمام ابن الجزري بعض القراءات العشر وأجازه بالباقي، وقرأ على غيره كذلك، وله شرح مائع على متن الطيبة، ومن أهم ما يميزه أنه ما كان يكتفي بذكر أوجه الخلاف وإنما كان يعزو أوجه الخلاف إلى طرقها، ويربط كل وجه بالطريق الذي ورد منه، وهذا هو أصل التحرير.

### ما قيل عنه أنه من مفقود النشر الكبير، وهي (٢٧) مسألة كلها في التحريات،

وقيل أنها من تأليف الإمام ابن الجزري، ولكن الصواب في ذلك إن شاء الله أنها ليست للإمام ابن الجزري؛ لأن كاتبها يقول فيها (وقال شيخنا، ومن نظم شيخنا، ولما دخلت على شيخنا في شيراز، ويذكر الطيبة، وهي لم تؤلف إلا بعد كتاب النشر، فكيف تذكر فيه ولم تكن قد ألفت بعد، فهذا كله يؤكد أن هذه المسائل ليست لابن الجزري، ولكنها لأحد تلاميذه كما يظهر ذلك منها<sup>(١)</sup>)، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن تحريات الطيبة كانت مشهورة ومعروفة في زمن الإمام ابن الجزري وعند تلاميذه، وهذا يؤكد بوضوح أيضاً أن أول من حرر الطيبة بعد ابن الجزري هم تلاميذه الذين أخذوا عنه وقرؤوا عليه.

(١) وقال شيخنا الشيخ عمرو عبد الله - حفظه الله - : أنها لأحد تلاميذ ابن الجزري وهو: نصر بن محمد بن نصر الله الكازروني، وقيل هي ل: طاهر بن عرب الأصبهاني، وقيل هي ل: عثمان الناشري الزبيدي شارح الدرّة.

## شرح تنقيح فتح الكريم ٨٠

ومن هذه المسائل، مسألة (البدل مع ذات الياء للأزرق):-

كما في ﴿فَلَقَّحْ أَدْمُ﴾، ﴿ءَاتَهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ ونحو ذلك مما اجتمع فيه البدل مع ذات الياء لورش من طريق الأزرق، فيه بالتركيب ستة أوجه، يصح منها من طريق الشاطبية أربعة، ومن التيسير واحد، ومن الطيبة والنشر خمسة، وهي:-

**الأول:** المد مع بين بين، طريق (العنوان، والمجتبى، وأحد الأوجه في الإعلان، والشاطبية).

**الثاني:** المد مع الفتح: طريق الهادي والهداية والتبصرة وأحد الأوجه في الإعلان والشاطبية.

**الثالث:** التوسط مع بين بين: طريق التيسير وبه قرأ على فارس وابن خاقان وأحد أوجه الإعلان والشاطبية.

**الرابع:** التوسط مع الفتح: طريق ابن بليمة والأهوازي وأحد الأوجه في الإعلان ويحتمل من الشاطبية.

**الخامس:** القصر مع الفتح: طريق طاهر بن غلبون وذكره ابن بليمة أيضاً.

فهذه الأوجه الخمسة صحيحة، تُخَرَّج من نصوصهم.

**وبقي الوجه السادس:** وهو القصر مع بين بين، قال شيخنا - رَحِمَهُ اللَّهُ -: لا أعلمه

نصاً لأحد عن الأزرق، وإن كان يحتمله كلام الشاطبي، ولكني لا آخذ به، وإن كنت قرأت في ذلك ستة، فلا أقرئ إلا بما حققوه.

وقد نظم ذلك شيخنا - رَحِمَهُ اللَّهُ - قديماً في بيتين وأنسيهما، ورأيت البيتين لما

كنت في تبريز مكتوبين في حاشية كتاب لبعض تلامذته الذي استفاد منه في الروم، فكتبتهما وذكرتهما للشيخ حين رحلت إليه بشيراز، وهما هذان البيتان:

**كأتى لورش افتح بمدً وقصره . . . وقلل مع التوسيط والمدً مكملا**



## لحرز، وفي التلخيص فافتح ووسطن . . . وقصر مع التقليل لم يك للملا

وهذا دليل قاطع على منع التقليل على قصر البدل من أحد تلاميذ الإمام ابن الجزري الذين قرؤوا عليه وأخذوا عنه مباشرة، وما قال بذلك إلا وقد علم أن ذلك هو مذهب الإمام ابن الجزري، والدليل على ذلك، هو هذان البيتان المنسوبان إلى ابن الجزري.

فهذه تحريرات لبعض تلامذة الإمام ابن الجزري، وهو يحزر على نفس منهج الإمام ابن الجزري؛ لأنه تلميذه وتعلم على يديه وعرف طريقته ومنهجه في التحقيق والتحرير، وهذا التحرير بناء على اختلاف الأوجه من الطرق ومن الكتب التي وردت منها، وهذا هو نفس المنهج الذي نتبعه الآن بفضل الله في تحرير مسائل الخلاف. فليست التحريرات إذاً مُحدثة، بل إن هذه التحريرات كانت معروفة ومشهورة عند تلاميذ الإمام ابن الجزري الذي حرر لهم وأمامهم بهذه الطريقة الدقيقة.

### ٤- الإمام شمس الدين محمد بن خليل القباقي (ت: ٨٤٩):

قال: «اختلف أيضاً عن الأزرق فيما كان من ذوات الياء، ولم يكن رأس آية على أي وزن كان نحو: (الهدى)، (الزنى)، (أعمى)، (يا أسفى)، (خطايانا)... الخ»: فروى عنه الإمالة بين بين: صاحب العنوان والمجتبى وفارس والخاصاني، وهو الذي ذكره في التيسير. وروى عنه ذلك كله بالفتح: ابنا غلبون ومكي وابن شريح وابن سفيان والمهدوي وابن الفحام وابن بليمة<sup>(١)</sup>.

فما فعله القباقي هنا هو أصل التحرير؛ لأنه يربط كل وجه بطريقه الذي ورد منه؛ لأن هذه الأوجه المختلف فيه لها طرق مختلفة، كل وجه له طريق معين، فإذا قرئ بهذه الأوجه على اختلاف طرقها، فلا بد أن يُراعى كل طريق بما جاء فيه.

### ٥ - قال الإمام محمد بن أحمد بن خليفة الهروي (ت: بعد ٩٠٥ هـ):

(١) إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز (١٢٣).

## شرح تنقيح فتح الكريم

قال في شرحه على القصيدة الطاهرة: فروى عنه - الأزرق - إمالة ذلك كله بين بين: أبو الطاهر صاحب العنوان، والطرسوسي صاحب المجتبى، وفارس بن أحمد، وابن خاقان، وغيرهم. وروى عنه ذلك كله بالفتح: أبو الحسن ابن غلبون، وأبو الطيب، ومكي بن أبي طالب، وصاحب الكافي، وصاحب الهادي، وصاحب الهداية، وصاحب التجريد، وابن بليمة، وغيرهم..... الخ (١).

## ٧- قال الإمام القسطلاني (٨٥١ - ٩٢٣ هـ):

(لورش من طريق الأزرق في نحو: ﴿فَأَنَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٨]، بالنظر إلى تثليث همزته، وتقليل ألفه المنقلبة عن الياء وفتحها، طرق، وهي: قصر الهمزة وفتح الألف: وهي طريقة تذكرة طاهر بن غلبون، وبها قرأ الداني عليه، وأحد طريقي تلخيص العبارات، واختاره الشاطبي، كما حكاه أبو شامة عن السخاوي عنه.

والتوسط في الهمزة والفتح: طريق وجيز الأهوازي، وأحد طريقي تلخيص العبارات.

والمد المشبع مع الفتح: من كافي ابن شريح، وهداية المهدي، وتجريد ابن الفحام، وتبصرة مكي.

والمد المشبع مع التقليل: من العنوان.

والتوسط في الهمزة مع التقليل: من التيسير، وبه قرأ الداني على ابن خاقان وأبي الفتح.

وأما القصر مع التقليل: فلا يسوغ؛ لأن كل من روى القصر له لم يرو التقليل. فالأخذ بالقصر مع التقليل من خلط الطرق بعضها ببعض (٢).

(١) بحر الجوامع في شرح القصيدة الطاهرة (١ / ٢٤١، ٢٤٢).

(٢) لطائف الإشارات (٣ / ١٠٨٠، ١٠٨١).

٨- قال العلامة الطيبي (ت: ٩٧٩ هـ):

وثلث الهمز مع القصر ومع... توسطٍ وسَطٍ وغير ذا منع

يعني على قصر الواو من (سوءات) لك تثليث الهمز في البدل، ثم توسطهما معاً.  
وقال الطيبي أيضاً:

وقد منع التحقيق دون سكتة... وقفاً على مقرون آل لحمزة (١)

وهنا نجد الإمام الطيبي - رَحِمَهُ اللهُ - يحرر الخلاف المذكور عن حمزة وقفاً على لام التعريف، ويذكر أنه لا يأتي له فيها وقفاً إلا: النقل والسكت، ويمتنع الوقف عليها بالتحقيق دون سكت، وهذا هو ما قرره ونص عليه ابن الجزري في النشر، وهذا هو الصحيح، وإن كان الإمام المتولي قد أجاز الوقف عليها بالتحقيق من غير سكت.

٩- الشيخ شحادة اليميني (ت: قبل ٩٩٧ هـ):

والشيخ شحادة اليميني - رَحِمَهُ اللهُ - من العلماء المبرزين في علم القراءات والتحريرات، حتى وإن كانت مؤلفاته في القراءات أو التحريات لم تصلنا؛ إلا أنه معروف ومشهور بالتحقيق والتحرير في العلم، حتى أن الشيخ إبراهيم السمنودي - رَحِمَهُ اللهُ - قال بأن الشيخ شحادة اليميني هو أول من وضع وكتب في علم التحريات، وذلك في قوله:

وقل حكمه فرض وأول واضع له... اليميني المدعو شحادة في العلا

وهذا الكلام من الشيخ السمنودي - رَحِمَهُ اللهُ - غير صحيح؛ لأننا أثبتنا من خلال ما ذكرناه قبل ذلك أن الإمام ابن الجزري هو أول من كتب تحريات على الطيبة، وذلك ثابت في كتابه النشر وفي طيبة النشر وفي المسائل التبريزية. وقد ذكر الشيخ عبد الفتاح القاضي - رَحِمَهُ اللهُ - أيضاً أن الشيخ شحاده اليميني هو أول من أحدث التحريات، فقال: وإنما استحدثت - التحريات - في القرن الحادي عشر،

(١) شرح التنوير فيما زاد النشر على الحرز واليسير (١٨٢).

## شرح تنقيح فتح الكريم

وأول من أحدثها الشيخ شحاذة اليميني (١) .  
وقد ذكر الشيخ الخليجي - رَحْمَةُ اللَّهِ - في كتابه (حل المشكلات) بعض  
التحريرات للعلامة شحاذة اليميني - رَحْمَةُ اللَّهِ - ومنها:  
قال الخليجي: وأجاز اليميني الفتح على توسط البدل، ونظم الخليجي ذلك فقال:

وعند قصر يمنع التقليل في . . . ذي الياء وفي التوسيط والمد اعرف  
جوازه لليمني والفتح مع . . . توسط سلطان عنهم قد منع (٢)

١٠- قال الشيخ سلطان مزاحي (٩٨٥ - ١٠٧٥ هـ):

وأما قوله تعالى: ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ ففيها أربعة أوجه من طريق الشاطبي:  
القصر في مد البدل مع الفتح: والتوسط مع الإمالة، والطويل مع الفتح والإمالة.  
وخمسة من طريق الطيبة؛ لأنها تزيد بالتوسط مع الفتح. فالقصر مع الفتح: طريق مكّي  
وابن بليمة وابن غلبون. والتوسط مع الإمالة: طريق الداني. والتوسط مع الفتح:  
طريق مكّي وابن بليمة، وهو طريق الطيبة. والطويل مع الفتح: طريق الهادي والكافي  
والتجريد. والطويل مع الإمالة: طريق صاحب العنوان، وقس عليها نظائرها، كقوله  
تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾ [البقرة: ٨٦]، ﴿فَنَلَقَىٰ آدَمُ﴾  
[البقرة: ٣٧]. فتأتي بالفتح مع القصر والطويل، وبالإمالة مع التوسط والطويل.

وقال أيضًا (٣): ... ويشهد لما ذكرناه ما قاله الشيخ أحمد بن عبد الحق  
السنباطي أنه وجد على نسخة من التقريب مسألة ذكر الشيخ حسين تلميذ ابن  
الجزري في كتابه منهاج النشر الذي جعله بلسان العجم بمنزلة التقريب في قوله:  
﴿فَنَلَقَىٰ آدَمُ﴾ قال: فيه بحسب الضرب ستة أوجه، وأما الذي صح من طريق النقل

(١) أبحاث في القراءات (٣٠ - ٣١).

(٢) حل المشكلات وتوضيح التحريات (٤٢).

(٣) الشيخ سلطان مزاحي.

من طريق الشاطبية أربعة أوجه: الأول والثاني: المد والتوسط مع التقليل. الثالث والرابع: المد والقصر مع الفتح. ومن طريق الطيبة وجه خامس، وهو: التوسط مع الفتح.

**وذكر العلامة عثمان الناشري:** أنشدني لنفسه العلامة محمد ابن الجزري:

**كأتى لورش افتح بمدّ وقصره . . . وقلل مع التوسيط والمدّ مكملا**

**لحرز، وفي التلخيص فافتح ووسطن . . . وقصرٌ مع التقليل لم يكُ للملا**

وإدعى أنهما لو كانا له لذكرهما في نشره؛ لأنه ذكر فيه نظما له ولغيره ولم يذكرهما.

يُرد أنه لا يلزم من عدم ذكره لهما انتفاء كونهما له؛ إذ يحتمل أن يكون نظمهما بعد فراغه منه.

**وأيضا قال في آخر باب أفراد القراءات وجمعها من النشر:** وحيث انتهى الحال إلى هنا فلنذكر مثلا يعلم قراءة القراء واختلاف الطرق والروايات، ثم نجتمع مذاهبهم في بعض الآيات رواية رواية وطريقا طريقا، ولنفرع على طرق هذا الكتاب.

**رواية ورش:** إذا قرئ له من طريق الأزرق، وموجود في نسختنا بعد هذا بياضا من هنا إلى الفرش، فلعله في بعض النسخ ذكرها فيه إذ هذا محلها؛ لأنه بصدد بيان الطرق والروايات وجمع الآيات، وقد نقل الثقات أنهما له، فلا يدفع بمجرد الاحتمال، والمثبت مُقدم على النافي، وأيضًا معناها منقول عن كتاب (منهاج النشر) فليسأل عنه ولنظر فيه .

**ثم قال الشيخ سلطان - رَحِمَهُ اللهُ -:** فإن قلت: ذكر الجعبري ومن تبعه ستة أوجه في جمعه لبعض الآيات. قلت: الجعبري ليس بصدد بيان تحرير الطرق، والعمدة في تحريرها على ابن الجزري في نشره. ألا ترى إلى الجعبري كيف ذكر في (سوءات)

## شرح تنقيح فتح الكريم

تسعة أوجه، وذكر ابن الجزري فيها أربعة أوجه. فإن قلت: ذكر في النشر أن صاحب الإعلان وهو الصفراوي أثبت الثلاثة في البدل، والفتح والإمالة في الياء، وكذا الشاطبي، فالأوجه ستة.

**قلتُ: عبارته (١) في باب الإمالة:** وأطلق له الوجهين في ذلك الداني في جامعه وغيره، وأبو القاسم الشاطبي والصفراوي، ومن تبعهم.

قوله: وأطلق الوجهين، لم يبين هل هما لأصحاب المد أو التوسط أو القصر؛ إذ لو كانا ثابتين على كل واحد من الثلاثة لم يبق لقوله (وأطلق) فائدة.

وقال في قوله تعالى: ﴿وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ﴾: فتأتي بالفتح في ﴿وَعَصَىٰ﴾ مع التوسط والطويل في ﴿آدَمُ﴾ مع الإمالة في ﴿فَغَوَىٰ﴾ (٢). وإن كنت تقرأ من طريق الطيبة، فتأتي بالفتح في ﴿وَعَصَىٰ﴾ على الثلاثة في ﴿آدَمُ﴾ مع الإمالة في ﴿فَغَوَىٰ﴾، والإمالة في ﴿وَعَصَىٰ﴾ مع التوسط والطويل في ﴿آدَمُ﴾ مع الإمالة في ﴿فَغَوَىٰ﴾، فالفتح في ﴿وَعَصَىٰ﴾ والقصر في (لآدم) على الإمالة في ﴿فَغَوَىٰ﴾ لابن غلبون وابن بليمة وغيرهم. والإمالة في ﴿وَعَصَىٰ﴾ على التوسط في ﴿آدَمُ﴾ وعلى الإمالة في ﴿فَغَوَىٰ﴾ للداني وغيره. والفتح في ﴿وَعَصَىٰ﴾ على التوسط في ﴿آدَمُ﴾ وعلى الإمالة في ﴿فَغَوَىٰ﴾ طريق مكّي وابن بليمة، وهما من رجال الطيبة. والفتح في ﴿وَعَصَىٰ﴾ على الطويل في ﴿آدَمُ﴾ وعلى الإمالة في ﴿فَغَوَىٰ﴾ لصاحب الهادي والكافي والإمالة في ﴿وَعَصَىٰ﴾ على المد في ﴿آدَمُ﴾ والإمالة في ﴿فَغَوَىٰ﴾ من طريق

(١) يعني عبارة ابن الجزري في النشر.

(٢) لأنها رأس آية، ولابن بليمة فيها التقليل وجهًا واحدًا.

اللداني من قراءته على أبي الفتح (١). ولم يذكر التقليل على قصر البدل مطلقاً.

١٠ - قال البنا الدمياطي (ت: ١١١٧ هـ):

«واختلف - أيضاً - عن ورش من طريق الأزرق في غير الفواصل من اليائي وهو كل ألف انقلبت عن الياء أو ردت إليها، أو رسمت بها، مما أماله حمزة والكسائي أو انفرد به الكسائي أو أحد راوييه على أي وزن كان، نحو: ﴿هُدَى﴾ و﴿الزَيْتَ﴾ بالزاي، و﴿وَنَا﴾ و﴿أَنْتَ﴾ و﴿رَحَى﴾ و﴿هُدَاىَ﴾ و﴿وَحَيَاىَ﴾ و﴿يَتَأَسَفْنَ﴾ و﴿أَعْمَى﴾ و﴿خَطَيْنَا﴾ و﴿تَقَاتِهْ﴾ و﴿مَتَى﴾ و... الخ».

فروي عنه التقليل في ذلك كله صاحب العنوان والمجتبي وفارس وابن خاقان واللداني في التيسير، وغيرهم. وروى عنه الفتح طاهر بن غلبون وأبوه أبو الطيب ومكي وابن بليمة وصاحب الكافي والهادي والهداية والتجريد وغيرهم... الخ.

ثم قال بعد ذلك (تنبيه): للأزرق في نحو: ﴿فَأَنْتَهُمْ﴾ كقوله تعالى: ﴿وَأَنَا﴾

﴿الْمَالِ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ﴾ خمس طرق بالنظر إلى تثليث مد البدل وتقليل الألف المنقلبة عن الياء وفتحها. الأولى: قصر البدل والفتح في الألف طريق وجيز الأهوازي، وأحد طريقي تلخيص العبارات واختاره الشاطبي. الثانية: التوسط في الهمزة والفتح في الألف طريق وجيز الأهوازي وأحد طريقي تلخيص العبارات. الثالثة: المد المشبع مع الفتح من كافي ابن شريح وهداية المهدي وتجريد ابن الفحام وتبصرة مكي. الرابعة: المد المشبع مع التقليل من العنوان. الخامسة: التوسط مع التقليل من التيسير وبه قرأ الداني على ابن خاقان وأبي الفتح. وبالطرق الخمس قرأنا من طرق الطيبة التي هي طرق الكتاب.

(١) رسالة الشيخ سلطان مزاحي في أجوبة المسائل العشرين (٢٥)، (٢٧ - ٢٨)، (٣٧).

## شرح تنقيح فتح الكريم

ومنع شيخنا العلامة المتقن سلطان - رَحْمَةُ اللَّهِ - الطريق الثانية من طريق الحرز وهي التوسط مع الفتح معللاً لذلك بأن من رواه ليس من طرق الشاطبية وأيد ذلك بما نقل عن العلامة عثمان الناشري قال لنفسه شيخنا محمد بن الجزري:

كَأْتِي لورِشَ افْتَحَ بِمَدٍّ وَقَصْرِهِ . . . وَقَلَّ مَعَ التَّوَسُّطِ وَالْمَدُّ مَكْمَلًا

لِحَرْزٍ، وَفِي التَّلْخِصِ فَافْتَحَ وَوَسَطَنَ . . . وَقَصَرَ مَعَ التَّقْلِيلِ لَمْ يَكُ لِلْمَلَا

وقوله: وقصر مع التقليل إلخ: تصريح بامتناع الطريق السادس وهي قصر البدل مع التقليل فلا يصح من كلا الطريقتين؛ لأن كل من روى القصر في البدل لم يرو التقليل. وقس على ذلك نظائره كقوله تعالى: ﴿أَشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾، ﴿فَنَلَقَى آدَمَ﴾ فتأتي بالفتح مع كل من ثلاثة مد البدل، فهذه ثلاثة، وبالتقليل مع التوسط، والطويل، تكملة للخمس طرق.

ويخرج من طريق الحرز على ما حرره شيخنا المذكور التوسط على الفتح (١).

### ١١ - العلامة الصفاقسي (ت: ١١١٨ هـ):

قال في بيان منهجه في كتابه: «ماشيا في جميع ذلك على طريقة المحققين، كالشيخ العلامة أبي الخير محمد ابن محمد بن محمد بن الجزري الحافظ - رَحْمَةُ اللَّهِ - من تحرير الطرق وعدم القراءة بما شذ، وبما لا يوجد، كما يفعله كثير من المتساهلين القارئین بما يقتضيه الضرب الحسابي، فإن ذلك غير مخلص عند الله - عَزَّوَجَلَّ - . وكان شيخنا (٢) - رَحْمَةُ اللَّهِ - يحذرنى من ذلك كثيرا، ويقول ما معناه: إياك أن تميل

(١) إتحاف فضلاء البشر (١٠٩ - ١١٠).

(٢) قال الصفاقسي: وإذا قلت شيخنا فالمراد به: العلامة المحقق والمدقق سيدي محمد بن محمد الأفراني المغربي السوسي.



إلى الراحة والبطالة، وتقرأ كتاب الله بما يقتضيه الضرب الحسابي، كما يفعله أهل الكسل، وأظنه أنه أخذ عليّ عهداً بذلك حرصاً منه - رَحْمَةُ اللَّهِ - على إتقان كتاب الله، وهذا هو الحق الذي لا ينبغي للمؤمن أن يحيد عنه» (١).

وقال الصفاقسي أيضاً: ﴿فَنَلَقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ﴾، ويأتي فيها على ما يقتضيه الضرب على رواية ورش ستة أوجه: فتح وتقليل ﴿فَنَلَقَىٰ﴾ مضروبان في ثلاثة ﴿آدَمُ﴾ وذكره غير واحد من شراح الحرز: كالجعبري، وابن القاصح ذكره عند قوله: وراء تراءى فاز... الخ، وكان شيخنا العلامة علي الشبراملسي يخبر أن مشايخه يقرءون بها، وقرءوا بها على مشايخهم، وأمعن هو - رَحْمَةُ اللَّهِ - النظر فأسقط منها واحداً، وهو القصر على التقليل، فكان يقرأ بخمسة، والصحيح أنه لا يصح منها من طريق الشاطبية إلا أربعة، وهو: القصر والطويل على الفتح، والتوسط والطويل على التقليل، ولم أقرأ على شيخنا من طريق الشاطبية إلا بها، وقرأ هو بذلك على شيخنا سلطان بن أحمد. والوجه الخامس: إنما هو من طريق الطيبة كما ذكره الشيخ سلطان في جواب الأسئلة. ولا فرق في الأربعة أوجه بين أن يتقدم ما فيه التقليل على مد البدل، كهذه الآية أو يتأخر كقوله: ﴿أَسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ فيأتي على القصر في ﴿آدَمُ﴾ الفتح في ﴿أَبَى﴾، وعلى التوسط التقليل، وعلى الطويل الفتح والتقليل، وقس على هذا نظائره، وقد نظمت الأوجه الأربعة. فقلت:

وإن نحو موسى جاء مع باب آمنوا... فوجهًا كموسى مع طويل به تجري

ويأتي على التقليل فيه توسط... ومع فتحه قصر كذا قال من يدري (٢)

(١) غيث النفع (١ / ٢٦١).

(٢) غيث النفع (١ / ٣٧٢).

## شرح تنقيح فتح الكريم

ونقف بهذه المرحلة هنا؛ لأن كل من تقدم ذكرهم من أول الإمام ابن الجزري إلى الإمام الصفاقسي، لم يحرروا الطيبة تحريراً كاملاً، وإنما قاموا بتحرير بعض أوجه الخلاف فقط، على اختلاف بينهم، فمنهم المكثرون من التحريرات، ومنهم من اقتصر على تحرير أوجه قليلة من أوجه الخلاف، والذي يُهمنا هنا أن نثبت ونبين أن تحريرات الطيبة كانت معروفة ومشهورة عند علماء القراءات منذ زمن الإمام ابن الجزري ومروراً بتلاميذه الذين حرروا على منهجه، ثم من بعدهم إلى زمن الإمام الصفاقسي - رَحِمَهُ اللهُ -، ففي هذه الفترة كلها، كانت هناك تحريرات على الطيبة من شيوخ الإقراء، فما من شيخ من شيوخ الإقراء المتقنين المعتبرين إلا وله بعض التحريرات على الطيبة نظماً أو نثرًا، ولكن هناك بعض هذه التحريرات التي لم تصلنا، ولا يضر مثل هذا أبدًا؛ لأن أصل التحريرات وقواعدها ومنهجها معروف لكل من يريد أن يحرر، وأود الآن أن أذكر أسماء هؤلاء المحررين من ابن الجزري إلى الصفاقسي مع ذكر تواريخ مواليدهم ووفياتهم؛ لنعرف هل توقفت التحريرات في فترة من الفترات أم لا؟

- ١- الإمام شمس الدين محمد بن الجزري [٧٥١ - ٨٣٣].
- ٢- الإمام شمس الدين القباقبي [٧٧٧ - ٨٤٩].
- ٣- الإمام أحمد بن الجزري ابن الناظم (٧٨٠ - ٨٥٣ هـ).
- ٤- العلامة طاهر بن عرب الأصبهاني (ت: ٨٥٧ هـ).
- ٥- الإمام أبو القاسم النويري [٨٠١ - ٨٥٧].
- ٦- صاحب مفقود النشر (عثمان الناشري أو طاهر بن عرب الأصبهاني).
- ٧- محمد بن أحمد بن خليفة - شارح القصيدة الطاهرة - [ت: ٩٠٥ هـ].
- ٨- الإمام أبو بكر القسطلاني: [٨٥١ - ٩٢٣ هـ].

٩ - العلامة الطيبي (ت: ٩٧٩ هـ).

١٠ - الشيخ العلامة شحاذة اليميني (ت: قبل ٩٩٧ هـ).

١١ - الشيخ محمد العوفي (ت: ١٠٥٠ هـ).

١٢ - الشيخ العلامة سلطان مزاحي: [٩٨٥ - ١٠٧٥ هـ].

١٣ - الإمام البنا الدمياطي: [ت: ١١١٧ هـ].

١٤ - العلامة الصفاقصي (ت: ١١١٨ هـ).

**إذًا:** في خلال هذه الفترة كلها لم ينقطع علم التحريرات ولم تُترك التحريرات، ولم تخلوا هذه المرحلة من التحريرات والمحررين، بل كانت هذه الفترة مليئة بالتحريرات والمحررين من زمن الإمام ابن الجزري إلى زمن الإمام الصفاقسي، مع أن الذي وصلنا من تحريرات هذه المرحلة لم يكن تحريرات كاملة على متن الطيبة، ولكن هي تحريرات مختلفة متنوعة على كثير من أوجه الخلاف، وهذا هو الذي وردنا مكتوبًا عن هؤلاء المحررين، ولعلمهم كانوا ينبهون على غير ذلك من التحريرات التي تلزم أثناء إقراءهم للطيبة، ولكن هذا فقط هو الذي وردنا عنهم مدونًا، ولا يبعد أن يتكون لهم تحريرات كاملة على الطيبة ولكنها لم تصلنا حتى الآن.

### المرحلة الخامسة: (الجمع والاستيعاب):

هذه المرحلة تبدأ من الإمام محمد العوفي - **رَحْمَةُ اللَّهِ** - وهي مستمرة إلى الآن بفضل الله - **عَزَّوَجَلَّ** - وإلى أن يشاء الله، ولكن هذه المرحلة تختلف من عصر لآخر. وقلنا أن هذه المرحلة هي مرحلة الجمع والاستيعاب؛ لأن المحررين في المراحل السابقة - وعلى رأسهم الإمام ابن الجزري - كانوا يحرون بعض المسائل الخلافية فقط، ولم يرد عنهم تحرير كامل لكل أوجه الخلاف من طريق الطيبة، وإنما هي تحريرات لبعض الآيات أما التحريرات في هذه المرحلة فقد استوعبت كل أوجه

الخلاف - إلا قليلا منها.

والدليل على ذلك أنه بدأت تظهر في هذه المرحلة الكتب والمؤلفات الكاملة في تحريرات الطيبة، فهذه الكتب والمؤلفات المنظومة والمنشورة عنت بجمع أوجه الخلاف من طريق الطيبة، ثم تحريرها بعد ذلك، وبيان الجائز والممنوع منها حال التركيب، فهذه المرحلة تم فيها التحقيق لكل المسائل المختلف فيها من طريق الطيبة، فما من مسألة من مسائل الخلاف إلا وتكلم العلماء فيها وقاموا بتحقيقها وتحريرها، ومن خلال هذه التحقيقات وهذه التحريرات التي قاموا بها، نلاحظ بعض القواعد والأصول التي من خلالها وضعوا هذه التحريرات، وأهم ما يميز هذه المرحلة عن المراحل السابقة، هو (الاستيعاب) ونقصد به أن هذه المرحلة تم فيها استيعاب أكثر تحريرات الطيبة، أي أن المحررين في هذه المرحلة على اختلاف مناهجهم قاموا بتحرير أغلب أوجه الخلاف، وهذا من مميزات هذه المرحلة؛ لأن التحريرات في المراحل السابقة لم تتناول كل أوجه الخلاف من طريق الطيبة، وإنما كانت التحريرات في المراحل السابقة لبعض مسائل الخلاف فقط، لذلك نقول: أن هذه المرحلة هي المرحلة الوحيدة التي تم فيها استيعاب أكثر أوجه الخلاف وتحريرها من طريق الطيبة، بدءاً من أول القراءان إلى آخره؛ لأن كل الذين سنذكرهم في هذه المرحلة لهم كتب ومؤلفات كاملة في تحريرات الطيبة.

**وتبدأ هذه المرحلة بالإمام محمد العوفي، وذلك على النحو التالي:**

١- الإمام العلامة محمد العوفي (ت: ١٠٥٠ هـ):

وهو أول من أفرد تحريرات الطيبة بالتأليف والتصنيف، وله في ذلك (تلخيص النشر) وله كذلك (الجواهر المكمللة لمن رام الطرق المكملة).

٢- الشيخ العلامة محمد البقري (ت: ١١١١ هـ):

وله كتاب (القواعد المقررة والفوائد المحررة في القراءات السبع)، وهذا الكتاب في تحرير القراءات السبع فقط.

٣- الشيخ العلامة علي بن سليمان المنصوري<sup>(١)</sup> (١٠٨٨ - ١١٣٤ هـ): وهو من العلماء المحققين والمحررين لعلم القراءات، وله مدرسة في التحريرات، وله في ذلك (تحرير الطرق والروايات) وقد يُعدُّ هذا الكتاب هو أول كتاب تناول أكثر مواضع الخلاف من طريق الطيبة من أول القراءان إلى آخره، وله كذلك منظومة (حل مجملات الطيبة) وهو في عزو طرق الطيبة.

٤- الأستاذ عبدالله محمد الشهير بيوسف أفندي زاده (ت: ١١٦٧ هـ):

وهو من العلماء المبرزين في تحريرات الطيبة، وهو من تلاميذ العلامة المنصوري وقرأ عليه، وله في ذلك (الاتلاف في وجوه الاختلاف).

٥- العلامة المحقق مصطفى بن عبدالرحمن الإزميري (ت: ١١٥٦ هـ): وهو من تلاميذ الأستاذ يوسف زاده، وهو من المحررين المحققين في تحريرات الطيبة، وله مدرسة فيها، وله في ذلك كتاب (عمدة العرفان في تحرير أوجه القرآن) وله شرح له بعنوان (بدائع البرهان في تحديد أوجه القرآن).

٦- الشيخ العلامة أحمد الأسقاطي (١١٥٩ هـ):

وهو من أصحاب التأليف في علم القراءات والتحريرات، وله في ذلك: (أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات)، وهذا الكتاب قد حوى أكثر من أربعين مسألة في تحريرات القراءات. وفيه، قال:

(١) وقيل إن المنصوري هو أول من أفرد تحريرات الطيبة بالتأليف، وليس العوفي؛ لأن كتب العوفي غير مخصصة في تحريرات الطيبة.

## شرح تنقيح فتح الكريم

المسألة الثانية: قوله تعالى ﴿فَلَقَّحْ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾: بكم وجه صحيح يُقرأ لورش من الطريق المذكورة؟ يعني من القراءات السبع.

الجواب: فيه أربعة أوجه: الأول: قصر البدل مع الفتح، طريق وجيز الأهوازي، وأحد طريقي تلخيص العبارات، واختاره الشاطبي. الثاني: المد المشبع مع الفتح، من كافي ابن شريح، وهداية المهدوي، وتجريد ابن الفحام. الثالث: التوسط مع التقليل، من التيسير، وبه قرأ الداني على ابن خاقان وأبي الفتح. الرابع: المد المشبع مع التقليل، طريق العنوان. وأما التوسط مع الفتح، فمنعه شيخ شيوخنا العلامة سلطان من طريق الشاطبية، معللاً بأن من رواه ليس من طرقها، وأيد ذلك بما نقل عن العلامة عثمان الناشري... الخ. وهنا نرى مع أن الكتاب في القراءات السبع إلا أن كاتبه كان يتبع طريق المحررين في كتابه، فكان يستخرج الأوجه من خلال الطرق والكتب.

٧- الشيخ حامد البالوي (ت بعد: ١١٧٣ هـ):

وله كتاب (زبدة العرفان في وجوه القراءات).

٨- الشيخ هاشم المغربي، المعروف بـ (السيد هاشم) (ت: بعد ١١٧٩ هـ): وله كتاب اسمه (سنا الطالب لأشرف المطالب) وهو في تحريرات القراءات العشر الكبرى، وهو تلميذ العلامة الإزميري، وقد عرض عليه كتابه (سنا الطالب).

٩- الشيخ عبد الرحمن الأجهوري (ت: ١١٩٨ هـ):

وكتابه في التحريرات مفقود.

١٠- الشيخ مصطفى بن علي بن عمر الميهي (ت: بعد ١٢٢٩ هـ): وله كتاب (فتح الكريم الرحمن في تحرير أوجه القرآن).

١١- الشيخ سالم النبتيتي (ت بعد: ١٢٢٩ هـ): وكتابه في التحريرات مفقود.

١٢- الشيخ محمد خليل إبراهيم المعروف بالطباخ (ت: بعد ١٢٥٠هـ): وله في ذلك كتاب (هبة المنان في مشكلات أوجه القرآن) وشرحه في (فتح العلي الرحمن في شرح هبة المنان)، ومن تحريراته في هذا الكتاب، قوله: إدغام يعقوب مع المد جرى وعبرةٌ مثل لعبرة تُرى.

١٣- الشيخ إبراهيم العبيدي (ت: ١٢٨٥ هـ): وله كتاب (التحارير المنتخبة).

١٤- الشيخ عبد الرحمن بن حلمي الشموني وله كتاب (مرشد الطلبة من طريق الطيبة).

١٥- العلامة المحقق محمد المتولي (ت: ١٣١٣ هـ):

وله في تحريرات الطيبة: (فتح الكريم في تحرير القرآن العظيم) و(الفوز العظيم على متن فتح الكريم) و(الفوز العظيم في شرح فتح الكريم) و(فتح الكريم في تحرير القرآن الحكيم) و(الروض النضير) و(عزو الطرق) و... الخ.

١٦- الشيخ عثمان بن راضي السنطاوي (ت: ١٣٢٠ هـ):

وله نظم (النفائس المطربة في تحريرات الطيبة).

١٧- الشيخ محمد هلالى الإياري (ت: ١٣٤٣ هـ):

وله كتب كثيرة في التحريرات.

١٨- العلامة علي محمد الضباع (ت: ١٣٧٦ هـ):

وله شرح على متن (فتح الكريم).

١٩- العلامة محمد الخليجي (ت: ١٣٨٩ هـ):

وله (مقرب التحرير، وشرحه).

٢٠- العلامة عامر السيد عثمان (ت: ١٤٠٨ هـ) :

وله (فتح القدير في شرح التحرير).

٢١- العلامة أحمد عبد العزيز الزيات (ت: ١٤٢٠ هـ) :

وله (تنقيح فتح الكريم).

٢٢- العلامة إبراهيم السمودي (ت: ١٤٢٩ هـ) :

وله (الدر النظيم) وغيره الكثير.

٢٣- العلامة محمد جابر المصري (ت: ١٤٩٠ هـ) :

وله (قواعد التحرير) وشرحه.

٢٤- العلامة عبد الرازق علي موسى (ت: ١٤٢٩ هـ) :

وله (تدريب الطلبة) وغيره.

٢٥- العلامة محمد إبراهيم سالم (ت: ١٤٣٠ هـ) :

وله (فريدة الدهر).

**إذًا:** من خلال هذا السرد التاريخي الذي - ذكرناه سابقًا - يتبين لنا بوضوح وجلاء أن تحريرات الطيبة لم تبدأ في عصر الإمام العوفي أو المنصوري أو اليمني، وإنما بدأت تحريرات الطيبة في عصر الإمام ابن الجزري وعلى يد ابن الجزري نفسه؛ لأنه هو أول من كتب في تحريرات الطيبة - كما مرَّ معنا سابقًا -. وإنما المقصود من قول بعض العلماء أن الإمام العوفي أو المنصوري هو أول من كتب في تحريرات الطيبة، إنما يقصدون به أنه هو أول من أفرد التحريرات بالتأليف والتصنيف بشكل كامل، ولا يقصدون بذلك أنه هو أول من كتب في التحريرات بصفة عامة، اللهم إلا ما ذكره فضيلة الشيخ عبد الفتاح القاضي - رَحْمَةُ اللَّهِ - من أن الشيخ شحادة اليمني هو



أول من اخترع هذه التحريرات وكتب فيها ن وهذا قول غير صحيح ولا يعول عليه؛ لأننا أثبتنا فيما سبق أن الإمام ابن الجزري هو أول من وضع تحريرات على الطيبة، وذلك في: الطيبة، والحواشي التي وضعها عليها، والنشر، وتقريب النشر، والمسائل التبريزية، وتبعه على ذلك تلاميذه ومن بعدهم إلى يومنا هذا.

**والسؤال الآن هو:** هل أراد ابن الجزري بالتحريرات التي ذكرها في النشر استيعاب تحرير كل أوجه الخلاف التي تحتاج إلى تحرير؟

**والجواب:** بالطبع لم يرد الإمام ابن الجزري استيعاب تحرير كل أوجه الخلاف، ولو أراد ذلك لفعله، والدليل على ذلك أنه لم يحرر إلا بعض المسائل الخلافية فقط، وترك الباقي بلا تحرير، ولكنه وضع لنا أساس هذه التحريرات والأصل الذي تبنى عليه؛ إلا وهو (العزو) فالعزو هو أساس هذه التحريرات، وذلك بعد أن بين لنا الطرق التي اختارها عن هؤلاء القراء العشرة، وكذا بين لنا الكتب التي أخذ منها هذه الطرق، وختم ذلك كله بعزو أوجه الخلاف إلى طرقها، ثم حول ذلك كله إلى تطبيق عملي، فقام بتحرير بعض مسائل الخلاف، وذلك كأمثلة عملية على هذه التحريرات وذلك من خلال هذه الكتب وهذه الطرق التي أسند منها القراءات العشر، ثم ترك لنا بعد ذلك تحرير ما لم يقم بتحريره، وذلك على نفس المنهج الذي حرر عليه، وكالأمثلة التي ذكرها لنا وما لم يذكره يقاس على ما ذكره، وبالمثال يتضح المقال.

**سؤال آخر:** هل الإمام ابن الجزري قصد بتحريره لبعض هذه المسائل الخلافية، أن هذه المسائل التي حررها هي فقط التي تحتاج إلى تحرير، وأما المسائل التي تركها فلا تحرير فيها، أو لا تحتاج إلى تحرير؟ أو هل يفهم من تحرير بعض مسائل الخلاف أن هذه المسائل فقط هي التي تحتاج إلى تحرير، وأما غيرها فلا تحرير فيها؟ والذي دفعني إلى هذا السؤال، أن بعض أساتذتنا الفضلاء من المعاصرين، يقول: بأن التحريرات التي تلزم قارئ القراءات العشر من طريق الطيبة إنما هي

## شرح تنقيح فتح الكريم

التحريرات النشريّة، أو التحريرات النصيّة، يعني التحريرات التي نص عليها ابن الجزري في كتابه النشر، أما غير ذلك من التحريرات فلا تلزمنا؛ لعدم وجود النص بها، وهذا الكلام فيه نظر؛ لأن هذا الكلام معناه أن الإمام ابن الجزري أراد بهذه التحريرات التي ذكرها أن هذه المسائل التي حررها هي فقط التي تحتاج إلى تحريرات، أما ما عداها من المسائل الخلافية فلا تحرير فيها، أو لا تحتاج إلى تحريرات، وينبغي أن نقف على ما وقف عنده ابن الجزري، ولا نصف أي تحرير على ما حرره هو في النشر.

**فهذا الكلام غير مقبول تمامًا، وذلك من عدة وجوه:-**

**الأول:** أن الإمام ابن الجزري لم يقصد أبدًا، بل ولم يقل بأن هذه التحريرات التي ذكرها في النشر، هي التي ينبغي الأخذ بها فقط والاعتماد عليها والرجوع إليها وترك ما عداها من تحريرات؛ لأن ما عداها لا يحتاج إلى تحريرات.

**الثاني:** أن الإمام ابن الجزري لو أراد ذلك فعلا، لما قال في آخر أبواب الأصول وقبل الفرش، أنه سيذكر مُثلاً من القراءان يعلم قراءة القراءات واختلاف الطرق والروايات، ثم يجمع مذاهبهم في بعض الآيات رواية رواية، وطريقا طريقا..... الخ. وهذا الكلام ثابت في بعض نسخ النشر الخطية، وهو يفيد أن هناك الكثير من مسائل الخلاف في النشر غير ما حققه المصنف، تحتاج إلى تحرير، وذلك من خلال الرجوع إلى طرق النشر، وهذا يؤكد أن الإمام ابن الجزري لم يقصد بهذه المسائل التي حررها، أن غيرها لا يحتاج إلى تحرير، أو أن هذه التحريرات، هي فقط التي ينبغي علينا أن نلتزم بها، وأن نترك غيرها، ولذلك همّ بتحرير غيرها من مسائل الخلاف، ومع أنه لم يفعل؛ إلا أن كلامه هذا يؤكد ما ذكرنا.

**الثالث:** ثبت أن الإمام ابن الجزري قام بتحرير بعض المسائل الغير محررة في النشر، وذلك من خلال المسائل التي وُجّهت إليه من أحد الشيوخ من (تبريز) فكان

من بين هذه المسائل التي وجهت إليه، بعض المسائل في التحريرات فأجاب عنها وحررها تحريراً دقيقاً من خلال الطرق والكتب التي أسندها في النشر إلى القراء العشرة، ولم يقل للمسائل عليك بما حررته في النشر، أو يكفيك ما حرر في النشر، أو أن الذي لم يحرر في النشر لا تحرير فيه، أو أنه لا يحتاج إلى تحرير، لم يقل ذلك أبداً، بل حرر هذه المسائل كلها التي وجهت إليه، وفي غير هذه المسائل التي تتعلق بالتحريرات كان يحيل المسائل إلى كتاب النشر، أما في المسائل التي تتعلق بالتحريرات لم يكن يحيل إلى كتاب النشر؛ لأنه لم يحررها في النشر، فلذلك حررها كلها، بل ونظم في بعضها شعراً يؤكد به هذه التحريرات، ولو لم يُسال عنها ما حررها ولو سُئل عن غيرها لحررها، ولكنه أجاب عما سُئل عنه فقط، وهذا يدل على أنه لم يكن يقصد الكلام في التحريرات أو التأليف فيها، أو حصر التحريرات على ما حرر في النشر، بل إن كل مسائل الخلاف التي في الطيبة تحتاج إلى تحرير وذلك من خلال الرجوع إلى الطرق كما فعل الإمام ابن الجزري وكما فعل طلابه من بعده.

وهذا كله يؤكد تأكيداً صريحاً أن ابن الجزري لم يقل أبداً بل ولم يقصد بأن ما حرره في النشر يكفي عن غيره، وما لم يحرره في النشر فلا تحرير فيه، فليس هذا مراده أبداً من هذه التحريرات النشورية.

**وعليه:** فالتحريرات النشورية، أي التي نص عليها ابن الجزري في النشر ما هي إلا نماذج وأمثلة على التحريرات، على أن مقتضى هذا الكلام السابق وهو (أن التحريرات التي ينبغي أن يلتزم بها قارئ الطيبة هي التحريرات النشورية) أن هذه التحريرات التي حررها ابن الجزري في (أجوبته على المسائل التبريزية) ليست ملزمة لقارئ الطيبة؛ لأنها غير موجودة في النشر، فهي ليست نشورية، وأي فرق بين ما حرره ابن الجزري في النشر، وبين ما حرره في أجوبته على المسائل التبريزية؟ والمحور واحد وهو الإمام ابن الجزري - رَحْمَةُ اللَّهِ -

## شرح تنقيح فتح الكريم

١٠٠

**الرابع:** أن تلاميذ الإمام ابن الجزري والذين أخذوا عنه وقرؤا عليه، لم يفهموا هذا الفهم من هذه التحريرات النشرية، ولم يقل أحد منهم أنه لا تحرير إلا ما في النشر فقط، وأن ما لم يحرر في النشر فلا تحرير فيه، بل ثبت عن بعض تلاميذ الإمام ابن الجزري وعلى رأسهم الإمام العلامة المحقق أنجب تلاميذ ابن الجزري، بل والذي جعله خليفته في دار القراءان التي أنشأها بشيراز يقرئ فيها سواء كان هو حاضرا أم غائبا، وما كان ابن الجزري يقرئ أحداً أو يأخذ على أحد إلا وهو حاضر اعتمادا على حفظه وحذقه واتقانه، والذي ارتضاه شيخا ومعلما لابنته سلمى وجعلها تقرأ عليه قبل أن تقرأ عليه هو (يعني ابن الجزري) وأثنى عليه كثيرا جدا واعترف بفضله وتقدمه في هذا العلم؛ إلا وهو (طاهر بن عرب) فقد ثبت عنه وعن غيره تحرير بعض المسائل التي لم يحررها ابن الجزري في النشر ولا في الطيبة ولا في المسائل التبريزية، وسأذكر بعض الأمثلة على ذلك إن شاء الله.

**الخامس:** أن المسائل المحررة التي قيل أنها من مفقود النشر الكبير، أي أنها من كلام الإمام ابن الجزري، وهي (سبعة وعشرون) مسألة كلها في التحريرات. والصواب أن هذه المسائل ليست من كتاب النشر وليست للإمام ابن الجزري، بل هي لأحد تلاميذه؛ لأنه قال في أكثر من موضع (وقال شيخنا، وهو يقصد ابن الجزري، ونظم شيخنا في ذلك بيتين.....) ومعلوم أن هذين البيتين لابن الجزري،..... الخ، فهذا يدل على أن تلاميذ ابن الجزري لم يقولوا ما يقول به بعض العلماء اليوم من أنه ينبغي علينا أن نلتزم بالتحريرات النشرية فقط، ولا نحرف شيئا لم يحرره ابن الجزري في النشر، بل إن بعض تلاميذ ابن الجزري قام بتحرير هذه المسائل، وأكثرها غير محرر في النشر، هذا بالنسبة لتحريرات ابن الجزري التي ذكرها على متن الطيبة، حتى وإن لم يصرح بأن هذه تحريرات على الطيبة، فهي داخلة في هذه التحريرات المتعارف عليها الآن.

## شرح تنقيح فتح الكريم | ١٠١

نأتي بعد ذلك إلى تحريرات تلاميذ تلاميذه، ومَن جاء بعدهم، ومنهم:-

- ١- القسطلاني صاحب كتاب ( لطائف الإشارات )<sup>١</sup> .
- ٢- محمد بن خليفة، صاحب كتاب (بحر الجوامع في شرح الطاهرة).
- ٣- شحاذة اليميني.
- ٤- عبد الرحمن بن شحاذة اليميني.
- ٥- محمد العوفي، وهو أول من أفرد تحريرات الطيبة بالتأليف، وقيل: المنصوري، وله (تلخيص النشر) وله (الجواهر المكلمة لمن رام الطرق المكلمة).
- ٦- سلطان المزاحي.
- ٧- البنا الدمياطي.
- ٨- المنصوري.
- ٩- يوسف زاده.
- ١٠- الإزميري.
- ١١- الأسقاطي.
- ١٢- السيد هاشم.
- ١٣- الأجهوري.
- ١٤- الطباخ.

١ - كثيرا ما يقول الإمام القسطلاني في لطائفه : وقال شيخ مشايخنا الإمام ابن الجزري ؛ لأنه قرأ على أربعة من تلاميذ الإمام ابن الجزري الذين قرءوا عليه مباشرة .

١٥- مصطفى الميهي.

١٦- إبراهيم العبيدي.

١٧- المتولي.

١٨- السنطاوي.

١٩- الإبياري.

٢٠- الخليجي.

٢١- إلى غير ذلك من التحريرات، كتحريرات: النبتيتي، والعقباوي،

والسمرقندي، والبالوي، وابن كريم، والشيخ الضباع، ومحمد جابر المصري،

والزيات، والسمنودي، وعامر عثمان، وعبد الرازق علي موسى..... الخ.



## ❁ مناهج العلماء في تحريرات طيبة النشر:

انقسم العلماء في تحرير طيبة النشر إلى قسمين مشهورين:

**القسم الأول:** المحررون على ظاهر النظم ويطلق عليها مدرسة المنصوري: وطريقة هؤلاء العلماء أنهم يعتمدون على ما ذكره ابن الجزري في النشر لا يخرجون عنه في الغالب، وأول من اعتمد هذه الطريقة هو العلامة الإمام الشيخ: علي بن سليمان المنصوري - رَحِمَهُ اللهُ - المتوفى سنة (١١٣٤ هـ)، في كتابه (تحرير الطرق والروايات) وفي نظمه (حل مجملات الطيبة) والتي تعتبر من أكثر مراجع المحررين، وقد سار على طريقته أغلب المحررين من بعده حتى زمان الإمام المتولي - رَحِمَهُ اللهُ -، والذي كان أيضا على نفس طريقة المنصوري، وطريقة هؤلاء كما تقدم لا يخرجون في الغالب عما ذكره ابن الجزري في النشر، ولا يرجعون إلى الكتب التي أسند منها الإمام ابن الجزري طرقه إلا قليلاً جداً، وإنما يعتمدون على النصوص الواردة في كتاب النشر، وعلى طريقة المنصوري كان أكثر المحررين من بعده، كالميهي في (فتح الكريم الرحمن في تحرير أوجه القرآن)، والعيدي في (التحارير المتخبة علي متن الطيبة)، والطباخ في (هبة المنان في تحرير أوجه القرآن) والخليجي في (مقرب التحرير للنشر والتحبير).

**وما يُتَعَب به على هذه الطريقة:** أنهم ربما أخذوا في مواضع بأوجه لم تثبت بسبب اعتمادهم على الإطلاق الوارد في عبارة ابن الجزري.

**مثال ذلك:** أخذهم بالغنة من طريق الأزرق عن ورش بسبب إطلاق ابن الجزري ذكر الغنة عن أهل الحجاز.

فالإمام المنصوري مع أنه يحرر على ما هو موجود في الكتب والطرق؛ إلا أنه لا يرجع إلى الكتب ولا إلى الطرق، وإنما ينقل العزو من كتاب النشر ويحرر على ذلك،

## شرح تنقيح فتح الكريم

حتى أنه لا يعتمدُ على الكتب المسندة فقط من النشر، بل يعتمدُ على المسند وغير المسند؛ لأنَّ الإمامَ ابنَ الجزريِّ في عزوه لأوجهِ الخلافِ، قد يعزو أحياناً إلى كتب وطرق غير مسندة في الرواية أو الطريق الذي يتكلمُ عنه، فيأتي الإمامُ المنصوريُّ ويأخذُ كلَّ هذا العزو المسند وغير المسند ويحررُ عليه.

**مثال آخر:** حينما تكلم الإمامُ ابنُ الجزريِّ عن الإدغام الكبير العام ليعقوبَ في النشر، عزا ذلك الوجهَ إلى عدةِ مصادرٍ منها ما هو مسندٌ في قراءة يعقوبَ، ومنها ما هو غير مسندٍ فيها، فذكرَ الإدغامَ ليعقوبَ من (المطلوب) لأبي حيان، وذكره لأبي الفضل الرازي، وحينما نرجعُ إلى أسانيدِ قراءة يعقوبَ من النشر، سنجد أنه لم يُسندِ قراءة يعقوبَ لا من (المطلوب)، ولا من طريقِ أبي الفضل الرازي، وعلى ذلك يكونان - المطلوب، وطريق أبي الفضل - ليساً من طريق الطيبة، وابنُ الجزريِّ يفعلُ ذلك لبيان شهرة هذا الوجهِ وتعدد مصادره التي ذكرته، وليس في ذلك لبسٌ؛ لأنه ذكر لنا قبل ذلك في الأسانيدِ الكتبَ والطرقَ التي اختارها في كل طريق، فهي التي ينبغي الرجوع إليها والتقيدها بها، فإذا رجعنا إلى تحريرات المنصوري سنجد أنه يأخذُ بكل هذه المصادر التي يذكرها ابنُ الجزريِّ في النشر، بينما الإمامُ الإزميري لم يأخذ بالإدغام الكبير ليعقوب لا من (المطلوب) ولا من طريق أبي الفضل الخزاعي؛ لأنهما ليسا من الطرق المسندة ليعقوب من النشر، وهو لا يأخذ إلا بما أسند في النشر فقط، وهذا هو الفارق بين المدرستين، ولذلك اختلفت التحريراتُ بينهما اختلافاً كثيراً.

**القسم الثاني:** المحررون على الكتب المسندة ويطلق عليها مدرسة الإزميري. ونسبت إليه لأنه - رَحْمَةُ اللَّهِ - كان أول من رجع إلى أصول النشر، وعرض النصوص الواردة في النشر على ما بين يديه من هذه الأصول، وقارن بينهما، وقد أجاد وأفاد في كتبه (تحرير النشر) و(عمدة العرفان) و(بدائع البرهان)، ولكن لم يتابع الناسُ الإزميريَّ على تحريراته كما تابعوا المنصوري، وأحسب أن ذلك لمكانة المنصوري



## شرح تنقيح فتح الكريم | ١٠٥

- رَحْمَةُ اللَّهِ - ومنزلته، فقد كان شيخ القراء في عصره، وظلت تحريرات الإزميري غير معمول بها إلا عند القليل، كتلميذه الشيخ هاشم العربي، وإلى زمان المتولي، حتى اطلع المتولي - رَحْمَةُ اللَّهِ - على كتب الإزميري، وظهر له سلامة منهجه، ودقة مشربه، وكان المتولي أولاً على طريقة المنصوري، فانتقل عنها إلى طريقة الإزميري، وتابعه على ذلك الناس إلا قليلاً.

**ومن أتباع هذه المدرسة:** الشيخ علي الضباع، والشيخ عبد العزيز الزيات، والشيخ عامر عثمان، والشيخ إبراهيم السمودي، والشيخ محمد جابر المصري، والشيخ محمد إبراهيم سالم - صاحب الفريدة - وغيرهم.

**وهذه الطريقة:** هي الطريقة الأقوم سبيلاً والأحسن منهجاً، وهي طريقة المحققين والمدققين في هذا العلم .

فهاتان الطريقتان هما الطريقتان المعترتان، والذي عليهما أكثر القراء منذ زمن ابن الجزري إلى يومنا هذا، والحقُّ أن هاتين الطريقتين يرجعان إلى أصل واحد، وهو الاعتماد على النصوص الواردة عن الأئمة لتحرير الطرق، ومراعاة تجنب التركيب الممتنع، غير أن الأولين اعتمدوا على نقل ابن الجزري ولم يجاوزوه اعتماداً على ضبطه ووثوقاً بمروياته وتلقى الأمة كتابه بالقبول، ويحتمل أن ذلك أيضاً كان لأن المنصوري - رَحْمَةُ اللَّهِ - والذين أخذوا بطريقته لم يكن عندهم من أصول النشر ما كان عند الإزميري.

وأما الآخرين فإنهم أخذوا بالعزيمة ولم يكتفوا بما نقله ابن الجزري في النشر لوقوع الإطلاق في عبارته في مواضع كثيرة من كتابه.

**مثال ذلك، قوله في باب (الإدغام الصغير) :**

«النُّونُ فِي الْوَاوِ مِنْ ﴿تَّ وَالْقَلَمِ﴾: وَالْخِلَافُ فِيهِ كَالْخِلَافِ فِي ﴿يَس﴾

وَالْقُرْآنِ :

## شرح تنقيح فتح الكريم

أَدْغَمَ النُّونَ فِي الْوَاوِ: الْكِسَائِيُّ وَيَعْقُوبُ وَخَلْفٌ وَهَشَامٌ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَخْتَلِفْ فِيهِ عَنْ قَالُونَ أَنَّهُ بِالْإِظْهَارِ.

وَاخْتَلَفَ عَنْ وَرْشٍ وَحَدِّهِ وَعَنْ عَاصِمٍ وَالْبَزِيِّ وَابْنِ ذَكْوَانَ:

فَأَمَّا وَرْشٌ: فَقَطَّعَ لَهُ بِالْإِدْغَامِ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ: صَاحِبُ التَّجْرِيدِ، وَالتَّلْخِصِ، وَالْكَامِلِ، وَعَيْرُهُمْ».

وقوله في باب (النون الساكنة والتنوين )، وذكر الغنة عند اللام والراء: «وَقَرَأْتُ بِهَا مِنْ رِوَايَةِ قَالُونَ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَهَشَامٍ، وَعَيْسَى بْنِ وَرْدَانَ، وَرَوْحٍ، وَعَيْرِهِمْ».

ونحو هذا مما قد كثر وجوده في كتاب النشر، فقوله **رَحْمَةُ اللَّهِ**: «وغيرهم» مبهم لا يتميز به راو عن راو، أو طريق عن طريق، ولا يمكن أن يتوجه المحقق إلى الاحتمال بغير قرينة، فكان لا بد من الرجوع إلى الأصول؛ لتمييز القائلون بهذا الوجه أو ذاك، فلذلك كانت مدرسة الإزميري والمتولي وأتباعهما هي الطريقة الأمثل والأقوم منهجا في هذا الفن، وإنما كانت طريقة الإزميري امتدادا لطريقة المنصوري، وأنت ترى أن طريقة المنصوري اليوم لا يكاد أحد يقرئ بها، بل بقيت طريقة الإزميري يأخذ بها الناس وتركت طريقة المنصوري؛ لأن هذه من تلك، والأخيرة أكثر تحقيقا وأصوب أخذا، وهي التي كان عليها ابن الجزري وأصحابه، وهي تظهر من رد ابن الجزري على المسائل التبريزية، وكذلك من الملحق الذي ألحقه نصر الله الكازروني بكتاب النشر وحرر فيه الأوجه الصحيحة في رواية الأزرق على الكتب. ونصر الله الكازروني - **رَحْمَةُ اللَّهِ** - قد ألحق هذه التحريرات في نسخته من كتاب النشر، والتي كتبها بخطه سنة (٨٤٩)، يعني بعد وفاة ابن الجزري بنحو ستة عشر سنة، وهذا الملحق هو الذي يسميه بعضهم الجزء المفقود من النشر، وقيل هو لطاهر بن عرب.

## شرح تنقيح فتح الكريم | ١٠٧

ويُوجد اليوم بعض القراء وأهل الأداء ممن لا يأخذون بأيٍّ من الطريقتين المذكورتين، وهؤلاء أيضًا انقسموا إلى فريقين:

**الفريق الأول:** يُسقطون علم التحريرات ولا يأخذون بشيء منه، ويعملون على ما ورد من الإطلاق في عبارة ابن الجزري، ويعملون بالضرب الحسابي، ويأخذون بجميع الاحتمالات عند التركيب، وهذه الطريقة لا تدرج تحت هذا العلم، ولا يمكن أن يقال عن أصحابها أنهم من أهل التحريرات، وهذه طريقة الشيخ عبد الفتاح القاضي - رَحِمَهُ اللهُ - ومن وافقه، وهي أيضا الطريقة التي يأخذ بها أهل المغرب في إقراء الشاطبية، فإنهم يحملون ما ورد مطلقاً في عبارة الشاطبي على إطلاقه، حتى إنهم ليأخذون بالإدغام الكبير للدوري عن أبي عمرو على وجه الهمز والمد، مع أن أكثر أهل الأداء على امتناعه، وقد نص علي امتناعه ابن الجزري - رَحِمَهُ اللهُ - في طيبة النشر.

ومع أن الإمام علم الدين السخاوي تلميذ الشاطبي قد نص في شرحه على الشاطبية أن الإمام الشاطبي كان يقرئ بالإدغام من رواية السوسي دون رواية الدوري.

**الفريق الثاني:** يكتفون بما ورد من تقييد عن ابن الجزري في الطيبة والنشر لا يجاوزون ذلك، مثل قوله - رَحِمَهُ اللهُ - في باب الإدغام الكبير: «لكن بوجه الهمز والمد امنعا»، ومثل منعه للسكت عن حفص على قصر المنفصل، ونص على ذلك في النشر، وينسبون هذه الطريقة لابن الجزري، ويسمونها (بالتحريرات النثرية)، وهذه طريقة ابتدعوها لم يُسبقوا إليها، ولا أخذ بهم عليها شيوخهم، وهم يقرؤون بأنهم لم يقرءوا بها على شيوخهم، بل هو شيء أخذوه من جهة النظر، ويحتجون لذلك بأن هذا هو الذي ورد عن ابن الجزري، وأنها طريقة الإمام السمنودي شارح الطيبة والدرة، ولذلك تراهم ينكرون صحة نسبة (المسائل التبريزية) إلى ابن الجزري وغير ذلك مما

## شرح تنقيح فتح الكريم ١٠٨

ورد عنه في غير كتاب النشر؛ لأنه ينقض طريقتهم، ومن نظر في المسائل التبريزية، وكذلك ما ذكره صاحب مفقود النشر، ظهر له موافقة طريقة الإزميري والمتولي لطريقة ابن الجزري رحم الله الجميع، ومع أننا نقول بأن طريقة الإزميري والمتولي هي الأدق في التحريات؛ إلا أننا نقول أن هذه الطريقة تحتاج إلى تصويب في بعض القواعد والأصول التي بُنيت عليها هذه التحريات، وهناك أيضًا تحريات كثيرة تحتاج إلى مراجعة وتحقيق؛ لأنها بُنيت أحيانًا على عزو غير صحيح، والأصل في التحريات هو العزو، وإذا كان العزو غير صحيح كان التحرير كذلك، ولا بد.

ونحن لا ننكر على هؤلاء أن يأخذوا بما ظهر لهم من الحق في ذلك، ولكن ننكر عليهم انتقادهم لمنهج الإزميري والمتولي مع كونه أقرب إلى الحق من منهجهم، ولما صار العمل على تحريات المتولي في (فتح الكريم) و(الروض النضير)، واختصرهما العلامة أحمد بن عبد العزيز الزيات - رَحْمَةُ اللَّهِ - في كتابه (تنقيح فتح الكريم)، ثم شرحه بنفسه - رَحْمَةُ اللَّهِ -، واعتنى الناس بكتاب الزيات وأصبح معتمد المتأخرين في التحريات، وهو الذي اعتمده صاحب فريدة الدهر وبنى كتابه عليه، فكان هذا من أولى الكتب للاعتناء به وضبطه وحفظه.



## تتميم

والإمام المتولي حينما أَلَفَ (فتح الكريم) أَلَفَهُ على مدرسةٍ وتحرياتِ الإمامِ الإزميري صاحبِ (عمدة العرفان) وشرحه (بدائع البرهان) حتى قال كلمته المشهورة في الروض (وإنّا أزميريون) مع أنّ الإمام المتولي كان قبل ذلك على تحرياتِ الإمامِ عليّ بن سليمان المنصوريّ، وقرأ أيضاً بتحريرات المنصوري، لكنّه بعد ذلك استقر على تحريات الإمام الإزميري، وألّف فيها ودافع عنها، واعتمد كثيراً في كتابه (الروض النضير) على كتاب (بدائع البرهان) للإزميري مع أنّه خالفه في مسائل كثيرة.

**والسؤال:** هل كل التحريات المذكورة في (فتح الكريم) وفي (الروض النضير) وفي (تنقيح فتح الكريم)، هل كل هذه التحريات صحيحة؟

**والجواب:** ليس كل ما في الروض وليس كل ما في الفتح وليس كل ما في التنقيح صحيحاً، بل هناك تحريات كثيرة ليست صحيحة في هذه الكتب؛ وذلك لأن أصحاب هذه الكتب لم يلتزموا هذا المنهج وهو - الرجوع إلى أصول النشر في كل أوجه الخلاف، واعتماد الكتب والطرق المسندة فقط - وإنما خالفوا ذلك المنهج في مسائل كثيرة؛ وذلك بسبب عدم وجود بعض الكتب من أصول النشر غالباً، أو وجود الكتب ولكن النص غير واضح فيختلفون في فهمه، وحينئذ يحصل الخلاف والخطأ.

ولعل السبب الرئيسي والمباشر في كل هذه الأخطاء والخلافات التي نجدّها في كتب التحريات بصفة عامة، هو: مخالفة ما في هذه الكتب لما في أصول النشر (١)،

(١) وهذه المخالفة ليست على إطلاقها، ولكن هذه المخالفة مقيدة بعدم مخالفة الإمام ابن الجزري في اختياراته وترجيحاته؛ لأن الإمام ابن الجزري أحياناً يخالف ما في هذه الكتب صراحة، وذلك باختياره أو ترجيحه لوجه معين يخالف به ما في هذه الكتب، وحينئذ لا نخالف ابن الجزري في هذا؛ لأنه أعلم بما قرأ به من هذه الكتب وهذه الطرق من غيره، فقد

## شرح تنقيح فتح الكريم

١١٠

ومخالفتها لاختيارات الإمام ابن الجزري، وهذه المخالفة لها عدة أسباب:

**الأولى:** عدم الوقوف على هذه الكتب ومعرفة ما فيها من أوجه الخلاف، وهذا

يرجع إلى فقدانها بالكلية، أو وجودها مع عدم القدرة على الحصول عليها (١).

**الثانية:** وجود هذه الكتب مع عدم وضوح كلام المؤلف فيها، كأن يتكلم بكلام

عام أو مجمل دون تقييد منه أو توضيح لهذا الكلام، ومن ثم يحصل الخلاف والخطأ (٢).

﴿

يرد وجهًا معينًا موجود في الكتب لأنه لم يقرأ به، وفي هذه الحالة نتبعه وإن خالفنا ما في الكتب، كما في الصورة الثالثة من صور المخالفة الآتية، أما ما عدا ذلك فلا يجوز مخالفة ما في الكتب.

(١) وهذه الصورة قد تسببت في كثير من الأخطاء في كتب التحريات، مثلًا: كقول المتولي ومن بعده بجواز الإدغام الكبير العام لروح على المد والبسملة؛ لأن روحه الإدغام الكبير العام من الكامل، والكامل فيه المد والبسملة، وهذا غير صحيح؛ لأن الكامل ليس فيه الإدغام الكبير العام لروح، وإنما فيه الإدغام الخاص فقط ليعقوب، والإمام المتولي لم يكن عنده نسخة من كتاب الكامل، ولذا قال بهذا التحرير، والأمثلة على ذلك كثيرة.

(٢) وذلك كما حدث في تلخيص ابن بليمة في باب الفتح والإمالة للأزرق عن ورش، حيث ذكر

ابن بليمة الإمالة لحزة والكسائي فيما اتفقا عليه، ثم ذكر التقليل لأبي عمرو البصري في ذات الرء، وفي رؤوس السور الاحدى عشرة المعروفة وفي (فعلى) مثلثة الفاء، ثم قال: «وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين..» فهل قوله «جميع ذلك» تعود على إمالة حمزة والكسائي، أو على تقليل أبي عمرو؟ لو قلنا على الإمالة، لكان للأزرق من التلخيص (التقليل فقط) وهذا قال به المتولي ومن بعده، ولكن سيكون هناك لبس ونقص في الحكم؛ لأنه ذكر بعد ذلك كلمات تمال لحمزة والكسائي ودوري الكسائي، ولم يذكر التقليل فيها للأزرق مع أنه يقلل فيها بخلاف عنه، ولكن لا بد من ذكر الخلاف فيها؛ لأنها كلها من باب واحد للأزرق، فإما أن يقلل في الجميع (من ذوات الياء) وإما أن يفتح في الجميع، وإن قلنا (جميع ذلك) معطوف على تقليل أبي عمرو، وعلى هذا يكون للأزرق التقليل في رؤوس السور الاحدى عشرة إلا التي في أواخر أيها (ها ألف) والتقليل في (فعلى) مثلثة الفاء فقط، ويفتح باقي ذوات

﴿

## شرح تنقيح فتح الكريم

**الثالثة:** موافقة ظاهر هذه الكتب مع المخالفة الصريحة لكلام ابن الجزري وما قرأ به من هذه الكتب (١).

**الرابعة:** عزو كثير من أوجه الخلاف عزوًا غير صحيح، وإذا كان العزو غير صحيح كان التحرير غير صحيح؛ لأن التحرير هو نتيجة العزو أيًا كان، فإذا كان العزو صحيح جاء التحرير صحيحًا، والعكس صحيح.

**الخامسة:** عدم الثبات على منهج معين وأصول ثابتة في التحريرات، فأحيانًا يلتزمون بالكتب والطرق المسندة ويردون ما في غيرها، وأحيانًا لا يلتزمون بذلك، ويأخذون بما ليس مسندًا من طرق النشر.

الياء غير التي فيها راء، وهذا مذهب لم يرد عن الأزرق مطلقًا؛ لأن فعلى من ذوات الياء فتأخذ نفس حكمها فتحًا أو تقليلًا. فهذا كلام غير واضح من المؤلف، ولهذا اختلف العلماء في فهمه والأخذ به، فابن الجزري ومن وافقه يقولون بالفتح فقط من التلخيص، والمتولي ومن وافقه يقولون بالتقليل فقط منه، والأولى هو متابعة الإمام ابن الجزري على ما فهمه من التلخيص، وسيأتي توضيح تلك المسألة بعد ذلك إن شاء الله.

(١) وذلك كما حدث في كتاب التبصرة لمكي ابن أبي طالب، وذلك حيث قال: «... فقرأ ورش بتمكين المد فيما روى المصريون عنه، وقرأ الباقر بمد متوسط كما يخرج من اللفظ، وكذلك البغداديون عن ورش، وبالمد قرأت له» اهـ. قوله: «بتمكين المد» هذه عبارة مطلقة مبهمة، لم يتبين المراد منها، هل هو الإشباع، أم هو المتوسط، أم كلاهما معًا؟ فبعض العلماء حمل هذه العبارة على مطلق المد، فأخذوا منها وجهين للأزرق، وهما: (التوسط والإشباع) وبعض العلماء أخذ بالأوجه الثلاثة كصاحب الفريدة، وبعضهم أخذ بالقصر والتوسط كما فعل المتولي في عزو الطرق، ولكن الراجح من ذلك كله هو (الإشباع) فقط؛ لأن هذا هو الذي ذكره ابن الجزري وصرح به وقرأ به من طريق صاحب التبصرة، قال في النشر: «وعبارته في التبصرة تحتمل الوجهين جميعًا، وبالإشباع قرأت من طريقه» هذا هو ما قرأ به ابن الجزري من طريق التبصرة، فلا يجوز لنا بعد ذلك أن نخالف ابن الجزري وما قرأ به؛ لأننا نقرأ من طريقه وليس لنا سند لهذه الكتب إلا من طريقه، فلذلك نأخذ من هذه الكتب بما قرأ به ابن الجزري فقط.

## قواعد وأصول عامة في علم التحريرات:

**وبداية أقول:** حتى تكون تحريراً ثنائياً منضبطةً وصحيحةً وغير مضطربة، فلا بد من وضع قواعد وأصول ثابتة نرجع إليها عند التحرير، أما إذا سرنا في هذه التحريرات سيراً عشوائياً دون ضوابط وقواعد ثابتة، سيحصل من هذا اضطراب في هذه التحريرات وتعارض وتناقض بين الأقوال، وهذا هو الواقع فعلاً في بعض التحريرات التي يُقرأ بها اليوم، ولذا سأحاول بمشيئة الله وضع بعض القواعد والأصول الثابتة التي نسير عليها في تحرير أوجه الخلاف.

**أولاً:** معرفة الكتب والطرق المسندة في النشر من غيرها.

**ثانياً:** العزو هو أصل التحرير، فهو سابق عليه، والتحرير لا يكون إلا بعد العزو وعلى مقتضى العزو وهو نتيجة للعزو، فإذا صح العزو صح التحرير، وإذا كان العزو غير صحيح كان التحرير كذلك.

**ثالثاً:** اختيارات الإمام ابن الجزري أصلٌ في تحرير أوجه الخلاف، فلا بد من مراعاة اختياراته حتى وإن خالفت ما في الكتب؛ لأنه أعلم منا بما في الكتب وبالطرق التي قرأ منها، خاصة وإن كانت عبارة صاحب الكتاب مضطربة.

**رابعاً:** اختيارات الإمام ابن الجزري التي اختارها من طرق غير مسندة أو غير معلومة، فهذه الأوجه تُقبل ويُقرأ بها، ولكن لا يُحرر عليها.

**خامساً:** لا تحرير إلا في الأوجه التي وردت من طرق صحيحة ومتصلة ومُسندة من كتاب النشر عمن رُويت عنه هذه الأوجه.

**سادساً:** الأوجه التي يرجحها ابن الجزري في النشر وينص عليها ويصرح بأنه لم يقرأ إلا بها، فهذه الأوجه هي التي ينبغي الأخذ بها حتى وإن خالفت ما في ظاهر هذه الكتب.



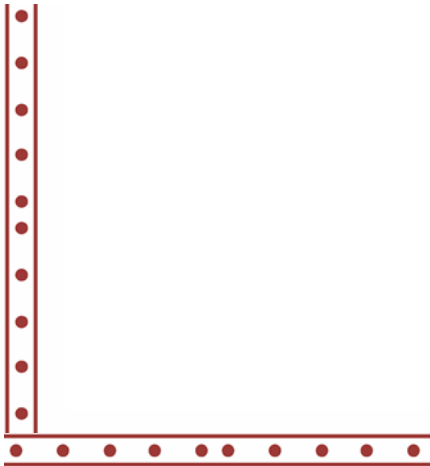
## شرح تنقيح فتح الكريم

١١٣

**سابعًا:** ما لم يذكره ابن الجزري في الطيبة فلا يؤخذ به حتى وإن ذكره في النشر؛ إلا إذا ثبت أنه أخذ به بعد ذلك ونُقل عنه أو عمن أخذ عنه.

**ثامنًا:** وجوب ترك ما صرح ابن الجزري في النشر بأنه لا يأخذ به.

**تاسعًا:** يجوز الأخذ بما صرح ابن الجزري بأنه لم يقرأ به؛ إذا لم ينص على منعه.



سبق وأن قلنا قبل ذلك إن أصل التحريرات هو العزو؛ أي: عزو أوجه الخلاف إلى الطرق وإلى الكتب التي وردت منها هذه الأوجه. والعزو الصحيح لا يتم إلا بمعرفة الطرق الرئيسة والفرعية عن الرواة، ومعرفة الكتب التي أخذ منها ابن الجزري هذه الطرق الفرعية؛ حتى لا نعزو وجهًا إلى طريق أو إلى كتاب غير مسند في النشر لمن رُوي عنه هذا الوجه، وحتى لا نأخذ بوجه من طريق أو من كتاب غير مسند في النشر؛ إلا إن كان اختيارًا من ابن الجزري، فيؤخذ به على أنه اختيارًا من ابن الجزري، لا على أنه من هذا الطريق الغير مسند، وهذا يؤخذ به ولا يُحرر عليه، وذلك كما في وجه التكبير العام لجميع القراء في أوائل السور، فالصواب أن يؤخذ بالتكبير العام لجميع القراء على أنه اختيار من ابن الجزري، ولا يحزر عليه، ولا يؤخذ به ويحرر عليه على أنه من (الكامل، غاية الاختصار)؛ لأنه لا يصح ولا يثبت من هذين الكتابين، كما سنبين ذلك في موضعه إن شاء الله.



وهذه هي الطرق الرئيسية والفرعية والكتب التي أخذت منها الطرق الفرعية، على حسب ما ذكره ابن الجزري في كتابه النشر:

**القارئ الأول:** نافع براوييه (قالون وورش).

❁ **رواية قالون عن نافع، وعنه (٨٣) طريقاً:**

ولقالون طريقان رئيسان، وهما:

**الأول:** طريق أبي نسيط - وهو الطريق الذي في الشاطبية - وعنه (٣٤) طريقاً.

**الثاني:** طريق الحلواني - وهو من زيادات الطيبة - وعنه (٤٩) طريقاً، وهذه

الطرق الرئيسية عن أبي نسيط: لأبي نسيط طريقان رئيسان عنه، وهما:

**الأول:** طريق ابن بويان.

**الثاني:** طريق القزاز. ولكن ابن بويان والقزاز لم يقرأ مباشرة على أبي نسيط، بل

بينهما وبينه واسطة، وهو: أبو بكر ابن الأشعث.

**الأول:** طريق ابن بويان عن أبي بكر بن الأشعث عن أبي نسيط: لابن بويان سبع

طرق (١) فرعية، وهي مأخوذة من: (الشاطبية - التيسير (٢) - الهداية - الكافي -

المستنير (٣) - غاية ابن مهران - الكامل - المستنير (٤) - الكامل - تلخيص

الطبري (٥) - المبهج - طريق أبي الكرم (٦) - ...

(١) ويتفرع من هذه الطرق السبعة ثلاث وعشرون طريقاً.

(٢) وذلك من قراءة الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد.

(٣) وذلك من قراءة ابن سوار على أبي علي الشرمقاني.

(٤) وذلك من طريقين: من قراءة ابن سوار على أبي علي الشرمقاني، وعلى أبي علي العطار.

(٥) ليس في التلخيص المطبوع طريق أبي نسيط أصلاً، بل إن هذا الطريق موجود في سوق

العروس لأبي معشر.

(٦) هذه الطريق غير موجودة في المصباح لأبي الكرم، فهي طريق أدائية، لذلك قال ابن الجزري

← =

## شرح تنقيح فتح الكريم

التجريد (١) - روضة المالكي - الكافي - تلخيص الطبري (٢) - المستنير (٣) - جامع الخياط - كفاية أبي العز - المصباح (٤) - غاية الاختصار - كفاية الست). فهذه ثلاث وعشرون طريقاً عن ابن بويان.

**الثاني:** طريق القزاز عن أبي بكر بن الأشعث عن أبي نشيط، وذلك من: (قراءة

الشاطبي على النفزي (٥) - التذكرة - الهادي - تلخيص العبارات - الهداية - التبصرة - الإعلان - التجريد (٦) - روضة الطلمنكي - الكامل - قراءة الإمام ابن الجزري على ابن اللبان بإسناده إلى الدارقطني). فهذه إحدى عشرة طريقاً عن القزاز.

وَقَرَأَ الْقَزَّازُ وَابْنُ بُوَيَانَ عَلَيَّ الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ الْأَشْعَثِ بْنِ حَسَّانِ الْعَنْزِيِّ الْبَغْدَادِيِّ الْمَعْرُوفِ بِأَبِي حَسَّانٍ، وَقَرَأَ عَلَيَّ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ هَارُونَ الرَّبَعِيِّ الْبَغْدَادِيِّ الْمَعْرُوفِ بِأَبِي نَشِيطٍ، فَهَذِهِ أَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ طَرِيقًا لِأَبِي نَشِيطٍ.

**الثاني:** طريق الحلواني عن قالون عن نافع، وعنه (٤٩ طريقاً):

الطرق الرئيسة عن الحلواني عن قالون، للحلواني طريقان رئيسان، وهما:

**الأول:** طريق ابن أبي مهران. **الثاني:** طريق جعفر بن محمد.

﴿=﴾

من طريق أبي الكرم ولم يقل من المصباح، فنسبها إليه هو.

- (١) وذلك من قراءة ابن الفحام على أبي الحسين نصر بن عبد العزيز الفارسي.
- (٢) ليس في التلخيص المطبوع طريق أبي نشيط أصلاً، بل إن هذا الطريق موجود في سوق العروس لأبي معشر.
- (٣) وذلك من قراءة ابن سوار على أبي علي العطار وعلى أبي الحسن علي بن محمد الخياط.
- (٤) وهذا سند إخبار وليس سند إجازة؛ لأن أبا الكرم قال فيه: أخبرنا أبو بكر الخياط، وفي سماع أبي الكرم من أبي بكر الخياط نظر.
- (٥) وهذه طريق أدائية.
- (٦) من قراءة ابن الفحام على أبي العباس أحمد بن سعيد بن نفيس المصري.

## شرح تنقيح فتح الكريم ١١٧

**أولاً:** طريق ابن أبي مهران، وهو مأخوذ من:

- (قراءة الداني على فارس بن أحمد (١) - التجريد (٢) - تلخيص العبارات - التجريد (٣) - المجتبى - القاصد - المبهج - التجريد (٤) - السبعة (٥) - روضة المالكي - روضة المعدل (٦) - جامع الخياط - المستنير (٧) - كتابي أبي العز - غاية الاختصار - كفاية الست - قراءة ابن الجزري على ابن البغدادي - غاية الاختصار - قراءة ابن الجزري على التقي المصري على التقي الصائغ - المصباح - قراءة ابن الجزري على شيوخه الثلاثة المصريين بسنده إلى أبي الحسين الفارسي - كتابي أبي العز (٨) - تلخيص الطبري - التجريد (٩) - المُسْتَنِير (١٠) - المُبْهَج - قراءة الداني على أبي الفتح (١١) - الكَامِل - غاية ابن مهران).

**الثاني:** طريق جعفر بن محمد عن الحلواني عن قالون، وهو مأخوذ من:

- (١) لم يحدد ابن الجزري من أي كتب الداني هذا الإسناد، وهو في: جامع البيان، والمفردات السبع، والتعريف في اختلاف الرواة عن نافع.  
 (٢) من قراءة ابن الفحام على عبد الباقي بن فارس عن أبيه.  
 (٣) من قراءة ابن الفحام على ابن نفيس.  
 (٤) من قراءة ابن الفحام على أبي إسحاق المالكي.  
 (٥) - أي من الطرق الثلاثة المتقدمة في أسانيد ابن الجزري إلى كتاب السبعة.  
 (٦)  
 (٧) وذلك من ثلاث طرق: من قراءة ابن سوار على: العطار والشرمقاني والخياط.  
 (٨) ها الطريق موجود في الإرشاد، وليس موجودا في كتاب الكفاية المطبوع، ويحتمل أنه سقط من النسخ فيها.  
 (٩) من قراءة ابن الفحام على الفارسي.  
 (١٠) من ثلاث طرق: من قراءة ابن سوار على أبي عليّ العطار وعلى أبي عليّ الشرمقاني عن أبي إسحاق الطبري، وعلى الشرمقاني عن ابن العلاف.  
 (١١) لم يحدد ابن الجزري من أي كتب الداني هذا الإسناد، وهو موجود في { جامع البيان، المفردات السبع، التعريف }.

(المستنير (١) - الكامل (٢) - جامع الخياط) فَهَذِهِ أَرْبَعُ طُرُقٍ لِجَعْفَرٍ .

وَقَرَأَ جَعْفَرٌ وَابْنُ أَبِي مِهْرَانَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ يَزِيدَ الْحُلَوَانِيِّ .

فَهَذِهِ تِسْعٌ وَأَرْبَعُونَ طَرِيقًا لِلْحُلَوَانِيِّ عَنْ قَالُونَ .

وَقَرَأَ الْحُلَوَانِيُّ وَأَبُو نَشِيطٍ عَلَى أَبِي مُوسَى عَيْسَى بْنِ مِينَانَ بْنِ وَرْدَانَ بْنِ عَيْسَى بْنِ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الزُّرْقِيِّ الْمُلَقَّبِ بِقَالُونَ قَارِيءِ الْمَدِينَةِ . فَهَذِهِ ثَلَاثٌ

وَتِسْعُونَ طَرِيقًا لِقَالُونَ مِنْ طَرِيقِهِ (٣) .



(١) من قراءة ابن سوار على أبي علي العطار.

(٢) من طريقين.

(٣) النشر في القراءات العشر (١ / ١٠٦).

### ❁ رواية ورش عن نافع، وعنه (٦١) طريقًا:

لورش طريقان رئيسان، وهما: الأول: الأزرق. الثاني: الأصبهاني.

### ❁ الطريق الأول عنه، وهو طريق الأزرق، وعنه (٣٧) طريقًا:

وهذه هي الطرق الرئيسة مع بيان الكتب التي اختار منها الإمام ابن الجزري هذه الطرق: للأزرق طريقان رئيسان، وهما:

**الأول:** النحاس (بالحاء المهملة).

**الثاني:** ابن سيف. وكلاهما أخذ عن الأزرق بدون واسطة.

### الطريق الأول عن الأزرق وهو طريق النحاس، وذلك من:

(الشاطبية - التيسير (١) - قراءة الشاطبي على النَّفْزِيِّ على ابن غلام الفرس على أبي داوود على أبي عمرو الداني (٢) - قراءة الداني على ابن خاقان (٣) - الهداية - المجتبى - الكامل (٤) - الكامل (٥) - طريق الداني (٦) - التجريد (٧) - تلخيص

(١) من قراءة الداني على ابن خاقان المصري.

(٢) وهذا الطريق موجود في جامع البيان.

(٣) وهذا الطريق موجود في جامع البيان.

(٤) من طريقين؛ من قراءة الهذلي على: أحمد بن علي بن هاشم، وعلى: إسماعيل بن عمرو بن راشد، وقرأ على أبي بكر الأذفوي.

(٥) من طريقين آخرين؛ من قراءة الهذلي على أحمد بن علي بن هاشم على بن عراق، وعلى: أبي نصر الخبازي عن أبي الحسن الشعرائي.

(٦) لم ينسبه ابن الجزري إلى كتاب معين، وهو موجود في جامع البيان، وهو من قراءة الداني على أبي الفتح.

(٧) من قراءة ابن الفحام على عبد الباقي بن فارس.

## شرح تنقيح فتح الكريم ١٢٠

العبارات - الكامل (١) - طريق أبي معشر (٢) - الكامل - الكامل - الكامل - الكامل - الكامل (الكامل). فهذه إحدى وعشرون طريقاً إلى النحاس، وذكر ابن الجزري أنها (١٩) طريقاً.

### الطريق الثاني عن الأزرق وهو طريق ابن سيف، وذلك من:

(طريق الداني (٣) - التذكرة - العنوان - المجتبي - الكافي - تلخيص العبارات - التجريد (٤) - التبصرة - التجريد (٥) - تلخيص العبارات - الكامل - الكامل - أبي الطيب - التذكرة - الكامل - الكامل). فَهَذِهِ سِتُّ عَشْرَةَ طَرِيقًا إِلَى ابْنِ سَيْفٍ، وَقَرَأَ ابْنُ سَيْفٍ وَالنَّحَّاسُ عَلَى أَبِي يَعْقُوبَ يُوْسُفَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ يَسَارِ الْمَدِينِيِّ ثُمَّ الْمِصْرِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالْأَزْرَقِ. وَهَذِهِ خَمْسٌ وَثَلَاثُونَ طَرِيقًا إِلَى الْأَزْرَقِ عَنْ وَرْشٍ (٦)، والصواب (٣٧) طريقاً.

### ✧ الطريق الثاني وهو طريق الأصبهاني عن أصحابه (٧) عن ورش:

وهذه هي الطرق الرئيسة التي أسند منها الإمام ابن الجزري طريق الأصبهاني مع بيان الكتب التي اختار منها ابن الجزري هذه الطرق: للأصبهاني طريقان رئيسان، وهما:

### الأول: طريق هبة الله بن جعفر عن الأصبهاني، وذلك من:

- (١) من طريقين، من قراءة الهذلي على تاج الأئمة، ومن قراءته على إسماعيل ابن عمرو.
- (٢) هذا الطريق في جامع أبي معشر، أما التلخيص فليس فيه طريق الأزرق عن ورش أصلاً.
- (٣) - من قراءة الداني على طاهر ابن غلبون، وهذا الطريق موجود من جامع البيان.
- (٤) من قراءة الفحام على ابن نفيس.
- (٥) من قراءة ابن الفحام على عبد الباقي بن فارس.
- (٦) النشر (١ / ١٠٩).
- (٧) أي: شيوخه الذين أخذ عنهم؛ لأن الأصبهاني لم يأخذ عن ورش مباشرة.



## شرح تنقيح فتح الكريم

(التجريد (١) - الكفاية الكبرى - غاية الاختصار - المستنير (٢) - روضة المالكي - الكامل - التذكار - المفتاح - روضة المعدل (٣) - الإعلان (٤) - المصباح (٥) - قراءة ابن الجزري على ابن الصائغ - المستنير (٦) - غاية الاختصار - كفاية أبي العز - جامع الخياط - تلخيص الطبري - الإعلان - غاية ابن مهران). فهذه اثنتان وعشرون طريقاً إلى هبة الله.

### الثاني: طريق المطوعي عن الأصبهاني، وذلك من:

(المبهج - المصباح - طريق أبي القاسم الهذلي (٧) - طريق أبي معشر الطبري (٨)).  
فهذه أربع طرق للمطوعي.



- (١) من قراءة ابن الفحام على أبي الحسين نصر بن عبد العزيز الفارسي.
- (٢) من قراءة ابن سوار على أبي علي العطار.
- (٣) من طريقين؛ من قراءة المعدل على: البيّح، وعلى ابن شابور.
- (٤) من طريقين بسند الصفراوي إلى المعدل صاحب الروضة.
- (٥) من طريقين؛ من قراءة أبي الكرم على: الأكفاني، وعلى: الهاشمي.
- (٦) من قراءة ابن سوار على أبي علي العطار.
- (٧) وهذه طريق أدائية وليست في الكامل؛ لذلك لم ينسبها ابن الجزري إلى الكامل.
- (٨) وهذه أيضاً طريق أدائية من ابن الجزري إلى أبي معشر، وليست في كتابيه التلخيص والجامع.

## ✽ القارئ الثاني : عبد الله ابن كثير المكي وروايه ( البزي وقنبل ) :

البزي وقنبل لم يقرأ على ابن كثير مباشرة، بل بينهما وبينه أكثر من واسطة.

### ✽ رواية البزي عن ابن كثير :

للبزي عن أصحابه عن ابن كثير طريقان رئيسان، وهما:

**الأول:** طريق أبي ربيعة (وهو الطريق الذي في الشاطبية).

**الثاني:** طريق ابن الحباب (وهو من زيادات الطيبة).

**أولاً:** الطرق الرئيسة التي أسند منها الإمام ابن الجزري طريق أبي ربيعة، مع بيان

الكتب التي اختار منها هذه الطرق:

لأبي ربيعة طريقان رئيسان، وهما:

**الأول:** طريق النقاش عنه.

**الثاني:** طريق ابن بُنانٍ عنه.

**أولاً:** طريق النقاش عن أبي ربيعة، وذلك من: (الشَّاطِبيَّة - وَالتَّيْسِيرِ (١) -

التجريد (٢) - رَوْضَةِ المَالِكِي - وَالتَّجْرِيدِ (٣) - وَتَلْخِيصِ ابْنِ بَلِيْمَةَ - الكَامِلِ -

المُسْتَنْبِرِ (٤) - جَامِعِ الخِيَاطِ - وَالمُسْتَنْبِرِ (٥) - المِصْبَاحِ - الإِرْشَادِ وَالكِفَايَةِ لِأَبِي

(١) من قراءة الداني على عبد العزيز بن جعفر الفارسي.

(٢) من قراءة ابن الفحام على نصر بن عبد العزيز الفارسي.

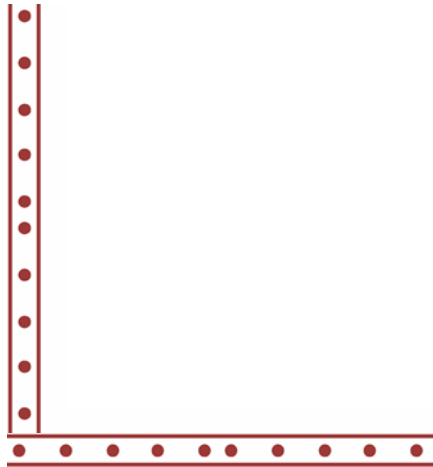
(٣) من قراءة ابن الفحام على أبي إسحاق المالكي.

(٤) من طريقين؛ من قراءة ابن سوار على أبي علي العطار وعلى أبي علي الشرمقاني.

(٥) من قراءة ابن سوار على أبي الحسن الخياط.

شرح تنقيح فتح الكريم

العز - غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ - رَوْضَةُ لِلْمُعَدَّلِ (١) - الْكَامِلِ (٢) - ...



- 
- (١) من طريقتين منها.  
(٢) من قراءة الهذلي على بن هاشم.

## شرح تنقيح فتح الكريم

الكَامِلِ (١) - الْمُصْبَاحِ (٢) - رَوْضَةِ الْمَالِكِيِّ (٣) - ... التَّجْرِيدِ (٤) - تَلْخِصِ أَبِي مَعْشَرٍ - الْكَامِلِ - تَلْخِصِ ابْنِ بَلِيْمَةَ - الْهَدَايَةِ - الْمُسْتَنْبِرِ (٥) - الْمُبْهَجِ - كِتَابِي أَبِي الْعِزِّ (٦) - غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ - رَوْضَةِ الْمَالِكِيِّ).

**ثانياً:** طريق ابن بُنَانٍ عن أبي ربيعة، وذلك من:

(المصباح - المفتاح)، فهذه سبعٌ وثلاثون طريقاً عن أبي ربيعة.

✧ **الطريق الثاني وهو طريق ابن الحباب:**

الطرق الرئيسة التي أسند منها الإمام ابن الجزري طريق ابن الحباب عن البزي، مع بيان الكتب التي اختار منها ابن الجزري هذه الطرق:

لابن الحباب عن البزي طريقان رئيسان، وهما:

**الأول:** طريق أحمد بن صالح عنه. **الثاني:** طريق عبد الواحد ابن عمر عنه.

**أولاً:** طريق أحمد ابن صالح، وذلك من (قراءة الدَّانِي عَلَيَّ أَبِي الْفَرَجِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ النَّجَّادِ (٧) - قراءة الدَّانِي عَلَيَّ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ (٨) - قراءة ابن الفَحَّامِ عَلَيَّ

- (١) من طريقين؛ من قراءة الهذلي علي: أحمد بن مسرور، وعلي عبد الملك بن شابور.
- (٢) من طريقين؛ من قراءة أبي الكرم علي: أبي نصر الهباري، وعلي عبد السيد بن عتاب.
- (٣) هذا الطريق ليس موجوداً في الروضة المطبوعة المحققة.
- (٤) من قراءة ابن الفحام علي أبي الحسين الفارسي.
- (٥) من طريقين؛ من قراءة ابن سوار علي أبي علي العطار وعلي أبي علي الشرمقاني، علي أبي إسحاق الطبري.
- (٦) هذه الطريق ليست موجودة في الكفاية ولا في الإرشاد لأبي العز المطبوعان.
- (٧) وهذا الطريق ليس موجوداً في التيسير ولا في جامع البيان ولا في المفردات السبع، فهو طريقي أدائي.
- (٨) وهذا الطريق موجود في جامع البيان، مع اختلاف في اسم شيخ عبد الباقي بن الحسن.

عَبْدُ الْبَاقِي بْنِ فَارِسٍ (١) - الْإِزْشَادِ لِأَبِي الطَّيْبِ (٢).

**ثانياً:** طَرِيقُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ عُمَرَ عَنِ ابْنِ الْحَبَابِ، وَذَلِكَ مِنْ: (الْكَامِلِ - طَرِيقِ

الْخَزَاعِيِّ)، فَهَذِهِ سِتُّ طُرُقٍ عَنِ ابْنِ الْحَبَابِ.

وَقَرَأَ ابْنُ الْحَبَابِ وَأَبُو رَيْبَعَةَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

الْقَاسِمِ بْنِ نَافِعِ بْنِ أَبِي بَزَّةَ الْبَزِّيِّ الْمَكِّيِّ، فَهَذِهِ ثَلَاثٌ وَأَرْبَعُونَ طَرِيقًا عَنِ الْبَزِّيِّ (٣).



(١) وهذا الطريق ليس موجودا في التجريد، لذلك قال من طريق ابن الفحام.

(٢) هذا الطريقي ليس موجودا في الإرشاد المطبوع.

(٣) النشر (١ / ١١٧).

### ✽ رواية قنبل عن ابن كثير :

لقنبل طريقان رئيسان، وهما:

**الأول:** طريقُ ابنِ مجاهدٍ عنه (وهذا الطريق هو الذي في الشاطبية).

**الثاني:** طريقُ ابنِ شنبوذَ عنه (وهذا الطريق من زيادات النشر).

### ✽ أولاً: الطرق الرئيسية عن ابن مجاهد عن قنبل:

لقد اختار ابنُ الجزريُّ طريقَ ابنِ مجاهدٍ من طريقين رئيسين عنه، وهما:

**الأول:** طريقُ أبي أحمدَ السَّامريِّ عنه.

**الثاني:** طريقُ صالحِ بنِ محمدٍ عنه.

**أولاً:** طريقُ أبي أحمدَ السَّامريِّ عن ابنِ مجاهدٍ عن قنبل وذلك من: (الشاطبية -

التيسير<sup>(١)</sup> - تلخيص العبارات - الإعلان - التجريد<sup>(٢)</sup> - الكافي - روضة المعدل -

الإعلان: وفيه ثلاثُ طرق - الكامل - المجتبي - العنوان - القاصد)، فهذه أربعة

عشر طريقاً عن السامري.

**ثانياً:** طريقُ صالحِ بنِ محمدٍ عن ابنِ مجاهدٍ، وذلك من:

(طريقِ ابنِ الطَّبَر - كفاية الست - المستنير - قراءة أبي العلاء الهمدانيِّ على أبي

بكرٍ محمدِ بنِ الحسينِ المَزْرَفيِّ على القَطَّانِ<sup>(٣)</sup>) فهذه أربع طرق لصالح. «وَقَرَأَ صَالِحٌ

وَالسَّامِرِيُّ عَلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُجَاهِدِ الْبَغْدَادِيِّ،

(١) من قراءة الداني على فارس بن أحمد.

(٢) من قراءة ابن الفحام على ابن نفيس.

(٣) وهذه الطريق لم ينسبها ابن الجزري إلى غاية الاختصار لأبي العلاء، ولكنه نسبها لأبي العلاء

نفسه؛ لأنها غير موجودة في الغاية، فهي طريقٌ أدائية.

فَهَذِهِ ثَمَانِ عَشْرَةَ طَرِيقًا لِابْنِ مُجَاهِدٍ» (١).

### ❖ ثانياً: الطرق الرئيسية والفرعية عن ابن شنبوذ عن قنبل:

لقد اختار ابن الجزري طريق ابن شنبوذ عن قنبل من طريقين رئيسيين (٢)، وهما:

**الأول:** طريق القاضي أبي الفرج عن ابن شنبوذ.

**الثاني:** طريق الشطوي عن ابن شنبوذ.

**أولاً:** طريق القاضي أبي الفرج عن ابن شنبوذ، وذلك من:

(كفاية الست: وذلك من طريقين (٣) - المستنير - المصباح: وذلك من

طريقين (٤) - كفاية الست - المصباح: ومنه ثلاث طرق (٥) - تلخيص أبي معشر).

فَهَذِهِ عَشْرُ طُرُقٍ عَنِ الْقَاضِي أَبِي الْفَرَجِ.

**ثانياً:** طريق الشطوي عن ابن شنبوذ، وذلك من:

(المبهج - المصباح - الكامل - جامع الخياط)، فَهَذِهِ أَرْبَعُ طُرُقٍ لِلشَّطَوِيِّ.

وَقَرَأَ الْقَاضِي أَبُو الْفَرَجِ وَالشَّطَوِيُّ عَلَى الْأُسْتَاذِ الْكَبِيرِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ

أَحْمَدَ بْنِ أَيُّوبَ بْنِ الصَّلْتِ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ شَنْبُوذِ الْبَغْدَادِيِّ، فَهَذِهِ أَرْبَعُ عَشْرَةَ طَرِيقًا  
عَنِ ابْنِ شَنْبُوذِ

وَقَرَأَهُ هُوَ (٦) وَابْنُ مُجَاهِدٍ عَلَى أَبِي عَمَرَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ

بْنِ سَعِيدِ بْنِ جُرْجَةَ الْمَخْزُومِيِّ الْمَكِّيِّ الْمَعْرُوفِ بِقُنْبَلٍ، فَهَذِهِ اثْنَتَانِ وَثَلَاثُونَ طَرِيقًا عَنِ

(١) النشر (١ / ١١٨ - ١١٩).

(٢) يتفرع عنهما أربع عشر طريقاً، وذلك من عند أصحاب الكتب.

(٣) من قراءة أبي القاسم الحريري، وسبب الخياط على أبي المعالي ثابت بن بNDAR.

(٤) من قراءة أبي الكرم على عبد السيد بن عتاب، وعلى ثابت بن بNDAR.

(٥) وهي: من قراءة أبي الكرم على والده الحسن بن أحمد، ومن قراءته على أبي الحسن علي بن

الفرج الدينوري، ومن قراءته على عبد السيد بن عتاب.

(٦) يعني: ابن شنبوذ.

شرح تنقيح فتح الكريم

١٢٨

قُنْبُلٌ (١).



(١) النشر (١ / ١١٩ - ١٢٠).



## القارئ الثالث: أبو عمرو البصري وروايه (الدوري والسوسي).

### رواية الدوري عن أبي عمرو البصري:

لقد اختار الإمام ابن الجزري رواية الدوري من طريقين رئيسيين، وهما:

**الأول:** طريق أبي الزعراء عن الدوري (وهو الطريق الذي في الشاطبية).

**الثاني:** طريق ابن فرح عن الدوري (وهو من زيادات الطيبة).

**الطريق الأول:** وهو طريق أبي الزعراء عن الدوري.

وهذه هي الطرق الرئيسة التي أسند منها الإمام ابن الجزري طريق أبي الزعراء عن الدوري، مع بيان الكتب التي اختار منها الإمام ابن الجزري هذه الطرق: لأبي الزعراء عن الدوري طريقان رئيسان عنه، وهما:

**الأول:** طريق ابن مجاهد عنه. **الثاني:** طريق المعدل عنه.

**أولاً:** طريق ابن مجاهد عن أبي الزعراء، وذلك من:

(الشَّاطِيبِيَّةُ - التَّيْسِيرُ (١) - المُسْتَنِيرُ (٢) - التَّذْكَارُ - المُسْتَنِيرُ (٣) - المُصْبِحُ -  
قِرَاءَةُ الدَّانِيِّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ (٤) - التَّجْرِيدُ (٥) - تَلْخِيصُ ابْنِ بَلِيْمَةَ (٦) - وَمِنْ قِرَاءَةِ  
الشَّاطِيبِيِّ عَلَى النَّفْزِيِّ عَلَى ابْنِ غُلَامِ الْفُرْسِ... عَلَى الطَّرْسُوسِيِّ - العُنْوَانِ - المُجْتَبَى  
- الكَافِي - تَلْخِيصُ أَبِي مَعْشَرٍ - الإِعْلَانِ، مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ - القَاصِدِ - العُنْوَانِ -

(١) من قراءة الداني على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر البغدادي.

(٢) مِنْ طَرِيقَيْنِ؛ (قَرَأَ بِهِمَا ابْنُ سَوَّارٍ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْعَطَّارِ).

(٣) من قراءة ابن سوار على ابن شطا.

(٤) هذا السند موجود في جامع البيان والمفردات السبع.

(٥) من طريقين (من قراءة ابن الفحام على عبد الباقي، ومن قراءته على ابن نفيس).

(٦) من طريقين (من قراءة ابن بليمة على عبد الباقي، ومن قراءته على ابن نفيس).

## شرح تنقيح فتح الكريم

المجتبى - الجامع لابن فارس - كفاية السُّت - غاية أبي العلاء - كتابي أبي العز -  
 غاية أبي العلاء - المفتاح لابن خيرون (١) - الموضح لابن خيرون (٢) - المصباح (٣)  
 - التجريد (٤) - المُستنير (٥) - روضة المُعدّل - الكامل - قراءة الداني على أبي الفتح  
 فارس (٦) - قراءة الشاطبي على النُّفزي على ابن غلام الفُرس على ابن الدُّوش وأبي  
 داود كلاهما على الداني على طاهر بن غلبون (٧) - التذكرة - الهادي - التبصرة -  
 الكامل - المُستنير - غاية أبي العلاء - المُبهِج - غاية أبي العلاء - المُستنير (٨)  
 المصباح - المُستنير (٩) - المُستنير (١٠) - قراءة الداني على أبي الفتح - المُبهِج (١١)  
 - الكامل (١٢) - الكامل (١٣) - المصباح (١٤) - السبعة. فهذه إحدَى وَسَبْعُونَ  
 طَرِيقًا لابن مُجاهِد.

(١) من طريقين.

(٢) من طريقين أيضًا، وقد ذكرهما في النشر.

(٣) من طريقين، قرأ بهما ابن سوار على عبد السيد بن عتاب.

(٤) من قراءة ابن الفحام على أبي الحسين الفارسي.

(٥) من طريقين؛ من قراءة ابن سوار على أحمد ابن مسرور، ومن قراءته على أبي علي العطار.

(٦) هذا السند موجود في جامع البيان والمفردات السبع.

(٧) وهذا السند موجود في المفردات السبع.

(٨) من قراءة ابن سوار على علي بن طلحة البصري.

(٩) من قراءة ابن سوار على أبي علي العطار عن الحمامي عن أبي القاسم بكار البغدادي

(١٠) من قراءة ابن سوار على أبي علي العطار عن الحمامي على أبي بكر الجلاء.

(١١) من طريقين، من قراءة سبط الخياط على عز الشرف العباسي.

(١٢) من طريقين، من رواية الهذلي عن منصور بن أحمد القهндزي.

(١٣) من ثمان طرق من الكامل.

(١٤) من أربع طرق.

الطريق الثاني عن أبي الزعراء عن الدوري وهو طريق المعدل عنه، وذلك من:

(قراءة الدَّانِيَّ عَلَى فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ (١) - التَّجْرِيدِ (٢) - تَلْخِيصِ العِبَارَاتِ (٣) - الْمُجْتَنِي - الْقَاصِدِ - قراءة الدَّانِيَّ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ الْفَارِسِيِّ - وقرأ بها بالبصرة على أبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم العطار (٤) - قراءة الدَّانِيَّ عَلَى عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ حُوَاسْتِي (٥) - وقرأ بها الهذليُّ عَلَى أَبِي نَصْرِ أَحْمَدَ بْنِ مَسْرُورٍ (٦)، فَهَذِهِ عَشْرُ طُرُقٍ لِلْمُعَدَّلِ.

وقرأ المعدل وَابْنُ مُجَاهِدٍ عَلَى أَبِي الزَّعْرَاءِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ وَسِّ الْهَمْدَانِيِّ الدَّقَاقِ، فَذَلِكَ اثْنَانِ وَثَمَانُونَ طَرِيقًا لِأَبِي الزَّعْرَاءِ (٧).

الطريق الثاني الرئيسي عن الدوري وهو طريق (ابن فرح):

لقد اختار الإمام ابن الجزري طريق ابن فرح عن الدوري من طريقين رئيسيين، وهما:

الأول: طريق زيد بن أبي بلال عنه. الثاني: طريق المطوعي عنه.

أولاً: طريق زيد بن أبي بلال عنه، وذلك من:

- (١) وهذا الطريق في جامع البيان والمفردات السبع.
- (٢) من طريقين؛ من قراءة ابن الفحام على عبد الباقي، ومن قراءته على ابن نفيس كذلك، وليس في التجريد المطبوع طريق المعدل عن أبي الزعراء، بل فيه طريق ابن مجاهد فقط.
- (٣) من طريقين؛ من قراءة ابن بليمة على عبد الباقي، ومن قراءته على ابن نفيس كذلك.
- (٤) وهذا الطريق في جامع البيان والمفردات السبع.
- (٥) وهذا الطريق في جامع البيان والمفردات السبع.
- (٦) ليس هذا الطريق في كتاب الكامل المطبوع.
- (٧) النشر (١ / ١٢٨).

## شرح تنقيح فتح الكريم

قراءة الدَّانِيِّ عَلَى فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ (١) - ...

التَّجْرِيدِ (٢) - تَلْخِصِ الْعِبَارَاتِ - التَّجْرِيدِ (٣) - رَوْضَةَ الْمَالِكِيِّ - الْكَافِي - تَلْخِصِ الْعِبَارَاتِ - جَامِعِ الْخِيَّاطِ - كِتَابِي أَبِي الْعِزِّ - غَايَةَ أَبِي الْعَلَاءِ - الْمُسْتَنِيرِ (٤) - التَّذْكَارِ - كِفَايَةَ السُّتِ (٥) - الْمُصْبَاحِ (٦) - الْكَامِلِ - كِتَابِي أَبِي الْعِزِّ - غَايَةَ أَبِي الْعَلَاءِ - الْمُسْتَنِيرِ (٧) - الْكَامِلِ - كِفَايَةَ السُّبُطِ (٨) - الْمِفْتَاحِ لِابْنِ خَيْرُونَ (٩) - الْمُصْبَاحِ (١٠) - الْمُسْتَنِيرِ (١١) - الْكَفَايَةَ - غَايَةَ أَبِي الْعَلَاءِ (١٢) - الْمُسْتَنِيرِ (١٣) - غَايَةَ أَبِي الْعَلَاءِ (١٤) - كِتَابِي أَبِي الْعِزِّ - الْمُسْتَنِيرِ (١٥) - مِنْ غَايَةَ ابْنِ مِهْرَانَ، فَهَذِهِ أَرْبَعُ

- (١) وهذا الطريق في جامع البيان والمفردات السبع.
- (٢) من قراءة ابن الفحام على عبد الباقي بن فارس.
- (٣) من قراءة ابن الفحام على أبي الحسين الفارسي.
- (٤) وذلك من أربع طرق؛ من قراءة ابن سوار على أبي عليِّ الشَّرْمَقَانِيِّ، وعلى أبي الْحَسَنِ الْخِيَّاطِ، وعلى أبي عَلِيِّ الْعَطَّارِ، وعلى أبي الْفَتْحِ بْنِ شَيْطَانَ.
- (٥) من طريقتين.
- (٦) من طريقتين.
- (٧) من طريقتين، من قراءة ابن سوار على أبي الحسن الخياط، وعلى أبي علي العطار.
- (٨) من طريقتين؛ من قراءة السبط على أبي الخطاب ابن الوزير، وعلى أبي البركات.
- (٩) من طريقتين؛ من قراءة ابن خيرون على عمه أبي الفضل، وعلى عبد السيد ابن عتاب.
- (١٠) من أربع طرق؛ من قراءة أبي الكرم على عبد السيد ابن عتاب، وعلى أبي البركات، وعلى ثابت ابن بندار، وعلى أبي الخطاب ابن الوزير.
- (١١) من قراءة ابن سوار على أبي علي العطار على أبي محمد الحسن بن محمد بن يحيى الفحام البغدادي.
- (١٢) من قراءة أبي العلاء على أبي العز على أبي علي الواسطي على الفحام البغدادي.
- (١٣) من قراءة ابن سوار على أبي علي العطار على أبي الفرج المصاحفي.
- (١٤) من قراءة أبي العلاء على أبي العز على أبي الحسن بن قاسم على أبي القاسم بكر بن شاذان.
- (١٥) من قراءة ابن سوار على أبي علي العطار على أبي القاسم بكر بن شاذان.

## شرح تنقيح فتح الكريم | ١٣٣

وأربعون طريقاً عن زَيْدٍ (١).

ثانياً: طريق المطوعي عن ابن فرح عن الدوري، وذلك من:

(المُبْهَج - المِصْبَاح - التَّلْخِصِ لِأَبِي مَعْشَرٍ - الكَامِلِ (٢))، فَهَذِهِ سِتُّ طُرُقٍ  
لِلْمُطَوِّعِيِّ وَقَرَأَ الْمُطَوِّعِيُّ وَزَيْدٌ عَلَى أَبِي جَعْفَرِ فَرَحِ بْنِ جَبْرِيلَ البَغْدَادِيِّ الْمُفَسِّرِ  
الضَّرِيرِ. فَهَذِهِ خَمْسُونَ طَرِيقاً لِابْنِ فَرَحِ.

وَقَرَأَ ابْنُ فَرَحٍ وَأَبُو الزَّعْرَاءِ عَلَى أَبِي عُمَرَ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ صَهْبَانَ  
الدُّورِيِّ البَغْدَادِيِّ الضَّرِيرِ، فَهَذِهِ تَمَّتْ مِائَةٌ وَاثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ طَرِيقاً عَنِ الدُّورِيِّ (٣).



(١) النشر (١ / ١٣٠).

(٢) من ثلاث طرق.

(٣) النشر (١ / ١٣١).

## ❁ رواية السوسي عن أبي عمرو البصري.

وللسوسي طريقان رئيسان، وهما:

**الأول:** طريق ابن جرير عنه. **الثاني:** طريق ابن جمهور عنه.

ولابن جرير طريقان رئيسان عنه، وكذلك لابن جمهور طريقان رئيسان عنه.

وهذا معنى قول ابن الجزري في الطيبة: [باثنين في اثنين وإلا أربع] أي لكل راوٍ من الرواة العشرين طريقان رئيسان، ولكل طريق من هذين الطريقين طريقان آخران، حتى تكون جملة الطرق الرئيسية عن الراوي أربعة طرق، فإن لم يتيسر له ذلك يأخذ عن الراوي أربعة طرق رئيسية عنه مباشرة أو عن طريق عنه، ولكن السوسي ممن أخذ عنه الناظم أربعة طرق رئيسية ثم تفرعت عنها الطرق بعد ذلك كالآتي: وهذه هي الطرق الرئيسية والفرعية التي أسند منها الإمام ابن الجزري طريق ابن جرير عن السوسي، مع بيان الكتب التي اختار منها هذه الطرق الفرعية.

**لابن جرير طريقان رئيسان، يتفرع عنهما ثلاثة وعشرون طريقا، وهما:**

**الأول:** طريق عبد الله بن الحسين - أبو أحمد السامري - عن ابن جرير.

**الثاني:** طريق ابن حبش عن ابن جرير.

- أولاً:** طريق عبد الله بن الحسين عن ابن جرير، وذلك من: (التيشير (١) - الشاطبية - طريق ابن الفحام (٢) - طريق ابن بليمة (٣) - التجريد (١) - الكافي -

(١) من قراءة الداني على أبي الفتح فارس.

(٢) من قراءة ابن الفحام على عبد الباقي بن فارس، وهي طريق أدائية وليست في التجريد، ولذلك نسبها ابن الجزري إلى ابن الفحام ولم ينسبها إلى كتابه.

(٣) نسبها ابن الجزري إلى ابن بليمة، ولم ينسبها إلى كتابه، ولو أراد كتابه لنسبها إليه كما هي عادته.

تلخيص العبارات - روضة المعدل - العنوان - المجتبي). فهذه عشر طرق عن عبد الله بن الحسين.

**ثانياً: طريق ابن حبش عن ابن جرير، وذلك من:** (التجريد<sup>(٢)</sup>) - المستنير - غاية الاختصار - جامع الخياط - إسناد ابن الجزري إلى الكندي - المصباح - روضة المالكي - كفاية أبي العز - الكامل - الكامل - المصباح - غاية الاختصار - كفاية أبي العز<sup>(٣)</sup>)، فهذه ثلاث عشرة طريقاً لابن حبش.

وقرأ عبدالله بن الحسين وابن حبش على علي أبي عمران موسى بن جرير الرقي الضرير. فهذه ثلاث وعشرون طريقاً لابن جرير.

### طريق ابن جمهور عن السوسي:

لابن جمهور طريقان رئيسان، وهما:

**الأول:** طريق الشذائي عنه. **الثاني:** طريق الشنبوذي عنه.

**أولاً:** طريق الشذائي عن ابن جمهور، من (المبهج، المصباح<sup>(٤)</sup>)، الكامل).

**ثانياً:** طريق الشنبوذي عن ابن جمهور، من (المبهج، طريق أبي الكرم<sup>(٥)</sup>).

**ملحوظة:** الشذائي والشنبوذي عن ابن جمهور ليس لهما طرقاً فرعية، بل إن ابن

﴿﴾ =

(١) من قراءة ابن الفحام على ابن نفيس.

(٢) من قراءة ابن الفحام على الفارسي.

(٣) هذه الطريق غير موجودة في الكفاية.

(٤) هذه الطريق غير موجودة في المصباح.

(٥) هذه الطريق غير موجودة في المصباح، ولذلك نسبها ابن الجزري إلى أبي الكرم لا إلى المصباح.

شرح تنقيح فتح الكريم

١٣٦

الجزري أخذهما مباشرة من الكتب.

وقرأ ابن جرير وابن جمهور على أبي شعيب صالح بن زياد السوسي الرقي. تتمة  
ثمان وعشرون طريقاً للسوسي.





❁ القارئ الرابع: ابن عامر الدمشقي وراويها (هشام، ابن ذكوان).

❁ رواية هشام عن ابن عامر:

لهشام طريقان رئيسان، وهما:

الطريق الأول: الحلواني (وهو الطريق الذي في الشاطبية).

الطريق الثاني: الداجوني (وهو من زيادات الطيبة).

وهذه هي الطرق الرئيسة التي أسند منها الإمام ابن الجزري طريق الحلواني عن هشام، مع بيان الكتب التي اختار منها ابن الجزري هذه الطرق، للحلواني طريقان رئيسان، وهما:

الأول: طريق ابن عبدان. الثاني: طريق الأزرق الجمال.

أولاً: طريق ابن عبدان عن الحلواني، وذلك من:

(التيسير (١) - الشاطبية - تلخيص العبارات (٢) - طريق ابن شريح (٣) - روضة المعدل - الكامل - كفاية أبي العز - الإعلان ومنه ست طرق كلها عن ابن نفيس - المجتبي - العنوان - القاصد - الكامل).

ثانياً: طريق الأزرق الجمال عن الحلواني، وذلك من:

(١) من قراءة الداني على أبي الفتح فارس.

(٢) من طريقين؛ من قراءة ابن بليمة على: عبد الباقي بن فارس، ومن قراءة ابن بليمة على: أبي العباس أحمد ابن نفيس.

(٣) أي من كتابه الكافي، وإن كان ابن شريح لم يذكر هذا الطريق بهذا السند، ولكنه أسنده عن السامري عن ابن مجاهد عن البكراوي، وهذا السند من جهة السماع، وما ذكره ابن الجزري فهو سندها من جهة التلاوة، وكأن صاحب الكافي اختصر السند، كما قال ابن الجزري.

## شرح تنقيح فتح الكريم

قراءة الداني على الفارسي (١) - التجريد (٢) - المصباح - الكامل - المبهج - تلخيص الطبري - المبهج - طريق أبي الكرم (٣) - المبهج - السبعة (٤). فهذه عشر طرق للجمال.

وقرأ الجمال وابن عبدان على أحمد بن يزيد الحلواني، فهذه ثمان وعشرون طريقاً للحلواني .

## الطريق الثاني عن هشام، وهو طريق الداجوني:

للداجوني طريقان رئيسان، وهما:

الأول: طريق زيد بن علي عنه.

الثاني: طريق الشذائي عنه.

الطريق الأول: وهو طريق زيد بن علي عن الداجوني، وذلك من:

(جامع الخياط - المستنير (٥) - روضة المالكي - الكافي (٦) - التجريد (٧) -

(١) هذه الطريق ليست في التيسير ولا في المفردات ولا في جامع البيان، لذلك يقال عنها: من طريق الداني، ولا تنسب لأي كتاب من كتبه.

(٢) من قراءة ابن الفحام على أبي الحسين الفارسي.

(٣) ليست هذه الطريق في المصباح، لذلك لم ينسبها ابن الجزري إلى المصباح، وإنما نسبها إلى أبي الكرم.

(٤) طريق ابن مجاهد من كتابه السبعة عن الأزرق الجمال ليس من طريق الطيبة، وسيأتي بيانه قريباً إن شاء الله.

(٥) من ثلاث طرق؛ من قراءة ابن سوار على: أبي علي العطار، وعلى أبي علي الشرمقاني، وعلى أبي الحسن الخياط.

(٦) قرأها ابن شريح على أبي علي المالكي صاحب الروضة.

(٧) قرأها ابن الفحام على أبي إسحاق المالكي وقرأها على أبي علي المالكي صاحب الروضة.

التجريد (١) الكفاية الكبرى - غاية الاختصار - روضة المعدل - المستنير -  
الكامل (٢) - المصباح). فهذه ست عشرة طريقاً لزيد.

**الطريق الثاني:** عن الداغوني، وهو طريق الشذائي، وذلك من:

(المبهج - طريق أبي الكرم (٣) - الإعلان (٤) - الكامل (٥) - الكامل (٦)). فهذه  
سبع طرق للشذائي.

وقرأ الشذائي وزيد على أبي بكر محمد بن أحمد بن عمر الداغوني الرملي  
الضريير. فهذه أربع وعشرون طريقاً للداغوني. واثنين وخمسين طريقاً لهشام من  
طريقه.

فهذه هي الطرق التي أسند منها ابن الجزري في النشر رواية هشام من طريق  
الداغوني، ومعها الكتب التي أخذ منها هذه الطرق.



(١) من قراءة ابن الفحام على أبي الحسين الفارسي.

(٢) من ثلاث طرق منه.

(٣) من كتابه المصباح، وذلك من قراءة أبي الكرم على الشريف أبي الفضل.

(٤) من ثلاث طرق.

(٥) من قراءة الهذلي على منصور بن أحمد القهندزي على أبي الحسين الخبازي.

(٦) من قراءة الهذلي على أبي المظفر عبدالله بن شبيب على أبي الفضل الخزاعي.

## ❁ رواية ابن ذكوان عن ابن عامر

وهو ابن ذكوان بطريقه:

وهذه هي الطرق الرئيسية التي أسند منها الإمام ابن الجزري رواية ابن ذكوان من طريقه، مع بيان الكتب التي أخذ منها ابن الجزري هذه الطرق عن ابن ذكوان من طريقه:

**لابن ذكوان طريقان رئيسان عنه، وهما:**

**الأول:** طريق الأخفش عنه. **الثاني:** طريق الصوري عنه.

وللأخفش طريقان رئيسان عنه، وهما:

**الأول:** طريق النقاش عنه. **الثاني:** طريق ابن الأخرم عنه.

وللصوري طريقان رئيسان عنه، وهما:

**الأول:** طريق الرملي (وهو الداغوني المذكور في طرق هشام).

**الثاني:** طريق المطوعي عنه.

**أولاً:** طريق النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان: وهذه هي الكتب التي أسند

منها ابن الجزري طريق النقاش عن الأخفش، وذلك من:

(١) التيسير - الشاطبية - التجريد (٢) - روضة المالكي - التجريد (٣) - إسناد

(١) من قراءة الداني على عبد العزيز بن جعفر الفارسي.

(٢) من قراءة ابن الفحام على الفارسي.

(٣) من قراءة ابن الفحام على أبي إسحاق الخياط على أبي عليّ المالكي.

ابن الجزري إلى أبي الحسين الخشاب المذكور في سند كتاب التذكرة (١) - إسناد ابن الجزري إلى أبي اليُمْن الكندي (٢) - غاية الاختصار (٣) - جامع الخياط - المستنير (٤) - غاية الاختصار (٥) - كتابي أبي العز - الكامل - المصباح - المستنير (٦) - غاية الاختصار (٧) - الإرشاد والكفاية لأبي العز (٨) - التجريد (٩) - غاية أبي العلاء (١٠) - كتابي أبي العز (١١) - التذكار - المستنير (١٢) - تلخيص العبارات - غاية الاختصار (١٣) - تلخيص الطبري - الكامل - المصباح - غاية الاختصار (١٤) - كتابي أبي العز - الكامل). فهذه سبع وثلاثون طريقاً للنقاش.

- (١) وهذا طريق أدائي للإمام ابن الجزري.
- (٢) وهذا طريق أدائي للإمام ابن الجزري.
- (٣) من قراءة أبي العلاء على أبي غالب البغدادي.
- (٤) من ثلاث طرق؛ من قراءة ابن سوار على: أبي الحسن الخياط، وعلى أبي عليّ العطار، وعلى أبي عليّ الشرمقاني.
- (٥) من قراءة أبي العلاء على أي العز القلانسي على الواسطي على الحمامي.
- (٦) من قراءة ابن سوار على أبي عليّ العطار عن النهرواني.
- (٧) من قراءة أبي العلاء على أبي العز على النهرواني.
- (٨) قال ابن الجزري في طريق النهرواني: ومن إرشادي أبي العز. ولأبي العز إرشاد كبير وهو مفقود ذكره ابن الجندي في البستان، وله الإرشاد الصغير وهو معروف. فيحتمل أن يقصد الإرشادين الكبير والصغير، أو الإرشاد والكفاية، من باب قولهم (الأبوين) ويقصد: الأب والأم، والعُمَريْن: أبا بكر وعمر.
- (٩) من قراءة ابن الفحام على أبي الحسين الفارسي على أبي الحسن عليّ بن جعفر السعيدي.
- (١٠) من قراءة أبي العلاء على أبي العز على بكر بن شاذان الواعظ.
- (١١) هذه الطريق ليست موجودة في الإرشاد ولا في الكفاية لأبي العز.
- (١٢) من طريقين؛ من قراءة ابن سوار على أبي عليّ العطار، ومن قراءته على أبي عليّ الشرمقاني.
- (١٣) من قراءة أبي العلاء على الأزجائي على أبي معشر على أبي القاسم الزيدي.
- (١٤) من قراءة أبي العلاء على أبي العز على الواسطي على العلوي على النقاش.

### ثانياً: طريق ابن الأخرم عن الأخفش عن ابن ذكوان:

وهذه هي الكتب التي أسند منها ابن الجزري طريق ابن الأخرم عن الأخفش، وذلك من: (تلخيص العبارات - طريق ابن الجزري إلى القزويني (١) - الهداية - المبهج - غاية الاختصار - الكامل (٢) - الهداية - التبصرة - الهادي - التذكرة - من قراءة الداني على ابن غلبون (٣) - الوجيز - المبهج - الكامل - المبهج - الكامل (٤) - غاية ابن مهران). فهذه تسع عشرة طريقاً لابن الأخرم. وقرأ النقاش وابن الأخرم على أبي عبد الله هارون بن موسى الأخفش الدمشقي. فهذه ست وخمسون طريقاً للأخفش.

### ثالثاً: طريق الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان، وذلك من:

(كتابي أبي العز - روضة المالكي - جامع الفارسي - طريق أبي معشر (٥) - المبهج - إرشاد أبي العز - الكامل - طريق الداني (٦) - غاية الاختصار - الكامل - المستنير - الكامل) فهذه ثلاث عشرة طريقاً للرملي.

### رابعاً: طريق المطوعي عن الصوري عن ابن ذكوان، وذلك من:

- (١) أي بإسناد ابن الجزري إلى أبي عبد الله القزويني الذي ذكره عند إسناد كتاب التذكرة لابن غلبون.
- (٢) الكامل فيه طريقان.
- (٣) لم يصرح ابن الجزري من أين أخذ هذا الطريق، ولكنه موجود في المفردات السبع للداني.
- (٤) ذكر ابن الجزري في طرق ابن الأخرم طريق السلمي وطريق الجبني، وهما شخصاً واحداً، وكلاهما أخذه من الكامل.
- (٥) هذا الطريق موجود في تلخيص أبي معشر.
- (٦) هذا الطريق موجود في جامع البيان.

## شرح تنقيح فتح الكريم | ١٤٣

(المبهج - المصباح - تلخيص الطبري - المصباح - الكامل<sup>(١)</sup>)، فهذه تسع طرق للمطوعي.

وقرأ المطوعي والرملي على أبي العباس محمد بن موسى بن عبد الرحمن الصوري الدمشقي فهذه اثنتان وعشرون طريقاً للصوري. وقرأ الصوري والأخفش على أبي عمرو عبد الله بن أحمد بن ذكوان القرشي الدمشقي. تمة ثمان وسبعين طريقاً لابن ذكوان.



(١) من خمس طرق منه، وهو مشهور بطريق الخمسة عن المطوعي.

## ✽ القارئ الخامس : عاصم بن أبي النجود وروايه (شعبة وحفص) :

### ✽ رواية شعبة عن عاصم.

لشعبة طريقان رئيسان، وهما:

**الأول:** طريق يحيى ابن آدم (وهو الطريق الذي في الشاطبية).

**الثاني:** طريق يحيى العليمي (وهو من زيادات الطيبة).

فأما يحيى ابن آدم فله طريقان رئيسان أيضا، وهما:

١- طريق شعيب. ٢- طريق أبي حمدون.

وأما يحيى العليمي فله طريقان رئيسان أيضا، وهما:

١- طريق ابن خليع. ٢- طريق الرزاز.

### أولاً: طريق شعيب عن يحيى ابن آدم عن شعبة، وذلك من:

- (الشاطبية - التيسير - التجريد - تَلْخِصُ ابْنِ بَلِيْمَةَ - الْمُبْهَج - الْمُصْبَاح -
- الْمُسْتَنْبِر - الْمُصْبَاح - الْمُصْبَاح - الْكَامِل - تَلْخِصِ أَبِي مَعْشَرٍ - غَايَةِ ابْنِ مِهْرَانَ -
- التَّيْسِير - الشَّاطِبِيَّة - التَّجْرِيد - التَّلْخِصِ لابن بليمة - الْعُنْوَان - الْمُجْتَبِي - الْكَافِي
- رَوْضَةُ الْمُعَدَّلِ - كِتَابِي ابْنِ خَيْرُونَ - الْمُصْبَاح (١) - طريق سبط الخياط -
- الْمُصْبَاح (٢) - الْمُسْتَنْبِر (٣) - الْمُبْهَج - الْمُصْبَاح (٤) - الْمُبْهَج (٥) -

(١) من قراءة أبي الكرم على عبد السيد بن عتاب.

(٢) من طريقين؛ من قراءة أبي الكرم على ثابت بن بندار، وعلى عبد السيد بن عتاب..

(٣) من طريقين؛ من قراءة ابن سوار على أبي علي العطار، ومن قراءته على أبي علي الشرمقاني.

(٤) من طريقين؛ من قراءة أبي الكرم على الشريف أبي الفضل، ومن رواية أبي الكرم عن أبي

محمد الصريفي.

(٥) من طريقين؛ من قراءة السبط على الشريف أبي الفضل، ومن قراءته على الشريف عبد القاهر

العباسي.



المُصْبَاحُ (١) - الكَامِلُ - المَبْهَجُ - المِصْبَاحُ (٢) - إسناده ابن الجزري في كتاب السبعة لابن مجاهد). فَهَذِهِ أَرْبَعُونَ طَرِيقًا لَشُعَيْبٍ.

ثَانِيًا: طَرِيقُ أَبِي حَمْدُونَ عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ، وَذَلِكَ مِنْ:

(التَّجْرِيدُ (٣) - رَوْضَةُ الْمَالِكِيِّ - كِتَابِي أَبِي الْعِزِّ - الْمُسْتَنْبِرِ (٤) - جَامِعِ الْخِيَّاطِ - الْكَامِلِ - الْمُصْبَاحِ - التَّذْكَارِ - الْعَايَةِ لِأَبِي الْعَلَاءِ - كِتَابِي أَبِي الْعِزِّ - الْمُسْتَنْبِرِ (٥) - جَامِعِ الْخِيَّاطِ - الْمُصْبَاحِ - الْكَامِلِ)، فَهَذِهِ تِسْعَ عَشْرَةَ طَرِيقًا لِأَبِي حَمْدُونَ. وَقَرَأَ أَبُو حَمْدُونَ وَشُعَيْبٌ عَلَى أَبِي زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنِ آدَمَ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدِ بْنِ أَسَدِ الصَّلْحِيِّ عَرْضًا فِي قَوْلِ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا قَرَأَ عَلَيْهِ الْحُرُوفَ فَقَطْ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ شُعَيْبًا سَمِعَ مِنْهُ الْحُرُوفَ، وَأَنَّ أَبَا حَمْدُونَ عَرَضَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. تَمَّتْ تِسْعٌ وَخَمْسِينَ طَرِيقًا لِيَحْيَى بْنِ آدَمَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ (٦).

الطريق الثاني عن أبي بكر شعبة وهو طريق يحيى العليمي:

لقد اختار الإمام ابن الجزري طريق يحيى العليمي من طريقين رئيسيين عنه، وهما: الطريق الأول وهو طريق ابن خُلَيْعٍ عن يحيى العليمي، وذلك مِنْ: (التَّجْرِيدُ (٧)

(١) من ثلاث طرق؛ من قراءة أبي الكرم على الشريف أبي الفضل، ومن قراءته على الشريف عبد القاهر العباسي، ومن رواية أبي الكرم عن أبي محمد عبد الله ابن محمد الخطيب.

(٢) من طريقين.

(٣) من طريقين؛ من قراءة ابن الفحام على أبي الحسين الفارسي، وعلى أبي إسحاق المالكي.

(٤) من طريقين؛ من قراءة ابن سوارٍ على أبي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ، وَعَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْخِيَّاطِ.

(٥) من طريقين؛ من قراءة ابن سوارٍ على أبي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ، وَعَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْخِيَّاطِ.

(٦) النشر (١ / ١٥٠).

(٧) من طريقين؛ من قراءة ابن الفحامِ على أبي الْحُسَيْنِ الْفَارِسِيِّ، وَمِنْ قِراءته على أبي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ.

## شرح تنقيح فتح الكريم

- رَوْضَةُ الْمَالِكِيِّ - كِفَايَةُ أَبِي الْعِزِّ - التَّدْكَارِ - الْجَامِعِ لِابْنِ فَارِسٍ - قراءة الداني على فارس ابن أحمد (١) - كِفَايَةُ السَّبْطِ - غَايَةُ أَبِي الْعَلَاءِ - من قراءة أبي اليمن الكندي على الخطيب المحولي - كِفَايَةُ أَبِي الْعِزِّ - الْكَامِلِ - التَّلْخِصِ لِأَبِي مَعْشَرٍ - الْجَامِعِ لِابْنِ فَارِسٍ - غَايَةُ ابْنِ مَهْرَانَ، فَهَذِهِ خَمْسَ عَشْرَةَ طَرِيقًا لِابْنِ خُلَيْعٍ.

## الطريق الثاني: عن يحيى العليمي وهو طريق الرزاز عنه:

وذلك من (المبهبج - المصباح - الكامل).

وَقَرَأَ ابْنُ خُلَيْعٍ وَالرَّزَّازُ عَلَيَّ أَبِي بَكْرٍ يُوْسُفَ بْنَ يَعْقُوبَ بْنَ الْحُسَيْنِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ خَالِدِ بْنِ مِهْرَانَ الْوَاسِطِيِّ الْأَطْرُوشِ، وَقَرَأَ عَلَيَّ أَبِي مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسِ الْعَلِيمِيِّ الْأَنْصَارِيِّ الْكُوفِيِّ، فَهَذِهِ تِسْعَ عَشْرَةَ طَرِيقًا لِلْعَلِيمِيِّ.

وَقَرَأَ الْعَلِيمِيُّ وَيَحْيَى بْنُ آدَمَ عَرَضًا - فِيمَا أَطْلَقَهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ - عَلَيَّ أَبِي بَكْرٍ شُعْبَةَ بْنِ عِيَّاشِ بْنِ سَالِمِ الْحَنَاطِ - بِالنُّونِ - الْأَسَدِيِّ الْكُوفِيِّ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُمَا لَمْ يَعْرِضَا عَلَيْهِ الْقُرْآنَ، وَإِنَّمَا سَمِعَا مِنْهُ الْحُرُوفَ. وَالصَّحِيحُ أَنَّ يَحْيَى بْنَ آدَمَ رَوَى عَنْهُ الْحُرُوفَ سَمَاعًا، وَأَنَّ يَحْيَى الْعَلِيمِيَّ عَرَضَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ (٢).  
تتمة ثمان وسبعين طريقًا لأبي بكر.



(١) هذا الطريق موجود في جامع البيان.

(٢) النشر (١ / ١٥١).

## \* رواية حفص عن عاصم:

لقد أسند الإمام ابن الجزري رواية حفص من طريقين رئيسين، وهما:

**الطريق الأول:** طريق عبيد بن الصباح (وهو الطريق الذي في الشاطبية).

**الطريق الثاني:** طريق عمرو بن الصباح (وهو من زيادات الطيبة).

## أولاً: طريق عبيد بن الصباح:

لقد اختار الإمام ابن الجزري طريق عبيد بن الصباح من طريق واحد رئيس عنه، وهو طريق أبي العباس الأشناني، ثم أسند طريق الأشناني من طريقين رئيسين عنه، وهما:

١- طريق الهاشمي عن الأشناني. ٢- طريق أبي طاهر عن الأشناني.

**أولاً:** طريق الهاشمي عن الأشناني عن عبيد، وذلك من: (الشَّاطِبيَّة - التَّيسِير (١)

- تَلْخِصِ ابْنَ بَلِيْمَةَ - التَّدْكِرَةَ - المُسْتَنِير - جَامِعِ الخِيَاطِ - غَايَةِ أَبِي العَلَاءِ - الكَامِلِ (٢) - المُبْهَجِ). فَهَذِهِ عَشْرُ طُرُقٍ لِلْهَاشِمِيِّ.

**ثانياً:** طريق أبي طاهر عن الأشناني عن عبيد، وذلك من:

(التَّجْرِيدِ (٣) - رَوْضَةِ المَالِكِيِّ - الكَامِلِ - الجَامِعِ لِابْنِ فَارِسٍ - المِصْبَاحِ (٤) -

كِتَابِي أَبِي العَزِّ - التَّدْكَارِ - كِتَابِي أَبِي العَزِّ - التَّدْكَارِ - كِفَايَةِ السَّبْطِ). وَقَرَأَ المَصَاحِفِي

(١) من قراءة الداني على أبي الحسن طاهر بن غلبون.

(٢) من طريقين.

(٣) من طريقين؛ من قراءة ابن الفحَّامِ عَلَى أَبِي الحُسَيْنِ الفَارِسِيِّ، وَعَلَى أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ المَالِكِيِّ.

(٤) من طريقين؛ من قراءة أبي الكرم على رزق الله التميمي، وعلى الشريف الهباري.

## شرح تنقيح فتح الكريم

وَابْنُ الْعَلَّافِ وَالنَّهْرَوَانِيُّ وَالْحَمَّامِيُّ - أَرْبَعَتُهُمْ - عَلَى أَبِي طَاهِرٍ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَبِي هَاشِمِ الْبَغْدَادِيِّ، فَهَذِهِ أَرْبَعُ عَشْرَةَ طَرِيقًا لِأَبِي طَاهِرٍ. وَقَرَأَ الْهَاشِمِيُّ وَأَبُو طَاهِرٍ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ الْفَيْرُوزَانِيِّ الْأَشْنَانِيِّ. وَقَرَأَ الْأَشْنَانِيُّ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ بْنِ الصَّبَّاحِ بْنِ صُبَيْحِ النَّهْشَلِيِّ الْكُوفِيِّ، ثُمَّ الْبَغْدَادِيِّ. تَمَّتْ أَرْبَعُ وَعِشْرِينَ طَرِيقًا لِعَبِيدٍ (١).

الطريق الثاني عن حفص، وهو طريق عمرو بن الصباح عنه:

لقد اختار الإمام ابن الجزري طريق عمرو بن الصباح من طريقين رئيسين، وهما:  
الأول: طريق الفيل عنه. الثاني: طريق زرعان عنه.

- أولاً: طريق الفيل عن عمرو بن الصباح، وذلك من: (المُسْتَنْبِرِ (٢) - الْكَامِلِ - كِفَايَةِ أَبِي الْعِزِّ - غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ - الْمِصْبَاحِ - التَّدْكَارِ - الْمُسْتَنْبِرِ (٣) - الْكَامِلِ - الْوَجِيزِ - الْمُبْهَجِ - الْمِصْبَاحِ)، فَهَذِهِ أَرْبَعُ عَشْرَةَ طَرِيقًا لِلْفِيلِ.

الطريق الثاني عن عمرو بن الصباح، هو طريق زرعان عنه، وذلك من:

(التَّجْرِيدِ - الرَّوْضَةِ لِأَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ - غَايَةِ الْهَمْدَانِيِّ - الْمِصْبَاحِ - قِرَاءَةِ الدَّانِي عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ (٤) - كِفَايَةِ أَبِي الْعِزِّ - الْمُسْتَنْبِرِ - التَّدْكَارِ - الْجَامِعِ لِابْنِ فَارِسٍ - الْمُسْتَنْبِرِ - جَامِعِ ابْنِ فَارِسٍ - الْمُسْتَنْبِرِ - الْمِصْبَاحِ - غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ). فَهَذِهِ أَرْبَعُ عَشْرَةَ لِرِزْعَانَ.

(١) النشر (١ / ١٥٣).

(٢) من ثلاث طرق؛ من قراءة ابن سوارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الشَّرْمَقَانِيِّ، وَأَبِي الْحَسَنِ الْخِطَّاطِ، وَأَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ.

(٣) من طريقين؛ من قراءة ابن سوارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الشَّرْمَقَانِيِّ، وَأَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ.

(٤) وهو في جامع البيان.

## شرح تنقيح فتح الكريم ١٤٩

وَقَرَأَ زُرْعَانُ وَالْفَيْلُ عَلَى أَبِي حَفْصٍ عَمْرٍو بْنِ الصَّبَّاحِ بْنِ صُبَيْحِ الْبَغْدَادِيِّ  
الضَّرِيرِ. فَهَذِهِ ثَمَانٍ وَعِشْرُونَ طَرِيقًا لِعَمْرٍو.

وَقَرَأَ عَمْرٍو وَعُبَيْدٌ عَلَى أَبِي عُمَرَ حَفْصِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةَ الْأَسَدِيِّ الْكُوفِيِّ  
الْغَاضِرِيِّ الْبِرَّازِ تَمَّةً اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ طَرِيقًا لِحَفْصٍ.

وَقَرَأَ حَفْصٌ وَأَبُو بَكْرٍ عَلَى إِمَامِ الْكُوفَةِ وَقَارِئِهَا أَبِي بَكْرٍ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ  
بِهَدَلَةِ الْأَسَدِيِّ مَوْلَاهُمْ الْكُوفِيِّ، فَذَلِكَ مِائَةٌ وَثَمَانٍ وَعِشْرُونَ طَرِيقًا لِعَاصِمٍ.



### ❁ القارئ السادس : حمزة بن حبيب الزيات وروايه (خلف وخلاد) :

لقد اختار الإمام ابن الجزري قراءة حمزة من رواية سليم عنه، ثم اختار عن سليم راويين، وهما (خلف وخلاد) فكلاهما لم يقرأ على حمزة مباشرة، وإنما قرأ على سليم عن حمزة.

### ❁ رواية خلف عن سليم عن حمزة:

لقد اختار ابن الجزري رواية خلف من طريق واحد رئيس عن خلف وهو طريق إدريس، ثم اختار عن إدريس أربعة طرق رئيسة عنه.

وبذلك يكون خلف عن حمزة هو أول راوٍ لم يتبع فيه الإمام ابن الجزري قاعدة الطرق التي ذكرها في المقدمة، وهي قوله (بائنين في اثنين) يعني طريقان رئيسان عن الراوي، ولكل طريق من هذين الطريقتين طريقين آخرين، ولكنه هنا أخذ طريقاً واحداً رئيساً عن خلف، ومنه أربعة طرق رئيسة عنه، وهذا يدخل تحت قول الناظم (وإلا أربع) يعني أربع طرق مباشرة عن الراوي كما في رواية خلاد، أو أربع طرق عن طريق واحد عن الراوي كما هنا في رواية خلف.

### لإدريس عن خلف أربع طرق رئيسة، وهي:

### الأولى: طريق ابن عُثْمَانَ عن إدريس عن خلف، وذلك من:

(الشَّاطِئِيَّة - التَّيْسِير (١) - تَلْخِصِ أَبِي بَلِيَمَةَ - التَّذْكَرَةَ - التَّجْرِيد - رَوْضَةَ  
المَالِكِيِّ - المُسْتَنْبِر (٢) - جامع الخياط - الكَامِل).

فَهَذِهِ عَشْرُ طُرُقٍ لِابْنِ عُثْمَانَ.

(١) من قراءة الداني على أبي الحسن طاهر بن غلبون.

(٢) من طريقين؛ من قراءة ابن سَوَّارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ، وَأَبِي الْحَسَنِ الْخِيَّاطِ.

الثاني: طريق ابن مقسم عن إدريس عن خلف، وذلك من:

قراءة الداني على أبي الفتح (١) -

- الكافي - الكامل (٢) - العنوان - المجتبى - التجريد (٣) - الكافي (٤) -
- الكامل (٥) - روضة المالكي - كتابي أبي العز - التذكار - الجامع لابن فارس -
- المستنير (٦) - المصباح - غاية أبي العلاء - المستنير (٧) - الوجيز (٨) - المبهج -
- المستنير (٩) - الكامل - المصباح - كتابي ابن خيرون - غاية ابن مهران - الكامل -
- كتابي ابن خيرون - الكامل، فهذه سبع وثلاثون طريقاً لابن مقسم.

الثالث: طريق ابن صالح عن إدريس عن خلف، وذلك من:

قراءة الداني على أبي الفتح فارس (١٠) - التجريد (١١). فهذه طريقان لابن

صالح.

الرابع: طريق المطوعي عن إدريس عن خلف، وذلك من:

(المبهج - المصباح - تلخيص أبي معشر - التجريد) فهذه أربع طرق للمطوعي. وقرأ المطوعي وابن صالح وابن مقسم وابن عثمان - الأربعة - على أبي

(١) وهو في جامع البيان والمفردات السبع.

(٢) من طريقين، من قراءة الهذلي على ابن نفيس، ومن قراءته أيضاً على محمد بن الحسن الشيرازي.

(٣) من طريقين، من قراءة ابن الفحام على أبي الحسين الفارسي، وعلى ابن غالب على المالكي.

(٤) من طريقين، من قراءة ابن شريح على تاج الأئمة، وعلى أبي علي المالكي.

(٥) من طريقين، من قراءة الهذلي على تاج الأئمة، وعلى أبي الفضل الرازي.

(٦) من أربع طرق، من قراءة ابن سوار على ابن شيطا، ومن قراءته على ابن فارس الخياط، وعلى أبوي علي الشرمقاني والعتار.

(٧) من طريقين، من قراءة ابن سوار على أبوي علي العطار والشرمقاني على أبي إسحاق الطبري.

(٨) وليس هذا الطريق في الوجيز المطبوع.

(٩) من قراءة ابن سوار على أبي علي العطار على النهرواني.

(١٠) وهو في جامع البيان.

(١١) من قراءة ابن الفحام على عبد الباقي بن فارس على أبيه فارس بن أحمد.

شرح تنقيح فتح الكريم

١٥٢

الْحَسَنُ إِدْرِيسُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْحَدَّادِ. وَقَرَأَ إِدْرِيسُ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ خَلْفِ بْنِ هِشَامِ  
الْبَزَّازِ. تَبِعَهُ ثَلَاثٌ وَخَمْسِينَ طَرِيقًا عَنْ خَلْفٍ (١).





### ☆ الراوي الثاني عن سليم عن حمزة، وهو خلاد:

لقد اختار ابن الجزري رواية خلاد من أربع طرق عنه مباشرة؛ لأنه لم يتيسر له طريقتين رئيسيين لكل منهما طريقتان كما في الروايات الأخرى، فاختار أربع طرق رئيسية عن خلاد مباشرة، وهذا خلاف قاعدته في اختيار الطرق التي ذكرها في المقدمة وهي (بائنين في اثنين) ولكن هنا على القاعدة الاستثنائية، وهي (وإلا أربع).

وهذه الطرق الرئيسة التي أسند منها الإمام ابن الجزري رواية خلاد مع بيان الكتب التي اختار منها هذه الطرق:

### الأول: طريقُ ابنِ شاذَانَ عَنْ خلاد، وذلك من:

(الشَّاطِئِيَّة - التَّيْسِير (١) - التَّجْرِيد (٢) - تَلْخِصِ ابْنِ بَلِيْمَةَ - الكَافِي - رَوْضَةُ الْمُعَدَّلِ - العُنْوَانِ - الْمُجْتَبِي - الكَامِلِ - القَاصِدِ - المُبْهَج - كِتَابِي ابْنِ خَيْرُونَ - المِصْبَاح - المُبْهَج (٣) - تَلْخِصِ ابْنِ بَلِيْمَةَ - الإِعْلَانِ - تَلْخِصِ أَبِي مَعْشَرٍ (٤)).  
فَهَذِهِ ثَمَانِ عَشْرَةَ طَرِيقًا لابْنِ شَاذَانَ.

### الثاني: طريقُ ابنِ الهَيْثَمِ عَنْ خَلَادٍ، وذلك من:

(قراءة الداني على أبي الحسن (٥) - تَلْخِصِ ابْنِ بَلِيْمَةَ - التَّبَصُّرَةَ - الهِدَايَةَ -

(١) من قراءة الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد.

(٢) من قراءة ابن الفحام على عبد الباقي بن فارس على أبيه فارس.

(٣) من قراءة سبط الخياط على الشريف أبي الفضل على الكارزيني على الشذائي على ابن شنبوذ.

(٤) تلخيص أبي معشر المطبوع ليس فيه رواية خلاد، وهذا الطريق موجود في سوق العروس لأبي معشر..

(٥) وهو في المفردات السبع.

## شرح تنقيح فتح الكريم

الهادي - المبهج - الكامل (١) - قراءة بها الداني على فارس بن أحمد (٢) - تلخيص ابن بليمة). فهذه عشر طرق لابن الهيثم.

## الثالث: طريق الوزان عن خلاد، وذلك من:

قراءة الداني على فارس بن أحمد (٣) - تلخيص ابن بليمة - الكامل - التجريد (٤) - الروضة للمالكي - غاية أبي العلاء - كفاية أبي العز - المستنير (٥) - الجامع للخياط - المستنير (٦) - التذكار - روضة المالكي - تلخيص أبي معشر (٧) - غاية الهمداني - المستنير (٨) - جامع الخياط - المستنير (٩) - التذكار - غاية ابن مهران - المستنير (١٠) - قراءة الداني على أبي الفتح فارس (١١) - قراءة ابن بليمة على محمد بن أبي الحسن الصقلي - تلخيص أبي معشر (١٢) - التجريد - روضة أبي

(١) من طريقين: من قراءة الهذلي على عبد الله بن شبيب، ومن قراءته على أبي نصر الهروي.

(٢) جامع البيان

(٣) جامع البيان.

(٤) من طريقين، من قراءة ابن الفحام على أبي الحسن الفارسي، وعلى ابن غالب، وقرأ بها على أبي علي المالكي.

(٥) من ثلاث طرق، من قراءة ابن سوار على الشرمقاني، وعلى العطار، وعلى أبي الحسن الخياط.

(٦) من قراءة ابن سوار على أبي الفتح ابن شيطا على الحمامي.

(٧) ليس في تلخيص أبي معشر رواية خلاد.

(٨) من قراءة ابن سوار على أبي الحسن الخياط على الحسن بن محمد بن داود الفحام على أبي عيسى بكار بن أحمد بن عيسى.

(٩) من قراءة ابن سوار على ابن شيطا على أبي الحسن ابن العلاف.

(١٠) من قراءة ابن سوار على أبي علي العطار على أبي الفرج النهراواني.

(١١) جامع البيان والمفردات السبع.

(١٢) ليس في تلخيص أبي معشر رواية خلاد أصلاً، وهذا السند موجود في سوق العروس له.

عَلِيِّ الْمَالِكِيِّ - كِفَايَةِ أَبِي الْعِزِّ - الْمُسْتَنْبِرِ (١) - غَايَةِ ابْنِ مَهْرَانَ - كِتَابِي ابْنِ خَيْرُونَ -  
الْمُصْبَاح - الْمُسْتَنْبِرِ (٢). فَهَذِهِ ثَمَانٍ وَثَلَاثُونَ طَرِيقًا لِلْوَزَانِ.

### الرابع: طَرِيقُ الطَّلْحِيِّ عَنِ خَلَادٍ، وَذَلِكَ مِنْ:

(طريق الداني عن عبد العزيز الفارسي (٣) - الكامل).

وَقَرَأَ الطَّلْحِيُّ وَالْوَزَانُ وَابْنُ الْهَيْثَمِ وَابْنُ شَاذَانَ عَلَى أَبِي عَيْسَى خَلَادِ بْنِ خَالِدِ  
الشَّيْبَانِيِّ مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ الصَّيرَفِيُّ، تَمَّتْهُ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ طَرِيقًا لِحَلَادٍ.

وَقَرَأَ خَلَادٌ وَخَلَفٌ عَلَى أَبِي عَيْسَى سُلَيْمِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عَامِرِ بْنِ غَالِبِ الْحَنْفِيِّ  
مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ.

وَقَرَأَ سُلَيْمٌ عَلَى إِمَامِ الْكُوفَةِ أَبِي عِمَارَةَ حَمْرَةَ بْنِ حَبِيبِ بْنِ عِمَارَةَ بْنِ إِسْمَاعِيلِ  
الْكُوفِيِّ الزِّيَّاتِ فَذَلِكَ مِائَةٌ وَإِحْدَى وَعِشْرُونَ طَرِيقًا عَنْ حَمْرَةَ.



(١) من طريقين، من قراءة ابن سوارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ، وَعَلَى أَبِي عَلِيٍّ الشَّرْمَقَانِيِّ.

(٢) من طريقين، من قراءة ابن سوارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ عَلَى أَبِي إِسْحَاقِ الطَّبْرِيِّ عَلَى الْبَخْتَرِيِّ  
عَلَى الْوَزَانِ، وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ سَوَارٍ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الشَّرْمَقَانِيِّ عَلَى بَكْرِ بْنِ شَاذَانَ.

(٣) ولكنها بالإخبار وليس بالقراءة.

✽ القارئ السابع : الكسائي براوييه (أبي الحارث والدوري) :

✽ رواية أبو الحارث عن الكسائي :

لقد أسند الإمام ابن الجزري رواية أبي الحارث من طريقين رئيسين، وهما:

**الأول:** طريق محمد بن يحيى .

**الثاني:** طريق سلمة بن عاصم ولمحمد بن يحيى طريقان رئيسان، وهما:

**الأول:** طريق البطي .

**الثاني:** طريق القنطري .

**أولاً:** طريق البطي عن محمد بن يحيى، وذلك من:

(التيسير - الشاطبية - التجريد - التلخيص لابن بليمة - الكامل - الهداية - غاية ابن مهران)، فهذه سبع طرق للبطي .

**الثاني:** طريق القنطري عن محمد بن يحيى عن أبي الحارث، وذلك من:

(التجريد (١) - الكافي - الروضة لأبي علي المالكي - كفاية أبي العز - غاية أبي العلاء - المستنير (٢) - الجامع للخياط - الكامل - المصباح - كفاية أبي العز - المستنير - الجامع للخياط - كفاية أبي العز - المستنير - الجامع للخياط - كتابي بن خيرون - المصباح - المبهج - المصباح - الكامل)، فهذه أربع وعشرون طريقاً للقنطري . وقرأ القنطري والبطي على أبي عبد الله محمد بن يحيى البغدادي المعروف بالكسائي الصغير . وهذه إحدى وثلاثون طريقاً لابن يحيى .

(١) من طريقين، من قراءة ابن الفحام على الفارسي، وعلى المالكي .

(٢) من ثلاث طرق، من قراءة ابن سوار على السرمقاني، وعلى العطار، وعلى أبي الحسن الخياط .

الطريق الثاني عن أبي الحارث، وهو طريق سلمة بن عاصم:

لقد أسند ابن الجزري طريق سلمة بن عاصم من طريقين رئيسيين، وهما:

**الأول:** طريق ثعلب عن سلمة بن عاصم، وذلك من (التبصرة - الهداية - الهادي - التذكرة - الكامل - السبعة)، فهذه ست طرقٍ لثعلب.

**الثاني:** طريق ابن الفرج عن سلمة بن عاصم، وذلك من:

(قراءة ابن الجزري على الشيخ الصالح أبي علي الحسن بن أحمد بن هلال - وبإسناد ابن الجزري إلى أبي العلاء الهمداني - وبإسناد ابن الجزري إلى أبي طاهر ابن سوار) وهذه تسع طرقٍ لسلمة.

وَقَرَأَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَسَلْمَةُ عَلَى أَبِي الْحَارِثِ اللَّيْثِ بْنِ خَالِدِ الْبَغْدَادِيِّ.

تَتِمَّةُ أَرْبَعِينَ طَرِيقًا لِأَبِي الْحَارِثِ (١).



### ❁ رواية الدوري عن الكسائي

لقد أسند الإمام ابن الجزري رواية الدوري من طريقين رئيسين، وهما:  
**الطريق الأول:** جعفر بن محمد النصيبي (وهو الطريق الذي في الشاطبية).

**الطريق الثاني:** أبو عثمان الضرير (وهو من زيادات الطيبة).

**أولاً:** طريق جعفر النصيبي: لجعفر النصيبي طريقان رئيسان، وهما:

**الأولى:** طريق ابن الجلندا.

**الثانية:** طريق ابن ديزويه.

**الأول:** طريق ابن الجلندا عن جعفر النصيبي، وذلك من :

(التيسير - الشاطبية - تلخيص ابن بليمة - إسناد ابن الجزري إلى أبي الحسين الخشاب)، فهذه أربع طرق له.

**الثاني:** طريق ابن ديزويه عن جعفر النصيبي، وذلك من :

(رواية الداني عن أبي محمد عبد الرحمن بن محمد النحاس المعدل - الكامل).  
 وَقَرَأَ ابْنُ الْجَلَنْدَا وَابْنُ دِزَوَيْهِ عَلَى أَبِي الْفَضْلِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَسَدِ النَّصِيبِيِّ الضَّرِيرِ. فَهَذِهِ سِتُّ طُرُقٍ لِعَجْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ النَّصِيبِيِّ.

**الطريق الثاني:** أبو عثمان الضرير عن دوري الكسائي :

ولأبي عثمان الضرير طريقان رئيسان، وهما:

**الأول:** طريق ابن أبي هاشم.

**الثاني:** طريق الشذائي.

**أولاً:** طريق ابن أبي هاشم عن أبي عثمان الضرير، وذلك من :

(قراءة الدَّانِي عَلَى عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَعْفَرِ الْفَارِسِيِّ (١) - التَّجْرِيد - رَوْضَةُ  
 الْمَالِكِيِّ - غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ - الْمُسْتَنِير (٢) الْجَامِعِ لِلْخِيَّاطِ - الْكَامِلِ - الْمُصْبَاحِ -  
 وَيَأْسَنَادِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ إِلَى الْكِنْدِيِّ - الْمُسْتَنِير - الْمُسْتَنِير (٣) - الْجَامِعِ لِلْخِيَّاطِ -  
 الْمُسْتَنِير)، فَهَذِهِ سِتُّ عَشْرَةَ طَرِيقًا لِابْنِ أَبِي هَاشِمٍ.

**الثاني:** طَرِيقُ الشَّدَائِيَّيْنِ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ الضَّرِيرِ، وَذَلِكَ مِنْ :

(الْمُبْهَج - الْمُصْبَاح). فَهَاتَانِ طَرِيقَانِ لِلشَّدَائِيَّيْنِ.

وَقَرَأَ الشَّدَائِيَّ وَأَبُو طَاهِرٍ عَلَى أَبِي عَثْمَانَ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ سَعِيدِ الضَّرِيرِ  
 الْبُعْدَادِيِّ الْمُؤَدَّبِ؛ إِلَّا أَبَا طَاهِرٍ لَمْ يَخْتَمِ عَلَيْهِ، وَانْتَهَى إِلَى التَّغَابُنِ.  
 فَهَذِهِ ثَمَانِ عَشْرَةَ طَرِيقًا لِأَبِي عَثْمَانَ الضَّرِيرِ.

وَقَرَأَ أَبُو عَثْمَانَ وَجَعْفَرٌ عَلَى أَبِي عُمَرَ حَفْصِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الدُّورِيِّ «تَيْمَّةً» أَرْبَعَ  
 وَعِشْرِينَ طَرِيقًا لِلدُّورِيِّ.

وَقَرَأَ أَبُو الْحَارِثِ وَالدُّورِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَهْمَنْ  
 بْنِ فَيْرُوزِ الْكِسَائِيِّ الْكُوفِيِّ فَذَلِكَ أَرْبَعٌ وَسِتُّونَ طَرِيقًا لِلْكِسَائِيِّ.  
 وَقَرَأَ الْكِسَائِيُّ عَلَى حَمْزَةَ وَعَلَيْهِ اعْتِمَادُهُ، وَتَقَدَّمَ سَنَدُهُ.



(١) هذا الطريق في جامع البيان، ولكن برواية الحروف وليس بالقراءة.

(٢) من قراءة ابن سوارٍ عَلَى أَبِي بُوَيْبٍ عَلِيِّ الشَّرْمَقَانِيِّ وَالْعَطَّارِ وَعَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْخِيَّاطِ.

(٣) من قراءة ابن سوارٍ عَلَى الشَّرْمَقَانِيِّ وَعَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْخِيَّاطِ.

✽ القارئ الثامن : أبو جعفر المدني وراويه (ابن وردان وابن جمار):

✽ رواية عيسى ابن وردان عن أبي جعفر:

لابن وردان طريقان رئيسان، وهما:

الأول: طريق الفضل ابن شاذان. الثاني: طريق هبة الله.

أولاً: طريق الفضل ابن شاذان عن ابن وردان، وذلك من:

كتابي أبي العز - غاية أبي العلاء - من قراءة سبط الخياط على أبي الخطاب ابن الجراح (١) - المصباح (٢) - روضة المالكِي - المُستنير (٣) - الكامل (٤) - الجامع لابن فارس - التذكار - من قراءة سبط الخياط على أبي الخطاب ابن الجراح - المصباح (٥) - المستنير (٦) - الكامل - الكامل - غاية ابن مهران - كتابي أبي العز - طريق سبط الخياط (٧) - طريق أبي معشر (٨) - طريق ابن خيرون - طريق أبي الكرم (٩) - ...

(١) سند هذا الطريق موجود في كتاب الاختيار لسبط الخياط.

(٢) من ثلاث طرق.

(٣) قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ الشرمقانيّ والعتار.

(٤) من طريقين.

(٥) من ثلاث طرق.

(٦) من طريقين، من قراءة ابن سوار على الشرمقاني وعلى العطار.

(٧) ليس في المبهج ولا في الكفاية للسبط قراءة أبي جعفر أصلاً، وليس في كتابه الاختيار هذا السند، فيكون هذا الطريق طريقاً أدائياً للمؤلف.

(٨) ليس في التلخيص قراءة أبي جعفر أصلاً، وهي في جامع أبي معشر وليس فيه هذا السند، فيكون هذا الطريق طريقاً أدائياً للمؤلف.

(٩) هذه طريق أدائية للمؤلف؛ لأنها ليست في المصباح، ولم يصرح ابن الجزري بأنها في المصباح.



## شرح تنقيح فتح الكريم | ١٦١

إسناد ابن الجزري إلى الفضي (١)، فَهَذِهِ إِحْدَى وَثَلَاثُونَ طَرِيقًا لِلْفَضْلِ ابْنِ شَاذَانَ.

**الثاني:** طَرِيقُ هِبَةَ اللَّهِ عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ، وَذَلِكَ مِنْ:

(كِتَابِي أَبِي الْعَزِّ - كِتَابِي الْمَوْضِحِ وَالْمِفْتَاحِ لِابْنِ خَيْرُونَ - الْمِصْبَاحِ - رَوْضَةِ الْمَالِكِيِّ (٢) - جَامِعِ الْفَارِسِيِّ (٣) - قِرَاءَةِ سَبْطِ الْخِيَاطِ عَلَي الْقَصْرِيِّ (٤) - قِرَاءَةِ الشَّهْرَزُورِيِّ عَلَي عَبْدِ السَّيِّدِ بِنِ عَتَابٍ (٥)).



(١) طريق أدائية للمؤلف.

(٢) هذه الطريق ليست في الروضة المطبوعة.

(٣) هذه الطريق ليست في الجامع المطبوع.

(٤) ليس في المبهج ولا في الكفاية للسبب قراءة أبي جعفر أصلاً، وليس في كتابه الاختيار هذا السند، فيكون هذا الطريق طريقاً أدائياً للمؤلف.

(٥) ليس هذا السند في المصباح، فهو طريق أدائي للمؤلف.

### ❁ رواية سليمان ابن جمار عن أبي جعفر:

لابن جمار طريقان رئيسان، وهما:

**الأول:** الهاشمي عن إسماعيل ابن جعفر عن ابن جمار.

**الثاني:** الدوري عن إسماعيل ابن جعفر عن ابن جمار.

**أولاً:** طريق الهاشمي عن إسماعيل ابن جعفر، وذلك من:

(المُسْتَنْبِر - المِصْبَاح (١) - الكَامِل (٢) - المِصْبَاح - من طريق سبط الخياط (٣)  
- المصباح - كِتَابِي ابْنِ خَيْرُونَ)، فَهَذِهِ تَسْعُ طُرُقٌ لِلْهَاشِمِيِّ.

**الثاني:** طَرِيقُ الدُّورِيِّ عن إسماعيل ابن جعفر عن ابن جمار، وذلك مِنْ: (الكَامِلِ  
- قراءة سبط الخياط على الشريف العباسي (٤) - الكَامِلِ).

وَقَرَأَ الدُّورِيُّ وَالْهَاشِمِيُّ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ  
الْمَدَنِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي الرَّبِيعِ سُلَيْمَانَ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ جَمَّازِ الزُّهْرِيِّ مَوْلَاهُمُ الْمَدَنِيِّ.  
تَتِمَّةُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ طَرِيقًا لِابْنِ جَمَّازٍ.

وَقَرَأَ ابْنُ جَمَّازٍ وَابْنُ وَرْدَانَ عَلَى إِمَامِ قُرَّاءِ الْمَدِينَةِ أَبِي جَعْفَرِ يَزِيدَ بْنِ الْقَعْقَاعِ

(١) من طريقين.

(٢) من طريقين.

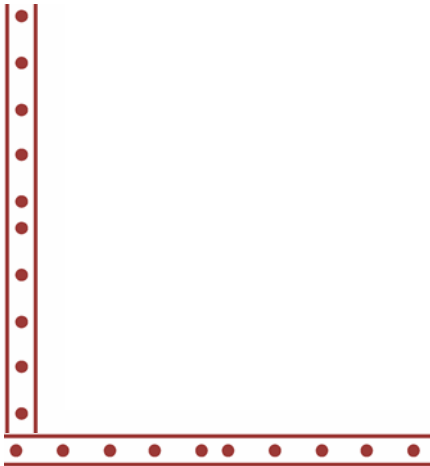
(٣) ليس في المبهج ولا في الكفاية للسبط قراءة أبي جعفر أصلاً، وليس في كتابه الاختيار رواية ابن جمار، فيكون هذا الطريق طريقاً أدائياً للمؤلف.

(٤) ليس في المبهج ولا في الكفاية للسبط قراءة أبي جعفر أصلاً، وليس في كتابه الاختيار رواية ابن جمار، فيكون هذا الطريق طريقاً أدائياً للمؤلف.

شرح تنقيح فتح الكريم | ١٦٣

المَخْزُومِيُّ المَدَنِيُّ. وَقِيلَ: إِنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ جَعْفَرٍ قرأَ عَلَيَّ أَبِي جَعْفَرٍ نَفْسِهِ، أَثَبَّتَ ذَلِكَ بَعْضُ حُفَّاظِنَا.

فَذَلِكَ اثْنَتَانِ وَحَمْسُونَ طَرِيقًا لِأَبِي جَعْفَرٍ.



## ✽ القارئ التاسع : يعقوب الحضرمي، وراوييه (رويس وروح):

## ✽ رواية رويس عن يعقوب:

لقد اختار الإمام ابن الجزري لرويس طريقا واحدا رئيسا عنه، وهو طريق (التمار)، ولم يتيسر له طريقين رئيسين عنه، كما فعل ذلك أيضا مع خلف عن حمزة كما تقدم، ثم اختار عن التمار أربع طرق رئيسة عنه، وهي:

**الأولى:** طريق النحاس.

**الثانية:** طريق أبي الطيب.

**الثالثة:** طريق ابن مقسم.

**الرابعة:** طريق الجوهرى.

**أولاً:** طريق النحاس (بالحاء المعجمة) عن التمار عن رويس، وذلك من: (التذكار - مُفْرَدَة ابْنِ الْفَحَامِ (١) - جامع الفارسي - الكَامِل (٢) - الرَّوْضَة لِلْمَالِكِيِّ - كِتَابِي الْأَرْشَادِ وَالْكَفَايَةِ لِأَبِي الْعَزْ - غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ - الْمُسْتَنْبِر (٣) - الْجَامِع لِأَبِي الْحَسَنِ الْخِيَّاطِ - الْمِصْبَاح - الْكَامِل (٤) - كِتَابِي أَبِي الْعَزْ - كِتَابِي ابْنِ خَيْرُونَ - الْمِصْبَاح (٥) - من قراءة الفحام على الفارسي (٦) - الْجَامِع لِلْفَارِسِيِّ - الْمُسْتَنْبِر -

(١) من طريقين، من قراءة ابن الفحام على الفارسي، وعلى المالكي.

(٢) من قراءة الهذلي على أبي علي المالكي.

(٣) من ثلاث طرق، من قراءة ابن سوار على أبي علي الشَّرْمَقَانِيِّ، وَعَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ إِلَى آخِرِ سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْخِيَّاطِ.

(٤) من قراءة الهذلي على عبد الملك بن شابور.

(٥) من طريقين، من قراءة أبي الكرم على ابن عتاب، وعلى أبي الفضل ابن خيرون.

(٦) مفردة يعقوب لابن الفحام.

التَّذْكَارِ - الْمُبْهَجِ - الْمُصْبَاحِ - كِفَايَةِ أَبِي الْعِزِّ - الْكَامِلِ - تَلْخِيصِ أَبِي مَعْشَرٍ - الْكَامِلِ - الْكَامِلِ). فَهَذِهِ ثِنْتَانِ وَثَلَاثُونَ طَرِيقًا لِلنَّخَاسِ.

**ثانيًا:** طَرِيقُ أَبِي الطَّيِّبِ عَنِ التَّمَّارِ عَنْ رُوَيْسٍ، وَذَلِكَ مِنْ: (غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ (١)).

**ثالثًا:** طَرِيقُ أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مِقْسَمٍ عَنِ التَّمَّارِ عَنْ رُوَيْسٍ، وَذَلِكَ مِنْ (غَايَةِ بَنِ مِهْرَانَ - الْكَامِلِ (٢))، فَهَذِهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ لِابْنِ مِقْسَمٍ.

**رابعًا:** طَرِيقُ الْجَوْهَرِيِّ عَنِ التَّمَّارِ عَنْ رُوَيْسٍ، وَذَلِكَ مِنْ: (قِرَاءَةِ الدَّانِي عَلَى ابْنِ غَلْبُونَ (٣) - التَّذْكَارِ - قِرَاءَةِ الْإِمَامِ الدَّانِي عَلَى أَبِي الْفَتْحِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي ابْنِ الْحَسَنِ الْخِرَاسَانِيِّ (٤) - الْكَامِلِ)، فَهَذِهِ أَرْبَعُ طُرُقٍ لِلْجَوْهَرِيِّ.

وَقَرَأَ بِهَا الْجَوْهَرِيُّ وَابْنُ مِقْسَمٍ وَأَبُو الطَّيِّبِ وَالنَّخَاسُ - الْأَرْبَعَةُ - عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ هَارُونَ بْنِ نَافِعِ بْنِ قُرَيْشِ بْنِ سَلَامَةَ التَّمَّارِ الْبَغْدَادِيِّ.

وَقَرَأَ التَّمَّارُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُتَوَكَّلِ اللَّؤْلُؤِيِّ الْبَصْرِيِّ الْمَعْرُوفِ بِرُوَيْسٍ. تَتِمَّةُ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ طَرِيقًا لِرُوَيْسٍ.



(١) من طريقتين.

(٢) من طريقتين.

(٣) لم ينسبه ابن الجزري إلى مفردة يعقوب للداني وليس فيها هذا الطريق.

(٤) الذي في مفردة يعقوب للداني، هو من قراءته على أبي الفتح على أبي أحمد السامري.

### ❁ رواية روح عن يعقوب:

لروح طريقان رئيسان، وهما:

**الأول:** طريق ابن وهب.

**الثاني:** طريق الزبيري.

**أولاً:** طريق ابن وهب عن روح .

**لابن وهب** طريقان رئيسان، وهما:

**الأول:** طريق المعدل عن ابن وهب، وذلك من:

(التذكار - مُفْرَدَةَ ابْنِ الْفَحَّامِ (١) - جامع الفارسي - الْجَامِعِ لِابْنِ فَارِسٍ - روضة المالكي - الْكَامِلِ (٢) - غَايَةَ أَبِي الْعَلَاءِ (٣) - الْإِرْشَادِ وَالْكَفَايَةِ لِأَبِي الْعَزْ - الْمُسْتَنْبِرِ - تلخيص أبي معشر - كِتَابِي أَبِي مَنْصُورِ بْنِ خَيْرُونَ (٤) - الْمِصْبَاحِ (٥) - الْمُبْهَجِ - قراءة الداني على ابن غلبون (٦) - التَّذِكْرَةَ - الْمُسْتَنْبِرِ - غَايَةَ ابْنِ مِهْرَانَ - الْمِصْبَاحِ). فَهَذِهِ أَرْبَعُونَ طَرِيقًا لِلْمُعَدَّلِ.

**الثاني:** طَرِيقَ حَمَزَةَ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، وذلك من (الْكَامِلِ).

وَقَرَأَ حَمَزَةُ وَالْمُعَدَّلُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ وَهْبٍ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ

(١) من طريقين، من قراءة ابن الفحام على الفارسي، وعلى المالكي.

(٢) وذلك من خمس طرق.

(٣) من طريقين.

(٤) طريقان لكل من الكتابين.

(٥) وذلك من خمس طرق.

(٦) موجود في مفردة يعقوب للداني.

الْحَكَمِ بْنِ هِلَالِ بْنِ تَمِيمِ الثَّقَفِيِّ الْبَغْدَادِيِّ، فَهَذِهِ إِحْدَى وَأَرْبَعُونَ طَرِيقًا لِابْنِ وَهْبٍ.

**الطريق الثاني عن روح وهو طريق الزُّبَيْرِيِّ عَنْهُ، وذلك من طريقين:**

**الأول:** طريق غُلامِ ابْنِ سَنُبُودَ عَنْ الزُّبَيْرِيِّ، وذلك من: (غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ (١)).

**الثاني:** طريق ابْنِ حُبْشَانَ، وذلك مِنَ الْكَامِلِ).

وَقَرَأَ ابْنُ حُبْشَانَ وَغُلامُ ابْنِ سَنُبُودَ عَلَى الْفَقِيهِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ الْمُنْذِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ الْأَسَدِيِّ الزُّبَيْرِيِّ الْبَصْرِيِّ الشَّافِعِيِّ الضَّرِيرِ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ لِلزُّبَيْرِيِّ.

وَقَرَأَ الزُّبَيْرِيُّ وَابْنُ وَهْبٍ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ رَوْحِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمِ الْهَدَلِيِّ مَوْلَاهُمُ الْبَصْرِيُّ النَّحْوِيُّ.

تَتِمَّةُ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ طَرِيقًا لِرَوْحِ.

وَقَرَأَ رَوْحٌ وَرُوَيْسٌ عَلَى إِمَامِ الْبَصْرَةِ أَبِي مُحَمَّدٍ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيِّ مَوْلَاهُمُ الْبَصْرِيُّ.

فَذَلِكَ خَمْسٌ وَثَمَانُونَ طَرِيقًا لِيَعْقُوبَ.



✽ القارئ العاشر: خلف البزار وروايه (إسحاق وإدريس):

✽ رواية إسحاق الوراق عن خلف:

لإسحاق الوراق عن خلف ثلاثة طرق رئيسة، وهي:

الأول: طريق ابن أبي عمر.

الثاني: طريق محمد ابن إسحاق.

الثالث: طريق البرصاطي.

أولاً: طريق ابن أبي عمر عن إسحاق، وذلك من طريقين رئيسين عنه، وهي:

الأولى: طريق السوسنجردي.

الثانية: طريق بكر بن شاذان.

فأما طريق السوسنجردي عن ابن أبي عمر عن إسحاق، فمن:

(رَوْضَةُ الْمَالِكِيِّ - جَامِعِ الْفَارِسِيِّ - الْكَامِلِ (١) - كِتَابِي أَبِي الْعِزِّ - كِفَايَةِ السَّبْطِ

- غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ - الْمِصْبَاحِ - الْمُسْتَنْبِرِ (٢) - التَّذْكَارِ - جَامِعِ ابْنِ فَارِسٍ). فَهَذِهِ

ثَلَاثَ عَشْرَةَ طَرِيقًا لِلْسُّوسَنَجَرْدِيِّ.

الثانية: طريق بكر بن شاذان عن ابن أبي عمر عن إسحاق، وذلك من:

(الْمُسْتَنْبِرِ (٣) - جَامِعِ ابْنِ فَارِسٍ - الْمِصْبَاحِ)، فَهَذِهِ أَرْبَعُ طُرُقٍ لِبَكْرِ.

(١) من طريقين، من قراءة الهذلي على المالكي، وعلى ابن شابور.

(٢) من قراءة ابن سوار على أبي عليّ الحسن بن عليّ العطار، وعلى أبي عليّ الحسن بن أبي الفضل الشرمقاني.

(٣) من طريقين، من قراءة ابن سوار على أبي عليّ الشرمقاني، وعلى أبي الحسن الخياط.



وَقَرَأَ بَكْرٌ وَالشُّوسَنَجِرْدِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَرَّةِ الطُّوسِيِّ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ عُمَرَ، فَهَذِهِ سَبْعَ عَشْرَةَ طَرِيقًا لِابْنِ أَبِي عَمْرٍ.

**ثانياً:** طَرِيقُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِيهِ إِسْحَاقَ الْوَرَّاقِ، وَذَلِكَ مِنْ: (غَايَةِ ابْنِ مِهْرَانَ).

**ثالثاً:** طَرِيقُ الْبُرِّصَاطِيِّ عَنْ إِسْحَاقَ الْوَرَّاقِ، وَذَلِكَ مِنْ: (كِتَابِي بْنِ خَيْرُونَ - طَرِيقُ أَبِي الْكُرْمِ - قِرَاءَةُ أَبِي الْعَلَاءِ عَلَى أَبِي الْعَزَّ)، فَهَذِهِ أَرْبَعُ طُرُقٍ لِلْبُرِّصَاطِيِّ.

وَقَرَأَ الْبُرِّصَاطِيُّ وَابْنُ أَبِي عَمْرٍ وَمُحَمَّدٌ عَلَى أَبِي يَعْقُوبَ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْوَرَّاقِ الْمَرْوَزِيِّ ثُمَّ الْبَغْدَادِيِّ.

تَتِمَّةُ اثْنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ طَرِيقًا لِإِسْحَاقَ.



## ❁ رَوَايَةُ إِدْرِيسَ عَنِ خَلْفِ الْعَاشِرِ:

لإدريس أربعة طرق رئيسة عنه مباشرة، وهي:

**الأولى:** طَرِيقُ الشَّطِّيِّ عنه، وذلك من: (غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ - الْمِصْبَاحِ - كِفَايَةِ سَبْطِ الْخِيَّاطِ).

فَهَذِهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ لِلشَّطِّيِّ.

**الثانية:** طَرِيقُ الْمُطَوَّعِيِّ عن إدريس، وذلك من: (الْمُبْهَجِ - الْمِصْبَاحِ - الْكَامِلِ).  
فَهَذِهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ لِلْمُطَوَّعِيِّ.

**الثالثة:** طَرِيقُ ابْنِ بُوَيَانَ عن إدريس، وذلك من (الْكَامِلِ).

**الرابعة:** طَرِيقُ الْقَطِيعِيِّ عن إدريس، وذلك من: (كِفَايَةِ السُّتِّ - الْمِصْبَاحِ).

وَقَرَأَ الْقَطِيعِيُّ وَأَبْنُ بُوَيَانَ وَالْمُطَوَّعِيُّ وَالشَّطِّيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ إِدْرِيسَ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْحَدَّادِ. تَتِمُّهُ تِسْعُ طُرُقٍ لِإِدْرِيسَ.

وَقَرَأَ الْحَدَّادُ وَالْوَرَّاقُ عَلَى الْإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ خَلْفِ بْنِ هِشَامِ بْنِ ثَعْلَبِ الْبَزَّارِ - بِالرَّاءِ - صَاحِبِ الْإِخْتِيَارِ .

فَذَلِكَ إِحْدَى وَثَلَاثُونَ طَرِيقًا لِخَلْفِ.



قال الإمام ابن الجزري بعد ذكر الأسانيد والطرق عن القراء العشرة:

وَاسْتَقَرَّتْ جُمْلَةُ الطُّرُقِ عَنِ الْأَيْمَةِ الْعَشْرَةِ عَلَى (تَسْعِمَائَةِ طَرِيقٍ وَثَمَانِينَ طَرِيقًا) حَسَبَمَا فَصَّلَ فِيمَا تَقَدَّمَ عَنْ كُلِّ رَاوٍ رَاوٍ مِنْ رُؤَاتِهِمْ، وَذَلِكَ بِحَسَبِ تَشَعُّبِ الطُّرُقِ مِنْ أَصْحَابِ الْكُتُبِ، مَعَ أَنَّا لَمْ نَعُدَّ لِلشَّاطِبِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَأَمْثَالِهِ إِلَى صَاحِبِ التَّيْسِيرِ وَغَيْرِهِ سِوَى طَرِيقٍ وَاحِدَةٍ وَإِلَّا فَلَوْ عَدَدْنَا طُرُقَنَا وَطُرُقَهُمْ لَتَجَاوَزَتْ الْأَلْفَ.

وَفَائِدَةٌ مَا عَيْنَاهُ وَفَصَّلْنَاهُ مِنَ الطُّرُقِ وَذَكَرْنَاهُ مِنَ الْكُتُبِ هُوَ عَدَمُ التَّرْكِيبِ فَإِنَّهَا إِذَا مِيزَتْ وَبُنِيَتْ ارْتَفَعَ ذَلِكَ وَاللَّهُ الْمُؤَقِّفُ.

ثم قال: وَقَرَأَ خَلْفَ عَلِيِّ سُلَيْمٍ صَاحِبِ حَمَزَةٍ كَمَا تَقَدَّمَ، وَعَلَى يَعْقُوبَ بْنِ خَلِيفَةَ الْأَعَشَى صَاحِبِ أَبِي بَكْرٍ، وَعَلَى أَبِي زَيْدٍ سَعِيدِ بْنِ أَوْسِ الْأَنْصَارِيِّ صَاحِبِ الْمُنْفَضِلِ الضَّبِّيِّ وَأَبَانَ الْعَطَّارِ، وَقَرَأَ أَبُو بَكْرٍ وَالْمُنْفَضِلُ وَأَبَانُ عَلَى عَاصِمٍ، وَتَقَدَّمَ سَنَدُ عَاصِمٍ، وَرَوَى الْحُرُوفَ عَنْ إِسْحَاقِ الْمُسَيَّبِيِّ صَاحِبِ نَافِعٍ، وَعَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَيْضًا، وَعَنْ الْكِسَائِيِّ وَلَمْ يَقْرَأْ عَلَيْهِ عَرْضًا، وَتَقَدَّمَتْ أَسَانِيدُهُمْ مُتَّصِلَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

وَكَانَ - خَلْفًا - إِمَامًا كَبِيرًا عَالِمًا ثِقَةً زَاهِدًا عَابِدًا رُوِينَا عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: أَشْكَلَ عَلَيَّ بَابٌ مِنَ النَّحْوِ فَأَنْفَقْتُ ثَمَانِينَ أَلْفًا حَتَّى عَرَفْتُهُ.

قَالَ بَنُ أَشْتَهَ: إِنَّهُ خَالَفَ حَمَزَةَ يَعْنِي فِي اخْتِيَارِهِ فِي مِائَةٍ وَعِشْرِينَ حَرْفًا.

قُلْتُ (١): تَبَعْتُ اخْتِيَارَهُ فَلَمْ أَرَهُ يَخْرُجُ عَنْ قِرَاءَةِ الْكُوفِيِّينَ فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ، بَلْ وَلَا عَنْ حَمَزَةِ وَالْكَسَائِيِّ وَأَبِي بَكْرٍ إِلَّا فِي حَرْفَيْنِ، وَهُمَا قَوْلُهُ تَعَالَى: فِي الْأَنْبِيَاءِ (وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ) قَرَأَهَا كَحَفْصٍ وَالْجَمَاعَةَ بِالْفِ، وَفِي سُورَةِ النُّورِ (دَرِيٌّ) قَرَأَهَا كَحَفْصٍ وَالْجَمَاعَةَ، وَرَوَى عَنْهُ أَبُو الْعِزِّ الْقَلَانِسِيُّ فِي إِرْشَادِهِ السَّكْتَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَخَالَفَ الْكُوفِيِّينَ (٢).

(١) أي الإمام ابن الجزري.

(٢) وهناك حرف ثالث خالف فيه خلف البزار الكوفيين أو حمزة، وهو: ضم باب (العيون) -

فَهَذَا مَا تَيْسَّرَ مِنْ أَسَانِيدِنَا بِالْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ مِنَ الطُّرُقِ الْمَذْكُورَةِ الَّتِي أَشْرْنَا إِلَيْهَا،  
وَجُمْلَةُ مَا تَحَرَّرَ عَنْهُمْ مِنَ الطُّرُقِ بِالتَّقْرِيبِ نَحْوُ أَلْفِ طَرِيقٍ، وَهِيَ أَصَحُّ مَا يُوجَدُ الْيَوْمَ  
فِي الدُّنْيَا وَأَعْلَاهُ، لَمْ نَذْكَرْ فِيهَا إِلَّا:

١- مَنْ ثَبَتَ عِنْدَنَا - أَوْ عِنْدَ مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ أُمَّتِنَا - عَدَالَتُهُ.

٢- وَتَحَقَّقَ لِقِيَّهِ لِمَنْ أَخَذَ عَنْهُ.

٣- وَصَحَّتْ مَعَاصِرُهُ.

وهذا التزام لم يقع لغيرنا ممن ألف في هذا العلم، وَمَنْ نَظَرَ أَسَانِيدَ كُتُبِ الْقِرَاءَاتِ  
وَأَحَاطَ بِتَرَاجِمِ الرُّوَاةِ عِلْمًا عَرَفَ قَدْرَ مَا سَبَرْنَا وَنَقَّحْنَا وَاعْتَبَرْنَا وَصَحَّحْنَا. وَهَذَا عِلْمٌ  
أُهْمِلَ، وَيَابُ أُغْلِقَ، وَهُوَ السَّبَبُ الْأَعْظَمُ فِي تَرْكِ كَثِيرٍ مِنَ الْقِرَاءَاتِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَحْفَظُ  
مَا بَقِيَ (١).

الغيوب - شيوخ - جيوب) الذي قال فيه ابن الجزري في الطيبة [ بكسر الضم... غيوب  
صون فم عيون مع شيوخ مع جيوب صف مز دم رضا].

(١) النشر (١ / ١٩٣).

## تنبيهات مهمة :

١- هذا الشرح الذي بين أيدينا هو شرح لمتن (تنقيح فتح الكريم) وأصل هذا المتن هو متن (فتح الكريم) للعلامة المتولي، والمتولي من أتباع مدرسة الإمام الإزميري، وليس معنى ذلك أننا لا نأخذ شيئاً من مدرسة الإمام المنصوري، كلا؛ بل ربما تركنا بعض التحريات التي هي عند أصحاب مدرسة الإزميري وأخذنا بتحريرات مدرسة المنصوري؛ لأننا نسير مع الدليل حيث سار، وليس معنى أننا على مدرسة الإزميري أننا نأخذ بكل ما فيها، ونترك كل ما عليه أصحاب مدرسة المنصوري، فلس الأمر كذلك.

٢- تحريرات المدرسة الإزميرية جل اعتمادها على ما في الكتب، حتى وإن خالف ما نص عليه ابن الجزري في النشر؛ لذلك سيجد القارئ الكريم في هذا الشرح رداً لكثير من التحريات التي ذكرها صاحب التنقيح تبعاً لما ذكره المتولي في الفتح والروض؛ لأن هناك بعض الكتب التي لم تكن موجودة عند المتولي فنسب إليها أوجهاً ليست فيها، أو منع منها أوجهاً وهي فيها، فلما ظهرت هذه الكتب الآن وجدنا فيها خلاف هذه التحريات، فلذلك كان لزاماً علينا واتباعاً للمنهج الذي قامت عليه هذه التحريات أن نردها إلى الصواب وأن نتبع ما في الكتب، لا أن نتبع هذه التحريات.

٣- من الأصول التي اتبعتها في هذا الشرح هو: اختيارات الإمام ابن الجزري، أو الأشياء التي نص عليها حتى وإن خالفت ما في الكتب، وهذا أيضاً يرد كثيراً من هذه التحريات المذكورة في التنقيح والروض والبدائع.

٤- لا أزعم أن كل ما في هذا الشرح صحيح تمام الصحة، وهو الذي ينبغي أن يؤخذ به، ولكن هذا مجرد اجتهاد ومحاولة للمشاركة في هذا العلم الجليل الذي لا يضبطه إلا القليل، وأردت بهذا الشرح أن أبين لكل من يقرأ القراءات العشر الكبرى

## شرح تنقيح فتح الكريم

بمقتضى التنقيح، ويعتقد أن كل ما في التنقيح هو الصواب وهو الذي ينبغي أن يؤخذ به، وأن كل ما عداه غير صحيح؛ أن الأمر ليس كذلك؛ لأنني كنت أعتقد ذلك أيضًا ولا أشك فيه مطلقًا، حتى رجعت إلى بعض المسائل أثناء شرحي للتنقيح في بداية الأمر، فوجدت أن كثيرًا من هذه التحريرات تخالف ما في الكتب مخالفة صريحة، بل إن هذه التحريرات تُبنى على أن هذه الأوجه في الكتب وهي ليست فيها أصلًا، فتبنى على عزو غير صحيح. وبعض هذه التحريرات أيضًا تخالف ما نص عليه الإمام ابن الجزري نصًا صريحًا في النشر، وتخالف كل أصحاب التحريرات من بعد الإمام ابن الجزري وحتى زمن الإمام المتولي. وللأسف وجدت أن بعض الفضلاء ممن قاموا بشرح التنقيح، شرحوه على ظاهره ولم يتعرضوا لهذه المسائل الكثيرة التي خالف فيها المتولي وأصحاب التنقيح ابن الجزري وكل من جاء بعده من المحررين، بل وخالفوا ما في الكتب أيضًا؛ لأنهم ينسبون إلى الكتب ما ليس فيها؛ لأن هذه الكتب لم تكن موجودة عندهم، فلما ظهرت الكتب ووقفنا عليها تبين لنا خطأهم، فكان ينبغي على من يشرح التنقيح أن يراجع الكتب ويضبط هذه التحريرات ويردها إلى الصواب، لكن للأسف لم يفعلوا ذلك.

وهذا هو الذي دفعني إلى القيام بشرح التنقيح - مع عجزني وضعفي وتقصيري وعدم أهليتي لهذا الأمر - ولكن حسبي أني اجتهدت، والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً.

وإني لأرجوا كل من اطلع على هذا الشرح ورأى فيه شيئًا غير صواب، أو يخالف ما أصلناه، فليطلعنا عليه ويرشدنا إليه .

ورحم الله الإمام الشاطبي حيث قال :

وإن كان خرقٌ فادركه بفضلةٍ . . . من الحلم وليصلحه من جاد مقولا



## التكبير العام



حينما ننظر إلى أول تحرير ذكره صاحب التنقيح، نجد أنه بدأ بتحرير هاء السكت مع الإدغام العام ليعقوب، مناسبة للوقف بهاء السكت في قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وبالإدغام في قوله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾.

ولكن الناظم ترك أول موضع من مواضع التحرير، ألا وهو وجه (التكبير العام لأوائل السور لجميع القراء) وهذا الموضع متقدم على موضع هاء السكت والبسمة؛ لأن التكبير العام يأتي قبل البسمة.

وهذا التحرير ذكره الإزميري في البدائع، وذكره المتولي في فتح الكريم وشرحه الروض النضير، وكذلك ذكره صاحب الفريدة، وحرروا عليه مسائل كثيرة أحيانا يوجبونها على التكبير، وأحيانا يجوزونها عليه، وأحيانا يمنعون منها معه، وهذه بعض الأمثلة على هذه التحريرات التي وضعت على التكبير:

١- قال الإزميري وهو يتكلم عن الأوجه التي بين السورتين لخلف عن حمزة:

وفيه لخلف عن حمزة أحد عشر وجهًا، فذكر منها:

**الثالث:** قطع الكل مع التكبير والبسمة مع تحقيق همزة أكبر من طريق الهذلي.

**الخامس:** قطع الكل مع إبدال همزة (أكبر) واوا لأبي العلاء.

**السادس:** الوقف على آخر السورة مع وصل التكبير بالبسمة مع الوقف عليها لأبي العلاء والهذلي.

**الثامن:** كذلك لكن مع وصل البسمة بأول السورة مع تحقيق الهمزة للهذلي.

**التاسع:** كذلك لكن مع إبدال الهمزة ياء لأبي العلاء.

**العاشر:** وصل الكل مع تحقيق الهمزة للهذلي.

**الحادي عشر:** كذلك مع إبدال الهمزة ياء لأبي العلاء.

وكذا يختص وجه التكبير لخلاد بوجه الإشمام في الصراط المعرف باللام في جميع القرآن من طريق الهذلي وأبي العلاء.

ولا يأخذ الأستاذ - يوسف زاده - بالتكبير في أوائل السور.

فوجه التوسط في ( لا ريب ) لحمزة مخصوص بوجه عدم التكبير؛ لأن التوسط لابن سوار وأبي الفضل الخزاعي عن حمزة ولصاحب المبهج وأبي معشر وأبي الكرم من رواية خلف فقط، وكلهم مجمعون على عدم التكبير. فإن قيل يجوز التوسط مع التكبير للخزاعي عن حمزة قلنا لا، لأن التكبير له من طريق الهذلي وأبي العلاء، وليس لهما التوسط بل القصر فقط<sup>(١)</sup>. اهـ

إلى غير ذلك من التحريرات الكثيرة التي ذكرها الإزميري في (البدائع) كتحرير (التكبير مع الغنة، والتكبير مع السين والصاد لقنبل، والتكبير مع الإشمام لخلاد، والتكبير مع الإدغام الكبير العام وهاء السكت ليعقوب و.....).

## ٢- قال العلامة المتولي في الروض النضير:

وَلَمْ يَكُنِ التَّكْبِيرُ مَرَوِيًّا حَفْصِهِمْ ... عَلَى سَكْتِهِ وَاعْكِسَ لِإِدْرِيسَ تَنْضُلًا

ثم قال شارحًا: «يمتنع التكبير لحفص مع السكت قبل الهمز؛ لأن التكبير من الكامل وغاية أبي العلاء، ولا سكت فيهما، وعكسه إدريس، فيأتي له التكبير مع السكت فقط من الكامل والغاية... وليس له السكت في الجميع مع التكبير مطلقًا؛ لأنه

(١) بدائع البرهان.



من المبهج عن المطوعي ولا تكبير فيه».

وفي موضع آخر: «ويمتنع هو - مد التعظيم - والتكبير للدوري مع الإظهار في ﴿وَأَغْفِرْ لَنَا﴾ وبابه؛ لأن التكبير من الكامل وغاية أبي العلاء، والمد للتعظيم من الكامل، وليس فيهما سوى الإدغام».

وقال في تحرير توسط (لا) مع إمالة ﴿التَّوْرَةَ﴾ لحمزة:

وما كان ذو التوسط فيها مكبرا ... وما كان في التوراة إلا مميّلا

ثم قال شارحًا: «أجمع رواة التوسط في (لا) وهم: صاحب المستنير لحمزة، وصاحب التلخيص والمصباح والمبهج عن خلف على عدم التكبير، وعلى إمالة ﴿التَّوْرَةَ﴾، فلا تقليل ولا تكبير مع التوسط»، إلى غير ذلك من التحريات الكثيرة الواسعة المذكورة في الروض على التكبير العام، إما بالمنع وإما بالتعيين.

**والسؤال:** ما حكم هذه التحريات؟

في الحقيقة كل هذه التحريات التي وُضعت على التكبير العام فيها نظر؛ لأنها بُنيت على أن التكبير ثابت ومسند ومأخوذ به من الكامل ومن غاية الاختصار، وكما قلنا قبل ذلك أن الأصل في التحريات هو العزو، فلا بدّ من التأصيل الصحيح والعزو الدقيق قبل التحرير، فإذا خرج العزو صحيحًا كان التحرير صحيحًا، والعكس صحيح.

وحينما ننظر إلى هذه التحريات السابقة كلّها، نجد أنها كلّها مبنية على أن التكبير العام لا يأتي إلا من الكامل ومن غاية أبي العلاء. وعلى هذا: فكلّ ما في الكامل وغاية أبي العلاء، فقد أوجبوه وعينوه على التكبير، وكل ما ليس فيهما فقد منعه على التكبير، وكل ما في أحدهما وليس في الآخر فقد أجازوه على التكبير.

## شرح تنقيح فتح الكريم

**والسؤال:** متى نحكم على هذه التحريرات بالصحة، ومتى نحكم عليها بالخطأ؟

**والجواب:** لا يمكن أبداً أن نقول بأن هذه التحريرات كلها صحيحة إلا في حالة واحدة، وهي: إذا أثبتنا صحة هذا العزو، يعني إذا ثبت لدينا يقيناً أن التكبير العام يأتي من الكامل ومن غاية أبي العلاء، فحينئذ نقول بأن كل هذه التحريرات صحيحة بلا شك.

أما إذا أثبتنا بالأدلة القاطعة أن التكبير العام ليس في غاية أبي العلاء، ولا يصح الأخذ به من الكامل، فحينئذ نقول بأن هذه التحريرات كلها غير صحيحة. إذًا: قبل الحكم بالصحة أو الخطأ على هذه التحريرات، نرجع أولاً إلى الكتابين المذكورين وهما (الكامل - غاية الاختصار) لنرى ما فيهما:

**أولاً: كتاب (غاية الاختصار):** بالنسبة لأبي العلاء في غايته، لم يذكر ولم يتعرض للتكبير العام مطلقاً لا من قريب ولا من بعيد، بل تركه جملة وتفصيلاً.

**وعلى ذلك:** لا يصح ولا يجوز أن ننسب التكبير العام لغاية أبي العلاء، أو أن نقرأ به على أنه من الغاية؛ لأنه ليس فيها، بل إن الذي ذكره أبو العلاء في غايته هو التكبير الخاص فقط أي لسور الختم، وذكره لابن كثير والسوسني فقط، وكذلك لم ينسبه ابن الجزري إلى الغاية بل نسبه إلى أبي العلاء، وكذلك نسبه أبو شامة في إبراز المعاني إلى أبي العلاء.

**ثانياً: كتاب (الكامل):** وهنا محل الإشكال والوهم والخطأ. ويحسن بنا قبل أن نحرر هذه المسألة من كتاب (الكامل) أن نلقي الضوء على الإمام الهذلي صاحب كتاب الكامل - **رَحْمَةُ اللَّهِ** - وعفا الله عنه. الإمام الهذلي، إمام كبير من أئمة القراءات أصحاب الروايات والطرق الكثيرة.

**قال عنه ابن الجزري:** «فلا أعلم أحدا في هذه الأمة رحل في القراءات رحلته، ولا لقي من لقي من الشيوخ، قال في الكامل: وجملة من لقيت في هذا العلم ثلاثمائة وخمسة وستون شيخا... ولو أعلم أحدا تقدم علي في هذه الطبقة في جميع بلاد الإسلام لقصدته... وقد وقع له أوهام في أسانيده، وهو معذور في ذلك؛ لأنه ذكر ما لم يذكره غيره، وأكثر القراء لا علم لهم بالأسانيد، فمن ثم حصل الوهم) اهـ.

وقال الذهبي عنه: وله أغاليط كثيرة في أسانيد القراءات، وحشد في كتابه أشياء منكرة لا تحل القراءة بها ولا يصح لها إسناد، إما لجهالة الناقل أو لضعفه...» اهـ.

**قال شيخنا الشيخ عمرو عبد الله - حفظه الله - محقق كتاب الكامل:** «... فإنه قد وقع منه من الغلط والوهم في الأسانيد وفي أوجه القراءات، وفيما نقله عن أئمة القراء ما يجعله يوصف بالضعف الشديد، حتى إنه ليغلط في أسماء شيوخه، وفي المشاهير من أهل الفن فضلا عما هو دونهم، وتنقلب عليه الأسانيد وأسماء الرجال، ويخلط الاسم بالكنية، ويذكر الرجال بألقاب لا يعرفون بها، ويكنيهم بما لا يعرف كذلك، ويسقط الرجال من الأسانيد فيسقط عليه الرجل والرجلان والثلاثة والأربعة من الإسناد الواحد، ويأتي عن المشاهير بما لا يعرف إلا من طريقه.... وقد تابعه ابن الجزري على كثير من غلظه... وأما في نقل أوجه القراءة.... فنحو ذلك، وإن كان غلظه فيها أقل من غلظه في الأسانيد، فيذكر القول عن بعض الأئمة والقول بخلافه عن غيره، فإذا تتبعته وجدته قد انقلب عليه، فجعل ما لهذا لذاك وما لذاك لهذا، وربما نقل عنهم ما رووه عن بعض الرواة من طريق واحد فيطلقه عن ذلك الراوي من جميع طرقه». اهـ.

ولعل السبب في ذلك الوهم والخطأ الكثير الذي وقع فيه الإمام الهذلي **رَحْمَةُ اللَّهِ** في كتابه هذا، أنه كما قال محققه: الشيخ عمرو عبد الله - حفظه الله -، حيث قال: «وإني أحسب أن المصنف قد أملى هذا الكتاب من حفظه، فمن ثم وقع فيه كل هذا

الخلل.....» الخ (١).

وهذا الكلام لم يقله العلماء ذما ولا قدحا ولا انتقاصا من قدر هذا الإمام العظيم من أئمة القراءات، حاشا لله، وإنما هذا من باب الجرح والتعديل حتى يُبَيَّن حال الراوي حفاظا على الرواية؛ لأنه من خلال الحكم على الراوي يحكم على روايته، لا سيما إذا انفرد بشيء عن باقي الرواة.

وحتى نتأكد من صحة ما ذكره الإمام الذهبي والإمام ابن الجزري، وما ذكره كذلك شيخنا في تحقيقه عن الوهم والخلط الذي وقع فيه الإمام الهذلي - رَحِمَهُ اللهُ - أذكر لكم بعض الأمثلة من كتابه التي تؤكد على هذا الوهم والخلط.

١- كلنا يعلم أن الإدغام الكبير لأبي عمرو البصري لا يأتي إلا على قصر المنفصل، وإبدال الهمز الساكن، ويمتنع على المد والتحقيق في الهمز، كما قال ابن الجزري - رَحِمَهُ اللهُ - في الطيبة :

**أَدْغَمَ بِخُلْفِ الدُّوْرِ وَالسُّوسِيِّ مَعًا ... لَكِنْ بَوَجْهِ الهمزِ وَالمدِّ اِمتنعَا**

وذلك لأن كل الطرق التي روت الإدغام العام ليس لها إلا قصر المنفصل وإبدال الهمز الساكن؛ إلا ما ذكره الإمام الهذلي في كامله حيث قال: « ... كان أبو عمرو إذا تهجد أو أدرج القراءة أدغم وترك الهمز، وربما ترك الهمز ولم يدغم، وربما همز وأدغم المتحرك - هكذا قرأنا على ابن هاشم على الأنطاكي على ابن بدُهن على ابن مجاهد على أبي الزعراء على أبي عمرو، وربما همز ولم يدغم المتحرك، فحصل أصحاب أبي عمرو كلهم على أربعة طرق: (الإدغام وترك الهمز - الإدغام والهمز - ترك الهمز وترك الإدغام - الهمز من غير إدغام) (٢).

(١) وذكر الشيخ عمرو عبدالله أن الإمام ابن مكي الحنفي ذكر في مناقب أبي حنيفة أن الهذلي أملى هذا الكتاب من حفظه بعد أن أضر - يعني عمي.

(٢) الكامل (١ / ٧٠٩).

قال ابن الجزري في النشر: «وَبَقِيَتْ طَرِيقُ رَابِعَةٍ، وَهِيَ الإِدْغَامُ مَعَ الهمزِ مَمْنُوعٌ مِنْهَا عِنْدَ أئِمَّةِ القِرَاءَةِ، لَمْ يُجْزَها أَحَدٌ مِنَ المُحَقِّقِينَ، وَقَدِ انْفَرَدَ بِذِكْرِهَا الهذليُّ فِي كَامِلِهِ، فَقَالَ: وَرَبَّمَا هُمَزَ وَأَدْغَمَ المُتَحَرِّكُ، هَكَذَا قَرَأْنَا عَلَيَّ ابْنِ هَاشِمٍ، عَلَيَّ الأَنْطَاقِيِّ، عَلَيَّ ابْنِ بُدْهَنِ، عَلَيَّ ابْنِ مُجَاهِدٍ عَلَيَّ أَبِي الزَّعْرَاءِ عَلَيَّ الدُّورِيِّ».

قُلْتُ: كَذَا ذَكَرَهُ الهذليُّ، وَهُوَ وَهُمْ عَنْهُ عَنِ ابْنِ هَاشِمٍ الْمَذْكَورِ عَنْ هَذَا الأَنْطَاقِيِّ؛ لِأَنَّ ابْنَ هَاشِمٍ الْمَذْكَورَ: هُوَ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ هَاشِمِ المِصْرِيِّ، يُعْرَفُ بِتَاجِ الأئِمَّةِ، أَسْتَاذُ مَشْهُورٌ ضَابِطٌ، قَرَأَ عَلَيْهِ وَأَخَذَ عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأئِمَّةِ، كَالأُسْتَاذِ أَبِي عَمَرَ الطَّلَمَنْكِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَرِيحٍ، وَأَبِي القَاسِمِ بْنِ الفَحَّامِ وَغَيْرِهِمْ، وَلَمْ يَحْكُ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْهُ مَا حَكَاهُ الهذليُّ، وَلَا ذَكَرَهُ البتَّةَ.

وَشَيْخُهُ الأَنْطَاقِيُّ: هُوَ الحَسَنُ بْنُ سُلَيْمَانَ، أَسْتَاذُ مَاهَرٍ حَافِظٌ، أَخَذَ عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأئِمَّةِ، كَأَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ، وَمُوسَى بْنِ الحُسَيْنِ المُعَدَّلِ الشَّرِيفِ صَاحِبِ «الرَّوَضَةِ»، وَمُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ القَزْوِينِيِّ وَغَيْرِهِمْ، لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ ذَلِكَ عَنْهُ.

وَشَيْخُهُ ابْنُ بُدْهَنِ: هُوَ أَبُو الفَتْحِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ البَغْدَادِيِّ، إِمَامٌ مُتَّقِنٌ مَشْهُورٌ، أَحَدُ أَصْحَابِ ابْنِ مُجَاهِدٍ، أَخَذَ عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأئِمَّةِ كَأَبِي الطَّيِّبِ عَبْدِ المُنْعِمِ بْنِ عَلْبُونٍ، وَابْنِهِ أَبِي الحَسَنِ طَاهِرٍ، وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ القَيْسِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، لَمْ يَرَوْ أَحَدٌ مِنْهُمْ ذَلِكَ عَنْهُ.

وَشَيْخُهُ ابْنُ مُجَاهِدٍ: شَيْخُ الصَّنْعَةِ وَإِمَامُ السَّبْعَةِ، نَقَلَ عَنْهُ خَلْقٌ لَا يُحْصَوْنَ، وَلَمْ يَنْقُلْ ذَلِكَ أَحَدٌ عَنْهُ (١).

وقال كذلك ابن الجزري: «قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الأَهْوَازِيُّ: وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَأْخُذُ عَنِ أَبِي

(١) وهذا يؤكد كلام الشيخ عمرو عبد الله عن الهذلي - رَحِمَهُ اللهُ - (ويأتي عن المشاهير بما لا يعرف إلا من طريقه).

## شرح تنقيح فتح الكريم

عَمَرُوا بِالْهَمْزِ وَبِإِذْغَامِ الْمُتَحَرِّكَاتِ، وَلَا أَعْرِفُ لِذَلِكَ رَاوِيًا عَنْهُ. انْتَهَى. نَاهِيكَ بِهَذَا مِنَ الْأَهْوَايِ الَّذِي لَمْ يَقْرَأْ أَحَدٌ - فِيمَا نَعْلَمُ - مِثْلَمَا قَرَأَ (١). اهـ.

فهنا نجد الإمام الهذلي - رَحِمَهُ اللهُ - ينقل عن شيوخه المشاهير الأثبات الثقات ما لم ينقله أحدٌ غيره، فيخالف جميع الرواة عن هؤلاء المشايخ.

٢- تقديم التكبير على البسمة: كلنا يعلم أن التكبير مقدم على البسمة، سواء كان التكبير العام أو التكبير الخاص، فنقرأ (الله أكبر بسم الله الرحمن الرحيم) هذا هو الصحيح الثابت من حيث الرواية، وهذا هو المعمول به؛ إلا أن الإمام الهذلي روى تقديم البسمة على التكبير، فقال في كتابه (الكامل): «روى نظيف عن قبل تقديم التسمية على التكبير» (٢).

قال في النشر: «التنبيه الرَّابِعُ: تَرْتِيبُ التَّهْلِيلِ مَعَ التَّكْبِيرِ وَالْبَسْمَلَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا لِأَزْمٍ؛ لَا تَجُوزُ مُخَالَفَتُهُ، كَذَلِكَ وَرَدَتِ الرَّوَايَةُ وَتَبَّتْ الْأَدَاءُ، وَمَا ذَكَرَهُ الْهَذَلِيُّ عَنْ قُبُلٍ - مِنْ طَرِيقِ نَظِيفٍ - فِي تَقْدِيمِ الْبَسْمَلَةِ عَلَى التَّكْبِيرِ غَيْرِ مَعْرُوفٍ، وَلَا يَصِحُّ أَيْضًا؛ لِأَنَّ جَمِيعَ مَنْ ذَكَرَ طَرِيقَ نَظِيفٍ عَنْهُ - سِوَى الْهَذَلِيِّ - لَمْ يَذْكُرْ عَنْهُ سِوَى تَقْدِيمِ التَّكْبِيرِ عَلَى الْبَسْمَلَةِ، وَهُوَ إِجْمَاعٌ مِنْهُمْ عَلَى ذَلِكَ. وَأَيْضًا فَإِنَّ الْهَذَلِيَّ أَسْنَدَ هَذِهِ الطَّرِيقَ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ أَبِي الطَّيِّبِ بْنِ غَلْبُونَ عَنْهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ ابْنُ غَلْبُونَ فِي إِرْشَادِهِ وَلَا غَيْرِهِ، وَلَا ذَكَرَهُ أَحَدٌ مِمَّنْ رَوَى هَذِهِ الطَّرِيقَ أَيْضًا عَنْ ابْنِ غَلْبُونَ الْمَذْكُورِ، فَعُلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ، - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -.

وهنا نجد الإمام الهذلي قد خالف الإجماع الذي عليه أهل الأداء، وبإلته ينسب ذلك لنفسه أو يقله باجتهاده هو ولا ينسبه لغيره، وإنما ينسبه للمشاهير من أهل الأداء،

(١) النشر (١ / ٢٧٦ - ٢٧٧).

(٢) الكامل (٢ / ٩٥٢).

## شرح تنقيح فتح الكريم | ١٨٣

فيخالف جميع الرواة عنهم، وينقل عنهم ما لم يرد عنهم، وما لم يقولوا به مطلقاً، وما لا يُعرف إلا من طريقه. وليس الإشكال أنه ينقل عنهم ما لم ينقله غيره، وإنما الإشكال أنه ينقل عن هؤلاء المشايخ ما لم يرد عنهم وما لم يصح عنهم، فهو ينقل خلاف الصحيح والثابت والمشهور عن هؤلاء الأعلام الثقات الأثبات.

### ٣- وهو ما نحن بصدده الآن، وهو (التكبير العام):

قلنا إن الإمام الهذلي - رَحْمَةُ اللَّهِ - ذكر التكبير العام في كتابه الكامل، ولكنه حكاه عن الإمام الخزاعي عن ابن حبش، فقال: «قال الخزاعي: كان ابن حبش يأخذ لجميع القراء بالتكبير، وهو قول أبي الحسين، والخزاعي يقول: جميع القراء عند الدينوري كذلك يكبر في أول كل سورة لا يختص بالضحى وغيرها لجميع القراء». (١) اهـ.

والدينوري: هو أبو علي ابن حبش، الذي ذكره في أول الكلام.

وقوله: «يكبر في أول كل سورة لا يختص بالضحى وغيرها لجميع القراء».

فالمقصود بذلك هو: التكبير العام لجميع القراء في جميع السور.

والإمام الهذلي ذكر هذا الوجه من طريق الخزاعي عن ابن حبش، فإن ثبت هذا النقل عن الخزاعي وعن ابن حبش، فيلزم الأخذ به حينئذ، وإن لم يثبت هذا النقل عن الخزاعي وعن ابن حبش، فحينئذ لا يؤخذ به من طريقهما.

فعلينا الآن أن نرجع إلى الخزاعي وإلى ابن حبش لتوثيق هذا عنهما أو نفيه. نبدأ بالإمام الخزاعي، وهو إمام كبير من أئمة القراءات الثقات الضابطين، والهذلي لم يقرأ عليه مباشرة، وإنما قرأ الهذلي على أبي المظفر عبد الله ابن شبيب، وابن شبيب قرأ على الخزاعي، فبين الهذلي والخزاعي واسطة وهو ابن شبيب. والإمام الخزاعي له

(١) الكامل (٢ / ٩٥١).

## شرح تنقيح فتح الكريم

كتاب قيم في القراءات وهو مطبوع ومحقق بفضل الله - **عَزَّوَجَلَّ** - واسمه (المنتهى في القراءات الخمسة عشر).

**قال الخزاعي في كتابه المنتهى:** «ولفظه - التكبير - الله أكبر، وبه كان يأخذ أبو علي بن حبش لجميع القراء». وحينما نتدبر في كلام الخزاعي، وفيما نقله عنه الهذلي، سنجد أن بينهما اختلافًا كثيرًا.

**فالخزاعي قال:** وبه كان يأخذ أبو علي بن حبش لجميع القراء».

**والهذلي قال:** جميع القراء عند الدينوري كذلك يكبر في أول كل سورة لا يختص بالضحى وغيرها لجميع القراء».

**فالفرق بينهما في قول الهذلي:** يكبر في أول كل سورة لا يختص بالضحى وغيرها. وهذه زيادة من الهذلي؛ لأن الخزاعي لم يقل ذلك؛ لأن الخزاعي كان يتكلم عن التكبير في سور الختم فقط، وإن كان لم يصرح بذلك لابن حبش؛ إلا أن كلامه السابق واللاحق يدل على ذلك، فقد قال في أول كلامه عن التكبير: «كان ابن كثير - غير الفليحي - يكبر عند خاتمة ﴿وَالضُّحَى﴾ عند انقضاء كل سورة إلى آخر القراءان. وبه قرأت عن عُمَرِي عن يزيد، يعني أبا جعفر.

ثم ذكر ما كان يأخذ به ابن حبش، ثم قال: «وقرأت من طريق اللهبي، وأبي ربيعة من خاتمة ﴿وَاللَّيْلِ﴾، وقرأت من طريق ابن الصباح على أبي ربيعة وقنبل (لا إله إلا الله....) الخ.

**إذًا:** هو يتكلم عن التكبير الخاص لسور الختم فقط بدليل كلامه، وخصه بابن كثير فقط من روايته، وكذلك رواه عن أبي جعفر، ثم أراد بعد ذلك أن يبين مذهب ابن حبش في التكبير وأنه يأخذ به لجميع القراء، وليس لابن كثير وأبي جعفر فقط، فذكر هذا الكلام.



فهذا يدل دلالة واضحة على أن الخزاعي لم ينقل عن ابن حبش إلا التكبير لسور الختم فقط لجميع القراء.

هنا نعلم أن الهذلي - رَحْمَةُ اللَّهِ - قد وهم في نقل التكبير لجميع القراء في جميع السور عن الخزاعي عن ابن حبش؛ لأن هذا لم يثبت عن الخزاعي، ولم يثبت كذلك عن ابن حبش.

وقد أثبتنا الآن بفضل الله - عزوجل - أن التكبير الثابت عن الخزاعي والذي ذكره في كتابه عن ابن حبش هو: لسور الختم فقط لجميع القراء.

### ومن جهة أخرى، وزيادة في التأكيد والتوثيق، نقول:

إن الثابت عن ابن حبش أيضًا هو التكبير لسور الختم فقط ولجميع القراء، والدليل على ذلك ما يأتي:

١ - قال الإمام أبو معشر الطبري: «وروى أبو الفضل الخزاعي أن ابن حبش كان يأخذ بالتكبير من آخر ﴿وَالضُّحَى﴾ إلى آخر القراء لجميع القراء» (١).

وهذا هو النقل الصحيح الثابت عن الخزاعي عن ابن حبش، وليس كما نقله الهذلي، فهنا نجد أن أبا معشر نقل عن الخزاعي ما ذكره الخزاعي في كتابه وما نقله عن ابن حبش.

أما الهذلي فقد نقل عن الخزاعي ما لم يذكره الخزاعي في كتابه ولم يرد عنه ولا عن ابن حبش أصلاً.

٢ - قال الإمام أبو الكرم الشهرزوري: «وروي عن ابن حبش - وهو أبو علي الحسين بن محمد بن حبش الدينوري - أنه كان يأخذ لسائر الروايات بالتكبير وبالبسملة لسائر القراء...» (٢).

(١) سوق العروس (١ / ١٣٠).

(٢) المصباح (٢ / ٧٦٩).

## شرح تنقيح فتح الكريم

٣- قال الإمام أبو بكر ابن الجندي<sup>(١)</sup>: «وفي المصباح أن ابن حبش كان يأخذ لسائر الروايات بالتكبير»<sup>(٢)</sup>.

٤- قال الإمام الذهبي في ترجمة ابن حبش عن أبي عمرو الداني قال: «وسمعت فارس ابن أحمد يقول: كان ابن حبش مقرئ الدينور، وكان يأخذ في مذاهب القراء كلهم بالتكبير من ﴿وَالضُّحَى﴾ إلى آخر القرآن...».

كل هذه النصوص الواردة عن أئمة القراء، تبين لنا أن الثابت والمنقول والصحيح عن ابن حبش هو التكبير لجميع القراء في سور الختم فقط.

إذاً: قلنا إن التكبير العام غير موجود في غاية أبي العلاء مطلقاً، ولكنه موجود في الكامل للهدلي، ولكن وجوده كعدمه، فلا يصح أن يؤخذ به أو أن يحزر عليه على أنه من الكامل؛ لأنه مذكور في الكامل على سبيل الخطأ والوهم.

**والسؤال:** لماذا ذكره العلماء على أنه من الكامل وغاية أبي العلاء؟

**والجواب:** أنهم اعتمدوا في ذلك على كلام الإمام ابن الجزري - رَحِمَهُ اللهُ - حيث قال في النشر: «وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَأْخُذُ بِهِ فِي جَمِيعِ سُورِ الْقُرْآنِ، ذَكَرَهُ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ، وَالْهَدَلِيُّ عَنْ أَبِي الْفَضْلِ الْخَزَاعِيِّ، قَالَ الْهَدَلِيُّ: وَعِنْدَ الدِّينَوْرِيِّ كَذَلِكَ يُكَبَّرُ فِي أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ لَا يَخْتَصُّ بِالضُّحَى وَغَيْرِهَا لِجَمِيعِ الْقُرَّاءِ».

**قُلْتُ:** والدِّينَوْرِيُّ هَذَا هُوَ أَبُو عَلِيِّ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَبَشِ الدِّينَوْرِيِّ إِمَامٌ مُتَقِنٌ صَابِغٌ قَالَ عَنْهُ الدَّانِيُّ مُتَقَدِّمٌ فِي عِلْمِ الْقِرَاءَاتِ مَشْهُورٌ بِالِاتِّقَانِ ثِقَّةٌ مَأْمُونٌ.

وقال في آخر الباب: «وَقَدَّمْنَا أَوَّلَ الْفَصْلِ مَا كَانَ يَأْخُذُ بِهِ الْخَبَّازِيُّ وَابْنُ حَبَشٍ مِنَ التَّكْبِيرِ لِجَمِيعِ الْقُرَّاءِ، وَمَا حَكِي عَنْ أَبِي الْفَضْلِ الْخَزَاعِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ التَّكْبِيرِ فِي أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ مِنْ جَمِيعِ الْقُرَّانِ». وهنا نجد الإمام ابن الجزري - رَحِمَهُ اللهُ - صرح بأن

(١) وهو شيخ الإمام ابن الجزري.

(٢) البستان (٢ / ١٨٩٩).

الإمام أبا العلاء الهمداني، وكذلك الإمام الهذلي ذكرا التكبير في جميع سور القرآن، ولكنه لم يذكر كلام أبي العلاء ولم يعزه إلى كتابه غاية الاختصار، وليس هو فيها، فلعل أبو العلاء ذكره في غيرها كما هو ظاهر كلام ابن الجزري.

وعلى ذلك: لا يُنسب التكبير العام لغاية أبي العلاء، ولكن ينسب إلى طريق أبي العلاء نفسه. ثم ذكر ابنُ الجزري كلامَ الهذلي عن الخزاعي عن ابن حبش، فتابعه على هذا الذي وقع فيه، وقد تقدم الرد عليه، وإثبات ما فيه من الوهم والخطأ. فإذا كان وجه التكبير العام لا يصح ولا يثبت من هذين الكتابين ولا من غيرهما بطرق صحيحة متصلة مسندة، فحينئذ لا يُحرر عليه ولا يُقيد بأوجه معينة؛ لأن التحريرات تحتاج إلى طرق معينة وكتب محددة، يُحرر عليها، وتُقيد بها.

### الخلاصة:

١ - نص ابن الجزري على التكبير العام لجميع القراء في النشر والتقريب والطيبة.

٢ - عزا ابن الجزري وجه التكبير العام في النشر للهذلي وأبي العلاء الهمداني.

٣ - أخذ بعض المحررين بالتكبير العام لكل القراء من الكامل وغاية الاختصار، وحرروا على ذلك وجوها كثيرة، بالمنع أو الوجوب.

٤ - لم يذكر أبو العلاء الهمداني في غايته التكبير العام لا من قريب ولا من بعيد، ولعله ذكره في غير الغاية؛ ولذلك نسبه ابن الجزري إليه ولم ينسبه إلى غايته.

٥ - ذكر الهذلي التكبير العام في كامله عن الخزاعي عن ابن حبش، فوهم في ذلك؛ لأنه لا يصح عن الخزاعي ولا عن ابن حبش، كما سبق بيانه.

٦ - ليس للتكبير العام طريق صحيح متصل عن أحد من القراء العشرة.

٧ - لا تحرير في التكبير العام؛ لأنه ليس له طريق صحيح متصل.

٨ - نقرأ بالتكبير العام لجميع القراء، ولكن بدون تحرير أو قيود.

## شرح تنقيح فتح الكريم

٩- أخذ الإمام المنصوري وأتباعه بالتكبير العام على أنه ذكر مشروع لجميع القراء، ولم يقيدونه بوجه معين، وكذلك أشار إليه أبو شامة في شرحه للشاطبية على أنه ذكر مشروع بين السورتين لجميع القراء.

١٠- نأخذ بالتكبير العام لجميع القراء على الإطلاق؛ أي على إطلاق الطيبة، وعلى اختيار الإمام ابن الجزري، وليس على أنه من الكامل أو من غاية الاختصار.



## تحرير هاء السكت ليعقوب



قال الناظم (رَحْمَةُ اللَّهِ):

وَهَا السَّكْتِ فِي كَالْعَالَمِينَ الَّذِينَ إِنْ ... تَكُنْ مُدْغَمًا لِلْحَضْرَمِيِّ فَأَهْمَلًا

أولاً: نحدد عناصر التحرير: الناظم هنا يتكلم عن تحرير (هاء السكت) مع الإدغام الكبير العام ليعقوب الحضرمي.

ثانياً: بيان المعنى الإجمالي لكلام الناظم: أننا إذا قرأنا بالإدغام الكبير العام ليعقوب، فحينئذ يمتنع الوقف بهاء السكت، وإذا أردنا أن نقف بهاء السكت فيمتنع حينئذ أن نقرأ بالإدغام الكبير العام ليعقوب؛ أي أنهما لا يجتمعان معاً.

ثالثاً: الشرح والتأصيل لهاء السكت. يحسن بنا قبل أن نتطرق لمسألة التحريرات، أن نقوم بتأصيل وشرح لهاء السكت.

هاء السكت: هي هاء ساكنة تدخل على الأسماء والحروف لبيان حركة الحرف الموقوف عليه في الوصل، فمثلاً: ﴿أَتَلَمَّيْتُ﴾ في الوصل النون مفتوحة، أما في حالة الوقف فالنون ساكنة، ولكن إذا أردنا أن نبين حركة النون وصلًا، نقف عليها بهاء السكت.

قال ابن الجزري في النشر في باب (الوقف على مرسوم الخط):

«وأما الإثبات فهو على قسمين؛ أحدهما: إثبات ما حُذِفَ رسماً. والثاني: إثبات ما حُذِفَ لفظاً.

فالذي ثبت من المحذوف رسماً ينحصر في نوعين:

## شرح تنقيح فتح الكريم

الأول: وهو من الإلحاق، وهو هاء السكت.

الثاني: أحد أحرف العلة الواقعة قبل ساكن فحذفت لذلك.

أما هاء السكت فتجئ في خمسة أصول مطردة، وكلمات مخصوصة.

**الأصل الأول:** ما الاستفهامية المجرورة بحرف الجر، وهي في (عمّ، فيم، بم، لم،

مم).

**الأصل الثاني:** الضمير «هو»، والضمير «هي» حيث وقعا وكيف جاءا.

**الأصل الثالث:** النون المشددة من جمع الإناث نحو: (هنّ، مثلهنّ، أيديهنّ ...)

**الأصل الرابع:** الاسم المشدد المبني نحو: (عليّ، إليّ، بيديّ، بمصرخيّ، لديّ)

**الأصل الخامس:** النون المفتوحة، نحو: (العالمين، الذين، المفلحون ...)

فروى بعضهم عن يعقوبَ الوقفَ على ذلك كله بالهاء.

وما ذكره الناظم في هذا البيت يتعلق بهاء السكت وهي تكون في النون المفتوحة

في جمع المذكر السالم وما ألحق به، وذلك في حالة الرفع بالواو، أو في حالة النصب

والجر بالياء. وهو المراد بقوله في الطيبة:

..... وَالْبَعْضُ نَقْلٌ ... بِنَحْوِ عَالَمِينَ مُؤْفُونَ وَقَلْ

قوله: (وقلّ): أي قل الأخذ بذلك؛ وذلك بسبب قلة الطرق التي روت هاء

السكت في هذا النوع.

**رابعاً:** ما هي الطرق التي روت هاء السكت كما في النشر؟

وقبل أن نرجعَ إلى كتاب النشر ونذكرَ منه الطرقَ التي روت هاءَ السكت

ليعقوب، فلا بد أن نعرف أولاً ما هي الطرق المسندة في النشر ليعقوب من الطرق غير

المسندة (١).

(١) وذلك لأن الإمام ابن الجزري، قد يعزو في النشر أحياناً بعض الأوجه إلى كتب وإلى طرق غير

← =

ومعنى (الطرق المسندة) أي الطرق التي أسند منها ابن الجزري في النشر قراءة يعقوب، بمعنى آخر: أن الإمام ابن الجزري حينما اختار قراءة يعقوب من الكتب والطرق، أخذها واختارها من كتب وطرق معينة، وحينئذ ينبغي علينا قبل العزو أن نعرف الكتب والطرق التي أسند منها ابن الجزري قراءة يعقوب الحضرمي حتى لا نعزو إلى كتاب أو طريق غير مسند، خاصة وأن الإمام ابن الجزري يعزو أحيانا في النشر إلى كتب وطرق غير مسندة في النشر، ولعله يفعل ذلك لبيان شهرة هذا الوجه عند أصحاب الكتب، وليس في ذلك لبس؛ لأنه ذكر لنا في باب الأسانيد الكتب والطرق المسندة، فيكفي في ذلك كله الرجوع إلى باب الأسانيد لمعرفة ذلك، والأمر ليس سهواً.

وقد سبق بيان الطرق والكتب التي أسند منها الإمام ابن الجزري قراءة يعقوب براوييه في كتاب النشر، وهذه الطرق وتلك الكتب هي التي ينبغي الرجوع إليها والاعتماد عليها في تحرير أوجه الخلاف، فأى وجهٍ خلافي يذكره الإمام ابن الجزري ليعقوب، فينبغي الرجوع إلى هذه الكتب لتحرير هذا الخلاف مع مراعاة اختيارات الإمام ابن الجزري وترجيحاته وما قرأ به من هذه الكتب، حتى وإن خالف ذلك ظاهر هذه الكتب؛ لأننا إنما نقرأ من طريقه، وليس لنا سند إلا من طريقه، فلذلك ينبغي مراعاة ما قرأ به ابن الجزري من طريق هذه الكتب.

وكل وجه ليس موجوداً في هذه الكتب، أو موجود ولكنه ليس مسنداً من هذه الكتب، فلا تحرير فيه، فلا تحرير إلا ما كان مسنداً من هذه الكتب فقط.

==

مسندة في الرواية أو الطريق الذي يتكلم عنه، كما فعل ذلك في الإدغام الكبير ليعقوب، حيث عزاه إلى كتاب المطلوب لأبي حيان، وإلى طريق أبي الفضل الرازي، وكلاهما غير مسند في النشر في قراءة يعقوب، فإذا علمنا الكتب والطرق المسندة من غيرها، فحينئذ لا نحرر إلى على هذه الكتب والطرق المسندة، وما عداها لا يحرر عليه، وهذا هو الصواب، والله أعلم.

## شرح تنقيح فتح الكريم

هذا بالنسبة لتحرير أوجه الخلاف، أما بالنسبة للقراءة فالأمر يختلف، بمعنى أننا ربما نقرأ بوجه غير موجود في هذه الكتب المسندة أو قد يكون موجوداً ولكنه غير مسند من هذه الكتب، ثم نرى الإمام ابن الجزري يختار هذا الوجه، أو يصرح بأنه قرأ به، فحينئذ نأخذ هذا الوجه ونقرأ به وإن كان غير مسند؛ لأنه اختيار من ابن الجزري، ولكن لا نحرر عليه؛ لأنه ليس له طريق مسند، أو ليس مسنداً من طرق النشر، وكما قلنا قبل ذلك أن التحريرات لا تكون إلا في الأوجه المسندة فقط، أما الأوجه غير المسندة قد نقرأ بها إن اختارها ابن الجزري وذكر أنه قرأ بها ولكن في هذه الحالة لا نحرر عليها.

وبعد أن نرجع إلى كتاب النشر ونعرف الكتب والطرق التي أسند منها واختار منها الإمام ابن الجزري قراءة يعقوب، فحينئذ نرجع إلى كتاب النشر مرة أخرى وإلى باب (الوقف على مرسوم الخط) لنرى الكتب والطرق التي عزا إليها الإمام ابن الجزري وجه الوقف بهاء السكت ليعقوب في جمع المذكر السالم وما ألحق به.

### خامساً: الرجوع إلى كتاب النشر واستخراج العزو منه.

قال في النشر: (الأصل الخامس): التَّوْنُ الْمَفْتُوحَةُ نَحْوَ (الْعَالَمِينَ، وَالَّذِينَ، وَالْمُفْلِحُونَ، وَبِمُؤْمِنِينَ) فَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ يَعْقُوبَ الْوَقْفَ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ بِالْهَاءِ، وَحَكَاهُ أَبُو طَاهِرٍ بْنُ سُورٍ وَغَيْرُهُ، وَرَوَاهُ ابْنُ مِهْرَانَ عَنْ رُوَيْسٍ، وَهُوَ لُغَةٌ فَاشِيَةٌ مُطَرَّدَةٌ عِنْدَ الْعَرَبِ.

ثم قال، قُلْتُ: وَالصَّوَابُ تَقْيِيدُهُ عِنْدَ مَنْ أَجَازَهُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْعَرَبِيَّةِ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى عَدَمِ إِثْبَاتِ الْهَاءِ عَنْ يَعْقُوبَ فِي هَذَا الْفَصْلِ، وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ.

### أولاً: تعقيبٌ وتوضيحٌ على عزو الإمام ابن الجزري:

١- قول الإمام ابن الجزري «فروى بعضهم عن يعقوب.....» هذا كلام مبهم؛



لأن الإمام ابن الجزري لم يبين لنا مَنْ المقصود بكلمة «بعضهم» وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على قلة نقله هذا الوجه من ناحية الرواية والإسناد.

٢- قوله «وحكاه أبو طاهر ابن سوار وغيره....» أيضًا هذا الكلام يؤكد قلة مَنْ روى هذا الوجه.

٣- قوله: «ورواه ابن مهران عن رويس» لم يحدد لنا ابن الجزري في أي الكتب رواه ابن مهران، ومَنْ يطالع كتابي ابن مهران (الغاية، المبسوط) وكلاهما في القراءات العشر، فلن يجد هذا الوجه فيهما ألبته، ولعله ذكره في غيرهما كالشامل مثلاً.

٤- قوله «والجمهور على عدم إثبات الهاء عن يعقوب في هذا الفصل.....». لأوضح دليل على ضعف هذا الوجه من جهة الرواية والسند، وعلى عدم شهرته بين أهل العلم في هذا الفن<sup>(١)</sup>، وأن عمل الجمهور من القراء على ترك هذا الوجه.

وبعد أن رجعنا إلى كتاب النشر وأخذنا منه عزوه لهاء السكت، مع ما تقدم عليه من ملاحظات، وحتى نتأكد من صحة هذا العزو، ينبغي علينا أن نرجع إلى الكتب والطرق التي أسند منها ابن الجزري قراءة يعقوب لنرى ما فيها في هاء السكت، ونطابقها بما في النشر، وهذا هو العنصر السادس من عناصر المنهج الذي نسير عليه إن شاء الله.

### سادسًا: الرجوع إلى أصول النشر، ومقارنة النشر بأصوله في هذا العزو:

وحينما نرجع إلى أصول النشر - الكتب والطرق المسندة في قراءة يعقوب -

(١) قال الدكتور / الجكني: «اطلعتُ على جميع كتب { مفردات يعقوب } التي وصلتنا، وهي للأئمة: الأهوازي، الداني، ابن الفحام، ابن شريح، فلم أجد واحدة منها ذكرت هذا السكت ليعقوب، بل ولا لأحد من رواه، وهذا يدل على عدم شهرته عند السابقين، والله تعالى أعلم، اهـ.

سنجد الآتي:

١- كتاب المستنير، قال ابن سوار: «... وقد رُوي عنه أيضًا إثباتُ الهاء في الوقف، فيما كان في آخره نون مفتوحة كقوله: ﴿الْعَلَمِيتِ﴾ «العالمينه» ﴿يُنْفِقُونَ﴾ «ينفقونه» ﴿الَّذِينَ﴾ «الذينه»، ونحو ذلك.

٢- كتاب المصباح، قال أبو الكرم الشهرزوري: «ورُوي عن يعقوب أيضًا إثبات الهاء في الوقف فيما كان في آخره نون مفتوحة، كقوله: ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ «المؤمنينه»، و ﴿الْعَلَمِيتِ﴾ «العالمينه»، و ﴿الَّذِينَ﴾ «الذينه»، و ﴿يُنْفِقُونَ﴾ «ينفقونه»، و ﴿يَعْلَمُونَ﴾ «يعلمونه»..... ونحو ذلك».

٣- كتاب الكامل، قال الهذلي: «زاد ابن مهران كل نون جمع نحو (يعلمونه)، و(يصلونه)، و(كَيْفَهُ) و(فِيْمَهُ) و(أَيْنَهُ)، وشبه ذلك.

٤- كتاب الجامع للقراءات للروذباري، حيث قال: «وعن المعدل عن روح عنه الوقف أيضًا على كل مفتوح، سواء كان مشددًا أو مخففًا، نحو «عليه» و«لديه» و«ينفقونه» و«يعلمونه»، ونحو ذلك حيث كان في المفتوح غير المنون في كل القراءان، وقرأتُ على أبي بكر المروزي عن روح عنه النون المثقلة فقط» اهـ (د / الجكني).

٥- كتاب البستان في القراءات الثلاث عشرة لابن الجندي، وذلك حيث قال: ووقف يعقوب والبزي بخلاف عنه: بهاء السكت على....، زاد يعقوب.... والنون المشددة ﴿فَأَمْتَحُونَهُنَّ﴾، وكذا المخففة المفتوحة في نقل ابن سوار وأبي الكرم، ك: ﴿الْعَلَمِيتِ﴾.... الخ (١).

(١) بستان الهداة (١ / ٣٦٧).

وإن كان هذا الكتاب والذي قبله ليسا من أصول النشر، ولكن ذكرتهما من باب بيان المصادر التي ذكرت هذا الوجه، كما كان يفعل ابن الجزري في النشر في كثير من المواضع.

هذه هي المصادر التي وقفتُ عليها من أصول النشر وغيره، والتي قد ذكرت هاء السكت ليعقوب في جمع المذكر السالم وما ألحق به.

**مقارنة ما في النشر بأصوله:** حينما نرجع إلى كتاب النشر، ونقارن ما ذكره الإمام ابن الجزري في النشر بما هو في أصول النشر سنجد الآتي:-

**١- ذكر ابن الجزري:** أن ابن سوار وغيره حكى الوقفَ بهاء السكت ليعقوب في هذا النوع، مع أن كلام ابن سوار في المستنير لم يكن بلفظ «حكي»، وإنما بلفظ «رؤي» المبني للمجهول، ولكنه لما لم يبين من الذي روى هذا الوجه، عدّه ابن الجزري من باب الحكاية.

**٢- قول ابن الجزري:** (وحكاه أبو طاهر بن سوار وغيره) لم يبين لنا من هو المقصودُ بقوله (وغيره) ولكن لما رجعنا إلى أصول النشر وجدنا أن هناك من ذكر هاء السكت ليعقوب في هذا النوع وبنفس عبارة الإمام طاهر بن سوار، وهو تلميذُ ابن سوار، وهو الإمام أبو الكرم الشهرزوري، فأبو الكرم ذكر نفس الكلام الذي ذكره ابن سوار، ولعله نقله عنه؛ لأن أبا الكرم قرأ على ابن سوار وأخذ عنه القراءات، فلعل الإمام ابن الجزري قصد بقوله (وغيره) يعني غير ابن سوار، لعله قصد به أبا الكرم الشهرزوري؛ لأنه لم يذكره صراحة في هذا العزو، مع أنه ذكر ما ذكره ابن سوار شيخه.

**٣- قال ابن الجزري:** «ورواه ابن مهران عن رويس» فعزا الوجهَ إلى ابن مهران نفسه، ولم يعزه إلى كتاب من كتبه، وهذا يفعله ابن الجزري كثيراً في النشر، فأحياناً يذكر في عزوه الكتاب فقط، فيقول مثلاً: وهو الذي في التبصرة، والهادي، وأحياناً يذكر

## شرح تنقيح فتح الكريم

في عزوه صاحب الكتاب دون تقييد ذلك بكتاب معين له، فيقول مثلاً: ومن طريق أبي معشر.، وأحياناً يذكر في عزوه الكتاب وصاحب الكتاب معاً، فيقول مثلاً: وهو الذي ذكره أبو العز في إرشاده، وابن شريح في كافيته،..... الخ.

فإذا أراد ابن الجزري ما في الكتاب، فإنه ينص عليه في العزو سواء ذكر معه صاحبه أم لا، وإذا أراد طريقَ صاحب الكتاب دون ما في الكتاب نفسه فإنه ينص على صاحب الكتاب فقط ولا يذكر حينئذ الكتاب؛ لأنه لا يريد طريق الكتاب وإنما طريق صاحب الكتاب، وحينئذ لا نرى هذا الوجه أو الطريق في الكتاب وإنما سيكون من طريق صاحب الكتاب فقط، كما في هذه الصورة التي معنا الآن.

فالإمام ابن الجزري عزا هذا الوجه لابن مهران ولم يذكر معه أي كتاب من كتب ابن مهران، فدل ذلك على أنه أراد طريقَ ابن مهران، ولم يرد أي كتاب من كتبه، إذ لو أراد ذلك لذكره، والدليل على ذلك، أن هذا الوجه لم نجده في كتب ابن مهران الموجودة بين أيدينا الآن. فلذلك من الخطأ أن ننسب ذلك إلى كتاب الغاية لابن مهران، كما فعل ذلك الإمام الإزميري والإمام المتولي ومن تبعهما إلى الآن، وبناءً على ذلك وضعوا بعض التحريرات على أن لرويس هاء السكت من غاية ابن مهران، وهذا غير صحيح، وهذا لم يقل به ابن الجزري، وابن الجزري لم يرد ذلك أصلاً، ولو أراد الغاية لذكرها، ولكنه أراد طريقَ ابن مهران نفسه، والدليل على ذلك أن هاء السكت في هذا النوع ليست في الغاية مطلقاً.

فالأولى حينئذ: أن نفعل كما فعل ابن الجزري، وأن ننسب ذلك إلى طريق ابن مهران، وليس لغاية ابن مهران.

٤- لم يذكر الإمام ابن الجزري هاء السكت من الكامل، في حين أن الإمام الهذلي ذكرها في الكامل لروح عن ابن مهران، بينما ذكرها ابن الجزري عن ابن مهران ولكن لرويس دون روح، وأياً كان ذلك فلن يترتب عليه شيء؛ لأن طريق ابن مهران

ليس مسندًا في النشر ليعقوب من الكامل، ولكنه مسندٌ من الغاية لابن مهران نفسه، يعني رواية الهذلي عن ابن مهران ليست من طريق الطيبة.

### الخلاصة:

١- أن هاء السكت من حيث الرواية والسند ليس لها سند متصل من كتاب النشر؛ لأنَّ الَّذِينَ ذكراها من أصحاب الكتب المسندة في النشر وهما (ابن سوار، وأبو الكرم) ذكراها بدون سند، وكما قلنا إنهما كرجل واحد؛ لأنَّ أبا الكرم ينقل عن شيخه ابن سوار وأما ما رواه ابن مهران عن رويس، فليس مسندًا أيضًا من النشر، وإنما المسندُ هو غايةُ ابن مهران؛ لأنَّ طريقَ ابن مهران يختلف عن غاية ابن مهران.

٢- ذكر ابن سوار وأبو الكرم هاء السكت ليعقوب مطلقًا؛ أي أنهما لم يخصا طريقًا معينًا ليعقوب، فيكون ليعقوب بكماله - من جميع طرقه - هاء السكت من الكتابين.

٣- هذا الوجه وإن كان ضعيفًا من حيث السند؛ إلا أن هذا لا يمنع من الأخذ به والقراءة به، وكيف نمنع وجهًا قرأ به ابن الجزري وأقرأ به وذكره في النشر والتقريب والطيبة، وكذلك كل من جاء بعده؟.

٤- ضعف وجه هاء السكت في هذا النوع، وعدم ورودها من طريق متصل وسند صحيح، لا بد أن يكون له أثر عملي في القراءة، وهو أننا من الأفضل أن لا نأخذ بها دائمًا في جميع مواضعها في القرآن، فلا نتركها مطلقًا ولا نأخذ بها مطلقًا، وربما يكون هذا هو مراد الإمام ابن الجزري في الطيبة، حيث قال:

..... وَالْبَعْضُ نَقَلَ ... بِنَحْوِ عَالَمِينَ مُؤْفُونَ وَقَلَّ

قال ابن الناظم في شرحه لهذا البيت: " قوله (وقل)؛ إشارة إلى قلته، أي: وقلَّ الأخذ بذلك ". اهـ

## شرح تنقيح فتح الكريم

وهذا من أجل قلة الطرق التي ورد منها هذا الوجه، وقد ورد بدون سند.

قال في النشر: " وَالْجُمْهُورُ عَلَى عَدَمِ إِثْبَاتِ الْهَاءِ عَنْ يَعْقُوبَ فِي هَذَا الْفَصْلِ، وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ " . اهـ

وذكر الإمام النووي في شرحه للطيبة، والقسطلاني في لطائفه وكذلك البنا الدمياطي في إتحافه نفس الكلام الذي ذكره ابن الجزري (والجمهور على عدم إثبات الهاء... الخ) ولم يستدركوا عليه شيئاً؛ إقراراً منهم بما نصَّ عليه ابنُ الجزري .

فلا بد أن نضع هذه العبارات أمام أعيننا، وهي : (والبعض نقل، وقل، وَالْجُمْهُورُ عَلَى عَدَمِ إِثْبَاتِ الْهَاءِ عَنْ يَعْقُوبَ فِي هَذَا الْفَصْلِ، وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ).

فعمل الجمهور على عدم الأخذ بهذا الوجه، وهذا هو الذي عليه العمل، كما نص على ذلك الإمام ابن الجزري في النشر.

٥- إذا أخذنا بهاء السكت، فإنما نأخذ بها من كتابي (المصباح) و(المستنير)؛ لأن هذين الكتابين مسندان ليعقوب في النشر، وقد نصّا على هاء السكت ليعقوب من الروائتين، حتى وإن كانا ذكراها بغير سند، فإن اعتبرنا أن هذا اختيارٌ منهما وتبعهما عليه الإمام ابنُ الجزري، فحينئذٍ نأخذ بهاء السكت في هذا النوع من هذين الكتابين، ونتقيد بما فيهما من الأوجه، ونحرر على ما فيهما .



## تحرير هاء السكت مع الإدغام العام ليعقوب



قال الناظم (رَحْمَةُ اللَّهِ):

وَهَا السَّكْتِ فِي كَالْعَالَمِينَ الَّذِينَ إِنْ ... تَكُنْ مُدْغَمًا لِلْحَضْرَمِيِّ فَأَهْمِلًا

ما زال الحديث موصولاً عن البيت الأول من هذه الآيات، والتحرير في هذا البيت يدور بين هاء السكت وبين الإدغام الكبير العام .

والمعنى الإجمالي لكلام الناظم: أننا إذا قرأنا بالإدغام الكبير العام ليعقوب، فحينئذ يمتنع الوقف بهاء السكت، وإذا أردنا أن نقف بهاء السكت فيمتنع أن نقرأ بالإدغام الكبير العام ليعقوب، أي أنهما لا يجتمعان معاً.

وهذا التحرير له سبب، وهو أصل هذا التحرير ألا وهو العزو، فنحن قلنا قبل ذلك إن العزو أصل التحريرات وإن العزو سابق على التحرير، والتحرير يبنى على العزو وإذا كان العزو صحيحاً كان التحرير صحيحاً، وهذه التحريرات حينما وضعت وألفت لم تؤلف هكذا بدون سبب أو رجوع إلى أصلها، وإنما ألفت هذه التحريرات بناء على العزو؛ لأن العزو سابق على التحرير، ولا يستطيع أحد أن يحرر إلا بعد العزو، وبناء على العزو يحرر، وهذا ما حدث أيضاً في هذه التحريرات، ولكن عادة الشيخ الزيات أنه كان لا يذكر العزو الذي هو أصل هذه التحريرات في التنقيح، وإنما كان يوردها هكذا مرسلة بدون عزو، لكن أصل هذا التقيح هو متن فتح الكريم للشيخ محمد المتولي، والذي شرحه هو بنفسه في الروض النضير، والعلامة المتولي لما شرح فتح الكريم في الروض كان يذكر التحرير ثم يبين سبب هذا التحرير وذلك من خلال الرجوع إلى أصل التحرير وهو العزو، فكان يحرر مع بيان العزو.

قال في الروض النضير: «تمتنع هاء السكت في نحو ﴿الْعَلَمِيَّتِ﴾ وقفًا ليعقوب مع الإدغام الكبير؛ لأن هاء السكت في هذا النوع لرويس من غاية ابن مهران، وليعقوب من المستنير، وكذا من المصباح في أحد الوجهين على عدم الإدغام الكبير، والإدغام ليعقوب من المصباح في وجه عدم الهاء، وللزبيري عن روح من الكامل، وليس في الكامل هاء السكت أصلاً» اهـ.

هذا هو الأساس والأصل الذي بنى عليه الإمام المتولي - رَحْمَةُ اللَّهِ - هذا التحرير، وسنرجع إليه إن شاء الله بعد ذلك ونبين مدى صحة هذا الكلام.

والمفترض على منهج صاحب التنقيح أنها لا تُمنع على الإدغام؛ لأن صاحب المصباح ذكرها ليعقوب مطلقاً ولم يخص بها طريقاً دون طريق، فإن كان قد خص الإدغام بطريق الزبيري عن رويس وروح، فإنه هنا لم يخص هاء السكت بطريق معين، فيدخل طريق الزبيري من عموم قوله (ورؤي عن يعقوب...)، فعلى أي أساس أخرجنا طريق الزبيري من طرق الإدغام؟

**توضيح:** الطرق الرئيسة المسندة في النشر عن رويس وروح، هي ثلاثة طرق، وهي:

١- التمار عن رويس. ٢- الزبيري عن روح. ٣- ابن وهب عن روح.

وحينما ذكر أبو الكرم هاء السكت، قال: " ورؤي عن يعقوب أيضًا إثبات الهاء في الوقف فيما كان في آخره نون مفتوحة... الخ " . اهـ

وهنا نلاحظ أن أبا الكرم ذكر هاء السكت ليعقوب مطلقاً، ولم يخص ذلك بطريق معين عنه، فيُفهم من إطلاقه أنه أراد كل الطرق الموجودة في المصباح عن يعقوب، ومنها طرق (التمار عن رويس، والزبيري وابن وهب عن روح).

وحينئذ يكون: التمار والزبيري وابن وهب، كل هذه الطرق لها هاء السكت من



## شرح تنقيح فتح الكريم | ٢٠١

المصباح ولكن حينما ذكر الإدغام عن يعقوب خصّه بطريق واحد وهو طريق الزبيري فقط.

وحيثُذ نقول: إن هاء السكت ليعقوب من جميع طرقه، أما الإدغام فهو للزبيري فقط. فإذا أردنا أن نجمع بين طرق يعقوب في هاء السكت والإدغام، فيكون على النحو التالي:

١- طريق الزبيري عن رويس وروح، وله الآتي:

أ- الإظهار: مع ترك هاء السكت. ب- الإظهار مع الهاء.

ج- الإدغام: مع ترك هاء السكت. د- الإدغام: مع هاء السكت.

٢- طريق التمار عن رويس، وله الآتي:

أ- الإظهار: مع ترك هاء السكت. ب- الإظهار مع الهاء.

٣- طريق ابن وهب عن روح، وله الآتي:

أ- الإظهار: مع ترك هاء السكت.

ب- الإظهار مع الهاء.

فالطريق الوحيد عن يعقوب الذي ذكر منه أبو الكرم الإدغام العام هو طريق الزبيري فقط، وهذا الطريق فيه هاء السكت أيضاً من المصباح؛ لأن أبا الكرم لم يستثنه من هاء السكت، ولم يخصها بغيره؛ لأنه لم يقل مثلاً: ورؤي عن يعقوب من غير طريق الزبيري ولم يقل مثلاً: وروى التمار أو ابن وهب... أو أي طريق آخر غير الزبيري، فلم يستثنه منها، ولم يخصها بغيره، فهو داخل في طرق هاء السكت عن يعقوب.

ومن هنا يتبين لنا خطأ منع هاء السكت على الإدغام، بحُجة أن هاء السكت

## شرح تنقيح فتح الكريم

وردت من طرق الإظهار، وأن الإدغام ورد من طرق عدم هاء السكت.

والحق يقال: إن هذا استدلال غير صحيح؛ لأن هاء السكت مطلقة وليست مقيدة بطريق معين، بل ذكرها صاحب المصباح ليعقوب من جميع طرقه، ومن هذه الطرق طريق الزبيري الذي فيه الإدغام.

فالصواب: أننا إذا قرأنا بالإدغام العام ليعقوب من المصباح من طريق الزبيري، فلنا في هاء السكت على الإدغام وجهان: ترك الهاء، ثم الوقف بالهاء. هذا لمن يأخذ بالإدغام العام من المصباح، وهو لا يصح منه، وإليك بيان ذلك:

## الإدغام الكبير العام ليعقوب:

كما هو معلوم لمن درس القراءات العشر من طريق طيبة النشر، أن يعقوب براوييه ورد عنه الإدغام الصغير والكبير، والإدغام الكبير ورد عنه في مواضع معينة، منها ما هو ليعقوب بكماله، ومنها ما هو لرويس فقط، ومنها ما هو متفق عليه، ومنها ما هو مختلف فيه، فالإدغام ليعقوب ينقسم إلى قسمين:-

١- إدغام خاص (في مواضع معينة مخصوصة).

٢- إدغام عام (في جميع القراءات).

والمقصود بالتحديد هنا في الإدغام ليعقوب هو الإدغام العام الذي قال عنه في

الطيبة: وقيل عن يعقوب ما لابن العلا

وقال في النشر بعد أن ذكر إدغام أبي عمرو ومَن وافقه في بعض المواضع، قال:

«وذكر صاحب المصباح عن رويس وروح وغيرهما وجميع رواة يعقوب إدغام كل ما أدغمه أبو عمرو من حروف المعجم أي من المتقاربين والمثلين، وذكره شيخ شيوخنا الأستاذ أبو حيان في كتابه المطلوب في قراءة يعقوب وبه قرأنا على أصحابه عنه، وربما أخذنا عنه به، وحكاه الإمام أبو الفضل الرازي، واستشهد به للإدغام مع تحقيق الهمز»

## شرح تنقيح فتح الكريم | ٢٠٣

قلتُ (١): «هو رواية الزبيرى عن روح ورويس وسائر أصحابه عن يعقوب».

ومن خلال كلام ابن الجزرى يتبين لنا أن مصادر الإدغام فى النشر، هى :

١ - المصباح لأبى الكرم.

٢ - المطلوب فى قراءة يعقوب لأبى حيان.

٣ - حكاية الإمام أبى الفضل الرازى.

٤ - رواية الزبيرى عن روح ورويس.

هذه هى مصادر الإدغام عند ابن الجزرى كما ذكرها فى النشر، وكل هذه المصادر

فىها نظر وعلىها مآخذ، وذلك كالتالى :

١ - بالنسبة لكاتب (المطلوب) لأبى حيان: فهو ليس من أصول النشر، فلم يسند

منه ابن الجزرى فى النشر أى رواية عن يعقوب، ولكنه ذكره فى مبحث الطرق وذكر أنه

قرأ بمضمونه على ابن الجندي إلى سورة النحل إلى قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾

وأجازه بالباقي مناولة، وقرأ به ابن الجندي على مؤلفه، ولم ينقل منه ابن الجزرى عن

أبى حيان إلا فى هذا الموضع فقط.

٢ - حكاية أبى الفضل الرازى: وهى كما قال ابن الجزرى حكاية؛ أى أن أبى

الفضل الرازى لم يروها بسنده إلى يعقوب، ولم يصرح بأنه قرأ بذلك، ومع ذلك كله

فإن طريق أبى الفضل الرازى ليس مسنداً فى النشر فى قراءة يعقوب.

٣ - كلام ابن الجزرى: هو رواية الزبيرى عن روح ورويس وسائر أصحابه عن

يعقوب هو نفس كلام صاحب المصباح، ولكن صاحب المصباح ذكره بسند إلى

يعقوب.

(١) القائل هو ابن الجزرى.

## شرح تنقيح فتح الكريم

فكلام ابن الجزري هو توضيح لما في المصباح، وليس مصدرًا مستقلًا .

٤ - ذِكْرُ صَاحِبِ الْمِصْبَاحِ الْإِدْغَامِ الْعَامِ لِيَعْقُوبَ . لم يتبقَّ عندنا الآن من مصادر الإدغام التي ذكرها ابن الجزري في النشر إلا (المصباح) وهو مسند في النشر ليعقوب .

قال صاحب المصباح: وروى الأهوازي عن الزبيرى عن رجاله عن يعقوب إدغام جميع حروف المعجم التي أدغمها أبو عمرو (١) .

هذا هو السند وهذا هو الطريق الذي روي منه الإدغام ليعقوب من كتاب (المصباح)، وحتى نقف على حقيقة هذا الوجه، وحتى نعرف كيف ننظر فيه نظراً صحيحاً، فلا بد من الرجوع إلى هذا السند ودراسته دراسة واعية متأنية .

قوله: (وروى الأهوازي عن الزبيرى..... الخ).

أولاً: مَنْ هُوَ الْأَهْوَازِيُّ؟

هو: أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي، وهو صاحب كتاب الوجيز في القراءات الثمان، والموجز، والإيضاح، والاتضح، والإقناع في القراءات الشاذة... الخ .

قال عنه الإمام ابن الجزري: «الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ هُرْمَزِ الْأُسْتَاذِ أَبُو عَلِيٍّ الْأَهْوَازِيُّ، صَاحِبُ الْمُؤَلَّفَاتِ شَيْخُ الْقُرَّاءِ فِي عَصْرِهِ وَأَعْلَى مَنْ بَقِيَ فِي الدُّنْيَا إِسْنَادًا: إِمَامٌ كَبِيرٌ مُحَدِّثٌ، وَوُلِدَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسِتِّينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ بِالْأَهْوَازِ، وَقَرَأَ بِهَا وَبِتِلْكَ الْبِلَادِ عَلَى شَيْوْخِ الْعَصْرِ، ثُمَّ قَدِمَ دِمَشْقَ سَنَةَ إِحْدَى وَتِسْعِينَ فَاسْتَوْطَنَهَا، وَأَكْثَرَ مِنَ الشُّيُوخِ وَالرُّوَايَاتِ؛ فَتُكَلِّمَ فِيهِ مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ، وَأَنْتَصَبَ لِلْكَلامِ فِي الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ فَبَالَغَ الْأَشْعَرِيَّةَ فِي الْحَطِّ عَلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ إِمَامٌ جَلِيلُ الْقَدْرِ أُسْتَاذٌ فِي

(١) وذكره ابن الجندي بنفس اللفظ في كتابه (بستان الهداة: ١ / ١٨٦).

الْفَنِّ، وَلَكِنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَغَالِيطَ وَسَهْوٍ، وَكَثْرَةَ الشَّرِّهِ أَوْقَعَ النَّاسَ فِي الْكَلَامِ فِيهِ ... الخ.

وقال عنه الإمام الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال: «قرأ على جماعة لا يعرفون إلا من جهته... الخ».

**ثانياً:** مَنْ هُوَ الْجَبِّيُّ؟

قال عنه الإمام ابن الجزري: " أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ أَبُو الْحُسَيْنِ الْجَبِّيُّ الْكُبَائِيُّ شَيْخٌ أَكْثَرَ عَنْهُ الْأَهْوَازِيُّ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا يَرْوِي عَنْهُ سِوَاهُ، قَرَأَ عَلَى أَحْمَدَ بْنِ فَرَحِ سَنَةَ ثَلَاثِمِائَةٍ، وَأَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ الرَّازِيِّ، وَابْنَ شَنْبُودَ، وَأَبِي بَكْرٍ الدَّاجُونِيَّ، ... تُوْفِيَ فِيْمَا ذَكَرَهُ الْأَهْوَازِيُّ فِي كِتَابِهِ الْإِقْنَاعِ سَنَةَ إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ بِالْأَهْوَازِ ... الخ " (١).

ولقد ذكر الذهبي مع الجبِّيِّ هذا جماعةً سَبَعَةً من شيوخ الأهوازي ثم قال الذهبي عنهم: «فهؤلاء المشايخ الثمانية ما أدرى من أين أتى بهم الأهوازي، ولا أين كانوا مطمورين، فلا الداني ذكرهم في الطبقات، ولا علمتُ أحدًا من القراء أخذ عنهم مع علو أسانيدهم إن صدقوا، فلا أدرى ما أقول، وفي النفس من الأهوازي ما فيها...».

فالذي يظهر من كلام الإمامين الذهبي وابن الجزري أن الجبِّيِّ هذا - شيخ الأهوازي - مجهولٌ ولا يُعرف إلا من طريق الأهوازي.

**ثالثاً:** مَنْ هُوَ النَّقَّاشُ؟

قال عنه ابن الجزري: «مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادِ بْنِ هَارُونَ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ سَنَدِ أَبِي بَكْرٍ الْمُوَصِّلِيِّ النَّقَّاشُ نَزِيلٌ بَغْدَادَ: الْإِمَامُ الْعَلَمُ، مُؤَلِّفُ كِتَابِ شِفَاءِ

(١) غاية النهاية (١ / ٢٦١).

## شرح تنقيح فتح الكرم

الصُّدُورِ فِي التَّفْسِيرِ: مُقَرَّرٌ مُفَسَّرٌ، وُلِدَ سَنَةَ سِتِّ وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ، وَعُنِيَ بِالْقِرَاءَاتِ مِنْ صِغَرِهِ، قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو: أَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَرَضًا عَنْ أَبِي رَبِيعَةَ، وَأَبِي عَلِيٍّ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَدَّادِ الْمَكِّيِّ.... الخ (١).

ومن كلام الإمام ابن الجزري عن النقاش نعلم أنه ثقة، وليس مجهولاً كالجبي السابق، والإمام ابن الجزري لم يذكر الجبِّي ممن أخذ عن النقاش.

**رابعاً:** ما علاقة الأهوازي بأبي الكرم؟ وهل أبو الكرم قرأ على الأهوازي؟

أبو الكرم الشهرزوري (٢) لم يدرك الأهوازي أصلاً، وإنما بينهما واسطة، وهو: أبو بكر أحمد بن الأشعث السمرقندي، فالسمرقندي هو شيخ أبي الكرم، وتلميذ الأهوازي.

**خامساً:** هل قرأ أبو الكرم على السمرقندي؟

بالنسبة لأبي الكرم فإنه لم يقرأ على السمرقندي، ولذلك لما ترجم ابن الجزري لأبي الكرم في (غاية النهاية) لم يذكر السمرقندي في شيوخ أبي الكرم، ولكنه لما ترجم للسمرقندي، قال: وروى القراءة عنه (٣) أبو الكرم الشهرزوري، ولم يقل: وقرأ عليه، وإنما قال: وروى القراءة عنه؛ أي: أن أبا الكرم الشهرزوري لم يقرأ على السمرقندي تلاوةً، وإنما يروي عنه بطريق الإخبار والإذن؛ أي أن السمرقندي أخبر أبا الكرم بهذه القراءات وأذن له في روايتها عنه.

قال الدكتور: إبراهيم الدوسري - حفظه الله - في ذكر شيوخ أبي الكرم، قال:

(١) غاية النهاية (٣ / ٢٩٦).

(٢) وُلِدَ أَبُو الْكُرْمِ الشَّهْرَزُورِيُّ فِي: (٤٦٢ هـ)، بَيْنَمَا تُوْفِي أَبُو عَلِيٍّ الْأَهْوَازِيُّ فِي (٤٤٦ هـ).

(٣) يعني: عن السمرقندي المذكور.

## شرح تنقيح فتح الكريم | ٢٠٧

أحمد بن أبي الأشعث السمرقندي: روى (١) عنه القراءات العشر جميعها إخباراً وإذناً لإقراءة خلف فإنه لم يروها عنه. وهذا الإذن من السمرقندي لأبي الكرم يعتبر إجازة منه إليه، ولكنها إجازة عن طريق الإذن والإخبار وليس عن طريق القراءة على الشيخ (٢).

**سادساً:** هل السمرقندي قرأ على الأهوازي؟

لما ترجم ابن الجزري للأهوازي، ذكر أن ممن قرأ على الأهوازي (أبو بكر أحمد ابن أبي الأشعث السمرقندي).

ولما ترجم للسمرقندي، قال: إمام بارع، قرأ بدمشق على أبي عليّ الأهوازي، فصرح بأن السمرقندي قرأ على الأهوازي.

**إذاً:** أبو الكرم الشهرزوري لم يقرأ على السمرقندي، وإنما يروي عنه بطريق الإذن والإخبار، والسمرقندي قرأ مباشرة على أبي عليّ الأهوازي.

عوداً إلى السند مرة أخرى: (وروى الأهوازي عن الزبيري.... الخ): هذا هو بداية السند في المصباح (الأهوازي عن الزبيري) فالمفترض والمتبادر إلى الذهن حين سماع هذا السند أن الأهوازي قرأ على الزبيري؛ لأن أبا الكرم لم يضع بينهما واسطة، وإنما ذكر الأهوازي عن الزبيري مباشرة، ولكن كلامه يحتمل أن يكون الأهوازي يروي عن الزبيري مباشرة أو يروي عنه بواسطة، والواسطة قد تكون واحداً أو أكثر.

(١) يعني: أبو الكرم الشهرزوري.

(٢) قال ابن الجزري في (منجد المقرئين): ولا يجوز له أن يُقرئَ إلا بما سمع أو قرأ، فإن قرأ الحروف المختلف فيها أو سمعها فلا خلاف في جواز إقرائه القراءان العظيم بها بالشرط المتقدم، وهو أن يكون ذاكراً عالمًا بكيفية ما يقرأ.... وهل يجوز له أن يقرأ بما أجاز له على أنواع الإجازة؟ جوز ذلك العلامة الجعبري مطلقاً، ومنعه الحافظ الحجة أبو عليّ الهمداني وجعله من أكبر الكبائر.... الخ.

وهذا هو السؤال الذي يطرح نفسه الآن، وهو:

**سابعاً:** هل الأهوازي قرأ على الزبيري؟

الأهوازي لم يقرأ على الزبيري ولم يدركه أصلاً، وإنما قرأ الأهوازي على الجبِّي وقرأ الجبِّي على النقاش وقرأ النقاش على الزبيري، وقرأ الزبيري على رويس وروح.

وهذا هو السند الذي ذكره صاحب المصباح في آخر أسانيد قراءة يعقوب، حيث قال: وأخبرنا أبو بكر أحمد بن عمر بن أبي الأشعث السمرقندي أنه قرأ على أبي عليّ الحسن بن عليّ بن إبراهيم الأهوازي، قال: قرأتُ على أبي الحسين أحمد بن عبد الله بن الحسين بن إسماعيل الجبِّي، قال: وأخبرني أنه قرأ على أبي بكر محمد بن الحسن بن زياد النقاش، وأخبره أنه قرأ على أبي عبد الله الزبير بن أحمد بن سليمان - الزبيري -، وأخبره أنه قرأ على أبي عبد الله محمد بن المتوكل، الملقب رويساً، وقرأ رويس على يعقوب.

قال الزبيري: وقرأتُ أيضاً على أبي أيوب سليمان بن عبد الله الذهبي ختمات كثيرة، وعلى روح بن عبد المؤمن، وأخبراني أنهما قرآ على يعقوب... الخ (١).

وعلى ذلك يكون بين الأهوازي وبين الزبيري، رجلاً، وسبق وأن ذكرنا أن بين أبي الكرم وبين الأهوازي رجل واحد، وهو الوسطة بينهما.

هذا هو السند كاملاً متصلًا بهذه الكيفية كما ذكره أبو الكرم في آخر أسانيد قراءة يعقوب، ولكنه لما ذكره في باب الإدغام لم يذكره كاملاً كما هنا، وإنما ذكره مختصراً. ولو أردنا أن نذكره كاملاً، لذكرناه هكذا:

(أبو الكرم الشهرزوري عن أبي بكر بن الأشعث السمرقندي عن أبي عليّ

(١) المصباح (١ / ٦٣٠).



الأهوازي عن أبي الحسين أحمد بن عبد الله الجبِّي عن أبي بكر محمد بن الحسن النقاش عن الزبيري عن رويس وروح عن يعقوب).

ويلاحظ في هذا السند أن أبا الكرم الشهرزوري لم يقل فيه: قرأتُ على أبي بكر بن الأشعث، وإنما قال: أخبرنا أبو بكر، وبقية السند كله جاء بالتصريح بالقراءة. فالسند من عند السمرقندي إلى يعقوب صحيح ومتصل رواية وقراءة، ولا إشكال فيه، وإنما الإشكال من عند أبي الكرم، حيث إنه لم يقرأ على السمرقندي، كما سبق. ولكن نفترض جدلاً أن هذا السند كله من أوله إلى آخره - من عند أبي الكرم إلى يعقوب - متصل بالقراءة، فعليه يرد السؤال الآن، وهو: هل هذا السند وهذا الطريق اختاره أبو الكرم نفسه في قراءة يعقوب؟

يعني: هل هذا السند من الأسانيد المعتمدة في المصباح في قراءة يعقوب عند أبي الكرم؟ لو رجعنا إلى كتاب المصباح، وإلى قراءة يعقوب، لوجدنا أنا أبا الكرم الشهرزوري قال: ذكرت له في هذا الكتاب تسع رواة، منهم: أبو عبد الله رويس، وأبو الحسن روح بن عبد المؤمن، وزيد بن أخي يعقوب، وأبو العباس الوليد بن حسان..... الخ. ثم ذكر أبو الكرم أسانيد رويس كلها وهي خمسة أسانيد، وليس فيها هذا السند، بل ليس فيها الزبيري مطلقاً، وفيها سند فيه بعض هؤلاء الرجال، قال فيه أبو الكرم: «وأخبرنا أبو بكر أحمد بن عمر بن أبي الأشعث السمرقندي أنه قرأ القرآن على أبي عليّ الأهوازي الحسن بن عليّ بن إبراهيم، قال: قرأتُ على أبي الحسن علي بن الحسين الغضائري، وعلى أبي عبد الله محمد بن محمد بن فيروز الكرجي، قالاً: قرأنا على أبي بكر التمار، قال: قرأتُ على أبي عبد الله رويس، قال: قرأتُ على يعقوب».

فهذا هو السند الذي هو طريق الإدغام وفيه: (السمرقندي عن الأهوازي) ولكن هنا (الأهوازي عن الغضائري عن الكرجي عن التمار).

## شرح تنقيح فتح الكريم

أما السند الآخر، فهو: (الأهوازي عن الجبي عن النقاش عن الزبيري).

فالسندان متفقان في أولهما فقط في (السمرقندي عن الأهوازي) ولكنهما مختلفان في بقية السند، والتمار هو قرين الزبيري؛ أي أن كلاً منهما يروي عن رويس مباشرة، وحتى هذا السند الذي فيه الأهوازي عن الغضائري عن التمار لم يختره ابن الجزري في النشر في رواية رويس، فهو ليس من الطرق المسندة في النشر لرويس. وكل الأسانيد التي اختارها صاحب المصباح هنا في رواية رويس، كلها من طريق التمار، وليس فيها سنداً واحداً للزبيري، فالأسانيد الخمسة التي أسند منها أبو الكرم رواية رويس، كلها عن التمار فقط، وليس للزبيري سنداً فيها، وكلها صرح فيه أبو الكرم بالقراءة؛ إلا السند الخامس الذي فيه أبو بكر بن الأشعث فقال فيه (أخبرنا).

ف نجد هنا أبا الكرم اختار أسانيد رويس كلها من طريق التمار، ولم يختر سنداً واحداً عن الزبيري، حتى السند الوحيد الذي اختاره عن السمرقندي عن الأهوازي، لم يختره عن الزبيري، وإنما اختاره عن التمار أيضاً.

ثم ذكر أبو الكرم عن روح سبعة أسانيد، وليس فيها كلها هذا السند، بل ليس فيها ذكر الزبيري مطلقاً، وإنما كلها عن ابن وهب عن روح، وفيها سند واحد عن أبي العباس أحمد بن محمد بن وكيل النوشجاني.

ثم ذكر أبو الكرم بعد ذلك رواية (الوليد بن حسان عن يعقوب)، ورواية (زيد بن أخي يعقوب عن يعقوب) وذكر لكل منهما سنداً واحداً، وليس هو هذا السند.

ثم بعد نهاية الأسانيد كلها ذكر أبو الكرم هذا السند الذي فيه الزبيري.

فهذا يدل دلالة واضحة على أن أبا الكرم الشهرزوري لم يختر هذا السند في رواية رويس وفي رواية روح؛ لأنه لو اختاره لهما لذكره في أسانيدهما.

**وعلى ذلك نقول:** هذا السند الذي فيه السمرقندي عن الأهوازي عن الجبي عن

## شرح تنقيح فتح الكريم

النقاش عن الزبيري، ليس مسنداً في المصباح عن رويس ولا عن روح.

**وأقول:** لو افترضنا - جدلاً - أن أبا الكرم اختار هذا السند في رواية رويس وروح، هل كنا سنأخذ بهذا السند لهما، ونعتبره من الطرق المسندة لهما؟ ولتوضيح هذه المسألة أقول: إن المعتمد عليه في الأخذ بهذه الأسانيد وقبولها هو الأسانيد التي قبلها ابن الجزري واختارها في كتابه النشر؛ لأن هناك الكثير من الأسانيد المذكورة في الكتب، ومع ذلك لا نأخذ بها ولا نعول عليها؛ لأن الإمام ابن الجزري لم يأخذ بها ولم يذكرها في النشر، فالمعول عليه إذاً هو الأسانيد التي اختارها ابن الجزري في النشر.

**ولذلك أقول:** لو افترضنا أن هذا السند قد اختاره أبو الكرم في رواية رويس وروح، ما كنا نأخذ به أيضاً؛ لأن ابن الجزري لم يأخذ به ولم يذكره في النشر.

فحتى يُقبل هذا السند فلا بد أن يسنده ابن الجزري في قراءة يعقوب من كتاب المصباح. ولكن إذا رجعنا إلى كتاب النشر، فلن نجد هذا السند في الأسانيد التي أسند منها ابن الجزري قراءة يعقوب براوييه.

لقد أسند الإمام ابن الجزري رواية رويس في النشر من طريق التمار عنه، ثم اختار عن التمار أربعة طرق رئيسة عنه، وهي: (النخاس، أبو الطيب، ابن مقسم، الجوهري)، وكلها عن التمار عن رويس، أي أن كل طرق رويس تجتمع عند التمار، والتمار هو قرين الزبيري، فكلاهما قرأ على رويس، ولكن ابن الجزري ترك كل الطرق التي وردت من طريق الزبيري، واختار كل الطرق عن رويس من طريق التمار فقط، كما فعل ذلك من قبله أبو الكرم الشهرزوري في المصباح. فالزبيري مع أنه قرأ على رويس؛ إلا أن ابن الجزري لم يسند لرويس أي طريق عنه. وحينما نرجع إلى رواية روح في النشر، سنجد أن ابن الجزري أسند رواية روح في النشر من طريقين وهما: (ابن وهب، والزبيري).

## شرح تنقيح فتح الكريم

وأسند طريق ابن وهب من طريقين، وهما: (المعدل، وحمزة ابن علي).

وأسند طريق الزبيري من طريقين، وهما: (غلام ابن شنبوذ، وابن حُبشان).

وهنا نجد الإمام ابن الجزري قد أسند رواية روح من طريق الزبيري عنه، ولكن الإمام ابن الجزري حين أسند رواية روح من طريق الزبيري لم يسنده من كتاب المصباح، وإنما أسنده من كتاب (الكامل) وكتاب (غاية الاختصار).

يعني: لما اختار ابن الجزري طريق الزبيري عن روح، اختاره من (غاية الاختصار) ومن (الكامل) ولم يختره من (المصباح)، ولعل السبب في ذلك - والله أعلم - أن صاحب المصباح نفسه كما تقدم لم يختر طريق الزبيري في الطرق التي اختارها وأسند منها رواية رويس ورواية روح.

وعلى ذلك نقول: طريق الزبيري عن روح من (الكامل) ومن (غاية الاختصار) من الطرق المسندة عن روح في النشر، ولكن هذين الكتابين ليس فيهما إلا الإدغام الخاص فقط ليعقوب بكماله، وليس فيهما الإدغام العام مطلقاً. أما طريق الزبيري عن روح من (المصباح) فليس مسنداً عن روح في النشر.

هذا هو الحكم باختصار على الطريق الذي ذكر منه أبو الكرم الإدغام العام ليعقوب من روايته. فهذا الطريق: (الأهوازي عن الزبيري... الخ) ليس مسنداً في المصباح ولا في النشر.

إذًا: كل المصادر التي ذكر منها ابن الجزري في النشر الإدغام ليعقوب ليست من الطرق المسندة عن يعقوب في النشر.

وحيث نقول: لا فرق بين طريق الإدغام من (المصباح) وبين طريق الإدغام من (المطلوب) أو من طريق أبي الفضل الرازي؛ لأن كل هذه الطرق ليست مسندة في النشر ليعقوب، وإن كان كتاب المصباح نفسه مسنداً في النشر ليعقوب؛ إلا أن طريق

## شرح تنقيح فتح الكريم

٢١٣

الإدغام الذي ورد منه وهو (الأهوازي عن الزبيري) ليس مسندًا لا في النشر ولا حتى في المصباح، وإن كان طريق الزبيري مسندًا في النشر لروح، ولكنه ليس مسندًا من المصباح، كما تقدم.

لذلك قال الإمام الإزميري في البدائع: «وقوله في النشر: قلت: هو رواية الزبيري عن روح ورويس وسائر أصحابه عن يعقوب؛ تقويةٌ للإدغام وليس من طرق الكتاب.... وذكر أيضًا الإدغام للزبيري من (غاية أبي العلاء) و(الكامل)، وتقدم أنه ليس من طريق النشر؛ لأن طريق رويس المسند هو طريق التمار، وهو من أربع طرق: النخاس، أبو الطيب، ابن مقسم، الجوهري) وليس فيهم الزبيري، نعم الزبيري عن روح من طريق الطيبة، ولكن رواية الإدغام ليست من طريق الطيبة» (١).

وحيث نقول: إن الإدغام من حيث الرواية والسند، ليس له سند متصل مسندٌ في المصباح ولا في النشر لا عن رويس ولا عن روح.

وهنا أمر ينبغي أن ننتبه إليه حتى نعلم مدى صحة هذا الوجه عند من روي عنهم، وهو: هل الأهوازي الذي ذكر عنه الإدغام ليعقوب ذكره في كتبه؟  
أقول: أبو علي الأهوازي له عدة كتب في القراءات، منها:

١ - الوجيز في القراءات الثمان: وفيه قراءة يعقوب، ولم يذكر فيه الأهوازي الإدغام العام عن يعقوب، وإنما ذكر الإدغام الخاص فقط.

٢ - مفردة يعقوب: وهذا الكتاب، وضعه الأهوازي في قراءة يعقوب فحسب، ومن المفترض أنه يذكر فيه كل ما صحَّ عنده عن يعقوب، ومع ذلك لم يذكر الأهوازي في هذا الكتاب الذي وضعه لقراءة يعقوب فقط الإدغام العام، وإنما ذكر له

(١) بدائع البرهان (٣).

## شرح تنقيح فتح الكريم

الإدغام الخاص فقط، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على أن الإدغام عنده لم يصح عن يعقوب.

ولو صح عنده هذا الوجه لاشتهر عنه ولو اشتهر عنه لنقله عنه تلامذته الذين قرءوا عليه، ولكن لم ينقل عنه هذا أحد - فيما نعلم - وهذا أبو معشر الطبري وقد قرأ على الأهوازي، ولم يذكر عنه هذا الإدغام ليعقوب.

**وعلى ذلك نقول:** لو طبقنا المنهج العلمي الذي بُنيت عليه هذه التحريات، لمنعنا القراءة بوجه الإدغام العام ليعقوب مطلقاً؛ لأنه ليس له سند متصل إلى الإمام يعقوب مطلقاً لا من المصباح ولا من النشر، والمنهج الذي بُنيت عليه هذه التحريات هو: أننا لا نقبل إلا الطرق المسندة فقط من النشر، أما الطرق الغير مسندة في النشر فلا تُقبل ولا يُقرأ بها، ومما يؤكد ضعف هذا الوجه، بل وعدم اعتماد هذا الوجه عند صاحب المصباح نفسه.

وما يؤكد ذلك أن الإمام أبا الكرم الشهرزوري من منهجه في كتابه المصباح أنه يذكر جميع مواضع الإدغام لأبي عمرو في نهاية كل سورة في الفرش من أول القراءان إلى آخره، ففي نهاية فرش حروف سورة البقرة، قال: «الإدغام الكبير لأبي عمرو في هذه السورة: ﴿فِيهِ هُدًى﴾، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا﴾... الخ»، وهكذا فعل في نهاية كل سورة، يذكر جميع مواضع الإدغام التي فيها، حتى نهاية القراءان الكريم، ولم يذكر الإدغام ليعقوب مطلقاً في أي سورة من هذه السور، فدل ذلك على أن وجه الإدغام العام ليعقوب ليس معتمداً عند أبي الكرم نفسه، ولو كان هذا الوجه معتمداً عنده ومقروءاً به له كأبي عمرو، لذكره مع أبي عمرو في نهاية كل سورة من سور القراءان الكريم، أو يذكره في بعض السور إشارة إلى صحته وثبوته عنده، ولكنه لم يفعل ذلك مطلقاً، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن ذكره له في نهاية باب الإدغام، إنما هو على سبيل الحكاية، وليس على سبيل القراءة، والله أعلم.

**والسؤال الذي يطرح نفسه، وهو:** هل نقرأ بالإدغام العام ليعقوب أم لا نقرأ به؛ لأنه ليس مسنداً في النشر؟ وقبل أن أجيب أريد أن أقول كما قلنا قبل ذلك: هناك فرق كبير بين القراءة وبين التحرير، فالقراءة شيء، والتحرير شيء آخر، وليس كل ما يُقرأ به يحرر عليه.

يعني: قد نقبل بعض الأوجه ونقرأ بها ولكن لا نحرر عليها؛ لأنها ليس لها طرق مسندة، وإنما نقرأ بها؛ لأن الإمام ابن الجزري ذكرها في النشر وفي طيبة النشر، فما ذكره ابن الجزري في النشر واختاره في طيبة النشر فهذا نقرأ به ولا نرده، ولكن لا نحرر عليه إلا إذا كان له طريقاً مسنداً، أما ما اختاره ابن الجزري من غير طرقه المسندة أو من طرق غير معلومة، فهذا يُقبل ويُقرأ به ولكن لا يُحرر عليه.

**فبالنسبة للقراءة:** فنحن نأخذ بالإدغام العام ليعقوب من الروايتين، ونقرأ به، ولكن ليس من هذه الكتب التي ذكر فيها، ولكن لأن الإمام ابن الجزري ذكره في النشر وفي تقريب النشر وفي طيبة النشر، ولولا ذلك ما قرأنا به، فكم من أوجه كثيرة صحيحة، ولها أسانيد متصلة إلى أصحابها، ومع ذلك كله لا نقرأ بها؛ لأن الإمام ابن الجزري لم يذكرها ولم يأخذ بها. فالمعول عليه والمأخوذ به هو ما ذكره ابن الجزري في النشر وفي طيبة النشر، وليس ما ذكره أصحاب الكتب في كتبهم.

**أما بالنسبة للتحريرات:** فالذي أراه في هذه المسألة - والله أعلم - أنه لا تحرير على وجه الإدغام العام ليعقوب مطلقاً؛ لأن التحريرات لا تكون إلا في الأوجه المسندة فقط؛ أي في الأوجه التي لها طرق معينة متصلة ومسندة في النشر، أما الطرق الغير مسندة في النشر، أو الأوجه التي ليس لها طرق معلومة أصلاً، فهذه كلها يُقرأ بها ولا يُحرر عليها.

وعلى ذلك نقول: تأتي كل أوجه الخلاف ليعقوب على الإدغام الكبير العام، فنقرأ بالإدغام مع القصر ومع المد، ومع هاء السكت وعدمها، ومع التكبير وعدمه،

## شرح تنقيح فتح الكريم ٢١٦

ومع الغنة وعدمها، وهكذا في بقية أوجه الاختلاف؛ أي نقرأ بالإدغام على الإطلاق. وذلك لأننا لا نقرأ بالإدغام من المصباح ولا من المطلوب؛ لأن كليهما ليس مسنداً في النشر ليعقوب، وإنما نقرأ به على اختيار الإمام ابن الجزري فقط.

فعلى منهج تحريرات الإمامين الإزميري والمتولي، ينبغي أن يُمنع هذا الوجه من هذا الكتاب ولا يقرأ به منه أصلاً.

ولكن نقرأ به تبعاً للإمام ابن الجزري؛ لأنه صرح أنه كان يأخذ به ويقرأ به، ولكن لا نحرر عليه؛ لأن ابن الجزري صرح أنه كان يأخذ به من كتاب المطلوب لأبي حيان، وليس هذا مسنداً في النشر ليعقوب، بل ليس من أصول النشر مطلقاً.





## تقييدات هاء السكت والإدغام العام



قال الناظم:

وتختص كالإدغام بالسكت عنده ومن كامل إدغام روح مبسلاً

**التحرير هنا** بين هاء السكت والإدغام الكبير، وبين أوجه ما بين السورتين ليعقوب. وقد عرفنا فيما سبق أن ليعقوب هاء السكت وعدمها في جمع المذكر السالم وما ألحق به، وله كذلك الإدغام الكبير وتركه، وله كذلك الأوجه الثلاثة بين السورتين (البسمة - السكت - الوصل).

قال ابن الجزري في الطيبة:

..... وَالْخُلْفُ كَمْ حِمًّا جَلًّا .....

أي: الخلف في الأوجه الثلاثة (البسمة - السكت - الوصل).

وعلى هذا: يكون عندنا هنا ليعقوب ثلاثة مواضع خلافية، وهي: (الإدغام الكبير - هاء السكت - أوجه ما بين السورتين).

والإمام ابن الجزري في النشر لم يحزر هذه الأوجه وكذلك في الطيبة، فلو أخذنا بظاهر الطيبة لكان عندنا في اجتماع هذه الأوجه اثنا عشر وجهًا؛ وذلك بضرب وجهي الهاء في وجهي الإدغام في ثلاثة ما بين السورتين.

فلو قرأنا ليعقوب من أول قوله تعالى: ﴿ صِرَطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ إلى قوله تعالى:

﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ كان لنا على مقتضى التركيب اثنا عشر وجهًا.

الأول إلى السادس: الوقف على ﴿ الصَّالِّينَ ﴾ وعلى ﴿ الْمُتَّقِينَ ﴾ بترك الهاء،

وعليه ثلاثة ما بين السورتين، وعلى كلٍ منها: الإظهار والإدغام في ﴿ فِيهِ هُدًى ﴾

## شرح تنقيح فتح الكريم

السابع إلى الثاني عشر: الوقف على ﴿الضَّالِّينَ﴾ و﴿الْمُنْفِقِينَ﴾ بهاء السكت، وعليه ثلاثة ما بين السورتين، وعلى كل وجه من هذه الثلاثة: الإظهار والإدغام في ﴿فِيهِ هُدًى﴾. هذه الأوجه كلها جائزة - إذا أخذنا بعدم التحرير على هاء السكت وعلى الإدغام الكبير العام - وذلك على ظاهر الطيبة.

قوله: (وتختص) الضمير هنا يعود على هاء السكت المذكورة في البيت السابق، وقوله: (كالإدغام) أي أن الإدغام كذلك يختص بما تختص به هاء السكت تمامًا.

### والسؤال: بماذا يختصان؟

**والجواب:** أنهما يختصان بوجه السكت بين السورتين، كما قال الناظم (وتختص كالإدغام بالسكت عنده) أي تختص هاء السكت وكذلك الإدغام الكبير العام بالسكت؛ أي بوجه السكت بين السورتين عند يعقوب الحضرمي.

### والسؤال: ما معنى الاختصاص هنا؟

**والجواب:** أي أنهما لا يأتيان إلا على وجه السكت بين السورتين، وهذا يؤخذ من منطوق كلام الناظم، ويؤخذ من مفهوم المخالفة؛ لأن الكلام له منطوق وله مفهوم.

فمنطوق الكلام: هو ما يدل عليه ظاهر الكلام، ومفهوم الكلام: هو ما يؤخذ من عكس منطوق الكلام، ولذلك يسمى بمفهوم المخالفة؛ أي ما يفهم من مخالفة منطوق الكلام، فهنا منطوق الكلام: يفيد أن هاء السكت وكذلك الإدغام الكبير العام ليعقوب لا يأتيان إلا على وجه السكت بين السورتين، ومفهوم الكلام يفيد أن هاء السكت والإدغام لا يأتيان على البسمة ولا على الوصل بين السورتين. أي أننا إذا قرأنا بهاء السكت أو بالإدغام العام ليعقوب تعين علينا أن نقرأ بوجه السكت بين السورتين، وامتنع حينئذ الوصل وكذلك البسمة.

**والسؤال:** هل السكت بين السورتين يختص بهما؟

**والجواب:** أن هذين الوجهين هما اللذان يختصان بوجه السكت بين السورتين - أي لا يأتيان إلا على السكت، فلا يأتيان على البسملة ولا يأتيان على الوصل - أما وجه السكت فلا يختص بهما؛ لأننا لو قلنا أن السكت يختص بهما، فعلى ذلك لا يأتي السكت إلا على الهاء وعلى الإدغام، وهذا غير صحيح، بل إن السكت يأتي عليهما وعلى غيرهما، فيأتي على ترك الهاء وإثباتها، ويأتي على الإظهار، وعلى الإدغام كذلك.

**إذًا:** أوجه السكت بين السورتين مطلقة لا تحرير عليها، وإنما التحرير على هاء السكت والإدغام فقط.

**والآن نريد أن نأخذ هذا التحرير بجميع حالاته، فنقول:**

عندنا سبعة أوجه خلافية تتعلق بهاء السكت والإدغام، وهي: (البسملة - السكت - الوصل - ترك الهاء - الهاء - الإظهار - الإدغام).

والناظم لم يذكر في هذا البيت إلا هاء السكت، والإدغام الكبير فقط، وذكرنا نحن السكت وقلنا أن السكت لا يمتنع عليه شيء، بقي لنا أربعة أشياء لم تذكر في هذا البيت، وهي: (الإظهار - ترك الهاء - البسملة - الوصل) فهل هذه الأوجه مطلقة لا تحرير فيها، أم أنها مقيدة؟ الناظم لم يذكر هذه الأوجه، وهذا يدل على أنها مطلقة لا تحرير فيها؛ لأن الناظم لا يذكر في هذا المتن إلا الأوجه المقيدة فقط، أما الأوجه المطلقة فلا يذكرها، بل يتركها اختصارًا، وتؤخذ من مفهوم المخالفة للمنطوق.

وعلى ذلك نقول: الإظهار والوقف بترك الهاء لا تحرير عليهما؛ لأنهما الأصل، فإذا قرأت بالإظهار أو وقفت بترك الهاء جاز لك الأوجه الثلاثة بين السورتين. أما إذا قرأت بالبسملة أو الوصل بين السورتين: فليس لك إلا الإظهار وترك

## شرح تنقيح فتح الكريم

الهاء، ويمتنع حينئذ الإدغام والوقف بهاء السكت؛ لأن الإدغام وهاء السكت يختصان بوجه السكت بين السورتين، فلا يأتيان على البسمة ولا على الوصل كما تقدم. هذا هو المأخوذ به من ظاهر عبارة صاحب التنقيح تبعاً لأصله، ولكن الصواب في ذلك - والله أعلم - هو أن هذا التحرير صحيحٌ بالنسبة لهاء السكت فقط، أما بالنسبة للإدغام العام ليعقوب - فكما قلنا قبل ذلك - إننا نأخذ به من غير تحرير ولا تقييد، بل نأخذ به على الإطلاق، فلا يمتنع عليه شيء، ولا يتعين عليه شيء، فهاء السكت هي التي نتقيد بطرقها المسندة التي وردت منها، وهي (المستنير، والمصباح)؛ لأن هذين الكتابين نصاً على هاء السكت ليعقوب، وهما مسندان في النشر ليعقوب بكماله.

**وحيثئذ نقول:** تختص هاء السكت ليعقوب بالسكت بين السورتين؛ لأنها من (المستنير والمصباح) وليس لهما إلا السكت بين السورتين.

أما الإدغام العام ليعقوب: فلا يصح مطلقاً أن نأخذ به من (المصباح) كما تقدم؛ لأنه ورد من المصباح من طريق الزبيري، وهذا الطريق ليس مسنداً في النشر عن رويس ولا عن روح، وليس مسنداً في النشر عن رويس مطلقاً، وهو مسند لروح ولكن من غير المصباح.

**وعليه نقول:** نأخذ بالإدغام العام ليعقوب مطلقاً من غير تحرير ولا تقييد.

هـاء السكت	بين السورتين	الطرق
ترك	بسمة	الكامل - التذكرة - غاية ابن مهران - تلخيص الطبري
ترك	سكت	كتابي أبي العز - مفردة ابن الفحام - المبهج - المستنير - المصباح - روضة المالكي
ترك	وصل	غاية الاختصار - جامع الخياط - جامع الفارسي
هـاء	بسمة	ممتنع

## شرح تنقيح فتح الكريم

المستير - المصباح	سكت	هاء
ممتنع	وصل	هاء

يُفهم من هذا الجدول أنه على ترك الهاء لا تحرير حينئذٍ، بل الأوجه كلها جائزة، أما على الوقف بهاء السكت فيتعين السكت بين السورتين، وتمتنع حينئذٍ البسمة والوصل.

وأما إذا تقدمت أوجه ما بين السورتين على الهاء، فتكون الأوجه كالتالي:

هاء السكت	بين السورتين
ترك الهاء	بسمة
الوجهان	سكت
ترك الهاء	وصل



## تحرير الإدغام العام من الكامل



قال الناظم:

ومن كاملٍ إدغامٍ روحٍ مُبَسِّمًا

تكلم الناظم في هذا الشطر من البيت عن تحرير الإدغام الكبير العام لروح مع أوجه ما بين السورتين، وهذا التحرير ذكره الناظم كاستدراك على ما ذكره في البيت السابق، حيث أنه ذكر اختصاص وجهي هاء السكت والإدغام العام ليعقوب بوجه السكت بين السورتين، أي أنهما لا يأتیان على البسمة ولا على الوصل، فاستدرك على ذلك وذكر هنا أن وجه الإدغام العام يجوز أن يأتي على البسمة كذلك، ولكن لروح فقط دون رويس، على أن يكون ذلك من كتاب الكامل من طريق الزبيري عنه.

والحقُّ أقولُ: إن هذا التحرير غيرٌ صحيحٌ مطلقاً؛ لأن هذا التحرير بني على عزو غير صحيح، وكما قلنا قبل ذلك إن الأصل في التحريرات هو العزو، فإذا كان العزو صحيحاً كان التحرير صحيحاً وإذا كان العزو غير صحيح كان التحرير غير صحيح. وهذا التحرير بُني على أن لروح الإدغام العام من الكامل، وعليه جاز لروح من طريق الزبيري عنه من الكامل (البسمة والمد)<sup>(١)</sup>، كلاهما على الإدغام؛ لأن الكامل فيه البسمة وفيه المد في المنفصل، وفيه كذلك الإدغام العام لروح - على قول صاحب التنقيح -، فحينئذ يأتي له هذان الوجهان على الإدغام.

وهذا التحرير لا يكون صحيحاً إلا في حالة واحدة، وهي: وجود الإدغام العام

(١) وسيذكر صاحب التنقيح بعد ذلك جواز المد على الإدغام لروح من الكامل، وذلك في قوله: (ولا مد مع الادغام إلا لروحهم).

## شرح تنقيح فتح الكريم

٢٢٣

لروح من الكامل، فإذا ثبت الإدغام العام لروح من الكامل صحَّ له حيثنذ البسملة والمد مع الإدغام، أما إذا لم يثبت له الإدغام العام من الكامل، فحيثنذ لا يصح الأخذ بهذا التحرير على أنه من الكامل.

**والحق يقال:** إن الكامل ليس فيه الإدغام العام لروح، وإنما الذي في الكامل هو الإدغام الخاص ليعقوب على نحو رواية الجمهور، كما سيأتي.

قال الهذلي في الكامل بعد أن ذكر إدغام أبي عمرو البصري ومن وافقه في بعض الكلمات، قال: «... وافقه يعقوب في ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾، وأدغم رويس ﴿فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾، ﴿سُبْحَانَكَ كَثِيرًا﴾، ﴿وَنَذْرُوكَ كَثِيرًا﴾، ﴿إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا﴾، سَلَامٌ مَعَهُ فِي الكَافَاتِ<sup>(١)</sup>، زاد الحمامي عن رويس ﴿لذَهَبَ بِسْمَعِهِمْ﴾، و﴿الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ بعد السبعين والمائة في البقرة، وفي الأعراف ﴿جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

هذا هو كلام الهذلي، لم يذكر الإدغام العام مطلقاً لرويس ولا لروح، وإنما ذكر الإدغام الخاص فقط في بعض الكلمات التي وافق فيها يعقوب أو رويس أبا عمرو البصري.

**وعلى ذلك نقول:** ليس في الكامل الإدغام العام لروح، وإنما الإدغام الخاص فقط، وهو لرويس في الكامل أكثر منه لروح؛ لأنه ذكر الإدغام ليعقوب في ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾، والباقي اختصَّ به رويس دون روح.

وعلى ذلك نقول: هذا التحرير الذي يجيز الإدغام لروح مع البسملة من الكامل غير صحيح؛ لأنه بُني على عزو غير صحيح وهو أن في الكامل الإدغام العام لروح، وليس كذلك.

(١) يعني في حروف الكاف من (نسبحك كثيراً.... الخ).

(٢) الكامل (١ / ٦٩٩).

## شرح تنقيح فتح الكريم

**والسؤال:** من أول من قال بالإدغام العام لروح من الكامل؟

**والجواب:** أول من قال بذلك - فيما أعلم - هو الإمام المنصوري - رَحْمَةُ اللَّهِ - ولكن قال بذلك لرويس ولروح، وليس لروح فقط.

قال العلامة المنصوري - رَحْمَةُ اللَّهِ - في تحريراته:

قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ ... وليعقوب خمسة أوجه:

الأول: الإظهار مع عدم الغنة وعدم هاء السكت.

الثاني: مثله ولكن مع هاء السكت.

الثالث: إظهار ﴿فِيهِ﴾ مع الغنة في ﴿هُدًى﴾ مع ترك هاء السكت.

الرابع: مثله مع هاء السكت.

الخامس: إدغام ﴿فِيهِ﴾ مع ترك الغنة بلا هاء السكت لأبي الكرم في المصباح، وأبي حيان في المطلوب في قراءة يعقوب، وهي رواية الزبيري عن روح ورويس وسائر أصحابه عن يعقوب (١).

**والسؤال:** على أي أساس قال العلامة المنصوري بأن الإدغام ليعقوب هو من

رواية الزبيري عن روح ورويس وسائر أصحابه عن يعقوب؟

**والجواب:** أن الإمام المنصوري أخذ بذلك من ظاهر كلام الإمام ابن الجزري في

النشر، حيث قال الإمام ابن الجزري في عزوه لوجه الإدغام العام ليعقوب: «وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمَصْبَاحِ عَنْ رُوَيْسٍ وَرَوْحٍ وَغَيْرِهِمَا وَجَمِيعِ رُوَاةِ يَعْقُوبَ إِدْغَامَ كُلِّ مَا أَدْغَمَهُ أَبُو عَمْرٍو مِنْ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، أَيُّ: مِنَ الْمِثْلِينَ وَالْمُتَقَارِبِينَ. وَذَكَرَهُ شَيْخُ شَيْوَحْنَا

(١) تحرير الطرق والروايات (٢٦ - ٢٧).



الأستاذ أبو حيان في كتابه المطلوب في قراءة يعقوب، وبه قرأنا على أصحابنا عنه، وربما أخذنا عنه به. وحكاه الإمام أبو الفضل الرازي، واستشهد به للإدغام مع تحقيق الهمز.

قلت (١): هو رواية الزبيري عن روح ورويس وسائر أصحابه عن يعقوب (٢).

فالإمام المنصوري - رحمه الله - يأخذ بظاهر النشر، فأخذ بالإدغام العام ليعقوب من روايته من كتاب (المطلوب) لأبي حيان، وأخذ به كذلك من كتاب (المصباح) لأبي الكرم، وأخذ به كذلك من (طريق الزبيري عن روح ورويس عن يعقوب). وعلى ذلك اعتمد الإمام المنصوري، وخرج على ذلك العزو تحريرات الإدغام ليعقوب.

والطريق الذي عزا إليه الإمام المنصوري الإدغام مع المد هو: طريق الزبيري عن روح ورويس؛ لأن الإمام ابن الجزري قال: «هو رواية الزبيري عن روح ورويس وسائر أصحابه عن يعقوب».

فنظر المنصوري في طريق الزبيري فوجده مسنداً من (الكامل) و(غاية أبي العلاء)، ولكنه لروح فقط، أما رويس فلم يسنده ابن الجزري في النشر من طريق الزبيري، ومع أن الزبيري قرأ على رويس كما قرأ على روح، ولكن ابن الجزري أسنده في طرق روح فقط من كتابي (الكامل) و(غاية أبي العلاء)، وهذان الكتابان مسندان في طرق رويس أيضاً، ولكن من غير طريق الزبيري.

فلما رجع إلى هذين الكتابين (٣) وجد فيهما المد ليعقوب بكماله، وعلى ذلك حكم على طريق الزبيري بأن فيه البسملة والمد وفيه الإدغام العام ليعقوب، ومن هنا

(١) أي الإمام ابن الجزري.

(٢) النشر (٣٠٢ - ٣٠٣).

(٣) وذلك اعتماداً على ما ذكره ابن الجزري في النشر؛ لأنه لم يكن عنده كتاب الكامل، وكان عنده كتاب غاية الاختصار.

## شرح تنقيح فتح الكريم

أجاز المنصوري ليعقوب الإدغام مع البسملة ومع المد من طريق الزبيري من (الكامل) ومن (غاية أبي العلاء)، ووافقه أتباعه على ذلك، فقالوا بجواز الإدغام العام ليعقوب على البسملة.

ثم جاء بعد ذلك الإمام الإزميري - رَحِمَهُ اللهُ - وردَّ رواية الإدغام من طريق الزبيري، وذكر أنها ليست من طريق الطيبة، فقال: «وقوله في النشر: قلت (١): هو رواية الزبيري عن روح ورويس وسائر أصحابه عن يعقوب؛ تقوية للإدغام وليس من طريق الكتاب، على أنني رأيت في غاية أبي العلاء لم يذكر الإدغام للزبيري إلا في ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾ و﴿فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ و﴿كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا﴾ و﴿وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا﴾ (٣٤) إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا﴾ هذه الكلمات فقط... نعم الزبيري عن روح من طريق الطيبة، لكن رواية الإدغام ليست من طريق الطيبة، إذ لو كانت من طريقها لذكرها بطريق الخلف كما ذكر في ﴿نُظْلَمُونَ﴾ في النساء (٢). اهـ.

ثم جاء بعد ذلك الإمام المتولي وأخذ برواية الإدغام العام من طريق الزبيري كما فعل الإمام المنصوري، ولكن المتولي أخذ بها من رواية روح فقط دون رويس؛ لأنَّ طريقَ الزبيريَّ مسندٌ في النشر في رواية روح، وليس مسندًا في رواية رويس. ومن هنا يكون الإمام المتولي قد خالف الإمام الإزميري مطلقًا، ووافق المنصوريَّ في وجهه وخالفه من وجهٍ آخر.

فالإمام المنصوري أخذ بالإدغام العام من طريق الزبيري لرويس وروح مطلقًا من (الكامل) ومن (غاية أبي العلاء).

والإمام الإزميري ردَّ هذا الإدغام من طريق الزبيريَّ مطلقًا، وقال إن رواية الإدغام ليست من طريق الطيبة، وإن كان طريق الزبيري عن روح من طرق الطيبة.

(١) أي الإمام ابن الجزري.

(٢) بدائع البرهان (٣).

والإمام المتولي أخذ به ولكن من رواية روح فقط من طريق الزبيري عنه من الكامل، مع أن طريق الزبيري مسندٌ عن روح من (الكامل) و(غاية أبي العلاء)؛ إلا أنه لم يأخذ به من (غاية أبي العلاء)؛ لأن الإمام الإزميري اطلع على (الغاية) فلم يجد فيها إلا الإدغام الخاص فقط لرويس وروح، ولم يجد فيها الإدغام العام (١).

ولم يكن عند الإمامين (الإزميري والمتولي) كتابُ (الكامل) كما صرَّحاً بذلك في كتبهما، وبالتالي لم يطلعا على ما في (الكامل) فسكت عنه الإزميري، ولم يقل فيه شيئاً.

أما الإمام المتولي فأخذ بالإدغام العام لروح من (الكامل)؛ لأنه أخذ بكلام الإمام ابن الجزري من أن الإدغام العام هو من رواية الزبيري عن روح ورويس، وبما أن الزبيري ليس مسنداً في النشر إلا عن روح فقط، أخذ به لروح فقط، وبما أنه مسندٌ لروح من: (الكامل) و(غاية أبي العلاء) فقط، فينبغي حينئذ أن يكون الإدغام عن الزبيري من هذين الكتابين، وهذان الكتابان لم يكونا عند الإمام المتولي، ولكن الإمام المتولي أخذ بكلام الإمام الإزميري من أن (غاية أبي العلاء) ليس فيها إلا الإدغام الخاص فقط.

وإذا كانت (الغاية) ليس فيها الإدغام العام لروح من طريق الزبيري، فينبغي أن يكون في الكتاب الآخر المسند لروح من هذا الطريق وهو كتاب (الكامل).

وعلى هذا الظن وهذا الاحتمال أخذ الإمام المتولي بالإدغام العام لروح من طريق الزبيري عنه من (الكامل).

ومع أنه أخذ بهذا الإدغام من (الكامل) بهذا الظن والاحتمال (٢)، ومع ذلك قيد

(١) وسبق ذكر هذا الكلام عن الإزميري في الصفحة السابقة.

(٢) أقول بالظن والاحتمال؛ لأنه لم يطلع على كتاب الكامل ولم يرى فيه الإدغام، ولم ينقل عن أحد أنه رأى فيه، ويؤيد ذلك أن الكامل ليس فيه الإدغام العام، بل فيه الإدغام الخاص فقط ليعقوب بكماله.

## شرح تنقيح فتح الكريم

هذا الإدغام من (الكامل) بما فيه من البسمة والمد والقصر والغنة وغير ذلك. وأقول منصفاً للإمام المتولي - رَحْمَةُ اللَّهِ - لو أنه اطلع على كتاب (الكامل) ما أخذ منه بالإدغام لروح أبدأ؛ لأن (الكامل) ليس فيه إلا الإدغام الخاص فقط لرويس ولروح، كما سبق وذكرنا ذلك.

ولو أن الإمام الإزميري - رَحْمَةُ اللَّهِ - اطلع على (الكامل) ولم ير فيه إلا الإدغام الخاص فقط وذكر ذلك، كما فعل في (غاية الاختصار) لما أخذ به أيضاً المتولي، كما أنه لم يأخذ به من (غاية الاختصار) اعتماداً على كلام الإزميري من أنه لم يجد فيها إلا الإدغام الخاص فقط.

قال الإمام المتولي:

وما كان عن روح يُخَصُّ بسكتِهِ ... الإدغام بل من كاملٍ كن مبسِلاً

ثم قال شارحاً: «وكذا لا يختص الإدغام لروح بالسكت بين السورتين، بل يأتي أيضاً مع البسمة من رواية الزبيري عنه من الكامل، خلافاً لما فهمه الإزميري من قوله في النشر: «قلت: هي رواية الزبيري عن روح... الخ»، من أنه تقويةٌ للإدغام عن يعقوب وليس من طريق الكتاب، وليس الأمر كما قال.

وقوله (١): «نعم الزبيري عن روح من طريق الطيبة، لكن رواية الإدغام ليست من طريق الطيبة؛ إذ لو كانت من طريقها لذكرها بطريق الخلف»، ما قاله إلا لكونه لم يستحضر قول الطيبة: «وقيل عن يعقوب ما لابن العلاء»، ولو استحضره لاكتفى به في ذكر الخلاف.

والحاصل أن الإدغام لرويس يختص بالسكت بين السورتين من المصباح، ويأتي

(١) الإمام الإزميري في البدائع.

لروح مع السكت منه، ومع البسملة للزبيري عنه من الكامل... الخ (١). اهـ  
وقال في موضع آخر:

وإدغامُ يعقوبَ اخصصنَّ بقصره .....

وإنَّا أخذنا مدَّ يعقوبَ مدغمًا ولكن طريق النشر ما قلتُ أولاً

ولكنه عن روحهم من طريقه فعند الزبيري عنه من كاملٍ حلا

ثم قال شارحًا: «يختص الإدغام الكبير ليعقوب بالقصر في المنفصل..... الخ.  
وقد أخذنا ليعقوب بالمد أيضًا مع الإدغام، وطريق النشر هو الأول (٢)، ولكن  
للزبيري عن روح من الكامل من طريقه خلافًا للأزميري» (٣). اهـ

وقال في عزو الطرق:

..... وتلا يعقوبُ في المصباح ما لابن العلا

في أحد الوجهين ثم الكامل عن الزبيري عند روح ناقلُ

ووافق الإمام المتولي على هذا التحرير - وهو أن الإدغام العام يأتي لروح من  
طريق الزبيري عنه من الكامل - كلُّ مَنْ جاء بعده من المحرِّرين، وهذه بعض  
نصوصهم:

١ - قال الشيخ الزيات:

وتختصُّ كالإدغام بالسكت عنده... ومن كاملٍ إدغامُ روحٍ مبسملاً.

(١) الروض النضير (١٧٢ - ١٧٣).

(٢) يعني بالقصر كما أشار إليه قبل ذلك بقوله: «يختص الإدغام الكبير ليعقوب بالقصر في  
المنفصل».

(٣) الروض النضير (٢١٠).

## شرح تنقيح فتح الكريم

ثم قال شارحًا: «... إلا أنه جاء في كتاب (الكامل) إدغام روح مع البسمة، فيكون لروح الإدغام مع البسمة ومع السكت».

٥- قال الشيخ محمد إبراهيم سالم: «يختص الإدغام العام ليعقوب من المصباح، وفيه (الإظهار أيضًا والقصر في المنفصل والسكت بين السورتين.... الخ، ويأتي أيضًا لروح الإدغام العام من رواية الزبيري عنه من الكامل... وهكذا حرّر في الروض رادًا على الإزميري<sup>(١)</sup>..... الخ». اهـ

هذه بعض نصوص المحررين المتأخرين الذين تابعوا الإمام المتولي على الأخذ بالإدغام العام لروح من طريق الزبيري عنه من الكامل.

وهذا هو ما عليه أكثر القراء والمقرئين اليوم، وليست كثرتهم هذه دليلًا على صحة هذا الوجه؛ لأنهم كلهم مقلدون في ذلك لرجل واحد فقط، وهو الإمام المنصوري في الأخذ بالإدغام مع المد من طريق الزبيري، ثم قلدوا بعد ذلك الإمام المتولي في الأخذ به لروح فقط دون رويس، وهذا تقليد مجرد عن البحث والتحقيق والتدقيق في هذه المسألة.

وهذا التقليد من أصحاب المدرسة الإزميرية مخالفٌ لمنهجهم الذي يحررون عليه، وهو ردُّ ما في النشر إلى أصوله، وتقديم ما في أصول النشر على ما في النشر إذا خالف النشر أصوله، وهذا الإدغام الذي يأخذون به لروح من طريق الزبيري عنه من الكامل، ليس في أصول النشر مطلقًا، لا في الكامل ولا في غيره من الأصول، فلماذا يأخذون به؟

**ولذلك لو سألت أحدهم:** لماذا لا تأخذ بالإدغام العام لروح من طريق الزبيري عنه من غاية أبي العلاء؟ مع أنها مسندةٌ لروح في النشر من طريق الزبيري؟

(١) لأن الإزميري قال: رواية الزبيري بالإدغام عن روح ورويس ليست من طريق الطيبة.

**والجواب:** سيقول لك أننا لا نأخذ بالإدغام العام منها لأن الإمام الإزميري أطلع عليها ولم يجد فيها إلا الإدغام الخاص فقط ليعقوب، فلذلك لا نأخذ منها بالإدغام العام. وهذا كلام صحيح بلا شك.

**ولكن لو سألناه:** لماذا تأخذ بالإدغام العام لروح من طريق الزبيري عنه من الكامل؟

**والجواب:** لأن المتولي قال بأن الكامل فيه الإدغام العام لروح من طريق الزبيري عنه.

وحيث نقول له: الإمام المتولي لم يطلع على الكامل، ولم يرى فيه الإدغام العام لروح؛ لأن الكامل لم يكن عنده، ولم يكن عند الإزميري كذلك، وإنما قال المتولي هذا الكلام بناء على اجتهاد منه وظن واحتمال أن يكون في الكامل الإدغام العام لروح، ولو اطلع الإمام المتولي على الكامل الآن لمنع هذا الوجه لروح، ولم يقل به مطلقاً، كما منعه من غاية الاختصار، بناء على كلام الإزميري بأنه لم يجد في غاية أبي العلاء إلا الإدغام الخاص فقط وعلى ذلك نقول لمن يأخذون بهذا الإدغام لروح من الكامل: ينبغي على منهجكم أن تتركوا هذا الإدغام ولا تأخذوا به لروح من الكامل مطلقاً؛ لأن الكامل ليس فيه هذا الإدغام كغاية أبي العلاء تماماً، فكما لم تأخذوا به من غاية أبي العلاء؛ لأنه ليس فيها الإدغام العام، فكذلك ينبغي ألا تأخذوا به من الكامل؛ لأنه ليس فيه الإدغام العام. وها هو كتاب الكامل بين أيديكم الآن، فأرونا أين هو الإدغام العام لروح من طريق الزبيري عنه؟

فإما أن تأخذوا بهذا الإدغام لروح من الكامل وغاية أبي العلاء معاً، وهذا لا يجوز؛ لأنكم بذلك ستنسبون إلى الكتب ما ليس فيها، وإلى أصحاب الكتب ما لم يقولوا به، وهذا كذب وتدليس ننزهكم عنه. وإما أن تتركوا هذا الإدغام ولا تأخذوا به من الكتابين معاً؛ لأنه ليس فيهما، وهذا هو اللائق بأهل البحث والتحري والتحقيق.

## خلاصة ما سبق:

- ١- الإمام المنصوري أخذ بالإدغام العام مطلقاً من طريق الزبيري لرويس وروح من كتابي (الكامل، غاية الاختصار).
- ٢- الإمام الإزميري ردَّ الإدغام العام مطلقاً من طريق الزبيري لرويس وروح، وقال أنه ليس من طريق الطيبة.
- ٣- الإمام المتولي أخذ بالإدغام العام لروح فقط من طريق الزبيري عنه من (الكامل). وتبع الإمام المتولي على ذلك أغلب المحررين إلى الآن دون بحث أو تحقيق لهذه المسألة.

## والسؤال: ما هو القول الصحيح في هذه المسألة؟

**الجواب:** القول الصحيح في هذه المسألة - والله أعلم - هو قول الإمام الإزميري، وهو أن رواية الإدغام عن الزبيري ليست من طريق الطيبة؛ لأن هذا هو الموافق لما في طريق الزبيري الذي أسنده ابن الجزري لروح من (الكامل) و(غاية أبي العلاء).

**وعلى ذلك:** يكون ذكر الإمام ابن الجزري له على أنه تقويةٌ للإدغام، لا على أنه من طرق الإدغام المعتمدة من الطيبة، كما ذكره لأبي الفضل الرازي، بل إن الذي اعتمد عليه ابن الجزري في الإدغام العام ليعقوب هو كتاب المطلوب لأبي حيان؛ لذلك صرح في النشر بأنه ربما يأخذ بالإدغام ليعقوب منه.

وبهذا الاعتبار يُرد ما ذكره العلامة المنصوري من الأخذ بالإدغام العام لأبي عمرو مطلقاً من طريق الزبيري عنه. وكذلك يُرد ما ذكره الإمام المتولي من أن روحاً له الإدغام العام من طريق الزبيري عنه من الكامل؛ لأن الكامل ليس فيه الإدغام العام لروح، بل ليس في الكامل إلا الإدغام الخاص فقط لرويس ولروح، وسبق ذكر ذلك



## شرح تنقيح فتح الكريم

من كتاب الكامل.

**والسؤال:** هل يصح الأخذ بوجه الإدغام العام من طريق الزبيري لروح؟

**والجواب:** هذا لا يصح مطلقاً؛ لأن هذا يخالف ما في طريق الزبيري المسند في النشر لروح من الكامل وغاية أبي العلاء.

**والسؤال:** هل من الأصوب والأفضل أن نمنع الإدغام العام لروح من طريق الزبيري من الكامل؟

**والجواب:** نعم، هذا هو الصواب والصحيح في هذه المسألة، ولا يصح غير ذلك.

**والسؤال:** لماذا نمنع الإدغام العام لروح من طريق الزبيري عنه من الكامل؟

**والجواب:** لأن الكامل ليس فيه هذا الإدغام العام مطلقاً. والذي قال بالإدغام العام لروح من طريق الزبيري عنه من الكامل وهو الإمام المتولي، قال ذلك عن ظن واحتمال، ولم يقل ذلك عن علم ويقين؛ لأنه لم يكن عنده الكامل. ولو اطلع الإمام المتولي - رَحْمَةُ اللَّهِ - على كتاب الكامل، ورأى ما فيه من الإدغام الخاص فقط ليعقوب، لرجع عن هذا الوجه وما قال به أبداً.

والدليل على ذلك: أنه منع وجه الوصل بين السورتين لروح من غاية أبي العلاء، لعدم وجود الإدغام العام فيها لروح كما قال ذلك الإمام الإزميري.

قال في الروض: «والحاصل أن الإدغام لرويس... ويأتي لروح مع السكت منه، ومع البسمة للزبيري عنه من الكامل، وأما مع الوصل له من غاية أبي العلاء، فينبغي ألا يُقرأ به لقول الإزميري: «على أني رأيت في غاية أبي العلاء لم يذكر الإدغام للزبيري إلا في ﴿وَالصَّاحِبِ بِالجَنبِ﴾ [النساء: ٣٦]، و﴿فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، و﴿كَيْ نَسِجَكَ كَثِيرًا﴾ ٣٣ ﴿وَنَذْرَكَ كَثِيرًا﴾ ٣٤ ﴿إِنَّكَ كُنْتَ بِنَابَصِيرًا﴾ [طه: ٣٣ - ٣٥]

هذه الكلمات فقط» (١).

فعلى نفس منهج الإمام المتولي كما أنه منع الإدغام لروح على الوصل بين السورتين من غاية الاختصار؛ لأن الإزميري لم يجد فيها الإدغام العام، فكذلك يجب أن نمنع الإدغام العام لروح على وكل ما يتعلق به على أنه من طريق الزبيري عنه من الكامل؛ لأننا لم نجد في الكامل الإدغام العام لروح مطلقاً.

فكان على أتباع الإمام المتولي - رَحْمَةُ اللَّهِ - أن يرجعوا إلى الكامل ويحققوا منه هذه المسألة بعد أن ظهر هذا الكتاب بعد أن كان مفقوداً. فما هي حجة من يأخذ بالإدغام العام لروح من طريق الزبيري عنه من الكامل، بعد أن ظهر كتاب الكامل الآن، ولم نجد فيه الإدغام العام لروح؟ للأسف ليس لهم حجة في ذلك إلا كلام الإمام المتولي، وهو قد يُعزَّر في ذلك؛ لأنه لم يكن عنده كتاب الكامل، فظن أن فيه الإدغام، اعتماداً على أن طريق الزبيري فيه الإدغام، أما أتباع الإمام المتولي، فليسوا معذورون في ذلك أبداً؛ لأن الكتاب الذي كان مفقوداً قد ظهر الآن، فلماذا لم يرجعوا إليه ويحرروا عليه ويصوبوا ما وقع فيه من الخطأ نتيجة غياب الكتاب عن الإمامين الإزميري والمتولي - رحمهما الله -؟

أم أنه التقليد الأعمى للسابقين فقط؟، وهذا لا يليق بالمحررين أمثال (الزيات، وعامر عثمان، ومحمد إبراهيم سالم) فكان على هؤلاء الأفاضل أن يرجعوا إلى الكتب التي ظهرت بعد أن كانت مفقودة ويحرروا عليها، ويمنعوا الأوجه التي أجازها من كان قبلهم ظناً منهم أنها في هذه الكتب التي لم تكن تحت أيديهم.

### الخلاصة:

١- عزا الإمام ابن الجزري في النشر وجه الإدغام العام ليعقوب من طريق

(١) الروض النضير (١٧٣).

الزبيري، وذلك من باب تقوية الوجه وبيان كثرة طرقه وشهرته.

٢- طريق الزبيري ليس مسنداً في النشر عن رويس، وهو مسند في النشر عن روح من كتابين فقط، وهما (الكامل، غاية أبي العلاء).

٣- رواية الإدغام من طريق الزبيري عن رويس وروح ليست من طريق الطيبة.

٤- الإمام المنصوري أخذ بالإدغام العام من طريق الزبيري ليعقوب من الروايتين.

٥- الإمام الإزميري ردَّ الإدغام العام من طريق الزبيري ليعقوب من الروايتين.

٦- الإمام المتولي هو أول من أخذ بالإدغام العام لروح فقط من طريق الزبيري عنه من الكامل.

٧- كلُّ من يأخذ بوجه الإدغام لروح من طريق الزبيري عنه من الكامل، إنما هو مقلد في ذلك للإمام المتولي.

٨- الأصل في التحريرات هو العزو، والعزو سابق على التحريرات، والتحريرات نتيجة لما في العزو، وإذا كان العزو صحيحاً كان التحرير صحيحاً، وإذا كان العزو غير صحيح، كان التحرير غير صحيح.

وهذا ما حدث في وجه الإدغام العام لروح من الكامل، فلما عَزَوْا هذا الإدغام إلى الكامل وحرَّروا على ذلك بعض الأوجه، كانت كل هذه التحريرات التي بُنيت على هذا العزو غير صحيحة؛ لأنها بُنيت على عزو غير صحيح.

٩- كتاب الكامل ليس فيه الإدغام العام لروح ولا لرويس، كما في كتاب غاية أبي العلاء تماماً، فكما لا يُقرأ بالإدغام العام من غاية أبي العلاء، فكذلك ينبغي ألا يُقرأ بالإدغام العام من الكامل، فالكتابتان فيهما الإدغام الخاص فقط ليعقوب.

شرح تنقيح فتح الكريم ٢٣٦

١٠- لا يجوز ولا يصح لنا أن نتمسك بكلام الإمام المتولي ونجعله حجتنا في هذا الوجه، بعد أن تبين لنا أن هذا الوجه غير صحيح ولا يقرأ به من هذا الطريق؛ لأنه ليس موجوداً فيه أصلاً، بل إن هذا الفعل لا يرضى به الإمام المتولي نفسه - رَحْمَةُ اللَّهِ، والله أعلم.



## تحرير مذاهب خلاد في الإشمام



قال الناظم:

وأشمم لخلاد الصراط بأول فقط أو وثانٍ أو لذي اللام ثم لا  
ومعه ألف حقق كذا مع أول ومع ثالث وسط الزوائد سهلا

يتكلم الناظم في هذا البيت عن إشمام خلاد في ﴿الصِرَاطِ﴾، ﴿صِرَاطِ﴾.

وكما نعلم أن الإمام ابن الجزري في الطيبة وفي النشر وفي تقريب النشر ذكر الإشمام لحمزة بكماله، ولكن الناظم هنا لم يحرر الإشمام إلا لخلاد فقط؛ لأن الإشمام عن خلف ليس فيه خلاف، بل له الإشمام وجهًا واحدًا في المعرف والمنكر في جميع القراءان، أي أن الإشمام عن خلف مروى من جميع الطرق عنه، وكما قلنا قبل ذلك إن التحريرات لا تدخل إلا في الأوجه المختلف فيها عن الراوي، أما الأوجه المتفق عليها فلا تحرير فيها؛ لأن الهدف من التحريرات هو عدم الخلط والتركيب بين الطرق، فإذا اتفقت الطرق عن الراوي فلا تحرير حينئذ؛ لذهاب الخلط والتركيب باتفاق الطرق.

قال ابن الجزري في الطيبة:

وَالصَّادُ كَالزَّايِ ضَفَا الْأَوَّلُ قِفْ ... وَفِيهِ وَالثَّانِي وَذِي اللَّامِ اخْتَلَفَ

أي: أشم الصاد صوت الزاي للمرموز له بالضاد من (ضفا) وهو خلف عن حمزة وجهًا واحدًا في المعرف والمنكر حيثما ورد هذا اللفظ في القراءان الكريم، وعلم ذلك الإطلاق من عطفه إشمام خلف على خلف قبل في القراءة بالسين في هذا اللفظ، وذلك في قوله: (السَّرَاطُ مَعَ ... سِرَاطِ زَنْ خُلْفًا غَلَا كَيْفَ وَقَعَ) ثم عطف على قوله

## شرح تنقيح فتح الكريم

(كيف وقع) الإشمام لخلف، ثم بين مذاهب خلاد فقال

**الأوّل قِفْ**، أي: الإشمام في الموضوع الأول فقط من الفاتحة لخلاد، وذلك في قوله تعالى ﴿ **أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ** ﴾ وهذا هو المذهب الأول.

ثم قال (**وَفِيهِ وَالثَّانِي**): وهذا هو المذهب الثاني وهو الإشمام في الموضوع الأول الذي أشار إليه بقوله (وفيه) مع الإشمام في الموضوع الثاني من الفاتحة كذلك، كما في قوله (والثاني) ثم قال (وذي اللام اختلف) وهذا هو المذهب الثالث وهو: الإشمام في المعرف بالألف واللام في جميع القراءان، وأول مواضعه ﴿ **أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ** ﴾.

ثم ذكر المذهب الرابع فقال (اختلف) أي: اختلف في ذلك كله؛ أي أن له ترك الإشمام في الجميع كذلك.

والبيت الذي ذكره صاحب التنقيح أوضح وعباراته صريحة في استخراج هذه المذاهب الأربعة لخلاد، وذلك في قوله:

**وأشمم لخلاد الصراط بأول فقط . . . أو وثانٍ، أو لذي اللام ثم لا**

قوله (وأشمم لخلاد الصراط بأول فقط) هذا هو المذهب الأول، وقوله (أو وثانٍ) هذا هو المذهب الثاني، وهو الإشمام في الثاني مع الأول في الفاتحة، ومنتبه لقوله (أو وثانٍ) ولم يقل (أو ثانٍ)؛ لأنه لو قال ذلك، لكان المذهب الثاني هو إشمام الموضوع الثاني فقط مع عدم الإشمام في الأول، وهذا مذهب لم يرد عن خلاد مطلقاً، فلا بد من إشمام الأول مع الثاني.

ثم ذكر المذهب الثالث فقال (**أو لذي اللام**) أي المعرف بالألف واللام في جميع القراءان.

ثم قال: (**ثم لا**) وهذا هو المذهب الرابع، أي لا إشمام في جميع القراءان.

وهذا أوضح من كلام الإمام ابن الجزري في قوله (اختلف) فهذا قد يفهم منه أن قوله: (اختلف)، يعني: اختلف عن خلاد في هذه المواضع السابقة فقط، فله فيها ثلاثة أوجه فقط، لكن في التنقيح هنا صرح أن المذهب الرابع هو ترك الإشمام في الجميع مطلقاً.

### يتلخص من ذلك ما يلي:

- ١- الموضع الأول من الفاتحة فيه الإشمام على المذاهب الثلاثة.
  - ٢- لا إشمام في المنكر ﴿صِرْطٌ﴾ إلا في موضع الفاتحة فقط.
  - ٣- لا يجوز إشمام المنكر وهو الموضع الثاني من الفاتحة مع ترك الإشمام في الموضع الأول.
  - ٤- على إشمام الموضع الأول من الفاتحة لنا في الموضع الثاني الإشمام وتركه، وعلى إشمام الموضع الثاني يتعين إشمام الموضع الأول.
- وهذا الجدول يبين لنا هذه المذاهب الأربعة مع طرقها:

المذهب	الطرق
إشمام الموضع الأول من الفاتحة	التيسير (١) - الشاطبية - التجريد (٢) - روضة المعدل (٣) -
إشمام موضعي الفاتحة	غاية ابن مهران - العنوان - المجتبى - المستنير (٤)

- (١) وذلك من قراءة الداني على أبي الفتح، كما في التيسير وجامع البيان.
- (٢) وذلك من قراءة ابن الفحام على عبد الباقي.
- (٣) وذلك من طريق ابن شاذان عن خلاد، وهناك طرقاً أخرى في الروضة وفيها أوجهاً أخرى، ولكنها ليست مسندة في النشر عن خلاد، فلا يؤخذ بها.
- (٤) من طريق أبي إسحاق الطبري.

المذهب	الطرق
	- المبهج (١)
إشمام المعرف بأل مطلقاً	التجريد (٢) - الكامل - الكفاية الكبرى - المستتير (٣) - غاية الاختصار - جامع بن فارس - المصباح - روضة المالكي - المبهج - كتابي ابن خيرون - التذكار
ترك الإشمام في الجميع	التبصرة - الكافي - تلخيص العبارات - الهادي - الهداية - القاصد - الإعلان - قراءة الداني على أبي الحسن (٤)

هذه المذاهب الأربعة لخلاد في الإشمام، يحررها الناظم مع الوقف على الهمز المتوسط بزائد بنوعيه (المتصل رسماً، والمنفصل رسماً) فبيّن لنا أننا إذا قرأنا لخلاد بمذهبٍ من هذه المذاهب الأربعة وأردنا أن نقف على كلمة فيها همز متوسط بزائد، كيف نقف على الهمز المتوسط بزائد، هل نقف بالتحقيق؟ أم بالتغيير؟ أم بالوجهين؟ وقبل ذكر هذا التحرير أريد أن أذكر نبذة مختصرة على الهمز الموقوف عليه لحمزة بصفة عامة؛ حتى نعرف متى نطبق هذا التحرير، وكيف نطبقه، فأقول وبالله

(١) ظاهر المبهج أن فيه الإشمام في المعرف والمنكر في جميع القراءان، كما نص عليه ابن الجزري في النشر، ولكن ابن الجزري لم يعتمد هذا المذهب عن خلاد، وعلى ذلك يكون أقرب المذاهب لهذا المذهب من المبهج هو: الإشمام في موضعي الفاتحة، وكذلك الإشمام في المعرف بأل مطلقاً.

(٢) من قراءة ابن الفحام على الفارسي والمالكي.

(٣) من طريق الوزان عن خلاد.

(٤) وهذا الطريق ليس في التيسير ولا في الجامع البيان وإنما هو في المفردات السبع.



التوفيق:

الهمز الموقوف عليه لحمزة إما أن يكون في أول الكلمة أو في وسطها أو في آخرها. والكلام هنا على الهمز المتوسط فقط .

### وهذا الهمز المتوسط نوعان:

**النوع الأول:** أن يكون الهمز متوسطاً بنفسه؛ يعني بحرف أصلي من أصول الكلمة، وهذا النوع ليس فيه لحمزة وقفاً إلا التغيير وجهاً واحداً، على حسب حالته: فإن كان ساكناً بعد متحرك فله فيه الإبدال، نحو ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿وَيَبْتَغُونَ﴾ ﴿أَنْبِيَاءَهُمْ﴾. وإن كان متحركاً بعد ساكن صحيح فله فيه النقل، نحو ﴿الْقُرْآنُ﴾ ﴿الْأَرْضِ﴾ ﴿مَسْئُولًا﴾. وإن كان متحركاً بعد متحرك فله فيه التغيير إما بالتسهيل نحو ﴿سَأَلَ﴾ أو بالإبدال نحو: ﴿خَاطِئَةً﴾ أو الحذف معهما نحو ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾. وإن كان بعد ألف متوسطة فله فيه التسهيل نحو ﴿أَوْلِيَّكَ﴾ ﴿دُعَاءَ﴾.

**المهم:** أن الهمز المتوسط بنفسه لا تحرير فيه، ولذلك لم يذكره الناظم؛ لأنه فيه التغيير وقفاً وجهاً واحداً، ولا تحقيق فيه على أي مذهب من هذه المذاهب الأربعة.

**النوع الثاني:** أن يكون الهمز متوسطاً بغيره، يعني بزائد (حرفي أو كلمي).

وهذا الهمز المتوسط بزائد، ينقسم إلى قسمين:

**القسم الأول:** متوسط بزائد متصل رسماً (حرفي).

**القسم الثاني:** متوسط بزائد منفصل رسماً (كلمي).

فالمتوسط بزائد المتصل رسماً نحو (بأمره) فأصل الكلمة (أمره) ثم دخلت عليها الباء فتوسطت الهمزة بها، ونحو (فأخرج، وأخرج) فأصل الكلمة (أخرج) والهمزة في أول الكلمة، فدخلت عليها الفاء والواو فتوسطت بها، واتصلت بها رسماً.

## شرح تنقيح فتح الكريم

وهنا فائدة: أن البعض قد يظن أن الواو في نحو (وأخرج) ليست متصلة رسماً، وهذا غير صحيح؛ لأنه لا يشترط في الاتصال الرسمي أن يكون الحرف مشبوكاً وممزوجاً في الكلمة، بل كل ما لم يمكن التلفظ به إلا مع ما بعده فلا يُفصل عنه حينئذ، فهو متصل به رسماً، وإن لم يكن ممزوجاً به، نحو (وقف) مع أن الواو ليست ممزوجة في الكلمة، ومع ذلك هي متصلة رسماً؛ لأن الواو من أصل الكلمة ف (وقف) على وزن (فعل) وكذلك (وأخرج) وإن كانت الواو حرف زائد وليست من بنية الكلمة، فهي متصلة رسماً، ولا يصح تركها والبدء ب (أخرج)؛ لأن الواو لا تستقل بنطق وحدها ولا مع ما قبلها، بل هي تابعة لما بعدها خطأً ولفظاً.

وهذا النوع من الهمز فيه وقفا وجهان (التغيير والتحقيق) والتغيير فيه هو المقدم أداءً؛ لأنه ورد عن جمهور أهل الأداء، كما قال ابن الجزري في الطيبة:

وَالْهَمْزُ الْأَوَّلُ إِذَا مَا اتَّصَلَ ... رَسْمًا فَعَنْ جُمُوهَرِهِمْ قَدْ سَهَّلَا

وأما الهمز المتوسط بزائد المنفصل رسماً فهو ثلاثة أنواع، وهي: النوع الأول: متوسط بزائد منفصل رسماً عن ساكن صحيح، نحو (من آمن - عذاب أليم) وهذا فيه وقفا وجهان أيضاً، وهما (التغيير والتحقيق) والتغيير فيه هو المقدم أداءً؛ لأنه ورد عن جمهور أهل الأداء، كما قال ابن الجزري في الطيبة:

وَالْهَمْزُ الْأَوَّلُ إِذَا مَا اتَّصَلَ ... رَسْمًا فَعَنْ جُمُوهَرِهِمْ قَدْ سَهَّلَا  
أَوْ يَنْفَصِلُ كَأَسْعَوْا إِلَى قُلِّ إِنْ رَجَحَ ... لَا مِيمَ جَمْعٍ وَبِعَيْرِ ذَاكَ صَحَّ

والتغيير هنا يكون بالنقل لا غير، وهو الراجح في الأداء، كما قال الناظم (رجح) أي رجح التغيير في هذا النوع من الهمز على التحقيق. وقوله (لا ميم جمع) أي أن ميم الجمع لا تغيير فيها؛ لأن التغيير في هذا النوع إنما هو بالنقل فقط، وميم الجمع لا نقل فيها كما حققه في النشر، وإن كان بعضهم - كابن مهران - ذكر فيها النقل مطلقاً، ولكن هذا غير صحيح، وليس عليه العمل.

## شرح تنقيح فتح الكريم ٢٤٣

**قال في النشر:** «وأجاز النحاة النقل بعد الساكن الصحيح مطلقاً، ولم يفرقوا بين ميم جمع وغيرها، ولم يوافقهم القراء على ذلك فأجازوه في غير ميم الجمع».

**قال العلامة المتولي:**

ولا وقف في ميم الجميع بنقله بل الوقف ثم الوصل سيان يا فلا

وقال صاحب إتحاف البرية:

ولا نقل في ميم الجميع لحمزة بل الوقف حكم الوصل فيما تنقلا

وإنما استثناهما الإمام ابن الجزري في طبيته وكذلك المحررون؛ لأنها ساكن صحيح فإذا وقع بعدها همزة نحو: ﴿عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ﴾ فتكون داخلية في هذا النوع من الهمز وهو الهمز المتوسط بزائد منفصل رسماً عن ساكن صحيح، ولكنها لا تأخذ حكمه مطلقاً.

**النوع الثاني:** الهمز المتوسط بزائد منفصل رسماً عن ساكن غير صحيح - حرف

مد - سواء كان هذا المد ألفاً، نحو: ﴿بِمَا أَنْزَلِ﴾ أو واواً نحو: ﴿قَالُوا ءَأَمْنَا﴾ أو ياءً نحو: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ﴾.

**النوع الثالث:** الهمز المتوسط بزائد منفصل رسماً عن محرك، سواء كانت

الحركة فتحة، نحو (ولا الضالين أَلَمْ) أو كانت كسرة، نحو: ﴿وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ أو كانت ضمة نحو: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ﴾ وهذان النوعان هما اللذان أرادهما الناظم بقوله في الطيبة: (وَبِغَيْرِ ذَلِكَ صَحَّ).

فقوله (وبغير ذلك صح) يقصد به: وبغير الهمز المتوسط بزائد المتصل رسماً،

وبغير الهمز المتوسط بزائد المنفصل رسماً عن ساكن صحيح، بغير هذين النوعين

(صح) أي صح التغيير، ولم يقل (رجح) التغيير، ففي هذين النوعين (المنفصل رسماً

## شرح تنقيح فتح الكريم

عن ساكن غير صحيح - حرف مد - والمنفصل رسماً عن محرك) التحقيق والتغيير وفقاً، والتحقيق هو المقدم أداءً؛ لأن التغيير هنا صحيح، ولكن الأصح والأرجح هو التحقيق .

والناظم هنا يحزر بين هذه المذاهب الأربعة لخلاد في الإشمام وبين الوقف على المتوسط بزائد بنوعيه، فقال:

### ومعه ألف حقق كذا مع أول ومع ثالث وسط الزوائد سهلاً

لضمير في قوله (ومعه) يعود إلى آخر مذهب ذكره الناظم في البيت السابق، وهو قوله (ثم لا) وهو المذهب الرابع وهو: ترك الإشمام في الجميع. فعلى المذهب الرابع، وكذلك على المذهب الأول، (كذا مع أول) يعني المذهب الأول، وهو: إشمام الموضوع الأول من الفاتحة فقط.

ماذا يترتب على هذين المذهبين؟

أو بماذا نقف على الهمز المتوسط بزائد إذا قرأنا بمذهب من هذين المذهبين؟ يترتب على ذلك أن نقف بوجه تحقيق الهمز، ولكن في الهمز المتوسط بزائد المنفصل رسماً؛ لأنه قال (ومعه ألف حقق كذا مع أول) أي: مع المذهب الرابع والمذهب الأول يتعين الوقف بالتحقيق على الألف المبتدأ بها المنفصلة رسماً عن مدٍّ، نحو:

﴿يَا أَنْزِلْ﴾، ﴿قَالُوا ءَأَمْنَا﴾، ﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾، أو المنفصلة رسماً عن محرك، نحو:

﴿اللَّهُ أَعْلَمُ﴾، ﴿وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ ﴿وَالصَّالِينَ﴾ ﴿آلَهُ﴾.

وعلى ذلك: إذا قرأنا لخلاد بإشمام الموضوع الأول من الفاتحة فقط، أو قرأنا له بترك الإشمام مطلقاً، فحينئذ يتعين علينا أن نقف على كل همز متوسط بزائد منفصل رسماً عن مدٍّ أو عن محرك بالتحقيق وجهاً واحداً، ويمتنع التغيير.

ففي قوله ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ إلى قوله ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ﴿٧﴾ الم لخلاص بحسب التركيب أربعة أوجه، يصح منها وجهان وهما:

الأول: الإشمام مع الوقف بالوجهين (١).

الثاني: عدم الإشمام مع الوقف بتحقيق الهمز، على المذهب الرابع.

وهذا معنى قول الناظم: (ومعه ألف حقق كذا مع أول).

وهنا نلاحظ أن الناظم سكت عن الهمز المتوسط بزائد المتصل رسماً ولم يذكره، فدل ذلك على أنه لا تحرير عليه هنا؛ أي أن الهمز المتوسط بزائد متصل رسماً، نحو: ﴿بِأَمْرِهِ﴾ ﴿الْأَرْضَ﴾ ﴿لَأَنْتُمْ﴾ يأتي عليه الوجهان على هذين المذهبيين.

ثم قال:

ومع ثالث وسط الزوائد سهلاً .....

وقال في فتح الكريم:

ومع ثالث ما كان وسطاً بزائد فلا بد حال الوقف من أن يسهلاً

أي: أنه على المذهب الثالث وهو (إشمام المعرف بأل مطلقاً) يتعين تسهيل الهمز المتوسط بزائد المتصل رسماً، نحو (لآدم، بأمره، فأخرج؛ الأرض) والمراد بالتسهيل هنا مطلق التغيير، فيشمل (التسهيل بين بين - النقل - الإبدال - الحذف) فالتسهيل في أل التعريفية، نحو (الأرض؛ الإنسان) لا يكون إلا بالنقل فقط، فإذا قرأنا لخلاص بالإشمام في ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ على أنه من المذهب الثالث، وهذا أول

(١) فإن اعتبرنا هذا الإشمام هو المذهب الأول فحيث يتعين التحقيق، وإن عبرناه المذهب الثالث جاز التغيير.

## شرح تنقيح فتح الكريم

مواضعه، ووقفنا على نحو: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَ الْآخِرَ﴾ فيتعين الوقف بالتسهيل، وهو هنا يكون بالنقل لا غير، ويمتنع حينئذ الوقف بالتحقيق، سواء كان بالسكت أو بترك السكت، كذلك لو وقفنا على نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾

فيتعين الوقف بالتسهيل وهو هنا يكون بين بين فقط، ويمتنع الوقف بالتحقيق. وسكت الناظم هنا عن الهمز المتوسط بزائد المنفصل رسماً بأنواعه الثلاثة (ساكن صحيح - ساكن حرف مد - عن محرك).

فدل ذلك على جواز الوجهين فيه على هذا المذهب. وسكت كذلك عن المذهب الثاني، وهو: إشماع موضعي الفاتحة فقط، فدل ذلك أيضاً على جواز كل الوجه عليه، فلا يمتنع عليه شيء.

المذهب	(وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾ آتٍ) وقفاً	(وَأَبْصَرِهِمْ) وقفاً
إشماع الأول من الفاتحة فقط	تحقيق	الوجهان
إشماع موضعي الفاتحة فقط	تحقيق	الوجهان
إشماع موضعي الفاتحة فقط	تسهيل	تسهيل
إشماع المعرف بأل مطلقاً	تحقيق	الوجهان
إشماع المعرف بأل مطلقاً	تسهيل	تسهيل
ترك الإشماع مطلقاً	تحقيق	الوجهان
ترك الإشماع مطلقاً	تسهيل	تسهيل

وها هنا فائدة: أحببت أن أذكرها قبل أن نترك الكلام على لفظ ﴿أَصْرَطَ﴾

﴿صِرَطَ﴾ وقد ذكرها المتولي في فتح الكريم، ولم يذكرها صاحب التنقيح، وهي في

قول المتولي:

وعن قنبل سينا روى ابن مجاهد فتى شنبوذ عنه صادًا تقبلا

فأراد الإمام المتولي - رَحْمَةُ اللَّهِ - أن يحزر الخلاف الذي ذكره ابن الجزري في الطيبة لقبيل، وذلك في قوله:

..... السَّرَاطُ مَعَ سِرَاطِ زَنْ خُلْفًا غَلَا كَيْفَ وَقَعَ

فأطلق الخلافَ في الطيبة لقبيلَ بكماله، وكما نعلم أن لقبيلَ طريقان، وهما:

**الأول:** طريق ابن مجاهد (وهو الطريق الذي في الشاطبية).

**الثاني:** طريق ابن شنبوذ (وهو من زيادات الطيبة).

فلو أخذنا بهذا الإطلاق الذي ذكره في الطيبة لأخذنا بالوجهين للطريقين، أو نقول أن الخلاف يختص بأحدهما دون الآخر، ولكن إذا رجعنا إلى كتاب النشر سنجد أن الإمام ابن الجزري وكما هي عادته في كثير من مسائل الخلاف أن يطلق الكلام عليها في الطيبة لكنه يفصل الكلام عليها في كتابه النشر، فلذلك هو أول من حرر هذه المسألة في النشر، فنص على ما ذكره الإمام المتولي في فتح الكريم.



## تحرير أوجه ما بين السورتين لخلف العاشر



قال الناظم:

وعن خلفٍ يختصُّ إسحاقُهم بوجهٍ — ه سكتك بين السورتين فحَصِّلا

التحرير في هذا البيت عن الخلاف المذكور لخلف العاشر في الطيبة بين السورتين. قال الإمام ابن الجزري في الطيبة:

وعن خلف فأسكتُ وصلُ .....

قوله: (وعن خلف)، أي: خلف في اختياره، وليس خلفاً في روايته عن حمزة؛ لأنه ذكر لحمزة الوصل من روايته آنفاً، فلم يتبق إلا خلفاً في اختياره، وذكره باسمه؛ لأنه ليس له رمز من الرموز الحرفية، فلذلك ذكره باسمه الصريح. وقوله: (فأسكت فصل) أي اقرأ لخلف العاشر بين السورتين بوجهين:

**الأول:** السكت، وهو سكتة يسيرة بدون تنفس بين السورتين من غير بسملة.

**الثاني:** الوصل، وهو وصل السورتين بدون بسملة.

### ✽ تحرير الخلاف الوارد عن خلف العاشر بين السكت والوصل:

قال في النشر: «وَأَخْتَلَفَ عَن خَلْفٍ فِي اخْتِيَارِهِ بَيْنَ الْوَصْلِ وَالسَّكْتِ، فَصَّ لَهُ أَكْثَرُ الْأَئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَى الْوَصْلِ، وَهُوَ الَّذِي فِي «الْمُسْتَنِيرِ»، «وَالْمُبْهَجِ»، «كِفَايَةِ سَبْطِ الْخِيَّاطِ»، وَغَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ. وَنَصَّ لَهُ صَاحِبُ الْإِرْشَادِ عَلَى السَّكْتِ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ الْآخِذِينَ بِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ كَابْنِ الْكَلْبِيِّ، وَابْنِ الْكَلِّالِ، وَابْنِ زُرَيْقِ الْحَدَّادِ، وَابْنِ الْحَسَنِ الدِّيَوَانِيِّ، وَابْنِ مُؤَمِّنِ صَاحِبِ الْكَنْزِ، وَغَيْرِهِمْ».

وقال في آخر ترجمته لخلف، وهو يتكلم عن المواضع التي خالف فيها الكوفيين،



قال : «وَرَوَى عَنْهُ - عن خلف - أَبُو الْعِزِّ الْقَلَانِسِيُّ فِي (إِرْشَادِهِ) السَّكْتَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَخَالَفَ الْكُوفِيِّينَ» اهـ .

وقال في تقريب النشر: «وحمزة يصل السورة بالسورة من غير بسملة، وكذلك خلف، وجاء عنه أيضا السكت قليلا؛ أي دون تنفس من غير بسملة».

**إذًا:** هذا كلام الإمام ابن الجزري في النشر وفي تقريب النشر وفي طيبة النشر، وكله صريح في إثبات وجهي السكت والوصل لخلف من الروایتين. وحينما نرجع إلى كلام الإمام ابن الجزري سنجد عزا وجه السكت إلى الطرق التالية: (الإرشاد لأبي العز - ابْنِ الْكَدِّيِّ - وَابْنِ الْكَالِّ - وَابْنِ زُرَيْقِ الْحَدَّادِ - وَأَبِي الْحَسَنِ الدِّيَوَانِيِّ - وَابْنِ مُؤْمِنِ صَاحِبِ الْكَنْزِ - وَغَيْرِهِمْ مِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ الْآخِذِينَ بِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ).

ولكننا إذا أردنا أن نحرر هذا الخلاف عن خلف العاشر بصورة أدق فينبغي علينا أن نرجع إلى الطرق التي أسند منها ابن الجزري قراءة خلف العاشر، وكذلك إلى الكتب التي أسند منها ابن الجزري هذه الطرق لنرى ما فيها من هذا الخلاف. وحينما رجعنا إلى هذه الطرق وهذه الكتب تبين لنا الآتي:

١- كتاب الإرشاد لأبي العز مسند في رواية إسحاق فقط، وليس مسندا في رواية إدريس؛ لأن رواية إدريس ليست فيه أصلا.

٢- هذه الطرق: ابْنِ الْكَدِّيِّ، وَابْنِ الْكَالِّ، وَابْنِ زُرَيْقِ الْحَدَّادِ، وَأَبِي الْحَسَنِ الدِّيَوَانِيِّ، وَابْنِ مُؤْمِنِ صَاحِبِ الْكَنْزِ: كلها ليست من طريق الطيبة؛ لأنها ليست مسندة في النشر في قراءة خلف من روايته.

**إذًا:** الطريق الوحيد من هذه الطرق كلها التي روت السكت لخلف، هو طريق أبي العز من كتابه الإرشاد، ولكنه مسند في النشر لإسحاق فقط؛ لأن الإرشاد ليست فيه رواية إدريس أصلا.

## شرح تنقيح فتح الكريم

وحينما نرجع إلى الكتب المُسندة في قراءة خلف البزار، سنجد الآتي:

## أولاً: الكتب التي روت الوصل، وهي:

– غاية الاختصار – المصباح – المبهج – كفاية الست – الكامل – الكفاية الكبرى – روضة المالكي – المستنير – جامع الخياط).

## ثانياً: الكتب التي روت السكت وهي: (إرشاد أبي العز – جامع الفارسي – الكنز)

ونلاحظ هنا أن الكتب التي روت وجه الوصل هي من الروايتين، أما الكتب التي روت وجه السكت فثلاثتها ليس فيها رواية إدريس، وإنما الذي فيها هو رواية إسحاق فقط، لذلك لو رجعنا إلى مبحث الأسانيد في كتاب النشر، فلن نجد هذه الكتب في رواية إدريس، وإنما هي في رواية إسحاق فقط، عدا كتاب الكنز فلم يسند منه ابن الجزري طرقاً لأحد من القراء العشرة، مع أن فيه رواية إسحاق عن خلف؛ لأن هذا الكتاب أصله الإرشاد لأبي العز.

من خلال ما سبق ذكره من الطرق والكتب المسندة في النشر في قراءة خلف: يتبين لنا أن السكت بين السورتين لم يرد مسنداً إلا في رواية إسحاق فقط. لذلك قيد بعض المحررين وجه السكت بين السورتين لخلف برواية إسحاق فقط.

قال الإزميري: «روى إسحاق السكت بين السورتين من الإرشاد».

## قال المتولي في الروض:

وعن خلف يختصُّ إسحاقهم بوجه سكتك بين السورتين فحَصَّلاً

ثم قال شارحاً: «شاهد هذا قول صاحب النشر: والسكت بينهما طريق صاحب الإرشاد يعني أبا العز لخلف، ولم يسند فيه إلى الإرشاد إلا رواية إسحاق دون إدريس، نعم في الكفاية رواية إدريس، وليس فيها السكت بين السورتين، على أن رواية إدريس من كفاية أبي العز ليست من طريق الطيبة، فالوصل بينهما لخلف من

الروائتين، والسكت عنه من رواية إسحاق فقط من إرشاد أبي العز، فكلام ابن الجزري المطلق يحمل على المقيد» اهـ .

### وقال في عزو الطرق:

والسكت بين السورتين عن خلف طريق إرشاد لإسحاق اتصف

**وقال الشيخ أحمد الزيات:** «عُلم من الطيبة أن لخلف العاشر بين السورتين السكت والوصل، فالوصل له من الروائتين والسكت له من رواية إسحاق فقط». قال الشيخ عامر عثمان: «يختص وجه السكت بين السورتين عن خلف برواية إسحاق فيمتنع لإدريس خلافا لظاهر الطيبة، فالوصل بينهما عن خلف من الروائتين، والسكت عن إسحاق من كتاب الإرشاد لأبي العز».

**قال الشيخ محمد بن تميم الزعبي:** في قول الشيخ الزيات:

وعن خلف يختص إسحاقهم بوجه — ه سكتك بين السورتين فحَصِّلا

هذا تقييد لما أطلقه في الطيبة من قوله: (وعن خلف فاسكت وصل):

فقد يوهم هذا الإطلاق أن السكت والوصل بين السورتين لكلا الراويين وهما إسحاق وإدريس عن خلف العاشر، وينبغي تقييد السكت بإسحاق؛ لأن السكت عن إسحاق وحده، والوصل عن خلف من روايته، فيمتنع لإدريس السكت بين السورتين خلافا لظاهر الطيبة، وذلك أن السكت بين السورتين من كتاب الإرشاد لأبي العز وليس فيه إلا رواية إسحاق. اهـ.

**قلت:** ولكن مع هذا كله، فإننا نقرأ بوجه السكت بين السورتين لإدريس.

**وذلك للأسباب التالية:**

**الأول:** أن الإمام ابن الجزري صرح بالسكت لخلف العاشر بكماله يعني من

## شرح تنقيح فتح الكريم

الروائتين وذلك في موضعين في كتاب النشر، وكذلك في تقريب النشر، وكذلك في طيبة النشر. يعني في كل المواضع التي تكلم فيها عن مذهب خلف بين السورتين فقد ذكر له السكت من روايته حيث صرح باسمه.

**الثاني:** أن من عادة الإمام ابن الجزري أنه يطلق الخلاف في الطيبة، ثم يأتي في النشر ويقيّد هذا الخلاف على حسب ما هو في الكتب والطرق أو على حسب ما يراه هو صواباً، سواء كان هذا الخلاف للراوي أو للطرق الآخذة عنه، فحينما أطلق الخلاف في المنفصل والسكت على الساكن قبل الهمز لحفص في الطيبة وجدناه في النشر حصّ القصر بطريق عمرو، وحصّ السكت بطريق عبيد، وحينما أطلق الخلاف لابن ذكوان في الإشباع في الطيبة وجدناه قيده في النشر بطريق النقاش عن الأخفش.

أما بالنسبة لخلف في وجه السكت فلم يقيده في النشر برواية إسحاق، بل ذكره مطلقاً لخلف في الموضعين اللذين ذكرهما فيه، وكذلك في تقريب النشر، وهذا يدل دلالة واضحة على أن الإمام ابن الجزري كان يأخذ بالسكت لخلف من روايته؛ لأنه لو لم يكن يأخذ به من رواية إسحاق فقط، لقيّد ذلك في النشر كما يفعل دائماً في الطرق، فهل يقيّد ابن الجزري الخلاف عن الراوي بطرقه، ثم يترك الخلاف عن القارئ ولا يقيده براوييه؟ يعني إذا قيد ابن الجزري الخلاف الوارد عن الراوي بطريق من طرقه فمن باب أولى أن يقيّد الخلاف عن القارئ براوٍ من رواييه، فإذا لم يفعل ذلك فلا خلاف عنده إذاً بين الراويين.

**الثالث:** أن هذا الوجه وإن لم يكن موجوداً في الكتب المسندة لإدريس في النشر، فإننا نأخذ به على أنه اختيار من الإمام ابن الجزري بدليل وجوده في النشر وفي تقريب النشر وفي طيبة النشر.

**الرابع:** أن الإمام ابن الجزري إمام مجتهد بل هو محقق هذا الفن وله اختياراته، وهي الأوجه التي يختارها من غير الطرق التي أسندها في كتاب النشر، وهذه

الاختيارات لم يأت بها من عند نفسه، بل هي من طرق أخرى أدائية، أو من كتب غير مسندة عن القراء العشرة في النشر، وكلُّها قد قرأ بها على مشايخه، فمثلاً: كتاب (جمع الأصول في مشهور المنقول) لأبي الحسن الديواني، فهذا الكتاب قرأ ابن الجزري القراءان بمضمونه على تلميذ أبي الحسن الديواني وهو الشيخ: محمد بن محمود السيواسي، وهذا الكتاب فيه قراءة خلف من روايته وفيه السكت للراويين، ومع ذلك لم يسنده ابن الجزري في قراءة خلف ولا في غيره، ولكن إذا اختار ابن الجزري منه وجهاً فلا بأس؛ لأنه قرأ بهذا الكتاب وله سند متصل إليه، فحينما يختار منه وجهاً فهو قد قرأ به على شيوخه فلا يُمنع من ذلك أبداً ولكن ينبغي أن نعلم أن الأصل هو عدم الخروج عن الطريق، والالتزام بالطرق التي يذكرها المؤلف في بداية كتابه، وإلا ما كان لذكره هذه الطرق أي فائدة، لو كان المؤلف يأخذ من المسند كما يأخذ من غير المسند فلا فرق عنده فيها، فما فائدة الطرق التي أسندها في كتابه إذاً؟

**إذاً:** الأصل أن يلتزم المؤلف بالطرق التي أسندها في كتابه ولا يخرج عنها لغيرها إلا لزيادة وجه منها ليس مذكوراً في الكتب المسندة، وحينئذ ينبغي علينا أن نأخذ هذا الوجه ونقرأ به ولا نمنعه؛ لأن المؤلف الذي زاد هذا الوجه إنما زاده من طريق قرأ به على شيوخه، لذلك قال الإمام ابن عبد المؤمن الواسطي في بداية كتابه الكنز في القراءات العشر: «... فإن نقلتُ شيئاً عن سوى مَنْ ذكرته في هذه الأسانيد، لم يكن ذلك إلا من كتاب قرأته وقرأتُ القراءان بما فيه، وربما كان من كتاب تلوت القراءان بمضمونه فقط، وذلك قليل» اهـ.

ومما ينبغي الإشارة إليه أن الإمام ابن الجزري له اختيارات كثيرة إما من طرق معلومة وموجودة ولكنها غير مسندة في النشر عن أحد من القراء العشرة، وذلك ك: المطلوب لأبي حيان، والمنتهى للخزاعي، والكنز لابن عبد المؤمن، وغيرهم، وقد تكون مسندة للبعض ويختار منها أوجهاً لمن ليست مسندة عندهم، كاختياره أوجهاً

## شرح تنقيح فتح الكريم

للأزرق من الإعلان والوجيز وهما ليسا من طرقة المسندة عنه في النشر، وقد تكون هذه الأوجه من طرق غير معلومة كأن تكون طرقاً أدائية، كاختياره مدّ التعظيم لكل أصحاب القصر في المنفصل، وبعضهم ليس له مدّ التعظيم من الكتب إلا أن يكون من طرق أدائية.

والعجب أن هذه الاختيارات منها ما هو مقبول دون أي اعتراض عليه، ومنها ما يُمنع، مع أن العلة واحدة ومشاركة في كليهما .

**فمثلاً:** ترك السكت مطلقاً لخلف عن حمزة، هذا الوجه ذكره ابن الجزري في النشر واعتمده وأخذ به؛ لأنه قال بعد أن ذكر هذه المرتبة لحمزة وهي آخر مراتب السكت، قال: فهذا الذي علمته ورد عن حمزة في ذلك من الطرق المذكورة، وبكل ذلك قرأتُ من طريق من ذكرتُ».

فهذا يدل دلالة واضحة على أنه قرأ بوجه ترك السكت لحمزة بكماله، لكن إذا رجعنا إلى الطرق والكتب المسندة في قراءة حمزة فلن نجد فيها ترك السكت لخلف مطلقاً، ولذلك عزاه ابن الجزري في النشر إلى غاية ابن مهران، وكذلك من الهداية والهادي وكلاهما لم يُسندا في طرق خلف في النشر، ومع ذلك نجد ابن الجزري قد خرج عن طرق خلف المسندة في النشر إلى طرق غير مسندة وذلك لزيادة وجه ليس في هذه الكتب المسندة، ثم اعتمده وأخذ به؛ لأنه قرأ بهذه الكتب وبهذا الوجه، ومع أن هذا الوجه لم يأت من الطرق المسندة لخلف، ومع ذلك لم يعترض عليه أحد، بل الكل أخذ به واعتمده وقرأ وأقرأ به، وقد أحسن من فعل هذا؛ لأنه قبل اختيار ابن الجزري الذي ذكره في النشر وفي تقريب النشر وفي طيبة النشر.

**والسؤال:** لماذا قبل هذا الوجه ومُنع وجهُ السكت بين السورتين لإدريس عن خلف؟! مع أن العلة في منع وجه السكت لإدريس موجودة في وجه ترك السكت لخلف، وهي: أن هذين الوجهين ليسا من الطرق المسندة عنهما في النشر، ولكنهما

مذكوران في طرق غير مسندة عنهما في النشر، والوجهان ذكرهما ابن الجزري في النشر وفي تقريب النشر وفي طيبة النشر، فهما متساويان في كل شيء، فهل بعد ذلك يُقبل أحدهما، ويُردُّ الآخر؟!!!

وكذلك وجه: مد التعظيم لكل أصحاب القصر في المنفصل: فقد صرح الإمام ابن الجزري باختياره مد التعظيم لكل أصحاب القصر في المنفصل، ومع أن هذا الوجه لم يأت مسنداً إلا لابن كثير والدوري عن البصري ويعقوب، وباقي أصحاب القصر في المنفصل لم يرد عنهم مد التعظيم مسنداً، ومع ذلك قبلناه وأخذنا به على أنه اختيار من ابن الجزري حتى وإن كان من طرق غير مسندة في النشر، بل لا نعلم له طرقاً أصلاً لغير المذكورين، ولكن قبلناه؛ لأنه ذكره في النشر وتقريبه وطيبته.

فلماذا يقبل مثل هذا، ويرد وجه السكت بين السورتين لإدريس؟!!!

والصواب في ذلك - إن شاء الله - أن تُقبل كلُّ اختيارات الإمام ابن الجزري ولا تُمنع أبداً.

**الخامس:** أن هذا الوجه صحيحٌ وثابتٌ عن إدريس عن خلف، وهو وإن كان ليس مذكوراً عند أصحاب الكتب المسندة لخلف من النشر، فقد ذكره غيرهم من أصحاب الكتب ومنهم:

١- **ابن الجندي حيث قال:** «قرأ بتركها - البسمة - بين السورتين الأعمش وحمزة، وبه - ترك البسمة - وبالسكت خلف...».

٢- **أبو الحسن الديواني حيث قال:**

..... وبسَمَل بين السورتين موصلاً

حجازٍ على شكرٍ كفى ذع، وغيرهم بسكتٍ لإيذانٍ ولا سكتٍ صِل حلا

**ثم قال شارحاً:** «ثم أتى - الناظم - بواو الفصل فقال: (وغيرهم)، وهم: يعقوب واليزيدي عن أبي عمرو وحمزة وخلف فقال: (بسكتٍ لإيذانٍ)، ثم نفى السكت المذكور عن حمزة فقال: (ولا سكتٍ صِل حلا) والحاء هنا رمز لحمزة».

## شرح تنقيح فتح الكريم

٣- قال ابن الناظم: «وورد الوصل والسكت عن خلف في اختياره، وأتى باسمه لأنه ليس له رمز كما تقدم».

٤- قال النويري: «واختلف عن خلف في اختياره في الوصل والسكت، أما خلف: فنصّ له على الوصل أكثر المتقدمين، وعلى السكت أكثر المتأخرين».

٥- وقال القباقي: «وحمزة وخلف والشنبوذي عن الأعمش يصلون السورة بالسورة، وزاد خلف السكت بينهما دون تنفس».

٦- قال الشيخ الخليجي: «... لأن الوارد لهما - حمزة وخلف - مع غير التكبير هو الوصل بلا بسملة فقط عند الجمهور، ويزيد غير الجمهور السكت بينهما لخلف في اختياره».

السادس: أننا إذا منعنا هذا الوجه لإدريس، فليُعلم أننا منعنا وجهًا صحيحًا ثابتًا عن خلف وغيره، وبذلك نكون منعنا وجهًا في رواية كاملة؛ لأن إدريس راوٍ وله طرق كغيره من الرواة، ونحن إذ منعنا هذا الوجه منعناه لإدريس من جميع طرقه، وهذا ليس أمرًا هيئنا، فمثل هذا لا يمنع إلا بدليل صريح وصحيح، كأن ينص ابن الجزري على أن هذا الوجه غير مقروء به له أو كأن يقول: ليس من طرقنا، أو لم نقرأ به، أو غير ذلك من العبارات، ولم ينقل عنه شيء من ذلك، بل إن الذي نقل عنه على خلاف ذلك.

فلو كان هذا المنع من طريق معين من طرق إدريس لكان له وجه؛ إذ أنه سيقرأ به من طرق أخرى عنه. وحتى نعي هذا الأمر جيدًا أضرب مثالا فأقول: حينما نمنع قصر البدل على تقليل ذات الياء، فنحن بذلك لم نمنع قصر البدل أو التقليل مطلقًا، وإنما المنع في حالة معينة وعلى وجه معين، وفي طريق معين، أما المنع هنا فهو منع مطلقًا من جميع طرق الراوي وعلى جميع الأوجه. وفي مثل هذه الحالة ينبغي أن نحتاط كثيرًا، ولا نمنع إلا بنص صريح وصحيح.

وقد أحسن الإمام الإزميري - رَحِمَهُ اللهُ - حيث قال: «أطلق السكت ابنُ الجزري لخلف من روايته، والأولى تخصيصه برواية إسحاق؛ لأن السكت من إرشاد أبي



العز، وليس فيه رواية إدريس، نعم في كفاية أبي العز رواية إدريس، ولكن ليس فيها السكت بين السورتين، على أن رواية إدريس من كفاية أبي العز ليست من طريق الطيبة، ولكن أخذناها لإدريس أيضاً اعتماداً على ابن الجزري " اهـ

وإذا أخذنا بوجه السكت بين السورتين لإدريس على اختيار ابن الجزري - كما سبق بيانه - فينبغي أن نعلم أننا نأخذ به على الإطلاق؛ أي دون تحرير أو قيود عليه؛ لأنه لم يرد من طرق مسندة عنه في النشر، وإنما نأخذ به على أنه اختيار من الجزري، وحيثُ أخذ به مطلقاً، فيأتي على جميع أوجه الخلاف، دون التقييد بوجه معين.

ومن أراد أن يتقيد بالطرق وبما في الكتب ويأخذ بالسكت بين السورتين لخلف من رواية إسحاق فقط؛ لأن هذا هو ما في الكتب المسندة عنه في النشر، فلا بأس بذلك ولا ننكر عليه ذلك، لكن في الوقت نفسه لا ننكر أيضاً على من أخذ بالسكت لخلف من روايته على حسب ما نص عليه ابن الجزري في النشر وتقريب النشر وطيبة النشر.

**الخلاصة:** أن وجه السكت بين السورتين وجه صحيح وثابت عن خلف العاشر من الروايتين (إسحاق وإدريس) ولكن الأولى - والله أعلم - أن لا نقيده بطريق إسحاق فقط، بل هو لإدريس كذلك، حتى وإن لم يرد من الطرق المسندة لإدريس في النشر، فهو قد ورد وثبت عنه ولكن من طرق غير مسندة عنه في النشر، ولكن الإمام ابن الجزري قد اختار هذا الوجه لخلف من الروايتين كما صرح بذلك في أكثر من موضع في النشر وفي تقريب النشر وفي طيبة النشر، فلا ينبغي أبداً أن نردّ اختيارات الإمام ابن الجزري، بل لا بدّ أن نأخذها وأن نقرأ بها؛ لأنه كذا قرأ وكذا قرأ، والله أعلم.



## توسط (لا) لحمزة



قال الناظم:

وفي أل مع المفصول مع شيء اسكتن      لدى خلف إن أنت وسطت عنه لا  
أو اسكت بموصول لحمزة.....

**التحرير هنا:** بين مراتب السكت لحمزة، مع توسط (لا) النافية للجنس.

وجاء **التحرير هنا** بين مراتب السكت لحمزة وبين (لا) النافية؛ مناسبة لقوله

تعالى: ﴿لَا رَبَّ﴾ وللسكت في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾. والمقصود بالسكت هنا هو السكت على الساكن قبل الهمزة؛ وذلك لكمال وتمام تحقيقه؛ لأن الهمزة من أصعب الحروف نطقاً لما فيها من الجهر والشدة وبعد المخرج، فلذلك كان السكت على الساكن الذي قبلها ليساعد على كمال تحقيقها.

والعمدة في السكت على هذا الساكن هو الإمام حمزة، وقد انفرد بذلك في الشاطبية، لكن هنا في الطيبة شاركه غيره في السكت، فالإمام ابن الجزري ذكر السكت كذلك ل: (ابن ذكوان - حفص - إدريس) لكن المقدم في ذلك كله هو حمزة، ولذلك كثرت الطرق عنه في ذلك ومن ثمَّ كثرت عنه مراتب السكت لكثرة طرقها. ويحسن بنا قبل الشروع في شرح هذا التحرير أن نبين مراتب السكت لحمزة حتى نفهم ونستوعب هذا التحرير جيداً.

## مراتب السكت لحمزة:

قال ابن الجزري في الطيبة:

وَالسَّكْتُ عَنْ حَمْزَةٍ فِي شَيْءٍ وَأَلٍ ... وَالْبَعْضُ مَعَهُمَا لَهُ فِيمَا انفَصَلَ  
وَالْبَعْضُ مطلقًا، وَقِيلَ بَعْدَ مَدٍّ ... أَوْ لَيْسَ عَنْ خِلَافِ السَّكْتُ اطَّرَدَ  
قِيلَ وَلَا عَنْ حَمْزَةٍ.....

قوله: (وَالسَّكْتُ عَنْ حَمْزَةٍ فِي شَيْءٍ وَأَلٍ)، هذه هي المرتبة الأولى في السكت، وهذه المرتبة هي التي عليها أكثر الطرق عن حمزة، وكل من روى السكت عن حمزة روى السكت عنه في هذه المرتبة، سواء سكت على غير ذلك أو على (أل)، (شيء) فقط، لذلك لا يجوز السكت على غير ذلك من المراتب إلا مع هذه المرتبة، والسكت على (أل، شيء) فقط هو المقدم. أما باقي المراتب فإن ترك السكت عليها هو المقدم، والمقصود بلفظ (شيء) هنا: المرفوع والمجرور والمنصوب.

ثم قال: (وَالْبَعْضُ مَعَهُمَا لَهُ فِيمَا انفَصَلَ)، قوله: (والبعض) أي: وبعض أهل الأداء، (معهما) أي: مع (أل، شيء)، (له)، أي: لحمزة، (فيما انفصل) أي: الساكن المفصول، نحو: ﴿مَنْ أَمَّنْ﴾، ﴿عَذَابُ أَلِيمٌ﴾.

أي: وبعض أهل الأداء روى السكت عن حمزة على الساكن المفصول مع (أل، شيء) وهذه هي المرتبة الثانية من مراتب السكت. وقوله: (وَالْبَعْضُ مَعَهُمَا) يفيد أن السكت على المفصول لا بد أن يكون مع (أل، شيء).

ثم قال: (وَالْبَعْضُ مطلقًا) أي: وبعض أهل الأداء روى السكت في الساكن مطلقًا،

## شرح تنقيح فتح الكريم

يعني في الساكن المفصول، والساكن الموصول كذلك، نحو (القرءان، الظمئان، مسئولا) ويلزم من السكت على (الموصول) السكت على (أل، شيء، المفصول) وهذه هي المرتبة الثالثة. ثم قال: (وَقِيلَ بَعْدَ مَدِّ).

أي: ورُوي السكتُ كذلك عن حمزة في المد، وأطلق الناظمُ الكلامَ على المدِّ هنا، فيُفهم من إطلاقه أن السكت على المد بنوعيه مرتبةٌ واحدة، وهذا يلزم منه أنه لا يجوز السكت على المنفصل دون المتصل ولا على المتصل دون المنفصل، وهذا غير صحيح؛ لأنه بين في النشر أن هناك طرقاً ورد عنها السكت على المنفصل دون المتصل، وطرقاً ورد عنها السكت على المتصل والمنفصل معاً.

فيتلخص من ذلك أن السكت على المد بنوعيه له مرتبتان، وهما:

**الأولى:** السكت على المد المنفصل دون المتصل.

**الثانية:** السكت على المد المنفصل والمتصل معاً.

وكل هذه المراتب السابقة على قصر (شيء)، وهناك مرتبتان على توسط (شيء) أشار إليهما في الطيبة، ونص عليهما وذكرهما في النشر تفصيلاً، وهما:

**الأولى:** توسط (شيء) مع السكت على (أل) فقط.

**الثانية:** توسط (شيء) مع السكت على (أل)، و(الساكن المفصول).

**قال في النشر:** «لَا يَجُوزُ مَدُّ (شَيْءٍ) لِحَمَزَةٍ حَيْثُ قُرِيَ بِهِ إِلَّا مَعَ السَّكْتِ إِذَا عَلِيَ لَامِ التَّعْرِيفِ فَقَطُّ، أَوْ عَلَيْهِ وَعَلَى الْمُفْصَلِ» (١).

**تنبيه:** إذا قرأنا بمدِّ (شيء) لحمزة، فيمتنع السكت عليها حينئذ، وإذا قرأنا

(١) النشر (١ / ٤٢٧ - ٤٢٨). وقوله (وعلى المنفصل)، أي: الساكن المفصول، نحو: (من آمن).

## شرح تنقيح فتح الكريم

٢٦١

بالسكت عليها، فيمتنع المدُّ أيضًا؛ لأن السكت تمكين للهمز، وكذلك المدُّ من أجل تمكين الهمز، فاكتفي بممكن واحد؛ اكتفاءً به عن الآخر، ولذلك لا يجتمع المد والسكت في (شيء).

### الخلاصة في مراتب السكت على النحو التالي:

- ١- السكت على (أل)، و(شيء) فقط.
- ٢- السكت على (أل) مع توسط (شيء) فقط.
- ٣- السكت الخاص: وهو السكت على (أل) و(شيء) و(الساكن المفصول).
- ٤- السكت على (أل) مع السكت على الساكن المفصول مع توسط (شيء).
- ٥- السكت المطلق: وهو السكت على (أل و شيء) والساكن المفصول والساكن الموصول.
- ٦- السكت على المد المنفصل مع ترك السكت على الموصول.
- ٧- السكت العام: وهو السكت على المد المتصل مع السكت على ما سبق.
- ٨- ترك السكت عن خلاد فقط.
- ٩- ترك السكت عن حمزة بكماله من الروايتين.

### تنبيهات على مراتب السكت لحمزة:

**أولاً:** لا يجوز السكت على مرتبة من هذه المراتب المتقدمة كلها إلا بعد السكت على المرتبة التي قبلها - إلا في مرتبة السكت على المد المنفصل كما سيأتي - . فلا يصح السكت على الساكن المفصول إلا بالسكت على (أل) و(شيء)، ولكن يصح أن نسكت على (أل) و(شيء) دون السكت على الساكن المفصول لأن (أل) و(شيء) هي المرتبة الأولى، فلا بد من السكت عليهما عند السكت على أي مرتبة بعدهما.

ولا يصح أن نسكت على الساكن الموصول دون السكت على الساكن المفصول، ولا يصح السكت على المد المتصل إلا مع السكت على المرتبة التي قبله وهي السكت على المد المنفصل، وهكذا في جميع المراتب؛ إلا مرتبة واحدة هي التي وقع فيها الخلاف وهي مرتبة السكت على المد المنفصل مع السكت على المرتبة التي قبله وهي مرتبة السكت على الساكن الموصول، فوقع فيها الخلاف، وإليك بيان ذلك إن شاء الله.

### السكت على المد المنفصل مع السكت على الساكن الموصول:

المشهور اليوم عند كثير من المقرئين، بل إن الذي يعتقده كثير من المقرئين وطلبة العلم أن السكت على المد المنفصل يلزم منه السكت على الساكن الموصول من نحو: ﴿قُرْآنٍ﴾ و ﴿مَسْئُولًا﴾، مع أن هذا يخالف ما نصَّ عليه أصحاب الكتب الذين رَووا السكت على المد المنفصل دون المتصل، ويخالف أيضًا ما نصَّ عليه الإمام ابن الجزري في النشر وفي تقريب النشر، ونصَّ عليه أيضًا كثيرٌ من المحررين الذين جاءوا من بعده.

**قال في النشر:** «وَرَوَى آخَرُونَ السَّكْتَ عَنْ حَمْزَةٍ مِنَ الرَّوَايَتَيْنِ عَلَى حَرْفِ الْمَدِّ أَيْضًا، وَهُمْ فِي ذَلِكَ عَلَى الْخِلَافِ فِي الْمُنْفَصِلِ وَالْمُتَّصِلِ كَمَا ذَكَرْنَا، فَمِنْهُمْ مَنْ خَصَّ بِذَلِكَ الْمُنْفَصِلَ وَسَوَّى بَيْنَ حَرْفِ الْمَدِّ وَغَيْرِهِ مَعَ السَّكْتِ عَلَى لَامِ التَّعْرِيفِ وَ(شَيْءٍ)، وَهَذَا مَذْهَبُ الْحَافِظِ أَبِي الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيِّ صَاحِبِ «غَايَةِ الْإِخْتِصَارِ» وَغَيْرِهِ، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ «التَّجْرِيدِ» مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِيِّ فِي رِوَايَةِ خَلَادٍ... الخ (١).

قوله: وَسَوَّى بَيْنَ حَرْفِ الْمَدِّ وَغَيْرِهِ؛ أي جعل المنفصل كله مرتبة واحدة؛ أي سوي في الحكم بين المفصول في: ﴿مَنْ آمَنَ﴾ وبين المد المنفصل في: ﴿بِمَا أَنْزَلَ﴾ فجعل ذلك كله مرتبة واحدة؛ أي في الحكم كالشيء الواحد.

**وقال في تقريب النشر:** وروى بعضهم عنه من الروايتين السكت في ذلك مع السكت على حرف المد وهم على الخلاف المعين في المنفصل والمتصل، فمنهم من خص المنفصل وسوى بين المد وغيره، نحو: ﴿وَمَا أَنْزَلَ﴾ و ﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ و ﴿قَالُوا آمَنَّا﴾، وهذا مذهب أبي العلاء صاحب الغاية، وذكره في التجريد من قراءته على عبد الباقي في رواية خلاد (٢).

(١) النشر (١ / ٤٢١ - ٤٢٢).

(٢) وما ذكره الإزميري في البدائع ونسبه لابن الجزري في التقريب من أنه قال بالسكت على

## شرح تنقيح فتح الكريم

وهذا الذي نص عليه ابن الجزري هو بعينه الذي نصّ عليه أصحابُ الكتب التي نصت على السكت على المد المنفصل دون المتصل لحمزة، وهذا هو ما عليه أكثر المحررين والمحققين، وعلى رأسهم تلاميذ ابن الجزري .

وهذه بعض نصوصهم:

١ - قال طاهر بن عرب الأصبهاني في قصيدته الطاهرة:

ومع ذين (١) بعضٌ في انفصالٍ ومعشراً يُعمّمُ غير المد والبعض عوّلاً  
على ذاك أيضاً ثم منهم مخصّصٌ بمنفصل نوعين على (أل) وما تلا

ثم شرح كلامه فقال: «ثم ذكر المذهب الرابع بقوله: (والبعض عوّلاً على ذاك أيضاً؛ أي: وبعض أهل الأداء والمصنفين ذكروا السكت عن حمزة من روايته على ما ذكر، وعلى الساكن الممدود أيضاً، وهم في ذلك على الخلاف في المنفصل والمتصل فمنهم من خص بذلك المنفصل وسوّى بين حرف المد وغيره مع السكت على (شيء) ولام التعريف، وإليه ذهب الحافظ أبو العلاء الهمداني وغيره، وذكره صاحب التجريد من قراءته على عبد الباقي في رواية خلاد..، إلى أن قال: قوله (بمنفصلٍ نوعين)؛ أي على المد وغيره، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ و﴿قَالُوا آمَنَّا﴾. وقوله: (مع أل وما تلا)؛ أي: لام التعريف وما تلاه في الذكر؛ أعني لام التعريف، وما تلاه في الذكر، أعني (شيء) و(شيئاً)» (٢). اهـ

﴿﴾

الموصول في مرتبة السكت على المد المنفصل، وقوله أنه اختيار من ابن الجزري فهو وهم من الإمام الإزميري - رحمه الله - ، وليس هناك فرقاً بين ما ذكره ابن الجزري في النشر وبين ما ذكره في التقريب.

(١) أي مع السكت على (أل، شيء).

(٢) شرح القصيدة الطاهرة، مخطوط (١٣٣).



وهذا كلام واضح وصريح من الإمام طاهر بن عرب - الذي قرأ على الإمام ابن الجزري عدة ختمات، وهو من أخص وأنجب تلاميذه - في أنه من سكت على المد المنفصل في هذه المرتبة سكت على المفصول فقط دون الموصول.

٢ - قال ابن الناظم: قوله (وقيل بعد مد) هذا هو المذهب الرابع والخامس وهو السكت على الممدود على ما تقدم، فمع المنفصل على المد المنفصل، ومع المتصل على مده، فخص أبو العلاء الحافظ المنفصل وعمم في الكامل وغيره... الخ.

وهذا في غاية البيان والوضوح من ابن الناظم - رَحْمَةُ اللَّهِ -؛ حيث أنه قيد السكت على المد المنفصل بالسكت على الساكن المفصول فقط، وقيد السكت على الساكن الموصول بمده؛ أي بالسكت على المد المتصل، فجعل الساكن والمدَّ سواءً في السكت.

٣ - قال الإمام شمس الدين القباقي: وروى بعضهم السكت في ذلك من الروائين مع السكت على حروف المد، وهم على الخلاف المعين في المتصل والمنفصل، فمنهم من خص المنفصل، وسوى بين المد وغيره، نحو: ﴿بِمَا أَنْزَلَ﴾، ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ﴾، ﴿قَالُوا ءَأَمَّنَّا﴾. وهذا مذهب أبي العلاء صاحب الغاية، وذكره صاحب «التجريد» من قراءته على عبد الباقي في رواية خلاد<sup>(١)</sup>.

٤ - قال العلامة الإزميري: قوله تعالى: (وَلَا تَسْمُؤْ أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجْلِهِ...) [البقرة: ١٨٢] فيصح له - لحمزة - كل الوجوه كما سيأتي، ويختص وجه السكت في الكل ووجه السكت في لام التعريف فقط لحمزة بوجه تحقيق همزة أجله وقفًا، فله عشرة أوجه، فذكر منها:

(١) إيضاح الرموز (٩٣).

السادس: ومع السكت في غير المد مع التحقيق..... الخ.

السابع: ومع التسهيل بوجهيه..... الخ.

الثامن: ومع السكت في غير المد المتصل مع السكت وقفا لخلف من الوجيز ولخلاد من التجريد عن عبد الباقي.

**ثم قال الإمام الإزميري:** هذا الذي ذكرناه لحمزة على ما في التقريب، وكذا في شرح الطيبة للنويري، وكذا في الإتحاف في القراءات الأربعة عشر للبنا الدمياطي، وكذا المقروء به اليوم في كل الأمصار - خلافا لما في النشر -، وشرح الطيبة لابن الناظم وكذا في أصل التجريد والوجيز وغاية أبي العلاء؛ لأنه لم يكن في الكتب الثلاثة الأخرى السكت في الساكن المتصل أصلا، بل السكت في المد المنفصل مع السكت في (شيء) ولام التعريف والساكن المنفصل فقط دون الساكن المتصل والمد المتصل؛ إلا أنه قال في الوجيز: وقرأت على بعض شيوخي بالسكت في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمُونَ﴾ فقط في فصلت، ولعل ما في التقريب<sup>(١)</sup> اختيار من ابن الجزري وتبعه من بعده، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

٥ - قال المتولي في الفتح:

ومع سكت مد الفصل عن حمزة اسكتا بكالمراء لكن حبر إزمير قال لا

وبيّن ذلك في الروض النضير فقال: " أصحاب السكت في المد المنفصل دون المتصل لحمزة، وهم: صاحب الوجيز لخلف، وصاحب التجريد عن عبد الباقي

(١) تقدم التعليق على ذلك وأن ما في التقريب هو نفس الذي ذكره في النشر، وليس كما قال الإزميري هنا من أنه اختار في التقريب السكت على الموصول مع السكت على المد المنفصل.

(٢) بدائع البرهان (٧٩ - ٨٠).

لخلاد، وأبو العلاء لهما، لا يسكتون في الساكن المتصل بل يسكتون في (أل، شيء، الساكن المنفصل) فقط، وحينئذ يتعين السكت في هذه الثلاثة، ويمتنع في الساكن المتصل عند السكت في المد المنفصل دون المتصل؛... إلى أن قال: هذا على ما حققه الإزميري، خلاف ما عليه العمل اليوم وفاقا لما في التقريب من أنه يتعين السكت في الساكن المتصل أيضاً، ولعل ما في التقريب كما قال الإزميري اختيار من ابن الجزري وتبعه من بعده، والله أعلم (١) .

#### ٦- وقال الإمام المتولي:

وسكتُ شيءٍ ألٍ وساكنٍ فصلٍ      عن حمزةٍ مع سكتٍ مدٍّ منفصلٍ  
 لصاحبِ الوجيزِ مع أبي العلاء      وصاحبِ التجريدِ أيضاً نقلاً  
 عن عبدِ باقٍ وهو عن خلادهم      ..... (٢)

#### ٧- وقال الشيخ محمد جابر المصري:

وإن تسكتن في مدٍّ منفصلٍ فلا      روايةً في الموصول كاسأل لتوصلاً (٣)

#### ٨- وقال في شرح قواعد التحرير:

وإن تسكتن في مدٍّ منفصلٍ فلا      سُكوتٌ على الموصول في هزءاً ابداً

ثم قال شارحاً: إذا سكت حمزة على المد المنفصل لا يسكت على الساكن

الموصول كـ ﴿قُرَّانٍ﴾؛ لعدم الرواية بذلك (٤).

(١) الروض النضير (٢٧٩).

(٢) عزو الطرق (٢١).

(٣) قواعد التحرير (١١٢).

(٤) شرح قواعد التحرير (١١٠).

## شرح تنقيح فتح الكريم

٩ - قال الدكتور بشير دعبس: وقد اختلفت الطرق عنه - حمزة - في ذلك إلى مذاهب متعددة: السادس: السكت على (أل) و(شيء) والساكن المفصول والمد المنفصل، وذلك لحمزة من: غاية أبي العلاء والوجيز، ولخلاد من التجريد، وبه قرأ ابن الفحاح على عبد الباقي (١).

وذهب بعض المحررين إلى وجوب السكت على الساكن الموصول على السكت على المد المنفصل، أخذاً بما فهموه من ظاهر كلام الإمام ابن الجزري في تقريب النشر، وهذه بعض نصوصهم:

### ١ - قال أبو القاسم النويري في (شرح الطيبة):

«واعلم أن السكت ورد عن جماعة كثيرة، وجاء من طريق المتن عن حمزة، وابن ذكوان، وحفص، وإدريس.

فأما حمزة: فهو أكثرهم به اعتناء؛ ولذلك اختلفت عنه الطرق واضطربت، وذكر له الناظم سبع طرق، - ثم ذكر منها -:

**الثالثة:** السكت مطلقاً، أي: على (أل)، و(شيء)، والساكن الصحيح المنفصل، والمتصل - ما لم يكن حرف مد - .... الخ.

**الرابعة:** السكت عنه من الروايتين على ما تقدم وعلى حرف المد المنفصل، وهذا مذهب الهمذاني وغيره، وذكره صاحب التجريد من قراءته على عبد الباقي في رواية خلاد».

### ٢ - قال العلامة القسطلاني:

«وقد ورد السكت عن حمزة وابن ذكوان وحفص، وكذا رويس وإدريس؛ إلا أن

(١) اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداء (٣٣١).

حمزة أكثرُ القراء به اعتناءً، ولذلك اختلفت عنه الطرق، واضطربت الرواة، والذي تحصل من ذلك ثنتا عشرة طريقاً - فذكر منها -:

**السادسة:** السكت عنه من الروائين مطلقاً على (أل) و(شيء)، والساكن الصحيح المنفصل والمتصل، نحو: ﴿الْقُرْآنَ﴾، و﴿الظَّمَانَ﴾ ... ما لم يكن حرف مد.

**السابعة:** السكتُ عنه من الروائين على ما تقدم، وعلى حرف المد المنفصل أيضاً، نحو: ﴿بِمَا أَنْزَلَ﴾، ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ﴾، ﴿قَالُوا ءَأَمْنَا﴾ وهو مذهب أبي العلاء صاحب الغاية<sup>(١)</sup>.

### ٣ - قال العلامة الطيبي:

«فخلاصة ما ذكره صاحب النشر في السكت لحمزة سبع طرق:

**الأولى:** السكت على (أل)، و(شيء) فقط.

**الثانية:** السكت على (أل) و(شيء) والمفصول.

**الثالثة:** السكت على (أل) و(شيء) والمفصول والموصول.

**الرابعة:** السكت على (أل) و(شيء) والمفصول والموصول والمد المنفصل.

**الخامسة:** السكت على (أل) و(شيء) والمفصول والموصول والمدين معاً.

**السادسة:** عدم السكت أصلاً عن خلاد.

**السابعة:** عدم السكت أصلاً عن حمزة من الروائين<sup>(٢)</sup>.

(١) لطائف الإشارات (٢ / ٨٧٤).

(٢) التنوير فيما زاده النشر على الحرز والتيسير (١٧٨).

## ٤ - قال البنا الدمياني:

«وقد ورد السكت عن حمزة وابن ذكوان وحفص، وكذا رويس وإدريس؛ إلا أن حمزة أكثرُ القراء به اعتناءً، ولذلك اختلفت عنه الطرق، واضطربت الرواة، والذي تحصل حسبما صح عنه، وقرأنا به من طرق طيبة النشر التي هي طرق الكتاب سبع طرق، - ثم ذكر منها -:

**ثالثها:** السكت عنه من الروائين مطلقاً على (أل) و(شيء)، والساكن المنفصل والمتصل، غير حرف المد.... الخ.

**رابعها:** السكتُ عنه من الروائين على جميع ما ذكر، وعلى حرف المد المنفصل، وهذا مذهب الهمداني وغيره»<sup>(١)</sup>.

## ٥ - قال العلامة المنصوري: «قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْمُوا أَنْ تَكُنُّوهُ صَغِيرًا أَوْ

كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ﴾ [البقرة: ١٨٢]، لحمزة ثمانية أوجه - ومنها -:

**الوجه الخامس:** السكت على الساكن المتصل والمنفصل دون حرف المد، لكن مع التحقيق في ﴿إِلَىٰ أَجَلِهِ﴾ ..... الخ.

**الوجه السادس:** مثله لكن مع التسهيل في ﴿إِلَىٰ أَجَلِهِ﴾.

**الوجه السابع:** السكت على الجميع مع التحقيق في ﴿إِلَىٰ أَجَلِهِ﴾ للشذائي والهدلي وسبط الخياط ولصاحب التجريد من قراءته على عبد الباقي في رواية خلاد.

**الوجه الثامن:** السكت على الجميع مع التسهيل في ﴿إِلَىٰ أَجَلِهِ﴾ لحمزة من غاية ابي العلاء، والله أعلم»<sup>(٢)</sup>.

(١) إتحاف فضلاء البشر (١ / ٢١٣).

(٢) تحرير الطرق والروايات (٨٨ - ٨٩).

٦ - قال العلامة الخليلي (١): «ففي قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ ستة أوجه، وهي:

عدم السكت أصلاً عليه: تحقيق ونقل ﴿أَيَّامٍ أُخَرَ﴾

ثم سكت المفصول عليه: نقل وسكت.

ثم سكت المفصول والموصول.

ثم سكت الجميع مع النقل فيهما..... الخ».

هذه بعض النصوص المنقولة عن أئمة القراءات وأهل الأداء والمحرّرين تبين لنا أنهم كانوا يأخذون بما فهموه من تقريب النشر من وجوب السكت على الساكن الموصول عند السكت على المد المنفصل.

وهذا هو الذي عليه العمل اليوم - عند أكثر المحرّرين والمقرّئين - ولكن هذا يخالف ما نص عليه الإمام ابن الجزري نفسه في كتابه النشر وكذلك في تقريب النشر، حيث ذكر أن مَنْ روى السكت على المد لحمزة، سوى بين المد وغيره؛ - أي من حيث الانفصال والاتصال -، فالسكت على المد المنفصل يكون مع السكت على الساكن الموصول فقط، والسكت على المد المتصل يكون بالسكت على الساكن الموصول. وهذا هو ما نص عليه طاهر بن عرب في قصيدته الطاهرة ووضحه وفصله في شرحها كذلك، ونصّ عليه أيضاً ابن الناظم صراحة في شرحه لهذا البيت، وهو أعلم الناس وأفهم الناس بكلام أبيه وبمراده من غيره ممن جاء بعده، حيث أنه قرأ عليه القراءات العشر، وقرأ عليه أيضاً كتاب النشر، وعرض على أبيه شرحه فاستحسنه وأثنى عليه، بل إن الذين نقلوا السكت عن حمزة على المد المنفصل دون المتصل،

(١) يعني: سكت المد المنفصل مع سكت الموصول.

## شرح تنقيح فتح الكريم

وهم: (أبو العلاء في غايته، وأبو علي الأهوازي في وجيزه من رواية خلف، وابن الفحام في تجريده في رواية خلاد)، لا يسكتون على الساكن الموصول، بل إن مذهبهم في السكت هو: السكت على (أل، شيء) وعلى ما كان من كلمتين، يعني: الساكن المفصول، والمد المنفصل فقط.

وهذه نصوصهم من كتبهم تؤكد هذا الكلام:

كتاب (غاية الاختصار): قال أبو العلاء الهمداني: «كان حمزة يمدُّ مدًّا تامًّا، ثم يسكت على الساكن قبل الهمزة سكتة يسيرة من غير قطع نفس، وذلك نحو: ﴿يَمَّا أَنْزَلَ﴾ و ﴿قَالُوا ءَأَمْنَا﴾ و ﴿فِي ءَأَذَانِهِمْ﴾، وما أشبهها. ويسكت حمزة.... على كل ساكن بعده همزة من كلمتين، من غير قطع نفس؛ طلبًا للتحقيق، وذلك نحو: ﴿خَلَوْا إِلَى﴾ و ﴿أَبْنَى ءَادَمَ﴾ و ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ و ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ و ﴿نِعْمَةً أَنْعَمَهَا﴾، فإذا اجتمع الساكن والهمزة في كلمة واحدة، سكتوا على (شيء) وعلى لام المعرفة، نحو: ﴿الْآخِرَةَ﴾ و ﴿الْأَنْهَرُ﴾ و ﴿الْأَسْمَاءُ﴾، وما أشبهها»<sup>(١)</sup>.

ونلاحظ هنا أن الحافظ أبا العلاء - رَحِمَهُ اللهُ - نص على السكت لحمزة على:

١- حرف المدِّ: وخص به المد المنفصل فقط، ومثَّل به.

٢- ما كان من كلمتين: وخص به الساكن المفصول فقط، ولم يمثل إلا به.

٣- ما كان من كلمة واحدة: وخص به (أل) و(شيء) فقط، دون غيرهما من الموصول ولم يتعرض أبو العلاء للسكت على الساكن الموصول مطلقاً - عدا: (أل) و(شيء)؛ لأنه خصهما من الساكن الموصول ونص عليهما فقط. وحينئذ يكون السكت المأخوذ به من غاية أبي العلاء لحمزة على: (أل، شيء)، الساكن المفصول، المد المنفصل) فقط.

(١) غاية الاختصار (١ / ٢٦٥ - ٢٦٦).



**وعليه:** فلا يؤخذ بالسكت على الموصول مع المد المنفصل من غاية ابي العلاء؛ لأنه لم يذكر السكت على الموصول مطلقاً لحمزة إلا في (أل، شيء) كتاب (الوجيز): قال أبو عليّ الأهوازي:

«حمزة وحده: يقف على كل ساكن أتى بعده همزة وكانا من كلمتين فقط، سواء أكان الساكن حرفاً من أصل الكلمة أو تنويناً، وكذلك على كل لام للتعريف إذا أتى بعده همزة وقفه (سكتة) من غير قطع نفس - يريد بها التجويد لا الوقوف - مثل قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾، و﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، و﴿إِن أَنَا﴾، و﴿وَبِالْآخِرَةِ﴾، ونحو ذلك. فإن كان الهمزة والساكن في كلمة لا يسكت عليه، مثل قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾، و﴿يَسْأَلُونَ﴾، و﴿وَسَّأَلْ﴾، و﴿فَسْأَلُوا﴾، و﴿قُرْءَانَهُ﴾، وبابه، و﴿أَفْعِدَةٌ﴾، ونحو ذلك حيث كان؛ إلا حرفاً واحداً ﴿شَيْءٍ﴾ في كل إعرابه، فإنه يقف على الياء منه وقفه قبل الهمزة حيث كان. وقرأت على بعض الشيوخ لحمزة بوقفة على السين في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَ﴾ في (حم السجدة) فقط لا غير».

**وقال في باب (تمكن المد للهمز):** «كان ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، وقالون عن نافع، وهشام عن ابن عامر لا يمدون الألف والواو والياء إذا أتى بعدهن همزة وكانا من كلمتين، بل يمكنون حرف المد في ذلك من غير وقفة - سكت - ولا زيادة مد، كقوله تعالى: ﴿بِمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ﴾، و﴿وَقَالُوا ءَأَمَّنَّا﴾، و﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾، و﴿فِي ءَأَذَانِهِمْ﴾، و﴿فِي أَنفُسِكُمْ﴾، ونحو ذلك حيث كان. حمزة، وورش عن نافع: بالمد الطويل في ذلك في سائر القرآن؛ إلا أن حمزة يقف - يسكت - قبل الهمزة في جميع ذلك وقفة - سكتة - من غير قطع نفس» (١).

(١) الوجيز (٦٥ - ٦٦)، وفيه قراءة حمزة بكماله، ولكن ابن الجزري لم يسند منه إلا رواية خلف فقط، فتكون رواية خلاد منه ليست من طريق الطيبة.

## شرح تنقيح فتح الكريم

ونلاحظ هنا أن أبا عليٍّ الأهوازي نص على السكت لحمزة، وذلك على:

أ- ما كان من كلمتين: وخص به الساكن المفصول فقط، ومثل به.

ب - لام التعريف: حيث كانت، ومثل بها.

ج - (شيء): سواء كانت مرفوعة أو مجرورة أو منصوبة.

د - المد المنفصل فقط.

وعلى ذلك يكون السكت المأخوذ به من الوجيز لخلف عن حمزة، هو السكت

على: (أل، شيء، الساكن المفصول، المد المنفصل) فقط.

وعليه: فلا يؤخذ بالسكت على الموصول مع المد المنفصل من الوجيز

للأهوازي؛ لأنه لم يذكر السكت على الموصول في غير (أل، شيء) إلا في كلمة

واحدة، وهي كلمة (يسأمون) في سورة فصلت فقط، على بعض شيوخه .

كتاب: (التجريد)، قال ابن الفحام:

«اختلف القراء في الوقف على الساكن قبل الهمزة في المنفصل في غير الممدود،

وفي المتصل في لام المعرفة خاصة و﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئًا﴾، لا غير. فأما المنفصل

فنحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ و﴿عَذَابُ أَلِيمٍ﴾، وقد شرحت المتصل ولام المعرفة، نحو:

﴿الْأَرْضِ﴾ و﴿بِالْآخِرَةِ﴾ و﴿الْأَنْعَامِ﴾..... الخ.

وروى عبد الباقي عن والده عن أبي أحمد: الوقف على الساكن قبل الهمزة

لخلف من غير الممدود، ورواه لخلاد وحفص من طرق الأثنائي في الممدود وغير

الممدود كذلك، فاعرفه»<sup>(١)</sup>.

وهنا نلاحظ أن الإمام ابن الفحام ذكر السكت على: (أل، شيء، الساكن

المفصول) لحمزة من الروايتين، وذلك من قراءته على الفارسي. ثم ذكر من قراءته

على عبد الباقي: السكت لخلف على غير الممدود، وذكر السكت لخلاد على

(١) التجريد (٨٩).

الممدود وغير الممدود كذلك، ولم يذكر السكت على الموصول مطلقاً لخلف أو خلاد. وقد يظن البعض أن قوله (في الممدود) عامٌ يشمل المدين معاً - المنفصل والمتصل -.

وليس الأمر كذلك؛ لأنه ذكر في أول هذا الباب، أن الخلاف الوارد في السكت إنما هو في المنفصل والمتصل، ثم بيّن أن المراد بالمنفصل من غير المد هو: الساكن المفصول، ثم بيّن أن المراد بالمتصل عنده، هو (لام المعرفة، شيء) فقط لا غير. أما الساكن الموصول من نحو: ﴿الْقُرْءَانُ﴾، وكذلك المد المتصل، فلم يذكر فيه شيئاً، ولم يتعرض له مطلقاً، ولم يحك فيه خلافاً لأحد. وحينئذٍ يكون قوله (في الممدود) مُقيِّدٌ بالمد المنفصل فقط، ولا يدخل فيه المد المتصل. وهذا هو ما فهمه الإمام ابن الجزري من التجريد ونصّ عليه في النشر.

**وعلى ذلك نقول:** لا يُؤخذ من التجريد لخلاد إلا بالسكت على (أل، شيء، الساكن المفصول، المد المنفصل)، وليس فيه السكت على الموصول مطلقاً.

**إذاً:** كل الكتب التي روت السكت على المد المنفصل دون المتصل لا سكت فيها على الساكن الموصول، بل فيها السكت على (أل، شيء، الساكن المفصول، المد المنفصل) فقط<sup>(١)</sup>، وهذا هو الذي نصّ عليه الإمام ابن الجزري في النشر وفي تقريب النشر.

وهذا الذي نصّ عليه الإمام ابن الجزري هو الذي ينبغي أن يؤخذ به ولا يؤخذ

(١) اللهم إلا كتاب المصباح، حيث نصّ فيه أبو الكرم على السكت على المد المنفصل لحمزة، وفيه السكت المطلق، ولكنه نصّ في موضع آخر على عدم السكت لحمزة على حرف المد مطلقاً، ولذلك لم يأخذ منه الإزميري والمتولي إلا بالسكت المطلق فقط، ولكن يجوز أن نأخذ منه بالسكت على المد المنفصل أيضاً؛ لأنه نص عليه صريحاً في أحد المواضع، وفي هذه الحالة نأخذ له بالسكت على المد المنفصل مع ترك السكت على الموصول؛ اعتماداً على ما عليه الجماعة.

بسواه مطلقاً؛ لأن هذا هو الذي نصّ عليه أصحاب الكتب، كما سبق بيانه. فإذا كان هذا هو الذي نصّ عليه الإمام ابن الجزري وهو الذي ورد عن أصحاب الكتب المسندة في النشر، فعلى أي أساس وبأي حجة نترك هذا كله ونخالف ما نصّ عليه ابن الجزري وما نصّ عليه أصحاب الكتب ونأخذ بالسكت على الموصول مع السكت على المد المنفصل فقط، وهذا لم يرد عن ابن الجزري ولا عن أصحاب الكتب.

أما ما أخذ به بعض العلماء من وجوب السكت على الموصول على سكت المد المنفصل؛ أخذاً بمقتضى الترتيب الذي ذكره ابن الجزري في مراتب السكت من أنه لا يجوز السكت على مرتبة إلا بالسكت على كل المراتب التي قبلها، وعلى ذلك قالوا: لا يجوز السكت على المد المنفصل إلا بالسكت على الساكن الموصول والمراتب التي قبله.

فهذا كله مخالف لما نصّ عليه الإمام ابن الجزري في النشر، ومخالف أيضاً لما نصّ عليه أصحاب الكتب ممن رَوَوْا السكت على المد المنفصل.

مع أن الإمام الإزميري نص في كتابه البدائع على أن الذي نص عليه أبو العلاء في غايته، وأبو علي الأهوازي في وجيزه، وابن الفحام في تجريده: هو السكت على المد المنفصل مع السكت على (أل، شيء، الساكن الموصول) فقط، وذكر أن هذا هو الذي نص عليه ابن الجزري في النشر أيضاً، وكذلك نص عليه ابنه في شرح الطيبة؛ إلا أن الإمام الإزميري ذكر أن الذي نصّ عليه ابن الجزري في تقريب النشر هو: السكت على المد المنفصل مع السكت على (الساكن الموصول)، ثم قال: «ولعل ذلك اختيار من ابن الجزري تابعه عليه من بعده»، وتابعه على ذلك الإمام المتولي، وليس الأمر كما قال الإزميري، بل إن الذي في التقريب هو السكت على المد المنفصل دون السكت على الموصول أيضاً، فالذي في التقريب هو كالذي في النشر، ولكن ابن الجزري اختصر الكلام في التقريب فقط.

### الخلاصة:

١- كل الکتب (١) التي روت السكت على المد المنفصل فقط، ليس فيها السكت على الساكن الموصول، بل ليس فيها إلا السكت على (أل، شيء، الساكن المفصول، المد المنفصل) فقط.

٢- نصَّ ابن الجزري في النشر وفي تقريب النشر على السكت على: (أل، شيء، الساكن المفصول، المد المنفصل) فقط، وذلك من الكتب التي روت السكت على المد المنفصل دون المتصل، وهي: (غاية الاختصار) لحمزة، و(الوجيز) في رواية خلف، و(التجريد) في رواية خلاد، وذلك من قراءة ابن الفحاح على عبد الباقي.

٣- لا يأتي السكت على الساكن الموصول إلا على السكت العام فقط.

٤- السكت على الساكن الموصول مع السكت على المد المنفصل دون المتصل لم يرد عن أصحاب الكتب ولا عن ابن الجزري، فالأفضل تركه وعدم القراءة به مطلقاً.

### السكت على المد المنفصل والمد المتصل:

مما تقدم يتبين لنا أن السكت على حرف المد بنوعيه صحيح ومنقول إلينا عن الإمام حمزة نصّاً وأداءً، ولكن الذي اختاره الإمام ابن الجزري هو السكت على كل مراتب السكت المتقدمة لحمزة، عدا السكت على المد بنوعيه فإنه تركه؛ للنص الوارد عن الإمام حمزة.

(١) باستثناء كتاب المصباح لأبي الكرم - كما تقدم - هذا إن أخذنا منه بالسكت على المد المنفصل، وهذا الوجه فيه خلاف بين العلماء من المصباح؛ لأنه ذكر السكت عليه في موضع واحد، وذكر أيضاً أن حمزة لا يسكت على حرف المد في موضعين.

## قال في النشر بعد أن ذكر مراتب السكت لحمزة:

«فَهَذَا الَّذِي عَلِمْتُهُ وَرَدَ عَنْ حَمَزَةٍ فِي ذَلِكَ مِنَ الطَّرِيقِ الْمَذْكُورَةِ، وَبِكُلِّ ذَلِكَ قَرَأْتُ مِنْ طَرِيقٍ مَنْ ذَكَرْتُ. وَاخْتِيَارِي عَنْهُ: السَّكْتُ فِي غَيْرِ حَرْفِ الْمَدِّ؛ جَمْعًا بَيْنَ النَّصِّ وَالْأَدَاءِ وَالْقِيَّاسِ، فَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ خَلْفٍ وَخَلَّادٍ وَغَيْرِهِمَا عَنْ سُلَيْمٍ عَنْ حَمَزَةٍ، قَالَ: إِذَا مَدَدْتَ الْحَرْفَ فَالْمَدُّ يُجْزِي مِنْ السَّكْتِ قَبْلَ الْهَمْزَةِ. قَالَ (١): وَكَانَ إِذَا مَدَّ ثُمَّ أَتَى بِالْهَمْزِ بَعْدَ الْمَدِّ لَا يَقِفُ قَبْلَ الْهَمْزِ، انْتَهَى.

## قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ:

«وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ حَمَزَةٌ - مِنْ أَنَّ الْمَدَّ يُجْزِي مِنَ السَّكْتِ - مَعْنَى حَسَنٍ لَطِيفٌ، دَالٌّ عَلَى وَفُورِ مَعْرِفَتِهِ وَنَفَازِ بَصِيرَتِهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ زِيَادَةَ التَّمْكِينِ لِحَرْفِ الْمَدِّ مَعَ الْهَمْزَةِ إِنَّمَا هُوَ بَيَانٌ لَهَا؛ لِخَفَائِهَا وَبُعْدِ مَخْرَجِهَا، فَيَقْوَى بِهِ عَلَى النُّطْقِ بِهَا مُحَقَّقَةً، وَكَذَا السُّكُوتُ عَلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا إِنَّمَا هُوَ بَيَانٌ لَهَا أَيْضًا، فَإِذَا بَيَّنَّتْ زِيَادَةَ التَّمْكِينِ لِحَرْفِ الْمَدِّ قَبْلَهَا لَمْ يَحْتَجَّ أَنْ تَبَيَّنَ بِالسَّكْتِ عَلَيْهِ، وَكَفَى الْمَدُّ مِنْ ذَلِكَ وَأَغْنَى عَنْهُ». قُلْتُ: وَهَذَا ظَاهِرٌ وَاضِحٌ وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ الْيَوْمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (٢). اهـ.

## وقال في تقريب النشر:

«والاختيار عن حمزة السكت في غير حرف المد؛ للنص الوارد عنه من أن المد

يجزى عن السكت» (٣).

فهذان نصان صريحان من الإمام ابن الجزري بأنه كان يختار السكت لحمزة في كل مراتب السكت عدا مرتبة السكت على المد بنوعيه؛ أي أنه كان يختار ترك

(١) القائل هو: سليم، يصف قراءة شيخه حمزة.

(٢) النشر (١ / ٤٢٢).

(٣) تقريب النشر (١ / ٣٠٧).

السكت على المد المنفصل والمد المتصل.

وهنا نجد الإمام ابن الجزري يترك ما في الكتب التي روت السكت على المد، حيث أنه نقل السكت على المد ولكنه تركه اختياراً منه.

**والسؤال:** لماذا اختار الإمام ابن الجزري ترك السكت على المد بنوعيه؟

**والجواب:** أن الإمام ابن الجزري بين العلة من ذلك بقوله: «وَاخْتِيَارِي عَنْهُ: السَّكْتُ فِي غَيْرِ حَرْفِ الْمَدِّ؛ جَمْعًا بَيْنَ النَّصِّ وَالْأَدَاءِ وَالْقِيَاسِ».

فالإمام ابن الجزري اختار ترك السكت في المد؛ ليجمع بين النص والأداء والقياس. ثم بين النص الوارد في ذلك عن الإمام حمزة، فقال: فَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ خَلْفٍ وَخَلَادٍ وَغَيْرِهِمَا عَنْ سُلَيْمٍ عَنْ حَمْزَةَ، قَالَ: إِذَا مَدَدْتَ الْحَرْفَ فَالْمَدُّ يُجْزِي مِنْ السَّكْتِ قَبْلَ الْهَمْزَةِ هَذَا هُوَ النَّصُّ الْوَارِدُ عَنِ الْإِمَامِ حَمْزَةَ فِي ذَلِكَ، وَهَذَا النَّصُّ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الْإِمَامُ ابْنَ الْجَزْرِيِّ يَخْتَارُ تَرْكَ السَّكْتِ عَلَى حَرْفِ الْمَدِّ بِنَوْعِيهِ.

وهذا النص كافٍ جداً في ترك وجه السكت على المد بنوعيه؛ لأنه منقول عن الإمام حمزة نفسه الذي رويت عنه هذه المراتب كلها؛ ولأن هذا النص يبين لنا أن الإمام حمزة نفسه لم يكن يقرأ بالسكت على المد، بل كان يكتفي بالمد عن السكت. والدليل على ذلك ما نقله سليم عنه حيث قال: وَكَانَ - يعني الإمام حمزة - إِذَا مَدَّ ثُمَّ أَتَى بِالْهَمْزِ بَعْدَ الْمَدِّ لَا يَقِفُ - يعني لا يسكت - قَبْلَ الْهَمْزِ.

فهذا ما كان عليه الإمام حمزة، وهذا ما نقله أخص تلاميذه عنه وهو سليم. لذلك نرى الإمام ابن الجزري بعد أن يذكر طرق السكت على المد، ويقول: وبكل ذلك قرأت من طريق من ذكرت، ثم بعد ذلك كله، يترك ما نقله وما قرأ به؛ ليأخذ بما نقل عن الإمام حمزة - رَحِمَهُ اللَّهُ - وهو ترك السكت على المد.

ولم يختر الإمام ابن الجزري ما نقل عن الإمام حمزة فقط، وإنما بين علة ذلك

## شرح تنقيح فتح الكريم

من خلال ما نقله عن الإمام حمزة، وما ذكره عن الإمام الداني أيضًا، وخلاصته: «أن المدَّ قبل الهمز من أجل تمكين الهمز وبيانه وكمال تحقيقه؛ وذلك لخفائه وبعد مخرجه وصعوبة نطقه مُحَقَّقًا، والسكت من أجل تحقيق الهمز أيضًا وكمال تحقيقه. فالمد من أجل تمكين الهمز، والسكت من أجل تمكين الهمز أيضًا، فلذلك نقول: لا يجتمع ممكَّنَانِ على مُمَكَّنٍ واحدٍ أي: لا يجتمع تغييران سببهما واحد على مُسَبَّبٍ واحدٍ، والدليل على صحة هذا الكلام، أننا في لفظ: ﴿شَيْءٍ﴾ لا نجتمع بين المد والسكت، مع أن المد في ﴿شَيْءٍ﴾ صحيح، كما قال ابن الجزري: (والبعض مد لحمزة في نفي لا كلا مرد)، وكذلك السكت صحيح ومقروء به لحمزة: (والسكت عن حمزة في شيء وأل).

**لكن هل يجوز لنا أن نجتمع بين المدَّ والسكت في آن واحد؟**

**والجواب:** لا يجوز ذلك أبدًا، فإذا مددت فلا تسكت، وإذا سكتت فلا تمدد؛ لأن المدَّ هنا يغني عن السكت ويجزئُ عنه، وهذا هو الذي نصَّ عليه الإمام حمزة - رَحِمَهُ اللهُ - حينما نصَّ على ترك السكت على المدَّ، ذكر أن المدَّ يغني عن السكت ويجزئُ عنه. ففي لفظ ﴿شَيْءٍ﴾ لا نجتمع بين المد والسكت في آن واحد؛ لأن هذا لم يرد ولم يُثقل عن حمزة ولا عن أحد من أصحاب الكتب والطرق، ولا عن الإمام ابن الجزري. وكما هو معلوم ومقرر لدى أئمة القراءة وأهل الأداء؛ أن الأصل في القراءة الرواية والتلقي، والرواية جاءت بعدم الجمع بين المد والسكت في آن واحد في لفظ ﴿شَيْءٍ﴾.

أما بالنسبة للمد بنوعيه، فقد جاءت الرواية عن حمزة بالسكت عليه وصلًا بخلف عنه، ومعلوم أن لحمزة في المد بنوعيه وصلًا للإشباع وجهًا واحدًا، سواء سكت أو لم يسكت، ولكن السؤال: هل المدُّ هنا ينسخ السكت ويجزئُ عنه أم لا؟ هذا هو محل الإشكال في هذه المسألة، والذي يحل هذا الإشكال هو أن نعرف ما



## شرح تنقيح فتح الكريم

٢٨١

الذي ورد في ذلك عن الإمام حمزة، وما الذي نقله أصحاب الكتب والطرق عنه، وما الذي قرأ به ابن الجزري ونصّ عليه واختاره له.

وقد ذكرنا آنفاً أن السكت على المد بنوعيه صحيح عن حمزة ومنقول عنه من طرق صحيحة وكتب مسندة، وذكرنا أنه نُقل عنه أيضاً أنه كان لا يسكت على حرف المد؛ اكتفاء واستغناء بالمد عن السكت، كما نقله عنه سليم. وذكرنا أيضاً اختيار الإمام ابن الجزري عنه في ذلك، وكذلك الإمام الداني، وبقي الآن أن نذكر ما ذكره أصحاب الكتب، حتى ممن رَووا السكت على المد.

وهذه بعض نصوصهم:

١- قال أبو بكر بن مجاهد (ت: ٣٢٤ هـ):

«وقال سليم: قال حمزة: إذا مددت الحرف ثم همزت، فالمد يجزئ عن السكت قبل الهمزة»<sup>(١)</sup>.

٢- قال أبو الطيب عبد المنعم بن غلبون (ت: ٣٨٩ هـ):

«قال ابن مجاهد: وكان حمزة يأبى أن يسكت عليهنّ - حروف المدّ الثلاثة - سكتة ثم يهمز... الخ»<sup>(٢)</sup>.

٣- قال الإمام أبو الفضل الخزاعي (ت: ٤٠٨ هـ):

«وقال العسبي عنه - عن سليم عن حمزة - يُمكن الهمزة بسكتة خفيفة على السواكن، فأما الممدود فلا يسكت عليه. وقال عن سليم: إذا مددت الحرف ثم همزت فالمدُّ يجزئ عن السكت قبل الهمز»<sup>(٣)</sup>.

٤- قال الإمام أبو عليّ البغدادي المالكي (ت: ٤٣٨ هـ):

(١) - السبعة في القراءات (٩٨).

(٢) الإرشاد في القراءات (١٢٥).

(٣) المنتهى (٢٣٧).

## شرح تنقيح فتح الكريم

«والحجة لمن وقف - سكت - على غير حرف مدٍّ ولين؛ ما رُوي عن خلف أنه قال: المدُّ الذي فيه يقوم مقام السكت» (١).

٥ - قال أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤ هـ):

«وروت الجماعة عن سليم عن حمزة أنه قال: إذا مددت الحرف ثم همزت، فالمدَّة تُجزئ عن السكت قبل الهمز " .

ثم روى الإمام الداني هذا الكلام بسنده إلى الإمام حمزة فقال: حدَّثنا محمد بن أحمد، قال: حدَّثنا ابن مجاهد عن أصحابه عن خلف عن سليم قال: قال حمزة: إذا مددت الحرف ثم همزت، فالمدُّ يجزئ من السكت قبل الهمزة».

**وقال الداني أيضًا:** «وحدَّثنا ابن خواسطي الفارسي - عبد العزيز بن جعفر -، قال: حدَّثنا أبو طاهر - بن أبي هاشم المعروف بتاج الأئمة -، قال: حدَّثني البرائي - أحمد بن محمد بن خالد بن يزيد -، قال: حدَّثنا خلف عن سليم عن حمزة، قال: إذا مددت الحرف، فالمدُّ يجزئ من السكت قبل الهمزة، فكان إذا مدَّ ثم أتى بالهمز بعد المدِّ لا يقف - لا يسكت - قبل الهمز.

ثم قال الإمام أبو عمرو الداني معقبًا: " وهذا الذي قاله حمزة من أن المدَّ يجزئ من السكت معنى حسنٌ لطيفٌ دالٌّ على وفور معرفته ونفاذ بصيرته؛ وذلك أن زيادة التمكين لحرف المدِّ مع الهمزة إنما هو بيان لهما لخفائها ويعد مخرجها، فيقوى به - بالمدِّ - على النطق بها محققة، وكذا السكوت على الساكن قبلها إنما هو بيان لها أيضًا، فإذا بُيِّنَت بزيادة التمكين لحرف المدِّ قبلها، لم يُحتج أن يُبيِّن بالسكت عليه، وكفى المدُّ من ذلك وأغنى عنه» (٢).

(١) الروضة في القراءات الإحدى عشرة (١ / ٣٣٦).

(٢) جامع البيان (٢ / ٦٢٢ - ٦٢٣).

٦ - قال الإمام أبو القاسم المغربي الهذلي (ت: ٤٦٥ هـ):

«قال سليمٌ - فيما حكى الزبيرِيُّ والخنيسِيُّ والمخفِيُّ وإدريسٌ - المدُّ يجرى عن السكت»<sup>(١)</sup>. وقال الهذلي في باب (المدُّ والوقف لحمزة): «قال سليم في رواية خلف وغيره: المدُّ يجرى عن السكت عند الزيات»<sup>(٢)</sup>.

٧ - قال أبو عبد الله أحمد بن عمر الأندرابي (ت: ٤٧٠ هـ):

«وروى خلفٌ وغيره عن سليم عن حمزة أنه قال: إذا مددت الحرف ثم همزت، فالمدُّ يجرى من السكت قبل الهمزة. قال الأندرابي معلقاً على هذا الأثر: يعني: أن المدَّ ينوب فيه عن السكت»<sup>(٣)</sup>.

٨ - قال أبو عبد الله محمد بن شريح الإشبيلي الأندلسي (٤٧٦ هـ): «وكان خلف

يقف - يسكت - على كل ساكن أتت بعده همزة من كلمة أخرى... ما لم يكن الساكن حرف مد ولين، فإن كان الساكن حرف مد ولين اكتفى بمدّه عن الوقف عليه، نحو: ﴿قَالُوا آمَنَّا﴾ و﴿مَا أَنْزَلَ﴾ و﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾... الخ»<sup>(٤)</sup>.

٩ - قال أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري (ت: ٤٧٨ هـ): «والمدُّ

يجزى عن السكت بخلاف عنه في الجمع بينهما»<sup>(٥)</sup>.

١٠ - وقال أبو معشر الطبري في (سوق العروس):

(١) الكامل (٢ / ٨٥٦). وقال شيخنا عمرو عبد الله - حفظه الله - محقق هذا الكتاب: وهذا

القول مشهور من كلام سليم، رواه عنه عامة المصنفين.

(٢) الكامل (٢ / ٨٦١)

(٣) الإيضاح في القراءات (٣ / ٤٥٢).

(٤) الكافي في القراءات السبع (١ / ٢٨٧).

(٥) التلخيص في القراءات الثمان (٩٠).

## شرح تنقيح فتح الكريم

«وعن ابن مجاهد عن سليم عن حمزة: إذا مددت ثم همزت، فالمد يجزئ عن السكته».

١١ - قال أبو بكر محمد بن أحمد الروذباري (ت بعد: ٤٨٩ هـ): «وسمعتُ أبا

بكر يقول: سمعتُ أبا الفضل يقول: قال العبسي عن حمزة: يمكنُ الهمزة بسكته خفيفة على السواكن، فأما الممدود فلا يسكت عليه.

وقال - العبسي عن حمزة - أيضًا: قالت الجماعة عن سليم: إذا مددت الحرف ثم همزت فالمد يجزئ من السكت قبل الهمز» (١).

١٢ - قال الإمام أبو طاهر بن سوار (ت: ٤٩٦ هـ):

«قال سليم: قال حمزة: إذا مددت الحرف ثم همزته، فالمد يجزئ عن السكت قبل الهمزة» (٢).

١٣ - قال الإمام موسى بن الحسين المعدل المصري (ت: ٥٠٠ هـ): «وذهب

قوم من شيوخنا إلى الأخذ لحمزة في قراءته بالوقف - بالسكت - على الساكن الذي في لام المعرفة لا غير. وذهب آخرون إلى الوقف - السكت - على كل ساكن غير الممدود خاصة، واحتجوا بأن المد يجزئ عن السكت. قال ذلك السامري وغيره في رواية خلف عن سليم، وقال عن خلاد: إنه يخير بين الوقف على الممدود وتركه» (٣).

١٤ - قال الإمام أبو الكرم الشهرزوري (ت: ٥٥٠ هـ):

«قال إدريس فيما حكاه عن خلف: المد يجزئ عن السكت» (٤).

(١) جامع القراءات (٢ / ٥٤ - ٥٥).

(٢) المستنير (١٧٧).

(٣) روضة المعدل (١ / ٤٩٨).

(٤) المصباح الزاهر (٢ / ٤٨٤).

١٥ - قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الحضرمي (ت: ٥٦٠ هـ): «وكان حمزة يقف - يسكت - على كل ساكن نقل إليه ورش حركة الهمزة بسكتة خفيفة. واختلف عنه في السكت على حرف المد واللين، وتحقيق الهمزة بعده: فروى عنه خلف ترك السكت على حرف المد واللين، واحتج بأن المدَّ يغني عن السكت» (١).

١٦ - قال الإمام أبو العلاء الهمذاني (ت: ٥٦٩ هـ):

«وقال خلف عن سليم عنه - عن حمزة -: «إذا مددت الحرف ثم همزت، فالمد يجزئ عن السكت». وهو اختيار أهل العراق» (٢).

١٧ - قال الإمام شمس الدين القباقي (ت: ٨٤٩ هـ):

«والاختيار عن حمزة: السكت في غير حروف المد؛ للنص الوارد عنه من أن المد يجزئ عن السكت» (٣).

١٨ - قال العلامة أبو القاسم النويري (ت: ٨٥٧ هـ):

«قال المصنف - ابن الجزري -: واختياري عنه السكت في غير حرف المد... الخ» (٤). فذكر كلام الإمام ابن الجزري، وكلام الإمام أبي عمرو الداني، وسكت عليه، فدل ذلك على إقراره لكلامهما».

١٩ - قال العلامة القسطلاني (ت: ٩٢٣ هـ):

«واختار في النشر السكت عن حمزة في غير حروف المد؛ للنص الوارد عنه -

(١) المفيد في القراءات الثمان (١٨٦).

(٢) غاية الاختصار (١ / ٢٦٥).

(٣) إيضاح الرموز (٩٣).

(٤) شرح طيبة النشر (٢ / ٢٣٤).

## شرح تنقيح فتح الكريم

حمزة -: أن المدَّ يجزئ عن السكت. وحسنه الدانيُّ بأن زيادة التمكين لحروف المد مع الهمز إنما هو بيان لها.... الخ» (١).

فنقل القسطلاني كلام ابن الجزري والداني وسكت عليه، فكان هذا إقرارًا منه لهما على ما ذهبوا إليه من اختيار السكت في غير حرف المد.

## ٢٠ - قال العلامة البنا الدميّاطي (ت: ١١١٧ هـ):

«قال في النشر: وبكل ذلك قرأت من طريق من ذكرت، ثم اختار السكت عن حمزة في غير حرف المد؛ للنص الوارد عنه أن المد يجزئ عن السكت» (٢).

وهنا نجد البنا الدميّاطي نقل كلام ابن الجزري، وأقره على اختياره، هذه بعض النصوص عن أئمة القراءات وأهل الأداء وأصحاب الكتب، والتي تفيد بكل صراحة ووضوح أن المشهور عن الإمام حمزة - رَحْمَةُ اللَّهِ - أنه كان يترك السكت على حروف المد؛ لأن المدَّ يجزئ عن السكت ويغني عنه.

وهذا ما نقله عنه عامَّةُ المصنفين من أصحاب الكتب - سواء من روى منهم عنه السكت على المد، ومن لم يروه عنه - فهذا كالمتمواتر عن الإمام حمزة - رَحْمَةُ اللَّهِ - . وهذا هو ما استحسنته الإمام الداني - رَحْمَةُ اللَّهِ - وأثنى على الإمام حمزة باختياره عدم السكت على حرف المد، وهذا هو ما اختاره الإمام ابن الجزري أيضًا، وبعد أن ذكرنا المنقول عن الإمام حمزة والمشهور عنه وهو ترك السكت على حرف المد.

**نسأل ونقول:** هل يصح أن نأخذ بالسكت على حرف، أو لا يصح؟

**والجواب:** لا يصحُّ أبدًا أن نرد السكت على المد؛ لأنه أيضًا ثابت ومنقول

وصحيح عن الإمام حمزة .

(١) لطائف الإشارات (٢ / ٨٧٦).

(٢) إتحاف فضلاء البشر (١ / ٢١٣).

ولكن ظاهر الأمر أن هناك تعارضًا بين السكت على حرف المد وبين ترك السكت عليه؛ لأن السكت على حرف المد صحيح وثابت عن الإمام حمزة، وكذلك ترك السكت عليه صحيح أيضًا وثابت عنه، فكلاهما صحيح ومنقول عنه، فكيف نجتمع بين الأمرين؟

**الحقيقة:** ليس هناك تعارضًا - إن شاء الله - بين هذين القولين، ويمكن أن نجتمع بينهما فنقول: إن الإمام حمزة روى السكت عن شيوخه، وقرأ به عليهم، وأقرأ به تلاميذه، ونقلوه عنه حتى وصل إلينا بأسانيد صحيحة وطرقًا متصلة، فالسكت على حروف المد صحيح وثابت عن الإمام حمزة نصًا وأداءً، ولكنه - رَحِمَهُ اللهُ - بعد أن قرأ به وأخذ به وأقرأ به تلاميذه، اختار ترك السكت على حرف المد؛ اكتفاءً واستغناءً بالمد عن السكت.

**السؤال:** هل منع الإمام حمزة القراءة بالسكت على حرف المد؟

**والجواب:** لم يمنعه أبدًا، ولو منعه لُنقل عنه ذلك، كما نُقل عنه ترك السكت عليه؛ لأن الترك لا يلزم منه المنع، فهو تركه اختيارًا منه، ولكنه لم يمنعه أبدًا. فمع أنه ترك السكت على المد؛ إلا أنه في الوقت نفسه لم يمنعه منه مطلقًا، وكيف يمنعه وهو الذي رواه عن شيوخه وقرأ به عليهم وأقرأ به غيره؟

وعلى ذلك يكون اختياره هنا ترك السكت على حرف المد، من باب الترجيح بين الأوجه في الأداء؛ بسبب اتحاد العلة، فالراجح عنده هو ترك السكت على المد، والمرجوح هو السكت على المد، واختياره للراجح في الأداء، لا يلزم منه أبدًا ترك المرجوح أو ردّه.

**أما بالنسبة للإمام ابن الجزري:** فقد نص في النشر على أنه قرأ بالسكت على حرف المد لحمزة من الكتب التي نصت عليه له، ولكنه أيضًا جنح ومال إلى ترك

## شرح تنقيح فتح الكريم

السكت عليه تبعًا لاختيار الإمام حمزة نفسه، ولاختيار الإمام الداني من بعده. فالإمام ابن الجزري لم يمنع أبدًا من السكت على حرف المد، ولكنه ترك السكت عليه؛ اختيارًا منه فقط، كما نص على ذلك في النشر، فاختياره ترك السكت على المد لا يمنع أبدًا من السكت عليه؛ لأن السكت كما ذكرنا قبل ذلك صحيح وثابت عن الإمام حمزة نصًا وأداءً من طرق صحيحة وكتب مسندة عنه في النشر.

ومما يدل على أنه لم يكن يمنع من الأخذ بالسكت على حرف المد قوله: «وَأَمَّا ﴿يَأْتِيهَا﴾ و﴿هَوْلَاء﴾ فَلَا يَجِيءُ فِيهِ سِوَى وَجْهِي التَّحْقِيقِ وَالتَّخْفِيفِ، وَلَا يَأْتِي فِيهِ سَكْتُ؛ لِأَنَّ رُوَاةَ السَّكْتِ فِيهِ مُجْمَعُونَ عَلَى تَحْقِيقِهِ وَقَفًا، فَاُمْتَنَعَ السَّكْتُ عَلَيْهِ حَيْثُ... الخ.

فقوله هنا (وَلَا يَأْتِي فِيهِ سَكْتُ؛ لِأَنَّ رُوَاةَ السَّكْتِ فِيهِ مُجْمَعُونَ عَلَى تَحْقِيقِهِ وَقَفًا) دليل صريح على صحة السكت عنده على حرف المد مطلقًا، ولو كان السكت على حرف المد عنده لا يُقرأ به مطلقًا لما ذكره هنا أصلاً.

وقوله بعد أن ذكر مراتب السكت كلها: «وبكل ذلك قرأت من طريق من ذكرت».

وعلى ذلك نقول: الوجهان - ترك السكت، والسكت على حرف المد - صحيحان وثابتان عن حمزة نصًا وأداءً، فمن أراد أن يقرأ بالسكت على حرف المد فلا بأس، ومن أراد أن يترك السكت على حرف المد؛ اكتفاءً واستغناءً بالمد عن السكت فلا بأس أيضًا.

والأرجح عندي - والله أعلم - هو ترك السكت على حرف المد، وذلك تبعًا لاختيار الإمام حمزة، واختيار الإمام الداني، واختيار الإمام ابن الجزري، فكلهم قرءوا بالسكت على المد؛ إلا أنهم اختاروا ترك السكت، وذلك للعلة المتقدمة التي ذكرناها.



فالأولى: هو متابعة هؤلاء الأئمة على اختيارهم، وإن كنا لا نردُّ السكت على حروف المد

هناك مراتب من مراتب السكت يجوز السكتُ عليها وصلًا ووقفًا، وهي:

١- (أل) التعريفية.

٢- الساكن المنفصل نحو: ﴿خَلَوْا إِلَى﴾.

٣- المدُّ المنفصل بشرط أن يكون منفصلاً في الرسم عن الهمز، نحو: ﴿بِمَا أَنْزَلَ﴾ و﴿قَالُوا أَمَّامًا﴾ و﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾، وهناك مراتب أخرى لا يجوز السكت عليها إلا في حالة الوصل فقط، وهي:

١- لفظ (شيء) كيف أتى مرفوعاً أو مجروراً أو منصوباً.

٢- الساكن الموصول، نحو: ﴿الْقُرْآنَ﴾ و﴿مَسْئُولًا﴾.

٣- المد المنفصل حكماً المتصل رسماً، نحو: ﴿يَأْتِيهَا﴾، ﴿يَتَادُمُ﴾، ﴿هَؤُلَاءِ﴾.

٤- المد المتصل، نحو: ﴿السَّمَاءِ﴾، ﴿أُولَئِكَ﴾.

فهذه المراتب كلها لا يتأتى السكت عليها إلا في حالة وصلها بما بعدها في التلاوة فقط، أما في حالة الوقف على هذه الكلمات التي فيها الهمز، فلا يجوز الوقف عليها حينئذ بالسكت، ويتنقل حكم الوقف عليها من باب السكت إلى باب الوقف على الهمز.

والسبب في منع الوقف على هذه الأنواع بالسكت؛ لأن السكت على ذلك كله من باب التحقيق؛ لأن علة السكت هي كمال تحقيق الهمز، ولا يجوز الوقف على

## شرح تنقيح فتح الكريم

ذلك كله بالتحقيق، بل الوقف عليه بتغيير الهمز فقط، على حسب القواعد المعروفة في باب (الوقف على الهمز) ففي حالة الوقف يكون حكمه من باب الوقف وليس من باب السكت؛ إلا المدَّ المنفصل، فإذا أخذنا فيه بالسكت ووقفنا عليه، فإن كان منفصلاً رسماً جاز السكت عليه وقفاً كما في ﴿بِمَا أَنْزَلَ﴾، وإن كان متصلاً رسماً فلا يجوز فيه وقفاً إلا التحقيق من غير سكت أو التسهيل بين بين، كما في ﴿يَتَأْتِيهَا﴾ و﴿يَتَأَدُّمُ﴾.

قال الإمام ابن الجزري في النشر: «إِنَّمَا يَتَأْتِي السَّكْتُ حَالَ وَضَلِ السَّاكِنِ بِمَا بَعْدَهُ، أَمَا إِذَا وَقَفَ عَلَى السَّاكِنِ فِيمَا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ مِمَّا انْفَصَلَ خَطًّا، فَإِنَّ السَّكْتَ الْمَعْرُوفَ يَمْتَنِعُ وَيَصِيرُ الْوَقْفُ الْمَعْرُوفَ، وَإِنْ وَقَفَ عَلَى الْكَلِمَةِ الَّتِي فِيهَا الْهَمْزَةُ، سِوَاءٌ كَانَ مُتَّصِلًا أَوْ مُنْفَصِلًا، فَإِنَّ لِحَمْزَةَ فِي ذَلِكَ مَذْهَبًا يَأْتِي فِي الْبَابِ الْآتِي... الخ».

وقال أيضاً: «وَأَمَّا ﴿يَتَأْتِيهَا﴾ و﴿هَوَّلَاءَ﴾ فَلَا يَجِيءُ فِيهِ سِوَى وَجْهِي التَّحْقِيقِ وَالتَّخْفِيفِ، وَلَا يَتَأْتِي فِيهِ سَكْتُ؛ لِأَنَّ رُوَاةَ السَّكْتِ فِيهِ مُجْمَعُونَ عَلَى تَخْفِيفِهِ وَقَفًّا، فَامْتَنَعَ السَّكْتُ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ» (١).

### وقال العلامة المتولي:

وفي نحوها أنتم وفي نحو يا أولي... فمُدَّ وحقق مُدَّ واقصر مُسهلاً

ثم قال شارحاً: «أي إذا وقفت علي ما كان متوسطاً بهاء التنبيه من ﴿هَتَأَنْتُمْ﴾ و﴿هَوَّلَاءَ﴾ وياء النداء من ﴿يَتَأُولِي﴾ و﴿يَتَأَبْتِ﴾ كان لك فيه ثلاثة أوجه:

(١) النشر (١ / ٤٢٧)، وليس الأمر كذلك؛ لأن الكتب التي روت السكت على المد فيها وقفاً: التحقيق والتخفيف، وسيأتي تحرير هذه المسألة إن شاء الله.

التحقيق مع مدّ (ها) والتسهيل بين بين مع مدّهما وقصرهما، ولا يُزاد الوقف بالسكت عليهما من الطيبة؛ إذ كل مَنْ سكت علي المد بل علي الساكن المتصل ك ﴿يَسْتَلُونَكَ﴾ سهل هذا الباب عند الوقف (١).

وقال الطيبي:

ونحو قل يا أيها وهؤلاءا ... لا سكت في الوقف كما قد نقلنا

ولا ثالث لـ ﴿هَتَانْتُمْ﴾ و﴿هَؤُلَاءِ﴾، وأما ﴿هَؤُمُ﴾ بالحاقة، فمسهل بلا خلاف؛ لأن همزته متوسطة ﴿الْمَلِكَةِ﴾؛ لأنه من تنمة كلمتها، بمعني خذ، ثم اتصل بها ضمير الجماعة، ويوقف ﴿هَؤُمُ﴾ علي الرسم (٢).

وقال العلامة الخليجي:

وبعد ها ويا النداء السكت يُرد

ثم قال شارحًا:

«وأفاد النظم أن السكت في الوقف على ما فيه هاء التنبيه وياء النداء نحو: ﴿هَتَانْتُمْ﴾ و﴿يَأْتِيهَا﴾ يُردُّ ويُمْنَعُ فيهما لاتصالهما رسمًا، فليس في مثل ذلك وقفًا إلا التحقيق مع المدّ أو التسهيل مع المد والقصر» (٣).

وقال الخليجي أيضًا:

ولم يكن يسكتُ في وقفٍ على ... موصولٍ أو متصلٍ بل سهلاً

(١) أصحاب السكت على المد المنفصل عندهم في الوقف على المتوسط بزائد وجهان (التحقيق والتغيير)، وسيأتي تحرير ذلك في موضعه إن شاء الله.

(٢) إتحاف الأنام بشرح توضيح المقام (١٠).

(٣) شرح مقرب التحرير (١٥٣).

ثم قال شارحًا:

«يعني: أن حمزة لا يجوز له سكتُ على الموصول كـ ﴿قُرْآنٍ﴾، ولا على المتصل كـ ﴿أُولَئِكَ﴾ حالة الوقف، بل الواجب فيهما عنده في هذه الحالة التسهيل فقط، بما تقتضيه القواعد»<sup>(١)</sup>.



(١) شرح مقرب التحرير (١٥٣ - ١٥٤).

## تحرير توسط (لا) مع السكت لحمزة



قال الناظم:

وفي أل مع المفصول مع شيء اسكتن لدى خلف إن أنت وسطت عنه لا  
أو اسكت بموصول لحمزة .....

وكما ذكرنا سابقاً أن التحرير هنا لحمزة بين مراتب السكت وبين توسط (لا) النافية، وبعد أن تكلمنا عن مراتب السكت نبين أولاً ماذا قال ابن الجزري عن التوسط في (لا)

قال ابن الجزري في الطيبة:

..... وَالْبَعْضُ مَدٌ ... لِحَمْزَةٍ فِي نَفْيٍ لَا كَلَامَ مَرْدٌ

وقال في النشر: وَقَدْ وَرَدَ مَدُّ الْمُبَالَغَةِ لِلنَّفْيِ فِي (لَا) الَّتِي لِلتَّبْرَةِ فِي نَحْوِ ﴿لَا رَبَّ

فِيهِ﴾، ﴿لَا شَيْءَ فِيهَا﴾، ﴿لَا مَرَدَّ لَهُ﴾، ﴿لَا جَرَمَ﴾، عَنْ حَمْزَةٍ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ لَهُ أَبُو طَاهِرِ بْنُ سَوَّارٍ فِي «الْمُسْتَنْبِرِ» وَنَصَّ عَلَيْهِ أَبُو مُحَمَّدٍ سِبْطُ الْخِطَّاطِ فِي «الْمُبْهَجِ» مِنْ رِوَايَةِ خَلْفٍ عَنْ سُلَيْمٍ عَنْهُ، وَنَصَّ عَلَيْهِ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ فَارِسٍ فِي كِتَابِهِ الْجَامِعِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدَانَ عَنْ سُلَيْمٍ .

وَقَالَ أَبُو الْفَضْلِ الْخَزَاعِمِيُّ: قَرَأْتُ بِهِ أَدَاءً مِنْ طَرِيقِ خَلْفٍ، وَابْنِ سَعْدَانَ، وَخَلَّادٍ، وَابْنِ جُبَيْرٍ، وَرُوَيْمِ بْنِ يَزِيدٍ، كُلُّهُمْ عَنْ حَمْزَةٍ.

قُلْتُ (١): وَقَدَّرُ الْمَدَّ فِي ذَلِكَ فِيمَا قَرَأْنَا بِهِ وَسَطٌ لَا يَبْلُغُ الْإِشْبَاعَ، وَكَذَا نَصَّ عَلَيْهِ

(١) أي: الإمام ابن الجزري.

## شرح تنقيح فتح الكريم

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَصَّاعِ، وَذَلِكَ لِضَعْفِ سَبَبِهِ عَنْ سَبَبِ الْهَمْزِ.... الخ (١) "

و(لا) النافية للجنس: هي التي تعمل عمل (إن)، وتفيد المبالغة في النفي، ويقال لها أيضًا: (لا) التي للتبرئة، وقد وردت في ثلاثة وأربعين موضعًا في القرآن الكريم، وليس منها: ﴿لَا خَوْفٌ﴾ ونحوه من المنون المرفوع كما مثل به النويري في شرحه للطيبة؛ لأن في المنون المرفوع خلافا بين النحويين في كونه تبرئة أو مشبهاً بـ (ليس)، ومذهب حمزة هو الثاني كما هو مذهب الجمهور، والله أعلم.

والمقروء به اليوم تخصيص المد بـ (لا) التبرئة التي بعدها اسم مبني على الفتح، ويدخل فيه نحو: ﴿لَا بَشْرَى﴾، ﴿لَا مَوْلَى﴾ كما نبه الشيخ أبو الضيا نور الدين عليّ الشُّبْرَامَلْسِي تلميذه البنا الدمياطي صاحب (اتحاف فضلاء البشر).

ويزاد عليها نحو: ﴿فَلَا إِثْرَ﴾ و﴿لَا إِكْرَاهَ﴾ إذا وقف عليها لحمزة بالتسهيل، ففيها القصر مع قصر غيرها، والتوسط إن وسطت (لا)، والطول كما هو معلوم، فيصبح مجموعها أربعة وأربعين كلمة (٢).

**المعنى الإجمالي لكلام الناظم:** مما تقدم علمنا أن مرتبة السكت الخاص، هي: السكت على (أل) و(شيء) والساكن المفصول، وهذه المرتبة هي التي بدأ الناظم بها، فقال: (وفي أل مع المفصول مع شيءٍ اسكتن لدى خلفٍ)؛ أي: اسكت لخلف على (أل) و(شيء) والساكن المفصول، ولكن متى نسكت لخلف على هذه المرتبة؟

**ومعنى هذا الكلام:** أنك إذا قرأت لخلف بتوسط (لا) فاسكت له على هذه المرتبة، وليس هذا على سبيل الإلزام والوجوب؛ لأن توسط (لا) لخلف يأتي على مرتبة السكت الموصول كذلك، كما قال الناظم: (أو اسكت بموصول لحمزة)؛ أي:

(١) النشر (١ / ٣٤٥).

(٢) تيسير الفتح العليم (٤٣).

أن توسط (لا) يأتي لحمزة بكماله على سكت الموصول.

**وكما ذكرنا قبل ذلك في التنبيهات:** أنه لا يجوز السكت على مرتبة إلا بالسكت على المرتبة التي قبلها، فالسكت على الموصول يلزم منه السكت على (أل) و(شيء) والساكن المفصول، وذلك إن اجتمعوا في آية واحدة. فقول الناظم (أو اسكت بموصول)، فكأنه قال: أو اسكت على (أل) و(شيء) والساكن المفصول والساكن الموصول. ومن هنا يُعلم أن توسط (لا) لا يأتي لخلف إلا على مرتبتين من مراتب السكت، وهما:

١- مرتبة السكت الخاص.

٢- مرتبة السكت المطلق.

ولا يأتي توسط (لا) لخلاص إلا على مرتبة واحدة، وهي مرتبة السكت المطلق فقط؛ لأن الناظم لما ذكر التوسط في (لا) على السكت الخاص، ذكر خلفاً فقط، ولم يذكر خلاصاً، ولما ذكر التوسط مع سكت الموصول، ذكر حمزة بكماله، فدخل خلاص هنا في هذه المرتبة مع خلف، وعلى ذلك نقول: توسط (لا) مع السكت الخاص، خاصٌ بخلف، وتوسط (لا) مع السكت المطلق، مطلقٌ لحمزة من الروايتين.

**وكما نعلم أن الكلام له منطوق وله مفهوم: فمنطوق الكلام:** أن توسط (لا) يأتي لخلف على مرتبة السكت الخاص وعلى مرتبة السكت المطلق، ويأتي لخلاص على مرتبة السكت المطلق فقط.

**ومفهوم الكلام:** أن التوسط في (لا) لا يأتي على غير هاتين المرتبتين فقط، فلا يأتي على السكت على (أل) و(شيء) فقط، ولا يأتي على مرتبة السكت على المد بنوعيه. **وعلى ذلك نقول:** أن توسط (لا) يختص بهاتين المرتبتين؛ أي لا يأتي إلا عليهما فقط.

**والسؤال:** هل هاتان المرتبتان تختصان بتوسط (لا) أيضاً؟

## شرح تنقيح فتح الكريم

**والجواب:** لا؛ لأننا إذا قرأنا بالسكت الخاص أو السكت المطلق، لنا توسط (لا) او قصرها، أما إذا قرأنا بتوسط (لا) فلا بد من السكت الخاص أو المطلق لخلف، ولا بد من السكت المطلق فقط لخلاص.

**والسؤال:** هل هذا التحرير بهذه القيود صحيح أم لا؟

**والجواب:** هذا التحرير غير صحيح؛ لأنه بُني على عزو غير صحيح، وقلنا قبل ذلك أن العزو هو أصل التحرير، والتحرير إنما هو نتيجة للعزو، فإذا كان العزو صحيحًا كان التحرير صحيحًا، وإذا كان العزو غير صحيح كان التحرير غير صحيح، ولا بد. فهذا التحرير بُني على أن توسط (لا) لا يأتي لخلف إلا من (المستنير - المبهج - المصباح - تلخيص أبي معشر)، ولا يأتي لخلاص إلا من (المستنير) فقط. ويقولون أن التوسط مع السكت الخاص من (تلخيص أبي معشر)، وأن التوسط مع السكت المطلق من (المصباح - المبهج - المستنير). وعلى ذلك لا يأتي التوسط في (لا) على غير هاتين المرتبتين.

**ولذلك قال الإمام المتولي:** والحاصل أن التوسط يأتي مع السكت في لام التعريف و(شيء) والساكن المنفصل من التلخيص لخلف، ومع السكت في غير المد من المبهج والمصباح له أيضًا، ومن المستنير لحمزة، ولا يأتي مع غير ذلك (١).

**وإذا أردنا أن نعرف مدى صحة هذا التحرير، فعلينا بالرجوع إلى:**

١ - **كتاب النشر؛** لنرى طرق التوسط في (لا) عند الإمام ابن الجزري.

٢ - **أصول النشر** المسندة في قراءة حمزة؛ لنرى ما فيها من القصر أو المد في

(لا).

(١) الروض النضير (١٨٣).



٣ - الكتب المسندة في قراءة حمزة والتي فيها توسط (لا) لمعرفة ما فيها من مراتب السكت لحمزة. فالأيسر هو الرجوع إلى طرق المد في (لا) فقط؛ لأنها قليلة بالنسبة لطرق السكت، ثم معرفة مذاهب أصحاب هذه الكتب في السكت.

وحيثما نرجع إلى كتاب النشر سنجد الإمام ابن الجزري يقول فيه: «وَقَدْ وَرَدَ مَدُّ

الْمُبَالَغَةِ لِلنَّفْيِ فِي (لَا) الَّتِي لِلتَّبَرُّثَةِ فِي نَحْوِ ﴿لَا رَبَّ فِيهِ﴾، ﴿لَا شَيْءَ فِيهَا﴾، ﴿لَا مَرَدَّ لَهُ﴾، ﴿لَا جَرَمَ﴾ عَنْ حَمْزَةَ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ لَهُ أَبُو طَاهِرٍ بْنُ سَوَّارٍ فِي «الْمُسْتَنِيرِ» وَنَصَّ عَلَيْهِ أَبُو مُحَمَّدٍ سِبْطُ الْخَيَّاطِ فِي «الْمُبْهَجِ» مِنْ رِوَايَةِ خَلْفٍ عَنْ سُلَيْمٍ عَنْهُ، وَنَصَّ عَلَيْهِ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ فَارِسٍ فِي كِتَابِهِ الْجَامِعِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدَانَ عَنْ سُلَيْمٍ، وَقَالَ أَبُو الْفَضْلِ الْخَزَاعِيُّ: قَرَأْتُ بِهِ آدَاءً مِنْ طَرِيقِ خَلْفٍ، وَابْنِ سَعْدَانَ، وَخَلَّادٍ، وَابْنِ جُبَيْرٍ، وَرُوَيْمِ بْنِ يَزِيدٍ، كُلُّهُمْ عَنْ حَمْزَةَ» (١).

وهنا أمر مهم ينبغي التنبيه عليه في طريقة عزو الإمام ابن الجزري لأوجه الخلاف، وهو أن الإمام ليس له طريق معينة في عزو الأوجه إلى طرقها، ولكن من خلال التتبع والاستقراء، نجد أن الإمام ابن الجزري أحياناً يعزو أوجه الخلاف إلى الطرق والكتب التي وردت منها، وأحياناً يكتفي بذكر الطرق عن الكتب، وأحياناً يعزو إلى بعض الكتب، فلا يستوعب العزو إلى جميع الكتب - وهذا هو غالب أحواله - وأحياناً يعزو إلى طرق وإلى كتب غير مسندة في النشر للراوي أو الطريق الذي يتكلم عنه، وأحياناً يذكر الأوجه مرسله دون عزو إلى طرق أو إلى كتب .

وهذا كله لا إشكال فيه ولا لبس فيه على القارئ؛ لأن الإمام ابن الجزري ذكر لنا في باب الأسانيد الطرق الرئيسة والفرعية التي أسندها عن الرواة العشرين، ثم ذكر لنا بعد ذلك الكتب التي اختار منها هذه الطرق الفرعية مفصلة وموضحة بطريقة سهلة.

(١) النشر (١ / ٣٤٥).

## شرح تنقيح فتح الكريم

فيمكننا بعد ذلك بكل سهولة ويسر أن نرجع إلى هذه الطرق وهذه الكتب المسندة لكل راوٍ من النشر؛ لنرى ما فيها من أوجه الخلاف، بعد اعتماد هذا الوجه من النشر، وهذا هو ما دفع الإمام الإزميري لتأليف كتابه (تحرير النشر) حيث قال في المقدمة:

«فإن الإمام ابن الجزري ذكر في نشره عدة من كتب القراءات، ثم عزا في بعض المواضع منه بعض الأوجه إلى بعض تلك الكتب، وأمسك عن ذكر بعضها؛ فلبس بإبهامه على الناظر فيه، فلم يدر ما الذي من ذلك في المسكوت عنه منها... وذكر أيضًا في النشر أشياء ونسبها إلى بعض تلك الكتب بخلاف ما فيها، ولعل ذلك سهو منه أو من بعض النساخ - وسبحان من لا يسهو - فتجشمت تحرير ذلك بحسب ما اطلعت عليه مما حضرني من تلك الكتب؛ ليكون ذلك تذكرة لمن نظر فيه، والله الموفق للصواب»<sup>(١)</sup>.

من خلال ما ذكره في النشر، نجد ابن الجزري نص على مدّ (لا) لحمزة، وذلك من:

- ١- المستنير: وذلك لحمزة من الروايتين.
  - ٢- المبهج: وذلك من رواية خلف فقط.
  - ٣- جامع ابن فارس: من رواية محمد بن سعدان عن سليم عن حمزة.
  - ٤- من طريق أبي الفضل الخزاعي: من رواية خلف وابن سعدان وخلاد... الخ، تعقيب على كلام الإمام ابن الجزري:
- أ- كل النسخ الموجودة من كتاب المستنير الآن ليس فيها مدّ (لا) لحمزة مطلقاً، ولذلك قال الإمام الإزميري: قال في النشر بعد تمثيل (لا) التي للتبرئة: نص له على

(١) تحرير النشر (٥٠).

ذلك ابن سوار في المستنير، قلت<sup>(١)</sup> رأيت نسخا كثيرة من المستنير لم يتعرض لذكر التوسط في هذا النوع؛ إلا نسخة واحدة ذكر فيها أول البقرة قال فيها: روى القطان عن ابن سعدان عن سليم عن حمزة التوسط في (لاريب) ونحوها، فعلى هذا لا يجيء التوسط من المستنير لخلف وخلاد، ولكن نأخذ بالتوسط منه اعتمادا على ابن الجزري؛ لأنه عالم بالفن، ويحتمل خطأ جميع ما رأيت من النسخ<sup>(٢)</sup>.

فهذا الطريق الذي وجد فيه الإمام الإزميري توسط (لا) وهو طريق: القطان عن محمد بن سعدان عن سليم، ليس من الطرق المسندة عن سليم عن حمزة في النشر، ولكن وجود التوسط في (لا) في هذا الطريق في المستنير يؤكد صحة كلام الإمام ابن الجزري، فلعله سقط ذكر خلف وخلاد في هذا الطريق أو من طريق آخر من المستنير<sup>(٣)</sup>.

فلا مانع حينئذ من الأخذ بالتوسط في (لا) من المستنير؛ اعتماداً على كلام الإمام ابن الجزري من وجود التوسط فيه، ولو كان النص الذي في المستنير من رواية محمد بن سعدان فقط عن سليم وليس فيه رواية خلف وخلاد، لنص عليه ابن الجزري في النشر، كما نصَّ عليه من رواية محمد بن سعدان عن سليم من كتاب جامع ابن فارس الخياط.

### ب - بالنسبة لجامع الخياط من رواية محمد بن سعدان عن سليم:

(١) القائل هو: الإمام الإزميري.

(٢) بدائع البرهان (٦ - ٧).

(٣) ويُحتمل أن يكون المد الذي في المستنير من رواية ابن سعدان فقط كما رآه الإزميري في إحدى النسخ، ويكون كلام ابن الجزري أيضاً صحيح من وجود المد في (لا) لحمزة من المستنير، ولكن من طريق ابن سعدان فقط. وعلى ذلك: لا يؤخذ بالمد في (لا) لحمزة من المستنير؛ لأنه من رواية ابن سعدان فقط.

## شرح تنقيح فتح الكريم ٣٠٠

فهذا ليس مسنداً لحمزة في النشر؛ لأن محمد بن سعدان يروي عن سليم كخلف وخلاد، ومعلوم أن المسند في النشر، بل ومن التيسير كذلك هو رواية خلف وخلاد فقط عن سليم.

### ج - بالنسبة لطريق أبي الفضل الخزاعي صاحب كتاب المنتهى:

فقد ذكر الخزاعي هذا التوسط في (لا) في كتابه المنتهى عن سليم من طريق ابن سعدان وخلف وخلاد، ولكن كتاب المنتهى للخزاعي ليس من أصول النشر، ولكن الهذلي يروي عن أبي الفضل الخزاعي ولكن بواسطة أبي المظفر عبد الله بن شبيب. وحينئذ: نأخذ بالتوسط ولكن من الكامل وليس من المنتهى للخزاعي، كما سيأتي بيانه.

وعلى ذلك تكون الطرق التي روت توسط (لا) والتي ذكرها في النشر وهي من الطرق المسندة، وهي:

١ - (المستنير): وذلك لحمزة من الروایتين.

٢ - (المبهج): وذلك من رواية خلف فقط.

وهنا نجد الإمام ابن الجزري لم يستوفي كل الطرق التي روت توسط (لا) لحمزة، فترك من ذلك كتاب (المصباح)، وكتاب (تلخيص أبي معشر)، وكتاب (الكامل)، مع أن هذه الكتب الثلاثة فيها التوسط في (لا)، ولكن على هذا التفصيل الآتي:

١ - قال أبو الكرم: «قوله: ﴿لَا رَيْبَ﴾، ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ﴾، ﴿لَا جَرَمَ﴾: مدّ

ألفها خلف عن حمزة، والدوري عن سليم، وهارون عن أبي عمرو<sup>(١)</sup>. والمسند في

(١) المصباح الزاهر (٣ / ٣٥).

## شرح تنقيح فتح الكريم | ٣٠١

النشر من هذه الطرق هو: رواية خلف عن حمزة فقط.

٢- قال أبو معشر الطبري: «لَا رَبَّ» وكل (لا) حيث وقع - إذا لم يكن بعدها ساكن - بالمد قليلاً: خلف عن حمزة» (١).

٣ - قال الهذلي: «لَا جَرَمَ»، و «لَا رَبَّ»، و «لَا حَيْرَ»: بمدة مطولة: خلف، وابن سعدان، والشذائي عن خلاد عن سليم، قال أبو الحسين: والرفاعي عن حمزة» (٢).

والمسند من هذه الطرق كلها في النشر هو: رواية خلف عن سليم عن حمزة، ورواية خلاد من قراءة الهذلي على أبي نصر الهروي على الخبازي على أبي بكر الشذائي... الخ.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن التوسط في (لا) النافية لخلف من: (المستنير - المبهج - المصباح - تلخيص الطبري - الكامل).

ولخلاد من: (المستنير (٣) - الكامل).

وبقي علينا بعد ذلك أن نرجع إلى الكتب؛ لنرى ما فيها من مراتب السكت.

أولاً: كتاب (المستنير): فيه السكت المطلق لحمزة من الروايتين.

ثانياً: كتاب (المبهج) بالنسبة لخلف:

فيه السكت المطلق أيضاً بدون خلاف كما نص عليه ابن الجزري في النشر، وكما هو في المبهج أيضاً، ولكن ذكر منه ابن الجزري أيضاً السكت على المد، فقال:

(١) التلخيص في القراءات الثمان (١٢١).

(٢) الكامل (٢ / ٩٥٩).

(٣) وذلك على ما في النشر من وجود المد في (لا) لحمزة بكماله.

## شرح تنقيح فتح الكريم

" وَمِنْهُمْ - مِنْ أَصْحَابِ الْكُتُبِ - مَنْ أَطْلَقَ ذَلِكَ - السكت - فِي الْمُتَّصِلِ وَالْمُنْفَصِلِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي بَكْرٍ الشَّذَائِيِّ، وَبِهِ قَرَأَ سَبْطُ الْخِيَّاطِ عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْفَضْلِ، عَنِ الْكَارِزِينِيِّ عَنْهُ، وَهُوَ فِي «الْكَامِلِ» أَيْضًا (١) . "

**وقال سبط الخياط:** «أما ما كان من حروف المد؛ فقرأت على شيخنا الشريف بالوقف - بالسكت - عليهن، ورواه الكارزيني عن الشذائي فيما رواه عن حمزة، وقراءت عليه بغير وقف، وعزا ذلك إلى شيخه المطوعي، منصوبًا في الخلاف... الخ» (٢).

وحيثما نرجع إلى أسانيد قراءة حمزة من المبهج في النشر، سنجد أن الإمام ابن الجزري أسند طريق الكارزيني عن الشذائي من رواية خلاد فقط، أما طريق الكارزيني عن الشذائي فليس مسندًا لخلف من النشر ولا من المبهج أصلًا.

وعلى ذلك يكون السكت على حرف المد من المبهج لخلاد فقط، وذلك من طريق الكارزيني عن الشذائي عن خلاد.

ولقد أخذ الإمام الإزميري بالسكت على المد لخلف من المبهج من طريق الشذائي عن شيوخه، وذلك حيث قال: «قوله تعالى: ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا ...

أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾، فيه لخلف عن حمزة تسعة أوجه، فذكر منها: التاسع:

التوسط في ﴿ لَا عِلْمَ لَنَا ﴾ مع السكت في المدود والساكن المنفصل مع النقل في ﴿ وَالْأَرْضِ ﴾ لخلف من المبهج من قراءته على الشريف عن الكارزيني عن الشذائي».

**ثم قال الإزميري:** «(تنبيه): لم يسند في النشر لابن مهران غير الغاية إلى قراءة

(١) النشر (١ / ٤٢٢).

(٢) المبهج (٢٥٠).

## شرح تنقيح فتح الكريم | ٣٠٣

حمزة، والهادي والهداية والمبهج من طريق الشذائي إلى رواية خلف، بل لم يسند في المبهج طريق الشذائي إلى خلف، فالقياس أن لا يؤخذ لخلف التحقيق وصلًا في لام التعريف، والسكت في المدود على توسط ﴿لَا عَلِمَ لَنَا﴾، ولكن أخذناهما عن شيوخنا وإن كانا خارجين من طريق الطيبة، وكذا في كل القرآن... الخ»<sup>(١)</sup>.

ولكن الإمام المتولي رد وجه السكت على المد مع توسط (لا) لخلف الذي ذكره الإزميري، فقال رادًا عليه: «قد عرفت أن التوسط في (لا) لخلاص من المستنير فقط، وليس فيه سكت المد أصلا فلا يجتمعان، وأما خلف فالأخذون له بالتوسط مع سكت المد لا يسكتون في حرف المد المنفصل دون المتصل، وهذا ما عليه الناس من شيوخ الإزميري كما نقله عنهم من طريق المبهج من قراءته على الشريف عن الكارزيني عن الشذائي، ولم يسند في النشر المبهج من طريق الشذائي إلى رواية خلف، بل لم يسند في المبهج طريق الشذائي إلى خلف، فحينئذ لا يكون السكت وجهًا واحدًا لخلف كخلاص وإن قرأ به الإزميري؛ لأنه خلاف الدراية.

والحاصل أن التوسط يأتي مع السكت في لام التعريف وشيء والساكن المنفصل من التلخيص لخلف، ومع السكت في غير المد من المبهج والمصباح له أيضًا ومن المستنير لحمزة، ولا يأتي مع غير ذلك، وإن شئت قلت بدل هذين البيتين:

وعن حمزة ما كان في المد ساكتًا ... فلا تسكتن واستوف نشرًا تأملاً»<sup>(٢)</sup>

ثالثًا: كتاب (المصباح) لخلف:

اختلف عبارات الإمام أبي الكرم الشهرزوري في كتابه المصباح في السكت لحمزة؛ لأنه ذكره في عدة مواضع من كتابه.

(١) بدائع البرهان (٣٠).

(٢) الروض النضير (١٨٣).

## شرح تنقيح فتح الكريم

والذي أخذ به الإزميري منه هو: السكت المطلق فقط، حيث قال في (تحرير النشر): وفي المصباح لحمزة السكت على كل ساكن قبل الهمزة سوى المدّ. وتابعه على ذلك الإمام المتولي وغيره من المحررين.

لكن إذا رجعنا إلى كتاب المصباح سنجد فيه السكت على المد المنفصل أيضًا، حيث قال أبو الكرم: «اختلفوا في المد والقصر في حروف المد واللين من كلمتين مثل قوله: ﴿بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾، ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ﴾ و ﴿قَالُوا ءَأَمْنَا﴾: حمزة بالمد الطويل في جميع القراءان؛ إلا أن حمزة يقف - يسكت - قبل الهمزة في ذلك وقفة من غير قطع نفس» (١).

فص أبو الكرم هنا على السكت على المد المنفصل لحمزة من الروایتين. وحيث نأخذ لحمزة من المصباح بالسكت المطلق، وبالسكت على المد المنفصل (٢) كذلك.

رابعًا: (التلخيص في القراءات الثمان لأبي معشر الطبري)، لخلف:

الذي يؤخذ من التلخيص لخلف هو: السكت الخاص فقط.

خامسًا: (الكامل) لحمزة من الروایتين:

لقد ذكر ابن الجزري لحمزة من الكامل في السكت أربعة مذاهب، وهي:

١ - السكت على (أل) و(شيء) والساكن المفصول.

(١) المصباح الزاهر (٢ / ٦٤٨ - ٦٤٩).

(٢) وإذا أخذنا بالسكت على المد المنفصل من المصباح، لانسكت معه على الساكن الموصول؛ لأن هذا يخالف ما نص عليه الإمام ابن الجزري في النشر وتقريب النشر، ويخالف أيضًا رواية الذين رَووا السكت على المد المنفصل لحمزة، وهم: أبو العلاء والأهوازي وابن الفحام، فيُقيد هذا الإطلاق بما قيده ابن الجزري.



٢- السكت على (أل) و(شيء) والساكن المفصول، والساكن الموصول.

٣- السكت العام؛ أي على (المد المنفصل، والمد المتصل معاً).

٤- عدم السكت مطلقاً عن خلاد.

**ولكن إذا رجعنا إلى كتاب الكامل، سنجده يقول في باب السكت:**

«حمزة في رواية رجاء وابن قلوفا وخلف طريق إدريس ..... يسكتون على

الساكن سكتة مشبعة»، ثم مثل بقوله: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، ﴿الْأَرْضِ﴾، وفي كلمتين مثل:

﴿إِسْرَائِيلَ﴾، ﴿وَمَا أَنْزَلَ﴾ ... الخ».

وهذا هو السكت العام كما مثل به المصنف، وقد ذكره لخلف فقط دون خلاد.

**ثم ذكر مذهب خلاد عن حمزة فقال:** «الباقون من أصحاب قتيبة والأعشى

والزيات ..... يسكتون على كلمتين سكتة خفيفة.... الخ».

وخلاد من ضمن أصحاب الزيات الباقيين، والمراد بالسكت هنا على ما كان من

كلمتين هو: السكت على الساكن المفصول، ويلزم منه السكت على (أل) و(شيء)،

والسكت على المد المنفصل، ويلزم منه السكت على كل المراتب التي قبله.

**وعلى ذلك يكون لخلف من الكامل: السكت العام فقط.**

**ويكون لخلاد: السكت على المد المنفصل فقط، ثم ذكر الهذلي في باب (المد**

**والوقف لحمزة) وجهًا آخر عن حمزة فقال:** «وأما الزيات إذا مدَّ (شيئًا) سكت على ما

قبل الهمزة إلا في رواية الخنيسي عن خلاد».

**ومن هنا يؤخذ لحمزة مرتبتان أخريان وهما:**

**الأولى: عدم السكت مطلقاً من الروایتين؛ لأن مفهوم كلامه أنه إذا لم يمدَّ**

## شرح تنقيح فتح الكريم ٣٠٦

﴿ شَيْئًا ﴾ لم يسكت؛ يعني: يقصر ﴿ شَيْئًا ﴾ مع عدم السكت مطلقًا.

**الثانية:** مدُّ ﴿ شَيْءٍ ﴾ مع السكت على (أل، المفصول) فقط، وإن كان كلام الهذلي مطلقًا في مد ﴿ شَيْءٍ ﴾ مع السكت، وعلى إطلاقه هذا يأتي التوسط مع جميع مراتب السكت التي ذكرها، أو التي ذكرها ابن الجزري في النشر من الكامل. وعلى هذا: يأتي التوسط لحمزة منه على مرتبة السكت الخاص ومرتبة السكت المطلق ومرتبة السكت العام وكذلك على مرتبة ترك السكت مطلقًا لخلاصه. ولكن لا يصح الأخذ بهذا كله من الكامل على توسط (لا)؛ لأن الإمام ابن الجزري في النشر قيد هذا التوسط بمرتبين فقط من مراتب السكت، وهما:

١- السكت على (أل) فقط.

٢- السكت على (أل) والساكن المفصول. ولا يأتي التوسط على غير ذلك من المراتب المذكورة. قال في النشر: لَا يَجُوزُ مَدُّ ﴿ شَيْءٍ ﴾ لِحَمْزَةِ حَيْثُ قُرِيَ بِهِ إِلَّا مَعَ السَّكْتِ إِمَّا عَلَى لَامِ التَّعْرِيفِ فَقَطُّ، أَوْ عَلَيْهِ وَعَلَى الْمُفْصَلِ...» (١).

وكما نعلم أن مرتبة السكت على (أل) و(شيء) فقط، ليست من الكامل. وعلى ذلك: لا يأتي التوسط على سكت (أل) فقط من الكامل، وإنما يأتي التوسط على سكت (أل) والمفصول؛ لأن هذه المرتبة المذكورة في النشر من الكامل.

وهذا على ما وجدناه في الكامل بخلاف ما ذكره ابن الجزري منه في النشر، ولكن الأصوب والأحوط أن نأخذ بما ذكره ابن الجزري في النشر من السكت من الكامل؛ لأن عبارة الهذلي في الكامل غير منضبطة ويظهر - والله أعلم - أنه وقع فيها تحريف

(١) النشر في القراءات العشر (١/ ٤٢٨).

## شرح تنقيح فتح الكريم | ٣٠٧

وتصحيف؛ لأن الذي وصلنا من الكامل هو نسخة واحدة وفيها نقص وسقط في بعض المواضع، فإذا تعارض ما في النشر مع ما في الكامل، فحينئذ نأخذ بما في النشر، ونترك ما في كتاب الكامل؛ اعتماداً على الإمام ابن الجزري؛ لأنه هو أعلم منا وأفهم منا بما في هذه الكتب، وبما قرأ به منها، ولعله كان معه نسخاً أضبط من هذه التي معنا.

إذاً: إذا أخذنا بما ذكره الهذلي في الكامل، سيكون كالتالي:

**أولاً:** بالنسبة لخلف عن حمزة، سيكون له مرتبتين:

**الأولى:** السكت العام مع مدّ ﴿شَيْءٍ﴾.

**الثانية:** ترك السكت مطلقاً مع قصر ﴿شَيْءٍ﴾.

**ثانياً:** بالنسبة لخلاّد عن حمزة، سيكون له مرتبتين أيضاً:

**الأولى:** السكت على المد المنفصل مع مدّ ﴿شَيْءٍ﴾.

**الثانية:** ترك السكت مطلقاً مع قصر ﴿شَيْءٍ﴾.

وهذا كلّه يخالف ما نص عليه الإمام ابن الجزري في النشر من الكامل، فلو أخذنا بما في الكامل، لأخذنا بالتوسط مع السكت على المد بنوعيه، ومع ترك السكت مطلقاً لخلاّد، وهذا لا يجوز؛ لأن الإمام ابن الجزري نص على أن مدّ ﴿شَيْءٍ﴾ لا يأتي إلا على سكت (أل) فقط، أو سكت (أل) والمفصول، ولا يجوز مع غير ذلك من المراتب.

قال في النشر: «لَا يَجُوزُ مَدُّ شَيْءٍ لِحَمَزَةٍ حَيْثُ قُرِيَ بِهِ إِلَّا مَعَ السَّكْتِ إِمَّا عَلَى لَامِ التَّعْرِيفِ فَقَطُّ، أَوْ عَلَيْهِ وَعَلَى الْمُنفَصِلِ... الخ» (١).

(١) النشر في القراءات العشر (١ / ٤٢٧ - ٤٢٨).

## شرح تنقيح فتح الكريم

ويُضاف إلى ذلك أيضًا أن الإمام ابن الجزري لم يذكر في النشر توسط (لا) لحمزة من الكامل، لا في باب المدِّ ولا في باب السكت، في حين أن الإمام ابن الجزري اهتم ودقق في مذهب صاحب الكامل في السكت واعتنى به، فذكر له عدة مراتب، ولكن لم يذكر له مرتبة المد في ﴿شَيْءٍ﴾، ولو أخذنا بهذه المرتبة على ما ذكره الهذلي، فإنها ستتعارض مع مراتب السكت التي ذكرها ابن الجزري؛ لأن الهذلي قيد السكت بالمد في ﴿شَيْءٍ﴾.

فلذلك أقول: الأحوط والأسلم في ذلك - والله أعلم - هو أن نأخذ بما ذكره ابن الجزري في النشر من مراتب السكت لحمزة من الكامل، ولا نأخذ بمد ﴿شَيْءٍ﴾ ولا بترك السكت لخلف كما هو ظاهر من الكامل، ونعتمد في ذلك على ما ذكره ابن الجزري في النشر فقط من مراتب السكت التي ذكرها لخلف وخلاد.

**تنبيه:** لا بأس بالأخذ بوجه المد في ﴿شَيْءٍ﴾ على ما نص عليه الهذلي في الكامل، وحتى لا نترك شيئاً نص عليه صراحة، ولم ينصَّ ابن الجزري على منعه منه، ولكنه لم يذكره فقط، كما هي عادته في كثير من الكتب، ولكن إن أخذنا بمد ﴿شَيْءٍ﴾ من الكامل، فيكون على مرتبة السكت على (أل) والمفصول فقط، على ما نص عليه في النشر في مد ﴿شَيْءٍ﴾.

**وعلى ذلك نقول:** بالنسبة لخلف عن حمزة له المد في (لا) وذلك من: (المستنير - الكامل - المصباح - المبهج - تلخيص الطبري)، وتحرير المد في (لا) مع السكت من هذه الكتب على ما ذكرنا سابقاً، يكون كالتالي:

- ١ - المدُّ مع السكت الخاص، وذلك من: (تلخيص الطبري، الكامل).
- ٢ - المدُّ مع السكت المطلق، وذلك من: (المستنير - المصباح - المبهج - الكامل).

٣- المدُّ مع السكت على المد المنفصل، وذلك من: (المصباح).

٤- المدُّ مع السكت العام، وذلك من: (الكامل).

٥- المد مع السكت على (أل) والمفصول مع مدِّ (شئٍ) ، وذلك من: (الكامل) (١).

**تنبيه:** المدُّ مع السكت الخاص والسكت المطلق لخلف على ما في النشر، وليس على ما في الكامل في النسخة الموجودة بين أيدينا الآن.

أما بالنسبة لخلاّد، فتحريه كآلآتي:

١- المدُّ مع السكت الخاص، وذلك من: (الكامل)، وذلك على ما في النشر.

٢- المدُّ مع السكت المطلق، وذلك من: (المستتير، الكامل) وذلك على ما في النشر.

٣- المدُّ مع السكت العام، وذلك من: (الكامل)، وذلك على ما في النشر.

٥- المدُّ مع ترك السكت مطلقاً، وذلك من: (الكامل).

٦- المد مع السكت على (أل) والمفصول مع مدِّ (شئٍ) ، وذلك من: (الكامل)،

**سؤال:** لماذا فرقنا بين خلف و خلاّد في تحرير توسط (لا) مع السكت، والوجهان

ثابتان للراويين في الطيبة والنشر؟

**والجواب:** لأن طرق توسط (لا) لخلف أكثر من خلاّد؛ فلذلك زادت عدد

الأوجه. وإذا قارنا بين هذه الأوجه لخلف و خلاّد وبين ما ذكره الإزميري والمتولي

(١) هذا لمن أراد أن يأخذ بهذه المرتبة، والأولى تركها وعدم الأخذ بها.

## شرح تنقيح فتح الكريم

وأصحاب التنقيح، سنجد أن الأوجه هنا أكثر من الأوجه عندهم. لأنهم لا يأخذون بتوسط (لا) لحمزة من (الكامل)، وفيه - على ما في النشر - السكت الخاص والسكت المطلق والسكت العام، وفيه أيضًا عدم السكت مطلقًا لخلاصه. وكذلك لا يأخذون بالسكت على المد المنفصل لحمزة من (المصباح).

### الخلاصة:

**أولاً: خلف عن حمزة:** بالنسبة لما ذهب إليه المتولي وأصحاب التنقيح، لا يأتي

له توسط (لا) إلا على:

١- السكت الخاص.

٢- السكت المطلق.

أما بالنسبة لما في الكتب المسندة له في النشر، فيأتي له التوسط على:

١- السكت الخاص.

٢- السكت المطلق.

٣- السكت على المد المنفصل.

٤- السكت العام.

وعليه: فلا يمتنع التوسط في (لا) لخلف عن حمزة؛ إلا على ثلاثة مراتب فقط من

مراتب السكت وهي:

**الأولى:** مرتبة السكت على (أل) و(شيء) فقط.

**الثانية:** مرتبة مدّ ﴿شيء﴾ مطلقاً، والظاهر أنها تأتي من الكامل، ولكن الأولى

تركها وعدم الأخذ بها، والاعتماد على ما ذكره ابن الجزري فقط منه (١).

(١) ومع ذلك لا نمنع من الأخذ بها من الكامل لمن أراد أن يأخذ بها، وإذا أخذنا بها فلا تأتي إلا

على سكت (أل) والمفصول فقط.

## شرح تنقيح فتح الكريم

**الثالثة:** مرتبة ترك السكت مطلقاً. وهذا الجدول يبين لنا تحرير مراتب السكت لخلف مع توسط (لا) مع بيان طرقها:

الطرق	(لا) النافية	مراتب السكت
التيسير - الشاطبية - الكافي - قراءة الداني على ابن غلبون.	قصر فقط	سكت (أل، شيء) فقط
تلخيص العبارات - التذكرة.	قصر فقط	سكت (أل) مع توسط (شيء)
الشاطبية - التيسير - الكافي - التجريد <sup>(١)</sup> - المجتبى - غاية ابن مهران - قراءة الداني على أبي الفتح <sup>(٢)</sup> .	قصر	السكت الخاص
الكامل - تلخيص الطبري	توسط	السكت الخاص
العنوان - الكافي.	قصر	(أل، المفصول) وتوسط (شيء)
غاية ابن مهران <sup>(٣)</sup> - كتابي أبي العز - روضة المالكي - التذكار - كتابي ابن خيرون - جامع الخياط	قصر	السكت المطلق
الكامل - المصباح - المبهج - المستنير	توسط	السكت المطلق

(١) من قراءة ابن الفحام على الفارسي وعلى عبد الباقي عن أبيه فارس بن أحمد.

(٢) هذا الطريق ذكره في النشر لخلف ولم يعزوه إلى كتاب معين، وهو في (جامع البيان) و(المفردات السبع).

(٣) وذلك على ما في النشر، ويؤيده أن أبا نصر العراقي رواه عن ابن مهران أيضاً، والذي ذكره ابن مهران في غايته ومبسوطه هو السكت الخاص فقط ..

مراتب السكت	(لا) النافية	الطرق
(أل، شيء، المفصول، المد المنفصل)	قصر	غاية أبي العلاء - الوجيز
(أل، شيء، المفصول، المد المنفصل)	توسط	المصباح (١)
السكت العام	توسط	الكامل

**ثانياً: خلاد عن حمزة:** بالنسبة لما ذهب إليه الإزميري والمتولي وغيرهما من المحررين فلا يأتي له التوسط إلا على:

١ - السكت المطلق فقط.

أما بالنسبة لما في الكتب المسندة له في النشر، فيأتي له التوسط على:

١ - السكت الخاص. ٢ - السكت المطلق.

٣ - السكت العام. ٤ - عدم السكت مطلقاً.

وعليه: فلا يمتنع التوسط في (لا) لخلاد إلا على ثلاثة مراتب فقط، وهي:

**الأولى:** السكت على (أل) و(شيء) فقط.

**الثانية:** السكت على المد المنفصل. الثالثة: مد ﴿شيء﴾ مطلقاً؛ أي: سواء على

سكت (أل) فقط، أو عليها وعلى المفصول وهذا الجدول يبين لنا تحرير مراتب السكت لخلاد مع توسط (لا) مع بيان طرقها:

(١) والمصباح فيه السكت المطلق لحمزة بكماله، ولكن لا نأخذ به على سكت المد المنفصل؛ اعتماداً على ما ذكره أصحاب الكتب الأخرى ونص عليه في النشر.



## شرح تنقيح فتح الكريم

٢١٣

الطريق	(لا) النافية	مراتب السكت
التيسير - الشاطبية - الكافي - قراءة الداني على أبي الحسن	قصر	سكت (أل، شيء)
تلخيص العبارات - التبصرة - الكافي	قصر	سكت (أل) مع توسط (شيء)
المصباح - التجريد - المجتبي - غاية ابن مهران قراءة الداني على أبي الفتح - الكامل - طريق أبي معشر (١)	قصر	السكت الخاص
الكامل، من طريق الشذائي	توسط	السكت الخاص
المستنير - غاية ابن مهران (٢) - روضة المالكي - كفاية أبي العز - روضة المعدل	قصر	(أل، المفصول) وتوسط (شيء)
المصباح - التذكار - كتابي ابن خيرون - جامع الخياط - الكامل	قصر	السكت المطلق
الكامل - المستنير	توسط	السكت المطلق

(١) أسند ابن الجزري في النشر ثلاثة طرق لخلاص من تلخيص أبي معشر، ولكن التلخيص الذي بين أيدينا الآن ليس فيه رواية خلاص مطلقاً، وهذه الطرق الثلاثة التي أسندها ابن الجزري من التلخيص، هي في كتاب (سوق العروس) لأبي معشر، فتؤخذ أحكام خلاص منه على هذا الاعتبار.

(٢) وذلك على ما في النشر، ويؤيده أن أبا نصر العراقي رواه عن ابن مهران أيضاً، والذي ذكره ابن مهران في غايته ومبسوطه هو السكت الخاص فقط.

الطريق	(لا) النافية	مراتب السكت
غاية الاختصار - التجريد (١) - المصباح	قصر	(أل، شيء، المفصول، المد المنفصل)
روضة المعدل - المبهج - الكامل	قصر	السكت العام
الكامل	توسط	السكت العام
الكامل - قراءة الداني على أبي الفتح - التبصرة - الشاطبية - الهداية - الهادي - التبصرة	قصر	ترك السكت مطلقاً
الكامل	توسط	ترك السكت مطلقاً

**وينبغي أن يُعلم:** أننا إذا قرأنا بقصر (لا) فلا تحرير ولا تقييد حينئذ؛ أي: لنا السكت وتركه على كل مراتب السكت، وهذا هو المقدم أداءً؛ لكثرة طرق القصر. أما إذا قرأنا بتوسط (لا) فينبغي أن نتقيد بهذه الأوجه المذكورة لكل من خلف وخلاص.



(١) من قراءة ابن الفحام على عبد الباقي.

## تحرير الإشمام لخلاّد مع توسط (لا)



ثم قال الناظم بعد ذلك:

..... وأشمنن . . . لخلاّد الحرفين، أو مع أل، ولا

والتحرير في هذا البيت يدور بين توسط (لا) لخلاّد، وبين مذاهبه في إشمام

﴿الَصْرَطُ﴾ و﴿صِرْطُ﴾.

فالتحرير في هذا البيت خاصٌ بخلاّد وحده؛ لأنّ خلفاً لا خلاف عنده في الإشمام.

وهنا أمر مهم ينبغي التنبيه عليه كتمهيد لهذا التحرير، وهو أنّ هذا التحرير بُني على أنّ خلاّدًا ليس له التوسط في (لا) إلا من المستنير فقط، مع أنّ إثبات هذا الوجه من المستنير هو على ما في النشر فقط؛ لأنّ المستنير الموجود بين أيدينا الآن لا توسط فيه مطلقاً لحمزة، ولكن لا مانع أن نأخذ به من المستنير اعتماداً على ابن الجزري كما قال الإزميري.

فالناظم هنا يذكر ما يجوز على توسط (لا) في الإشمام لخلاّد من المستنير؛ لأنّ

التوسط لخلاّد لا يأتي عنده إلا من المستنير فقط .

فهذا التحرير يوضح مذاهب خلاّد في الإشمام من المستنير، وهي :

١- الإشمام في حرفي الفاتحة فقط.

٢- إشمام المعرف بـ (أل) مطلقاً في جميع القراءان.

٣- ترك الإشمام مطلقاً في جميع القراءان.

## شرح تنقيح فتح الكريم

وعلى ذلك لا يأتي الإشمام لخلاد على توسط (لا) إلا على هذه المذاهب الثلاثة فقط، ويمتنع المذهب الأول المذكور في الطيبة، وهو: إشمام الموضع الأول فقط من الفاتحة.

فقول الناظم: (وأشمنن) يعني: إذا قرأت بتوسط (لا) فأشمم ما سيذكر. وقوله (الحرفين)؛ أي: حرفي الفاتحة وهما الأول والثاني معاً.

وقوله (أو مع أل)؛ أي: أو أشمم المعرف بأل مطلقاً في جميع القراءان، وأوله الموضع الأول من الفاتحة، وليس معناه: أشمم الأول والثاني ومعهما المعرف بأل مطلقاً؛ لأن هذا ليس مذهباً لخلاد.

وقوله (ولا)؛ أي: ولا إشمام مطلقاً في جميع القراءان؛ أي: وكذلك يأتي ترك الإشمام مطلقاً لخلاد على توسط (لا).

وسكت الناظم هنا عن المذهب الأول، فدل ذلك على أنه لا يأتي على توسط (لا). فعلى ما ذكره الناظم هنا لا يأتي التوسط في (لا) لخلاد إلا على هذه المذاهب الثلاثة في الإشمام؛ لأن التوسط في (لا) لخلاد من المستنير فقط، وفيه هذه المذاهب الثلاثة.

وهذا الذي ذكره الناظم هنا فيه نظر، وذلك لما يأتي:

**أولاً:** كتاب المستنير ليس فيه هذه المذاهب الثلاثة في الإشمام التي ذكرها الناظم هنا - أعني من الطرق المسندة لخلاد -، بل الذي وجدناه في المستنير مذهبين فقط، وهما:

**الأول:** إشمام حرفي الفاتحة فقط.

**الثاني:** إشمام المعرف بأل مطلقاً في جميع القراءان.

قال ابن سوار في المستنير: «وأشممها زائياً حمزة في رواية العبسي..... الخ،

## شرح تنقيح فتح الكريم | ٣١٧

تابعهم مع الألف واللام: الكسائي عن حمزة، والدوري وخلاَّد غير الولي وابن العلاف عنهما، والضبي من طريق الطبري.

وتابعهم في الحمد خاصة: جعفر الوزان عن علي بن سلم، وخلاَّد من طريق أبي إسحاق، والباقون بالصاد الخالصة»<sup>(١)</sup>.

فهنا نجد الإمام ابن سوار نصَّ على الإشمام في المعرف بالألف واللام في جميع القراءن لخلاَّد من غير طريق الولي عنه، أما طريق ابن العلاف فإنه ليس من طرق النشر، ثم نص ابن سوار بعد ذلك على إشمام موضعي الفاتحة فقط، وذلك لخلاَّد من طريق أبي إسحاق الطبري عنه.

هذان هما المذهبان المأخوذان لخلاَّد من المستنير، ولا ثالث لهما؛ ولكن الناظم هنا أخذ بمذهب ثالث لخلاَّد، وهو: ترك الإشمام مطلقاً في الجميع.

وهذا المذهب أخذ به الناظم تبعاً للإمام المتولي - رَحْمَةُ اللَّهِ - في الروض النضير، والإمام المتولي أخذ به تبعاً للإمام الإزميري - رَحْمَةُ اللَّهِ - حيث نصَّ في (تحرير النشر) على هذه المذاهب الثلاثة لخلاَّد.

فقال المتولي: «وقد ذكر الإزميري الأوجه الثلاثة من مستنير ابن سوار فقال:

روى خلاَّد ﴿أَصْرَطَ﴾، ﴿صَرَطَ﴾ في الفاتحة فقط من غاية ابن مهران، ومن طريق أبي إسحاق عن الوزان بالإشمام في الفاتحة فقط، ومن طريق الولي وابن العلاف بعدم الإشمام في كل القراءن، ومن طريق الباقيين بالإشمام في المعرف باللام خاصة من المستنير»<sup>(٢)</sup>.

هذا هو الذي ذكره الإمام الإزميري في تحرير النشر ونقله عنه المتولي في الروض

(١) المستنير (٢ / ٩).

(٢) الروض النضير (١٨٠).

## شرح تنقيح فتح الكريم

النضير وتابعهما على ذلك أصحاب التنقيح وغيرهم من المحررين. فأما بالنسبة لعدم الإشمام مطلقاً الذي ذكره الإزميري لخلاد من المستنير فلا يصح الأخذ به من المستنير؛ لأن صاحب المستنير لم يذكر لخلاد إلا مذهبين فقط في الإشمام (١).

ولكن الإمام الإزميري - رَحِمَهُ اللهُ - ظنَّ أنهما ثلاثة؛ لأن ابن سوار ذكر المذهب الأول لخلاد من غير طريق الولي عنه، ثم ذكر المذهب الثاني لخلاد من طريق أبي إسحاق الطبري فقط عنه، ثم ذكر الصاد لباقي القراء.

فظنَّ الإمام الإزميري أن طريق الولي غير طريق أبي إسحاق الطبري، فأخذ للولي بالصاد الخالصة في جميع القراء؛ لكونه من الباقيين في عبارة ابن سوار. ولكن هذا لا يصح؛ لأن أبا إسحاق الطبري يروي عن الولي، ولم يسند ابن الجزري طريق الولي إلا من طريق أبي إسحاق الطبري، بل لم يسند ابن سوار طريق الولي عن خلاد إلا من طريق أبي إسحاق الطبري.

**والسؤال:** لماذا ذكر ابن سوار طريق أبي إسحاق الطبري ولم يذكر طريق الولي؟

**والجواب:** لأن ابن سوار أسند طريق أبي إسحاق من طريقين، وهما: طريق أبي إسحاق عن النقاش، وطريق أبي إسحاق عن الولي، فذكر ابن سوار أبا إسحاق الطبري ليشمل ذلك طريقه عن النقاش وطريقه عن الولي، ولو ذكر الولي مباشرة لفهم من ذلك أنه أراد طريقاً واحداً فقط، لكن بذكر أبي إسحاق دخل هنا الطريقتان معاً. وعلى ذلك: يكون المأخوذ به لخلاد من المستنير في الإشمام فقط مذهباً فقط، وهما:

**الأول:** إشمام حر في الفاتحة فقط.

(١) أعني من الطرق المسندة عنه في النشر، وإلا ففي المستنير المذاهب الثلاثة، ولكن المذهب الثالث عن خلاد ليس من الطرق المسندة عنه في النشر.

**الثاني:** إشماع المعرفة بأل مطلقاً في جميع القراءان.

وعليه نقول: لا يأتي التوسط في (لا) لخلاص من المستنير إلا على هذين المذهبين فقط، ويمتنع التوسط على المذهب الأول - كما في التنقيح - ويمتنع على المذهب الرابع أيضاً - خلافاً لما في التنقيح - وذلك على ما وجدناه في المستنير خلافاً لما نص عليه الإزميري.

أما بالنسبة لكتاب الكامل الذي نص على توسط (لا) لخلاص: ففيه إشماع المعرفة بأل مطلقاً فقط، وبهذا يتفق الكامل مع المستنير في هذا الوجه.

الطرق	(لا) النافية	مذاهب خلاص في الإشماع
التيسير <sup>(١)</sup> - الشاطبية - التجريد - روضة المعدل (من طريق ابن شاذان) جمهور العراقيين	قصر	إشماع الموضع الأول فقط
العنوان - المجتبى - غاية ابن مهران - المبهج - كفاية أبي العز	قصر	إشماع موضعي الفاتحة
المستنير <sup>(٢)</sup> - على ما في النشر.	توسط	إشماع موضعي الفاتحة
روضة المالكي - غاية الاختصار - المصباح - التذكار - جامع ابن فارس - كتابي ابن خيرون	قصر	إشماع المعرفة بأل مطلقاً
المستنير <sup>(٣)</sup> - الكامل	توسط	إشماع المعرفة بأل مطلقاً

(١) من قراءة الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد.

(٢) من طريق أبي إسحاق الطبري.

(٣) من طريق الوزان.

شرح تنقيح فتح الكريم

٣٢٠

قراءة الداني على أبي الحسن - التبصرة - الكافي - تلخيص العبارات - الهادي - التذكرة - الهداية - القاصد - جمهور المغاربة.	قصر	ترك الإشمام مطلقاً
---	-----	--------------------





## تحرير توسط (لا) لخلاص مع الوقف على نحو (منشئون)



قال الناظم:

١٢ - كمنشون سهل .....

التحرير في هذا: يدور بين توسط (لا) وبين الوقف على الهمز المضموم الذي قبله كسرٌ وبعده واو ساكنة مدية، وهو ما يُعرف بباب ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ أو باب ﴿الْمُنْشِئُونَ﴾، وذلك من نحو: ﴿فَمَالُونَ﴾، ﴿مُتَكَبِّرُونَ﴾، ﴿الْخَطِئُونَ﴾، ﴿لِيُؤَاطِئُوا﴾.... الخ.

وهذا البيت معطوف على ما قبله؛ أي على قوله: (وأشمنن)، فعطف على ذلك الأوجه الجائزة لخلاد في باب ﴿الْمُنْشِئُونَ﴾ على توسط (لا).

**والسؤال:** ماهي الأوجه الجائزة لخلاد في الوقف على ﴿الْمُنْشِئُونَ﴾ ونحوها؟

**والجواب:** لحمزة بكماله من الروايتين في الوقف على باب ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ ثلاثة أوجه:

**الأول:** التسهيل بين الهمزة والضممة، وذلك على مذهب سيويه.

**الثاني:** الإبدال ياء مضمومة، وذلك على مذهب الأخفش.

**الثالث:** حذف الهمزة مع ضم الزاي قبلها، وذلك على الرسم.

وكلٌ من هذه الأوجه الثلاثة ثابتةٌ عن الإمام حمزة نصّاً وأداءً، وذكرها الإمام ابن الجزري في النشر وفي تقريب النشر وفي طيبة النشر، وذكرها قبله الإمام الشاطبي.

فعلى قصر (لا) لا إشكال وتأتي هذه الأوجه الثلاثة، كما يُقرأ من طريق

## شرح تنقيح فتح الكريم

الشاطبية؛ لأننا على قصر (لا) نقرأ للجمهور .

أما على توسط (لا) فإننا نقرأ من كتابين اثنين فقط، وهما: (المستنير) على ما في النشر، و(الكامل) على ما وجدنا فيه .

فإذا أردنا أن نقرأ بتوسط (لا) لخلاّد، فلا بد أن نعلم أولاً ما في هذين الكتابين لخلاّد.

فكأن سائلاً سأل فقال: إذا قرأت بتوسط (لا) لخلاّد، فما هي الأوجه الجائزة في الوقف على نحو ﴿الْمُنْشُوتُ﴾ و﴿مُسْتَهْزِؤُونَ﴾؟ فجاء الجواب من الناظم بقوله: (كمنشون سهل). والكاف هنا للتشبيه؛ أي: ونحو ﴿الْمُنْشُوتُ﴾ يتعين فيه التسهيل وفقاً على توسط (لا)، يعني إذا قرأت بتوسط (لا) لخلاّد ووقفت على نحو ﴿الْمُنْشُوتُ﴾ تعين الوقف بالتسهيل وامتنع كل من: (الإبدال ياء مضمومة، والحذف).

**والسؤال:** لماذا تعين التسهيل وامتنع الوقف بالإبدال أو الحذف على توسط (لا)؟

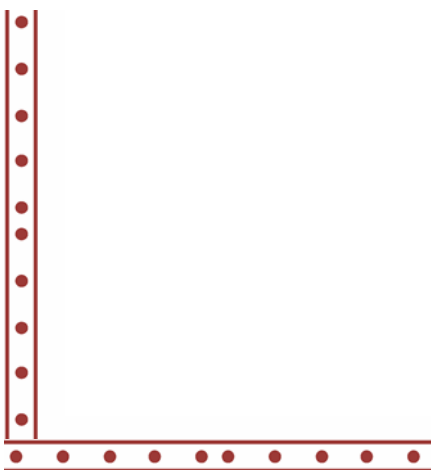
**والجواب:** لأن توسط (لا) لا يأتي لخلاّد إلا من المستنير - على ما ذكر صاحب التنقيح - وليس في المستنير في هذا النوع من الهمز إلا الوقف بالتسهيل فقط.

ولكن وجدنا في الكامل توسط (لا) لحمزة من الروايتين أيضاً، فلا بد أن نعلم مذهب خلاّد من الكامل في الوقف على نحو ﴿الْمُنْشُوتُ﴾ حتى يكتمل التحرير.

ولما رجعنا إلى الكامل وجدنا فيه لخلاّد في الوقف على نحو ﴿الْمُنْشُوتُ﴾: التسهيل أيضاً. وحيث يتعين التسهيل فقط لخلاّد على توسط (لا) وذلك من (المستنير، الكامل).

شرح تنقيح فتح الكريم

الوقف على (المنشؤون) ونحوها	(لا) النافية
تسهيل - إبدال - حذف	قصر
تسهيل فقط، ويمتنع الإبدال والحذف	توسط



## تحرير توسط اهل لخداء مع الهاء التائث

قال الناظم :

١٢- ..... وافتحن ها مؤنث

التحرير في هذا البيت يدور بين توسط (لا) لخداء، وبين الوقف على هاء التائث. وكما نعلم أن لحمزة بكماله في الوقف على هاء التائث الفتح - وهو المقدم أداء - والإمالة، قال في الطيبة بعد أن ذكر مذهب الكسائي:

وَالْبَعْضُ عَنْ حَمْزَةِ مِثْلِهِ نَمَا

أي: ونقل بعض أهل الأداء عن حمزة الإمالة في هاء التائث وقفاً مثل الكسائي.

**وقال في النشر:** «وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ إِلَى الْإِمَالَةِ عَنْ حَمْزَةِ مَنْ رَوَيْتِهِ، وَرَوَوْا ذَلِكَ عَنْهُ كَمَا رَوَوْهُ عَنِ الْكِسَائِيِّ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْهَذَلِيُّ فِي الْكَامِلِ، وَلَمْ يَحْكِ عَنْهُ فِيهِ خِلَافًا، بَلْ جَعَلَهُ وَالْكِسَائِيُّ سَوَاءً..... الخ» (١).

**وقال في تقريب النشر:** «وذهب بعض أهل الأداء فروى الإمالة عن حمزة من روايته، وسوى بينه وبين الكسائي، كأبي القاسم الهذلي فإنه لم يحك عنه خلافاً في ذلك». اهـ

فعلى القصر في (لا): لنا الوجهان في هاء التائث وقفاً؛ لأن القصر هو طريق الجمهور.

أما إذا أردنا أن نقرأ بالتوسط في (لا) فإننا نقرأ من كتابين، وهما: (المستنير،

(١) النشر في القراءات العشر (٢ / ٨٧).

والكامل) فأما (المستنير) فليس فيه إلا الفتحَ وجهًا واحدًا في هاء التأنيث وقفًا.

**ولذلك قال الناظم:** (وافتحن ها مؤنث)؛ لأنهم كما قلنا لا يأخذون بالتوسط لخلاص إلا من (المستنير) فقط، ولا يأخذون به من (الكامل). ولكن الصحيح أن نأخذ بالتوسط من (الكامل) كذلك؛ لأن صاحب الكامل نص على ذلك، وحينما نرجع إلى (الكامل) سنجد فيه لحمزة وقفًا على هاء التأنيث الإمالة الخاصة وجهًا واحدًا، كما نص على ذلك ابن الجزري في النشر وتقريب النشر، كما سبق آنفًا.

ونص على ذلك أيضًا الإمام الهذلي حيث قال: «اعلم أن حروف المعجم تسع وعشرون حرفًا، اللام والألف منها مركب. الألف فلا تكون إلا ساكنة، وهي في الصورة كالهزمة. والباقي على ضربين: إما أن يدخلها مانع أو لا، فما ليس فيه مانع خمسة عشر حرفًا، يجمعها: (فجثت زينب لذود شمس)، الفاء ك (خليفة).... وذكر أمثلة لها كلها، ثم قال: فهذه كلها يقف عليها بالإمالة: حمزة، والكسائي.... الخ». اهـ.

فالإمالة في (الكامل) عن حمزة هي: إمالة وجهًا واحدًا في كل ما يميله الكسائي، فالكسائي وحمزة في (الكامل) سواء، بل إنه بدأ بذكر حمزة قبل الكسائي.

ولكن الإمالة المذكورة في (الكامل) لحمزة والكسائي، نوعان:

**١- الإمالة الخاصة:** وهي الحروف الخمسة عشر المجموعة في هذه الكلمات

الأربع: (فجثت زينب لذود شمس)، وهذه تمال مطلقًا من غير شروط. وكذلك (الهزمة - الكاف - الهاء - الراء)، ولكن بشرط أن يكون قبلها كسرة أو ياء ساكنة، وما عدا ذلك بالفتح وجهًا واحدًا.

**٢- الإمالة العامة:** هي إمالة جميع الحروف قبل الهاء عدا الألف لأن الألف لا

تمال. إذا: قول صاحب التنقيح (وافتحن ها مؤنث) يعني: على توسط (لا)، وقوله في

شرح التنقيح: كما يتعين له - لخلاص - ..... وعلى هاء التأنيث، نحو: ﴿رَحْمَةً﴾،

﴿مُطَهَّرَةٌ﴾ بالفتح. هذا الكلام غير صحيح؛ لأنهم اعتمدوا في هذا التحرير على أن توسط (لا) لا يأتي لخلاص إلا من (المستنير) فقط، ولكن الصحيح أن توسط (لا) ثابت لخلاص من (الكامل)، وقد وجدنا في (الكامل) لخلاص: الإمالة العامة، والإمالة الخاصة.

وعلى ذلك نقول: لا يتعين الوقف بالفتح على توسط (لا) لخلاص، بل الصحيح أنه على التوسط لخلاص: يأتي الفتح في هاء التأنيث وفقاً من (المستنير)، وتأتي الإمالة الخاصة والعامة من (الكامل).

### خلاصة هذا التحرير:

- ١- على قصر (لا) لخلاص: لنا الوجهان في هاء التأنيث وفقاً.
- ٢- على توسط (لا) لخلاص: لنا الوجهان أيضاً في الوقف على هاء التأنيث.

(لا) النافية	(رحمة) وفقاً: إمالة خاصة	(مطهرة) وفقاً: إمالة عامة
قصر	بالفتح: للجمهور	بالفتح: للجمهور
قصر	إمالة	الوجهان
توسط	فتح من (المستنير)	فتح من (المستنير) (الكامل)
توسط	إمالة من (الكامل) فقط	الوجهان من (الكامل)



## تحرير توسط (لا) من التمام حمزة:

قال الناظم:

ومن قال بالتوسيط تورا ميلا

التحرير هنا: يدور بين توسط (لا) وبين الخلاف المذكور لحمزة في لفظ

﴿التَّوْرَةَ﴾.

وكما نعلم أن لحمزة من روايته في لفظ ﴿التَّوْرَةَ﴾ الخلاف، وهذا الخلاف يدور بين التقليل والإمالة، كما قال الإمام ابن الجزري في الطيبة في بيان التقليل: (تورا جد والخلف فضل بجلا)، وقال في بيان الإمالة: (تورا من شفا حكيما ميلا). فإذا كانت (لا) النافية فيها لحمزة الوجهان: (القصر والتوسط)، وكذلك ﴿التَّوْرَةَ﴾ فيها وجهان: (التقليل والإمالة)، وظاهر الطيبة والنشر هو الإطلاق فيهما، يعني على قصر (لا) لنا الوجهان في ﴿التَّوْرَةَ﴾، وكذلك على توسط (لا) لنا الوجهان أيضًا.

ولكن إذا رجعنا إلى الطرق والكتب التي أسند منها الإمام ابن الجزري قراءة حمزة سنجد أن كل من روى التوسط في (لا) النافية، ليس له في ﴿التَّوْرَةَ﴾ إلا الإمالة وجهًا واحدًا. وهذا التحرير عام لحمزة من الروايتين؛ لأن الناظم قال (ومن قال)؛ أي: وكل الذي قال؛ لأن (من) هنا من ألفاظ العموم، وهي بمعنى الذي؛ أي: وكل الذي قال بالتوسيط لحمزة أمال ﴿التَّوْرَةَ﴾، فالكتب التي روت التوسط لحمزة - وهي: (الكامل والمستنير) لحمزة من الروايتين، و(المبهج - المصباح - تلخيص الطبري) خلف فقط -؛ أجمعت على إمالة ﴿التَّوْرَةَ﴾ لحمزة بكماله.

وهذا هو الذي يؤخذ من منطوق كلام الناظم، ويؤخذ من مفهوم كلامه أن التقليل

## شرح تنقيح فتح الكريم

لا يأتي على التوسط، وإن كان الناظم لم يذكر ذلك، ولكن هذا ما يؤخذ من مفهوم المخالفة فالمنطوق في البيت يدلنا على الأوجه الجائزة، والمفهوم يدلنا على الأوجه الممتنعة.

وعلى ذلك نقول: توسط (لا) وتقليل (التَوَزُّنَةُ) لا يجتمعان، فإذا قرأت بتوسط (لا) تتعين الإمامة ويمتنع التقليل، وإذا قرأت بالإمالة جاز لك القصر والتوسط في (لا). ومعنى ذلك أن التوسط يختص بالإمالة؛ أي لا يأتي التوسط إلا على الإمامة، ولكن الإمامة لا تختص بالتوسط؛ لأنها تأتي على القصر والتوسط.

(التوراة)	(لا النافية)
الوجهان (تقليل وإمالة)	قصر
الإمالة فقط، ويمتنع التقليل	توسط





## تحرير توسط (لا) مع السكت والوقف على الهمز لخلف:



قال الناظم :

ومع سكت مفصولٍ لدى خلفٍ ... فقف عليه و(أل) بالسكت.....

التحرير في هذا البيت يدور بين توسط (لا) وبين السكت على المفصول وصلًا، وبين الوقف على الهمز المتوسط بزائد متصل رسمًا، ومنفصل عن ساكن صحيح لخلف.

**قوله: (ومع سكت مفصول)،** هنا يُوجد محذوف مقدر، ولا بد من تقديره حتى يستقيم المعنى، وهو: (وتوسطُ لا)؛ أي: وتوسط (لا) مع سكت مفصولٍ.

**وقوله: (ومع سكت مفصول)؛** أي: السكت على (أل) و(شيء) والساكن المفصول؛ لأن السكت على الساكن المفصول يلزم منه السكت على (أل) و(شيء) السكت على، فقوله: (ومع سكت مفصول)، كأنه قال: ومع سكت (أل) و(شيء) والساكن المفصول؛ إلا إنه اختصر ذلك كله فقال (ومع سكت مفصول)، وهذه المرتبة تسمى بمرتبة السكت الخاص، وهي المرتبة الثانية من مراتب السكت لحمزة.

**قوله (لدى خلف)؛** أي: أن هذا التحرير خاصٌ بخلف دون خلاد؛ لأن توسط (لا) لا يأتي لخلاد على السكت الخاص - على مذهب الناظم -، وإنما يأتي لخلف من تلخيص أبي معشر.

**وقوله: (فَقِفْ)** يدل على أن هذا السكت على المفصول إنما هو في حالة الوصل، ثم انتقل إلى الكلام على حالة الوقف، فقال: (فقف عليه)؛ أي: فقف على مثله من الساكن المفصول، وليس المراد الساكن المفصول الذي سكتَّ عليه، وإنما على

## شرح تنقيح فتح الكريم ٣٣٠

ساكن آخر مثله تريد أن تقف عليه، فقف عليه بالسكت فقط.

**وقوله (وأل)** أي: فقف على الساكن المفصول، وكذلك على (أل) التعريفية بالسكت فقط، وهذا هو منطوق الكلام، ومفهوم الكلام أننا لا نقف بغير السكت.

وحيثُذِ ينبغي علينا أن نعرف الأوجه الجائزة في الوقف على الساكن المفصول، وفي الوقف على (أل) التعريفية؛ حتى نعلم الأوجه التي منعها الناظم هنا.

فالسكن المفصول من نحو: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ فيه وقفاً ثلاثة أوجه، وهي:

- ١- التغيير بالنقل: وهو المقدم أداءً؛ لأنه خاصٌ بالوقف فقط.
- ٢- التحقيق من غير سكت؛ لأن ترك السكت هو المقدم في الساكن المفصول.
- ٣- التحقيق مع السكت.

ودليل النقل من قوله في الطيبة: (وَإِنْ يُحْرَكْ عَنْ سُكُونٍ فَانْقُلْ)، ودليل الرجحان وأنه هو المقدم، قوله:

(.... فعن جمهورهم قد سُهِّلَا ... أو ينفصل كاسعوا إلى قل إن رجح).

ودليل السكت وتركه من قوله في باب السكت: (والبعض معهما له فيما انفصل).

**أما (أل) التعريفية:** فالمشهور من التحريات أن فيها وقفاً ثلاثة أوجه وهي:

- ١- النقل.
- ٢- السكت.
- ٣- ترك السكت.

ولكن الصحيح والذي عليه التحقيق أن فيها وقفاً وجهان فقط، وهما (النقل والسكت) أما الوقف بالتحقيق من غير سكت فقد منعه الإمام ابن الجزري في النشر لحمزة بكما له.

قال في النشر في باب السكت: «... وَلِلذَلِكَ لَمْ يَتَّأْتْ لَهُ فِي نَحْوِ: ﴿الْأَرْضِ﴾،

و﴿الْإِنْسَانُ﴾ سَوَى وَجْهَيْنِ، وَهُمَا: النَّقْلُ وَالسَّكْتُ؛ لِأَنَّ السَّاكِتِينَ عَنْهُ عَلَى لَامِ التَّعْرِيفِ وَصَلًا مِنْهُمْ مَنْ يَنْقُلُ وَقَفًا كَأَبِي الْفَتْحِ عَنْ خَلْفٍ، وَالْجُمْهُورِ عَنْ حَمْزَةٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَنْقُلُ مِنْ أَجْلِ تَقْدِيرِ انْفِصَالِهِ، فَيَقْرُءُ عَلَى حَالِهِ كَمَا لَوْ وُصِلَ كَابْنِي غَلْبُونَ، وَأَبِي الطَّاهِرِ صَاحِبِ «الْعُنَوَانِ»، وَمَكِّيٍّ وَغَيْرِهِمْ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَسْكُتْ عَلَيْهِ كَالْمَهْدَوِيِّ وَابْنِ سُنَيَانَ عَنْ حَمْزَةٍ، وَكَأَبِي الْفَتْحِ عَنْ خَلَادٍ فَإِنَّهُمْ مُجْمَعُونَ عَلَى النَّقْلِ وَقَفًا لَيْسَ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ خِلَافٌ.... الخ». اهـ

### وقال في النشر أيضًا في باب الوقف على الهمز:

«مَسْأَلَةٌ: لَوْ وَقَفَ عَلَى نَحْوِ: ﴿الْأَرْضِ﴾، ﴿وَالْإِيْمَنَ﴾، ﴿وَالْآخِرَةَ﴾، ﴿وَالْأُولَى﴾، ﴿ءَأَكْتَنَ﴾، ﴿الْأَزْفَةَ﴾، ﴿الْإِسْلَمَ﴾، وَنَحْوِ ذَلِكَ فَلَهُ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: التَّحْقِيقُ مَعَ السَّكْتِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ طَاهِرِ بْنِ غَلْبُونَ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ شُرَيْحٍ وَأَبِي عَلِيٍّ بْنِ بَلِيْمَةَ صَاحِبِ «الْعُنَوَانِ»، وَغَيْرِهِمْ عَنْ حَمْزَةٍ بِكَمَالِهِ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي «التَّيْسِيرِ» وَ«الشَّاطِئِيَّةِ»، وَطَرِيقِ أَبِي الطَّيِّبِ بْنِ غَلْبُونَ وَأَبِي مُحَمَّدٍ مَكِّيٍّ، عَنْ خَلْفٍ عَنْ حَمْزَةٍ. وَالثَّانِي: النَّقْلُ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ الْمَهْدَوِيِّ، وَابْنِ شُرَيْحٍ أَيْضًا، وَالْجُمْهُورِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ، وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي فِي «التَّيْسِيرِ»، وَ«الشَّاطِئِيَّةِ»، وَحُكْمِي فِيهِ وَجْهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ التَّحْقِيقُ مِنْ غَيْرِ سَكْتٍ كَالْجَمَاعَةِ، وَلَا أَعْلَمُهُ نَصًّا فِي كِتَابٍ مِنَ الْكُتُبِ وَلَا فِي طَرِيقٍ مِنَ الطَّرِيقِ عَنْ حَمْزَةٍ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ عَدَمِ السَّكْتِ عَلَى لَامِ التَّعْرِيفِ عَنْ حَمْزَةٍ، أَوْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ رُؤَاتِهِ حَالَةَ الْوَصْلِ، مُجْمَعُونَ عَلَى النَّقْلِ وَقَفًا، لَا أَعْلَمُ بَيْنَ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي ذَلِكَ خِلَافًا مَنْصُوصًا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، وَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ يَأْخُذُ بِهِ لِخَلَادٍ اعْتِمَادًا عَلَى بَعْضِ شُرُوحِ «الشَّاطِئِيَّةِ»، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي طَرِيقٍ مِنْ طَرِيقِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ» (١).

(١) النشر (١ / ٤٨٦).

## شرح تنقيح فتح الكريم

قال العلامة النويري في (شرح الطيبة): «ولذلك ليس له في نحو: ﴿الْأَرْضِ﴾ في الوقف إلا النقل والسكت؛ لأن من سكت عنه على لام التعريف وصلًا... الخ».

وقال النويري أيضًا: «تنبيه: قال الجعبري: وإن وقفت على ﴿الْأَرْضِ﴾ فلخلف وجهان ولخلاف ثلاثة أوجه: النقل والسكت وعدمهما، وقد ظهر أن التحقيق لا يجوز أصلاً، والمنقول فيها وجهان: التحقيق مع السكت، وهو مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون.

والثاني: النقل وهو مذهب فارس والمهدوي وابن شريح... الخ.

وأما التحقيق - يعني من غير سكت - فلم يرد في كتاب من الكتب ولا في طريق من الطرق عن حمزة؛ لأن أصحاب عدم السكت... الخ».

وقال النويري أيضًا: «مسألة: في الوقف على نحو ﴿الْأَرْضِ﴾ السكت والنقل، وتقدم بسطه في باب السكت، ولا يجوز غيرهما لأحد من الراويين».

قال القسطلاني: «... ولذلك لم يتأت له في نحو: ﴿الْأَرْضِ﴾، و﴿الْإِنْسَانِ﴾ سوى وجهين، وهما: النقل والسكت؛ لأن الساكتين عنه على لام التعريف وصلًا، منهم من ينقل وقفًا كأبي الفتح عن خلف، والجمهور عن حمزة، ومنهم من لا ينقل من أجل تقدير انفصاله، فيقره على حاله كما لو وصل، بل يسكت في الوقف أيضًا، وأما من لم يسكت عنه فإنهم مجمعون على النقل وقفًا ليس عنهم في ذلك خلاف، كابني غلبون، وأبي الطاهر صاحب العنوان، ومكي، وغيرهم.

وأما من لم يسكت عليه كالمهدوي وابن سفيان وابن مهران في غايته عن حمزة، وكأبي الفتح عن خلاد، فإنهم مجمعون على النقل وقفًا، ليس عنهم في ذلك خلاف... الخ».

## شرح تنقيح فتح الكريم | ٣٣٣

قال البنا الدميّاطي في باب السكت: «وكذلك لا يجوز له في نحو ﴿الْأَرْضِ﴾

﴿الْإِنْسَانُ﴾ سوى وجهين، وهما: (النقل والسكت)؛ لأن الساكتين عنه على لام التعريف وصلًا منهم من ينقل وقفًا، ومنهم من لا ينقل بل يسكت في الوقف أيضًا، وأما مَنْ لم يسكت عنه فإنهم مجتمعون على النقل وقفًا ليس عنهم في ذلك خلاف. ويجيء في نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾، ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، ﴿قُلْ أُوحِيَ﴾ الثلاثة الأوجه أعني السكت وعدمه والنقل، وكذا تجيء الثلاثة في نحو: ﴿قَالُوا ءَأَمَّنَّا﴾، ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ﴾... الخ».

وقال البنا الدميّاطي أيضًا في باب الوقف على الهمز: «وأما المتوسط بغيره من

المتحرك الساكن ما قبله، فإما أن يكون الساكن متصلًا به رسمًا أو منفصلًا عنه، فالأول يكون في موضعين (يا النداء) و(هاء التنبيه)، نحو: ﴿يَقَادِمُ﴾، ﴿يَتَأُولَى﴾، ﴿يَأْتِيهَا﴾ كيف وقع، و﴿هَؤُلَاءِ﴾ و﴿هَآأَنْتُمْ﴾، فتخفيف ذلك بالتسهيل بين بين، وغير الألف في لام التعريف نحو: ﴿الْأَرْضِ﴾، ﴿الْآخِرَةُ﴾، ﴿الْأُولَى﴾ وتخفيفها في ذلك بالنقل، وهذا مذهب الجمهور، ورُوي منصوصًا عن حمزة، وكذا الحكم في سائر المتوسط بزائد وهو ما انفصل حكمًا واتصل رسمًا، وذهب جماعة إلى الوقف بالتحقيق في القسمين، والوجهان في الشاطبية كأصلها، لكن وجه التحقيق في لام التعريف لا يكون إلا مع السكت؛ لما تقدم في باب السكت عن النشر أن الوقف على نحو: ﴿الْأَرْضِ﴾ بوجهين فقط (النقل والسكت)... الخ».

وقال العلامة إبراهيم العبيدي: «تنبيه: وإذا وُقف على نحو ﴿الْأَرْضِ﴾ ففيها

وجهان:

الأول: التحقيق مع السكت. والثاني: النقل وهو الذي قرأت به .

## شرح تنقيح فتح الكريم

وقال المنصوري: «قول ابن الجزري أن أصحاب عدم السكت على لام التعريف عن حمزة مجمعون على النقل وقفًا، كلام صحيح».

وإذا وقفت على (والأنثى بالأنثى) لحمزة فلك على السكت في الأول: النقل والسكت في الثاني، وعلى عدم السكت في الأول: النقل فقط في الثاني، ويمتنع التحقيق والسكت في الثاني»<sup>(١)</sup>.

## قال العلامة المنصوري أيضًا: «تنبيه: قال في النشر: مسألة:

'' إذا وقف على نحو (الأرض) ففيه وجهان:

الأول: التَّحْقِيقُ مَعَ السَّكْتِ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ غَلْبُونَ، وَابْنِ شُرَيْحٍ وَابْنِ بَلِيْمَةَ، وَغَيْرِهِمْ عَنْ حَمْزَةَ، وَطَرِيقِ أَبِي الطَّيِّبِ بْنِ غَلْبُونَ وَأَبِي مُحَمَّدٍ مَكِّيٍّ، عَنْ خَلْفٍ عَنْ حَمْزَةَ.

والثاني: النَّقْلُ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ وَالْمَهْدَوِيِّ،.. إلخ، وَحُكْمِي فِيهِ وَجْهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ التَّحْقِيقُ مِنْ غَيْرِ سَكْتٍ كَالْجَمَاعَةِ، وَلَا أَعْلَمُهُ نَصًّا فِي كِتَابٍ مِنَ الْكُتُبِ وَلَا فِي طَرِيقٍ مِنَ الطَّرِيقِ عَنْ حَمْزَةَ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ عَدَمِ السَّكْتِ عَلَى لَامِ التَّعْرِيفِ عَنْ حَمْزَةَ، أَوْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ رُؤَاتِهِ حَالَةَ الْوَصْلِ مُجْمِعُونَ عَلَى النَّقْلِ وَقَفًّا، لَا أَعْلَمُ بَيْنَ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي ذَلِكَ خِلَافًا مَنْصُوصًا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ. انتهى.

ثم قال: فأبو الطيب ومكي لهما في لام التعريف عن خلاد عدم السكت وصلًا، ولم يذكرهما في وجه النقل عن خلاد، وذكر لهما في باب المتوسط بزائد كـ ﴿الأرض﴾ ونحوه: التحقيق فقط عن حمزة، فمقتضاه الوقف لهما بالتحقيق من غير سكت من رواية خلاد، فيخالف قوله: (لأن أصحاب عدم السكت.. إلخ، وأيضا ذكر

(١) التحارير المنتخبة على متن الطيبة (١٥٨ - ١٥٩).

للهداية عدم السكت عن حمزة، وفي باب الوقف الوجهين، فيصير للهداية في نحو ﴿الْأَرْضِ﴾ وقفًا عن حمزة النقل والتحقيق من غير سكت، وأيضًا ذكر لصاحب التبصرة عن خلاد الوقف على ﴿أَوْبَيْتِكُمْ﴾ بتحقيق الهمزة الثانية، ولا فرق بين ﴿أَوْبَيْتِكُمْ﴾ وبين ﴿الْأَرْضِ﴾ في باب النقل فتأمل؛ إلا أن يقال: إن هذا ليس بطريق النص والتصريح، وإنما بطريق الضمن والتلويح.... الخ.

ثم قال المنصوري: قول ابن الجزري: «إن أصحاب عدم السكت على لام التعريف عن حمزة مجمعون على النقل وقفًا»، كلام صحيح بما ذكرته لك؛ لأن أصحاب عدم السكت عن حمزة، صاحب الهادي والهداية وابن مهران في الغاية، وأصحاب عدم السكت على لام التعريف عن خلاد، فارس بن أحمد ومكي وشيخه أبو الطيب وصاحب الكافي وصاحب الكامل على ما ذكره عنه في النشر، لكن مقتضى كتاب الكافي أنه لا خلاف عن حمزة في السكت على لام التعريف و﴿شَيْءٍ﴾ إلا أنه ذكر له المد في ﴿شَيْءٍ﴾.

فأما ابن مهران وفارس بن أحمد وصاحب الكامل فلهم في المتوسط بزائد التخفيف - بالفاء - قولًا واحدًا، فيكون لهم في نحو ﴿الْأَرْضِ﴾ وقفًا النقل لا غير، وأما صاحب الهداية فالمختار له في غير باب ﴿هَاتِنْتُمْ﴾ و﴿يَأْتِيهَا﴾ التخفيف، فيؤخذ له بالوجه المختار عنده لا غير، ومثله صاحب الهادي؛ لأنه شيخي.

وأما صاحب الكافي فله في لام التعريف عن خلاد السكت وعدمه، والتسهيل بزائد عنده أحسن إلا في مثل ﴿هَاتِنْتُمْ﴾ و﴿يَأْتِيهَا﴾، فالتحقيق عنده أحسن، فيؤخذ له على وجه السكت وصلًا: الوجهان وقفًا، وعلى عدم السكت وصلًا: التسهيل وقفًا فقط، وعلى ما نقلته من كتابه فلا إشكال.

## شرح تنقيح فتح الكريم

وأما مكى وشيخه أبو الطيب فلهما عن خلاد في لام التعريف السكتُ وعدمه كما علمت، والمختار لهما في باب المتوسط بزائد التحقيق وقفًا، وغير المختار التسهيل، فإذا سكتا على لام التعريف أو مدًّا ﴿شَيْئًا﴾ وقفًا بالمختار عندهما وهو التحقيق، ومع وجه عدم السكت على لام التعريف يقفان بالتسهيل ليوافقا ما ورد عن غيرهما صريحًا.

هذا الذي ينبغي أن يحمل عليه كلام ابن الجزري، ولا يُضَعَّف كما نقل عن بعضهم؛ لأن له زيادة اطلاع في هذا الفن، والله أعلم. وقال في التبصرة في كتاب المد: «أن حمزة وورشًا على مد ﴿شَيْءٍ﴾ خاصة.... الخ.

ثم قال المنصوري: فظاهره الوقف لخلاد بلا نقل ولا سكت في نحو: ﴿الْآخِرَةُ﴾ لكن الجزري لم يجده صريحًا منصوصًا، والله أعلم.

وعلى ذلك إذا جمعت قوله تعالى ﴿وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ﴾ لحمزة وقفًا، فلك على السكت في الأول: النقل والسكت في الثاني، وعلى عدم السكت في الأول: النقل فقط في الثاني، ويمتنع التحقيق بدون سكت لما تقدم»<sup>(١)</sup>.

## قال العلامة المنصوري:

وكلُّ مَنْ لَمْ يَرِ سَكْتًا مُوَصَّلًا أَجْمَعَ فِي الْوَقْفِ عَلَى أَنْ يَنْقُلًا<sup>(٢)</sup>

يعني: كلُّ مَنْ لَمْ يَسَكْتُوا عَلَى (أل) وصلًا أجمعوا على النقل فيها في حالة الوقف.

وقال الأستاذ يوسف أفندي زاده في كتابه (الائتلاف في وجوه الاختلاف): «قوله

(١) تحرير الطرق والروايات (٧١-٧٣).

(٢) منظومة حل مجملات الطيبة لوحه (٣١).



## شرح تنقيح فتح الكريم

تعالى ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾، وفيه لحمزة أربعة أوجه:

**الأول:** السكت مع الفتح في هاء التأنيث من التيسير والشاطبية.... الخ.

**الثاني:** النقل مع الفتح من التيسير والشاطبية.... الخ.

**الثالث:** السكت مع الإمالة من جامع الداني.

**الرابع:** النقل مع الإمالة من كامل الهذلي.... الخ» (١).

فالشاهد أنه ذكر هنا السكت مع الفتح والإمالة، وذكر كذلك النقل مع الفتح والإمالة، ولم يذكر التحقيق من غير سكت لا مع الفتح ولا مع الإمالة، فدل ذلك على أنه لا يرى جواز الوقف على (أل) بالتحقيق من غير سكت، ولذلك لم يذكره أصلاً، وقال أيضاً في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ فيه لحمزة ثلاثة أوجه:

**الأول:** السكت مع الفتح من التيسير والشاطبية والكافي... الخ.

**الثاني:** النقل مع الفتح من التيسير والشاطبية وجامع البيان والكافي.... الخ.

**الثالث:** السكت مع التقليل (٢) من العنوان لحمزة من روايته.... الخ» (٣).

فلم يذكر الأستاذ يوسف زاده هنا الوقف لحمزة بالتحقيق من غير سكت، فدل ذلك على أن هذا الوجه لا يجوز عنده، فلذلك لم يذكره ولم يعول عليه».

**وقال الإمام الإزميري: تنبيه:**

(١) الائتلاف في وجوه الاختلاف، مخطوط رقم (٢٠).

(٢) هكذا في المخطوط (السكت مع التقليل)، وليس لحمزة تقليل مطلقاً في هذا الباب، ولعله أراد ما فيه رائين من نحو (الأبرار) فانقلبت على الناسخ.

(٣) المصدر السابق (٤١ - ٤٢).

## شرح تنقيح فتح الكريم

«ذكر في النشر في البابين؛ أي باب السكت وباب وقف حمزة وهشام على الهمز بطريق التنبيه: في نحو ﴿الْأَرْضِ﴾: النقل والسكت فقط، ومنع التحقيق بلا سكت، قال: لأن رواة التحقيق مجمعون على النقل وقفاً، وذكر في المتوسط بحرف نحو (الباء واللام والفاء والياء والهاء واللام التعريف) من التبصرة وإرشاد أبي الطيب: التحقيق فقط، ومن التيسير والكافي والشاطبية والهداية: الوجهين، لكن اختار في الهداية في مثل ﴿هَاتِنْتُمْ﴾ و﴿يَأْتِيهَا﴾ التحقيق وفي غيره التسهيل.

وقال في الكافي: «التسهيل أحسن إلا في مثل ﴿هَاتِنْتُمْ﴾ و﴿يَأْتِيهَا﴾، ومعلوم أن لحمزة من الهداية: عدم السكت في الكل، ولخلاد من التبصرة: عدم السكت في الكل، ومن الكتب الأربعة: السكت وعدمه، فما ذكره بطريق النص والتصريح مخالف لما ذكره بطريق المضمن والتلويح، والعمل على ما ذكره بطريق النص في لام التعريف فقط.

والأولى ترك الوجه الثالث لحمزة وهو: عدم السكت في الكل مع التحقيق في ﴿يَأْتِيهَا﴾؛ لأنه لا فرق بين لام التعريف وباء الجر في الاتصالية، بل الباء أولى بالتسهيل من لام التعريف؛ لأنه حرف واحد، وقد حقق هذا البحث كمال التحقيق الشيخ علي المنصوري وأجاد (١).

### قال العلامة الخليلي:

وأل إذا وقفت فيها حُظلاً ... تحقيقها بدون سكت فانقل

ثم قال شارحاً: «أي إذا وقفت لحمزة على ما كان متوسطاً بلام التعريف ك﴿الْأَرْضِ﴾ و﴿الْإِنْسَانِ﴾ امتنع له تحقيقه بدون سكت، فلا بد له في الوقف في ذلك

(١) بدائع البرهان (٥٤).

من النقل أو السكت، جرى على ذلك جميع المحررين، كما حققه ابن الجزري، فلا التفات إلى ما جاء في بعض شروح الشاطبية من جواز تحقيقها وقفا بدون سكت لخلاّد»<sup>(١)</sup>.

### قال الشيخ محمد صادق قمحاوي:

«... ولذلك ليس له في نحو ﴿الْأَرْضِ﴾ في الوقف إلا النقل والسكت؛ لأن من سكت عنه على لام التعريف وصلًا... الخ»<sup>(٢)</sup>.

قال الدكتور أحمد الرويثي: «لحمزة وجهان في الوقف على المحلى بأل: النقل والسكت، وأما التحقيق بلا سكت فلا يصح كما نبه عليه ابن الجزري بقوله: "وَحُكِي فيه وجه ثالث وهو التحقيق من غير سكت... الخ».

ثم قال الدكتور الرويثي - حفظه الله -: ومن هذه الشروح التي وقع فيها الوهم شرح أبي شامة المسمى (إبراز المعاني)، حيث وهم فيه فذكر التحقيق لخلاّد في المحلى (بأل) إذا وقف عليه. وكما أن هذا الوجه ممنوع من طريق الشاطبية، فكذلك هو ممنوع من باقي طرق النشر كما نص عليه ابن الجزري، وكذا الشيخ البنا حيث قال: وكذا لا يجوز له في نحو ﴿الْأَرْضِ﴾ سوى وجهين وهما النقل والسكت.... الخ».

وقال أيضًا: «والوجهان في الشاطبية كأصلها، لكن وجه التحقيق في لام التعريف لا يكون إلا مع السكت، لما تقدم في باب السكت عن النشر أن الوقف على نحو (الأرض) بوجهين فقط: النقل والسكت».

(١) شرح مقرب التحرير (١٥٤).

(٢) الكوكب الدرّي شرح طيبة ابن الجزري (١٤١ - ١٤٢).

## ثم قال الدكتور الرويثي:

«وبهذا يتبين أن من أجاز وجه التحقيق لحمزة من طريق الشاطبية وأصلها واهم، ولعل حجتهم في ذلك أن المحلى بأل يعتبر من المتوسط بزائد، وفيه الوجهان التحقيق والتغيير حسب القواعد، قال الإمام الشاطبي:

وما فيه يلفى واسطا بزوائد ... دخلن عليه فيه وجهان أعمالا

كما ها ويا واللام والبا ونحوها ... ولامات تعريف لمن قد تأملا

فكما أن التحقيق والتغير يجري حال الوقف في (لآدم) و(لأنفسكم)، كذلك يجوز في ﴿الْأَرْضِ﴾ و ﴿الْإِنْسَانِ﴾ وما أشبههما حسب قولهم، والجواب عنهم من وجهين:

**أولاً:** هذا رد للنص بالقياس، والأصل في القراءة الرواية والنقل، وليس مجرد القياس بالعقل، وابن الجزري نص بأنه لم يعلم هذا الوجه في كتاب من الكتب ولا في طريق من الطرق.

**ثانياً:** أن المحلى بأل التعريف وإن كان يعتبر متوسطا بزائد، فله حكم يختص به؛ إلا ترى أن فيه السكت وعدمه حال الوصل، فلا عجب أن يكون له حكم خاص في الوقف، ثم إن وجه السكت هو في الحقيقة تحقيق؛ لأن الهمزة تأتي بعد السكت محققة وليست مسهلة بنقل أو غيره، ولكن اصطلاح عند البعض على إطلاق التحقيق على التحقيق بلا سكت»<sup>(١)</sup>.

هذه بعض نصوص العلماء المحررين والمحققين من زمن الإمام ابن الجزري إلى وقتنا هذا، وكلها تؤكد وتبين وتوضح أن الوقف على لام التعريف لا يكون إلا

(١) تنبيهات الإمام ابن الجزري على أوهام القراء (٥٩٧ - ٥٩٨).

## شرح تنقيح فتح الكريم | ٣٤١

بوجهين فقط، وهما: النقل والسكت، ولا يصح الوقف عليها بالتحقيق بدون سكت، كما نص على ذلك إمام هذا الفن العلامة المحقق ابن الجزري - رَحْمَةُ اللَّهِ - .

وكُلُّ من جاء بعده من المحررين والمحققين تابعوه على ذلك التحقيق، ومنعوا الوقف بالتحقيق بدون سكت على أَل التعريفية، حتى الذين تعقبوه في هذه المسألة - كالإمام المنصوري والإمام الإزميري - فأنهم في النهاية أخذوا بما أخذ به ابن الجزري وبما قرره وحققه من أنه لا يجوز الوقف على أَل التعريفية إلا بالنقل أو السكت ولا يجوز التحقيق من غير سكت.

والذي أجازته وأخذ به هو الإمام المتولي، وتبعه على ذلك كثيرٌ من المحررين. ولكن من زمن الإمام ابن الجزري إلى الإمام المتولي لم يكن يُقرأ بهذا الوجه حتى جاء المتولي وأجازته، وخالف بذلك ما نص عليه الإمام ابن الجزري في النشر.

فأول من خالف في ذلك - فيما أعلم - هو الإمام المتولي - رَحْمَةُ اللَّهِ -، حيث قال بعد أن ذكر كلام الإمام ابن الجزري السابق، وكذلك كلام المنصوري والإزميري واختيارهما ما نص عليه ابن الجزري.

قال المتولي: «والوجه عندي الآن أن هذا - تحقيق المتوسط بزائد وفقاً - خاص بالمتوسط بلام التعريف فقط، وغايته أنه نظر إلى انفراد أبي الطيب بوجه التحقيق بلا سكت حالة الوقف فاعتمد على ما عليه الجمهور من النقل، ووجه انفراده أن مكياً وابن سفيان أخذاه عنه، وأن المهدي أخذ عن ابن سفيان؛ فكانوا كلهم كالرجل الواحد؛ ولكن يعارض هذا أن مكياً شهّر التحقيق في هذا الباب من غير فرق حسب ما نقله المنصوري عنه كما تقدم، والشهرة تنافي الانفراد، ويؤيده أن ابن الجزري لم يتعرض في التقريب إلى ذكر هذا الإجماع، وإنما ذكر فيه كلاً من التحقيق والتسهيل في المتوسط بزائد مطلقاً ولام التعريف وغيرها ولم يزد على ذلك، وهذا نص صريح في

## شرح تنقيح فتح الكريم

تجويزه الوقف بالتحقيق من غير سكت في نحو: ﴿الْأَرْضِ﴾ وهو الذي ينبغي الرجوع إليه والتعويل في هذا الباب عليه؛ لأنه الأخير من كلامه والموافق لغيره، ولا حاجة إلى ما تكلفه المنصوري وإن استجاده الإزميري، نعم ما ذكره من طريق الشاطبية بقوله: «وقد رأيت بعض المتأخرين... الخ. مسلّم بلا نظر؛ لأن الداني قرأ بالسكت على لام التعريف و﴿شَيْءٍ﴾ من الروايتين على أبي الحسن، ومذهبه التحقيق في هذا الباب، وقرأ بالسكت عليهما وعلى الساكن المنفصل من رواية خلف، وكذا بعدم السكت مطلقاً من رواية خلاد على أبي الفتح ومذهبه التسهيل، والله أعلم».

والصواب في ذلك - والله أعلم - هو الأخذ بما نص عليه الإمام ابن الجزري في النشر وفي تقريب النشر، وهذا هو الذي وصلنا عنه نصاً وأداءً، وهذا هو ما عليه جمهور المحررين والمحققين، وليس سكوته عن هذا الوجه في تقريب النشر أنه رجع عنه أو أجازته، ولكنه اكتفى أطلق الكلام في التقريب، واكتفى بذكره له في النشر، ولو أنه أجازته في التقريب كما قال الإمام المتولي، لُنقل عنه، فلما لم يُنقل عنه هذا الوجه دلّ على عدم أخذ به كما نص عليه في النشر؛ لأنه لا يُتصور أن يمنع ابن الجزري وجه الوقف بالتحقيق من غير سكت على لام التعريف وينص على ذلك صراحة في النشر، بل ويخطئ مَنْ يأخذ به، ثم يرجع عن ذلك في تقريب النشر ويجيزه، ثم لا يُنقل عنه رجوعه هذا وتجويزه له في التقريب، هذا في غاية البعد، فبقي المنع على ما هو عليه في النشر.

## نعود إلى كلام صاحب التنقيح:

ومع سكت مفصول لدى خلف ... فقف عليه وأل بالسكت ها لا تميلاً

أي: أنه إذا قرئ لخلف بتوسط (لا) مع السكت على (أل) و﴿شَيْءٍ﴾ والساكن المفصول: يتعين الوقف على (أل) وعلى الساكن المفصول بالسكت فقط.

## شرح تنقيح فتح الكريم ٣٤٣

هذا ما يفهم من منطوق كلام الناظم، ويؤخذ من مفهوم كلامه أنه على هذا الوجه يمتنع الوقف على (أل) بالنقل، ويمتنع الوقف على الساكن المفصول بالنقل - ومثله سائر المتوسط بزائد بالتسهيل - أو بالتحقيق من غير سكت.

**وحيث نقول:** أن توسط (لا) مع السكت الخاص يختص بالسكت وقفا على (أل) وعلى الساكن المفصول.

أما إذا قرأنا بقصر (لا) مع السكت الخاص فيجوز لنا حينئذ الوقف على (أل) بالنقل والسكت، والوقف على الساكن المفصول بالنقل والتحقيق مع السكت.

وهذا التحرير فيه نظر؛ لأن هذا التحرير بُني على أن التوسط في (لا) لخلف على السكت الخاص لا يأتي إلا من تلخيص أبي معشر فقط، ولكن حينما نرجع إلى كتاب النشر، سنجد أن الإمام ابن الجزري نص على السكت الخاص لحمزة بكماله من الكامل، بل إن الإمام المتولي نفسه يأخذ بالسكت الخاص لحمزة من الروايتين من الكامل، ونص على ذلك في العزو، وذلك حيث قال:

**والسكتُ في شيءٍ وأل لحمزةً .....**

**..... وفي كلاً<sup>(١)</sup> مع ذي انفصالٍ سكتُ حمزةً اعقلا**

**ولأبي العز من الإرشاد وصاحب الكامل ذي الرشاد**

ونصَّ على ذلك صاحب الفريدة أيضاً، ولكنهم لا يأخذون بالتوسط في (لا) لحمزة من الكامل، مع أن صاحب الكامل نص على ذلك، ولكن لم يأخذوا به؛ لأن الإمام ابن الجزري لم يذكره في النشر، ولأن كتاب الكامل لم يكن عندهم حتى يطلعوا عليه، كما فعلوا في كتاب المصباح، حيث أن ابن الجزري لم يذكر منه التوسط في (لا)

(١) يعني: السكت على (أل، شيء) المذكوران في البيت السابق .

## شرح تنقيح فتح الكريم

لخلف، ولكنهم أخذوا به؛ لأنهم اطلعوا على كتاب المصباح ووجدوا فيه التوسط (لخلف)، كذلك نحن اطلعنا على كتاب الكامل ووجدنا فيه التوسط لحمزة من الروائين، فنأخذ به، حتى وإن لم يذكره ابن الجزري؛ لأن ابن الجزري ما كان يلتزم باستيفاء العزو دائماً.

**إذا:** السكت على المفصول من الكامل لحمزة، لم يخالف فيه أحد، بل أخذ به المتولي. فإذا ثبت السكت الخاص لحمزة من الكامل - كما قال ابن الجزري والمتولي وغيرهما - فحينئذ نقول: لا يختص السكت الخاص لخلف على توسط (لا) من تلخيص أبي معشر - كما قال المتولي وغيره - بل يأتي من الكامل أيضاً. وحينئذ سيتغير هذا التحرير؛ لأن هذا التحرير بُني على أن هذه المرتبة لا تأتي إلا من تلخيص الطبري، وفي التلخيص: الوقف على (المفصول)، وعلى (أل) بالسكت فقط، وعلى باقي المتوسط بزائد بالتحقيق، كما ذكر الناظم هنا.

ولكن بالنسبة لكتاب الكامل فالأمر يختلف؛ لأن الكامل فيه الوقف على (أل): بالنقل وجهًا واحدًا، وفيه الوقف على الساكن المفصول بالوجهين: النقل والسكت. وعلى ذلك نقول: إذا قرئ لخلف بالسكت الخاص مع توسط (لا) ووقف له على (أل)، أو على الساكن المفصول، لا يتعين الوقف بالسكت، كما قال الناظم هنا، بل يأتي له:

١- السكت عليهما، كما قال الناظم، وذلك من تلخيص أبي معشر.

٢- النقل فيهما، وذلك من الكامل، خلافاً للناظم وأصله.

٣- النقل في (أل)، والسكت على الساكن المفصول وذلك من الكامل.

وإذا وقفنا على (أل) بالنقل من الكامل، تعين الوقف على كل متوسط بزائد متصل رسمًا، نحو (بأمره، لأتم، فأخرج، هأنتم...): بالتسهيل؛ أي مطلق التغيير.



## شرح تنقيح فتح الكريم | ٣٤٥

وهذا الجدول يبين لنا هذه الأوجه الجائزة لخلف حال التركيب، هكذا:

ساكن مفصول (وقفاً)	(أل) التعريفية (وقفاً)	ساكن مفصول (وصلاً)	(أل، شيء) (وصلاً)	لا النافية (وصلاً)
نقل - تحقيق	نقل - سكت	ترك السكت	سكت	قصر
نقل - تحقيق	نقل فقط	ترك	ترك	قصر
نقل - سكت	نقل - سكت	سكت	سكت	قصر
نقل - سكت	نقل - سكت	سكت	سكت	توسط

**سؤال:** لماذا خصّ الناظم هذا التحرير بخلف دون خلاد؟

**والجواب:** لأن خلاداً ليس له التوسط في (لا) على مرتبة السكت الخاص، وإنما توسط (لا) على مرتبة السكت الخاصّ خاصّ بخلف فقط. هذا على ما ذكره الناظم هنا تبعاً للإمام المتولي - رَحْمَةُ اللَّهِ - في الروض النضير، ولكن هذا الكلام غير صحيح؛ لأننا ذكرنا قبل ذلك أن توسط (لا) يأتي لحمزة بكماله من الكامل، كما نص على ذلك صاحب الكامل.

وعلى ذلك نقول: لا يختص التوسط في (لا) لخلف على سكت المفصول، بل يأتي لخلاد من الكامل كخلف تماماً، فهذه المرتبة - مرتبة التوسط في (لا) مع السكت الخاص - هي لحمزة من الروايتين من كتاب الكامل، وكما ذكرنا أن الكامل فيه الوقف بالنقل على (أل) وجهاً واحداً، وفيه الوقف على المفصول: بالنقل والسكت. وعليه نقول: يأتي التوسط في (لا) مع السكت الخاص لخلاد من الكامل كخلف، وعليه: الوقف بالنقل على (أل)، والوقف بالنقل والسكت على المفصول.

وهذا الجدول التالي يبين لنا الأوجه الجائزة لخلاد حال التركيب، هكذا:

ساكن مفصول (وقفًا)	(أل) التعريفية (وقفًا)	ساكن مفصول (وصلاً)	(أل، شيء) (وصلاً)	لا النافية (وصلاً)
نقل - تحقيق	نقل - سكت	ترك السكت	سكت	قصر
نقل - تحقيق	نقل فقط	ترك	ترك	قصر
نقل - سكت	نقل - سكت	سكت	سكت	قصر
نقل - سكت	نقل فقط	سكت	سكت	توسط

**سؤال:** لو كنا نقرأ بتوسط (لا) على مرتبة السكت الخاص ووقفنا على كلمة فيها متوسط بزائد متصل رسمًا أو منفصل رسمًا - غير (أل) والساكن المفصول -، فبماذا نقف؟

**والجواب:** الناظم لم يذكر هنا إلا الوقف على (أل) والساكن المفصول فقط، مع أن القارئ قد يقف على غير ذلك من المتوسط بزائد المتصل رسمًا، نحو: ﴿يَأْمُرُونَ﴾، ﴿فَأَخْرَجَ﴾ أو المنفصل رسمًا نحو: ﴿وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾، ﴿بِمَا أَنْزَلَ﴾، ﴿قَالُوا أَمْثَلًا﴾. ومع أن الناظم لم يبين لنا حكم الوقف على كل هذه الأنواع، ولكن يُعلم الوقف عليها من خلال ما ذكره الناظم من الوقف على (أل) وعلى المفصول. فالوقف على (أل) بالسكت، وقف عليها بالتحقيق؛ لأن السكت تحقيق، وكما نعلم أن (أل) التعريفية وإن كانت متصلة رسمًا فهي في حكم المنفصل رسمًا، فإذا وقفنا على (أل) بالتحقيق تعين أن نقف على كل متوسط بزائد متصل رسمًا بالتحقيق أيضًا، نحو ﴿لَأَنْتُمْ﴾، ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾، ومن هنا نعلم حكم الوقف على المتوسط بزائد المنفصل رسمًا عن مد أو عن محرك، وهو التحقيق وجهًا واحدًا؛ لأننا إذا حققنا المتوسط بزائد المتصل رسمًا، وجب حينئذ أن نحقق المتوسط بزائد المنفصل رسمًا.



## تحرير توسط (لا) مع السكت الخاص والوقف على ها

### التأنيث لخف



ثم قال الناظم:

ها لا تُمَيِّلا .....

يعني: على توسط (لا) لخلف على السكت الخاص، لا تقرأ بإمالة هاء التأنيث في الوقف، بل يتعين الفتح فيها وتمتنع إمالتها مطلقاً على هذا الوجه. والسبب في ذلك: أن الطريق الذي جاءت منه هذه المرتبة وهو كتاب (تلخيص الطبري) ليس فيه إلا فتح هاء التأنيث فقط. ولكن الصحيح أن هذه المرتبة - مرتبة توسط (لا) مع السكت الخاص - تأتي لحمزة من الروايتين من الكامل أيضاً، وكما ذكرنا قبل ذلك أن الكامل فيه الإمالة الخاصة وجهًا واحدًا، وفيه الإمالة العامة بخلاف لحمزة من روايته.

وإذا أردنا الدقة في هذا التحرير، فعلينا أن نرجع إلى طرق المد في (لا)، وإلى طرق إمالة هاء التأنيث؛ لنرى ما فيهما من مراتب السكت لحمزة؛ حتى نحدد ما يجوز وما يمتنع.

**أولاً:** طرق المد في (لا) لخلف، وذلك من: (المستنير - المبهج - المصباح - تلخيص الطبري - الكامل).

**ثانياً:** طرق الإمالة لخلف، وذلك من: (الكامل - المستنير - غاية ابن مهران). والسكت الخاص لخلف من (التلخيص - الكامل). و(الكامل): فيه الإمالة الخاصة وجهًا واحدًا، وفيه الإمالة العامة بخلاف.

## شرح تنقيح فتح الكريم

**وعلى ذلك نقول:** على توسط (لا) مع السكت الخاص لحمزة تأتي الإمالة الخاصة لحمزة وجهًا واحدًا من الكامل، ويأتي الفتح مطلقًا لخلف من تلخيص الطبري، وتأتي الإمالة العامة لحمزة من روايته بخلف عنه من الكامل. أما على قصر (لا) مع ترك السكت مطلقًا، فيتعين الفتح لخلف، ويأتي الوجهان لخلاص؛ لأن خلاصًا له ترك السكت مطلقًا، وله قصر (لا) من الكامل، أما خلف فليس له إلا توسط (لا) والسكت من الكامل. وأما على قصر (لا) مع السكت الخاص؛ فيأتي الوجهان لحمزة في الإمالة بنوعيهما.

هاء التانيث (عامة)	هاء التانيث (خاصة)	السكت الخاص	(لا) النافية
الفتح لحمزة، والإمالة لخلاص من الكامل على ترك السكت	الفتح لحمزة، والإمالة لخلاص من الكامل على ترك السكت	ترك	قصر
الوجهان لحمزة	الوجهان لحمزة	سكت	قصر
الوجهان لخلاص	الإمالة لخلاص وجهًا واحدًا	ترك (١)	توسط
الفتح لخلف من التلخيص والوجهان لحمزة من الكامل	الفتح لخلف من التلخيص والإمالة لحمزة من الكامل	سكت	توسط



(١) لا يأتي هذا الوجه لخلف؛ لأن كل الكتب التي فيها التوسط لخلف فيها السكت، ويأتي هذا الوجه لخلاص من الكامل على ترك السكت على الجميع.

## أحكام تتعلق بالغنة



قال الناظم:

ودع غنة الدوري كيعقوب واصلاً ... كشام إذا بالسكت والوصل رتلا  
وما غنَّ مع سكت سوى نجل أخرم ... على غير موصول والازرق ما تلا بها  
ثم مع إدغام يعقوب أوجبن ... ولكن مع الرا عن رويس فأهملا  
وغنَّ لحلوانٍ لدى اللام قاصرا ... كما عند رملي لدى الرء تقبلا

❁ أولاً: نحدد عناصر التحرير:

- ١- تحرير الغنة في اللام والراء مع أوجه ما بين السورتين للدوري عن أبي عمرو ويعقوب، وكذلك لابن عامر الشامي.
- ٢- تحرير الغنة في اللام والراء مع السكت على الساكن قبل الهمز.
- ٣- تحرير الغنة للأزرق ورش.
- ٤- تحرير الغنة مع الإدغام الكبير ليعقوب الحضرمي.
- ٥- تحرير طرق الغنة لابن عامر.

**أولاً:** تحرير الغنة مع أوجه ما بين السورتين: وكما تعودنا، قبل أن نشرع في هذا التحرير، يحسن بنا أولاً أن نلقي الضوء على هاتين المسألتين اللتين معنا في هذا التحرير، وهما (الغنة، أوجه ما بين السورتين) لأن ذلك يساعدنا على استيعاب وفهم هذا التحرير.

**أولاً:** الغنة، والمقصود بها الغنة في اللام والراء.

قال في الطيبة:

وَأَدْغَمَ بِأَلْغَنَةٍ فِي لَامٍ وَرَا وَهِيَ لِغَيْرِ صُحْبَةٍ أَيْضًا تُرَى

أي: أدغم أيها القارئ النون الساكنة والتنوين في اللام والراء إدغاما كاملا بغير غنة؛ إلا أنه ورد الإدغام بغنة في اللام والراء لغير صحبة، أي لكل القراء ما عدا أهل صحبة، وهم (الكوفيون عدا حفصا)، فتكون الغنة ثابتة في اللام والراء لـ (المدنيين، والبصريين، وابن كثير، وابن عامر، وحفص) ويستثنى من هؤلاء الأزرق عن ورش فليس له غنة على القول الراجح.

**وقال في النشر:** «وَدَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ إِلَى الْإِدْغَامِ مَعَ إِبْقَاءِ الْغَنَةِ، وَرَوَوْا ذَلِكَ عَنْ أَكْثَرِ أُمَّةِ الْقِرَاءَةِ كَنَافِعٍ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَابْنِ عَامِرٍ، وَعَاصِمٍ، وَأَبِي جَعْفَرٍ، وَيَعْقُوبَ، وَغَيْرِهِمْ».

قُلْتُ (١): وَقَدْ وَرَدَتِ الْغَنَةُ مَعَ اللَّامِ وَالرَّاءِ عَنْ كُلِّ مِنَ الْقُرَّاءِ وَصَحَّتْ مِنْ طَرِيقِ كِتَابِنَا نَصًّا وَأَدَاءً عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ وَالشَّامِ وَالْبَصْرَةِ وَحَفْصٍ. وَقَالَ كَذَلِكَ: «وَقَرَأْتُ بِهَا مِنْ رِوَايَةِ قَالُونَ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَهَشَامٍ، وَعَيْسَى بْنِ وَرْدَانَ، وَرُوحٍ، وَغَيْرِهِمْ». اهـ

وإن كان كلامه هذا يدل على أنه لم يقرأ بها لغير هؤلاء المذكورين؛ إلا أنه لا يمتنع أن نأخذ بالغنة لغيرهم ممن ذكر قبل ذلك أن الغنة صحت لهم من طريق النشر نصا وأداء؛ إلا الأزرق؛ لأنه لم ترد له الغنة من الطرق المسندة في النشر، وإلا أبا عمرو على الإدغام الكبير والإظهار كما صرح بذلك في النشر.

**ثانياً:** أوجه ما بين السورتين: والكلام في هذا العنصر وهذا التحرير خاص بمن روي عنهم الأوجه الثلاثة بين السورتين، وهم (الأزرق، ابن عامر، البصريان) فقط.

(١) الإمام ابن الجزري.

قال في الطيبة بعد أن ذكر أصحاب البسملة والسكت والوصل:

..... وَالْخُلْفُ كَمْ حِمًّا جَلًّا .....

أي: أن الخلاف في هذه الأوجه الثلاثة ثابت عن هؤلاء المذكورين، فيكون لكل واحد من هؤلاء الأربعة: (البسملة والسكت والوصل).

ولكن التحرير بين الغنة وهذه الأوجه الثلاثة ليس لكل هؤلاء المذكورين، ولكن التحرير لمن له الخلاف في الغنة، وله الخلاف كذلك في هذه الأوجه الثلاثة.

وحينئذ يكون **التحرير هنا** لـ (البصريين، وابن عامر) فقط؛ لأن الأزرق ليس له غنة، كما سيأتي معنا مفصلاً إن شاء الله.

إذاً: التحرير الآن بين الغنة وأوجه ما بين السورتين لابن عامر والبصريين.

**قال الناظم:**

ودع غنة الدوري كيعقوب واصلاً ... كشامٍ إذا بالسكت والوصل رتلا

أولاً: نتكلم عن الدوري ويعقوب: قوله (ودع غنة).

أي: اترك الغنة ولا تقرأ بها، ولكن لمن أتركها ومتى أتركها؟

قال (ودع غنة الدوري كيعقوب) يعني: اترك الغنة للدوري عن أبي عمرو،

وكذلك ليعقوب، ولكن متى نتركها لهم؟

قال (واصلاً) يعني: حال القراءة بوجه الوصل بين السورتين لهما.

**يعني:** إذا قرأت للدوري أو ليعقوب بوجه الوصل بين السورتين، فحينئذ تمتنع

الغنة، ويتعين أن تقرأ على هذا الوجه بترك الغنة لهما.

**وعلى ذلك نقول:** بأن وجه الوصل بين السورتين للدوري ويعقوب: يختص

## شرح تنقيح فتح الكريم

بوجه ترك الغنة؛ أي أنه لا يأتي إلا على ترك الغنة، أما على الغنة فيمتنع هذا الوجه، ولا يقرأ به؛ لأن الطرق التي روت وجه الوصل ليس فيها غنة.

إذا: الوصل يختص بترك الغنة.

**والسؤال الآن:** هل ترك الغنة يختص بوجه الوصل بين السورتين؟

يعني: إذا قرأت بترك الغنة، هل يتعين عليّ أن أقرأ بوجه الوصل فقط؟

**والجواب:** لا؛ لأن ترك الغنة يأتي على البسمة والسكت كذلك.

فإذا قرأت بترك الغنة للدوري ويعقوب: فيجوز لي الأوجه الثلاثة بين السورتين، أما إذا قرأت بوجه الوصل بين السورتين لهما، فحينئذ يتعين عليّ أن أقرأ بترك الغنة فقط، ولا تجوز الغنة حينئذ؛ لأن وجه الوصل لا يأتي على الغنة.

وإذا قرأت بالبسمة أو السكت: فيجوز لي الغنة وتركها.

إذا، يتلخص من ذلك ما يلي:

١- على ترك الغنة: ليس هناك امتناعات وليس هناك تحريرات، بل الأوجه الثلاثة بين السورتين جائزة.

٢- على الغنة: يجوز لنا البسمة والسكت، ويمتنع الوصل فقط.

٣- على البسمة والسكت: ليس هناك امتناعات ولا تحريرات أيضا.

٤- على الوصل بين السورتين: يتعين ترك الغنة. الخلاصة: إذا اجتمع عندي موضع فيه غنة، مع ما بين السورتين، فبحسب الأوجه التركيبية، يكون عندنا (ستة أوجه) وذلك بضرب وجهي الغنة في ثلاثة ما بين السورتين، فيكون الناتج (ستة أوجه) الجائز منها (خمسة أوجه) ويمتنع منها (وجه واحد).

ففي قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ﴾ إلى قوله: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ ستة أوجه، يجوز



## شرح تنقيح فتح الكريم ٣٥٣

منها خمسة، ويمتنع منها وجه واحد، وهي:

**الأول والثاني:** البسملة مع ترك الغنة، والغنة.

**الثالث والرابع:** السكت بدون بسملة مع ترك الغنة، والغنة.

**الخامس:** الوصل بدون بسملة مع ترك الغنة وجهًا واحدًا، وتمتنع الغنة.

بين السورتين	هدى للمتقين
بسملة	الوجهان
سكت	الوجهان
وصل	ترك الغنة فقط، وتمتنع الغنة

**وإذا تقدمت الغنة على ما بين السورتين، كانت الأوجه كالتالي:**

بين السورتين	الغنة
الأوجه الثلاثة	ترك
بسملة - سكت فقط، ويمتنع الوصل	غنة

**ثانيًا:** ابن عامر الشامي:

**قال الناظم:** ..... كشام إذا بالسكت والوصل رتلا

هذا معطوف على قوله (ودع غنة ...) ؛ أي: دع الغنة ولا تقرأ بها لابن عامر كذلك، وذلك على وجهي (السكت والوصل).

فالغنة لابن عامر: لا تأتي على السكت ولا على الوصل، وإنما تأتي على البسملة فقط؛ أي أن الغنة تختص بالبسملة، فلا تأتي إلا عليها، ولكن البسملة لا تختص بالغنة، فعلى البسملة الغنة وتركها.

## شرح تنقيح فتح الكريم

إذاً، يتلخص من ذلك ما يلي:

- ١- على ترك الغنة ليس هناك امتناعات، بل الأوجه الثلاثة كلها جائزة.
- ٢- وعلى الغنة: ليس لنا إلا البسملة فقط، ويمتنع السكت والوصل.
- ٣- وعلى البسملة: لنا الوجهان.
- ٤- وعلى السكت والوصل: يتعين ترك الغنة، وتمتنع الغنة.

ففي قوله تعالى: ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ ﴾ إلى قوله: ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ لابن عامر بحسب التركيب ستة أوجه، يصح منها أربعة ويمتنع منها ثلاثة، وهي:

**الأول والثاني:** البسملة مع ترك الغنة، والغنة.

**الثالث:** السكت بدون بسملة مع ترك الغنة وجهًا واحدًا.

**الرابع:** الوصل بدون بسملة مع ترك الغنة وجهًا واحدًا. ويمتنع وجهان، وهما:

السكت والوصل كلاهما مع الغنة.

بين السورتين	هدى للمتقين
البسملة	الوجهان
السكت	ترك الغنة، وتمتنع الغنة
الوصل	ترك الغنة، وتمتنع الغنة

وإذا تقدمت الغنة على ما بين السورتين كانت الأوجه كالتالي:

بين السورتين	الغنة
الأوجه الثلاثة	ترك
بسملة فقط، ويمتنع السكت والوصل	غنة



## تحسين الغنة مع السكت

قال الناظم:

وما غَنَّ مع سكت سوى نجل أكرم . . . على غير موصول .....

**والتحرير هنا** كما قلنا بين الغنة وبين السكت على الساكن قبل الهمز.

وهذا التحرير ليس لكل من له الغنة، أو لكل من له السكت؛ لأن القراء من حيث الغنة والسكت ينقسمون إلى أربعة أقسام، وهي:

**الأول:** لا غنة لهم ولا سكت.

**الثاني:** لهم الغنة ولا سكت لهم.

**الثالث:** لهم السكت ولا غنة لهم.

**الرابع:** لهم الغنة والسكت. وهما: (ابن عامر وحفص) فقط.

قوله (وما غَنَّ مع سكت) أي: لا تأتي الغنة مع السكت، فإذا قرأت بالغنة فلا سكت وإذا قرأت بالسكت فلا غنة، فالغنة والسكت لا يجتمعان.

هذه هي القاعدة لمن له الغنة والسكت؛ إلا أن الناظم استثنى من هذه القاعدة العامة ابن الأخرم فقط وذلك على مرتبة واحدة من مراتب السكت وليس مطلقاً، فقال (سوى نجل أكرم على غير موصول) أي: سوى ابن الأخرم عن النقاش عن ابن ذكوان فهو الوحيد الذي تأتي له الغنة على السكت، ولكن بشرط أن يكون السكت على غير الموصول، يعني على المرتبة التي لا سكت فيها على الموصول، يعني على سكت الموصول فقط؛ لأن ابن الأخرم له في السكت مرتبتان:

**الأولى:** السكت الخاص، وهي السكت على: (أل، شيء، الموصول).

**الثانية:** السكت المطلق، وهي السكت على: (أل، شيء، الموصول، الموصول).

## شرح تنقيح فتح الكريم

فإذا قرئ له بالسكت المطلق امتنعت الغنة له كما تمتنع لغيره مطلقاً، وإذا قرئ له بالسكت الخاص جاز له الوجهان: الغنة وتركها.

**والسؤال:** لماذا قلنا بجواز الغنة لابن الأخرم على سكت المفصول، وبمنعها على سكت الموصول؟

**والجواب:** الطرق هي التي ألزمتنا بذلك، وهي التي تقتضي ذلك. فلو رجعنا إلى طرق السكت وطرق الغنة لابن الأخرم، سنجد الآتي:

١- السكت المطلق لابن الأخرم وذلك من (المبهج).

٢- السكت الخاص لابن الأخرم وذلك من (الكامل) من طريق الجبني عنه.

فالسكت المطلق جاء من المبهج، ولكن المبهج ليس فيه غنة، وهنا نقول: تمتنع الغنة على سكت الموصول لاختلاف الطرق، لأن الطريق الذي فيه سكت الموصول ليس فيه غنة. والسكت الخاص جاء من الكامل من طريق الجبني، وهذا الطريق فيه الغنة كذلك، وحينئذ نقول بأن الغنة لابن الأخرم واجبة على سكت المفصول؛ لأن هذا الطريق فيه الغنة وفيه السكت وجهًا واحدًا.

**وحينئذ نقول:** بأن السكت على المفصول يتعين عليه الغنة لابن الأخرم، أما إذا قرئ له بالغنة فيجوز عليها السكت وعدمه.

فالسكت على المفصول يختص بالغنة، أما الغنة فلا تختص بالسكت على المفصول، بل تأتي على عدم السكت كذلك من غاية ابن مهران.

### الخلاصة:

١- على السكت المطلق لابن الأخرم تمتنع الغنة؛ لأن السكت المطلق له من المبهج، وليس فيه غنة.

٢- وعلى السكت الخاص تتعين له الغنة؛ لأن السكت الخاص له من الكامل من طريق الجبني، وهذا الطريق فيه الغنة وجهًا واحدًا.

## شرح تنقيح فتح الكريم

٣٥٧

القارئ	الغنة	السكت المطلق	السكت الخاص
ابن ذكوان وحفص	ترك	ترك	ترك
ابن ذكوان وحفص	غنة	ترك	ترك
النقاش - حفص	ترك	ترك	سكت
ابن الأخرم فقط	غنة	ترك	سكت
ابن ذكوان وحفص	ترك	سكت	سكت
ممتنع	غنة	سكت	سكت

وهذا الجدول يبين حكم السكت مع الغنة لابن الأخرم مع بيان الطرق:

الطرق	الغنة	السكت المطلق	السكت الخاص
الجمهور عن ابن الأخرم	ترك	ترك	ترك
غاية ابن مهران	غنة	ترك	ترك
ممتنع	ترك	ترك	سكت
الكامل، من طريق الجبني	غنة	ترك	سكت
المبهج، وفيه عدم السكت أيضًا	ترك	سكت	سكت
متنع	غنة	سكت	سكت



## تحرير الغنة للأزرق



قال الناظم:

..... والازرق ما تلا بها .....

أي أن الأزرق عن ورش لا غنة له مطلقاً.

وهذه المسألة من المسائل التي اختلف فيها المحررون ما بين مجيز مطلقاً، وبين مانع مطلقاً، وبين مجيز بشروط وقيود معينة.

والسبب في هذا الخلاف الواقع بين المحررين في جواز الغنة أو منعها للأزرق، هو: أن الإمام ابن الجزري لما ذكر الغنة لأصحابها في النشر ذكر معهم نافعاً، ولما ذكر من ليس لهم غنة في الطيبة، لم يذكر معهم نافعاً، فعُلم من ذلك أن الغنة لنافع من روايته. فمن أخذوا بهذا الإطلاق في الطيبة والنشر وتقريب النشر، أخذوا بها للأزرق، وبهذا أخذ العلامة المنصوري ومن تبعه من المحررين مثل: العبيدي، والطباخ والخليجي والأبياري والمتولي أولاً، وغيرهم.

ولكن الإشكال الذي يرد على هؤلاء المحررين هو: أنهم قيدوا الغنة بقيود ووضعوا عليها تحريرات، وهذه القيود وهذه التحريرات لا تصح مطلقاً إلا إذا كانت للغنة طرقاً معينة وكتباً محددة يُحرر عليها ويُقيد بها. ولكن إذا رجعنا إلى الكتب المسندة عن الأزرق في النشر، فلن نجد فيها الغنة مطلقاً<sup>(١)</sup>، بل حتى الكتب الغير مسندة في النشر عن الأزرق - فيما أعلم -، لم تذكر أيضاً الغنة للأزرق، وكل من ذكرها فإنه يذكرها للأصبهاني، أو ليونس بن عبد الأعلى، أو لأحمد بن صالح، وكل هؤلاء الثلاثة يروون عن ورش.

(١) اللهم إلا روايةً ضعيفة ومضطربة ذكرها صاحب الكامل، وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله.

وحينئذٍ نقول: الغنة ثابتة عن نافع، بل هي ثابتة أيضًا عن ورش، ولكن من غير طريق الأزرق، أما الأزرق فلم تثبت عنه الغنة من طريق من الطرق أو من كتاب من الكتب، بنص صريح صحيح يعتمد عليه ويستدل به .

وقد حقق هذه المسألة تحقيقًا علميًا قويًا فأجاد وأفاد في ذلك، شيخنا فضيلة الشيخ: عمرو عبدالله - حفظه الله -، فقال: «فإنه قد أشكل على كثير من أئمة الأداء فضلًا عن طلبة العلم بعد الإمام ابن الجزري مسألة ورود الغنة في النون الساكنة والتنوين من طريق الأزرق عن ورش في روايته عن نافع، وسبب ذلك هو الإطلاق في عبارة الإمام ابن الجزري - رَحِمَهُ اللهُ - عند ورود هذه المسألة في كتبه، فقال في كتاب النشر:

«وَأَمَّا الْحُكْمُ الثَّانِي - وَهُوَ الْإِدْغَامُ - : فَإِنَّهُ يَأْتِي عِنْدَ سِتَّةِ أَحْرَفٍ أَيْضًا وَهِيَ حُرُوفُ «يَرْمُلُونَ» مِنْهَا حَرَفَانِ بِلَا غُنَّةٍ وَهُمَا اللَّامُ وَالرَّاءُ نَحْوُ: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾، ﴿هَدَى لِمُنْقِنٍ﴾، ﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾، ﴿ثَمَرَةَ رِزْقًا﴾ : هَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ وَالْجِلَّةِ مِنْ أئِمَّةِ التَّجْوِيدِ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أئِمَّةِ الْأَمْصَارِ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَذْكَرِ الْمَغَارِبَةُ قَاطِبَةً وَكَثِيرٌ مِنْ غَيْرِهِمْ سِوَاهُ كَصَاحِبِ التَّيْسِيرِ وَالشَّاطِئِيَّةِ وَالْعُنُوانِ وَالْكَافِي وَالْهَادِي وَالتَّبَصُّرَةِ وَالْهَدَايَةِ وَتَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ وَالتَّجْرِيدِ وَالتَّذْكَرَةِ وَغَيْرِهِمْ .

وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ إِلَى الْإِدْغَامِ مَعَ إِبْتِئَاءِ الْغُنَّةِ، وَرَوَوْا ذَلِكَ عَنْ أَكْثَرِ أئِمَّةِ الْقِرَاءَةِ ك: نَافِعٍ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَابْنِ عَامِرٍ، وَعَاصِمٍ، وَأَبِي جَعْفَرٍ، وَيَعْقُوبَ، وَغَيْرِهِمْ .

وَهِيَ رِوَايَةُ أَبِي الْفَرَجِ النَّهْرَوَانِيِّ عَنْ نَافِعٍ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَابْنِ عَامِرٍ . نَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَبُو طَاهِرٍ ابْنُ سِوَارٍ فِي الْمُسْتَنْبِرِ عَنْ شَيْخِهِ أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ عَنْهُ، وَقَالَ

## شرح تنقيح فتح الكريم

فيه: «وَحَيْرَ الطَّبْرِيِّ عَنْ قَالُونَ مِنْ طَرِيقِ الْحُلَوَانِيِّ»، قَالَ: وَذَكَرَ أَبُو الْحَسَنِ الْخِيَّاطُ عَنْ السُّوسِيِّ وَأَبِي زَيْدٍ كَذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: وَقَرَأْتُ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ عَنْ حَمَادٍ وَالنَّقَّاشِ بِتَبْقِيَةِ الْغَنَّةِ أَيْضًا.

وَرَوَاهُ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ فِي غَايَتِهِ عَنْ عَيْسَى بْنِ وَرْدَانَ، وَعَنْ السُّوسِيِّ، وَعَنْ الْمُسَيَّبِيِّ عَنْ نَافِعٍ، وَعَنْ النَّهْرَوَانِيِّ عَنِ الْيَزِيدِيِّ، وَانْفَرَدَ بِتَبْقِيَةِ الْغَنَّةِ عَنِ الصُّورِيِّ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ فِي الرَّأْيِ خَاصَّةً.

وَأَطْلَقَ ابْنُ مَهْرَانَ الْوَجْهَيْنِ عَنْ غَيْرِ أَبِي جَعْفَرٍ، وَحَمْزَةَ، وَالْكَسَائِيِّ، وَخَلْفٍ، وَقَالَ: إِنَّ الصَّحِيحَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو إِظْهَارُ الْغَنَّةِ.

وَرَوَاهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْهُدَلِيُّ فِي الْكَامِلِ عَنْ غَيْرِ حَمْزَةَ وَالْكَسَائِيِّ، وَخَلْفٍ، وَهَشَامٍ، وَعَنْ غَيْرِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، وَعَنْ وَرْشٍ غَيْرِ الْأَزْرَقِ.

وَذَكَرَهُ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ عَنْ قُنْبَلٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَنْبُودَ فِي اللَّامِ خَاصَّةً، وَعَنْ الرَّيْبِيِّ عَنْ أَبِي رَبِيعَةَ عَنِ الْبَزِّيِّ، وَقُنْبَلٍ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ، وَعَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنِ الْحُلَوَانِيِّ عَنْ قَالُونَ، وَعَنِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ وَرْشٍ، وَعَنِ الشُّمُونِيِّ عَنِ الْأَعْشَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبَّادٍ عَنْ هِشَامٍ.

قُلْتُ (١): وَقَدْ وَرَدَتِ الْغَنَّةُ مَعَ اللَّامِ وَالرَّاءِ عَنْ كُلِّ مِنَ الْقُرَّاءِ وَصَحَّتْ مِنْ طَرِيقِ كِتَابِنَا نَصًّا وَأَدَاءً عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ وَالشَّامِ وَالْبَصْرَةِ وَحَفْصٍ. وَقَرَأْتُ بِهَا مِنْ رِوَايَةِ قَالُونَ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَهَشَامٍ، وَعَيْسَى بْنِ وَرْدَانَ، وَرَوْحٍ، وَغَيْرِهِمْ (٢). اهـ

وقال في تقريب النشر: «وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ إِلَى الْإِدْغَامِ مَعَ تَبْقِيَةِ الْغَنَّةِ، وَرَوَوْا ذَلِكَ عَنْ أَكْثَرِ أَئِمَّةِ الْقِرَاءَةِ كَنَافِعِ وَابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو وَابْنِ عَامِرٍ وَعَاصِمٍ وَأَبِي

(١) أي الإمام ابن الجزري في النشر.

(٢) غنة الأزرق بين الوهم والحقيقة (٧ - ٨).



جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبَ، وَغَيْرِهِمْ. وفيه أيضًا: «وَهِيَ رِوَايَةُ أَبِي الْفَرَجِ النَّهْرَوَانِيِّ عَنْ نَافِعٍ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَابْنِ عَامِرٍ، وَقَدْ صَحَّحْتُ عِنْدَنَا مِنْ طَرِيقِ كِتَابِنَا عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ وَالشَّامِ وَالْبَصْرَةِ وَحَفْصٍ، وَقَرَأْتُ بِهَا مِنْ رِوَايَةِ قَالُونَ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَهَشَامٍ، وَابْنِ وَرْدَانَ، وَرَوْحٍ، وَغَيْرِهِمْ» اهـ

وقال في طيبة النشر:

وَأَدْعِيهِمْ بِأَلَا غُنَّةٍ فِي لَامٍ وَرَا... وَهِيَ لِغَيْرِ (صُحْبَةٍ) أَيْضًا تُرَى

وتابعه على هذا الإطلاق جماعة من شراح الطيبة، ك (ابنه أحمد بن الجزري، والنويري والقسطلاني في لطائفه، والبنا الدمياطي في إتحافه، وكذلك الطيبي في التنوير، والمير السمودي والترمسي في شرحهما للطيبة).

قال شيخنا الشيخ عمرو عبد الله - حفظه الله -: «فقول ابن الجزري رَحْمَةُ اللَّهِ: «وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ إِلَى الْإِدْعَامِ مَعَ إِبْقَاءِ الْغُنَّةِ، وَرَوَوْا ذَلِكَ عَنْ أَكْثَرِ أُمَّةِ الْقِرَاءَةِ كَنَافِعٍ...».

وقوله: «وَهِيَ رِوَايَةُ أَبِي الْفَرَجِ النَّهْرَوَانِيِّ عَنْ نَافِعٍ...».

وقوله: «وَصَحَّحْتُ مِنْ طَرِيقِ كِتَابِنَا نَصًّا وَأَدَاءً عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ...».

كل هذا إطلاق، ظاهره دخول الأزرق عن ورش فيمن روى الغنة، وقوله بعد ذلك: «وَقَرَأْتُ بِهَا مِنْ رِوَايَةِ قَالُونَ وَابْنِ كَثِيرٍ وَهَشَامٍ وَعَيْسَى بْنِ وَرْدَانَ وَرَوْحٍ وَغَيْرِهِمْ»، ظاهره التخصيص، وأنه قرأ بتيقية الغنة من هذه الروايات المذكورة أداءً، يعنى من رواية قالون وابن كثير وهشام وابن وردان وروح دون غيرهم مما أسنده في كتابه من الروايات .

وقوله: «وغيرهم» أراد به ممن لم يسند رواياتهم في كتابه، كما بينه الإمام المتولي

- رَحْمَةُ اللَّهِ - في كتابه (الشهاب الثاقب)، وذلك حيث قال: «ولا يمكن أن يكون مراده

## شرح تنقيح فتح الكريم

ورشا وأبا عمرو وابن ذكوان وابن جماز ورويس، وإلا لما كان لهذا التخصيص بعد العموم فائدة». اهـ

ومعنى كلام المتولي - رَحْمَةُ اللَّهِ - أن الذين أسند القراءة من طريقهم ثلاثة أقسام بالنسبة إلى إثبات الغنة وعدمها:

**الأول:** قسم لم تثبت عنهم الغنة على شرطه في كتابه، وهم الكوفيون غير حفص.

**الثاني:** قسم ثبتت عنهم الغنة على شرطه نصاً وقرأ بها من طريقهم أداء، وهم قالون وابن كثير وهشام وابن وردان وروح.

**الثالث:** قسم ثبتت عنهم الغنة على شرطه نصاً، ولم يقرأ بها من طريقهم أداءً، وهم الباقون، أعنى ورشاً وأبا عمرو وابن ذكوان وابن جماز ورويساً.

فهذا الذي يظهر من كلامه رَحْمَةُ اللَّهِ وينبغي أن يحمل عليه كلامه دون غيره كما ذكره الإمام المتولي رَحْمَةُ اللَّهِ في الموضوع المذكور آنفاً.

وليس معنى قولنا أنه لم يقرأ به أداءً عن المذكورين أنه لا تصح القراءة بها من طريقه كما قد يتوهمه البعض، فإن ذلك ونحوه مما تتحملة الإجازة ولا يضر عدم التلاوة بها، وتصح القراءة بها من طريقه، وكذا سائر ما كان نحوه، وليس هذا انقطاعاً في الإسناد كما يذكره البعض، أو يكون سبباً في أن يُحكّم على هذا الوجه بالشذوذ أو نحو ذلك، ومحل بيان هذا في غير هذا الموضوع إن شاء الله تعالى.

والحاصل أن في كلامه - رَحْمَةُ اللَّهِ - إطلاقاً في ذكر الغنة من رواية ورش، فهل

ثبتت الغنة عنه من طريق الأزرق أم لم تثبت؟

سواء من طريق كتاب النشر أو غيره؟

وهل أراد ابن الجزري - رَحْمَةُ اللَّهِ - إدخال الأزرق في رواية الغنة؟

## شرح تنقيح فتح الكريم

٣٦٣

وهل يؤخذ بها من طريقه؟

وهل أقرأ أصحابه بهذا الوجه؟

وهل للأخذين بها حجة ومستند وأصل يعتمد عليه في إثباتها له؟

ومن أي طريق يؤخذ بها إن صحت؟ وما حجة المانعين لها من طريق الأزرق؟

وما هو القول الراجح في هذه المسألة؟

**أولاً: نبدأ بذكر مذهب الذين أثبتوا الغنة من طريق الأزرق عن ورش صراحة.**

وأول من ذكر الغنة للأزرق ونص عليها له بها - فيما أعلم - هو الإمام محمد بن خليفة الهروي (كان حياً: ٩٠٥ هـ) وهو صاحب كتاب (بحر الجوامع في شرح القصيدة الطاهرة) لطاهر بن عرب الأصبهاني تلميذ ابن الجزري.

قال محمد بن خليفة: «وقد بُيِّنَت الغنةُ في هذا الإدغام عن نافع وابن عامر ويعقوب في رواية أبي الفرج النهرواني كما ذكرنا، وعن أزرق وابن ذكوان ورويس بل عن ورش وابن عامر ويعقوب بكما لهم من أصحاب السكت والمد الطويل في رواية ابن مهران حيث أطلق الوجهين عن غير أبي جعفر وحمزة والكسائي وخلف كما ذكرنا (١)» .

ثم جاء بعد ذلك الإمام علي بن سليمان المنصوري ونص على الأخذ بالغنة عند اللام والراء للأزرق عن ورش، بل وقيدها بطرق وكتب معينة، ووضع عليها تحريرات كثيرة، وتابعه على ذلك بعض المحررين.

(١) بحر الجوامع (١٥٨ - ١٥٩)، والشارح هنا اعتمد في الغنة للأزرق على ما ذكره ابن مهران، وهذا لا حجة فيه مطلقاً؛ لأن ابن مهران لم يسند طريق الأزرق في غايته، بل أسند رواية ورش من طريق الأصبهاني فقط.

وهذه بعض نصوصهم:

١- قال العلامة علي بن سليمان المنصوري (ت: ١١٣٤ هـ): «قوله تعالى: (في ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ...) الآية، للأزرق يحتمل تخصيص وجه الغنة بترقيق الراء».

وقال في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ الآية إلى آخره: يحتمل تخصيص وجه الغنة للأزرق بالطويل في البدل من الكامل مع توسيط ﴿شَيْءٍ﴾ والفتح والإمالة، وقد ذكر الجعبري أن قصر البدل عليه العراقيون، وذكر في النشر أن الغنة في اللام والراء في رواية أبي الفرج النهرواني عن نافع لابن سوار من المستنير».

ثم قال المنصوري: «قال ابن الباذش في الإقناع: قال الأهوازي: الرواية عن نافع وعاصم وابن عامر في قول أهل العراق عنهم إظهار الغنة عند الراء واللام»، فعلى هذا يأتي وجه الغنة على القصر أيضا» (١). اهـ

٢- قال الشيخ العلامة إبراهيم العبيدي: «ثم اعلم أن الغنة تمتنع مع الإدغام الكبير لأبي عمرو ويعقوب، وعلى وجه المد المنفصل للأصبهاني، وعلى قصره لحفص، وعلى توسط البدل للأزرق، وعلى تفخيم الراء المضمومة له» (٢).

وقال أيضًا «قوله تعالى: ﴿فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ للأزرق: يختص وجه الغنة بترقيق الراء، فالمقروء به ثلاثة أوجه، والممتنع واحد، وهو: تفخيم الراء على الغنة» (٣). اهـ

٣- قال العلامة مصطفى الميهي (توفي بعد: ١٢٢٩) في كتابه (فتح الكريم

(١) تحرير الطرق والروايات (٣٩ - ٤١).

(٢) التحارير المنتخبة (٦٤ - ٦٥).

(٣) المصدر السابق (١٠٩).

الرحمن في تحرير أوجه القرآن): ﴿الْأَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ١٣):  
فيه للأزرق عشرة أوجه: قصر البدل مع الغنة وعدمها وثلاثة العارض عليها، ثم توسط  
البدل مع عدم الغنة ومد العارض وتوسطه، ثم مدهما مع الغنة وعدمها.

٤- قال العلامة محمد بن خليل المعروف بالطباخ (كان حيا: ١٢٠٥هـ):

مَا غَنَّ الْأَصْبَهَانِيَّ فِي لَامٍ وَرَا... إِنَّ مَدًّا فَضْلًا وَحَفْصًا قَصْرًا  
كَالسَّكْتِ وَالْأَزْرُقِ إِنَّ فَخْمَ ضَمٍّ... رَا أَوْ يُوسِّطُ بَدَلًا وَشَيْءٌ أَتَمَّ

وقال - رَحْمَةُ اللَّهِ - في شرحه (فتح العلي الرحمن شرح هبة المنان):

ففي قوله تعالى: ﴿ظَلَمْتُمْ لَا تَبْصُرُونَ﴾: عدم الغنة مع التفخيم والترقيق، والغنة  
مع الترقيق فقط.

وفي قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾: قصر البدل  
ومده مع الوجهين، وتوسطه مع عدمها.

وفي قوله: ﴿وَأَنْقُوا يَوْمًا لَا تَجْرِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾: عدم الغنة مع توسط  
﴿شَيْئًا﴾ ومدها، والغنة مع التوسط فقط.

٥- قال الشيخ أحمد الإيباري (كان حيا: ١٢٥٠هـ):

قال شارحًا لكلام الطباخ في (هبة المنان): وقوله: والأزرق، معطوف على  
الأصبهاني؛ أي أنه لم يغن أيضًا إذا فخم الراء المضمومة، كما في نحو قوله تعالى:  
﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾ فعلى ترقيق ما ذكر: الغنة وعدمها، وعلى تفخيمها عدم  
الغنة فقط، فهذه ثلاثة أوجه على ترقيق المنصوبة، وعلى تفخيمها الغنة وعدمها..  
الخ (١).

(١) غيث الرحمن على هبة المنان (٤٤ - ٤٥).

## شرح تنقيح فتح الكريم

٣٦٦

٦- قال الشيخ عثمان السنطاوي (ت: ١٣٢٠) في نظمه النفائس المطرّبة:

وَعَنْ أَرْزَقٍ إِنْ مَدَّ شَيْئًا مُطَوَّلًا .....  
فَعَنْتَهُ أَمْنَعَنْ وَإِنْ وَسَّطَ الْبَدْلُ ... وَتَفَخِّيمَ ضَمِّ الرَّاءِ أَيْضًا كَذَا

٧- قال العلامة محمد بن عبد الرحمن الخليجي (ت: ١٣٨٩هـ):

وغنة اللام وراءٍ امنعاً... لأرزقٍ إن مدّ شيئاً ومعا  
تفخيم را ضمت وتوسيط البدل ...

قال: «أمر - النظم - بمنع الغنة في اللام والراء للأزرق عن ورش في ثلاثة أحوال:

**الأول:** عند مد ﴿شَيْءٍ﴾ فله مع توسط ﴿شَيْءٍ﴾ الغنة وعدمها، وله مع مده عدمها، كآية: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾.

**الثاني:** منعها مع تفخيم الراء المضمومة، ففي قوله تعالى: ﴿ظَلُمْتِ لَا يَبْصُرُونَ﴾: عدم الغنة مع التفخيم والترقيق، والغنة مع الترقيق لا غير.

**الثالث:** منعها عند توسط البدل، ففي قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾: قصر البدل مع الغنة وعدمها، ثم توسطه مع عدمها» (١).

فهؤلاء المذكورين وغيرهم أيضًا يشبّون الغنة للأزرق، كسالم النبتي شيخ الميهي، وعبد الرحمن الأجهوري شيخ العبيدي، والإبياري، ومصطفى الفشني والمتولي أولاً.... الخ.

وجميع هؤلاء اعتمدوا في تحريراتهم وفيما ذكروه على إطلاق صاحب النشر

(١) شرح مقرب التحرير (١١٦ - ١١٧).

## شرح تنقيح فتح الكريم | ٣٦٧

العبرة في ثبوت الغنة عن نافع من روايته، وكون دخول طريق الأزرق في هذا الإطلاق محتملا في كلامه دون الرجوع إلى الكتب التي أسند منها ابن الجزري طريق الأزرق.

ثم جاء بعد ذلك العلامة مصطفى بن عبد الرحمن الإزميري الأصل نزيل مصر المتوفى بها سنة (١١٥٦هـ)، فلم يرتض - رَحْمَةُ اللَّهِ - طريقة المنصوري في تحريراته والاعتماد على ظاهر عبارة صاحب النشر، وعزم على تحرير النشر بالرجوع إلى أصوله.

**فقال - رَحْمَةُ اللَّهِ - في (تحرير النشر):** «وليس في الغاية لابن مهران، ولا في المبهج، ولا في غاية الاختصار لأبي العلاء طريق الأزرق عن ورش».

وذلك أن عبارة ابن الجزري السابقة عن ابن مهران: «وَأَطْلَقَ ابْنُ مِهْرَانَ الْوَجْهَيْنِ عَنْ غَيْرِ أَبِي جَعْفَرٍ، وَحَمْزَةَ، وَالْكَسَائِيَّ، وَخَلْفٍ، وَقَالَ: إِنَّ الصَّحِيحَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو إِظْهَارُ الْغُنَّةِ». ربما توهم أن الغنة قد وردت عنده من طريق الأزرق، فبيّن - رَحْمَةُ اللَّهِ - أنه ليس الأمر كذلك، وأن ابن مهران لم يسند طريق الأزرق في كتابه.

### ردُّ الإمام الإزميري على مَنْ ادَّعى الغنة للأزرق:

**قال في (بدائع البرهان: ص ١٢):** «وتمتنع الغنة للأزرق مطلقاً، وذكر الشيخ - يعنى المنصوري - الغنة من الكامل للأزرق ولم يذكر للأصبهاني، وهو خطأ فاحش، وذكر أيضا الغنة للأزرق من المستنير، وهو خلط طريق بطريق؛ لأن طريق الأزرق من المستنير ليست من طريق الطيبة، ولو كانت من طريق الطيبة لذكره في بحث الطرق في النشر الكبير، وأيضا الغنة من المستنير من طريق النهرواني فقط عن قراءة ابن سوار على أبي علي العطار عنه، ولم يكن في المستنير طريق النهرواني في طريق الأزرق، بل في طريق الأصبهاني ورواية قالون فقط، ولم يقرأ ابن سوار على أبي العطار طريق الأزرق، فعلم من ذلك أنه لا غنة للأزرق في المستنير أصلا».

## شرح تنقيح فتح الكريم

**وقال (ص ٢١):** «وتقدم توهمه - يعنى المنصوري - في ذكر الغنة من الكامل للأزرق دون الأصبهاني، وأما الأزرق عن ورش فلا غنة له أصلاً».

**وقال أيضاً:** «وقد عرفت أنه ليس له - يعنى الأزرق - الغنة في نحو ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾».

ولم يتابع الناس الإزميري على هذا متابعتهم للمنصوري، بل بقى أكثر أهل الأداء يثبتون الغنة للأزرق اعتماداً على ما حرره المنصوري غير ما كان من بعض تلامذة الإزميري كالسيد هاشم بن محمد المغربي المتوفى بعد (١١٧٩) في كتابه (تمرين الطلبة البررة الخيرة في وجوه قراءة الأئمة العشرة) فقال - **رَحْمَةُ اللَّهِ** - : «أما الأزرق فلا غنة له أصلاً» اهـ.

وأكثر أهل الأداء بعدُ على إثباتها للأزرق.

وسار على هذا أيضاً - يعنى إثبات الغنة عند اللام والراء للأزرق - الإمام محمد بن أحمد المتولي - المتوفى سنة (١٣١٣) - في تحريراته في أول أمره، حتى أطلع على كتاب بدائع البرهان للأزميري وما فيه من التحرير لهذه المسألة وغيرها وذكره امتناع الغنة للأزرق عن ورش من طريق النشر، فرأى - **رَحْمَةُ اللَّهِ** - أن هذا هو الصواب وأنه الذي لا يجب أن يؤخذ بخلافه من الطريق المذكور، فألف - **رَحْمَةُ اللَّهِ** - رسالته في هذه المسألة وسماها: (البرهان الأصدق والصراط المحقق في منع الغنة للأزرق) فقال - **رَحْمَةُ اللَّهِ** - : «اعلم وفقني الله وإياك لمرضاته؛ أنى قرأت القرآن العظيم كله بالغنة في النون الساكنة والتنوين عند ملاقاتها اللام والراء لورش من طريق الأزرق عند قصر البدل ومدّه دون توسطه، وعند توسط ﴿شَيْءٍ﴾ دون مدّه، وعند ترقيق الراء المضمومة دون تفخيمها اعتماداً على ما وقع في كلام بعضهم واشتهر».

**قال:** «ثم إنني وقفت على كتاب بدائع البرهان للأستاذ العلامة الشيخ مصطفى بن عبد الرحمن بن محمد الإزميري - **رَحْمَةُ اللَّهِ** - تعالى فوجدت فيه ما هذا نصه:



«وتمتنع الغنة للأزرق مطلقاً، وذكر الشيخ - يعنى المنصوري الغنة من الكامل..... الخ»  
كما تقدم من كلام الإزميري.

### حُجَّةُ الإمام المتولي وأدلته على منع الغنة للأزرق مطلقاً:

قال العلامة المتولي: «وقد تتبعت كلام النشر في أحكام النون الساكنة والتنوين فلم أجدها وردت عن الأزرق في طريق من الطرق التي قدمها في بحث الطرق. ثم قال - رَحْمَةُ اللَّهِ -: «كل هذه الكتب في طريق الأزرق إلا (الهادي)، وما بقى من طرقه لم يذكر منه شيئاً في أصحاب الغنة سوى (الكامل) فإنه ذكر منه الغنة لورش من غير طريق الأزرق».

**قال:** «ثم بين الآخذين بالغنة من غير الجمهور بقوله: «وذهب كثير من أهل الأداء إلى الإدغام مع إبقاء الغنة...»، ونَقَلَ عنه ما تقدم ذكره من الآخذين بالغنة.

**ثم قال:** «أما (المستنير وغاية ابن مهران والمبهج) فليست في طرق الأزرق، وأما غيرها من الكتب التي ذكر منها الغنة فهي لجماعة مخصوصين، وليس فيهم الأزرق، فظهر من ذلك أنه لا غنة للأزرق في طريق من الطرق.

**قال:** «وقوله بعد ذلك: «وَصَحَّتْ - أي الغنة - مِنْ طُرُقِ كِتَابِنَا عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ وَالشَّامِ وَالْبَصْرَةِ وَحَفْصٍ»، وكذا قوله في الطيبة: «وهي لغير صحبة أيضا ترى» معناه أنها ثبتت عن هؤلاء من هذه الكتب المذكورة فقط، لا أنها وردت في كل طريق من طرقهم كما قد يُتَوَهَّمُ، ونظير هذا في كلامه كثير، فمن ذلك قوله في الطيبة:

.....السرائر مع سرائر... (زن) خلف.....

فالسین لقبيل من طريق ابن مجاهد، والصاد من طريق ابن شنبوذ».

وذكر أمثلة نحو هذا ثم قال: «فانظر إلى هذه الإطلاقات عن هؤلاء الرواة مع أنه لا بد من التوزيع المذكور، ولا يُعْرَفُ ذَلِكَ إلا بتتبع الطرق واستقراءها وممارسة الكتب»

## شرح تنقيح فتح الكريم

**قال:** «ولا شك أن إطلاقه في مسألتنا هذه من هذا القبيل، فإنَّ كُلاً من الغنة وعدمها ثابت يقيناً عن ورش، لكن على التوزيع، فله عدم الغنة فقط من طريق الأزرق، والوجهان من طريق الأصبهاني، ولو كان كلامه على عمومه لقرئ بها من طريق المغاربة قاطبة وكثير من غيرهم كصاحب التيسير والشاطبية، والعنوان، والكافي، والهادي، والتبصرة، والهداية، وتلخيص العبارات، والتجريد، والتذكرة، وغيرهم، مع أنه نقل اتفاقهم على تركها، فيحصل حينئذ في كلامه تعارض، فيبطل الاحتجاج به»

**قال:** «وتعظم الحجة على من ادَّعَاها للأزرق من حيث إنه يخصها ببعض الأحوال دون بعض».

**قال:** «ثم ما ذكره الميهي من تخصيصها بقصر البدل ومدّه مع توسط ﴿شَيْءٍ﴾ وترقيق الراء المضمومة فيهما، يدل على أنها وردت من طريق معينة فيلزم بيانها، وما حجة الميهي في ذلك؟، وما ذكره صاحب الإتحاف وابن الناظم لا يصلح أن يكون جواباً عنه، لأنه هو وكلام الطيبة سواء».

يعني أن كلام المذكورين مطلق بالغنة عن نافع من روايته كما تقدم.

**قال:** «وأما قول المنصوري: «يحتمل تخصيص وجه الغنة للأزرق بالطويل في البدل من الكامل مع توسط ﴿شَيْءٍ﴾ والفتح والإمالة...» إلى قوله: «قال ابن الباذش في الإقناع: قال الأهوازي: الرواية عن نافع وعاصم وابن عامر في قول أهل العراق عنهم إظهار الغنة عند الراء واللام»، فعلى هذا يأتي وجه الغنة على القصر أيضاً» (اهـ من كلام المنصوري) فقد أبعده فيه؛ لأن القرآن لا يُقْرَأُ بالاحتمال، وأن الكامل لا غنة فيه للأزرق كما في النشر<sup>(١)</sup>، وأن صاحب المستنير والنهراني وصاحب الإقناع ليسوا

(١) سيأتي بعد قليل نص عبارة صاحب الكامل والتعليق عليه إن شاء الله.

في طرق الأزرق، وأن صاحب النشر لم يذكر الغنة من الإقناع رأساً، ولم يذكرها للأهوازي إلا عن روح فقط».

**ثم قال:** «ولئن قلنا بها للأزرق تبعاً لما ذكره عن صاحب الإقناع عن الأهوازي لقلنا بها لشعبة أيضاً لاندراجها تحت عاصم، ولخرجنا عن طريق الكتاب».

### مناظرة قيمة بين المتولي وبين الشيخ خليل سراج الأحمد حول الغنة للأزرق:

**قال الشيخ خليل سراج:** «سلمنا أن الغنة لم تُذكر في طريق من الطرق المذكورة للأزرق، لكن لا نسلم عدم ورودها عنه في غيرها لأنها وردت في المستنير والإقناع، فكفانا عزوها إلى هذين الكتابين الصحيحين».

**وقال أيضاً:** «عدم ذكره للغنة من الإقناع لا يدل على عدم صحتها».

**وقال أيضاً:** «وقد توبع المنصوري على ما ذكره، وما توبع الإزميري، والمنصوري حافظ لما نقله، فالذي ينبغي أن يكون المنصوري حجة على الإزميري».

**فأجاب المتولي:** «إننا لم نطلب الحجة إلا من تلك الطرق التي هي طرق النشر، ولم نتعرض لغيرها بثبوت ولا نفي»

**قال:** «ثم إذا ادعيتهم ورودها من غير هذه الطرق قلنا هاتوا برهانكم، ولا نكتفي بادعائكم أنها من المستنير والإقناع، لأنكم مقلدون في ذلك للمنصوري، والحال أنه واهم في ذلك قطعاً، وكلامه يدل على أنه لم يطلع عليهما».

**ثم سرد المتولي:** ما استدل به على عدم اطلاع المنصوري على الكتابين المذكورين.

**قال الشيخ خليل سراج:** «ثم نقول هل تحرم القراءة بما صح في غير تلك الطرق المذكورة في النشر؟، ولا يصح منع الغنة للأزرق إلا إن ثبت التحريم، أو الحكم بفساد

## شرح تنقيح فتح الكريم

المستنير والإقناع وتكذيبهما، وصحتهما أمر متحقق يشهد به العلماء الكرام».

**فأجاب المتولي:** «معاذ الله أن نقول بتحريم ذلك، ولكن نقول أقم الدليل ونحن نقبل، وكيف يحكم بفساد المستنير والإقناع وتكذيبهما، والعياذ بالله تعالى، وصحتهما أمر محقق».

وكيف ينسب إليهما حكم اعتمادا على قول مزيف، وأبحاث فرضنا أنها وردت عن الأزرق من هذين الكتابين، وقد تبين أنهما ليسا من طريق الطيبة، وهذا إنما اندرج سهواً وغلطا من المنصوري فلا يعول عليه».

**قال الشيخ خليل سراج:** «كونهم ليسوا في طرق الأزرق لا يمنع صحة نقلهم عند صاحب النشر، ولولا حجة نقلهم عنده لأثبت في بيت الطيبة رمز الأزرق مع رمز الذين لا يغنون، وهو دليل على اعتبار صحة ما قالوه».

**قال الشيخ خليل أيضاً:** «ولولا أنه درج في طيبته على ما درج عليه في النشر من نقل الغنة عن المستنير لمن ذكر - يعني نافعا والذين معه - لأثبت رمز الأزرق في بيت الطيبة مع رمز الذين لا يغنون ولم يتركه، لأن تركه حينئذ إخلال، ولا ضرورة لأن ذكره ممكن مع استقامة الوزن، فكان يقول في البيت: (وهي لغير صحبة جودا ترى)».

**قال:** «فتركُ الرمز بلا ضرورة دليل على أن الغنة ثابتة له، وهذا يدل على أنها وردت في طريق من الطرق ولم نطلع عليه».

**قال الإمام المتولي مجيباً عليه:** «ألم تعلم أنه لو قال: «(وهي لغير صحبة جوداً ترى)» لتعينت - يعني الغنة - لغير مدلول هذا الرمز، وإنما قال: (أيضاً) لينص لمن هي لهم على الخلاف، ولو قال (جودا) بدل (أيضاً) لفات ذلك».

**قال المتولي:** «ولا يلزم من ذكر الخلاف لورش ورودها من الطريقتين، ولا يصح دخول الأزرق في هذا الخلاف، إذ لو دخل من جميع طرقه لتعينت له في كل الوجوه،

## شرح تنقيح فتح الكريم | ٣٧٣

ولم يكن وجه لتخصيصها ببعض الوجوه، ولم يكن في النشر أدنى إشارة إلى شيء من ذلك».

**قال المتولي أيضًا:** «ومما يدل على منعها للأزرق عبارة المنصوري، فإنه - يعنى المنصوري - ذكرها عنه من الكامل، وهو وإن كان من طرقه لا غنة فيه، كما هو صريح عبارة النشر<sup>(١)</sup>، ومن المستنير والإقناع، وتقدم ما في ذكرهما من عدم التحقيق، مع كونهما ليسا عنه من طريق الطيبة».

وتابع النَّاسُ بَعْدُ المتولي على ذلك ومنع أكثر القراء الأخذ بالغنة للأزرق اعتمادًا على ما حرره - رَحْمَةُ اللَّهِ - ومن قبله الإزميري.

ك: العلامة محمد جابر المصري، والعلامة علي بن محمد الضباع شيخ القراء بالديار المصرية، والشيخ أحمد بن عبد العزيز الزيات والشيخ إبراهيم بن علي بن شحاته السمنودي والشيخ عامر بن السيد عثمان، وصاحب الفريدة، وغيرهم الكثير.

وبقي قليل من فضلاء المقرئين وإلى يومنا هذا يأخذون بقول المنصوري ومن تابعه من المحررين، ويثبتون الغنة للأزرق على ما تقدم ذكره من الوجوه<sup>(٢)</sup>. اهـ

وليس الإمام الإزميري هو أول من منع الغنة للأزرق، بل لقد منعها قبله الإمام العلامة المحقق طاهر بن عرب الأصبهاني، وهو أجل وأنجب تلاميذ الإمام ابن الجزري على الإطلاق، وما كان ابن الجزري يُقرئ إلا وهو حاضر اعتمادًا على حفظه وفهمه وإتقانه، فقال - رَحْمَةُ اللَّهِ - في قصيدته الطاهرة في القراءات السبع: وقال شيخنا في النشر: «وقد وردت الغنة مع اللام والراء عن كل القراء، وصحَّت من طرق كتابنا نصًا وأداءً عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص». انتهى.

(١) سيأتي التعقيب على ذلك إن شاء الله، وذكر عبارة صاحب الكامل.

(٢) رسالة (غنة الأزرق بين الوهم والحقيقة) بتصرف كثير، مع بعض زيادة.

## شرح تنقيح فتح الكريم

**قلت (١):** هكذا قال لنا شيخنا، وبذلك قرأت عليه، لكن هنا دقيقة يجب التنبيه عليها، وفائدة جليلة ينبغي إبرازها والتعرض لها، وهي أن يُستثنى من أهل الحجاز ورش من طريق الأزرق، ومن الباقين كل من يسكت على السواكن قبل الهمزة كحفص وابن ذكوان، ومن يطول المد كالعراقيين لابن ذكوان فلا غنة لهم من هذه الطرق؛ ولهذا قلنا: (إلا ساكتًا ومطولاً) ولم ينه على هذا في الطيبة، ويكون من زيادة الضبط لها... إلخ. وقد يكون هذا النص حجة أيضًا لمن يقولون بالغنة للأزرق من أتباع الإمام المنصوري.

وقد أُلّف بعض الفضلاء من المعاصرين رسالةً يثبت فيها الغنة للأزرق من كتاب الكامل؛ اعتمادًا على العبارة التي ذكرها الهذلي، وذلك في قوله: (... أدغمها بغير غنة: حمزة، وورش طريق البخاري، والأزرق غير يونس وابن شنبوذ... إلخ).

مع أن عبارة صاحب الكامل مضطربة ولا تصلح للاحتجاج بها في هذه المسألة مطلقًا، ولقد ردّ عليه شيخنا فضيلة الشيخ عمرو عبدالله - حفظه الله - في رسالته هذه، وبين ضعف هذه الرواية التي استدل بها، فقال: «إن الاعتماد على العبارة المتقدمة لأبي القاسم الهذلي في كتاب الكامل في إثبات الغنة عند اللام والراء للأزرق فيه نظر من عدة أوجه:

**أولها:** أن قوله: «أدغمها بغير غنة وورش طريق الأزرق غير يونس وابن شنبوذ» غير مستقيم؛ لأن يونس بن عبد الأعلى الصدفي المذكور لا يروى القراءة عن الأزرق، بل هو قرينه، وكلاهما أخذ القراءة عن أصحاب نافع وورش، ومعلّى بن دحية وسقلاب بن سُنينة، وانظر ترجمة يونس من غاية النهاية بتحقيقنا (٤ / ١٩٢ رقم ٣٩٤٩)، وترجمة الأزرق يوسف بن عمرو بن يسار (٤ / ١٨٠ رقم ٣٩٣٤)، ولا يعرف ليونس

(١) أي: طاهر بن عرب.

رواية عن الأزرق، ولم يسند الهذلي في كامله القراءة عن الأزرق من طريق يونس. وعليه: فلا يصح استثناء يونس من الرواة عن ورش لأنه لم يرو عنه، وهذا يدل على اضطراب عبارة الهذلي - رَحِمَهُ اللهُ - وله من نحو هذا الكثير، بينت الكثير منه في مواضعه من حاشية كتاب الكامل بتحقيقنا.

**ثانيها:** أننا لو أسقطنا ذكر يونس بن عبد الأعلى من العبارة المذكورة وافترضنا أنه سهو أو سبق قلم أو غلط من النساخ، واعتبرنا ما ذكره الهذلي من استثناء ابن شنبوذ من الرواة عن الأزرق، فإنه قد أسند طريق ابن شنبوذ عن الأزرق من طريقين صريحين - أي صرح فيها بذكر ابن شنبوذ في الإسناد -.

**أولهما:** من قراءته على أبي نصر منصور بن أحمد أو ابن محمد القهндزي على أبي الحسين الخبازي على أبي بكر الشذائي على ابن شنبوذ على إسماعيل النحاس على الأزرق على ورش.

وهذا الطريق هو الذي اختاره ابن الجزري فأسنده في كتاب النشر غير أنه وهم في نسب أبي نصر القهندزي فقال فيه: «أبو نصر العراقي»، فأحسبه سبق قلم، لأن الهذلي لم يدرك العراقي، بل روى عنه بواسطة، ولأن العراقي من طبقة أبي الحسين الخبازي، والصواب أنه القهندزي.

**ثانيهما:** من قراءته على أبي المظفر عبد الله بن شبيب على أبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعي صاحب كتاب المنتهى على أبي بكر الشذائي أيضا على ابن شنبوذ بالإسناد المذكور.

وقد أطلق أبو القاسم الهذلي الغنة من طريق ابن شنبوذ عن الأزرق، وظاهره أنه قرأ بالغنة من الطريقين المذكورين، وإلا لذكر له الغنة بالخلاف، ولكل من أبي الحسين الخبازي وأبي الفضل الخزاعي مصنفات في القراءات، فأما كتاب أبي الحسين الخبازي فمفقود.

## شرح تنقيح فتح الكريم

وأما أبو الفضل الخزاعي، فهذا كتابه المنتهى، قد أسند فيه طريق ابن شنبوذ من قراءته على أبي أحمد السامري وأبي بكر الشذائي كلاهما عن ابن شنبوذ بإسناده المذكور، وقال الخزاعي في باب النون والتنوين: «بإدغامها عند الراء واللام: ورش غير الأصبهاني ويونس إلا ابن عيسى»، ومعناه أن طريق الأزرق بغير غنة»، وكذا رواه أبو معشر الطبري في جامعه (مطبوع ١/ ١٣٢) من طريق أبي الفضل الخزاعي وغيره عن أهل مصر جميعاً غير يونس بن عبد الأعلى في روايتهم عن ورش بغير غنة في اللام والراء، وقد أسند أبو معشر طريق أبي الفضل الخزاعي في جامعه من قراءته على أبي الحسن الطُّرَيْشِيِّ عن الخزاعي عن أبي أحمد السامري وأبي بكر الشذائي جميعاً عن ابن شنبوذ بإسناده كما أورده الخزاعي في المنتهى.

**فإن قيل:** يحتمل أن يكون أبو الفضل الخزاعي قد قرأ على شيخه أبي بكر الشذائي عن ابن شنبوذ للأزرق بالوجهين الغنة وعدمها، فأثبت في كتابه أحد الوجهين، وهو ترك الغنة له، وكذا قرأ أبو الحسن الطريثي صاحب الكافي، وأبا بكر المروزي شيخ الروذباري، لأنه هو الوجه المشهور عن الأزرق، وأقرأ أبو المظفر عبد الله بن شبيب شيخ الهذلي بالغنة للأزرق عند اللام والراء لثلاث تنقطع الرواية، أو يكون قد قرأ أبو المظفر بالوجهين فأقرأ أبو المظفر أبا القاسم الهذلي بوجه الغنة فقط، أو أقرأه بالوجهين فأثبت أبو القاسم في كامله وجه الغنة، وهذا ونحوه سائغ مقبول عند أهل هذه الصناعة، فلا يضر عدم ذكر أولئك المذكورين لهذا الوجه، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

**فالجواب** عن هذا أن أبا القاسم الهذلي ضعيف شديد الضعف لا يقبل تفرُّده، وفيه قال الإمام الذهبي: «وله أغاليط كثيرة في أسانيد القراءات وحشد في كتابه أشياء منكرة لا يحل القراءة بها ولا يصح لها إسناد؛ إما لجهالة الناقل أو لضعفه»، انظر معرفة القراء الكبار ١/ ٤٢٩ (تحقيق طيار قولاً ج ٢/ ٨١٥ رقم ٥٢٩) وانظر غاية



## شرح تنقيح فتح الكريم | ٣٧٧

النهاية بتحقيقنا (٤/ ١٧١ رقم ٣٩٢٩)، وكتابه الكامل مليء بالأغاليط ومخالفة الثقات ما لا يحصر كما بينته في مواضعه في ثنايا تحقيقي لكتابه المذكور، وذلك أنه **رَحِمَهُ اللهُ** أملى كتابه هذا من حفظه بعد أن أضرم وعمى، ذكر ذلك الموفق بن أحمد المكي المتوفى سنة ٥٦٨ في كتابه مناقب الإمام أبي حنيفة ٧٩/ ٢، فمن أجل ذلك وقع له الكثير من الغلط والأوهام ومخالفة الثقات، فمن كان حاله هكذا فإنه يتوقف فيما انفرد بروايته، كيف وقد خالفه الأئمة الثقات الأثبات؟ كيف وأئمة الأديان شرقا وغربا لا يعرف عن أحد منهم أنه روى الغنة عن الأزرق غير ما ذكره الهذلي؟، كيف وأهل مصر الذين اعتنوا بهذه الرواية وهذا الطريق لا نعلم أحدا منهم ذكر هذا الوجه عن الأزرق؟.

**يؤيده** أن طريق ابن شنبوذ عن الأزرق أيضا عند أبي الكرم الشهرزوري في المصباح (تحقيق الدوسري ١/ ٢٧٤، ٢٧٥) من طريق أبي الفرج الشنبوذي عنه، وأبو الفرج الشنبوذي هذا هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف بن العباس بن ميمون أبو الفرج الشنبوذي الشطوي البغدادي أستاذ من أئمة هذا الشأن، (انظر ترجمته في غاية النهاية بتحقيقنا (٣/ ١٢٩ رقم ٢٧٠١)، وهو أضبط أصحاب ابن شنبوذ وأحذقهم وأخصهم به، حتى نسب إليه، فليل له الشنبوذي لكثرة ملازمته لابن شنبوذ ولاختصاصه به، وروى أبو الكرم ترك الغنة عن الأزرق من طريقه في المصباح (دوسري ٢/ ٣٧).

ومع ذلك فقد أسند في كتاب النشر الطريقتين المذكورين من طريق أبي القاسم الهذلي صاحب الكامل مع جزمه بوهمه فيهما، وهو يؤيد ما تقدم من اضطراب الهذلي وضعف الوثوق به في النقل، وهذا كتاب النشر ذكر فيه أنه أسند فيه أصح الطرق عن الأئمة العشرة، وليس هذا ونحوه مما يتحقق به الشرط المذكور. فأنت ترى ما في ذلك كله من الوهن والاضطراب، وتقدم ما في عبارة صاحب الكامل من

## شرح تنقيح فتح الكريم

الاضطراب أيضاً، وكيف استثنى يونس بن عبد الأعلى من الرواة عن الأزرق، ويونس من أقران الأزرق قرأ جميعاً على ورش، فصارت رواية الغنة في اللام والراء عن الأزرق من هذه الطرق لا ترجع الرواية فيها إلى إسناد قوي أو مقبول يوثق به، ولا العبارة فيها منضبطة يعتمد عليها أو يوثق بها، وما أحسب ابن الجزري **رَحْمَةُ اللَّهِ** ترك ذكر ذلك الاستثناء المذكور إلا لهذا السبب، ولم يكن مثل هذا ليخفى عليه **رَحْمَةُ اللَّهِ** مع ما كان عليه حاله من الثبوت والضبط والأمانة في النقل.

**ثالثها - أي ثالث الأوجه -:** أن ما تقدم من عدم ذكر ابن الجزري لذلك الاستثناء المذكور يحتمل أن يكون لسقوطه في نسخته من الكامل، وهو مما يدفع إلى الارتياب في صحة تلك العبارة عن أبي القاسم الهذلي صاحب الكامل.

**رابعها:** أن ابن الجزري لم يقرأ بهذا الوجه تلاوة من كتاب الكامل كما يظهر من عبارته في النشر، وذلك أنه لم يقرأ بكتاب الكامل تلاوة على أحد من شيوخه.

**خامسها:** انقطاع الاتصال الأدائي بهذا الوجه بين ابن الجزري ومن بعده إلى أيام المنصوري، ولأنه لا يُعْلَمُ من تَقَدَّمَ المنصوري في القول بالغنة عن الأزرق، ولا نعلم أن ابن الجزري أقرأ به أحداً من أصحابه، بل إنه يظهر من عبارة بعض أصحابه أنه لم يأخذ به عليه، يؤيده ما وقع في بعض النسخ العتيقة من كتاب النشر، ومنها النسخة التي كتبها بخطه تلميذ ابن الجزري نصر بن محمد بن نصر الله الكازروني<sup>(١)</sup>، وذلك فيما زاده على كتاب النشر بين أبواب الأصول وباب فرش الحروف، وهذه الزيادة هي التي يقال أنها الجزء المفقود من كتاب النشر، وكذلك اشتهرت عند الناس، وسماها بعض أساتذتنا من المحققين: الملحق على كتاب النشر، وذلك أن ابن الجزري **رَحْمَةُ اللَّهِ** بعد

(١) النسخة المذكورة محفوظة بمكتبة السلیمانية بتركيا تحت مجموعة كارولان رقم ٢٤، وعندي نسخة مصورة منها أرسا بها إلى بعض شيوخه.

أن فرغ من باب جمع القراءات وإفرادها من كتاب النشر أراد الله رحمه أن يذكر أمثلة تعين الطالب على جمع القراءات من طريق كتابه، والظاهر أنه لم ينشط لإتمامه، فآتمه تلميذه نصر الكازروني المذكور، فقال ص ٢١١ / ٢ (انظر النشر بتحقيق الأستاذ سالم الجكني ٣ / ١٦٣٢):

«التاسع - يعني من الأمثلة - : ﴿وَيَعْلَمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ إلى ﴿مُؤْمِنِينَ﴾ : فيها بالتركيب ثلاثة ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ - في ثلاثة ﴿آيَةَ﴾ ؛ تسعة، في وجهي ﴿كَهَيْسَةَ﴾ ، وفي وجهي ترقيق ﴿طَائِرًا﴾ وتفخيمه؛ ستة وثلاثون؛ في وجهي الترقيق والتفخيم من ﴿تَدَخَّرُونَ﴾ ؛ اثنان وسبعون، في وجهي إمالة ﴿الْمَوْتَى﴾ وفتحها؛ مائة وأربعة وأربعون وجهًا، يصح منها بلا شك أربعة عشر وجهًا... ثم سردها.  
فلم يذكر الغنة في قوله ﴿مِن رَّبِّكُمْ﴾ ولو احتمالاً.

وقال أيضاً ص ٢١٢ (انظر النشر بتحقيق الجكني ٣ / ١٦٣٧): التاسع عشر: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ إلى: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا﴾ : فيها بحسب التركيب اثنا عشر وجهًا: باعتبار وجهي ﴿طَلَقْتُمُ﴾ في وجهي ﴿ظَلَمَ﴾ ، وهي أربعة في ثلاث ﴿آيَاتٍ﴾ ، يصح منها سبعة... ثم سردها.

فلم يذكر أيضاً الغنة في قوله تعالى: ﴿ضَرَارًا لِّئَعْتَدُوا﴾ ولو احتمالاً، وظاهره أنه لم يقرأ بالغنة عند اللام والراء للأزرق على شيخه ابن الجزري.

وهذا الوجه كالذي قبله هو حجة على مذهب الذين يقولون أن انقطاع الاتصال الأدائي في وجه من القراءة أو رواية من الروايات يمنع من القراءة بذلك الوجه أو تلك الرواية، وأما على القول الراجح عندنا هو مما تتحمله الإجازة إن صححت الرواية وثبت الوجه عن المروي عنه، والله أعلم.

## شرح تنقيح فتح الكريم

فتبين بما ذكرناه أن الغنة في النون والتنوين عند اللام والراء لم تثبت عن ورش من طريق الأزرق من وجه صحيح يعتمد عليه .

وأما ما نقله المنصوري **رَحْمَةُ اللَّهِ** عن ابن الباذش من قوله: «قال ابن الباذش في الإقناع: قال الأهوازي: الرواية عن نافع وعاصم وابن عامر في قول أهل العراق عنهم إظهار الغنة عند الراء واللام»<sup>(١)</sup>.

### فالجواب عنه أيضا من عدة أوجه:

**أولها:** أن هذه الطريق ليست مسندة في طرق النشر، ولم يذكرها ابن الجزري في مبحث الطرق.

**ثانيها:** أن العبارة المذكورة فيها إجمال كعبارة ابن الجزري في النشر وغيره، ومعناها أن الغنة في اللام والراء قد صحت عن نافع من روايتي ورش وقالون، وليست دليلا على ثبوت الغنة من طريق الأزرق عن ورش.

**ثالثها:** أن طريق الأزرق عن ورش من طريق الأهوازي أسنده ابن الباذش من قراءته على أبي القاسم خلف بن إبراهيم بن خلف بن سعيد إمام المسجد الجامع بقرطبة، على أبي القاسم عبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب المقرئ بالأندلس، وقرأ بها على أبي علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد الأهوازي بدمشق، وأخبره الأهوازي أنه قرأ على أبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الخرقى بالأهواز، وأخبره أنه قرأ على أبي بكر بن سيف، وقرأ ابن سيف على أبي يعقوب الأزرق، على ورش، على نافع. (انظر الإقناع ١٤).

**وقال ابن الباذش في الإقناع ١٠٤:** «وقال الأهوازي: الرواية عن نافع وعاصم

(١) انظر الإقناع ١٠٤.

وابن عامر في قول أهل العراق عنهم إظهار الغنة عند الراء واللام، وكذلك ذكره أبو بكر النقاش عن ابن كثير فيما حدثني أبو بكر الضبي عنه وقرأة البغداديين على إدغامها عندهما عن الجماعة».

**قال ابن الباذش ص ١٠٥:** وأهل الأندلس والمغرب، على ما حُكي عن البغداديين من إذهاب الغنة، يأخذون للجميع، وبه قرأت على أبي - **رحمة الله** - وسائر من لقيت إلا أبا القاسم - **رحمة الله** - فإني قرأت عليه من طريق ابن حبش عن أبي شعيب، والنقاش عن ابن ذكوان، بالغنة فيهما، ومن طريق الشنبوذي والثغري عن ابن الأخرم، عن ابن ذكوان، بالغنة في الراء وحدها، ومن طريق السلمي عن ابن الأخرم بلا غنة فيهما. وحدثني بسنده إلى الخزاعي أن الحلواني روى عن هشام الغنة في اللام وحدها.

**قال:** «والأخذون بالغنة في الراء واللام كثير جدا عن جميع القراء، وإنما ذكرت من قرأت له بها من طرق هذا الكتاب» (اه).

وهؤلاء الذين ذكرهم ليس فيهم ذكر لطريق الأزرق عن ورش، بل ليس فيهم ذكر لورش ولا قالون ولا نافع جملة.

**رابعها:** أن الخرقى شيخ أبي علي الأهوازي المذكور في إسناد ابن الباذش في رواية ورش، الخرقى هذا مجهول لا يعرف إلا من جهة الأهوازي، والأهوازي متهم من جهة شيوخه، فإن الكثير منهم لا يعرفون، وقال الذهبي في معرفة القراء (قولاً ج ٢/٦٤٦ رقم ٣٦٧): «محمد بن عبد الله بن القاسم أبو بكر الخرقى، المقرئ: شيخ لا يعرف»، وكان الحافظ الذهبي قد ذكر معه سبعة غيره من شيوخ الأهوازي ثم قال الذهبي: «فهؤلاء المشايخ الثمانية لا أدري من أين أتى بهم الأهوازي، ولا أين كانوا مطمورين...»، وانظر أيضا غاية النهاية بتحقيقنا ٣/٤٥٩ رقم ٣١٧٢.

## شرح تنقيح فتح الكريم

وقال ابن الجزري في النشر ١/ ٢٦٣ في باب البسمة: «وَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْخِرَقِيُّ عَنْ ابْنِ سَيْفٍ، عَنِ الْأَزْرَقِ، عَنْ وَرْشٍ أَنَّهُ تَرَكَ الْبَسْمَلَةَ أَوَّلَ الْفَاتِحَةِ فَالْخِرَقِيُّ هُوَ شَيْخُ الْأَهْوَازِيِّ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ مَجْهُولٌ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الْأَهْوَازِيِّ، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ عَنْ وَرْشٍ، بَلِ الْمُتَوَاتِرُ عَنْهُ خِلَافُهُ».

**خامسها:** أن طريق الأهوازي المذكور قد أسنده أبو معشر في جامعه ٢٣/ ٢، وتقدم أن أبا معشر لم يذكر الغنة عند اللام والراء للأزرق لا من طريق الأهوازي ولا من طريق غيره، وطريق الأهوازي ذاته عند أبي بكر الروذباري في جامعه (مخطوط ص ٨)، وتقدم أيضا أن أبا بكر الروذباري لم يذكر الغنة للأزرق عن ورش، لا من طريق الأهوازي ولا من طريق غيره.

فثبت بهذا كله أن الغنة عند اللام والراء للأزرق عن ورش لم تثبت بطريق صحيح يعتمد عليه ويوثق به، فكيف يقال أن الغنة عن الأزرق ثابتة بثبوت الجبال الراسيات، وكيف يؤخذ بها من هذا الطريق مع ما تقدم بيانه من ضعف الحجة فيه وانقطاع الأسانيد واضطراب العبارة وضعف النقلة، والله الموفق وهو يهدي السبيل (١).



(١) (غنة الأزرق بين الوهم والحقيقة)، مع تصرف وزيادة في بعض المواضع.

## تحرير الغنة مع الإدغام العام للبصريين



قال الناظم:

..... ثم مع إدغام يعقوب أوجبن ... لكن مع الراعن رويس فأهملا

**التحرير هنا** بين الإدغام الكبير العام ليعقوب مع الغنة: قوله (ثم مع إدغام يعقوب) أي: الإدغام الكبير العام (أوجبن) أي الغنة، أي أنّ الغنة واجبة ليعقوب على الإدغام العام، بمعنى أننا إذا قرأنا ليعقوب بالإدغام العام تعينت الغنة، وامتنع ترك الغنة.

وإذا قرأنا له بالإظهار فلنا الوجهان: ترك الغنة، والغنة. فالتحرير والتقييد على الإدغام فقط، أما الإظهار فلا تحرير ولا تقييد عليه.

وإذا قرأنا بترك الغنة فليس لنا إلا الإظهار فقط؛ لأن الإدغام لا يأتي إلا على الغنة، وإذا قرأنا له بالغنة فلنا الوجهان كذلك. إذا: الإدغام يختص بالغنة، أي لا يأتي إلا على الغنة، ولا تختص الغنة بالإدغام، أي أن الغنة تأتي على كل من (الإظهار والإدغام). ففي قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ ليعقوب بحسب التركيب ثمانية أوجه، يصح منها خمسة، وهي:

**الأول:** الإظهار مع ترك الغنة مع ترك الهاء.

**الثاني:** مثله، لكن مع الهاء.

**الثالث:** الإظهار مع الغنة مع ترك الهاء.

**الرابع:** مثله، لكن مع الهاء.

**الخامس:** الإدغام مع الغنة مع ترك الهاء.

ويمتنع ثلاثة، وهي:

**الأول:** الإدغام مع ترك الغنة مع الهاء.

**الثاني:** الإدغام مع الغنة مع الهاء.

**الثالث:** الإدغام مع ترك الغنة مع ترك الهاء.

**إذًا:** أوجه الإظهار الأربعة كلها جائزة لا يمتنع منها شيء، أما على الإدغام فيتعين الغنة مع ترك الهاء. والسبب في وجوب الغنة على الإدغام، أن الإدغام العام ليعقوب من المصباح، ولروح من طريق الزبيري عنه من الكامل، والمصباح، والكامل فيهما الغنة وجهًا واحدًا، ولكن المصباح فيه الغنة لرويس في اللام فقط، وفيه الغنة لروح في اللام والراء. وعلى ذلك يقولون: تتعين الغنة في اللام والراء على الإدغام لروح من المصباح والكامل<sup>(١)</sup>، وتتعين على اللام فقط لرويس من المصباح، وتمتنع له على الراء، كما قال الناظم:

ولكن مع الرا عن رويس فأهملا .....

ولكن هذا على ما اختاره الإمام المتولي في الروض النضير، وتابعه على ذلك أصحاب التنقيح وصاحب الفريدة وغيرهم من المحررين المعاصرين. ولكن إذا رجعنا إلى كتاب النشر سنجد أن الإمام ابن الجزري نصّ على أنه لم يقرأ بالغنة لأبي عمرو مطلقًا؛ يعني: لا على الإظهار ولا على الإدغام، ومنها:

١ - قال ابن الجزري في باب (أحكام النون الساكنة والتنوين):

«وَقَرَأْتُ بِهَا - أَي: الغنة في اللام والراء - مِنْ رِوَايَةِ قَالُونَ، وَأَبْنِ كَثِيرٍ، وَهَشَامٍ، وَعَيْسَى بْنِ وَرْدَانَ، وَرَوْحٍ، وَغَيْرِهِمْ». فلم يذكر أبا عمرو معهم.

(١) وسبق وأن قلنا أن الإدغام من المصباح هو من طريق الزبيري، وطريق الزبيري غير مسند في النشر من المصباح، ولم يذكر في الكامل الإدغام العام مطلقًا.



٢- وقال أيضًا: «وَبِعَدَمِ الْغَنَّةِ قَرَأْتُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو فِي السَّاكِنِ وَالْمُتَحَرِّكِ وَبِهِ أَخْذٌ». ثم هناك نص آخر يفيد ظاهره أن الإمام ابن الجزري أجاز الغنة على وجه الإظهار احتمالاً، وذلك في قوله: «وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْقَارِيَّ بِإِظْهَارِ الْغَنَّةِ إِنَّمَا يَقْرَأُ بِذَلِكَ فِي وَجْهِ الْإِظْهَارِ، أَيْ حَيْثُ لَمْ يُدْغَمِ الْإِدْغَامَ الْكَبِيرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

### نظرات في كلام الإمام ابن الجزري (رَحْمَةُ اللَّهِ):

١- كلام الإمام ابن الجزري (وَبِعَدَمِ الْغَنَّةِ قَرَأْتُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو... الخ) صريح وواضح في أنه لم يقرأ بالغنة لأبي عمرو البصري مطلقاً - لا في حالة الإظهار ولا في حالة الإدغام -؛ لأنه أطلق الكلام وعممه ولم يخصه بحالة معينة، ويؤيد هذا قوله بعد أن ذكر أن الغنة صحت من طريق كتابه نصاً وأداءً لغير صحبة، قال بعدها مباشرة: «وَقَرَأْتُ بِهَا - أي: الغنة في اللام والراء - مِنْ رِوَايَةِ قَالُونَ وَابْنِ كَثِيرٍ وَهَشَامٍ وَعَيْسَى بْنِ وَرْدَانَ وَرُوحٍ وَغَيْرِهِمْ». فهذا نصان صريحان من الإمام ابن الجزري بأنه لم يقرأ بالغنة لأبي عمرو مطلقاً. وعلى ذلك يكون قوله: «وَصَحَّحْتُ مِنْ طَرِيقِ كِتَابِنَا نَصًّا وَأَدَاءً عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ وَالشَّامِ وَالْبَصْرَةِ وَحَفْصٍ»، على سبيل العموم، ويستثنى من ذلك مَنْ لم يذكرهم في قوله: «وَقَرَأْتُ بِهَا مِنْ رِوَايَةِ قَالُونَ... الخ»؛ أي أنه لم يقرأ بها لغير هؤلاء المذكورين هنا.

٢- هل منع ابن الجزري القراءة بالغنة لأبي عمرو؛ لأنه صرح بأنه لم يقرأ له

بالغنة؟

**والجواب:** الإمام ابن الجزري صرح بأنه لم يقرأ بالغنة لأبي عمرو مطلقاً، وهذا هو الذي كان يأخذ به، كما نصَّ على ذلك، ولكن هذا لا يدل على أنه كان يمنع الغنة لأبي عمرو؛ لأنه لم ينص على ذلك مطلقاً، ولو أراد منعها لصرح بذلك ونصَّ عليه، كما نصَّ على منع كثير من الأوجه المذكورة في الكتب، ولكنه لم يأخذ ونصَّ على منعها، ولا يفهم منعه للغنة لأبي عمرو من كلامه السابق؛ لأن الكلام السابق ليس فيه

## شرح تنقيح فتح الكريم

منعاً للغنة لأبي عمرو، بل غايته أنه صرح بأنه لم يقرأ بها لأبي عمرو مطلقاً، ولكنه لم ينص على منعها له من طرق كتابه، بل إن هناك نصوصاً يفهم منها أنه كان يجيز الغنة لأبي عمرو مطلقاً، منها:

قال في الطيبة: ..... وَهِيَ لِغَيْرِ صُحْبَةٍ أَيْضًا تَرَى

وقال في النشر:

١- «وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ إِلَى الْإِدْغَامِ مَعَ إِبْقَاءِ الْغُنَّةِ، وَرَوَوْا ذَلِكَ عَنْ أَكْثَرِ أَيْمَةِ الْقِرَاءَةِ كَنَافِعٍ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَابْنِ عَامِرٍ، وَعَاصِمٍ، وَأَبِي جَعْفَرٍ، وَبِعُقُوبٍ، وَغَيْرِهِمْ».

٢- «وَهِيَ رِوَايَةٌ أَبِي الْفَرَجِ النَّهْرَوَانِيِّ عَنْ نَافِعٍ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَابْنِ عَامِرٍ. نَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَبُو طَاهِرٍ بْنُ سَوَارٍ فِي الْمُسْتَنَبِرِ عَنْ شَيْخِهِ أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ عَنْهُ، وَقَالَ فِيهِ: وَخَيْرَ الطَّبْرِيِّ عَنْ قَالُونَ مِنْ طَرِيقِ الْحُلَوَانِيِّ، قَالَ: وَذَكَرَ أَبُو الْحَسَنِ الْخِيَّاطُ عَنْ السُّوسِيِّ وَأَبِي زَيْدٍ كَذَلِكَ..... الخ».

٣- «وَأَطْلَقَ ابْنُ مِهْرَانَ الْوَجْهَيْنِ عَنْ غَيْرِ أَبِي جَعْفَرٍ وَحَمْزَةَ وَالْكِسَائِيِّ وَخَلْفِهِ وَقَالَ: إِنَّ الصَّحِيحَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو إِظْهَارُ الْغُنَّةِ».

٤- «وَرَوَاهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْهُدَلِيُّ فِي الْكَامِلِ عَنْ غَيْرِ حَمْزَةَ وَالْكِسَائِيِّ، وَخَلْفِهِ، وَهَشَامٍ، وَعَنْ غَيْرِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، وَعَنْ وَرْشٍ غَيْرِ الْأَزْرَقِ، وَذَكَرَهُ أَبُو الْفَضْلِ الْخَزَاعِيُّ فِي الْمُتَمَتِّهِ عَنْ ابْنِ حَبَشٍ عَنِ السُّوسِيِّ».

٥- «قُلْتُ (١): وَقَدْ وَرَدَتِ الْغُنَّةُ مَعَ اللَّامِ وَالرَّاءِ عَنْ كُلِّ مِنَ الْقُرَّاءِ وَصَحَّتْ مِنْ طَرِيقِ كِتَابِنَا نَصًّا وَأَدَاءً عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ وَالشَّامِ وَالْبَصْرَةِ وَحَنْصٍ».

(١) الإمام ابن الجزري.

٦- «إِذَا قُرِئَ بِإِظْهَارِ الْغُنَّةِ مِنَ النَّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ لِلسُّوسِيِّ وَغَيْرِهِ عَنِ أَبِي عَمْرٍو، فَيَنْبَغِي قِيَاسًا إِظْهَارُهَا مِنَ النَّونِ الْمُتَحَرِّكَةِ فِيهِمَا، نَحْوًا: ﴿نُؤْمِنُ لَكَ﴾، ﴿زَيْنَ لِلَّذِينَ﴾، ﴿نَبِيْنَ لَهُ﴾ وَنَحْوًا: ﴿تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾، ﴿خَزَائِنَ رَحْمَةٍ﴾ إِذِ النَّونُ مِنْ ذَلِكَ تَسْكُنُ أَيضًا لِلإِدْغَامِ.

٧- قال في باب الإدغام الكبير: «وَكَذَلِكَ أَجْمَعُوا عَلَى إِدْغَامِ النَّونِ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ إِدْغَامًا خَالِصًا كَامِلًا مِنْ غَيْرِ غُنَّةٍ، مَنْ رَوَى الْغُنَّةَ عَنْهُ فِي النَّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ عِنْدَ اللَّامِ وَالرَّاءِ وَمَنْ لَمْ يَرَوْهَا، كَمَا سَيَأْتِي ذِكْرُ مَنْ رَوَى الْغُنَّةَ فِي ذَلِكَ فِي بَابِ (أَحْكَامِ النَّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ) فَاعْلَمْ ذَلِكَ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ» (١).

ونفس الكلام ذكره في تقريب النشر، فلا داعي لذكره.

فهذه نصوص الطيبة والنشر تفيد جواز الغنة مطلقاً لأبي عمرو ويعقوب.

وقوله: «إِذَا قُرِئَ بِإِظْهَارِ الْغُنَّةِ مِنَ النَّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ لِلسُّوسِيِّ وَغَيْرِهِ عَنِ أَبِي عَمْرٍو... الخ»؛ دليل صريح على تجويزه القراءة بالغنة مع الإدغام؛ لأنه لو كانت الغنة لا تصح عنده على الإدغام مطلقاً، ما ذكر هذا الوجه وما قاس عليه؛ لأنه لا يمكن أبداً أن يقيس على وجه غير صحيح أو ممنوع منه.

وقوله: «وَكَذَلِكَ أَجْمَعُوا عَلَى... مَنْ رَوَى الْغُنَّةَ عَنْهُ فِي النَّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ عِنْدَ اللَّامِ وَالرَّاءِ وَمَنْ لَمْ يَرَوْهَا... الخ».

دليل صريح منه على ثبوت الرواية وصحتها عن أبي عمرو بالغنة مطلقاً. فقوله: «إِذَا قُرِئَ بِإِظْهَارِ الْغُنَّةِ... لِلسُّوسِيِّ وَغَيْرِهِ عَنِ أَبِي عَمْرٍو، دليل على صحة القراءة بها وجوازها له، وقوله: مَنْ رَوَى الْغُنَّةَ عَنْهُ، دليل على صحة الرواية بها.

(١) النشر في القراءات العشر (٣ / ٧٥٣) طبعة مجمع الملك فهد، (تحقيق: د / السالم الجكني).

## شرح تنقيح فتح الكريم

**أما قوله بعد ذلك:** (ويحتمل أن القارئ...) فهو يتكلم عنمن يقرأ بالغنة لأبي عمرو أنه من الاحتمال أن يقرأ بها على وجه الإظهار دون الإدغام، وليس يتكلم عن أنه لا تأتي الغنة إلا على الإظهار فقط، وإلا لصرح بذلك وما عبر بهذا الاحتمال، على أن لفظ الاحتمال يحتمل الوجهين، فكما أنه يحتمل أن القارئ بالغنة إنما يقرأ بها على وجه الإظهار، فكذلك يحتمل أنه يقرأ بها على وجه الإدغام.

**وعلى ذلك نقول:** تجوز الغنة لأبي عمرو مطلقاً؛ لأن الإمام ابن الجزري نصّ في الطيبة والنشر والتقريب على جواز الغنة لجماعة معينة من القراء والرواة، وصرح بأن الغنة صحت لهم من طرقة نصّاً وأداءً - ومنهم أبا عمرو -، ثم نصّ بعد ذلك على أنه قرأ بها لبعض مَنْ نصّ على أن الغنة صحت لهم من طرقة نصّاً وأداءً - وليس منهم أبا عمرو -، بل صرح بأنه لم يقرأ لأبي عمرو مطلقاً، وبهذا كان يأخذ، ومع ذلك لم ينص على منعها له، أو عدم جواز القراءة بها، ولو نص على ذلك لانتهى الأمر ولتركتها مطلقاً، ولكن لم يرد نص بالمنع، بل وردت نصوص عامة تفيد جوازها، وقد تقدم ذكرها.

وهذا هو الموافق لما في الكتب؛ لأن كثيراً من الكتب التي روت الإدغام روت الغنة كذلك، بل إن بعض الكتب التي روت الإدغام الكبير لأبي عمرو فيها الغنة وجهاً واحداً، وذلك كـ (غاية ابن مهران) للدوري، و(الكامل) لأبي عمرو من روايته. ولعل الإمام ابن الجزري لم يمنعها؛ لأن الغنة ثابتة وصحيحة عن أبي عمرو رواية ونصّاً وأداءً، كما نص على ذلك ابن الجزري نفسه.

ولكن الذي أخذ به المحررون قبل الإمام المتولي هو الأخذ بالغنة على الإظهار فقط، ومنعها على الإدغام، واعتمدوا في هذا على هذا الاحتمال الذي ذكره الإمام ابن الجزري في قوله: «وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْقَارِئَ بِإِظْهَارِ الْغِنَةِ إِنَّمَا يَقْرَأُ بِذَلِكَ فِي وَجْهِ الْإِظْهَارِ، أَيَّ حَيْثُ لَمْ يُدْغَمِ الْإِدْغَامَ الْكَبِيرَ».

وأخذوا بهذا ليعقوب أيضًا على الإدغام؛ أخذًا بمطلق كلام الإمام ابن الجزري:

وَقِيلَ عَنْ يَعْقُوبَ مَا لِابْنِ الْعَلَاءِ .....

وهذه بعض نصوصهم التي تؤكد ذلك:

١- قال الإمام محمد بن خليفة شارح القصيدة الطاهرة لابن عرب تلميذ ابن الجزري: قال الشيخ ابن الجزري: «وبعد الغنة قرأت عن أبي عمرو في الساكن والمتحرك وبه أخذ، قال: اللهم إلا أن يقال: إظهار الغنة إنما يكون حيث لم يدغم في الإدغام الكبير عن أبي عمرو» (١).

٢- قال العلامة المنصوري: «فإذا وقع إدغام كبير وغنة، فعلى الإظهار: عدم الغنة، ثم الغنة. وعلى الإدغام: عليه عدم الغنة». «قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، ونحوه لأبي عمرو ثلاثة أوجه: إظهار ﴿فِيهِ﴾ مع عدم الغنة في ﴿هُدًى﴾، ومعها. وإدغام ﴿فِيهِ﴾ مع تركها. وليعقوب خمسة أوجه:

الأول: الإظهار مع عدم الغنة وعدم الهاء.

الثاني: مثله، مع هاء السكت.

الثالث: إظهار ﴿فِيهِ﴾ مع الغنة في ﴿هُدًى﴾.

الرابع: مثله، مع هاء السكت.

الخامس: إدغام ﴿فِيهِ﴾ مع ترك الغنة..... الخ.

وقد أخذنا وجهًا سادسًا وهو: إدغام ﴿فِيهِ﴾ مع ترك الغنة مع هاء السكت

(١) بحر الجوامع في شرح القصيدة الطاهرة (١٦٣).

رواية» (١).

٣- قال العلامة إبراهيم العبيدي: «قوله تعالى ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾: لأبي عمرو ثلاثة أوجه:

الأول: إظهار ﴿فِيهِ﴾ مع عدم الغنة.

الثاني: معها.

الثالث: إدغام ﴿فِيهِ﴾ مع ترك الغنة.

وتمتنع الغنة مع الإدغام.

وليعقوب خمسة أوجه:

الخامس: إدغام ﴿فِيهِ﴾ مع ترك الغنة بلا هاء السكت. فالمقروء به خمسة، والممتنع ثلاثة.

ثم اعلم أن الغنة تمتنع مع الإدغام الكبير لأبي عمرو ويعقوب.... الخ» (٢).

٤- قال العلامة الطباخ، وكان حيًّا في (١٢٠٥):

ما عَنَّ ..... والمدغم الكبير.....

٥- قال العلامة أحمد الإياري شارحًا: «وقوله: (والمدغم الكبير) مبتدأ خبره

تُمنع الغنة) عنده، نحو ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ فعلى الإظهار الغنة وعدمها، وعلى الإدغام حذفها فقط، والإدغام يشمل أبا عمرو ويعقوب» (٣).

(١) تحرير الطرق والروايات (٢٥، ٢٦).

(٢) التحارير المنتخبة على متن الطيبة (٦٣ - ٦٤).

(٣) غيث الرحمن على هبة المنان (٤٥).

٦- قال الأستاذ يوسف أفندي زاده: «قوله تعالى ﴿ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ \* الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ

بِالْغَيْبِ ﴾: لأبي عمرو ثلاثة أوجه:

**الأول:** الإظهار مع الهمز وهو الأصل.

**الثاني:** الإظهار مع الإبدال.

**الثالث:** الإدغام مع الإبدال.

وإن كان يوسف زاده لا يأخذ بالغنة لأحد مطلقاً؛ لأنه لا يأخذ إلا بالعزائم، يعني بالأوجه القوية، ويترك الأوجه الغير مشهورة، ولهذا ترك أوجهاً كثيرة» (١).

٧- قال العلامة الإزميري: «قوله تعالى: ﴿ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ وأما أبو عمرو: فيصح

له كل الوجوه بحسب التركيب، غير أن الغنة في قوله تعالى: ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ ونحوها، تمتنع على الإدغام الكبير.

وقال أيضاً: وأما يعقوب: فتمتنع له الغنة على وجه الوصل بين السورتين، وعلى

وجه الإدغام الكبير. وقال أيضاً: وتمتنع الغنة في نحو: ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ و ﴿ مِنْ ثَمَرَةٍ

رِزْقًا ﴾ مع الإدغام الكبير لأبي عمرو ويعقوب» (٢).

٨- وقال العلامة الخليجي - رَحِمَهُ اللهُ -:

وغنة اللام وراءٍ امنعاً..... والمدغمُ الكبير.....

وقال شارحاً: وأخبر النظم بأن المدغم الإدغام الكبير، وهو صادق بأبي عمرو

ويعقوب: يمنع الغنة في اللام والراء عند الإدغام، ففي قوله تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ

(١) الإئتلاف في وجوه الاختلاف، مخطوط (٤).

(٢) بدائع البرهان (١٥).

## شرح تنقيح فتح الكريم

يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ﴿١﴾: الإظهار مع الغنة وعدمها، ثم الإدغام مع عدمها... الخ (١)  
 هذه بعض نصوص العلماء الذين أخذوا بظاهر كلام الإمام ابن الجزري ومنعوا  
 الغنة مع الإدغام لأبي عمرو ويعقوب.

ثم جاء بعد ذلك الإمام المتولي - رَحْمَةُ اللَّهِ - فخالف كل من كان قبله، وأخذ  
 بالإدغام العام مع الغنة جوازًا لأبي عمرو، ووجوبًا ليعقوب.

**والسؤال:** لماذا خالف الإمام المتولي من قبله وأخذ بالغنة مع الإدغام العام؟

**والجواب:** لأنه نظر في الكتب التي روت الإدغام عن أبي عمرو، فوجد أن  
 الإدغام ورد في الكتب مع الغنة ومع ترك الغنة، فأجازه لأبي عمرو من الكتب التي فيها  
 الإدغام والغنة.

ونظر في الكتب التي روت الإدغام ليعقوب، وهي عنده (المصباح) ليعقوب،  
 و(الكامل) لروح، ووجد أن الكتابين فيهما الغنة، فأوجه على الإدغام ليعقوب.

مع أن المتولي في بداية الأمر كان على رأي شيوخه ومن سبقه من المحررين  
 بمنع الغنة مع الإدغام؛ إلا أنه نظر بعد ذلك في الكتب فأجازها لأبي عمرو وأوجبها  
 ليعقوب.

قال الإمام المتولي - رَحْمَةُ اللَّهِ - في (فتح الكريم):

ودع غنة البصري عند ادغامه الـ ... كبير وللدوري كيعقوب موصلًا

ثم قال شارحًا في (الروض النضير): «تمتنع الغنة مع اللام والراء للبصريين (أبي  
 عمرو ويعقوب) في وجه الإدغام الكبير.

ثم قال بعد ذلك: ثم اعلم أن ما ذكرناه من منع إظهار الغنة على وجه الإدغام

(١) شرح مقرب التحرير (١١٩).



الكبير لأبي عمرو ويعقوب، هو ما عليه شيوخنا وسائر من علمناهم، والآن قد ظهر لنا من كلام النثر أن الأمر بخلافه، ولذلك قلت:-

وما قلته من منع إظهار غنة على وجه إدغام لدى ولد العلا  
توهمه قومي وإني أجزه له وهو عن روح من الكامل اعتلا

**ثم قال شارحاً:** قال في النثر: «إِذَا فُرِيَ بِإِظْهَارِ الْغُنَّةِ مِنَ النَّونِ السَّائِئَةِ وَالتَّنْوِينِ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ لِلسُّوسِيِّ وَغَيْرِهِ عَنِ أَبِي عَمْرٍو، فَيَنْبَغِي قِيَاسًا إِظْهَارُهَا مِنَ النَّونِ الْمُتَحَرِّكَةِ فِيهِمَا نَحْو: ﴿تُؤْمِنُ لَكَ﴾، ﴿زَيْنَ لِلذِّينِ﴾، ﴿نَبِيْنَ لَهُ﴾ وَنَحْو: ﴿تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾، ﴿خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾؛ إِذِ النَّونُ مِنْ ذَلِكَ تَسْكُنُ أَيْضًا لِلإِدْغَامِ... الخ».

**ثم قال:** فقوله: «فينبغي قياساً إظهارها... الخ، لا ينبغي أن يلتفت إلى هذا القياس لمصادمته الرواية الصحيحة الواردة على الأصل، إذ النون من نحو: ﴿لَنْ تُؤْمِنَ لَكَ﴾ و﴿تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ متحركة في الأصل، وسكونها عارض للإدغام، والأصل ألا يُعتد بالعارض، ولما فيه من قياس ما لا يروى على ما روي، والقراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، والقياس إنما يُصار إليه عند عدم النص وغموض وجه الأداء، وهذا لا غموض فيه، مع أنه حكى الإجماع على تركها في ذلك، حيث قال في باب الإدغام الكبير ما نصه: «وَكَذَلِكَ أَجْمَعُوا عَلَى إِدْغَامِ النَّونِ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ إِدْغَامًا خَالِصًا كَامِلًا مِنْ غَيْرِ غُنَّةٍ مَنْ رَوَى الْغُنَّةَ عَنْهُ فِي النَّونِ السَّائِئَةِ وَالتَّنْوِينِ عِنْدَ اللَّامِ وَالرَّاءِ وَمَنْ لَمْ يَرَوْهَا...».

ثم قال: ولو وردت الغنة في ذلك لخرجت على اعتبار العارض، ووجب قبولها، وطرح الأصل الذي هو أقوى من العارض، وبهذا تعلم أن قوله:- «وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْقَارِيَّ بِإِظْهَارِ الْغُنَّةِ إِنَّمَا يَقْرَأُ بِذَلِكَ فِي وَجْهِ الإِظْهَارِ أَيَّ حَيْثُ لَمْ يُدْغِمِ الإِدْغَامَ الْكَبِيرَ». مجرد توهم سرى له من تركهم الغنة في المتحرك، وإلا لجزم به ولم يعبر بالاحتمال.

## شرح تنقيح فتح الكريم

وإذا بطل هذا القياس وفسد هذا الاحتمال وزال هذا التوهم، بقي الحكم في كل باب على ما ثبتت الرواية فيه، والله الموفق والهادي إلى الصواب.

**قال:** «وقد جرى عمل شيوخنا على منع الغنة في وجه الإدغام الكبير، وما ذاك إلا من كونهم لم يمعنوا النظر في ذلك الاحتمال، وأمعنوا ولاحظوا أن الاحتياط تركها حالة الإدغام، ولم يلمحوا أن الاحتياط لا يصح عند وضوح الدليل، وأي دليل أوضح وأعظم من نقله الإجماع على تركها في المتحرك في مذهب من يرويها في الساكن مع اختياره لها في الأول قياساً على الثاني، وكذا مع كون رواة الغنة سوى ابن حبش من التجريد من رواة الإدغام فالحاصل أننا لو قلنا بالمنع تبعاً لهم، لكان منعاً للجائز، ومنع الجائز غير مسلم، ولو قلنا بالقياس لكان خرقاً للإجماع وارتكاباً لغير المروي، وهذا لا يخفى ما فيه من الحرج، فوجب العدول عن هذا وهذا إلى إعطاء كل باب حقه - كما قدمنا - والله أعلم».

**وقال في آخر بحثه في هذه المسألة:** «فعلى هذا كله تتعين الغنة مع الإدغام ليعقوب، وتجاوز لأبي عمرو، ويبدل من البيتين: - وما قلته من منع إظهار غنة لبصر مع الإدغام قد وهم الملا فللحزرمي أوجب ولابن العلا أجز ولكن مع الرا عن رويس فأهملاً<sup>(١)</sup>، وتابع الإمام المتولي كل من جاء بعده من المحررين من أصحاب مدرسة الإزميري.

وهنا نرى الإمام المتولي - **رَحْمَةُ اللَّهِ** - ترك ما عليه شيوخه وسائر أهل الأداء، بل نسب إليهم الوهم في منعهم الغنة على الإدغام، فخالفهم في ذلك وترك الذي تلقاه وأخذ به عن شيوخه، وأخذ بالغنة على الإدغام لأبي عمرو جوازاً، وليعقوب وجوباً، بل نسب الإمام المتولي الوهم إلى الإمام ابن الجزري في منعه الغنة على الإدغام

(١) الروض النضير (١٩٨ - ٢٠١).

الكبير لأبي عمرو، وقال إن هذه شبهة عرضت للإمام ابن الجزري في هذا الأمر.

ووجه هذه الشبهة التي عرضت لابن الجزري كما فهمها المتولي، هي: أن الإمام ابن الجزري لما قال: «إِذَا قُرِئَ بِإِظْهَارِ الْغَنَّةِ مِنَ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ لِلشُّوسِيِّ وَغَيْرِهِ عَنِ أَبِي عَمْرٍو، فَيَنْبَغِي قِيَاسًا إِظْهَارُهَا مِنَ النُّونِ الْمُتَحَرِّكَةِ فِيهِمَا نَحْوَ ﴿تُؤْمِنُ لَكَ﴾؛ إِذِ النُّونُ مِنَ ذَلِكَ تَسْكُنُ أَيْضًا لِلإِدْغَامِ... الخ».

ووجه الشبهة عند ابن الجزري كما فهمها المتولي أنه اجتمع عندنا نونان: النون الساكنة من نحو: ﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾، والنون المتحركة من نحو: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ﴾، فذكر ابن الجزري أنه ينبغي قياسًا إبقاء الغنة في هذه النون المتحركة أيضًا؛ قياسًا على النون الساكنة؛ لأن هذه النون وإن كانت متحركة في الأصل فهي تسكن عند الإدغام، فلا فرق حينئذ بين هذه النون المتحركة والتي لا بد من سكونها عند الإدغام، وبين النون الساكنة في الأصل، فحينئذ ينبغي ببقية الغنة في المتحركة عند الإدغام كالساكنة تمامًا.

ولكن ابن الجزري لما نقل إجماع الرواة في ترك الغنة في النون المتحركة، كما في قوله: «وَكَذَلِكَ أَجْمَعُوا عَلَى إِدْغَامِ النُّونِ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ إِدْغَامًا خَالِصًا كَامِلًا مِنْ غَيْرِ غُنَّةٍ...».

وهنا سرى الوهم على ابن الجزري، بأنه إذا كان رواة أبي عمرو مجمعون على ترك الغنة عنه في المتحرك، فينبغي علينا حينئذ أن نمنعها في الساكن أيضًا كما مُنعت في المتحرك.

هذا هو ما فهمه الإمام المتولي من صنيع الإمام ابن الجزري، ولذلك رد عليه فقال: فقوله: فينبغي قياسًا إظهارها... الخ، لا ينبغي أن يلتفت إلى هذا القياس لمصادمته الرواية الصحيحة الواردة على الأصل، إذ النون من نحو: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ﴾ متحركة في الأصل، وسكونها عارض للإدغام، والأصل ألا يُعتد

## شرح تنقيح فتح الكريم

بالعارض، ولما فيه من قياس ما لا يروى على ما رُوي، والقراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول... الخ.

ثم بين الإمام المتولي أن الإمام ابن الجزري لم يكن على صواب في أصل المسألة، فكيف يقيس على أمر منفي بإجماع الرواة عن أبي عمرو بتركه؟، فهو قياس باطل، ولو أخذنا بكلامه لوردت الغنة على اعتبار العارض، والأصل أقوى من العارض، وعليه: فقول ابن الجزري باحتمال أن القارئ بإظهار الغنة إنما كان على وجه الإظهار مجرد وهم سرى لابن الجزري، وإلا لجزم بالمسألة ولم يعبر بالاحتمال، **مما سبق يتبين لنا الآتي:**

١- نصَّ الإمام ابن الجزري على أنه لم يقرأ بالغنة لأبي عمرو في الساكن والمتحرك - على الإظهار والإدغام -، وبهذا كان يأخذ.

٢- منع الإمام ابن الجزري الغنة لأبي عمرو على وجه الإدغام، وأجازها على الإظهار على سبيل الاحتمال.

٣- كلُّ من جاء بعد الإمام ابن الجزري - فيما أعلم - وحتى زمن الإمام الإزميري، على منع الغنة على الإدغام الكبير لأبي عمرو ويعقوب، وعلى جوازها على الإظهار.

٤- المتولي هو أول من أخذ بالغنة على الإدغام العام لأبي عمرو جوازاً، وليعقوب وجوباً.

٥- كلُّ من جاء بعد المتولي من أتباع مدرسة الإزميري على جواز الغنة مع الإدغام لأبي عمرو، ووجوبها ليعقوب؛ مقلدين في ذلك للإمام المتولي.

**الخلاصة:** ما دام أن الإمام ابن الجزري لم ينص على منع الغنة لأبي عمرو، فتبقى القراءة بها على الجواز على الأصل وعلى إطلاقه ذلك في النشر والطبعة، حتى وإن

نص على أنه لم يقرأ بها لأبي عمرو، فليس عدم قراءته بها دليلاً على منعه لها، ولو أراد المنع لنص عليه.

وأقول أيضاً: إن الأولى في ذلك - والله أعلم - هو الأخذ بالغنة على الإظهار فقط لأبي عمرو، وعدم الأخذ بها على الإدغام؛ اتباعاً لنصوص الإمام ابن الجزري في النشر.

**ثم قال الناظم:** وُعُنَّ لِحَلْوَانٍ لَدَى اللّامِ قَاصِرَا (١) كما عند رملي لدى الراء تُقبلاً **التحرير هنا** لبيان مذاهب بعض من رويت له الغنة من حيث كونها في الراء واللام معاً، أو في الراء دون اللام، أو في اللام دون الراء.

**وقوله (وُعُنَّ)، أي:** اقرأ بالغنة، وعند الإطلاق يراد بها الغنة في اللام والراء معاً؛ لأن هذا هو المشهور، وهذا الذي عليه أغلب الطرق التي روت الغنة، لم تفرق بين الراء واللام؛ إلا أن الناظم قيد الغنة هنا لبعض من رويت عنهم الغنة في اللام دون الراء أو في الراء دون اللام، فقال: (وُعُنَّ لِحَلْوَانٍ لَدَى اللّامِ قَاصِرَا) أي اقرأ بالغنة للحلواني عن هشام مقتصرًا على اللام فقط دون الراء، أي اقتصر في الغنة عن الحلواني باللام دون الراء، وذلك في أحد الأوجه عنه.

وليس المراد بقوله (قاصراً) أي على وجه قصر المنفصل، ليس هذا هو المراد؛ لأنه سيذكر لنا في الباب القادم أن الغنة تمتنع للحلواني في اللام والراء معاً على مد المنفصل، وذلك في قوله عن الحلواني (ثم لا يغنُّ على مدِّ) فدل ذلك على أن قوله هنا (قاصراً) يعني قاصراً في الغنة في اللام دون الراء، ولو قلنا أن المراد قصر المنفصل كذلك، لفهم من ذلك أن الغنة تأتي له على المد في الراء دون اللام، وهذا غير صحيح؛ لأن الغنة تمتنع على المد في اللام والراء معاً. وقوله (كما عند رملي لدى الراء تقبلاً)

(١) وفي بعض النسخ: وزد لحلواني لدى اللام غنة.....

## شرح تنقيح فتح الكريم

أي أن الغنة قاصرة للرملي عن الصوري عن ابن ذكوان في الراء دون اللام كذلك. الخلاصة: كل من له الغنة وهم عدا (صحبة والأزرق) لهم فيها وجهان:

**الأول:** ترك الغنة في اللام والراء معًا، وهو المقدم.

**الثاني:** الغنة في اللام والراء معًا. إلا ثلاثة منهم، فلهم هذان الوجهان، ولهم كذلك الغنة في اللام دون الراء، أو في الراء دون اللام، وهم: (الحلواني عن هشام، الرملي عن الصوري، رويس عن يعقوب).

وذكر الناظم هنا (الحلواني، والرملي) وتقدم ذكر (رويس) وذلك عند قوله: (ولكن مع الراء عن رويس فأهملاً).

١- فأما الحلواني عن هشام: فله الغنة فيهما معًا، وذلك من (المصباح) وله الغنة في اللام دون الراء، وذلك من: (تلخيص الطبري) وله ترك الغنة من باقي طرقه، قال الإمام المتولي في (عزو الطرق):

وعن هشامهم من المصباح ... من الطريقتين أتت يا صاح

ثم من التلخيص للحلواني ... في اللام دون الراء فخذ بياني.

٢- وأما الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان: فله الغنة فيهما معًا، وذلك من (الكامل) وله الغنة في الراء دون اللام، وذلك من: (غاية الاختصار) وله ترك الغنة، وذلك من باقي الطرق.

قال في عزو الطرق:

ولا بن ذكوان عزاها الكامل ... من الطريقتين معًا يا فاضل

ثم لرملي براء خصّصت ... غاية الاختصار فاعن ما ثبت.

٣- وأما رويس عن يعقوب: فله الغنة فيهما معًا وذلك من (الكامل) - غاية ابن

شرح تنقيح فتح الكريم | ٣٩٩

مهران)، وله الغنة في اللام دون الراء، وذلك من (المصباح) وله ترك الغنة، وذلك من باقي الطرق.

قال العلامة المتولي في (عزو الطرق):

من كامل عن ابن جماز روى ... كذاك عن يعقوب منه قد حكوا  
من غاية لابن مهران وها ... كذا من المصباح قل لكنها  
تخص عن رويسهم باللام ... فيه، وحمد الله بالختام



## اختصاص الغنة بالمفصول رسماً دون الموصول



بعد أن ذكر الإمام ابن الجزري في النشر الغنة في اللام والراء لأصحابهما، ذكر بعد ذلك في التنبيهات آخر الباب ما يتعلق بالغنة في النون مع اللام المفصولة عنها والموصولة فيها؛ لأن النون أحياناً تكتب في رسم المصحف مفصولة عن اللام، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾، وأحياناً تكتب مدغمةً فيها، فبين الإمام ابن الجزري أن الذي ينبغي أن يؤخذ به هو الغنة في النون التي فصلت عن اللام في رسم المصحف، أما النون التي أدغمت في اللام فلا ينبغي أن يؤتى فيها بالغنة؛ حتى لا يخالف رسم المصحف؛ لأنه لا نون هنا في رسم المصحف.

قال في النشر: أُلْتُقَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى الْغَنَّةِ فِي اللَّامِ وَعَمَّ كُلَّ مَوْضِعٍ، وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا كَانَ مُنْفَصِلًا رَسْمًا، نَحْوُ: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾، ﴿أَنْ لَا يَقُولُوا﴾ وَمَا كَانَ مِثْلَهُ مِمَّا ثَبَتَ النَّوْنُ فِيهِ، أَمَّا إِذَا كَانَ مُتَّصِلًا رَسْمًا، نَحْوُ: ﴿فَالَمْ يَسْتَجِيبُوا﴾، فِي هُوْدٍ ﴿أَلَنْ تَجْعَلَ لَكُمُ﴾ فِي الْكَهْفِ، وَنَحْوَهُ مِمَّا حُدِفَتْ مِنْهُ النَّوْنُ، فَإِنَّهُ لَا غَنَّةَ فِيهِ لِمُخَالَفَةِ الرَّسْمِ فِي ذَلِكَ.

وَهَذَا اخْتِيَارُ الْحَافِظِ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ وَعَیْرِهِ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ. قَالَ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ: وَأَخْتَارَ فِي مَذْهَبِ مَنْ يَبْقِي الْغَنَّةَ مَعَ الْأَدْغَامِ عِنْدَ اللَّامِ أَلَّا يُبْقِيَهَا إِذَا عُدِمَ رَسْمُ النَّوْنِ فِي الْخَطِّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى مُخَالَفَتِهِ لِلْفِطْهِ بِنَوْنٍ لَيْسَتْ فِي الْكِتَابِ. قَالَ: وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ ﴿فَالَمْ يَسْتَجِيبُوا﴾ فِي هُوْدٍ، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿أَلَنْ تَجْعَلَ لَكُمُ مَوْعِدًا﴾ فِي الْكَهْفِ وَ﴿أَلَنْ تَجْمَعُ عِظَامَهُ﴾ فِي الْقِيَامَةِ.

قَالَ: وَكَذَلِكَ: ﴿أَلَا نَعْلَمُ﴾، ﴿يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾، ﴿أَلَا تَطْغَوْنَ﴾ وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا لَمْ



## شرح تنقيح فتح الكريم | ٤٠١

تُرْسَمُ فِيهِ النُّونُ، وَذَلِكَ عَلَى لُغَةٍ مَن تَرَكَ الْغِنَةَ وَلَمْ يُبْقِ لِلنُّونِ أَثْرًا.  
 قَالَ: «وَجُمْلَةُ الْمَرْسُومِ مِنْ ذَلِكَ بِالنُّونِ فِيمَا حَدَّثْنَا بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْكَاتِبُ عَنْ  
 أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْأَنْبَارِيِّ عَنْ أُمَّتِهِ - عَشْرَةَ مَوَاضِعَ: أَوْلَاهَا فِي الْأَعْرَافِ: ﴿أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى  
 اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ ۞ وَ﴿أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾، وَفِي التَّوْبَةِ: ﴿أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ  
 اللَّهِ﴾، وَفِي هُودٍ: ﴿وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ ۞ وَ﴿أَنْ لَا نَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ فِي قِصَّةِ نُوحٍ  
 عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَفِي الْحَجِّ: (أَنْ لَا تُشْرِكَ بِي شَيْئًا)، وَفِي يَسٍ: ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾،  
 وَفِي الدُّخَانِ: ﴿وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ﴾ ۞ وَفِي الْمُمتَحِنَةِ: ﴿عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾،  
 وَفِي تِّ وَالْقَلَمِ: ﴿أَنْ لَا يَدْخُلْنَهَا الْيَوْمَ﴾ ۞».

قَالَ: «وَاخْتَلَفَتِ الْمَصَاحِفُ فِي قَوْلِهِ فِي الْأَنْبِيَاءِ ﴿أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ ۞». قَالَ:  
 «وَقَرَأْتُ الْبَابَ كُلَّهُ - الْمَرْسُومَ مِنْهُ بِالنُّونِ وَالْمَرْسُومَ بِغَيْرِ نُونٍ - بَيَانِ الْغِنَةِ، وَإِلَى  
 الْأَوَّلِ أَذْهَبُ» (١).

قُلْتُ: وَكَذَلِكَ قَرَأْتُ أَنَا عَلَى بَعْضِ شُيُوخِي بِالْغِنَةِ، وَلَا أَخْذُ بِهِ غَالِبًا، وَيُمْكِنُ أَنْ  
 يُجَابَ عَنْ إِطْلَاقِهِمْ بِأَنَّهُمْ إِنَّمَا أَطْلَقُوا إِدْغَامَ النُّونِ بِغِنَتِهِ، وَلَا نُونَ فِي الْمُتَّصِلِ مِنْهُ...  
 الْخ» (٢).

ومن هذا الكلام النفيس الذي ذكره الإمام المحقق ابن الجزري - رَحِمَهُ اللَّهُ -  
 يتبين لنا أن مَنْ ذكروا الغنة في اللام والراء ذكروها على سبيل الإطلاق؛ أي في  
 المفصول رسمًا، ويشمل هذا الإطلاق الموصول رسمًا كذلك، يعني سواء كانت  
 الغنة مرسومة في المصحف، أو كانت موصولة يعني مدغمة في اللام التي بعدها.

(١) جامع البيان (٢ / ٧٣٤).

(٢) النشر (٢ / ٢٧ - ٢٨).

## شرح تنقيح فتح الكريم

ثم إن الإمام ابن الجزري - ومع أنه قرأ بالغنة في الموصول رسماً على بعض شيوخه - إلا أنه نصَّ على أنه لا يأخذ بذلك في أغلب أحواله، وقال ينبغي تقييد هذا الإطلاق بما إذا كانت النون مرسومة في المصحف فقط، يعني فيما انفصل رسماً، أما ما كان متصلًا، يعني النون غير ثابتة في رسم المصحف، فلا يُقرأ فيه بالغنة؛ لأن ذلك يخالف رسم المصحف؛ لأنه لا نون أصلاً في الموصول في رسم المصحف. ثم ذكر بعد ذلك أن هذا هو مذهب المحققين من أهل العلم، وهذا هو اختيار الإمام الداني - **رَحْمَةُ اللَّهِ** - وبه كان يأخذ.

ثم في آخر بحثه لهذه المسألة، ذكر وجه إطلاق مَنْ أطلقوا الكلام على الغنة في النون الساكنة ولم يقيدوا ذلك بالمنفصل رسماً فقط؛ بأنهم إنما يتكلمون عن إدغام النون في اللام بغنة، وهذا يشمل المنفصل رسماً فقط؛ لأن النون ثابتة فيه في رسم المصحف، ولا يقصدون بهذا الإطلاق الموصول رسماً؛ لأنه لا نون فيه أصلاً في رسم المصحف.

وعلى ذلك: يكون مذهب الإمام ابن الجزري، ومذهب المحققين هو: الأخذ بالغنة في المفصول رسماً فقط، وترك الأخذ بالغنة في الموصول رسماً؛ حتى لا يخالف ذلك رسم المصحف، وهو اختيار الإمام أبي عمرو الداني أيضاً.

وهذا هو الذي نص عليه كثير من أهل الأداء وأصحاب الكتب في كتبهم، قبل الإمام ابن الجزري، ومنهم:

١- الإمام أبو عمرو الداني: وقد سبق ذكر كلامه في ذلك من النشر.

٢- الإمام أحمد بن أبي عمر الأندرابي في كتابه (الإيضاح في القراءات) حيث نص على عدم اختلاف أهل الأداء في الموصول رسماً أنه بغير غنة، فقال: «ولم يختلفوا - يعني: على عدم الغنة - غير ابن مهران فيما جاء مدغمًا في المصاحف،

## شرح تنقيح فتح الكريم | ٤٠٣

نحو: (أَلَا) و(إِلَّا) و(أَلَنْ) و(أَلَمْ) و(إِلْم)... الخ (١).

٣- الإمام أبو جعفر ابن الباذش، وذلك حيث قال: «وقال أبو بكر بن أشته: «وإنما الوجهان - الغنة وتركها -، يعني لا خلاف بين القراء في إذهاب الغنة وتبقيتها عند الراء واللام فيما النون ثابتة في الخط في ذلك، فأما ما كانت النون محذوفة، فالعامة مجمعة على الإدغام فيه» (٢).

وبهذا أخذ الإمام ابن الجزري وتبعه على ذلك جمهور أهل الأداء، وعلى رأسهم تلاميذ الإمام ابن الجزري ومن أخذوا عنه مباشرة .

وهذه

بعض نصوصهم:

١- الإمام أبو القاسم النويري: وهو من تلاميذ الإمام ابن الجزري وقرأ عليه بعض القراء ان بالقراءات العشر الكبرى وأجازه بها، وقد شرح طيبة النشر شرحاً مطولاً ن وذكر في باب النون الساكنة والتنوين كلام الإمام ابن الجزري في النشر واختياره لها في المفصول رسماً فقط، وذكر أيضاً كلام الإمام الداني الذي ذكره في النشر، ولم يتعقب عليه بشيء، فدل ذلك على أنه يأخذ بها في المفصول رسماً فقط، تبعاً لابن الجزري والداني وغيرهما من المحققين.

٢- قال الإمام محمد بن أحمد بن خليفة القاهري: «واعلم أن من ذهب إلى الغنة

في اللام وعمم كل موضع، ينبغي تقييده بما إذا كان منفصلاً رسماً، نحو ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ و﴿أَنْ لَا يَقُولُوا﴾، وشبهه مما تثبت النون فيه رسماً أما ما كان متصلاً رسماً، نحو: ﴿فَالَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾، ﴿أَلَنْ تَجْعَلَ﴾، وشبهه مما حذف النون فيه رسماً،

(١) الإيضاح في القراءات (٣ / ٢٦٠).

(٢) الإفتناع (١٠٥).

## شرح تنقيح فتح الكريم

٤٠٤

فإنه لا غنة فيه لمخالفة الرسم في ذلك، وهو اختيار أبي عمرو الداني في جامعه... الخ (١).

٣- قال الإمام القسطلاني: ووردت - الغنة - عن كل القراء نصًا وأداءً، وصحت عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص من طرق كتاب النشر، لكن هذا وإن أطلقوه فينبغي - كما في النشر - تقييده في اللام بما إذا كان منفصلاً رسماً، وذلك: ﴿أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾، أما إذا كان متصلًا رسماً، نحو: ﴿فَالَّذِي يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ ن ونحو ذلك مما حذف منه النون، فإنه لا غنة فيه لمخالفة الرسم في ذلك، وهذا اختيار الداني وغيره من المحققين (٢).

٤- قال الإمام أبو حفصٍ سراج الدين النشار: قوله تعالى: ﴿هُدًى لِمَنْ يُشَاءُ﴾ وأدغم التنوين في اللام بغنة: نافع وابن كثير.... الخ. وقال في قوله تعالى: ﴿فَالَّذِي يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾، ﴿فَالَّذِي يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ هنا موصولة؛ أي: بغير غنة بين الهمزة واللام. (٣). ولم يذكر هنا الغنة لأصحابها، كما ذكرها في المفصول رسماً.

٥- قال البنا الدمياني: «لكن ينبغي - كما في النشر - تقييد ذلك في اللام بالمنفصل رسماً نحو: ﴿أَنْ لَا يَقُولُوا﴾، ﴿أَنْ لَا مَلْجَأَ﴾، أما المتصل رسماً نحو: ﴿فَالَّذِي يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾، فلا غنة فيه للرسم.. الخ» (٤).

٦- قال الإمام الترمسي: قال في التقريب: وقد صحت - الغنة - عندنا من طرق

(١) بحر الجوامع في شرح القصيدة الطاهرة (٢ / ١٦٢).

(٢) لطائف الإشارات (٢ / ٧٨٨).

(٣) البدور الزاهرة (١٣٢).

(٤) إتحاف فضلاء البشر (٤٧).

كتابنا عن أهل الحجاز.... إلخ. لكن ينبغي تقييد ذلك في اللام بالمنفصل رسمًا، نحو: ﴿أَنْ لَا يَقُولُوا﴾، ﴿أَنْ لَا مَلْجَأَ﴾، أما المتصل رسمًا؛ نحو: ﴿أَلَّنْ نَجْعَلَ﴾، فلا غنة فيه؛ للرسم (١).

### ٧ - قال الشيخ محمد جابر المصري:

وَعُنَّ عَلَى مَا كَانَ بِالْقَطْعِ رَسْمَهُ .....

وهذا هو ما عليه المحققون والمحررون وأهل الأداء جميعًا إلى الإمام المتولي، فهو أول من خالف في هذه المسألة - فيما أعلم - وقال بجواز الغنة في الموصول رسمًا كذلك. وللإمام المتولي قولان في هذه المسألة، وهما:

**القول الأول:** وهو على اختيار الإمام ابن الجزري: قال في منظومته التي نظمها في

بيان ما خالف فيه الأصبهاني الأزرق:

وَعُنَّ بِالْخِلَافِ فِي لَامٍ وَرَا ... وَاخْتِيرَ فِي مَتَّصِلٍ أَنْ تُحْظَرَا  
وَذَاكَ إِلَّا مِنْ كَيْلَاتِنْفَرُوا ... وَتَفْعَلُوهُ ثُمَّ إِلَّا تَنْصَرُوا  
كَذَا فَإِلْمٌ هُوَ دَأْلُنٌ نَجْعَلًا ... نَجْمَعُ أَيضًا ثُمَّ حَيْثُ أَنْزِلَا

قال الشيخ الضباع شارحًا: (... ثم إن الإمام ابن الجزري اختار في نشره تبعًا لاختيار الإمام الداني في جامعه اختصاص هذه الغنة بما رسم مقطوعًا؛ أي بالنون، نحو

نحو ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾.... دون الموصول، وهو ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾.... وقد تبع الناظم في هذا الاختيار الشمس ابن الجزري، كما هو مدلول نظمه هنا، ولكنه جنح أخيرًا إلى إطلاق الحكم في الحالتين، كما هو مذهب أكثر المتقدمين، ونصر القول به بما ينبغي مراجعته من روضه فليعلم... إلخ (٢).

(١) غنية الطلبة (٢ / ١١٤٣).

(٢) القول الأصدق فيما خالف فيه الأصبهاني الأزرق (٢٥).

## شرح تنقيح فتح الكريم

القول الثاني: وهو القول بجواز الغنة في المفصول والموصول رسماً: قال في الروض النضير: «ثم إن الغنة من حيث تختص بما رُسم مقطوعاً - بالنون - نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾، ﴿فَإِلَّا يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾، ولا تجيء فيما رسم موصولاً - أي بغير نون -».

ثم ذكر كلام ابن الجزري في النشر وذكره اختيار الإمام الداني للغنة في المفصول دون الموصول، وذكر كلام ابن الجزري أيضاً في أنه لا يأخذ بالغنة في الموصول غالباً. ثم قال: وفي هذا الاختيار نظر؛ لما أصَّله في النشر في مبحث ركنية اتباع الرسم، قال: وقد يوافق بعضُ القراءات الرسم تحقيقاً، ويوافقها بعضها تقديراً، نحو: (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ)، فإنه كتب بغير ألف في جميع المصاحف، فقراءة الحذف تحتمله تحقيقاً، كما كتب (مَلِكِ النَّاسِ)، وقراءة الألف تحتمله تقديراً كما كتب (مَلِكِ الْمَلِكِ) فتكون الألف حذفت اختصاراً.

ثم قال: ولا شك أن القراءة بالغنة في المتصل من قبيل الثاني، فتحتمل الرسم تقديراً، كما كُتِبَ نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ ﴿أَنْ لَا مَلْجَأَ﴾ ﴿أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾ ... الخ»<sup>(١)</sup>.

وأقول: كلام الإمام المتولي كلام قوي من حيث الاستدلال والنظر، ولكن الأولى في ذلك عندي - والله أعلم - هو ترك الغنة في الموصول رسماً، والأخذ بها في المفصول رسماً فقط، وذلك لعدة أمور، منها:

١- أن هذا هو ما نصَّ عليه الإمام ابن الجزري واختاره، مع أنه قرأ بالغنة في الموصول رسماً؛ إلا أنه تركها اختياراً منه؛ حتى لا يخالف رسم المصحف، وكذلك

(١) الروض النضير (١٩٥ - ١٩٦).

فعل الإمام الداني، وكفى بهذين الإمامين حجة في ذلك، فاتباعهما أولى من مخالفتهما.

٢- أن الأخذ بالغنة في الموصول فيه مخالفة لرسم المصحف، حتى وإن كانت هذه المخالفة مخالفةً محتملة وليست مخالفة صريحة، فالأولى متابعة رسم المصحف.

٣- حتى نفرق بين هذه المواضع التي رُسمت فيها النون، من المواضع الأخرى التي لم تُرسم فيها النون، وإلا فما الفرق بين هذه وتلك؟

٤- حتى تتبين الحكمة التي من أجلها رسم الصحابة النون في بعض المواضع، وبغير النون في البعض الآخر، فلو أخذنا بالغنة في كل هذه المواضع التي رسمت فيها النون والتي لم ترسم فيها النون، لفات ذلك، ولما كان لتفريق الصحابة في هذه المواضع أي فائدة، ونحن نوقن أن رسم الصحابة للنون في بعض المواضع وتركها في البعض الآخر له حكمة - حتى وإن كنا لا نعلمها -؛ لأن رسم المصحف توقيفي، وليس اجتهادياً من الصحابة، فلا بد أن يكون لذلك حكمة؛ لأن القراءان معجز بلفظه ونظمه ورسمه.

ولا يُحتج علينا بالتنوين؛ لأننا في التنوين نأتي بالغنة أيضاً، مع أن التنوين غير

مرسوم في المصحف نوناً، ولكن التنوين ينطق نوناً، حتى وإن لم يُرسم نوناً فهو ينطق نوناً، فنأتي بالغنة على اعتبار النطق وليس على اعتبار الرسم؛ لأن التنوين عبارة عن نون زائدة ساكنة تنطق ولا تكتب، ولم يخالف في ذلك أحد.

أما الغنة في الموصول رسماً، فهذا يخالف رسم المصحف نطقاً وكتابةً؛ لأن النون في الموصول لا تنطق ولا تكتب. ولهذا تركها الإمام الداني ولم يأخذ بها في الموصول مع أنه قرأ بها على شيوخه؛ حتى لا يخالف رسم المصحف نطقاً وكتابةً،

## شرح تنقيح فتح الكريم ٤٠٨

وتبعه على ذلك الإمام ابن الجزري فتركها ولم يأخذ بها مع أنه قرأها أيضًا على بعض شيوخه. وعلى ذلك سار تلاميذ ابن الجزري ومن بعدهم من المحققين والمحررين إلى زمن الإمام المتولي - رَحْمَةُ اللَّهِ -، وكان في بداية أمره على اختيار الداني وابن الجزري ومن بعدهما، ثم بعد ذلك رجع عن قوله وأجاز الغنة في الموصول كذلك، كما سبق بيانه.

وبهذا يكون الإمام المتولي هو أول من قال بجواز الغنة في الموصول رسمًا - فيما أعلم - بعد الإمام ابن الجزري، ويكون بذلك قد خالف كل من كان قبله. وعلى ذلك نقول: إن الأولى في هذه المسألة - والله أعلم - هو أن نتبع الإمام الداني والإمام ابن الجزري على اختيارهما في ترك الغنة في الموصول رسمًا، ومتابعة رسم المصحف على كل الأحوال أولى وأفضل من مخالفته حتى وإن لم تكن مخالفة صريحة.





## أحكام تتعلق بهشام

قال الناظم:

يَقْصُرُ حُلْوَانِيَهُمْ عَنْ هِشَامِهِمْ ... بِخُلْفٍ وَدَا جُونِيٍّ الْمَدِّ وَصَلَاً  
 وَسَهْلَ حُلْوَانِيٍّ الْهَمْزَ وَحَدَّهُ ... لَدَى الْوَقْفِ فِي وَجْهِ عَلَيَّ الْمَدِّ ثُمَّ لَا  
 عَنْ عَلَيَّ مَدًّا أَنْذَرْتَهُمْ لَهُ ... فَمُدَّ مَعَ التَّحْقِيقِ وَافْصَلْ مُسَهَّلًا  
 وَعَنْهُ رَوَى الدَّاجُونِيَّ قَصْرًا مُحَقَّقًا ... وَزَادَ لَهُ مَعَ شَاءَ جَاءَ تَمَيَّلًا  
 وَمَنْ كَافٍ افْتَحَ سَهْلَ الْهَمْزِ وَاقْفَاً ... كَانَتْ سَهْلٌ فَاصَّلَا، غَنَّا هِمْلًا

عقد الناظم هذا البيت لتحرير بعض مسائل الخلاف الواردة عن هشام مطلقة في الطيبة، فأراد الناظم أن يقيد هذه الإطلاقات من خلال طريقي هشام. وكما نعلم أن لهشام طريقان، وهما:

**الأول:** طريق الحلواني (وهو الطريق الذي في الشاطبية).

**الثاني:** طريق الداجوني (وهو من زيادات الطيبة).

وكل من هذين الطريقين قد اختص بأشياء عن الطريق الآخر.

قوله (ويقصر حلوانيتهم عن هشامهم بخلف) أي: أن الحلواني عن هشام له في المد المنفصل: القصر، ولكن بخلف عنه، أي: له الوجهان (القصر والتوسط) وذكر الناظم هذا؛ لأن الإمام ابن الجزري أطلق الخلاف في المد المنفصل في الطيبة لابن عامر بكماله، فيوهم هذا الإطلاق أن الخلاف لهشام من طريقه.

فبين الناظم هنا أن هذا الخلاف اختص به الحلواني فقط، أي أن الحلواني هو الذي له الخلاف في المنفصل، أما الداجوني فليس له فيه إلا المد وجهًا واحدًا.

## شرح تنقيح فتح الكريم

وهذا أيضاً ذكره الإمام ابن الجزري في النشر وفي تقريب النشر، فإن كان قد أطلق الخلاف في الطيبة، فإنه قيده بالحلواني في النشر وفي تقريب النشر.

ولذلك نؤكد دائماً على العلاقة بين طيبة النشر وبين كتاب النشر، فلا بد أن نرجع دائماً إلى كتاب النشر في فهم الطيبة، أو في شرحها، أو في تحريرها؛ لأن الطيبة تحتوي على إطلاقات كثيرة، قيدها الإمام ابن الجزري في النشر.

**ثم قال الناظم:**

**وسهّل حلوانيُّ الهمزَ واقفاً .. على أحد الوجهين في المد ....**

**التحرير هنا** بين تغيير الهمز المتطرف وقفًا، وبين المد المنفصل. ذكر الإمام ابن الجزري في الطيبة الخلاف لهشام في المد المنفصل، وكما قلنا أن هذا الخلاف من طريق الحلواني فقط، وذكر كذلك في الطيبة الخلاف لهشام في تغيير الهمز المتطرف وقفًا، وهذا الخلاف من طريق الحلواني أيضاً.

**وعلى ذلك:** يكون للحلواني الوجهان في المد المنفصل، والوجهان كذلك في تغيير الهمز المتطرف وقفًا.

**وعلى ذلك:** لو أخذنا بظاهر الطيبة، لقلنا إن القصر يأتي عليه الوجهان في الهمز المتطرف، وكذلك التوسط يأتي عليه الوجهان كذلك، فيكون له أربعة أوجه على حسب التركيب ولكن الناظم هنا قيد هذا الإطلاق المذكور في الطيبة، فقال: وسهّل حلوانيُّ الهمزَ واقفاً على أحد الوجهين في المد ... المراد بالتسهيل هنا: مطلق التغيير، فيشمل: (الإبدال، النقل، الحذف، التسهيل بين بين).

**والمعنى:** وقرأ الحلواني بتسهيل الهمز المتطرف وقفًا، ولكنه قيد هذا التسهيل وقفًا بحالة واحدة، وهي: حالة كونه مادًا للمنفصل، يعني إذا قرأ بمد المنفصل جاز له التغيير والتحقيق في الهمز؛ لأنه قال (على أحد الوجهين في المد) يعني: له الوجهان

## شرح تنقيح فتح الكريم

(التحقيق والتغيير) على المد، وليس له التغيير وجهًا واحدًا، وإنما بخلاف عنه.

فإذا قرأت للحلواني بالقصر فليس لك إلا التحقيق ويمتنع التغيير. وإذا قرأت له بالمد فلك الوجهان حينئذ (التحقيق: وهو المقدم أداءً؛ لأن الجمهور على التحقيق عنه، والتسهيل).

هذا على ما في التنقيح، لكن الصواب في هذه المسألة - والله أعلم - أن الأوجه مطلقة بين المد المنفصل وبين التغيير في الهمز المتطرف وقفًا.

أما بالنسبة للوجه الذي منعه صاحب التنقيح وهو - التغيير مع القصر - فهذا وجه صحيح ومقروء به، وهو يأتي من كتاب الإعلان للصفراوي، وهذا الكتاب مسند في النشر في رواية هشام من طريق الحلواني ومن طريق الداجوني.

قال الصفراوي في باب (جمع الروايات): قوله (ولا أدراكم) بثلاثة أوجه:

- ١- بمدٍّ متوسط من غير إمالة الألف التي بعد الراء لابن ذكوان من طريق الأخفش، وهشام من طريق الحلواني في إحدى الروايات عن الحلواني في توسط المد.
- ٢- بمدٍّ متوسط.... لابن ذكوان من طريق ابن موسى، وهشام من طريق الداجوني.

٣- بمدٍّ قصير لا يزيد على ما يجب للكلمة من غير إمالة للألف المذكورة لهشام من طريق الحلواني في إحدى الروايات عنه في قصر المد (١).

وعلى ذلك: يكون لهشام من كتاب (الإعلان) من طريق الداجوني: المد فقط، ومن طريق الحلواني: القصر والمد. وقال الصفراوي في فرش حروف سورة (التوبة): (إنما النسبي): بتشديد الياء من غير همز: ورش، وقد ذكر في الأصول.

(١) الإعلان (١٢٤).

## شرح تنقيح فتح الكريم

الباقون: بالمد والهمز وإسكان الياء. وإذا وقف حمزة وهشام عليها؛ وقفا كورش، وقد ذكر في الأصول.

فيكون لهشام من (الإعلان) من طريقه: تغيير الهمز المتطرف وجهًا واحدًا.

وذكر أيضًا التغيير وقفاً لهشام في فرش حروف سورة (الحج) صـ (٣٨٧).

**وبناء على ما سبق:** يكون للحلواني من كتاب (الإعلان) القصر والتوسط في المد المنفصل، ويكون له من (الإعلان) أيضًا التغيير وجهًا واحدًا في الهمز المتطرف وقفاً. وعلى ذلك نقول: لا يمتنع التغيير في الهمز المتطرف للحلواني وقفاً على قصر المنفصل، بل يجوز التغيير على القصر، وذلك من كتاب (الإعلان). وبذلك تكون الأوجه مطلقاً للحلواني بين المد المنفصل وبين التغيير في الهمز المتطرف وقفاً، فعلى القصر: التحقيق والتغيير، وعلى المد: أيضًا التحقيق والتغيير. وهذا هو الذي كان مأخوذًا به حتى زمن الإمام المنصوري - رَحِمَهُ اللهُ - ولكن المنصوري كان يأخذ به من كتاب (الوجيز) للأهوازي، تبعاً لما نقله الجعبري عن الأهوازي. قال المنصوري: قوله تعالى (قَالُوا أَنْوْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ) [البقرة: ١٣] لهشام:

١- القصر في المنفصل مع التحقيق في (السفهاء) وقفاً عن الحلواني.... الخ.

٢- ومع التخفيف في (السفهاء) الأوجه المعلومة للأهوازي في الوجيز كما نقله عنه الجعبري.

٣- المد مع التخفيف.

٤- المد مع التحقيق (١).

ثم جاء بعد الإمام المنصوري الأستاذ يوسف زاده فلم يأخذ بهذا الوجه، فكان

(١) تحرير الطرق والروايات (٣٨).

## شرح تنقيح فتح الكريم | ٤١٣

أول من منع هذا الوجه، ومنعه؛ لأنه ذكر أن الجعبري نقله عن الأهوازي من كتابه (الوجيز).

**ثم قال يوسف زاده:** ولم نأخذ به؛ لأنه انفرادة انفرد بها الأهوازي عن الحلواني. ثم جاء بعد الأستاذ يوسف زاده الإمام الإزميري فلم يأخذ أيضًا بهذا الوجه.

**وقال في البدائع:** وذكر الشيخ - المنصوري - القصر مع التخفيف بالأوجه الخمسة المعروفة من الوجيز، وليس رواية هشام من الوجيز من طريق الطيبة؛ لأنه لم يذكره في بحث الطرق في النشر، وأيضاً لم يكن في الوجيز طريق الحلواني ولا طريق الداجوني عن هشام، بل فيه طريق الأخفش فقط عنه، وليس ذلك عن هشام من طريق الطيبة فاعرف ذلك، لأنه يخفى على من لم يتمرن في الفن.... الخ (١).

ثم جاء بعد ذلك الإمام المتولي وتبع الإزميري على هذا التحرير فقال في (فتح الكريم): وسهل حلوانيُّ الهمز وحده لدى الوقف في وجه على المد..... ، وقال في الروض شارحاً: اختص الحلواني في أحد وجهيه بتسهيل الهمز وقفاً على المد، فإن قصر حقق كالداجوني... الخ (٢).

ثم جاء بعد ذلك المحررون المتأخرون وتبعوا الإزميري على هذا التحرير إلى الآن.

وجاء أيضًا بعد المنصوريِّ بعضُ المحررين الذين اتبعوه على ذلك الوجه، كالعبيدي والطباخ والخليجي وغيرهم إلى الآن.

قال الشيخ إبراهيم العبيدي: قوله تعالى (قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ.....)

(١) بدائع البرهان (٢١).

(٢) الروض النضير (٢٠٣).

## شرح تنقيح فتح الكريم

الآية، [البقرة: ١٣]. لهشام: القصر في المنفصل مع التحقيق في (السفهاء) وفقاً عن الحلواني.... الخ.

ومع التخفيف، يأتي في (السفهاء) الأوجه المعلومة للأهوازي في (الوجيز) كما نقله عنه الجعبري.... الخ (١).

والصواب في هذه المسألة - إن شاء الله - هو الأخذ بالتغيير في الهمز المتطرف وفقاً للحلواني على قصر المنفصل. فلا نرده على أنه انفرادة من كتاب (الوجيز) للأهوازي، كما قال الأستاذ يوسف زاده.

بل لا نأخذ به أصلاً من كتاب (الوجيز) كما فعل الإمام المنصوري والعبدي وغيرهما؛ لأن كتاب (الوجيز) ليس مسنداً في رواية هشام في النشر كما قال الإمام الإزميري، ولا نرده مطلقاً كما فعل الإمام الإزميري والإمام المتولي وغيرهما من المحررين، بل ينبغي علينا أن نأخذ به على المد، وعلى القصر كذلك، ولكن ليس من (الوجيز) كما قال المنصوري، ولكن من كتاب (الإعلان) للصفراوي، كما سبق بيانه.

وعلى ذلك يكون في قوله تعالى (قَالُوا أَنْزُلْنَا كَمَا نَزَّلْنَا السَّفَهَاءَ.....) [البقرة:

١٣]. للحلواني بحسب التركيب (أربعة أوجه) وكلها صحيحة، وهي:

**الأول:** القصر مع التحقيق، وذلك للجمهور عن الحلواني.

**الثاني:** القصر مع التغيير، وذلك من كتاب (الإعلان) للصفراوي.

**الثالث:** التوسط مع التحقيق، والتحقيق هو المقدم أداءً على وجه المد.

**الرابع:** التوسط مع التغيير.

(١) التحارير المنتخبة (٩٩).

## شرح تنقيح فتح الكريم | ٤١٥

الطرق	السَّفَهَاءُ	قَالُوا أَنُؤْمِنُ
كفاية أبي العز - المصباح - تلخيص الطبري - الإعلان	تحقيق	قصر
الإعلان	تغيير	قصر
السبعة - المبهج - التجريد - الكامل	تحقيق	توسط
التيشير - الشاطبية - الكافي - تلخيص العبارات - العنوان - المجتبى - القاصد - الإعلان - من قراءة الداني على الفارسي - روضة المعدل	تغيير	توسط



## التحري من الغنة من المد المنفصل

قال الناظم:

ثم لا يغنُّ على مدِّ

معلومٌ أن الحلواني له الوجهان في المد المنفصل، وكذلك له الوجهان في الغنة. وعلى ظاهر الطيبة يكون له عند اجتماع الغنة مع المد المنفصل أربعة أوجه بحسب التركيب، ولكن الناظم هنا قيد هذا الإطلاق، فقال: (ثم لا يغنُّ على مد)؛ أي أن الحلواني لا تأتي له الغنة على مد المنفصل، ويفهم من ذلك أنها لا تأتي إلا على قصر المنفصل؛ لأن الكلام له منطوق وله مفهوم.

**فمنطوق الكلام:** أن الغنة لا تأتي على المد. ومفهوم الكلام: أن الغنة لا تأتي له إلا على القصر.

**وعلى ذلك نقول:** تختص الغنة للحلواني بقصر المنفصل (يعني لا تأتي إلا على القصر).

ولا يختص القصر بها؛ أي على القصر: له الغنة وتركها. ففي قوله تعالى: ﴿آلَا

إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ (البقرة) بحسب التركيب يكون لنا أربعة أوجه، ولكن الصحيح والمقروء به ثلاثة فقط، وهي:

**الأول:** القصر مع ترك الغنة.

**الثاني:** القصر مع الغنة.

**الثالث:** المد ويتعين عليه ترك الغنة.

أما وجه (المد مع الغنة) فهذا وجه ممتنع؛ لأن الكتب والطرق التي روت الغنة



## شرح تنقيح فتح الكريم ٤١٧

للحلواني لا مدّ فيها، أي أن أصحابها ليس لهم في المد إلى القصر، فطرق الغنة تختلف عن طرق المد، فلو قرأنا بالغنة مع المد للحلواني لوقعنا في الخلط والتركيب بين هذه الطرق وبعضها.

المد المنفصل	الغنة	الطرق
قصر	ترك	كفاية أبي العز - الإعلان
قصر	غنة	المصباح - تلخيص الطبري (في اللام فقط)
توسط	ترك	الجمهور عن الحلواني
توسط	غنة	ممتنع



## تحرير الخلاف في الهمزتين المفتوحتين للحلواني



قال الناظم:

..... ءَأَنْذَرْتَهُمْ لَهُ فَمُدَّ مَعَ التَّحْقِيقِ وَأَفْصَلَ مَسْهَلًا

التحرير هنا للهمزتين المفتوحتين في كلمة واحدة من نحو ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾، ذكر الناظم هذا التحرير؛ لأن الإمام ابن الجزري ذكر في الطيبة لهشام بكماله الخلاف في التسهيل في الهمزة الثانية من الهمزتين المفتوحتين في كلمة، وذكر له الخلاف كذلك في الإدخال، فقال في باب الهمزتين من كلمة:

ثَانِيهِمَا سَهْلٌ غَنَى حَرْمٌ حَلَا... وَخُلْفٌ ذِي الْفَتْحِ لَوْىَ أَبْدَلُ جَلَا

وقال عن الإدخال:

وَالْمَدُّ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حَجْرٌ... بِنِ ثِقْ لَهُ الْخُلْفُ وَقَبْلَ الضَّمِّ ثُرٌ

وعلى ذلك يكون لهشام بحسب التركيب أربعة أوجه:

الأول والثاني: التسهيل مع الإدخال، وعدمه.

الثالث والرابع: التحقيق مع الإدخال، وعدمه.

فقيد الناظم هذا الخلاف، فذكر ما للحلواني من هذه الأوجه الأربعة، فقال:

(ءَأَنْذَرْتَهُمْ لَهُ فَمُدَّ مَعَ التَّحْقِيقِ وَأَفْصَلَ مَسْهَلًا)

قوله: (ءَأَنْذَرْتَهُمْ): يقصد باب الهمزتين المفتوحتين من كلمة، كما في نحو

﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾ وليس المراد هذه الكلمة بعينها.

وقوله (لَه) الضمير يعود على الحلواني، لأنه أقرب مذكور.

وقوله (فَمُدَّ مَعَ التَّحْقِيقِ) المقصود بالمد هنا "إدخال ألف بين الهمزتين".

والمقصود بالتحقيق: تحقيق الهمزة الثانية.

أي أن للحلواني في الهمزة الثانية: التحقيق مع الإدخال.

وقوله (وَإَفْصِلْ مُسَهَّلًا) المراد بالفصل هنا: هو الإدخال كذلك، ويسمى هذا

المد بمد الفصل؛ لأنه يفصل بين الهمزتين.

وقوله (مُسَهَّلًا) يعني الإدخال مع تسهيل الهمزة الثانية، وعلى ذلك يكون

للحلواني في هذا الباب وجهان، وهما:

الأول: التسهيل مع الإدخال (وهو المقدم أداءً).

الثاني: التحقيق مع الإدخال.



## تحرير الخلاف في الهمزتين المفتوحتين للداجوني



قال الناظم:

..... وعنه روى الداجون قصرًا محققًا

الضمير في (وعنه) يعود على هشام، وليس على الحلواني الذي هو أقرب مذكور؛ لأن الداجوني لا يروي عن الحلواني، وإنما يروي عن هشام كالحلواني تمامًا. والمراد بالقصر هنا: عدم الإدخال بين الهمزتين.

وقوله (محققًا) يعني تحقيق الهمزة الثانية وعدم تسهيلها، وعلى ذلك يكون للداجوني في الهمزة الثانية من الهمزتين المفتوحتين: التحقيق مع عدم الإدخال فقط. وعلى ذلك يكون لهشام من طريقه في الهمزتين المفتوحتين من كلمة، ثلاثة أوجه وهي:

**الأول والثاني:** التسهيل والتحقيق كلاهما مع الإدخال (وهذان الوجهان للحلواني).

**الثالث:** التحقيق بدون إدخال (وهذا خاص بالداجوني).

أما الوجه الرابع وهو: التسهيل بدون إدخال، فهذا لم يرد عن هشام مطلقًا.

الطريق	(أنذرتهم) وبابها
الحلواني، وانفرد به ابن شريح عن الداجوني	تسهيل مع الإدخال
لم يرد مطلقًا عن هشام	تسهيل بدون إدخال

## شرح تنقيح فتح الكريم

٤٢١

الحلواني فقط	تحقيق مع الإدخال
الداجوني	تحقيق بدون إدخال

وهذه الأوجه الثلاثة: هي القاعدة العامة لهشام في القرآن كله، وخرج عن هذه القاعدة ست كلمات، وهي ﴿ءَأْمِنُمْ﴾ في الأعراف وطه والشعراء، و ﴿ءَأَسْجُدُ﴾ في الإسراء، و ﴿ءَأَعْجَمِيُّ﴾ في فصلت، و ﴿ءَأَلْهَتُنَا﴾ في الزخرف، و ﴿ءَأَذْهَبْتُمْ﴾ في الأحقاف، و ﴿ءَأَنْ كَانَ﴾ في سورة «ن»، وسيأتي الكلام عليها في مواضعها إن شاء الله.



## تحرير الإمالة في الأفعال الثلاثية لهشام



قال الناظم:

وَزَادَ لَهُ مَعَ شَاءَ جَاءَ تَمِيلًا .....

**التحرير هنا:** في إمالة الأفعال الثلاثية، وهي (زاد، شاء، جاء) وذكرها الناظم هنا؛ لأن الإمام ابن الجزري أطلق الخلاف فيها في الطيبة فقال:

وَزَادَ خَابَ كَمْ خُلْفٌ فِنَا ... وَشَاءَ جَا لِي خُلْفُهُ

فذكر الإمام ابن الجزري هنا الإمالة لابن عامر بخلاف عنه في (زَادَ، خَابَ) والإمالة ثابتة لابن عامر من روايته في هذين اللفظين، لكنها لابن ذكوان في الأول من جميع طرقه، وفي الثاني من طريق الصوري فقط، ولهشام من طريق الداجوني فقط، لكن (خَابَ) بخلف عنهما<sup>(١)</sup>.

وذكر كذلك ابن الجزري الإمالة لهشام من طريقه في (شَاءَ، جَاءَ) بخلف عنه، فأراد الناظم أن يبين أن هذه الإمالة لهشام في الكلمات الأربع إنما هي للداجوني فقط فالحلواني ليس له إلا الفتح في ذلك كله، وأما الداجوني فليس له الإمالة في ذلك كله، والإمالة في (خَابَ) ثابتة للداجوني من بعض الطرق المسندة عنه، وذكرها الإمام ابن الجزري في النشر وفي تقريب النشر وفي طيبة النشر.

فالكلمات الثلاث (زَادَ، شَاءَ، جَاءَ) للداجوني فيها الإمالة وجهًا واحدًا؛ إلا ما

(١) وإن كان الناظم لم يذكر الإمالة للداجوني في (خَابَ) هنا، ولكنه ذكرها في أول مواضعها في سورة طه، وكان الأولى أن يذكرها هنا مع أخواتها.

## شرح تنقيح فتح الكريم | ٤٢٣

انفرد به صاحب الكافي، كما سيأتي بيانه مفصلاً إن شاء الله.

### قال المتولي في عزو الطرق:

أمال زاد شاء جاداجوني ... من غير كاف فزت بالمكنون.

وأما (خَابَ) ففيها الخلاف للداجوني، والوجهان عنه صحيحان، والفتح هو المقدم. قال الشيخ محمد جابر المصري في قواعد التحرير:

وبالخلف للداجوني حرفي رأى أمل ... وشاء وجاء زاد عنه فميلا  
وإضجاعه بالخلف في خاب واردٌ .....

وقال في شرح مختصر قواعد التحرير:

وشا جاء للداجوني مع زاد مضجع ... لحلوان افتح مثل خاب له انقلا

قال في النشر: «وَاخْتَلَفَ عَنْ هِشَامٍ فِي (شَاءَ)، (جَاءَ)، (زَادَ): فَأَمَّا هَا الدَّاجُونِيُّ وَفَتْحَهَا الحُلُونِيُّ. وَاخْتَلَفَ عَنِ الدَّاجُونِيِّ فِي (خَابَ): فَأَمَّا لَهُ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ وَالرَّوْضَةِ وَالْمُبْهَجِ وَابْنُ فَارِسٍ وَجَمَاعَةٌ، وَفَتْحَهُ ابْنُ سِوَارٍ وَأَبُو العِزِّ وَالْحَافِظُ أَبُو العَلَاءِ وَآخَرُونَ<sup>(١)</sup>».

### \* الخلاصة:

١- الإمالة في هذه الأفعال الثلاثية من طريق الداجوني فقط، وليس للحلوني إلا الفتح.

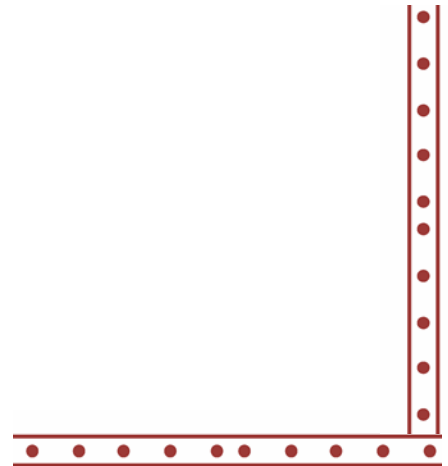
٢- للداجوني الإمالة في (شاء، جاء، زاد) وجهًا واحدًا على ما في النشر.

٣- الخلاف في (خاب) ثابت للداجوني، كما في النشر وأصول النشر.

(١) النشر في القراءات العشر (٢ / ٦٠).



# شرح تنقيح فتح الكريم





## تحرير انفرادات صاحب الكافي عن الداجوني



ثم قال الناظم:

ومن كافٍ افتح سهّل الهمز واقفًا ... كَأنت سهّل فاصلاً، غنًا اهملاً

يتكلم الناظم الآن عن بعض الأوجه التي انفرد بها ابن شريح صاحب الكافي.

قوله (ومن كافٍ) يقصد الناظم كتاب الكافي في القراءات السبع لابن شريح، وهذا الكتاب مسند في النشر في طرق هشام من طريق الداجوني.

قوله (افتح) يعني افتح الأفعال الثلاثية التي تقدم إمالتها للداجوني وجهًا واحدًا وهي (شاء، جاء، زاد) وكذلك (خاب) بخلف عنه.

فانفرد صاحب الكافي بذكر الفتح في هذه الأفعال الثلاثية كلها للداجوني.

وقوله (سهّل الهمز واقفًا) أي: الهمز المتطرف الذي تقدم التغيير فيه للحلواني، والتحقيق للداجوني، فقد انفرد صاحب الكافي أيضًا بذكر التغيير فيه للداجوني.

وقوله (كأنت سهّل فاصلاً) يعني الهمزتين المفتوحتين من كلمة واحدة، وقد تقدم أن فيها للداجوني التحقيق من غير إدخال كحفص؛ إلا أن صاحب الكافي روى فيها للداجوني التسهيل مع الإدخال كالوجه الأول للحلواني.

وقوله (غنًا اهملاً) أي: ليس في الكافي غنة للداجوني عن هشام، وهذه ليست انفرادة من الكافي عن الداجوني؛ لأن أكثر الطرق عن الداجوني على ترك الغنة. وعلى ذلك يكون صاحب الكافي انفرد عن الداجوني بهذه الأوجه:

١- الفتح في الأفعال الثلاثية. ٢- تغيير الهمز المتطرف وقفًا.

٣- التسهيل مع الإدخال في الهمزتين المفتوحتين من كلمة، نحو ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾

## شرح تنقيح فتح الكريم

\* وكل هذه الانفرادات التي ذكرها صاحب الكافي لم يذكرها ابن الجزري في النشر ولا في تقريب النشر، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن ابن الجزري لم يعتمد هذه الأوجه ولم يأخذ بها للداجوني، وإنما تركها كغيرها اختياراً منه.

\* ولذلك أقول: الصواب أن لا يُقرأ بهذه الانفرادات للداجوني، وذلك لما يأتي:

## ❖ أولاً: الفتح في الأفعال الثلاثية (جاء - شاء - زاد):

١- قال في النشر: «وَاخْتَلَفَ عَنْ هِشَامٍ فِي (شَاءَ)، (جَاءَ)، (زَادَ): فَأَمَّا هَا الدَّاجُونِيُّ وَفَتَحَهَا الحُلُوَانِيُّ. وَاخْتَلَفَ عَنِ الدَّاجُونِيِّ فِي (خَابَ): فَأَمَّا هُوَ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ وَالرُّوْضَةِ وَالْمُبْهَجِ، وَابْنُ فَارِسٍ وَجَمَاعَةٌ وَفَتَحَهُ ابْنُ سَوَّارٍ وَأَبُو العِزِّ وَالْحَافِظُ أَبُو العَلَاءِ وَآخَرُونَ.

٢- قال في تقريب النشر: «وَاخْتَلَفَ عَنْ هِشَامٍ فِي (شَاءَ)، (جَاءَ)، (زَادَ): فَأَمَّا هَا عنه الدَّاجُونِيُّ وَفَتَحَهَا الحُلُوَانِيُّ».

فقطع الإمام ابن الجزري بالإمالة للداجوني في الأفعال الثلاثة الأولى من جميع طرقه، وبالفتح للحلواني من جميع طرقه، فمن أين نأخذ الفتح فيها للداجوني؟ ثم ذكر ابن الجزري الخلاف عن الداجوني في (خاب) فقط، ولم يذكر معها الثلاثة الأولى، فلو كان الخلاف عنده ثابت وصحيح في الثلاثة الأولى، لذكره كما ذكر الخلاف في (خاب)، فلمَّا لم يذكره، علم بذلك أنه لا خلاف عنده في إمالتها للداجوني.

وهل يترك الإمام ابن الجزري وجهًا صحيحًا مقروءًا به ولا يذكره، أو يشير إليه حتى بطريق الانفراد؟

\* سؤال: قد يقول قائل إن الإمام ابن الجزري لم يلتزم في كتابه النشر استيفاء العزو دائمًا، فأحيانًا لا يعزو أصلاً، وأحيانًا يعزو إلى بعض الكتب ويترك البعض الآخر، فلعل تركه هذا الوجه للداجوني من هذا القبيل.

## شرح تنقيح فتح الكريم | ٤٢٧

**\* والجواب:** لا مانع أبدًا ولا إشكال أن يذكر ابن الجزري الوجه ولا يعزوه إلى طرقة، أو يعزوه إلى بعض طرقة فقط؛ لأننا في هاتين الحالتين سنرجع إلى الكتب المسندة في النشر لهذا الطريق ونبحث فيها، ولكن بعد أن نأخذ الوجه من النشر. بمعنى: إذا اعتمد الإمام ابن الجزري الوجه من الكتب وذكره في الطيبة والنشر وتقريب النشر، نبدأ بعد ذلك بالبحث في طرق هذا الوجه والتحرير عليه.

أما إذا لم يعتمد ابن الجزري هذا الوجه ولم يذكره مطلقًا في النشر ولم يتعرض له ألبته، فحينئذ لا نأخذه ولا نقرأ به حتى وإن كان موجودًا في أصول النشر؛ لأن الإمام ابن الجزري ينتقي ويختار من الكتب والطرق الأسانيد والأوجه، فكما اختار من الكتب بعض الأسانيد وترك كثيرا منها، كذلك اختار من الكتب بعض الأوجه وترك كثيرا منها، فما تركه لا يصح لنا أن نأخذ به أو نقرأ به. وعدم ذكره في النشر وفي تقريب النشر وجه الفتح في هذه الأفعال الثلاثية للداجوني، ليس مجرد عزو إلى كتاب، بل هذا وجه مستقل بذاته لم يتعرض له أصلاً، فلو ثبت عنده لكان لزامًا عليه أن يذكره.

فليس هذا من باب ذكر الكتب في عزو أوجه الخلاف، بل هذا وجه مستقل بذاته، لم يذكر أصلاً للداجوني في كتاب النشر ولا في تقريبه، فلو صح لذكر.

**إدًا:** منهج الإمام ابن الجزري في عزو أوجه الخلاف: أنه قد يعزو الوجه إلى بعض طرقة دون بقية الطرق، وقد لا يعزو الوجه أصلاً إلى أي من الطرق. ولكنه لا بد أن يذكر الوجه الخلفي، إن كان صحيحًا أو مقروءًا به، فإذا ترك الوجه ولم يذكره أصلاً، فهذا دليل على ضعف هذا الوجه عنده وعدم اعتماده له، ولا سيما إذا كان هذا الوجه انفراداً من بعض المصنفين؛ لأنه لم يلتزم بذكر الانفرادات كلها. وهذا الاستدلال كافٍ جداً على ترك هذا الوجه وعدم الأخذ به.

**٣-** هذا الوجه ليس مشهوراً ولا معروفاً عند أئمة القراءة، ولذلك لم يذكروه في كتبهم، بل كل من وقفت على كتبهم لا يذكرون للداجوني إلا الإمالة فقط في هذه

## شرح تنقيح فتح الكريم

الأفعال الثلاثية، وهذه بعض نصوصهم:

أ- قال أبو عمرو الداني: «وروى... عن ابن عامر إمالة (شَاءَ)، (جَاءَ)، (زَادَ) في جميع القراءان، وكذلك روى الداجوني عن أصحابه عن هشام...».

ب - قال الإمام القباقي - رَحِمَهُ اللهُ -: «واختلف عن هشام في (جَاءَ)، (شَاءَ)، (زَادَ): فأمالها عنه الداجوني، وفتحها عنه الحلواني».

ج - قال العلامة النويري - رَحِمَهُ اللهُ -: «واختلف في (جَاءَ)، (شَاءَ) عن ذي لام لوى (هشام) فأمالها عنه الداجوني، وفتحها الحلواني، واختلف عن ذي كم (ابن عامر) في: (زَادَ)، (حَابَ) عن كل من روايته، فأما هشام فروى عنه إمالة (زَادَ) الداجوني، وفتحها الحلواني...»

د - قال العلامة القسطلاني - رَحِمَهُ اللهُ -: «... واختلف فيهما - شَاءَ، جَاءَ - وفي زَادَ» عن هشام، فأمالها عنه الداجوني، وفتحها الحلواني...».

هـ - قال البنا الدماطي - رَحِمَهُ اللهُ -: «واختلف فيهما (شَاءَ، جَاءَ) وفي (زَادَ) عن هشام، فأمالها عنه الداجوني، وفتحها عنه الحلواني...».

و- قال العلامة المنصوري - رَحِمَهُ اللهُ -: «أمال (زاد) عن هشام الداجوني، وفتحها عنه الحلواني.... وشاء جاء لي خلفه، أمالهما عن هشام الداجوني، وفتحهما عنه الحلواني».

ل - قال العلامة إبراهيم العبيدي - رَحِمَهُ اللهُ -: «وشاء جا لي خلفه فتى منا: أمالهما عنه الداجوني، وفتحهما عنه الحلواني، والقصر طريق الحلواني، فتمتنع الإمالة على القصر».

ي - قال الشيخ محمد بن محفوظ الترمسي - رَحِمَهُ اللهُ -: «وتحرير الخلاف لابن عامر في (زاد): أن هشامًا فتحها من طريق الحلواني، وأمالها من طريق الداجوني...»

و(شاء)، (جاء) للمرموز إليهم بقوله: لي خلفه فتى منا؛ أي: هشام بخلاف عنه. فأمالهما عنه الداجوني، وفتحهما عنه الحلواني...».

\* هذه الأدلة كلها تفيد بأن وجه الفتح للداجوني الذي انفرد به ابن شريح في الكافي، لم يذكره ابن الجزري في النشر ولا في تقريب النشر، ولم يكن هذا الوجه معروفاً ولا مشهوراً عن الداجوني، لذلك لم يذكره كثير من أئمة القراءة.

### ثانياً: تسهيل الهمز المتطرف وقفاً للداجوني:

**قال في النشر:** «وَاحْتَلَفَ عَنْ هِشَامٍ فِي تَسْهِيلِ الْهَمْزِ الْمُتَطَرِّفِ وَقَفًا، فَرَوَى جُمْهُورُ الشَّامِيِّينَ وَالْمَصْرِيِّينَ وَالْمَغَارِبَةَ قَاطِبَةً عَنِ الْحُلَوَانِيِّ عَنْهُ تَسْهِيلَ الْهَمْزِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ عَلَى نَحْوِ مَا يُسَهِّلُهُ حَمْزَةٌ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ، وَهِيَ رِوَايَةُ الْحَافِظِ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ وَابْنِ سُفْيَانَ وَالْمَهْدَوِيِّ وَابْنِي عَلْبُونٍ وَمَكِّيٍّ وَابْنِ شَرِيحٍ وَابْنِ بَلِيْمَةَ وَصَاحِبِ الْعُنْوَانِ وَشَيْخِهِ صَاحِبِ الْمُجْتَبَى وَغَيْرِهِمْ. وَهِيَ رِوَايَةُ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرٍ الْبُكْرَاوِيِّ عَنْ هِشَامٍ. وَرَوَى صَاحِبُ التَّجْرِيدِ وَالرُّوْضَةَ وَالْجَامِعَ وَالْمُسْتَنْبِرَ وَالتَّدْكَارَ وَالْمُبْهَجَ وَالْإِرْشَادِيْنَ وَسَائِرُ الْعِرَاقِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ عَنْ هِشَامٍ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ التَّحْقِيقَ كَسَائِرِ الْقُرَّاءِ. وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ، بِهِمَا قَرَأْنَا وَبِهِمَا نَأْخُذُ.»

**وقال في تقريب النشر:** «واختلف في الوقف عن هشام من طريق الحلواني في

تسهيل الهمز المتطرف، فروى الجمهور من الشاميين والمصريين والمغاربة عنه تسهيل الهمز في ذلك كله على نحو تخفيف حمزة من غير فرق....».

\* من خلال كلام الإمام ابن الجزري هذا يتبين لنا أن الخلاف الذي ذكره في الطيبة لهشام، إنما هو من طريق الحلواني فقط، أما الداجوني فليس له إلا الوقف بالتحقيق وجهاً واحداً، وليس في كلام ابن الجزري ما يدل من قريب ولا بعيد على هذا التغيير الذي انفرد به ابن شريح في الكافي، فما ذكره ابن شريح يخالف تماماً ما

## شرح تنقيح فتح الكريم

ذكره ابن الجزري في النشر وتقريبه. ولو صح التغيير من طريق الداجوني عند ابن الجزري لذكره وصرح بذكره ولو بطريق الانفراد، ولكنه لم يذكره مطلقاً ولم يشر إليه، وهذا يدل على أنه لم يعتمد هذا الوجه ولم يأخذ به ولم يعول عليه.

**وقال ابن الناظم:** قوله [ومثله خلف هشام في الطرف] أي مثل حمزة، والتقدير مثل قراءة حمزة في الوقف على الهمز اختلف عن هشام في المتطرف منه خاصة، وهذا الوجه طريق الحلواني للمغاربة ومن تبعهم...».

**وقال النويري:** «وَاخْتَلَفَ عَنْ هِشَامٍ فِي تَسْهِيلِ الْهَمْزِ الْمُتَطَرِّفِ وَفَقًا، فَرَوَى جُمْهُورُ الشَّامِيِّينَ وَالْمِصْرِيِّينَ وَالْمَغَارِبَةَ خَاصَّةً عِنْدَ الْحُلَوَانِيِّ عَنْهُ تَسْهِيلَ الْهَمْزِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ عَلَى نَحْوِ مَا يُسَهِّلُهُ حَمَزَةٌ، وَهِيَ رِوَايَةُ الدَّانِيِّ وَابْنِ سُفْيَانَ وَالْمَهْدَوِيِّ وَابْنِ غَلْبُونٍ وَمَكِّيٍّ وَابْنِ شُرَيْحٍ وَابْنِ بَلِيْمَةَ وَصَاحِبِ الْعُنْوَانِ...»

وروى التحقيق صاحب التجريد والروضة والجامع والمستنير والتذكار وصاحب المبهج والإرشاد وسائر العراقيين وغيرهم عن هشام من جميع طرقه.».

**وقال القباقبي:** «واختلف في الوقف عن هشام من طريق الحلواني في الهمز المتطرف، فروى الجمهور من الشاميين والمصريين والمغاربة عنه تسهيل الهمز في ذلك كله على نحو تخفيف حمزة من غير فرق...».

**وقال العلامة القسطلاني:** «وقرأ هشام بتسهيل الهمزة المتطرفة خاصة في الوقف فيما رواه جمهور الشاميين والمصريين، وجميع المغاربة عن الحلواني على مثل ما يسهله حمزة من غير فرق...»

وقرأ الباقون بالتحقيق في جميع الباب، وبه قرأ هشام من غير طريق الحلواني، ومن طريقه في غير المتطرفة، وروى عنه العراقيون التحقيق...».

**وقال البنا الدمياطي:** «واختلف عن هشام في الوقف على الهمز المتطرف فقط:

فروى تسهيله في الباب كله على نحو ما سهله حمزة من غير فرق: جمهور الشاميين والمصريين والمغاربة قاطبة عن الحلواني عنه... وروى العراقيون وغيرهم عن هشام من جميع طرقه التحقيق كسائر القراء... وتقدم أن هشامًا من طريق الحلواني بخلف عنه يسهل الهمز المتطرف خاصة...».

**وقال العلامة المنصوري: ﴿السَّفَهَاءُ﴾:** وقفًا... ومثله خلف هشام في الطرف، والخلاف لهشام من طريق الحلواني، والتحقيق فقط للداجوني...».

**وقال العلامة يوسف أفندي زاده: ﴿قَالُوا أَنْوَمُنْ كَمَا ءَامَنَ السَّفَهَاءُ﴾** لهشام فيه أربعة أوجه:

**الأول:** القصر في المنفصل مع التحقيق والطويل في ﴿السَّفَهَاءُ﴾ وهو للحلواني.

**الثاني:** المد في المنفصل مع التخفيف في ﴿السَّفَهَاءُ﴾ بالأوجه الخمسة المعلومة، وهو للحلواني من طريق المصريين والشاميين والمغاربة.

**الثالث:** المد في المنفصل مع التحقيق في ﴿السَّفَهَاءُ﴾ من التجريد والتذكار والمبهج وغاية أبي العلاء، وهو للداجوني أيضًا من جميع طرقه.

**الرابع:** المد في المنفصل مع التحقيق والمد الطويل في ﴿السَّفَهَاءُ﴾ وهو للحلواني من الإرشاد وبعض العراقيين...».

**وقال الشيخ إبراهيم العبيدي:** «(ومثله خلف هشام في الطرف):

والخلف لهشام من طريق الحلواني، والتحقيق فقط للداجوني...».

**وقال الشيخ محمد جابر المصري في (قواعد التحرير):** وغير حلواني<sup>٢٤</sup> الهمز

وحده لدى الوقف في وجه على المدِّ فاقبلا.

وقال في (شرح مختصر قواعد التحرير):

لداجون لا تقصر كذا لا تسهلن لهمزٍ أخيرٍ للرفيق فسَهَلَا

ثم قال شارحًا: «ويختص الحلواني بتخفيف الهمز المتطرف بالخلف على مد

المنفصل، ولا تخفيف للداجوني...».

❁ ثالثًا: التسهيل مع الإدخال في نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ للداجوني:

قال ابن الجزري: «وَأَمَّا هِشَامٌ: فَرَوَى عَنْهُ الْحُلْوَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبْدِانَ تَسْهِيلَهَا بَيْنَ بَيْنَ، وَهُوَ الَّذِي فِي التَّيْسِيرِ وَالْكَافِي وَالْعُنُونِ وَالْمُجْتَبَى وَالْقَاصِدِ وَالْإِعْلَانِ وَتَلْخِصِ الْعِبَارَاتِ وَرَوْضَةِ الْمُعَدَّلِ وَكِفَايَةِ أَبِي الْعَزِّ مِنْ الطَّرِيقِ الْمَذْكُورَةِ، وَهُوَ أَيْضًا عَنْ الْحُلْوَانِيِّ مِنْ غَيْرِ الطَّرِيقِ الْمَذْكُورَةِ فِي التَّبَصُّرَةِ وَالْهَادِي وَالْهَدَايَةِ وَالْإِرْشَادِ وَالتَّذَكُّرَةِ لِابْنِ غَلْبُونٍ وَالْمُسْتَنِيرِ وَالْمُبْهَجِ وَغَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ وَالتَّجْرِيدِ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِيِّ، وَهُوَ رِوَايَةٌ الْأَخْفَشِ عَنْ هِشَامٍ. وَرَوَى الْحُلْوَانِيُّ عَنْهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَمَالِ تَحْقِيقَهَا، وَهُوَ الَّذِي فِي تَلْخِصِ أَبِي مَعْشَرٍ وَرَوْضَةِ أَبِي عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيِّ وَالتَّجْرِيدِ وَسَبْعَةِ ابْنِ مُجَاهِدٍ، وَكَذَلِكَ رَوَى الدَّاجُونِيُّ مِنْ مَشْهُورِ طَرُقِهِ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ هِشَامٍ...».

وقال في التقريب: المفتوحان نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾، ﴿ءَأَنْتُمْ﴾، ﴿ءَأَلِدُ﴾

فسهل الثانية منهما بين بين... وهشام من طريق ابن عبدان وغيره عن الحلواني...  
وفصل بين الهمزتين بالألف أبو عمرو وأبو جعفر وقالون وهشام من طريق الحلواني،  
والباقون بغير فصل...».

قال ابن الناظم: (وخلف ذي الفتح لوى.....) أي: واختلف عن هشام في تسهيل

الهمزة الثانية حالة الفتح، فسهلها عنه من طريق الحلواني: ابن عبدان وغيره...».

وقال العلامة النويري: «وَأَمَّا هِشَامٌ: فَرَوَى عَنْهُ الْحُلْوَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبْدِانَ



تَسْهِيْلَهَا بَيْنَ بَيْنَ... وَرَوَى الْحُلَوَانِيُّ عَنْهُ أَيضًا مِنْ طَرِيقِ الْجَمَالِ تَحْقِيقَهَا... وَكَذَلِكَ رَوَى الدَّاجُونِيُّ مِنْ مَشْهُورِ طَرِيقِهِ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ هِشَامٍ...».

**وقال القباقي:** «المفتوحان نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾، ﴿ءَأَنْتُمْ﴾، ﴿ءَأَلِدُ﴾: فسهل الثانية منهما بين بين ... وهشام من طريق ابن عبدان وغيره عن الحلواني... وفصل بينهما بألف: قالون، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وهشام من طريق الحلواني، الباقون بغير فصل...».

**وقال القسطلاني:** «﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ و...: فقرأ قالون وأبو عمرو وهشام من طريق ابن عبدان وغيره عن الحلواني، وكذا أبو جعفر، بتسهيل الثانية منهما بين الهمزة والألف؛ لقصد الخفة مع إدخال ألف بينهما...»

وقرأ ابن ذكوان وهشام من مشهور طرق الداجوني عن أصحابه عنه وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا روح وخلف، بالتحقيق من غير ألف، وقرأ هشام من طريق الجمال عن الحلواني بالتحقيق وإدخال ألف بينهما.

### فتحصل لهشام ثلاثة أوجه:

**الأول:** التسهيل بين بين مع إدخال ألف بينهما من طريق ابن عبدان وغيره عن الحلواني.

**الثاني:** التحقيق وإدخال ألف بينهما من طريق الجمال عن الحلواني.

**الثالث:** التحقيق من غير إدخال ألف من مشهور طرق الداجوني.

**وقال البنا الدمياني:** «... ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾...: فقرأ قالون وأبو عمرو وهشام من طريق ابن عبدان وغيره عن الحلواني، وكذا أبو جعفر، بتسهيل الثانية منهما بين الهمزة والألف، مع إدخال ألف بينهما، وقرأ هشام من مشهور طرق الداجوني بالتحقيق من

## شرح تنقيح فتح الكريم

غير ألف، وقرأ هشام من طريق الجمال بالتحقيق وإدخال ألف.»

**وقال المنصوري:** «**ءَأَنْذَرْتَهُمْ**» لهشام ثلاثة أوجه: التسهيل وتركه، كلاهما مع الإدخال للألف من طريق الحلواني. والتحقيق مع القصر طريق الداجوني عنه.

**وقال إبراهيم العبيدي:** «لهشام ثلاثة أوجه: التسهيل، وتركه: كلاهما مع الإدخال من طريق الحلواني، والتحقيق مع القصر طريق الداجوني.»

**وقال الترمسي:** «وخلف ذي الفتح، نحو **ءَأَنْذَرْتَهُمْ**» ثابت للمرموز له بلام (لوى) أي: هشام، فالتسهيل: له من طريق ابن عبدان وغيره عن الحلواني. والتحقيق: من مشهور طرق الداجوني.»

**وقال العلامة يوسف أفندي زاده:** «قوله تعالى **ءَأَنْذَرْتَهُمْ**» لهشام فيه ثلاثة أوجه:

**الأول:** التسهيل مع المد، وهو للحلواني من طريق ابن عبدان.

**الثاني:** التحقيق مع المد، وهو أيضاً للحلواني من طريق أبي عبد الله الجمال.

**الثالث:** التحقيق مع القصر، وهو للداجوني من جميع طرقه، ولا يجيء لهشام التسهيل مع القصر؛ لأن القصر للداجوني، ولا تسهيل له.»

**وقال الشيخ محمد جابر المصري:**

..... ومُدَّ مع التحقيق وافصل مسهلاً

لحلوانٍ ثاني الهمزتين إذا فتح ... وداجونٍ بالتحقيق لم يك فاصلاً

**وقال في شرح مختصر قواعد التحرير:**

..... وأدخل بتحقيق كذا افصل مسهلاً

لحلوانِ ثاني همزتي كأنتمُ ... وداجونٍ بالتحقيق لم يك فاصلا

ثم قال شارحًا: وللحلواني في باب (ءأنتم) التسهيل والتحقيق كلاهما مع الفصل، وللداجوني التحقيق من غير فصل».

من خلال هذا العرض السريع لكلام أهل الأداء في هذه الأوجه التي ذكرها صاحب التنقيح للداجوني من كتاب الكافي لابن شريح، يتبين لنا الآتي:

أولًا: أول من قال بهذا التحرير هو الإمام الإزميري - رَحِمَهُ اللهُ - وتابعه على ذلك الإمام المتولي، ثم أصحاب التنقيح، ثم صاحب فريدة الدهر.

قال الإمام الإزميري: «روى هشام ﴿ءَأَنْتُمْ﴾ ونحوها: بالتسهيل مع الفصل من الكافي، ومن طريق الحلواني من المصباح وغاية أبي العلاء والمبهج...».

وقال: «روى هشام (زاد، جاء، شاء) بالفتح من الكافي». وقال في البدائع: «قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ يختص وجه القصر في المنفصل لهشام وكذا المد مع الإمالة في ﴿شَاءَ﴾ بوجه الهمز وقفًا، ومعلوم أن القصر مخصوص بوجه الفتح في ﴿شَاءَ﴾. ويصح أربعة أوجه:

الأول: القصر مع الفتح والهمز لابن عبدان من كفاية أبي العز، وللجمال من المصباح وتلخيص أبي معشر وروضة المعدل على ما وجدنا في الكتب الثلاثة.

الثاني: المد مع الفتح والهمز وقفًا للحلواني من الكامل والتجريد والمبهج والسبعة.

الثالث: المد مع الإبدال لابن عبدان من التيسير والشاطبية وتلخيص ابن بليمة والإعلان والعنوان والمجتبى وروضة المعدل، وللجمال من قراءة الداني على الفارسي عن أبي طاهر عن النقاش عنه، ولهشام بكماله - ليس في الكافي طريق الحلواني - من الكافي وانفرد به للداجوني.

## شرح تنقيح فتح الكريم

والعجب أن ابن الجزري لم ينبه عليه في النشر.

**الرابع:** المد مع الإمالة والهمز للداجوني سوى الكافي.

وقال المتولي في الروض النضير:

وَسَهَّلَ حُلُوَانِيَّ الْهَمْزَ وَحَدَهُ ... لَدَى الْوَقْفِ فِي وَجْهِ عَلَى الْمَدِّ ثُمَّ لَا  
يَغْنُ عَلَى مَدٍّ أَنْذَرْتَهُمْ لَهُ ... فَمَدَّ مَعَ التَّحْقِيقِ وَأَفْصَلَ مُسَهَّلًا  
وَعَنْهُ رَوَى الدَّاجُونِي قَصْرًا مُحَقَّقًا ... وَزَادَ لَهُ مَعَ شَاءَ جَاءَ تَمِيلًا

**ثم قال شارحًا:** اختص الحلواني في أحد وجهيه بتسهيل الهمز وقفًا على المد، فإن

قصر حقق كالداجوني، فالتسهيل عنه لابن عبدان من... وللجمال من قراءة الداني على

الفارسي، وانفرد به صاحب الكافي عن الداجوني... واختص الداجوني بإمالة (زاد،

شاء، جاء) وانفرد عنه صاحب الكافي بالفتح...».

**وقال في عزو الطرق** (مبحث طرق وقف حمزة وهشام على الهمز):

وعن هشامهم فسهل وقفًا .....

أما لداجونيهم فحقق... إلا من الكافي فتخفيف بقي

وقال في مبحث طرق الإمالة للداجوني:

أمال (زَادَ) (شَاءَ) (جَاءَ) الداجوني... من غير كافٍ فزت بالمكنون.

وقال الشيخ عامر عثمان في (شرح التنقيح):

وأمال (زَادَ) (شَاءَ) (جَاءَ) الداجوني من غير الكافي، وفتح من كتاب الكافي،

ومذهبه تغيير الهمز وقفًا والتسهيل مع الإدخال في باب ﴿ءَأَنْتَ﴾ وإشباع المتصل

وترك الغنة».

وقال الشيخ محمد إبراهيم سالم في (فريدة الدهر): ﴿فَزَادَهُمْ﴾ إمالة الداجوني

عن هشام، وله الفتح من الكافي.....».

وقال في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا..... أَلْسَفَهُاءُ﴾: «ولاحظ أن التغيير في الوقف لهشام هو للحلواني بالخلف على التوسط، ويأتي التغيير للداجوني من كتاب الكافي...».

\* هذه بعض النصوص الواردة عنم يأخذون بهذه الانفرادات لابن شريح عن الداجوني وبعد أن ذكرنا كلام ابن الجزري في النشر وفي تقريب النشر في هذه الأوجه، وذكرنا كذلك كلام بعض أهل الأداء الذين نقلوا عن الداجوني ما نقله عنه ابن الجزري تمامًا، ولم يتعرضوا لذكر هذه الأوجه مطلقًا، وذكرنا كذلك كلام من يأخذون بهذه الانفرادات أنتقل بعد ذلك لجزئية مهمة في هذه المسألة وهي:

- عنم نقل ابن شريح هذه الأوجه، وهل شاركه أحدٌ في نقلها عنم نقلها هو عنه؟

وهل من نقل عنه ابن شريح هذه الأوجه، نقلها هو كذلك؟  
هذه الأسئلة كلها والإجابة عليها، تبين لنا حقيقة هذه الانفرادات ومصدرها، وهي كافية في قبول هذا الوجه أو رده.

\* **بداية:** نذكر هذه الأوجه كما ذكرها ابن شريح في كتابه الكافي:

**أولاً: وجه الفتح في الأفعال الثلاثية (جاء، شاء، زاد):** «ذكر ابن شريح الإمالة

لحمزة في الأفعال العشرة، وذكر موافقة ابن ذكوان له، ثم قال: وفتحها كلها الباقون». وهشام من الباقين.

**ثانياً: تغيير الهمز المتطرف وقفًا:** قال: «فكان حمزة وهشام يقفان على المتطرفة بالتسهيل... وقال في نهاية الباب: «وكل ما ذكرنا عن حمزة في الهمزة المتطرفة من التسهيل فهشام مثله فيها...».

**ثالثاً: التسهيل في الهمزتين المفتوحتين مع الإدخال:** قال: «مفتوحتين من كلمة

## شرح تنقيح فتح الكريم

واحدة نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ فقرأ الحرميان وأبو عمرو وهشام بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية غير أن قالون وأبا عمرو وهشامًا يدخلون بينهما ألفًا. ننتقل بعد ذلك إلى الطرق التي روى منها ابن شريح هذه الانفرادات:

**أولاً:** على من قرأ ابن شريح بطريق الداجوني عن هشام؟

قرأ ابن شريح بهذا الطريق على أبي عليّ البغدادي المالكي صاحب كتاب (الروضة في القراءات الإحدى عشرة) وهي من أصول النشر.

**قال ابن شريح في كتابه (الكافي):** «وقرأتُ بها - برواية هشام - أيضًا على أبي عليّ البغدادي، وقرأ أبو عليّ على أبي الفرج بن بكران - النهرواني -، وقرأ أبو الفرج على زيد بن علي، وقرأ زيد بن عليّ على أبي بكرٍ محمد بن أحمد الرملي الداجوني... الخ.

**ثانيًا:** هل هذا الطريق مسند في النشر عن الداجوني من كتاب الكافي؟ نعم، أسند الإمام ابن الجزري كتاب الكافي من قراءة ابن شريح على أبي عليّ البغدادي في طرق الداجوني.

**قال في النشر في طرق الداجوني:** «طريق زيد بن عليّ من ست طرق: طريق النهرواني وهي الأولى عن زيد، من... وَمِنْ كِتَابِ (الرَّوْضَةِ) لِأَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ، وَمِنْ كِتَابِ (الْكَافِي) وَقَرَأَ بِهَا - ابن شريح - عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ الْمَذْكُورِ... قرأ بها... والمالكي على أبي الفرج عبد الملك بن بكران النهرواني.

وعلى ذلك يكون السند من النشر هكذا (ابن شريح عن أبي عليّ المالكي عن أبي الفرج النهرواني عن زيد بن عليّ عن الداجوني) وهو نفس السند الذي ذكره ابن شريح.

**إذًا:** ما يرويه ابن شريح عن الداجوني في كتابه (الكافي) إنما هو من قراءته على أبي عليّ المالكي، وعلى ذلك ينبغي أن تكون هذه الأوجه التي ذكرها عن الداجوني عند

أبي علي المالكي، أو على الأقل عند أحد ممن قرأ عليه مثل ابن شريح. وعلى ذلك: يكون الحكم على هذه الأوجه بالصحة أو الضعف من خلال أبي علي المالكي الذي قرأ عليه ابن شريح هذه الأوجه، أو من خلال من قرأ عليه مثل ابن شريح.

**نظر أولاً:** مَنْ مِنْ أصحاب الكتب قرأ أو روى عن أبي علي المالكي، لننظر هل ذكر أحد منهم ما ذكره ابن شريح عن الداجوني في (الكافي) أم لا؟ ممن قرأ على أبي علي المالكي وهم من أصحاب الكتب:

١- أبو القاسم الهذلي، صاحب كتاب (الكامل) (١).

٢- ابن شريح الإشبيلي، صاحب كتاب (الكافي).

٣- أبو القاسم ابن الفحام، صاحب كتاب (التجريد)، ولكنه قرأ على إبراهيم ابن إسماعيل المالكي، الذي يروي كتاب (الروضة) لأبي علي عنه سماعاً وقراءةً، فابن الفحام قرأ على إبراهيم المالكي، وإبراهيم المالكي قرأ على أبي علي المالكي. إذاً: كل هؤلاء الأئمة الكبار العظام، ينقلون عن الإمام الكبير أبي علي المالكي، وكل هؤلاء أصحاب كتب، وكتبهم من أصول النشر، وكلها مسندة في النشر في طرق الداجوني.

**\* والسؤال الذي يطرح نفسه، وهو:** هل نقل أحد من هؤلاء الأئمة في كتبهم مثل

ما نقله ابن شريح في الكافي؟

**أولاً:** رجعت إلى هذه الكتب كلها، فلم أر أحداً من هؤلاء الأئمة الكبار، ذكر في كتابه ما ذكره ابن شريح من هذه الأوجه، بل كلهم على خلاف ذلك، فكلهم ذكروا: التحقيق من غير إدخال في الهمزتين المفتوحتين، والتحقيق في الهمز المتطرف وقفاً،

(١) لكنَّ الهذلي لا يُحتج به هنا؛ لأنه لم يقرأ طريق الداجوني على أبي علي المالكي على النهرواني، لذلك لم يسند ابنُ الجزري في النشر في طريق النهرواني.

## شرح تنقيح فتح الكريم

وإمالة (شاء، جاء، زاد) وهذا هو الموافق لما في النشر.

**إذًا:** كل من قرأ على أبي علي المالكي، لم يذكروا هذا الذي ذكره ابن شريح. وعلى ذلك: يكون ابن شريح الذي قرأ هذا الطريق على المالكي، يكون بذلك قد خالف كل من قرأ على المالكي.

**ومعنى ذلك:** أن أبا علي المالكي قد خص ابن شريح بهذا الوجه، دون سائر من قرأ عليه، وهذا أمر لا تطمئن إليه النفس.

**ثانيًا:** وهذا هو المهم، هل ذكر أبو عليّ المالكيّ نفسه هذه الأوجه عن الداجوني في كتابه (الروضة) والتي هي مسندة في النشر عن الداجوني، وليس فيها طريق الحلواني؟

**والجواب:** لقد رجعت إلى الروضة فلم أر فيها هذه الأوجه، بل ما فيها يخالف ذلك، ويقتضي عدم صحته وثبوته عن الداجوني.

**قال أبو عليّ في باب (الهمزتين من كلمة):** «**ءَأَنْذَرْتَهُمْ**»، «**ءَأَنْتُمْ**»... فكان ابن عامر وأهل الكوفة وروح والوليد يحققون الهمزتين في هذه المواضع المذكورة كلها...».

**وقال في باب (الوقف على الهمز):** «وقد اختلف عن هشام في الهمز وتركه في الوقف، والذي يعتمد عليه في هذه الروايات عنه الهمز في الوصل والوقف...».

وهذا نص قاطع وصريح من أبي عليّ بعدم الاعتماد على الروايات التي نقلت تخفيف الهمز عن هشام (يقصد من طريق الداجوني فقط؛ لأن الروضة ليس فيها طريق الحلواني أصلاً) فهو صرح بوجود خلاف عن هشام في الهمز المتطرف، ولكنه ذكر أن الصحيح في ذلك هو الاعتماد على الروايات التي جاءت بتحقيق الهمز فقط.

**وقال في باب (الإمالة):** «وكان ابن عامر في رواية هشام وابن ذكوان ونُصير يميلان



## شرح تنقيح فتح الكريم | ٤٤١

(زاد، شاء، جاء) وما اتصل بهن من مكئى، ويفتحان ما سواهن...».

هذه نصوص أبي علي المالكي في كتابه الروضة، وليس فيها ما ذكره ابن شريح في الكافي.

**سؤال:** هل هذا الوجه معروفٌ عند شيوخ أبي عليّ المالكي؟ يعني: ربما تكون هذه الأوجه التي انفرد بها ابن شريح، ليست معروفة عن أبي علي المالكي، وتكون معروفة عند شيوخه، ولكن لم يذكرها أبو علي في كتابه، ولم ينقلها أحد عنه، ولكنها معروفة عند شيوخه.

**والجواب:** هذه الانفرادات لا تُعرف حتى عن شيوخ أبي علي المالكي.

والدليل على ذلك؛ أن شيخ أبي عليّ المالكي، وهو أبو الفرج عبد الملك بن بكران النهرواني، الذي قرأ عليه أبو علي المالكي طريقَ الداغوني من طريقه، لم ينقل عنه أحدٌ من أصحاب الكتب هذا الوجه مطلقاً - فيما أعلم - وطريق النهرواني هذا قد أسنده ابن الجزري من: (جامع الخياط - المستنير - روضة المالكي - الكافي - التجريد - الكفاية الكبرى - غاية الاختصار - روضة المعدل) فكل هذه الكتب فيها طريقُ النهرواني، وكل أصحاب هذه الكتب قرءوا على النهرواني كما قرأ عليه أبو علي المالكي، ولم ينقل عنه أحد منهم هذا الذي نقله ابن شريح.

**إذًا:** هذه الأوجه لا تُعرف عن المالكي، ولا حتى عن شيخه الذي قرأ عليه هذا الطريق.

**إذًا:** من أين أتى الإمام ابن شريح بهذه الأوجه التي ذكرها منفردًا بها عن الداغوني؟ لقد خالف ابن شريح من قرؤوا عن أبي علي المالكي، حيث أنه ذكر ما لم يذكره، بل لقد ذكر هو بخلاف ما ذكروا هم. بل لقد ذكر ابن شريح ما لم يذكره شيخه الذي قرأ عليه هذا الطريق، فما ذكره ابن شريح يخالف ما ذكره شيخه أبو عليّ المالكي، وهو الذي صرح بأنه قرأ طريق الداغوني عليه.

## شرح تنقيح فتح الكريم ٤٤٢

**والسؤال:** هل قرأ ابنُ شريحِ هذه الأوجه على أبي عليٍّ المالكيِّ؟

**والجواب:** من خلال ما ذكرناه عمن قرأ على أبي علي، ومن خلال ما ذكره أبو علي نفسه في روضته، يتبين لنا أن هذه الأوجه ليست من طريق أبي علي المالكي. وذلك لما يأتي:

١- لأنها لو كانت له لذكرها في كتابه، ولو بطريق الخلف أو الحكاية.

٢- لأنه ذكر ما يدل على ضعف بعض هذه الأوجه، كما ذكر في وجه تخفيف الهمز عن هشام، وأن هذه الروايات لا يعتد بها.

٣- لو كانت له لاشتهرت عنه، ونقلها عنه من قرؤوا عليه. إذًا: من أين أتى ابن شريح بهذه الأوجه التي خالف فيها شيخه الذي قرأ عليه بهذا الطريق، وخالف كذلك من قرأ على شيخه هذه الطريق؟

يبدو أن هذه الأوجه لم يقرأ بها ابن شريح على أبي عليٍّ المالكي، وقد يكون قرأ بها على غيره؛ لأنه لا يذكر في كتابه إلا ما قرأ به على شيوخه، كما دلَّ على ذلك كلامه في مقدمة الكتاب، وذلك حيث قال: «واقصرتُ فيه - هذا الكتاب - على ما قرأتُ به قراءة، وأضربتُ عما أخذته روايةً. وعلى ذلك: تكون هذه الأوجه التي ذكرها ابن شريح في الكافي، وخالف بها غيره، تكون ما هي إلا اختيار من ابن شريح، اختاره مما قرأ به على بعض شيوخه.

والاختيار صحيح ومقبول ومأخوذ به إذا كان مما قرأ به القارئ على شيوخه. ولكن هذا الاختيار لا يلزمننا، والأولى عدمُ الأخذ به مطلقًا؛ لأنه لم يذكره ابن الجزري ولم يتعرض له مطلقًا، ونحن لا نقرأ إلا بما قرأ به ابن الجزري، أو اختاره وأخذ به.

### قاعدة عامة في قبول الأوجه أوردها:

نحن لا نقبل أيّ وجه أو نأخذ به إلا إذا قبله ابن الجزري وأخذ به وذكره في النشر، ونصّ عليه في طيبة النشر صراحة.

أما ما لم يذكره ابن الجزري في الطيبة أو النشر، فلا يجوز لنا الأخذ به، حتى وإن كان موجوداً في الطرق والكتب المسندة في النشر؛ لأننا لا نأخذ القراءات من الكتب دون رواية بذلك، كما قرر ذلك ابن الجزري في النشر.

فالإمام ابن الجزري ذكر في بداية كتابه ثلاثة وستين كتاباً منها ستة كتب في شروح الشاطبية.

هذه الكتب كلها ذكر ابن الجزري أنه قرأها على شيوخه، وقرأ بمضمونها القرآن الكريم، يعني ذكر إسناده لها (نصّاً وأداءً)؛ إلا أنه عند اختياره الطرق والأسانيد إلى القراء العشرة، لم يسند إلى كل هذه الكتب، وإنما اختار منها سبعة وثلاثين كتاباً فقط، هي التي اختار منها طرقاً عن القراء العشرة.

وهذه الكتب التي اختار منها طرقاً للقراء العشرة، لم يأخذ كل ما فيها من الطرق والأسانيد، بل اختار منها بعض هذه الطرق والأسانيد وترك كثيراً منها؛ لأنه لم يكن مجرد ناقلاً لما في الكتب، بل كان محققاً، لا يأخذ كل ما في الكتب، بل لقد وضع لنفسه شروطاً في قبول هذه القراءات من الكتب، وقد ذكرها مفصلاً في كتاب النشر.

فلا يصح لنا أن نأخذ من هذه الطرق والأسانيد إلا ما اختاره ابن الجزري منها، فالطريق الذي تركه ابن الجزري من هذه الكتب لا يجوز لنا أن نأخذ به أو أن نعتمد عليه، حتى وإن كان صحيحاً في نفسه؛ لأن ابن الجزري هو أعلم الناس بهذه الطرق التي قرأ بها.

وكما أن الإمام ابن الجزري ترك كثيراً من الأسانيد والطرق من الكتب التي

## شرح تنقيح فتح الكريم



أسندها للقراء العشرة، ترك كذلك كثيرًا من الأوجه الواردة عن القراء العشرة في هذه الكتب ولم يأخذ بها ولم يعول عليها، وأحيانًا يذكرها ويضعفها ويردها - وهذا هو الغالب - وأحيانًا لا يذكرها ولا يتعرض إليها البتة.

فما تركه ابن الجزري من هذه الأوجه، لا يجوز لنا أن نأخذ به أو أن نعتمد عليه مطلقًا، حتى وإن كان موجودًا في الكتب المسندة؛ لأن القراءات لا تؤخذ من الكتب من غير رواية صحيحة، فلقد ترك ابن الجزري أوجهًا كثيرة عن القراء العشرة، وقد تكون صحيحة في ذاتها، ومذكورة في الكتب المسندة عنهم، ومع ذلك تركها ولم يأخذ بها، فلا يجوز لنا أن نأخذ بها. وهذا ما أعلم، والله أعلى وأعلم.



## أحكام تتعلق بابن ذكوان وحفص



قال الناظم:

وطول ابن ذكوان بنقاشٍ اخصصن . . . وسكتًا لحفص عند قصر فأهملا

عناصر التحرير:

**الأول:** تحرير الخلاف في المدين معًا لابن ذكوان.

**الثاني:** تحرير الخلاف في المد المنفصل مع السكت لحفص.

قوله (وطول) المراد به هنا الإشباع؛ لأن المراد بالطول عند الإطلاق: الإشباع.

والمراد به: الإشباع في المدين معًا (المنفصل والمتصل)؛ لأنه أطلق، وأراد

بالإطلاق المدين معًا.

وقوله (بنقاشٍ اخصصن)، أي: أن الإشباع في المدين معًا خاصٌّ بالنقاش عن ابن

ذكوان وكما نعلم أن للنقاش طريقين رئيسان، وهما: الأخفش، والصوري.

والأخفش عنه: النقاش، وابن الأخرم.

والصوري عنه: الرملي، والمطوعي.

والإمام ابن الجزري حينما ذكر الإشباع في المدين في الطيبة، أطلق الخلاف فيه

لابن ذكوان، فقال:

إن حرف مدّ قبل همز طوّلاً . . . جد فد ومز خلفاً.....

فقد يوهم ذلك أن الإشباع ثابت عن ابن ذكوان من جميع طرقه، وهذا غير

صحيح؛ لأن الإشباع لم يرد عن ابن ذكوان إلا من طريق النقاش عن الأخفش فقط،

## شرح تنقيح فتح الكريم

وبخلف عنه؛ أي أن النقاش له الإشباع في المدين وله كذلك التوسط فيهما، فيكون الخلاف الذي أطلقه ابن الجزري لابن ذكوان في الطيبة اختص به النقاش وحده، فالنقاش هو الذي له الخلاف في المد المنفصل بين التوسط والإشباع، أما باقي طرق ابن ذكوان (ابن الأخرم، والصوري) فبالتوسط فقط.

قال العلامة المتولي - رَحْمَةُ اللَّهِ - في (فتح الكريم):

وعند ابن ذكوانٍ فُصُورٌ مُوسَطٌ ... وعن أخفشٍ خُلِفَ طَرِيقَانِ عُدْلًا  
فَعَنِ الْإِخْفَشِ التَّوَسُّيْتُ يَرُوي ... ابْنُ إِخْرَمٍ وَوَسَطَ نِقَاشٌ لَهُ ثَمَّ طَوَّلًا  
وقال الشيخ محمد جابر المصري - رَحْمَةُ اللَّهِ - في (مختصر قواعد التحرير):  
لِصُورٍ فُوسَطٍ مِثْلِ نَجَلِ ابْنِ إِخْرَمٍ ... وَوَسَطَ لِنِقَاشٍ كَذَا عَنْهُ طَوَّلًا.

الطريق	المد المنفصل
الحلواني عن هشام	قصر
ابن عامر من جميع طرقه	توسط
النقاش عن الأخفش	إشباع



## تحرير السكت على الهمز لحفص مع المد المنفصل



قال الناظم:

..... وسكتاً لحفص عند قصر فأهملاً

كما نعلم أن الإمام ابن الجزري ذكر الخلاف في المد المنفصل لحفص، فقال: [وقصر المنفصل بن لي حمًا عن خلفهم]، فحفص هو المرموز له بالعين وهو ممن رُوي عنه الخلافُ في المد المنفصل بين القصر والتوسط. وذكر كذلك الإمام ابن الجزري لحفص الخلاف في السكت على الساكن قبل الهمز فقال: [.... وقيل: حفصُ وابن ذكوان].

**وعلى ذلك:** يكون لحفص الوجهان في المد المنفصل (القصر والتوسط) وله الوجهان كذلك في الساكن الذي قبل الهمز، فله فيه (ترك السكت والسكت). وظاهر إطلاق الطيبة أن هذه الأوجه الأربعة مطلقة لحفص بلا تقييد.

**بمعنى:** لو اجتمع عندي لحفص موضع فيه سكت، وموضع فيه مد منفصل، فيجوز لي بحسب التركيب أربعة أوجه، وهي:

**الأول:** القصر مع ترك السكت. **الثاني:** القصر مع السكت.

**الثالث:** التوسط مع ترك السكت. **الرابع:** التوسط مع السكت.

ولكن عند التحقيق والتحرير لهذين الوجهين، سنجد أن الجائز من ذلك ثلاثة أوجه فقط، ويمتنع منها وجه واحد، وهو: السكت على القصر؛ لأن السكت يختص بالتوسط فقط، أي لا يأتي إلا على التوسط، ولا يأتي على القصر مطلقاً، ولا يختص التوسط بالسكت، فعلى التوسط الوجهان (ترك السكت والسكت) وعلى السكت

## شرح تنقيح فتح الكريم

وجه واحد وهو (التوسط) فقط، فالسكت يختص بالتوسط، ولا يختص التوسط بالسكت.

**والسبب في ذلك:** أن الطرق التي روت القصر لا سكت فيها، والطرق التي روت السكت لا قصر فيها، والطرق التي روت التوسط فيها الوجهان.

وأول من حرر هذه المسألة هو الإمام ابن الجزري في النشر، وذلك حيث قال: "تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا قُرِيَ بِالسَّكْتِ لِابْنِ ذَكْوَانَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعَ الْمَدِّ الطَّوِيلِ وَمَعَ التَّوَسُّطِ؛ لَوْزُودِ الرَّوَايَةِ بِذَلِكَ".

فَإِنْ قُرِيَ بِهِ لِحَفْصٍ: «فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ الْمَدِّ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعَ الْقَصْرِ؛ لِأَنَّ السَّكْتَ إِنَّمَا وَرَدَ مِنْ طَرِيقِ الْأَشْنَائِيِّ عَنْ عُبَيْدٍ عَنْ حَفْصٍ، وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا الْمَدُّ، وَالْقَصْرُ وَرَدَ مِنْ طَرِيقِ الْفَيْلِ عَنْ عَمْرٍو عَنْ حَفْصٍ، وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا الْإِذْرَاجُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ» (١).

قال العلامة المتولي - رَحْمَةُ اللَّهِ -

وما كان حفص ساكتاً عند قصره

وقال الشيخ محمد جابر المصري - رَحْمَةُ اللَّهِ -:

ولا سكت مع قصر ولا مع فويقه ... ولا مع خمس بل بالاربع رتلا

المد المنفصل	السكت	الطرق
قصر	ترك	غاية الاختصار - كفاية أبي العز - المستنير - المصباح - روضة المالكي - روضة المعدل - جامع ابن فارس

(١) النشر (١ / ٤٢٧).





## تحرير مراتب السكت لابن ذكوان، وحفص

قال الناظم:

وعنه وعن إدريس كالأخفش اسكتن ... على أل ومفصولٍ وشيءٍ فمسجلا  
وللصورٍ أطلقه كناقشٍ ان يُطل ... وخصص على توسطه لتكملا

عناصر التحرير:

١- بيان مراتب السكت لحفص عن عاصم.

٢- بيان مراتب السكت لإدريس عن خلف العاشر.

٣- بيان مراتب السكت لابن ذكوان من طريقه (الأخفش - الصوري).

الضمير في قوله (وعنه) يعود إلى أقرب مذكور في البيت السابق وهو: حفص عن عاصم، وكذلك (إدريس عن خلف العاشر، والأخفش عن ابن ذكوان) أي: ورد السكت عن هؤلاء على مرتبتين، وهما:

**الأولى:** السكت على (أل، شيء، الساكن المفصول)، وهذه تسمى بمرتبة السكت الخاص.

**الثانية:** السكت على (أل، شيء، الساكن المفصول، الساكن الموصول)، وهذه تسمى بمرتبة السكت المطلق، وهي التي أرادها بقوله (فمسجلا)؛ أي: فمطلقاً؛ يعني مطلق السكت على الساكن المفصول وعلى الموصول كذلك.

**وقوله: (وللصوري أطلقه)؛** أي أن الصوري عن ابن ذكوان ليس له في السكت إلا مرتبة واحدة، وهي مرتبة السكت المطلق فقط.

**يعني:** إذا أردت أن تقرأ للصوري من طريقه أو من أحدهما بالسكت، فإما أن

تسكت له على (أل، شيء، الساكن المفصول، الساكن الموصول)، وإما أن تقرأ له بعدم السكت مطلقاً، وهذا هو المقدم.

وقوله (كنقاشٍ ان يُطل) أي أن النقاش له كذلك مرتبة السكت المطلق التي تقدمت للصوري، فعطف الناظم عليه النقاش فيكون له كذلك هذه المرتبة، ولكن هي للنقاش مقيدة بوجه الطول، أي بوجه الإشباع في المدين، فإذا قرأت له بوجه الإشباع في المدين، جاز لنا وجهان:

**الأول:** ترك السكت، وهذا هو المقدم. **الثاني:** السكت المطلق.

**وقوله: (وخصص على توسطه لتكملاً)،** أي: أن النقاش له على التوسط السكت الخاص فقط، ويمتنع السكت المطلق.

فحينئذ نقول: على التوسط للنقاش: ترك السكت، السكت الخاص فقط.

وعلى الإشباع: ترك السكت، السكت المطلق.

**إذًا:** السكت المطلق: يختص بالإشباع، أي: لا يأتي على التوسط.

**قال العلامة المتولي في (فتح الكريم):**

وما كان حفص ساكتاً عند قصره ... وعنه وعن إدريس رتب فأولاً  
على أل مع المفصول مع شيء اسكتاً ... وصور مع النقاش ليس مفصلاً  
ولكن عن النقاش عند توسط ... فليس يرى سكت بما كان مؤصلاً

**تنبيهات على السكت:**

١- ذكر الإمام أبو بكر ابن الجندي في كتابه (بستان الهداة) السكت لحفص من التذكار لابن شيطا، وتبعه على ذلك المتولي وغيره، ولكن الإمام ابن الجزري نص على عدم السكت لابن شيطا عن حفص، فقال: «ولم يصح - السكت لحفص -

## شرح تنقيح فتح الكريم

عندنا تلاوة عنه - الأشناني - إلا من طريق الحمامي، مع أن أكثر أصحاب الحمامي لم يرووه عنه، مثل أبي الفضل الرازي وأبي الفتح ابن شيطا، وأبي عليّ غلام الهراس، وهم من أضبط أصحابه وأحذقهم... الخ». وليس عندنا الكتاب حتى ننظر ما فيه.

٢- السكت لحفص من كتاب (التجريد) من قراءة بن الفحام على الفارسي عن الحمامي عن أبي طاهر عن الأشناني عن عبيد عن حفص، ومن كتاب (الروضة) لأبي عليّ المالكي عن الحمامي عن أبي طاهر عن الأشناني عن عبيد عن حفص. وكتاب (التجريد) فيه السكت على: (أل، شيء، المفصول)، وفيه كذلك: التوسط في المنفصل والمتصل معاً. وكتاب (الروضة) فيه السكت على: (أل، شيء، المفصول، الموصول) وفيه كذلك: التوسط في المنفصل، والإشباع في المتصل.

قال العلامة المتولي في (عزو الطرق):

والسكت عن حفص على شيء وأل ... والساكن المفصول أو مع ما اتصل  
فالأول المروي في التجريد ... عن فارسيهم بلا تنفيذ  
والثاني في روضة مالكي ... ويتمي كل لحمامي  
عن أبي طاهر عن الأشناني ... ذا عن عبيد هاك عن إذعان

وبمقتضى ما في الكتب يتعين الإشباع في المد المتصل على سكت الموصول لحفص؛ لأن السكت على الموصول من روضة المالكي، وفيها إشباع المد المتصل. وهذا التحرير لم يتعرض له الإمام المتولي في (فتح الكريم) ولكنه ذكره في الروض النضير فقال: «أما حفص... وفي الساكن المنفصل والمتصل جميعاً مع التوسط في المد المنفصل والطول في المتصل من روضة المالكي...» (١).

(١) الروض النضير (٢٠٥).

وذكره كذلك الشيخ عامر عثمان في فتح القدير فقال:

ومع سكت مفصول فوسط لحفصهم ... ومع سكت موصول كجاء فطولا

ثم قال شارحًا: «يتعين توسط المنفصل والمتصل لحفص مع سكت المفصول؛ لأنه من التجريد عن الفارسي، ويتعين إشباع المتصل مع توسط المنفصل مع سكت الموصول؛ لأنه من روضة المالكي» (١).

وقال الشيخ محمد جابر المصري في (قواعد التحرير):

وسكتٌ بمفصول يخصُّ بأربع ... وسكتٌ بموصول بمدٍّ مطوِّلاً

وهذا التحرير لم يتعرض له صاحب التنقيح هنا، فدل ذلك على أنه يأخذ بالتوسط مطلقاً لحفص على السكت بمرتبته.

فعلى مقتضى ما في الكتب يتعين الإشباع لحفص على سكت الموصول، ولكن هذا يخالف اختيار الإمام ابن الجزري في النشر؛ لأنه اختار الإشباع فقط عن النقاش من أصحاب الخلاف، وترك وجه الإشباع لكل القراء في المتصل اختياراً منه، فقال: «ثُمَّ إِنِّي أَخَذْتُ فِي الضَّرْبَيْنِ بِالْمَدِّ الْمُشْبَعِ مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ لِحَمَزَةِ وَوَرَشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ عَلَى السَّوَاءِ، وَكَذَا فِي رِوَايَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الْأَخْفَشِ عَنْهُ كَمَا قَدَّمْنَا مِنْ مَذْهَبِ الْعِرَاقِيِّينَ. وَأَخَذْتُ لَهُ (٢) - مِنَ الطَّرِيقِ الْمَذْكُورَةِ أَيْضًا وَمِنْ غَيْرِهَا - وَلِسَائِرِ الْقُرَاءِ مِمَّنْ مَدَّ الْمُنْفَصِلَ: بِالتَّوَسُّطِ فِي الْمَرْتَبَتَيْنِ، وَبِهِ أَخَذْتُ أَيْضًا فِي الْمُتَّصِلِ لِأَصْحَابِ الْقَصْرِ قَاطِبَةً، هَذَا الَّذِي أَجْنَحُ إِلَيْهِ وَأَعْتَمِدُ غَالِبًا عَلَيْهِ...» (٣).

فالإمام ابن الجزري روى وجه إشباع المتصل لكل القراء وقرأ به، وذكره في

(١) فتح القدير (٦٠).

(٢) أي لابن ذكوان.

(٣) النشر (١ / ٣٣٤).

## شرح تنقيح فتح الكريم

الطيبة بقوله: (أو اشبع ما اتصل للكل عن بعض)، ولكنه اختار الإشباع للنقاش (١) فقط من طريق الأخفش عن ابن ذكوان، وترك وجه الإشباع المروي عن كل القراء. فلو أردنا أن نتقيد بما في الكتب، فلا يأتي وجه السكت على الموصول لحفص إلا على الإشباع، وهذا جائز ولا بأس به إن شاء الله، ولكن هذا يجعلنا نتقيد بالفويقات في المدود، وقد تركها ابن الجزري أيضًا ولم يعول عليها، ولا يقرأ بها أحد اليوم إلا قليلًا. وإن أخذنا باختيار الإمام ابن الجزري وتركنا وجه الإشباع في المتصل لكل القراء (٢)، فلا بأس بذلك أيضًا، بل وهذا هو الأفضل - إن شاء الله -؛ لأن الإمام ابن الجزري الذي قرأ بالإشباع لكل القراء، تركه بعد ذلك واختار التوسط فقط لهم؛ إلا ما ذكر.

**وعلى هذا:** يأتي السكت المطلق لحفص على توسط المنفصل، ولكن نقول: هذا على اختيار ابن الجزري.

٣- السكت عن ابن ذكوان من جميع طرقه: هو للنقاش من (غاية أبي العلاء) و(إرشاد أبي العز).

و(الغاية) فيها: السكت الخاص فقط، وفيها توسط المنفصل وإشباع المتصل. و(الإرشاد) فيه: السكت المطلق، وفيه: الإشباع في المدين معًا.

وهو لابن الأخرم من (الكامل) من طريق الجبني عنه، وفيه السكت على المفصول فقط، وللصوري وابن الأخرم من (المبهبج) بالخلاف، وفيه السكت المطلق. وكل هذه الطرق التي ورد فيها السكت عن ابن ذكوان ليس لها في المتصل إلا الإشباع فقط.

(١) يعني من أصحاب الخلاف، أما الأزرق وحمزة فليس لهما إلا الإشباع وجهًا واحدًا.

(٢) إلا النقاش من أصحاب الخلاف.

وعلى ذلك نقول: كلا الكتابين اللذين ورد منهما السكت - الخاص والمطلق - للنقاش فيهما إشباعُ المد المتصل، وكلا الكتابين اللذين ورد فيهما السكت لابن الأخرم والصورى ليس فيهما إلا الإشباع فلو أخذنا بمقتضى ما فى الكتب يكون السكت لابن ذكوان بمرتبه، لا يأتي إلا على الإشباع فى المد المتصل وهذا هو ما نص عليه الشيخ عامر عثمان - رَحْمَةُ اللَّهِ - فى فتح القدير:

..... وعند ابن ذكوان فأشبعه مطلقاً

**ثم قال شارحاً:** «ويتعين إشباعه - المد المتصل - على سكت ابن ذكوان مطلقاً...». فعلى ما فى الكتب يتعين الإشباع فى المتصل لابن ذكوان مطلقاً، يعنى على السكت الخاص والسكت المطلق من جميع طرقه.

وهذا مخالف لاختيار ابن الجزرى كما تقدم، والأولى هو الأخذ باختيار ابن الجزرى، والاقتصار على الإشباع للنقاش فقط من أصحاب الخلاف، والتوسط للباقيين ومعهم النقاش فى الوجه الآخر عنه.

**٤-** السكت الخاص عن ابن الأخرم عن الأخفش من كتاب الكامل، وهو فىه على ما كان من كلمتين فقط، نحو ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، يعنى دون السكت على (أل، شيء) وقد نص الإمام الهذلى فى الكامل على ذلك حيث قال:

«... الباكون من أصحاب قتيبة.... يسكتون على كلمتين سكتة خفيفة... وكذلك الجبني عن ابن ذكوان»<sup>(١)</sup>.

يعنى - الجبني عن ابن الأخرم -، وهذا هو ما نص عليه الإمام ابن الجزرى فى النشر أيضاً حيث قال: «... وكذلك رواه الهذلى من طريق الجبني عن ابن الأخرم عن

(١) الكامل (٢ / ١٥٦).

الأخفش وخصّه بالكلمتين» (١).

ولكن هذا الذي نص عليه الإمام الهذلي يخالف ما عليه جمهور أهل الأداء وأصحاب الطرق والكتب؛ لأنه لم يرو أحدٌ - فيما أعلم - السكتَ على الساكن المفصول؛ إلا ويروي السكت على (أل، شيء)، بل إن بعض الطرق روت السكتَ على (أل، شيء) فقط، دون بقية مراتب السكت، كما عند الإمام حمزة.

والسكت عن جميع أصحاب السكت على الساكن المفصول، يلزم منه السكت على (أل، شيء)، هذا ما عليه أهل الأداء، وهذا ما قرأنا به، ولذلك قال الإمام المتولي:

وسكت على المفصول قل لابن أكرم ... فأطلق كذا في النشر عنه تمثلاً

وإننا أخذنا سكت شيء وأل مع ال ... ذى قد أتى من كلمتين فمسجلاً

ثم قال شارحاً: وهو - السكت - لابن الأكرم على مرتبتين: - السكت على ما كان من كلمتين، ثم مطلقاً، هذا على ما في النشر، والذي قرأنا به: السكت في غير الساكن المتصل سوى (أل، شيء)، ثم مطلقاً (٢).

٥- السكت عن إدريس عن خلف العاشر: كذلك يتعين على سكت الموصول إشباع المتصل؛ لأنه من (المبهج) وفيه الإشباع، وهو أيضاً مخالف لاختيار ابن الجزري.

٦- إذا قرئ بالسكت على الموصول لابن ذكوان أو حفص أو إدريس، ووقف على نحو (دفع، ملء) فلا يأتي السكت وفقاً إلا على الروم، أما إذا وقف بالسكون فلا سكت حينئذ.

(١) النشر (١ / ٤٢٣).

(٢) الروض النضير (٢٠٥).



قال في النشر: «... وَأَمَّا غَيْرُ حَمْزَةٍ: فَإِنْ كَانَ الْهَمْزُ مُتَوَسِّطًا كَ ﴿الْقُرْءَانِ﴾، وَ ﴿الظَّمَانُ﴾، وَ ﴿شَيْئًا﴾، وَ ﴿الْأَرْضِ﴾ فَالْسَكْتُ أَيْضًا؛ إِذْ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْوَقْفِ وَالْوَصْلِ. وَكَذَا إِنْ كَانَ مُبْتَدَأً وَوُصِلَ بِالسَّاكِنِ قَبْلَهُ. وَإِنْ كَانَ مُتَطَرِّفًا: وَوَقِفَ بِالرُّومِ فَكَذَلِكَ، فَإِنْ وَقِفَ بِالسُّكُونِ امْتَنَعَ السَّكْتُ مِنْ أَجْلِ التِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَعَدَمِ الْإِعْتِمَادِ فِي الْهَمْزِ عَلَى شَيْءٍ (١).

قال العلامة المتولي في (فتح الكريم):

وفي نحو دفء من يقف ساكتًا يرم ... وللسكت كن في يخرج الخبء مهملا

ثم قال شارحًا: «لو وقف لمن مذهبه السكت غير حمزة على ما فيه الهمز متطرفًا بعد الساكن المسكوت عليه تعين الروم، فإن وقف بالسكون امتنع السكت لالتقاء الساكنين، وعدم الاعتماد في الهمز على شيء، ولذا امتنع الوقف بالسكت على قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾؛ لعدم تأتي الروم فيه» (٢).

وهذا الجدول يبين مراتب السكت لابن ذكوان وحفص وإدريس مع ذكر الطرق:

مراتب السكت	صاحب المرتبة	الطرق
السكت الخاص	النقاش	من طريق العلوي عنه من غاية الاختصار
السكت الخاص	ابن الأخرم	من طريق الجبني عنه من الكامل
السكت الخاص	حفص	من طريق الحمامي عنه من التجريد

(١) النشر (١ / ٤٢٦ - ٤٢٧).

(٢) الروض النضير (٢٠٦ - ٢٠٧).

من طريق الشطي عنه من غاية الاختصار وكفاية الست	إدريس	الست الخاص
من طريق العلوي عنه من إرشاد أبي العز	النقاش	الست المطلق
من المبهج في أحد الوجهين منه	ابن الأخرم - الصوري	الست المطلق
من طريق الحمامي عنه من روضة المالكي	حفص	الست المطلق
من المبهج	إدريس	الست المطلق

وهذا الجدول خاص بالنقاش:

الطرق	المدين معا	مراتب الست
من طريق العلوي عنه من غاية الاختصار	توسط	الست الخاص
من طريق العلوي عنه من إرشاد أبي العز	إشباع	الست المطلق



## تحرير أوجه ما بين السورتين مع المد والسكت لابن عامر



قال الناظم:

وبسمل لصورى كحلوان قاصراً ... كمدّ ابن ذكوانٍ وسكتٍ له جلا

عناصر التحرير:

تحرير أوجه ما بين السورتين لكل من:

١- الصوري عن ابن ذكوان مطلقاً.

٢- الحلواني عن هشام مع المد المنفصل.

٣- الإشباع لابن ذكوان.

٤- السكت لابن ذكوان.

أولاً: بالنسبة للصوري عن ابن ذكوان:

الصوري هو الطريق الثاني عن ابن ذكوان، وعنه الرملي والمطوعي.

وقد أطلق الإمام ابن الجزري في الطيبة الخلاف لابن عامر بكماله من الروايتين

في الأوجه الثلاثة بين السورتين، وذلك في قوله:

(والخلف كم حمًا جلا) وظاهر هذا الإطلاق أن الأوجه الثلاثة بين السورتين

هي لابن عامر من الروايتين من جميع طرقه.

وهذا الإطلاق يحتاج إلى تقييد؛ لأن كل الطرق عن راوي ابن عامر ليس فيها كل

هذه الأوجه الثلاثة.

فبالنسبة لابن ذكوان: فله الأوجه الثلاثة من طريق الأخفش، أما من طريق

الصورى فليس له إلا البسمة فقط .

لذلك قال الناظم: (وبسمل لصورى) أى أن الصورى ليس له إلا البسمة من جميع طرقه، هذا هو منطوق الكلام، فىكون مفهوم الكلام أن الصورى ليس له بين السورتين: سكت ولا وصل .

### ثانياً: الحلوانى عن هشام:

يؤخذ من ظاهر الطيبة كذلك أن هشاماً عن ابن عامر له الأوجه الثلاثة بين السورتين مطلقاً، ولكن الناظم هنا قيد وجه القصر للحلوانى بوجه البسمة؛ أى أن القصر فى المنفصل للحلوانى يختص بالبسمة، أى إذا قرأت للحلوانى بالقصر تعينت البسمة، وامتنع السكت والوصل، فالقصر يختص بالبسمة، ولا تختص البسمة بالقصر؛ لأن الطرق التى روت القصر للحلوانى ليس لها إلا البسمة بين السورتين .

أما التوسط فى المنفصل فلا تحرير عليه؛ أى يأتى عليه الأوجه الثلاثة.

### ثالثاً: إشباع ابن ذكوان :

معلوم أن الإشباع فى المدين لابن ذكوان لم يرد إلا من طريق النقاش عن الأخفش فقط، وعلى هذا الوجه تتعين البسمة كذلك؛ أى أن وجه الإشباع يختص بوجه البسمة، فلا يأتى على السكت ولا على الوصل؛ لأن أصحاب الإشباع عنه ليس لهم إلا البسمة .

### رابعاً: سكت ابن ذكوان :

ذكر فى الطيبة الخلاف لابن ذكوان بين السورتين، فله الأوجه الثلاثة، وذكر له كذلك السكت على الساكن قبل الهمز بالخلاف، وظاهر ذلك أن السكت يأتى على (البسمة - السكت - الوصل) فقيد الناظم هنا وجه السكت على الساكن قبل الهمز بوجه البسمة فقط؛ أى أن وجه السكت يختص بالبسمة؛ أى لا يأتى على السكت بين

## شرح تنقيح فتح الكريم

٤٦١

السورتين ولا على الوصل، فإذا قرئ له بالسكت بمرتبته تعينت البسملة.

**والخلاصة:** تتعين البسملة، ويمتنع السكت والوصل في الحالات الآتية:

١- للصوري مطلقاً.

٢- للحلواني على قصر المنفصل.

٣- إشباع النقاش.

٤- سكت ابن ذكوان.

بين السورتين	السكت	المنفصل
بسملة فقط للحلواني، ويمتنع السكت والوصل	-	قصر
الأوجه الثلاثة للحلواني	-	توسط
بسملة فقط للنقاش، ويمتنع السكت والوصل	ترك	إشباع
بسملة فقط لابن ذكوان، ويمتنع السكت والوصل	سكت	توسط
بسملة فقط للنقاش، ويمتنع السكت والوصل	سكت	إشباع



## أحكام تتعلق بالبصريين



قال الناظم:

ومدًا لتعظيم لبصريهم فدع ... بوصلٍ كذا مع سكت يعقوبَ واحظلاً  
 لها سكتة معه، كذاك رؤيسهم ... على وجه إدغام، كدوريهم على  
 الإظهار في كاغفر لنا .....

عناصر التحرير:

١- تحرير مد التعظيم مع أوجه ما بين السورتين للبصريين.

٢- تحرير مد التعظيم مع هاء السكت ليعقوب.

٣- تحرير مد التعظيم مع الإدغام العام لرويس.

٤- تحرير مد التعظيم مع راء الجزم لدوري أبي عمرو.

أولاً: تحرير مد التعظيم مع ما بين السورتين للبصريين:

مدُّ التعظيم: هو المدُّ في (لا) النافية التي بعدها لفظ ﴿إِلَهٌ﴾ من أجل المبالغة في نفي الألوهية عن سوى الله - عَزَّجَلَّ - وفي هذا تعظيم لله - سبحانه - عما لا يليق به.

**قال في النشر:** «وَأَمَّا السَّبَبُ الْمَعْنَوِيُّ فَهُوَ قَصْدُ الْمُبَالَغَةِ فِي النَّفْيِ، وَهُوَ سَبَبٌ قَوِيٌّ مَقْصُودٌ عِنْدَ الْعَرَبِ، وَإِنْ كَانَ أضعفَ مِنَ السَّبَبِ اللَّفْظِيِّ عِنْدَ الْقُرَّاءِ. وَمِنْهُ مَدُّ التَّعْظِيمِ فِي نَحْوِ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾، وَهُوَ قَدْ وَرَدَ عَنِ أَصْحَابِ الْقَصْرِ فِي الْمُنْفَصِلِ لِهَذَا الْمَعْنَى، وَنَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَبُو مَعْشَرٍ الطَّبْرِيُّ وَأَبُو الْقَاسِمِ الْهَدَلِيُّ، وَابْنُ مَهْرَانَ، وَالْجَاجَانِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَقَرَأَتْ بِهِ مِنْ طَرِيقِهِمْ، وَأَخْتَارَهُ.»

وَيُقَالُ لَهُ أَيضًا مَدُّ الْمُبَالِغَةِ. قَالَ ابْنُ مِهْرَانَ فِي «كِتَابِ (الْمَدَّاتِ) لَهُ: «إِنَّمَا سُمِّيَ مَدُّ الْمُبَالِغَةِ؛ لِأَنَّهُ طَلَبُ لِلْمُبَالِغَةِ فِي نَفْيِ إِلَهِيَّةِ سِوَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ».

قَالَ: «وَهَذَا مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْعَرَبِ؛ لِأَنَّهَا تَمُدُّ عِنْدَ الدُّعَاءِ عِنْدَ الْإِسْتِعَاثَةِ، وَعِنْدَ الْمُبَالِغَةِ فِي نَفْيِ شَيْءٍ، وَيَمُدُّونَ مَا لَا أَصْلَ لَهُ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ».

قَالَ: «وَالَّذِي لَهُ أَصْلٌ أَوْلَى وَأُخْرَى» (١).

**وقال في (تقريب النشر):** «وأما السبب المعنوي: فهو قصد المبالغة في النفي، ومنه المد للتعظيم نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، وقد مده لهذا المعنى جماعة عن من روى قصر المنفصل، كالطبري أبي معشر، والزهدي، وابن مهران، وغيرهم، وبه قرأت من طريقهم عن أصحاب القصر وهو حسن، وإياه أختار (٢).

### وقال في الطيبة:

والبعض للتعظيم عن ذي القصر مد .....

أي: وبعض أهل الأداء روى المد للتعظيم عن أصحاب القصر في المد المنفصل، وإن كان الناظم أطلق لفظ المد هنا، فيشمل: التوسط والإشباع؛ إلا أنه قيده في النشر فقال بعد ذكر مد التعظيم ومد التبرئة: «وَقَدَّرُ الْمَدَّ فِي ذَلِكَ فِيمَا قَرَأْنَا بِهِ وَسَطًا لَا يَبْلُغُ الْإِشْبَاعَ... وذلك لضعف سببه عن سبب الهمز» (٣).

يتضح من كلام الإمام ابن الجزري - رَحِمَهُ اللَّهُ - في النشر، وفي تقريب النشر، وفي طيبة النشر، أنه يأخذ بمد التعظيم لكل أصحاب القصر في المنفصل؛ لأنه صرح

(١) النشر (١ / ٣٤٤ - ٣٤٥).

(٢) تقريب النشر (٢٥٢).

(٣) النشر (١ / ٣٤٥).

## شرح تنقيح فتح الكريم

باختياره لذلك، فهذا ما يؤخذ صراحة من كلام الإمام ابن الجزري. أما إذا رجعنا إلى أصول النشر، وإلى الكتب المسندة في النشر لأصحاب القصر، فس نجد أن مدَّ التعظيم لم يرد إلا من أربعة كتب فقط، وهي:

- ١- كتاب (الكامل) للإمام الهذلي.
- ٢- كتاب (الغاية) لابن مهران (١).
- ٣- كتاب (التلخيص) لأبي معشر.
- ٤- كتاب (جامع البيان) (٢) للداني.

ونصَّ على ذلك الإمام ابن الجزري، ويبيِّن أنه ورد كذلك عن غير هؤلاء، ولكنه لم يذكرهم؛ لأن الظاهر أنهم ليسوا من طرق كتابه. ولكن ينبغي أن نعلم أن مدَّ التعظيم لم يرد في هذه الكتب الأربعة عن كل أصحاب القصر، وإنما ورد عن بعض أصحاب القصر، وذلك على النحو التالي:

**أولاً:** كتاب (الكامل) للإمام الهذلي: قال الهذلي: «أبو ربيعة عن البزي، وابن حُشبان عن أبي عمرو، ويعقوب، وزيد طريق الجريري، وقنبل طريق الربيعي وابن الصَّبَّاح: يمدون ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾؛ قالوا على التعظيم (٣).

**فأما أبو ربيعة عن البزي:** فهو مسند في النشر من الكامل. وأما ابن حُشبان: فهو

(١) وذلك على ما جاء في شرحها للكرماني والأندرابي، أما (الغاية) المطبوعة فليس فيها مدَّ التعظيم.

(٢) والبعض يقول: أنه ليس من أصول النشر؛ لأن ابن الجزري لم يذكره في مبحث الطرق، ولكننا نعتبره من أصول النشر؛ لأن ابن الجزري أسند بعض الطرق من قراءة الداني على شيوخه ولم يعزها إلى كتاب معين، وأغلب هذه الطرق في (جامع البيان).

(٣) الكامل (٢ / ١٦١).



مسند في النشر من (الكامل) في رواية الدوري فقط، وليس مسنداً في رواية السوسي. وأما يعقوب: فهو مسند في النشر من الروايتين من الكامل. وأما زيد طريق الجريري: فليس من طرق النشر. وأما قنبل: فليس مسنداً في النشر من طريق الربيعي وابن الصَّبَّاح.

فالإمام ابن الجزري أسند كتاب (الكامل) عن كل أصحاب القصر في المنفصل، دون استثناء أحد منهم، ومع ذلك: لم يرد مدُّ التعظيم مسنداً من (الكامل) إلا عن:

١- أبي ربيعة عن البزي عن ابن كثير.

٢- ابن حبشان عن الدوري عن أبي عمرو.

٣- يعقوب الحضرمي براوييه.

**ثانياً:** كتاب (غاية ابن مهران): لم يذكر ابن مهران في (الغاية) ولا في (المبسوط) مدُّ التعظيم عن أحد من القراء، ولكن ذكر الإمام الأندرابي في (شرح غاية ابن مهران) ذلك فقال: «وروى أبو بكر الهاشمي لابن كثير: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ حيث وقع في القرآن كله، وهو مدُّ المبالغة (١)».

وابن الجزري حينما عزا مدُّ التعظيم في النشر عزاه لابن مهران، وليس لـ (الغاية) فلعله من الطرق الأدائية لابن مهران، ولم يذكره في كتبه.

وكتاب (الغاية) مسند في النشر في طرق (قالون؛ الأصبهاني، دوري أبي عمرو، ابن وردان، يعقوب) من أصحاب القصر ومع ذلك لم يرد مدُّ التعظيم من (الغاية) إلا عن:

١- ابن كثير المكي فقط. ومع ذلك لا يؤخذ بمدُّ التعظيم لابن كثير من (الغاية)

لأنها ليست مسندة في النشر في طرق ابن كثير.

(١) شرح غاية ابن مهران (١٣٢)، قال المحقق: وهو من طرق كتاب الغاية، وإن لم يذكره ابن مهران فيه.

## شرح تنقيح فتح الكريم

**ثالثاً:** كتاب (التلخيص) لأبي معشر الطبري: قال أبو معشر: «وجاء عن مكّي ويعقوب مدّ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ للتعظيم (١). وهو مسند في النشر في طرق (قالون؛ الأصبهاني، ابن كثير، دوري أبي عمرو، هشام، يعقوب) من أصحاب القصر، ومع ذلك: لم يرد مدّ التعظيم من (التلخيص) إلا عن:

١- ابن كثير المكّي.

٢- يعقوب الحضرمي.

**رابعاً:** كتاب (جامع البيان) للإمام الداني:

قال الإمام أبو عمرو الداني: «وأما ابن كثير: فروى أبو ربيعة عن قنبل والبخاري، وابن الحباب عن البخاري ﴿بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ لا ممدود ولا مقصور، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ ممدود قليلاً...» (٢).

فأما طريق أبي ربيعة وابن الحباب عن البخاري: فليس مسنداً في النشر من قراءة الداني على أحد من شيوخه، وأما طريق أبي ربيعة عن قنبل فليس من طرق النشر أصلاً. وعلى ذلك: لا يؤخذ بمدّ التعظيم من جامع البيان لأحد عن ابن كثير.

**قال العلامة المتولي في (عزو الطرق):**

والمدّ للتعظيم يروي الهذلي ... والطبري كذا ابن مهران يلي  
لكنّ الإزميري قال عنده ... في غاية لابن كثيرٍ وحده  
وقال عند الطبري للحضرمي ... وابن كثيرٍ ليس إلا ينتمي  
وهكذا وجدتُ في التلخيص له ... خلاف ما في النشر حيث أسجله

(١) التلخيص (٨٦).

(٢) جامع البيان (١ / ٣٤٤).

إذًا: الكتب المعتمد عليها في مدّ التعظيم هي (الكامل - تلخيص الطبري) وذلك على النحو الذي ذكرناه آنفًا. أقوال العلماء في (مدّ التعظيم):

أولًا: أقوال شراح طيبة النشر:

١- قال ابن الناظم:

«أي بعض أئمة القراء أخذ بالمد للتعظيم عن أصحاب قصر المنفصل المتقدم ذكرهم، نصّ على ذلك: أبو معشر الطبري والهدلي وابن مهران وغيرهم، وهو مما نختار ونأخذ به وذلك نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾، وقد ورد في ذلك حديثان مرفوعان ذكرهما في النشر، ولكن استحسنته العلماء ونص عليه الفقهاء.....» (١).

٢- قال النويري: «وهذا شروع في السبب المعنوي، وهو قصد المبالغة في النفي، وهو قوى مقصود عند العرب، وإن كان أضعف من اللفظي عند القراء، ومنه مد التعظيم في نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ وهو المقصود بالذكر هنا، وهو مروى عن أصحاب القصر في المنفصل لهذا المعنى. ونص على ذلك أبو معشر الطبري والهدلي وابن مهران وغيرهم» (٢).

٣- قال القباقي: «وأما السبب المعنوي: فهو قصد المبالغة في النفي، ومنه المد للتعظيم نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، وقد مده لهذا المعنى جماعة ممن روى قصر المنفصل، كالطبري أبي معشر، والهدلي، وابن مهران، وغيرهم، وهو حسن» (٣).

(١) شرح طيبة النشر (٧٣)

(٢) شرح طيبة النشر (١ / ٣٨٨).

(٣) إيضاح الرموز (٦٧).

## شرح تنقيح فتح الكريم

٤- قال القسطلاني: «السبب المعنوي: وهو قصد المبالغة في النفي، وهو عند العرب سبب قوي مقصود، لكنه أضعف من اللفظي عند علماء هذا الفن، ومنه المد للتعظيم، وبه قال بعضهم لأصحاب قصر المنفصل، فيما نص عليه الطبري، وابن مهران، والهذلي، ومنه مد نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ ويسمى مد التعظيم، ومد المبالغة» (١).

٥- قال البنا الدمياني: «الثاني من سببي المد السبب المعنوي، وهو: قصد المبالغة في النفي وهو قوي مقصود عند العرب، لكنه أضعف من اللفظي عند القراء ومنه (المد للتعظيم) وبه قال بعضهم لأصحاب قصر المنفصل، فيما نص عليه الطبري وغيره، قال ابن الجزري: «وبه قرأت وهو حسن وإياه اختار، نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ ويسمى مدَّ التعظيم، ومدَّ المبالغة؛ لأنه طلب للمبالغة في نفي الألوهية عن سوى الله تعالى وقد أشار إليه في الطيبة بقوله:

والبعض للتعظيم عن ذي القصر مد ..... (٢) " .

٦- قال الشيخ محمد بن محفوظ الترمسي: «(والبعض) أي: أخذ بعض أهل الأداء؛ كأبي معشر الطبري، وابن مهران، والهذلي، وغيرهم، السبب المعنوي؛ وهو ما قصد به المبالغة في النفي، وهو قوي مقصود عند العرب، لكنه دون اللفظي عند القراء، ومنه (المد للتعظيم) أخذوا به ونقلوا (عن ذي القصر)؛ أي: عن كل واحد من أصحاب قصر المنفصل، المتقدم ذكرهم. ف (مد) ذلك البعض لهم. قال المصنف (٣): «وبه قرأت، وهو حسن، وإياه أختار...» (١).

(١) لطائف الإشارات (٣ / ١٠٢٤).

(٢) إتحاف فضلاء البشر (٧٧).

(٣) يعني ابن الجزري في النشر.

٧- قال الشيخ محمد الصادق قمحاوي: «... أن بعض أئمة القراء أخذ بالمد للتعظيم عن أصحاب القصر في المنفصل المتقدم ذكره، وهو القول المختار، وبه نأخذ، وذلك نحو: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ فالمراد بالمد هنا التوسط لا المد المشبع...» (٢).

٨- قال الشيخ محمد سالم محسن:

والبعض للتعظيم عن ذي القصر مد

المعنى: ورد عن بعض أئمة القراءة الأخذ بالمد للتعظيم عن أصحاب قصر المنفصل المتقدم ذكرهم، وهو سبب معنوي، والمد هنا مقداره أربع حركات وهو التوسط. نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾، [الصفات / ٣٥]، ونحو: «لا إله إلا هو» من قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا إِلَّا إِلَهُ الْإِسْلَامِ﴾ [التوبة / ٣١].

ومن العلماء الذين ورد عنهم المد للتعظيم:

١ - أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني ثم النيسابوري، وهو أستاذ محقق ومن الثقات، قرأ على «ابن الأخرم، وابن بويان» وغيرهما، وله عدة مؤلفات منها: كتاب شامل، والغاية، والمبسوط في القراءات، توفي سنة: إحدى وثمانين وثلاثمائة من الهجرة.

٢ - أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي، وهو أستاذ كبير محقق ومن

↩ =

(١) غنية الطلبة (٢ / ٧٨١ - ٧٨٢).

(٢) الكوكب الدرّي (٩٦).

## شرح تنقيح فتح الكريم

الثقات، طاف البلاد من أجل القراءات، فكثرت شيوخه، وقد بلغ عددهم مائة واثنين وعشرين، وألف «كتاب الكامل» في القراءات، جمع فيه طرقاً كثيرة، وكان عالماً بالنحو، والصرف، وعلل القراءات. توفي سنة خمس وستين وأربعمائة من الهجرة.

٣ - عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد الطبري القطان الشافعي، شيخ أهل مكة المكرمة، وهو أستاذ محقق ومن الثقات، له عدة مصنفات منها: «التلخيص في القراءات الثمان، وسوق العروس» جمع فيه ألفاً وخمسمائة رواية وطريقاً. توفي سنة ثمان وسبعين وأربعمائة من الهجرة.

وقد قرأت بالمد للتعظيم، والحمد لله رب العالمين» (١). اهـ

٩ - قال الشيخ الدكتور إيهاب فكري: «أي بعض أئمة القراء أخذ بالمد للتعظيم عن أصحاب قصر المنفصل المتقدم ذكره» (٢).

هذا كلام شراح الطيبة، وكلهم يأخذ بمد التعظيم لكل أصحاب القصر في المنفصل من طرق (الهدلي، وأبي معشر، وابن مهران) كما نص على ذلك في النشر.

### ثانياً: أقوال أصحاب التحريات:

١ - قال الإمام البقاعي (٣): «... وأحسن من ذلك لكنه من طرق شيخنا - ابن

الجزري - لا من طرق الشاطبية واليسير: المد في التعظيم في ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ قرأت به على شيخنا عن جميع من روى عنه قصر المنفصل...» (٤).

(١) الهادي إلى شرح طيبة النشر (١ / ١٧٣ - ١٧٤).

(٢) تقريب الطيبة (٨١).

(٣) هو الإمام العلامة إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي (ت ٨٨٥ هـ) وهو من تلاميذ الإمام ابن الجزري، ومن تلاميذه: الرملي والزيدي.

(٤) الأجوبة السرية عن الألغاز الجزرية (٤١).

٢- قال الإمام الطيبي (١) - رَحْمَةُ اللَّهِ -:

وَمَنْ رَوَى الْقَصَرَ فَلِلتَعْظِيمِ مَدٍّ ..... (٢)

٣- الإمام العلامة المنصوري (٣) - رَحْمَةُ اللَّهِ -: لم يذكر مدَّ التعظيم ولم يتعرض له في كتابه (تحرير الطرق والروايات) وذكره مستشهداً عليه من متن الطيبة في كتابه (إرشاد الطلبة) ولم يعلق على ذلك.

فيظهر - والله أعلم - أنه كان يأخذ به على الإطلاق دون تحرير أو قيود.

٤- العالم العلامة: يوسف أفندي زاده (٤) - رَحْمَةُ اللَّهِ -: لم يذكر مدَّ التعظيم ولم يتعرض له في كتابه (الاختلاف في وجوه الاختلاف) ولا في رسالته (رسالة المدات) ولا في كتابه (أجوبة يوسف أفندي زاده على عدة مسائل...) ولعله لم يذكره في كتبه؛ لأنه لم يكن يأخذ به؛ أو ربما كان يأخذ به على الإطلاق دون تحرير عليه أو قيود.

٥- العلامة: الإمام الإزميري (٥) - رَحْمَةُ اللَّهِ -:

قال في (تحرير النشر): «وليس لنافع المد للتعظيم في قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾

من غاية ابن مهران، وإنما هو لابن كثير فقط، ولا من تلخيص أبي معشر، وإنما

(١) هو العلامة: أحمد بن أحمد بن بدر الدين بن إبراهيم الطيبي، ولد سنة (٩١٠ هـ) وتوفي في (٩٨١ هـ)، ومن مؤلفاته (المفيد في علم التجويد).

(٢) التنوير فيما زاده النشر للسبعة البدور.

(٣) هو الإمام علي بن سليمان بن عبد الله المنصوري، شيخ القراء بالاستانة، مصري الأصل، من شيوخه الشيخ سلطان مزاحي، (ت ١١٣٤ هـ).

(٤) هو العلامة: عبد الله بن محمد بن يوسف، من تلاميذ المنصوري، ومن تلاميذه الإزميري، ولد سنة (١٠٨٥ هـ) وتوفي في (١١٦٧ هـ).

(٥) هو العلامة: مصطفى بن عبد الرحمن الإزميري وفاته في (١١٥٥ هـ) من تلاميذه: الأجهوري، المنير السمنودي، السيد هاشم.

## شرح تنقيح فتح الكريم

هو لابن كثير ويعقوب فقط». ولم يذكر الكامل؛ لأنه لم يكن عنده.

وقال: «قرأ ابن كثير بالمد للتعظيم في قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ من التلخيص وغاية ابن مهران.

وقال: «ليس لأبي عمرو المد للتعظيم في قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ من غاية ابن مهران ولا من التلخيص».

وقال: «ليس لهشام المد للتعظيم في قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ من غاية ابن مهران ولا من التلخيص».

وقال: «وله - يعقوب - المد للتعظيم في قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ من التلخيص لا من غاية ابن مهران». وقال في (البدائع): «قوله تعالى: ﴿وَأَعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا﴾.. إلى قوله تعالى: ﴿الْقِيَوْمُ﴾ يصح كل الوجوه من التكبير والمد للتعظيم والفتح والإمالة لنافع وابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي وأبي جعفر وخلف في اختياره؛ إلا أن المد للتعظيم لحفص لم نجده صريحاً ولكنه ظاهر من الطيبة والنشر وغيرهما. أما نافع غير الأزرق فله اثنا عشر وجهاً:

«الأول إلى الثامن: القصر في ﴿وَأَرْحَمْنَا أَنْتَ﴾ مع عدم التكبير والقصر في الميم

مع القصر في ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ للجهمور، ومع المد في ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ للتعظيم من غاية ابن مهران وتلخيص أبي معشر والكامل على ما في النشر، ولكن رأينا في التلخيص المد للتعظيم لابن كثير ويعقوب فقط وفي الغاية لابن كثير فقط...».

قال: وأما ابن كثير فله ثمانية أوجه: عدم التكبير مع وجهي الميم والقصر للجهمور، ومع المد للتعظيم لابن مهران وأبي معشر والهدلي....



## شرح تنقيح فتح الكريم | ٤٧٣

قال: وأما حفص فله على ظاهر النشر ستة عشر وجهًا: الأول إلى الثامن: القصر في ﴿وَأَرْحَمْنَا﴾ مع عدم التكبير ووجهي الميم وقصر ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ لأصحاب القصر، ومع المد للتعظيم من غاية ابن مهران والكامل وتلخيص أبي معشر...».

قال: وأما أبو جعفر فله أربعة أوجه: عدم التكبير مع القصر للجمهور، ومع المد للتعظيم من غاية ابن مهران وطريق أبي معشر والكامل على ما في النشر...».

قال: وأما أبو عمرو ويعقوب فيمتنع المد للتعظيم لهما على وجه الوصل بين السورتين، ويمتنع التكبير وكذا المد للتعظيم للدوري على وجه الإظهار في ﴿وَأَغْفِرْ لَنَا﴾، ويختص الوصل بين السورتين للسوسي بوجه القصر في المنفصل ويمتنع المد مطلقًا ليعقوب على وجه هاء السكت في الوقف على نحو ﴿الْكَافِرِينَ﴾.

فلأبي عمرو أربعة وثلاثون وجهًا: «... ومع المد للتعظيم من تلخيص أبي معشر والكامل... ومع المد للتعظيم للهدلي... ومع المد للتعظيم من الكامل وغاية ابن مهران وتلخيص أبي معشر على ما في النشر...».

قال: وأما هشام... فله أربعة عشر وجهًا: الأول إلى الرابع: القصر في ﴿وَأَرْحَمْنَا﴾ مع البسمة بلا تكبير ووجهي الميم مع القصر في ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ لأصحاب القصر عنه، ومع المد في ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ من تلخيص أبي معشر على ما في النشر خلاف ما وجدنا فيه...» (١).

٦- قال العلامة الطباخ (٢) - رَحْمَةُ اللَّهِ - :

(١) بدائع البرهان (٨٦).

(٢) هو العلامة محمد بن محمد بن خليل بن إبراهيم المعروف بالطباخ، كان حيا في (١٢٠٥ هـ).

## شرح تنقيح فتح الكريم

وقصر تعظيم فقط دع .....

وقال الشيخ أحمد الإياري شارحًا: «أي اترك قصر التعظيم مع مد غيره. إذا

علمت ذلك فاعلم أن في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ إلى ﴿يَاذِنَهُ﴾ ثلاثة أوجه، وهي: قصر المنفصلين، ثم مد التعظيم وحده، ثم مدهما» (١).

٧- قال الشيخ إبراهيم العبيدي (٢): «وإذا جمعت قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا

هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ إلى ﴿يَاذِنَهُ﴾ فالمد في (لا) عليه وجهان في المنفصل (٣)، والقصر مع القصر، وهذا كله لأصحاب القصر» اه، تأمل وافهم. (٤).

٨- قال الشيخ محمد هلالى الأياري (٥):

وَمَدَّ لِلتَّعْظِيمِ كُلُّ مَنْ قَصَرَ.....

قال الشيخ القاضي شارحًا: «أخبر أن كل من ورد عنه قصر المد المنفصل قد ورد

عنه المد في لفظ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ تعظيمًا لله تعالى، ومبالغة في نفي الألوهية عن غيره سبحانه، والمد هنا بمقدار ألفين فحسب» (٦).

(١) غيث الرحمن على هبة المنان (٧٥).

(٢) هو العلامة إبراهيم بن بدوي العبيدي المصري المالكي، كان حيًّا في (١٢٣٧ هـ) من شيوخه محمد بن المنير السمنودي، وعبد الرحمن الأجهوري.

(٣) فيكون المد مع المد، والمد في (لا) فقط مع القصر في المنفصل، على أن المد في (لا) من قبيل المد للتعظيم.

(٤) التحارير المتخبة (١٧١).

(٥) هو الشيخ محمد بن محمد بن محمد هلالى الأياري (١٢٤٥ - ت ١٣٤٣ هـ).

(٦) شرح منحة مولي البر (٥٧).

٩- قال العلامة المتولي (١) - رَحْمَةُ اللَّهِ -: «يتمتع المد للتعظيم لأبي عمرو ويعقوب مع الوصل بين السورتين، ويعقوب مع السكت بينهما، وسها عنه الإزميري، ولكنه يلمح من كلامه في بعض المواضع. وكذا يتمتع له دون أبي عمرو مع الإدغام الكبير، وكذا مع هاء السكت مطلقاً، ويأتي لأبي عمرو مع السكت والبسمة من الكامل.

وليعقوب مع البسمة فقط من تلخيص أبي معشر والكامل، ولا يأتي له مع الإدغام الكبير؛ لأن الإدغام من المصباح فقط على ما في الإزميري. ويجيء مع الإدغام لأبي عمرو من الكامل، ومثله روح - على ما قدمنا -.

ولا يأتي مع هاء السكت ليعقوب؛ لأنها لم تكن من طريق التلخيص والكامل...».

وقال في موضع آخر: «.. ويتمتع وجه التقليل - في ﴿التَّورَةِ﴾ - وكذا مع المد للتعظيم لقالون... وإنما امتنع وجه التقليل مع المد للتعظيم لقالون؛ لأن المد للتعظيم عنه من الكامل وطريقه الفتح (٢).

١٠- قال العلامة الخليجي (٣) - رَحْمَةُ اللَّهِ -:

**وقصرك التعظيم دعه إن تمد... غيره، ومع مدُّ به الإدغامُ رُدُّ**

ثم قال شارحاً: «أي دع قصرك ما يمد للتعظيم إن مددت غيره من المنفصلات،

(١) هو العلامة محمد بن أحمد بن الحسن بن سليمان الشهير بالمتولي، ولد في (١٢٤٨ هـ) وتوفي في (١٣١٣ هـ).

(٢) الروض النضير (٣٥٩ - ٣٦٠).

(٣) هو العلامة محمد السعيد بن عبد الرحمن الخليجي (١٢٩٢ هـ - ت ١٩٧٠ م) أخذ عن الشيخين: محمد سابق، وعبد العزيز كحيل.

## شرح تنقيح فتح الكريم

فعلى قصر غيره: قصر التعظيم ومدّه، وعلى مد غيره: مد التعظيم لا غير. ورُدَّ الإدغام الكبير مع مدّه، أي: مد التعظيم، كما ترده مع مد غيره، فعلى قصر التعظيم: إظهار وإدغام، وعلى مدّه: إظهار لا غير... الخ.

وفي آية ﴿ فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ إلى ﴿ وَمَثْوَاكُمْ ﴾: اجتمع مد التعظيم والإدغام الصغير والهمز والإبدال والإدغام الكبير. ومعلوم أن الممنوع على المد والهمز هو الإدغام الكبير... الخ<sup>(١)</sup>.

١١ - قال الشيخ عامر عثمان (٢) - رَحِمَهُ اللهُ -:

وَعَنَّ عَلَى التَّعْظِيمِ لِلْكَافِ مَشْبَعًا ... وَجُوزٌ لِمَكِّيٍّ وَيَعْقُوبَ يَا فَلَا

قال شارحا: «وتتعين - الغنة - على مد التعظيم لغير يعقوب والمكي، وتجاوز لهما معه، وتمتنع عليه لهشام وابن وردان... والحاصل أنها تجوز لقالون والدوري ويعقوب على القصر مع التوسط من غاية ابن مهران... الخ.

وقال في موضع آخر: «يمتنع المد للتعظيم ليعقوب على السكت والوصل بين السورتين، وعلى هاء السكت في غير (هو) و(هي)... وكذا يمتنع مع الإدغام العام لرويس؛ لأنه من المصباح، ويمتنع للدوري على إظهار الراء المجزومة؛ لأنه من الكامل وهو من المدغمين، ويتعين عليه - المد للتعظيم - إشباع المتصل لغير ابن كثير؛ لأنه من الكامل لكل من قصر المنفصل، ولابن كثير من غاية ابن مهران والكامل.... الخ<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح مقرب التحرير (١٠٦ - ١٠٧).

(٢) هو الشيخ عامر بن السيد عثمان المصري (١٣١٨ - ت ١٤٠٨ هـ) قرأ على الشيخ علي سبيع، والشيخ همام قطب القراءات العشر الكبرى.

(٣) فتح القدير (٦٢).

١٢- قال العلامة الضباع في شرحه على نظم المتولي في طريق الأصبهاني:

ثُمَّ أَجْزَى فِي لَا إِلَهَ إِلَّا... لِلْقَاصِرِ الْأَرْبَعِ حَيْثُ حَلَا

قال شارحًا: «يعني أنه يجوز لكل من روى قصر المنفصل أن يمد (لا) النافية أربع حركات للتعظيم.

وكان من حق الناظم أن لا يذكر هذا البيت؛ إذ لا داعي إليه هنا؛ لأن رواة مد التعظيم، وهم: ابن مهران والهدلي وأبو معشر، وإن كانوا من طرق الأصبهاني لا حاجة للأخذ به له عنهم؛ لأن ابن مهران ذكره لابن كثير فقط، وأبا معشر ذكره لابن كثير ويعقوب، ولم يكن الأصبهاني طريقًا من طرقهما، ولأن الهدلي له في المنفصل التوسط عنه كما مر، فلم يكن في ذكر مد التعظيم عنه فائدة. فكل ما ذكره المحررون في هذا الموضوع من التفاريع لا داعي إليه على التحقيق»<sup>(١)</sup>.

١٣- وقال الشيخ الضباع في (الفرائد المرتبة في خلف حفص):

وَبَعْضُ قَاصِرِيهِ لِلتَّعْظِيمِ مَدٌ... وَسَطًا بِلَا إِلَهَ إِلَّا وَاعْتُمِدْ  
بِشَرْطِ غُنَّةٍ وَفِيمَا اتَّصَلَ... وَسَطٌ وَبِالْخَمْسِ أَوْ السَّتِّ اجْعَلَا

ثم قال شارحًا: «وأجاز بعض من قصر مد (لا) النافية في قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا

اللَّهُ﴾ حيث أتى بقدر ألفين لقصد التعظيم، ولا بد حينئذ من إشباع المتصل وإبقاء

الغنة، ويتعين عليه الصاد في ﴿وَيَبْصُطُ﴾ و﴿بَصْطَةٌ﴾ و﴿بِمَصِيطِرٍ﴾ والسين في

﴿الْمُصِيطِرُونَ﴾ وإظهار ﴿أَرْكَبَ مَعَنَا﴾ و﴿يَسْ﴾ و﴿الْقُرْآنِ﴾ و﴿تَّ

وَالْقَلَمِ﴾... الخ»<sup>(٢)</sup>.

(١) القول الأصدق في بيان ما خالف فيه الأصبهاني الأزرق (٩).

(٢) الفرائد المرتبة على الفوائد المهذبة في خلف حفص من طريق الطيبة (٨).

## شرح تنقيح فتح الكريم

١٤- وقال الضباع في (صريح النص): وأما كلمة (لا) النافية في قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ حيث أتى، و﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ و﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ فكلهم على تسويتها بالمنفصل إلا الهذلي، فإنه أجاز فيها المد للتعظيم بقدر ألفين عند قصر المنفصل كما حرره الإزميري والمتولي وغيرهما.

ولابد معه من إشباع المتصل؛ لأنه مذهبه كما مر آنفاً، ولا بد معه أيضاً من إبقاء غنة النون الساكنة والتنوين عند اللام والراء؛ لأنه مذهبه... الخ (١).

١٥- قال الشيخ العلامة علي سبيع (٢) في (تحرير رواية حفص): «مما ينبغي أن يعلم أن بعض من قصر المنفصل يمد للتعظيم في (لا إله إلا هو) حيث نزل، وفي ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ وفي ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ وفي ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾، ومدّه بقدر ألفين، ويتعين عليه الغنة في اللام والراء، والإشباع في المتصل؛ لأن مد التعظيم من الكامل، وطريقه ما ذكر، والله أعلم بالصواب» (٣).

١٦- قال الشيخ إبراهيم السمنودي (٤) في قيود (منظومة البدر المنير):

ليعقوب والحلوان في السكت فامنعاً ... وفي الوصل فامنع عنهما وفتى العلا  
ودعه على الإدغام عند رويسهم ... ودعه كتكبير لدورهم  
على الاظهار في اغفر لنا ولصالح ... على وجه وصل فاترك المد مسجلاً

- (١) صريح النص في الكلمات المختلف فيها عن حفص (٢٧).  
(٢) هو الشيخ عبده علي سبيع المصري، كان حياً في (١٣٣٨) أخذ عن / الجريسي الكبير، وأخذ عنه: الحداد والجريسي الصغير وهمام قطب وعامر عثمان.  
(٣) تحرير رواية حفص عن عاصم (٣٣).  
(٤) هو الشيخ إبراهيم بن علي بن شحاتة السمنودي (ت: ١٣٣٣).

١٧- قال الشيخ محمد إبراهيم سالم: (تحقيق مد التعظيم والمنفصل والغنة):

١- مد التعظيم من الكامل لكل من قصر المنفصل وانظر التفصيلات بعد.

٢- مد التعظيم لابن كثير من غاية ابن مهران والكامل وتلخيص أبي معشر وليس في غاية ابن مهران مد التعظيم لغير ابن كثير مع أنها ليست في كتبه من طريق الطيبة وفي تلخيص أبي معشر مد التعظيم لابن كثير ويعقوب فقط وانظر التفصيلات الآتية.

٣- ليعقوب مد التعظيم من الروائتين من الكامل وبه الغنة من الروائتين وجهًا واحدًا وليعقوب مد التعظيم من تلخيص أبي معشر وليس به غنة وليس بالكامل والتلخيص هاء سكت في جمع المذكر السالم وملحقاته.

٤- ليس لقالون والأصبهاني وهشام طريق الحلواني مد التعظيم لأنه ليس بالكامل قصر لهم.

٥- مد التعظيم لأبي عمرو من الروائتين من الكامل، وبه الغنة من الروائتين وجهًا واحدًا.

٦- مد التعظيم لابن كثير من الكامل وبه الغنة وجهًا واحدًا وفي تلخيص أبي معشر مد التعظيم لابن كثير مع الغنة وجهًا واحدًا للبزي وعدمها لقبيل، وللبزي الغنة تخييرا من المبهج وليس به مد التعظيم.

٧- لحفص مد التعظيم من الكامل وبه الغنة وجهًا واحدًا.

٨- لأبي جعفر من الروائتين مد التعظيم من الكامل، وليس بالكامل غنة لابن وردان، أما ابن جماز فالغنة له من الكامل وجهًا واحدًا. وقال في جمع ما بين سورتي البقرة وآل عمران: وإن كان التحقيق على عدم مد التعظيم لقالون والأصبهاني والحلواني عن هشام: قوله تعالى: ﴿وَأَعْفُ عَنَّا وَأَعْفِرْ لَنَا وَأَرْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَأَنْصُرْنَا﴾

## شرح تنقيح فتح الكريم

عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿١﴾ \* بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿١﴾ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ

الْقَيُّومُ ﴿٢﴾: قالون بمد التعظيم واندرج ابن كثير والحلواني وحفص وروح والتحقيق عدم وجود مد التعظيم للأصبهاني وارجع إلى القول الأصدق للضباع وجاء مد التعظيم هنا للحلواني عن هشام من تلخيص أبي معشر على ما في النشر بخلاف ما وجده الإزميري. وعملنا على ما وجده الإزميري.

قالون بمد التعظيم واندرج ابن كثير والحلواني وحفص وروح.

أبو جعفر بسكت الحروف وقصر لا إله إلا هو ثم بمد التعظيم.

ابن كثير بمد التعظيم واندرج حفص وروح ثم بطول الميم وعليه ما أتى على

قصرها.

أبو جعفر بسكت الحروف وقصر لا إله إلا هو، ثم بمد التعظيم.

دوري أبي عمرو بإمالة الكافرين والوجه الأول من البسمة بدون تكبير وقصر

الميم وقصر لا إله إلا هو (ولا يأتي له مد التعظيم على الإظهار في واغفر لنا وبابه لأن

مد التعظيم من الكامل وليس فيه إلا إدغام واغفر لنا) ... الخ (١).

١٨- قال فضيلة الشيخ الدكتور علي توفيق النحاس في (توضيح طرق القصر

لحفص): يختلف طريق الكامل عن طريق الشاطبية فيما يلي:

- فيه مد التعظيم، أي توسط المد في ألف (لا) من ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾

﴿إِلَّا أَنْتَ﴾ ونحوه، ويسمى بـ (مد التعظيم) لأن أصل الطريق هنا قصر المد المنفصل،

فمُدَّت (لا) استثناء من المد المنفصل من أجل التعظيم لكلمة التوحيد فتمد أربع

حركات» (٢).

(١) فريدة الدهر (٢ / ٣٧٠).

(٢) توضيح طرق قصر المنفصل في رواية حفص (١١).



١٩- قال الدكتور النحاس في (توضيح المعالم لطرق حفص عن عاصم): «ليس

فيها - طرق القصر - مد التعظيم في نحو ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ إلا من طريق الكامل، فيمد مدا متوسطا أربع حركات (١).

٢٠- قال الشيخ محمد أبو الخير في (البيان المبين في مسألة مد التعظيم):

قال ابن الجزري في طيبة النشر مشيرا إلى مد التعظيم عن أصحاب القصر في المنفصل:

والبعض للتعظيم عن ذي القصر مد .....

وأصحاب القصر في المنفصل الذين أشار إليهم الإمام ابن الجزري هم: ابن كثير وأبو جعفر قولاً واحداً، وقالون والأصبهاني وأبو عمرو والحلواني عن هشام وحفص ويعقوب، بخلف عنهم.... الخ.

وقال أيضاً: يمتنع مد التعظيم لأبي عمرو على الوصل بين السورتين، ويمتنع للدوري على إظهار راء الجزم.

ويمتنع ليعقوب على الوصل والسكت بين السورتين، وعلى الوقف بهاء السكت، ويمتنع لرويس على الإدغام العام.

ويمتنع لقالون على تقليل ﴿التَّوْرَةِ﴾ ويتعين معه فتحها. ويمتنع مد التعظيم لقالون والأصبهاني وأبي عمرو والحلواني عن هشام وحفص وأبي جعفر على ترك الغنة.

أما ابن كثير ويعقوب فيجوز لهما مد التعظيم على ترك الغنة (٢).

(١) توضيح المعالم (٣٨).

(٢) البيان المبين في مسألة مد التعظيم (١١ - ١٢).

## شرح تنقيح فتح الكريم

٢١- قال الشيخ مؤمن سعيد حسن السكندري: «مما زادت الطيبة أن بعض أئمة القراء أخذ بالمد للتعظيم عن أصحاب القصر في المنفصل نص على ذلك أبو معشر الطبري والهدلي وابن مهران وغيرهم، وذلك نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ وقد ورد في ذلك حديثان مرفوعان ذكرهما في النشر، ولكنه استحسنة العلماء ونص عليه الفقهاء (١).

## من خلال هذه النقول السابقة يتبين لنا الآتي:

**أولاً:** بالنسبة لشراح الطيبة: كلُّ شراح الطيبة الذين وقفتُ على شروحيهم وهم: ابن الناظم - النويري - الترمسي - محمد الصادق قمحاوي - محمد سالم محيسن - إيهاب فكري) يأخذون بمد التعظيم لكل أصحاب القصر أخذًا بظاهر الطيبة، وعلى اختيار ابن الجزري في النشر.

ويُلحق هؤلاء أصحاب كتب القراءات الذين تناولوا القراءات العشر على وفق ما في الطيبة والنشر، وهم: (القباقبي - القسطلاني - البنا الدمياطي).

فكل هؤلاء الأئمة يأخذون بمد التعظيم لكل أصحاب القصر من طرق (الهدلي - ابن مهران - أبي معشر) كما نص على ذلك ابن الجزري في النشر، ولم يذكر هؤلاء أي تقييد أو تحريرات على مد التعظيم لأحد من أصحاب القصر، وهذه هي عادتهم وهذا هو دأبهم في ذكر أوجه الخلاف، فإنهم يكتبون غالبًا في ذكر أوجه الخلاف فقط دون التعرض لتحرير أوجه الخلاف؛ لأن تحرير أوجه الخلاف له كتبه الخاصة التي تتعرض للعزو والتحرير.

**ثانيًا:** بالنسبة لأصحاب التحريرات: اختلف أصحاب التحريرات في مدِّ التعظيم

(١) حلية السفارة البررة فيما زادت الطيبة على الشاطبية والدرة (٤١).

على قسمين رئيسين:

**القسم الأول:** وهم الذين ذكروا مدَّ التعظيم في كتبهم وتعرضوا له.

**القسم الثاني:** وهم الذين لم يذكروا مدَّ التعظيم في كتبهم ولم يتعرضوا له.

**أولاً: القسم الأول:** وهم الذين ذكروا مدَّ التعظيم في كتبهم وتعرضوا له، وهؤلاء

ينقسمون إلى طائفتين:

**الطائفة الأولى:** وهم: (البقاعي - الطيبي - الطباخ - أحمد الإياري - إبراهيم

العبيدي - محمد هلالي الإياري - الخليجي - مؤمن السكندري). وهؤلاء جميعاً

ذكروا مدَّ التعظيم في كتبهم، ولكنهم ذكروه على الإطلاق فلم يقيدوه بشيء ولم

يمنعوا عليه شيئاً، اللهم إلا الشيخ الخليجي فإنه منع مدَّ التعظيم على الإدغام الكبير

العام للبصريين، كما تقدم.

**الطائفة الثانية:** وهم الذين ذكروا مدَّ التعظيم في كتبهم، ولكنهم وضعوا عليه قيوداً

وتحريرات كثيرة، وهم: (الإزميري - المتولي - السيد هاشم - عامر عثمان - الضباع

- علي سبيع - السمنودي - محمد إبراهيم سالم - علي النحاس - محمد أبو الخير).

وأكثر اعتماد هؤلاء في تحرير مدَّ التعظيم على كتاب الكامل؛ لأنهم يأخذون بمدَّ

التعظيم لكل أصحاب القصر منه، وهذا غير صحيح.

**تنبيه:** بعض هؤلاء العلماء الذين ذكروا مدَّ التعظيم في كتبهم، حصل عندهم نوع

من الاضطراب والتناقض في كتبهم، وهؤلاء هم:

١- الإمام مصطفى الإزميري: في كتابه (تحرير النشر) التزم بما في الكتب التي

نصت على مدَّ التعظيم، وقال أن (قالون - الأصبهاني - أبو عمرو - الحلواني - حفص

- أبو جعفر) لم يذكر لهم مدَّ التعظيم.

أما في كتابه (البدائع) فإنه ذكر ذلك أيضاً في بعض المواضع، ولكنه مع ذلك أخذ

## شرح تنقيح فتح الكريم

بمد التعظيم لكل أصحاب القصر، وقال: اعتمادًا على ما في النشر.

٢- الشيخ علي الضباع: في كتابه (القول الأصدق) ردَّ وجه مد التعظيم الذي ذكره الإمام المتولي، وقال: لا داعي لذكره، وكل التفريعات التي وضعت عليه لا حاجة فيها؛ لأنه لم يرد للأصبهاني من الكامل، فرده ولم يأخذ به.

أما في كتابيه: (صريح النص، والفرائد المرتبة) أخذ بمد التعظيم لحفص، ووضع له قيودًا وتحريات كثيرة. وكان يلزمه **رَحْمَةُ اللَّهِ** - على منهجه - أن يرده لحفص ولا يذكره أصلًا له؛ لأن حفصًا كالأصبهاني تمامًا ليس له مد التعظيم من الكامل ولا من غيره.

٣- الشيخ محمد إبراهيم سالم - **رَحْمَةُ اللَّهِ** -: في كتابه (فريدة الدهر) ذكر أولاً قيودًا وتحريات لمد التعظيم، ثم قال: ليس لقالون والأصبهاني وهشام طريق الحلواني مد التعظيم؛ لأنه ليس بالكامل قصر لهم، وكرر ذلك في أكثر من موضع، ومع ذلك أخذ بمد التعظيم لكل أصحاب القصر، وجمع على ذلك في البقرة وآل عمران وغيرهما.

**القسم الثاني:** وهم الذين لم يذكروا التعظيم في كتبهم ولم يتعرضوا له مطلقًا، وهؤلاء ينقسمون إلى طائفتين أيضًا، وهما:

**الطائفة الأولى:** لم ينصوا على مد التعظيم في كتبهم ولم يتعرضوا له، ولكن يفهم من منهجهم في التحريات أنهم يأخذون بمد التعظيم لكل أصحاب القصر من غير قيود ولا تحريات، ومنهم (الإمام المنصوري).

فإنه لم يتعرض لمد التعظيم في كتابه (تحرير الطرق والروايات) ولم ينص عليه لأحد، ولكن يفهم من منهجه في التحريات أنه يأخذ به لكل أصحاب القصر؛ لأنه كان يأخذ بظاهر النشر ويعتمد على نقل ابن الجزري دائمًا، ويُعرف ذلك أيضًا من

نصوص أتباعه الذين ذكروا مدَّ التعظيم في كتبهم لكل أصحاب القصر ك (العبيدي) وغيره.

**الطائفة الثانية:** وهم الذين لم ينصوا على مد التعظيم في كتبهم ولم يتعرضوا له، ولكن يفهم من منهجهم في التحريرات أنهم لا يأخذون بمد التعظيم لأحد من القراء، ومنهم الأستاذ: (يوسف أفندي زاده) فهو لم يذكر مد التعظيم ولم ينص عليه في تحريراته، ولكن يفهم من منهجه في التحريرات أنه لا يأخذ بمد التعظيم مطلقاً؛ لأنه لا يأخذ إلا بالعزائم، يعني بالأوجه القوية التي وردت من طرق كثيرة، ولا يأخذ بالرخص<sup>(١)</sup>، يعني الأوجه التي وردت من طرق قليلة، أو هي انفرادات من بعض أصحاب الطرق والكتب، لذلك ترك أكثر الأوجه التي ظاهرها التضعيف في الطيبة، فترك كثيراً من الأوجه التي يقول فيها ابن الجزري (قيل) أو (والبعض) ونحو ذلك.

فلذلك ترك وجه (الإدغام العام ليعقوب) وكذلك (هاء السكت في جمع المذكر السالم) ولم يأخذ به إلا في كلمتين فقط في القراءان كله، وترك كذلك (التكبير العام لكل القراء) وترك كذلك (الغنة في اللام والراء) لكل من وردت عنه، وكذلك (السكت مع المد بنوعيه لحمزة)... الخ.

يفهم من ذلك كله أنه ترك كذلك وجه (مد التعظيم) ولم يأخذ به لأحد.

**والسؤال الذي يطرح نفسه الآن، وهو:** هل الأفضل أن نأخذ بمد التعظيم لكل

أصحاب القصر دون قيود أو تحريرات؟ أو نتركه ولا نأخذ به لأحد مطلقاً؟ أو نأخذ به لكل أصحاب القصر مع التحرير والتقيد؟ أو أن نأخذ به للذين ورد عنهم في الكتب المسندة لهم في النشر؟

(١) ونص على ذلك في كتاب (الاتلاف / ص ٣) فقال: «إن مسلكنا في هذا الفن هو الأخذ بالعزائم لا بالرخص».

## شرح تنقيح فتح الكريم

**والجواب:** أن كل هذا واردٌ وثابتٌ عن أصحاب التحريات، وسبق ذكر ذلك كله. ولكن أضعف هذه الأقوال - عندي - هو القول بترك مد التعظيم مطلقاً، كما هو المُحتمل من فعل الأستاذ (يوسف زاده) مع كل أصحاب القصر، وكما فعل ذلك الشيخ (الضباع) في شرح المنظومة الأصبهانية للإمام المتولي.

### وهذا القول مردود، وذلك من عدة أوجه:

**الأول:** أنه يخالف ما قرره الإمام ابن الجزري وذكره صريحاً في (النشر، وتقريب النشر، وطيبة النشر).

**الثاني:** أنه يخالف ما قرأ به الإمام ابن الجزري وأخذ به واختاره، حيث نص في كتبه الثلاثة أنه قرأ به من طريق (الهدلي - وابن مهران - وأبي معشر) ونص على اختياره له، وإذا اختاره، فلا بد أن يأخذ به؛ إذ لا يُقبل أن يختار شيئاً ولا يأخذ به.

**الثالث:** أنه يخالف ما كان عليه ابن الجزري في الإقراء، حيث كان يُقرئ به لكل أصحاب القصر، ونص على ذلك بعض من قرأ عليه، كالإمام البقاعي حيث قال: «... وأحسن من ذلك لكنه من طرق شيخنا - ابن الجزري - لا من طرق الشاطبية والتيسير: المد في التعظيم في ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ قرأتُ به على شيخنا عن جميع من رُوى عنه قصر المنفصل...» (١).

**وعلى ذلك:** القول بترك بمد التعظيم، قول ضعيف ومردود، وذلك لما تقدم. والذي أراه صواباً في هذه المسألة - والله أعلم - هو الأخذ بمد التعظيم لكل أصحاب القصر، ولكن نأخذ به على الإطلاق دون تحرير أو قيود لمن لم يرد عنهم مدُّ التعظيم مسنداً في الكتب، وبهذا نكون قد أخذنا باختيار الإمام ابن الجزري ولم نتركه. ونأخذ

(١) الأجوبة السرية عن الألغاز الجزرية (٤١).

به كذلك لـ (ابن كثير، والدوري عن أبي عمرو، ويعقوب) ولكن مع تقييد ذلك بالكتب التي ورد عنهم منها، وبذلك نكون قد أخذنا بما في الكتب كذلك.

وحينئذ نقول: لا بد أن نفرق بين أمرين رئيسين، وهما:

**الأول: القراءة.** **الثاني: التحرير.**

**أولاً: القراءة:** نقرأ بمد التعظيم لكل أصحاب القصر في المنفصل دون استثناء أحد منهم؛ لأن الإمام ابن الجزري ذكر مدّ التعظيم لكل أصحاب القصر في المنفصل، واختار ذلك، ومعنى أنه اختار ذلك، أنه أخذ به وقرأ وأقرأ به، إذ أنه ليس من المقبول أن يختار شيئاً ثم لا يأخذ به أو لا يقرأ به.

فلا يصح أن نردّ وجهاً نص عليه الإمام ابن الجزري في النشر وفي تقريب النشر وفي طيبة النشر، وسبق ذكر ذلك كله.

**ثانياً: التحرير:** أما من جهة التحرير، فإننا لا نحزر على مدّ التعظيم إلا لمن ورد عنهم مدّ التعظيم مسنداً، وذلك من خلال الكتب التي ورد عنهم مدّ التعظيم منها، فنحزر على ما في هذين الكتابين.

أما من لم يرد عنهم مدّ التعظيم مسنداً، فهؤلاء لا تحرير لهم على مدّ التعظيم؛ لأننا لا نعلم الطرق التي ورد منها مدّ العظیم لهم، فنقرأ لهم بمدّ التعظيم مطلقاً من غير قيود ولا امتناعات، وذلك على اختيار الإمام ابن الجزري.

### الخلاصة:

١- لا يأتي مدّ التعظيم إلا لأصحاب القصر في المنفصل.

٢- ورد مدّ التعظيم من (جامع البيان، الكامل، غاية ابن مهران، تلخيص

الطبري).

٣- لم يرد مد التعظيم مسنداً من هذه الكتب لكل أصحاب القصر.

٤- اختار ابن الجزري مد التعظيم لكل أصحاب القصر.

٥- أصحاب القصر في مد التعظيم ينقسمون إلى قسمين:

**القسم الأول:** وهم الذين ورد عنهم مد التعظيم مسنداً، وهم: (ابن كثير - الدوري عن أبي عمرو - يعقوب).

**القسم الثاني:** وهم الذين لم يرد عنهم مد التعظيم مسنداً، وهم: (قالون - الأصبهاني - السوسي - الحلواني عن هشام - حفص عن عاصم - أبو جعفر).

فأما أصحاب القسم الأول:

فهؤلاء ورد عنهم مد التعظيم نصاً وأداءً، فيقرأ لهم بمد التعظيم، ويُحرر لهم على مد التعظيم من خلال الكتب التي ورد عنهم منها.

وأما أصحاب القسم الثاني:

فلم يرد عنهم مد التعظيم نصاً في الكتب المسندة عنهم في النشر، وورد عنهم مد التعظيم أداءً على اختيار ابن الجزري، فيقرأ لهم بمد التعظيم ويؤخذ لهم به على ما اختاره ابن الجزري، ولكن من غير تحرير أو قيود أو امتناع؛ لأننا لا نعلم طرقاً ولا كتباً معينة أسندت لهم مد التعظيم حتى نتقيد بها، ونحرر عليها، فيبقى الأمر على اطلاقه (١).

وهذا نفرق بين الأوجه المسندة، والأوجه غير المسندة، فالأوجه المسندة يحرر عليها من خلال الطرق والكتب التي أسندت منها، والأوجه غير المسندة لا يحرر

(١) أعني فيما يحتمل الإطلاق من الكتب أو النصوص الواردة عن الإمام ابن الجزري، ولا يعني ذلك أن مدّ التعظيم لهؤلاء يأتي على جميع الأوجه الخلافية عنهم



عليها.

### تنبيه:

١- الإمام ابن الجزري حين عزا وجه مد التعظيم لم يعزه للكتب، وإنما عزاه إلى أصحاب الكتب؛ لأنه يعلم أن مد التعظيم ليس منصوباً عليه في الكتب لكل أصحاب القصر في المنفصل، ولكنه قال: (نصّ على ذلك: الهذلي...) فالأصل أن مد التعظيم منصوب عليه في الكتب، وليس من طرق أدائية فقط. فلذلك نأخذ به من الكتب التي نصت عليه وهي (الكامل، تلخيص الطبري) وذلك لـ (لابن كثير، والدوري، ويعقوب) مع التحرير والتقيد لهم بما في هذه الكتب. ونأخذ به للباقيين وإن لم يرد عنهم مد التعظيم مسنداً، وذلك على اختيار ابن الجزري.

**إذا:** كل تحريرات مد التعظيم التي وُضعت لغير (ابن كثير، والدوري، ويعقوب) لا داعي لها ولا حاجة لنا بها، والله أعلم.



## تحرير مد التعظيم مع أوجه ما بين السورتين للبصريين



قال الناظم:

ومدًا لتعظيمٍ لبصريّهم فدع بوصلٍ .....

التحرير هنا بين مد التعظيم مع أوجه ما بين السورتين للبصريين.

معلوم أنّ البصريين (أبا عمرو ويعقوب) لهما بين السورتين ثلاثة أوجه (البسمة، السكت، الوصل) ولهما كذلك الخلاف في (مد التعظيم) كما سبق.

فلو أخذنا بهذا الإطلاق، لقلنا أن مدّ التعظيم يأتي على كل من: البسمة والسكت والوصل، وكذلك هذه الأوجه الثلاثة تأتي على مدّ التعظيم، وعلى ترك مدّ التعظيم.

ولكن الناظم قيد هذا الإطلاق، فمنع مدّ التعظيم على الوصل بين السورتين.

قوله (ومدًا لتعظيم) يعني: مدّ التعظيم، وقوله (لبصريّهم) يعني: أبا عمرو ويعقوب وقوله (فدع) يعني: اترك، وقوله (بوصل) يعني: وجه الوصل بين السورتين. وقوله (ومدًا لتعظيم): هذا مفعول به مقدم، و(فدع): فعل مؤخر.

**وتقدير الكلام:** إذا قرأت بوجه الوصل بين السورتين فدع مدّ التعظيم، وهذا هو

منطوق الكلام.

**ومفهوم الكلام:** إذا قرأت بمدّ التعظيم للبصريين فدع وجه الوصل بين السورتين.

فكلاهما لا يجتمع مع الآخر، بل كل منهما يمتنع على الآخر، وسكت الناظم عن وجهي (البسمة والسكت) فدل ذلك على جواز إتيان كل من البسمة والسكت على مدّ التعظيم<sup>(١)</sup>.

(١) إلا ما سيذكره الناظم قريباً ليعقوب.

**إذًا:** مد التعظيم لا يأتي على وجه الوصل بين السورتين بالنسبة لأبي عمرو البصري، ويأتي على كل من (السكت والوصل).

وحتى نتيين من صحة هذا التحرير، فلا بد حينئذ من الرجوع إلى الكتب التي روت مد التعظيم لأبي عمرو، ونرى ما فيها من أوجه ما بين السورتين. وحينئذ نفرق في التحرير بين (الدوري والسوسي)؛ لأن الدوري ورد له مد التعظيم مسندًا من النشر، أما السوسي فلم يرد له مد التعظيم مسندًا، وإنما نأخذ له بمد التعظيم على اختيار ابن الجزري؛ لأنه اختاره لكل أصحاب القصر. وكما قلنا قبل ذلك أن الذين لم يرد عنهم مد التعظيم مسندًا من النشر، فلا تحرير لهم عليه، بل يؤخذ لهم ويقرأ لهم بمد التعظيم على الإطلاق دون قيود أو امتناعات.

**وعلى ذلك نقول:** إن السوسي لا تحرير له على مد التعظيم، ولا امتناع له ولا قيود له على مد التعظيم، أي أن مد التعظيم يأتي له على كل أوجه الخلاف، فيأتي له على (البسمة والسكت والوصل)؛ لأنه لم يرد عنه مد التعظيم من كتاب معين حتى نقيده بما في هذا الكتاب.

ولكن هذا التحرير بُني على أن السوسي له مد التعظيم من (الكامل) و(الكامل) فيه لأبي عمرو: البسمة والسكت، وليس فيه الوصل بين السورتين.

وهذا التحرير صحيح بالنسبة للدوري عن أبي عمرو؛ لأن الدوري له مد التعظيم من الكامل كما سبق، أما السوسي فلا يؤخذ له بهذا التحرير؛ لأن السوسي ليس له مد التعظيم من الكامل، فكيف نقيده مد التعظيم له من (الكامل)، ولم يرد له مد التعظيم من الكامل أصلاً؟.

### الخلاصة:

١- بالنسبة للدوري: ورد عنه مد التعظيم من كتاب (الكامل)، وهذا الكتاب فيه

له بين السورتين: البسمة والسكت، وليس فيه الوصل.

وعلى ذلك: يأتي له مد التعظيم على (البسمة والسكت) من (الكامل) ويمتنع مد التعظيم له على وجه الوصل بين السورتين؛ لأن (الكامل) ليس فيه الوصل.

٢- بالنسبة للسوسي عن أبي عمرو: فلم يرد عنه مد التعظيم نصًّا في الكتب، وإنما نأخذ به أداءً فقط على اختيار ابن الجزري.

وعلى ذلك: نأخذ به على الإطلاق دون تقييد أو تحرير أو امتناع؛ لأنه ليس هناك كتب روت له مد التعظيم حتى نحرر عليها ونتقيد بما فيها.

وهذا الجدول خاص بأبي عمرو البصري:

الطرق	بين السورتين	مد التعظيم
لأبي عمرو بكماله	الأوجه الثلاثة	قصر
للدوري: من الكامل فقط	بسمة - سكت	مد
للسوسي: على اختيار ابن الجزري	الأوجه الثلاثة	مد



## تحرير مد التعظيم ليعقوب مع أوجه ما بين السورتين



قال الناظم:

..... كذا مع سكت يعقوب .....  
 ..... كذا مع سكت يعقوب .....

أي: كذلك اترك مد التعظيم ليعقوب على وجه السكت بين السورتين، أي أن مد التعظيم ليعقوب لا يأتي إلا على وجه البسمة فقط.

والسبب في ذلك أن مدَّ التعظيم ليعقوب من (الكامل) و(تلخيص أبي معشر) وكلا الكتابين فيهما ليعقوب: البسمة وجهًا واحدًا، أما السكت والوصل فهما من باقي الطرق، وليس فيها مد التعظيم مطلقًا.

قال الشيخ عامر عثمان في (فتح القدير):

ومدًا لتعظيم ليعقوب فامنعن ... على سكت أو وصل .....

وعلى ذلك نقول: يختصُّ مدُّ التعظيم ليعقوب بوجه البسمة، أي لا يأتي إلا عليها، فلا يأتي على السكت ولا يأتي على الوصل؛ لأنه من (الكامل) و(تلخيص أبي معشر) وليس فيهما إلا البسمة وجهًا واحدًا، ولا تختص البسمة بمد التعظيم؛ لأن البسمة وردت من كتب أخرى غير (الكامل) و(تلخيص أبي معشر) وليس فيها مد التعظيم ولكن فيها البسمة.

فالبسمة تأتي على مد التعظيم من (الكامل) و(تلخيص أبي معشر)، وتأتي على ترك التعظيم من (غاية ابن مهران، التذكرة).

ففي قوله تعالى: ﴿فَأَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا

إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ ليعقوب بحسب التركيب (سته أوجه) يمتنع منها وجهان،

ويجوز أربعة وهي:

**الأول:** البسمة مع ترك مد التعظيم، وذلك من (غاية ابن مهران، التذكرة).

**الثاني:** البسمة مع مد التعظيم، وذلك من (الكامل، تلخيص أبي معشر).

**الثالث:** السكت مع ترك التعظيم.

**الرابع:** الوصل مع ترك التعظيم.

ويمتنع وجهان وهما: مد التعظيم على كل من (السكت والوصل).

وهذا الجدول لبيان تحرير مد التعظيم ليعقوب:

بين السورتين	مد التعظيم	الطرق
بسمة	قصر	غاية ابن مهران - التذكرة
بسمة	مد	الكامل - تلخيص الطبري
سكت	قصر	المستنير - المصباح - المبهج - روضة المالكي..
وصل	قصر	غاية الاختصار



## تحرير مد التعظيم مع هاء السكت ليعقوب



قال الناظم:

..... واحظلاً لها سكته معه .....

قوله (واحظلاً) أي: وامنعاً، (لها سكته) أي: هاء السكت المختلف فيها عن يعقوب (معه) أي: مع مد التعظيم.

ومعنى ذلك: أن مد التعظيم وهاء السكت لا يجتمعان، فإذا قرأت بمد التعظيم تعين ترك الوقف بهاء السكت، وإذا أردت أن تقف بهاء السكت فيتعين ترك مد التعظيم. ولكن هاء السكت المختلف فيها عن يعقوب لها حالات كثيرة.

والناظم هنا لم يقيد هذا المنع بحالة معينة، وإنما أطلق الكلام، فدل هذا الإطلاق على أن هاء السكت المختلف فيها عن يعقوب بجميع أنواعها وحالاتها تمتنع على مد التعظيم.

والناظم فعل كما فعل الإمام المتولي في (فتح الكريم) حيث قال:

وما مدّ للتعظيم يعقوب حيث ما ... روى هاء سكت كيف ما قد تنقلا

ثم قال شارحاً: «ولا يأتي - مد التعظيم - مع هاء السكت ليعقوب؛ لأنها لم تكن من طريق التلخيص والكامل»<sup>(١)</sup>.

ولكن إذا رجعنا إلى طرق مد التعظيم سنجد أن الأمر ليس على هذا الإطلاق، كما سنبين ذلك لاحقاً إن شاء الله.

(١) الروض النضير (٢٠٩).

## شرح تنقيح فتح الكريم

وقبل أن نرجع إلى طرق مد التعظيم، يحسن بنا أولاً أن نبين الأصول والأنواع التي يقف عليها يعقوب بهاء السكت.

قال في الطيبة:

فِيْمَهُ لِمَهُ عَمَّهُ بِمَهُ .....  
 مِمَّهُ خِلَافٌ هَبٌ ظُبِيٌّ، وَهِيَ وَهُوَ ... ظِلٌّ، وَفِي مُشَدِّدِ اسْمِ خُلْفِهِ  
 نَحْوِ أَيْ هُنَّ، وَالْبَعْضُ نَقْلٌ ... بِنَحْوِ عَالَمِينَ مُؤْفُونَ وَقَلٌّ  
 وَوَيْلَتِي وَحَسْرَتِي وَأَسْفَى ... وَتَمَّ عَزْ خُلْفَاءً .....

وقال في النشر: «أما هاء السكت: فتجيء في خمسة أصولٍ مُطَرِّدَةٍ، وكلماتٍ مَخْصُوصَةٍ:

الأصل الأول: (ما) الاستفهامية المجرورة بحرف الجر، ووقعت في خمس كلمات: ﴿عَمَّ﴾، و﴿فِيْمَ﴾، و﴿بِمَ﴾، و﴿لِمَ﴾، و﴿بِمَ﴾ (فاختلفوا في الوقف عليها بالهاء عن يعقوب والبري).

الأصل الثاني: ﴿هُوَ﴾، ﴿وَهِيَ﴾ حيث وقعاً وكيف جاء نحو: ﴿وَهُوَ﴾ و﴿لَهُوَ﴾، و﴿أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾، ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾، و﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ ونحو: ﴿مَا هِيَ﴾، و﴿لَيْهِ﴾، ﴿وَهِيَ﴾ فوقف على ذلك بالهاء: يعقوب من غير خلاف عنه.

الأصل الثالث: النون المشددة من جمع الإناث سواء اتصل به شيء أو لم يتصل نحو: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ﴾، ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَّ﴾، ﴿أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، ﴿وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾، ﴿بَيْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ﴾ فاختلف عن يعقوب في الوقف على ذلك بالهاء.

الأصل الرابع: المشددة المبنية نحو: ﴿أَلَا تَعْلَمُونَ عَلَيَّ﴾، ﴿إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾



﴿ خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾ ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُصْرِحٍ ﴾ ، ﴿ مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدَيَّ ﴾ اِخْتَلَفَ فِيهِ عَنْ يَعْقُوبَ أَيْضًا .

الأصل الخامس: النون المفتوحة نحو ﴿ الصَّالِمِينَ ﴾ ، ﴿ الَّذِينَ ﴾ ، ﴿ الْمَفْلُحُونَ ﴾ ﴿ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ فَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ يَعْقُوبَ الْوَقْفَ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ بِالْهَاءِ .

وَأَمَّا الْكَلِمَاتُ الْمَخْصُوصَةُ: فَهِيَ أَرْبَعٌ ﴿ يَنْوِيلَتِي ﴾ و ﴿ يَتَأَسَفُنِي ﴾ و ﴿ بِحَسْرَتِي ﴾ و ﴿ تَمَّ ﴾ الظرف: فَاخْتَلَفَ فِيهَا عَنْ رُوَيْسٍ ... الخ. وَهَاءُ السَّكْتِ فِي هَذَا كُلِّهِ وَمَا أَشْبَهَهُ جَائِزَةٌ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ سَمَاعًا وَقِيَاسًا» (١) .

وقال في تقريب النشر: «الإثبات: وذلك في هاء السكت... فوقف يعقوب والبري بخلاف عنهما بهاء السكت في الكلمات الخمس الاستفهامية، وهي (عم، لم، وفيم، وبم، وثم).

وكذا يقف يعقوب على الواو من (هو) والياء من (هي) كيف وقعا. واختلف عنه في الوقف بالهاء على النون المشددة من جمع الإناث، نحو: ﴿ هُنَّ أَطْهَرُ ﴾ ، ﴿ وَهِنَّ ﴾ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَ ﴾ ، ﴿ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ ، ﴿ بَيْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ ﴾ . وكذلك اختلف عنه في المشدد المبني، نحو: ﴿ أَلَا تَعْلَمُونَ عَلَيَّ ﴾ ، ﴿ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ ﴾ ، ﴿ خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾ ، ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُصْرِحٍ ﴾ .

وروي عنه الوقف كذلك على النون المفتوحة، نحو: ﴿ الصَّالِمِينَ ﴾ ، ﴿ الْكٰفِرِينَ ﴾ ، ﴿ الْمَفْلُحُونَ ﴾ . واختلف عن رويس في أربع كلمات: ﴿ يَنْوِيلَتِي ﴾ ، ﴿ يَتَأَسَفُنِي ﴾ ، ﴿ بِحَسْرَتِي ﴾ ، و ﴿ تَمَّ ﴾ بفتح الثاء» (٢) .

(١) النشر في القراءات العشر (٢ / ١٣٤ - ١٣٦) .

(٢) تقريب النشر (١١٥) .

من خلال ما سبق يتبين لنا الآتي:

١- يقف يعقوب بهاء السكت وجهاً واحداً على ضمير: (هو)، (هي).

٢- اختلف عن يعقوب من الروائين في الوقف بهاء السكت على: (ما الاستفهامية في الكلمات الخمس، النون المشددة من جمع الإناث، المشدد المبني، النون المفتوحة في جمع المذكر السالم وما ألحق به).

٣- اختلف عن رويس وحده في: (ألفاظ الندبة، ثم الظرفية).

وبعد أن ذكرنا مذهب يعقوب في الوقف بهاء السكت كما في النشر وتقريبه وطيبته، نريد أن نعرف بعد ذلك: هل هذا التحرير الذي ذكره صاحب التنقيح هنا وهو - امتناع مد التعظيم على هاء السكت - يتناول هاء السكت في جميع أنواعها وحالتها السابقة أم لا؟

**والجواب:** أن الناظم أطلق الكلام على هاء السكت ولم يقيد بحالة أو حالات معينة، فدل إطلاقه أنه أراد هاء السكت المختلف فيها في جميع ما سبق، اللهم إلا هاء السكت في ضمير (هو)، (هي)؛ لأن يعقوب يقف عليها بهاء السكت وجهاً واحداً من جميع طرقه، وحيث لا يدخلها التحرير؛ لأنه لا يحرر بين وجه متفق عليه ووجه مختلف فيه.

يتبقى عندنا هاء السكت في: (ما الاستفهامية في الكلمات الخمس، النون المشددة من جمع الإناث، المشدد المبني، النون المفتوحة في جمع المذكر السالم وما ألحق به). وكذلك (ألفاظ الندبة، ثم الظرفية) لرويس فقط.

وإذا رجعنا إلى طرق مد التعظيم سنجد الأمر على غير ما ذكره الناظم هنا؛ لأن من هذه الأصول السابقة ما يتعين على مد التعظيم، ومنها ما يمتنع على مد التعظيم، ومنها ما يجوز على مد التعظيم، فليست كلها على مرتبة واحدة في التحرير، فكان على

الناظم أن يبين ذلك كله، ولا يطلق الكلام في هاء السكت في جميع حالاتها وأنواعها. وهذا يتبين لنا من خلال طرق مد التعظيم. طرق مد التعظيم ليعقوب، هي: (الكامل - تلخيص أبي معشر).

**أولاً:** كتاب (الكامل) للإمام الهذلي: إذا رجعنا إلى كتاب (الكامل) سنجد فيه ليعقوب الوقف بهاء السكت وجهًا واحدًا، وذلك على:

١- ضمير (هو)، (هي) ونحوهما.

٢- (ما) الاستفهامية في الكلمات الخمس وهي: ﴿عَمَّ﴾، و﴿فِيمَ﴾، و﴿يَمَ﴾، و﴿لَمَ﴾، و﴿يَمَ﴾. قال الهذلي: «بهاء بعد الواو والياء والميم، نحو (وهو)، (فهي)، (بمه) و(لمه) و(عمه) وبابه (١) في الوقف: سلام، ويعقوب» (٢).

ونلاحظ هنا أن الإمام الهذلي ذكر هذه الكلمات مع ضمير (هو، هي) والتي يقف عليها يعقوب بهاء السكت وجهًا واحدًا، فدل ذلك على أن هذه الكلمات أيضًا يقف عليها يعقوب بهاء السكت من الكامل بغير خلاف؛ لأنه ذكرها مع المتفق عليه. وهذا يخالف ما ذكره الإمام ابن الجزري في النشر حيث قال بعد عزوه لهذه الكلمات إلى طرقها، قال: (وَلَمْ يَذْكُرْهُ عَنْهُ فِي الْكَامِلِ) أي: لم يذكر صاحب الكامل شيئًا من هذه الكلمات الخمس ليعقوب.

وقد ذكره صاحب الكامل وجهًا واحدًا كما تقدم.

٣- الوقف بهاء السكت على نون جمع الإناث، نحو: ﴿هُنَّ﴾، ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي﴾

﴿عَلَيْهِنَّ﴾ وذلك لروح عن يعقوب فقط.

(١) يعني باقي الكلمات الخمس، وهي (فيم، مم).

(٢) الكامل (٢ / ٩٦٦).

## شرح تنقيح فتح الكريم

قال الهذلي بعد أن ذكر الوقف بهاء السكت ليعقوب على (ما) الاستفهامية، كما تقدم، قال: «زاد روح عند النون المشددة كقوله (إنهنة) في قول الخزاعي وابن مهران». وطريق الهذلي عن الخزاعي هذا مسند في النشر، أما طريقه عن ابن مهران فليس مسنداً.

وذكر الهذلي أيضاً: الوقف بهاء السكت على نون الجمع، ولكن ذكره من طريق ابن مهران، وهذا ليس من الأسانيد النثرية، فلا يؤخذ به.

وعلى ذلك: يكون (الكامل) فيه الوقف بهاء السكت ليعقوب على (ما) الاستفهامية وجهًا واحدًا، وفيه كذلك الوقف بهاء السكت على النون المشددة، وذلك لروح فقط بخلاف عنه؛ لأنه من طريق الخزاعي فقط، وباقي الطرق ليس فيها هذا.

**ثانيًا:** كتاب (التلخيص في القراءات الثمان) لأبي معشر الطبري: وفيه ليعقوب الوقف بهاء السكت، وذلك على:

١- ضمير (هو)، (هي) ونحوهما.

٢- (ما) الاستفهامية في الكلمات الخمس وهي: ﴿عَمَّ﴾، و﴿فِيمَ﴾، و﴿بِمَ﴾، و﴿لَمَ﴾، و﴿بِمَ﴾. قال أبو معشر: «ووقف يعقوب على: (هو) و(هي) و(لم) و(بم) و(عم) وأشباهاها بهاء» (١).

وقوله: (بأشباهاها) ليدخل مع هذه الكلمات الثلاثة: (فيم، مم).

٣- النون المشددة في جمع الإناث، نحو: ﴿فَأَمْتَحُونَهُنَّ﴾ وذلك لروح فقط وبخلاف عنه. قال أبو معشر: «زاد روح بعد نون مشددة بخلاف عنه، نحو قوله:

(١) التلخيص (١٢٣).

﴿فَأَمْتَحُونَهُنَّ﴾.

ونلاحظ أيضًا أنه ذكر هذه الكلمات مع ضمير (هو، هي) التي لا خلاف فيها، فيكون ليعقوب من (التلخيص) الوقف على ذلك كله بالهاء وجهًا واحدًا. وكذلك لروح الوقف بهاء السكت على نون جمع الإناث، ولكن بخلف عنه. الخلاصة من الكتابين:

١- يتعين الوقف بهاء السكت على مد التعظيم، وذلك في (ما) الاستفهامية في الكلمات الخمس، وذلك ليعقوب من الروايتين من (الكامل - التلخيص).

٢- يجوز الوقف بهاء السكت وعدمها على مد التعظيم، وذلك في (نون جمع الإناث) وذلك لروح فقط، وذلك من (الكامل - التلخيص).

٣- أما رويس فيمتنع له الوقف بهاء السكت في (نون جمع الإناث) على مد التعظيم.

٤- يمتنع الوقف بهاء السكت ليعقوب بكماله على مد التعظيم، وذلك في: (الاسم المشدد المبني - نون جمع المذكر السالم وما ألحق به).

٥- يمتنع الوقف بهاء السكت على مد التعظيم لرويس، وذلك في: (ألفاظ الندبة، ثم الظرفية). لأن مد التعظيم ليعقوب من (الكامل - تلخيص أبي معشر) وليس فيهما إلا الوقف بهاء السكت على (ما) الاستفهامية ليعقوب، وعلى (النون المشددة) لروح فقط.

لذلك كان على الناظم - رَحْمَةُ اللَّهِ - أن يقيد هاء السكت التي تمتنع على مد التعظيم ولا يطلق الكلام فيها هكذا؛ لأن منها ما يمتنع على مد التعظيم، ومنها ما يتعين عليه، ومنها ما يجوز عليه، كما سبق بيانه.

مد التعظيم	عمّ وأخواتها	هو - هي	لهنّ ونحوها	عليّ ونحوها	العالمين
------------	--------------	---------	-------------	-------------	----------

## شرح تنقيح فتح الكريم

٥٠٢

الوجهان	الوجهان	الوجهان	هاء السكت	الوجهان	قصر
ترك الهاء	ترك الهاء	الوجهان لروح	هاء السكت	هاء السكت	مد

وهذا جدول لرويس بتحريم مد التعظيم مع ألفاظ الندبة وثم الظرفية

ثم الظرف	ألفاظ الندبة	مد التعظيم
الوجهان	الوجهان	قصر
ترك الهاء من (الكامل، تلخيص الطبري)	ترك الهاء	مد



## تحرير مد التعظيم من الإدغام العام لرويس

قال الناظم:

..... كذاك رويسهم على وجه إدغام .....

**التحرير هنا** بين مدّ التعظيم وبين الإدغام الكبير العام لرويس.

قوله (كذاك رويسهم) هذا كلام معطوف على ما قبله، وهو قوله (ومدًا لتعظيم... فدع)، فعطف على ذلك فقال (كذاك رويسهم) أي: كذلك رويس عن يعقوب دع له، أي: اترك له مد التعظيم على الإدغام الكبير العام، وإن كان الناظم أطلق الكلام هنا على الإدغام؛ إلا أن المراد به الإدغام الكبير العام.

ومنطوق هذا التحرير: أن الإدغام الكبير العام لرويس لا يأتي على مد التعظيم، وكذلك مد التعظيم لا يأتي على هذا الإدغام، فكلاهما لا يجتمعان.

**ومفهوم هذا التحرير:** أن الإظهار لا يمتنع عليه شيء، وكذلك ترك مد التعظيم.

**وسبب هذا المنع:** أن الإدغام العام لرويس من (المصباح) فقط، وليس فيه مد التعظيم. وهذا صحيح، ولكن لماذا اختص رويس بهذا المنع دون روح؟ لأن روحًا له الإدغام العام من (الكامل) وفيه مد التعظيم ليعقوب بكماله.

ولكن عند التحقيق والرجوع إلى (الكامل) لن نجد فيه الإدغام العام لروح، كما سبق، وعلى ذلك: يمتنع المد للتعظيم ليعقوب بكماله على الإدغام العام؛ لأن الإدغام العام من (المصباح) وليس فيه مد التعظيم، و(مد التعظيم) من (الكامل) ولا إدغام فيه.

هذا لو أخذنا بالإدغام العام من المصباح، والصحيح أن الإدغام العام من

شرح تنقيح فتح الكريم ٥٠٤

المصباح ليس من طريق الطيبة كما قال الإزميري - رَحْمَةُ اللَّهِ -، والصواب - والله أعلم - أن نأخذ بالإدغام العام ليعقوب بكماله على إطلاق الطيبة، دون تقييد ذلك بطريق معين أو وجه معين، فتأتي معه كل الوجوه الخلفية دون امتناعات. وعلى ذلك نقول: لا يمتنع مد التعظيم ليعقوب على الإدغام، بل يأتي له جوازاً.





## تحرير مد التعظيم من باب الدخول للدوري

قال الناظم:

..... كدورِيَّهم على  
..... الاظهار في كاغفر لنا

أي: يمتنع مد التعظيم كذلك للدوري عن البصري على وجه إظهار الراء المجزومة في نحو: ﴿فَأَغْفِرْ لَنَا﴾. منطوق الكلام: أنه يمتنع مد التعظيم للدوري على وجه إظهار الراء المجزومة، يعني إذا قرئ بمد التعظيم امتنع الإظهار، وإذا قرئ بالإظهار امتنع مد التعظيم.

ومفهوم الكلام: أنه على ترك مد التعظيم: يأتي الإظهار والإدغام. والسبب في ذلك: أن مد التعظيم للدوري من (الكامل) فقط، وليس فيه إلا الإدغام وجهًا واحدًا في الراء المجزومة.

الطرق	(فاغفر لنا)	مد التعظيم
التجريد - أحد وجهي الشاطبية	إظهار	قصر
الجمهور عن الدوري	إدغام	قصر
الكامل	إدغام فقط	مد
ممتنع	إظهار	مد



## تحرير مد التعظيم مع التهمة لقالون

قال الناظم:

..... وكذا اتركن لقالون إن توراة كان مقللاً

أي: وكذلك يجب ترك مد التعظيم لقالون على تقليل ﴿التَّوْرَةَ﴾؛ أي أن مد التعظيم والتقليل لا يجتمعان، فإذا عَظِّمْتَ فلا تقلل، وإذا قللت فلا تعظم لقالون.

ومعلوم أن لقالون في لفظ ﴿التَّوْرَةَ﴾: الفتح والتقليل، كما قال ابن الجزري:

والخلف فضل بجلا

وهذا معطوف على التقليل في قوله (وتقليل جوى)، والخلف هنا بين الفتح والتقليل، فعلى الفتح لا تحرير؛ لأنه الأصل عن قالون، وعليه أكثر الطرق.

وعلى التقليل: يمتنع مد التعظيم؛ لأن مد التعظيم من الكامل، وليس فيه إلا الفتح

وجهاً واحداً لقالون في ﴿التَّوْرَةَ﴾.

وهذا التحرير غير صحيح؛ لأنه بُني على عزو غير صحيح، وهو أن لقالون مد

التعظيم من الكامل، والتحقيق أن قالون ليس له مد التعظيم من الكامل، كما سبق بيان ذلك.

وعلى ذلك: لا تحرير لقالون على مد التعظيم؛ لأن مد التعظيم له على اختيار

ابن الجزري، وليس من الكتب، فيؤخذ به على الإطلاق، ولا نقيده بشيء من أوجه الخلاف.

فإن قُرئ به لقالون - على اختيار ابن الجزري - يأتي عليه: الفتح والتقليل في

﴿التَّوْرَةَ﴾.



## تحرير مد التعظيم مع الغنة في اللام والراء



قال الناظم:

ولا مدّ للتعظيم مع ترك غنة... سوى ابن كثيرٍ معه يعقوبُ حصلاً

قوله: (ولا مد للتعظيم مع ترك غنة)؛ أي: أن مد التعظيم لا يأتي على ترك الغنة؛ أي أنه يختصُّ بها، أي: لا يأتي مد التعظيم إلا على الغنة، فإذا تركت الغنة، وجب ترك مد التعظيم، وإذا قرأت بالغنة جاز لك التعظيم وتركه.

أراد الناظم بذلك أن يضع قاعدة عامة لكل أصحاب مدّ التعظيم، وهي: أن الغنة متعيّنةٌ على مد التعظيم، يعني: إذا قرأت بمدّ التعظيم فلا بد من الغنة؛ إلا لابن كثيرٍ ويعقوبَ فيجوز لهما ترك الغنة والغنة على مد التعظيم.

وهذا التحرير بهذا الإطلاق ليس صحيحاً؛ لأنه بني على عزو غير صحيح، وهو أن: مد التعظيم لكل أصحاب القصر في المنفصل يأتي من الكامل. وهذا غير صحيح؛ لأن الكامل ليس فيه مد التعظيم إلا لـ (البزي - الدوري - يعقوب)، وإذا أردنا أن نحزر مد التعظيم مع الغنة، فلا بد أولاً أن نقسم أصحاب مد التعظيم إلى قسمين:

**القسم الأول:** وهم الذين ورد عنهم مد التعظيم مسنداً، وهم: (ابن كثير - الدوري - يعقوب).

**القسم الثاني:** وهم الذين لم يرد عنهم مد التعظيم مسنداً، وهم: (قالون، الأصهباني، السوسي، الحلواني، حفص، أبو جعفر).

فأما أصحاب القسم الثاني: فهؤلاء لا تحرير لهم على مد التعظيم؛ لأن التحرير يحتاج إلى كتب معينة نرجع إليها ونتقيد بما فيها، وهؤلاء لم يرد عنهم مد التعظيم مسنداً في كتاب من الكتب المسندة عنهم في النشر، فلا تحرير لهم حيثئذ على مد

## شرح تنقيح فتح الكريم

التعظيم، بل نأخذ لهم بمد التعظيم مطلقاً دون تحرير أو قيود، وذلك على اختيار ابن الجزري .

وأما أصحاب القسم الأول: وهم الذين ورد عنهم مد التعظيم مسنداً، وهم: (ابن كثير - الدوري - يعقوب) فهؤلاء يحرر لهم على مد التعظيم، وذلك على حسب الكتب التي نصت لهم على مد التعظيم، **وذلك على النحو التالي:**

✽ **أولاً: البزي عن ابن كثير:**

١- كتاب (الكامل): وفيه له مد التعظيم وذلك من طريق أبي ربيعة عنه، وسبق ذكر كلامه في ذلك، وله كذلك الغنة وجهًا واحدًا منه.

قال الهذلي: «... أدغمها - يعني: أدغم النون في الراء واللام - بغير غنة: حمزة والأعمشُ والعبيسيُّ وخلفٌ وعليُّ ومحمدٌ في الأول وورشٌ طريق البخاري والأزرُق غيرَ يونسَ وابنِ شنبوذ، والفضلُ عن أبي جعفر، والخزاعيُّ والزينيُّ عن الثلاثة.. الخ» (١).

فلم يذكر ترك الغنة عن البزيِّ إلا من طريق الخزاعيِّ والزينيِّ، وطريق الخزاعيِّ والزينيِّ من الكامل ليسا مسندين في النشر عن البزيِّ.

وعلى ذلك يكون للبزي من الكامل: مد التعظيم، والغنة وجهًا واحدًا من طريق ابن حبشان؛ لأن هذا الطريق فيه مد التعظيم والغنة أيضًا وجهًا واحدًا.

٢- كتاب (تلخيص أبي معشر): وله منه مد التعظيم وسبق بيانه، وفيه كذلك الغنة وجهًا واحدًا للبزي، قال أبو معشر: «وقرأ بإدغامهما عند الراء واللام: شيخان وأبو عمرو وقنبل والخزاعي (٢) وابن موسى والداجوني بغير غنة (٣)».

(١) الكامل (١ / ٦٩٤).

(٢) عن البزي عن ابن كثير.

(٣) تلخيص أبي معشر (٦٢).

## شرح تنقيح فتح الكريم | ٥٠٩

فعزا أبو معشر وجه ترك الغنة للبزي من طريق الخزاعي، وهذا الطريق ليس مسندًا في النشر من التلخيص، وعلى ذلك يكون للبزي الغنة وجهًا واحدًا من التلخيص .

الخلاصة للبزي: تتعين له الغنة على مد التعظيم؛ لأن مد التعظيم له من (الكامل، تلخيص أبي معشر) وهذان الكتابان فيهما الغنة وجهًا واحدًا للبزي. وهذا خلاف ما ذكره صاحب التنقيح هنا حيث ذكر جواز الغنة وتركها لابن كثير بكماله على مد التعظيم، وهذا التحرير بني على أن مد التعظيم مع ترك الغنة يأتي لابن كثير من (غاية ابن مهران، تلخيص أبي معشر)؛ لأن ابن مهران ذكر الوجهين لابن كثير في الغنة، وذكر أبو معشر ترك الغنة من طريق الخزاعي فقط، وباقي الطرق بالغنة.

وهذا كله لا يؤخذ به؛ لأن (غاية ابن مهران) ليست مسندة في النشر في طرق ابن كثير، فلا يؤخذ منها لابن كثير مد التعظيم ولا ترك الغنة أو الغنة .

وأما (التلخيص) فإن أبا معشر عزا وجه ترك الغنة لقبيل وللخزاعي فقط عن البزي، وطريق الخزاعي عن البزي من التلخيص ليس مسندًا في النشر، وعليه: يكون للبزي الغنة وجهًا واحدًا على مد التعظيم، وذلك من (الكامل، التلخيص) وذلك خلاف ما في التنقيح.

مد التعظيم	الغنة	الطرق
قصر	ترك	الجمهور عن البزي
قصر	غنة	المبهمج - غاية الاختصار
مد	غنة	الكامل - تلخيص الطبري
مد	ترك	مستنوع

## ❁ ثانياً: قنبل عن ابن كثير:

لا يأتي له مد التعظيم إلا من كتاب (تلخيص أبي معشر) فقط، وهذا الكتاب كما سبق فيه ترك الغنة وجهًا واحدًا لقنبل؛ لأن أبا معشر ذكره مع من يقرؤون بترك الغنة .  
وعلى ذلك: تمتنع الغنة على مد التعظيم مطلقًا لقنبل، وذلك بخلاف ما ذكره في التنقيح هنا، حيث ذكر جواز الغنة وتركها على مد التعظيم لابن كثير بكماله.

الطرق	الغنة	مد التعظيم
الجمهور عن قنبل	ترك	قصر
الكامل	غنة	قصر
ممتنع	غنة	مد
تلخيص الطبري	ترك	مد

## ❁ ثالثاً: الدوري عن أبي عمرو:

لا يأتي له مد التعظيم إلا من كتاب (الكامل) فقط، وهذا الكتاب فيه للدوري عن أبي عمرو والغنة، وفيه أيضًا ترك الغنة من طريق أبي الفضل الخزاعي صاحب كتاب المنتهى، وطريق الخزاعي مسند في النشر عن الدوري من الكامل، لكن مد التعظيم من طريق ابن حبشان عن الدوري وهذا الطريق ليس مسندًا من طريق الخزاعي .

وعليه: فيكون للدوري عن أبي عمرو مد التعظيم مع الغنة من الكامل.

وهذا موافق لما في التنقيح حيث أوجب الغنة على مد التعظيم لكل أصحاب التعظيم عدا ابن كثير ويعقوب، ومنهم (الدوري).

## شرح تنقيح فتح الكريم

٥١١

الطرق	الغنة	مد التعظيم
الجمهور عن الدوري	ترك	قصر
غاية ابن مهران - المستنير	غنة	قصر
الكامل	غنة	مد

### رابعاً: يعقوب الحضرمي:

وله مد التعظيم من (الكامل - تلخيص أبي معشر):

١- كتاب (الكامل) وفيه الغنة وجهًا واحدًا ليعقوب بكمالها؛ لأنه لم يذكره ممن يقرؤون بترك الغنة، فيكون له الغنة على مد التعظيم من الكامل.

٢- كتاب (تلخيص أبي معشر): وفيه أيضًا الغنة وجهًا واحدًا ليعقوب . وعلى ذلك: تتعين الغنة على مد التعظيم ليعقوب من (الكامل - تلخيص أبي معشر) وهذا بخلاف ما ذكره صاحب التنقيح حيث نصَّ على جواز الغنة وعدمها ليعقوب على مد التعظيم.

الطرق	الغنة	مد التعظيم
الجمهور عن يعقوب	ترك	قصر
غاية ابن مهران - المصباح	غنة	قصر
الكامل - تلخيص الطبري	غنة	مد
ممتنع	ترك	مد

## الخلاصة:

١- تجب الغنة في اللام والراء على مد التعظيم لكل من: (البيزي والدوري ويعقوب) (١).

٢- تمتنع الغنة في اللام والراء على مد التعظيم لـ (قنبل) (٢).

٣- تجوز الغنة في اللام والراء على مد التعظيم لـ (قالون؛ الأصبهاني، السوسي، الحلواني، حفص، أبو جعفر) (٣).

وذلك على اختيار ابن الجزري وليس من الكتب.



(١) وفي التنقيح: تجوز الغنة لابن كثير ويعقوب على مد التعظيم، وتجب لغيرهما.

(٢) وفي التنقيح: تجوز الغنة له على مد التعظيم.

(٣) وفي التنقيح: تجب الغنة لهم على مد التعظيم.



## تحرير الغنة مع المد المنفصل لحفص



قال الناظم:

ودع عَنْ حَفْصٍ قَاصِرًا .....

بعد أن ذكر الناظم تحرير مد التعظيم، شرع هنا في تحرير المد المنفصل مع بعض الأوجه الخلافية، وبدأ بتحرير المد المنفصل مع الغنة لحفص، **فالتحرير هنا** في هذا البيت يدور بين الغنة وبين المد المنفصل لحفص .

وقد ذكر الإمام ابن الجزري في الطيبة الغنة لحفص بخلف عنه، وذكر له كذلك الخلاف في المد المنفصل، وخلافه يدور فيه بين القصر والتوسط.

وعلى مقتضى ظاهر النظم أن الغنة له تأتي على كل من القصر والتوسط، ولكن الناظم هنا أمر بترك الغنة على القصر، فقال: (ودع عَنْ حَفْصٍ قَاصِرًا) أي: اترك الغنة لحفص على وجه قصر المنفصل، أي: حال كونك قارئاً له بقصر المنفصل فحيثذ تمتنع الغنة، ويلزم تركها، وحيثذ نقول: تختص الغنة لحفص بالمد؛ أي لا تأتي إلا على المد، وتمتنع على القصر.

ولا يختص المد بالغنة، فعلى المد: الغنة وترك الغنة.

فمنطوق الكلام: أن الغنة لا تأتي لحفص على القصر، ومفهوم الكلام: أنها تأتي على التوسط؛ لأنه قيد المنع بحالة القصر فقط.

وعلى ذلك نقول: تختص الغنة لحفص بالمد؛ أي أنها لا تأتي إلا على المد، ولا يختص المد بالغنة؛ لأنه على المد تأتي الغنة وتركها.

**والسبب في ذلك:** أن الكتب التي روت الغنة لحفص ليس فيها قصر، بل كلُّها

## شرح تنقيح فتح الكريم

بالمدة، وهي: (الكامل، الوجيز، تلخيص أبي معشر) ولكن (التلخيص) ليس مسندًا لحفص، فيتبقى عندنا (الكامل، الوجيز) وليس فيهما إلا المد لحفص.

**تنبيه:** أجاز الإمام المتولي - رَحْمَةُ اللَّهِ - الغنة لحفص على القصر من الكامل. قال في الروض: "وتختص الغنة لحفص بالمد وعدم السكت، فتأتي له على التوسط من الكامل، وعلى فويق التوسط من الكامل والوجيز". اهـ

**ثم قال بعد ذلك:** " (تنبيه): ما ذكرناه من اختصاص الغنة له - حفص - بالمد، هو ما عليه عمل أهل الأداء اليوم، ولم يبلغنا عن أحد خلافه؛ اعتمادًا على ما في النشر من أن الهذلي لم يذكر القصر المحض، وفيه نظر؛ لأن الهذلي ذكر المد للتعظيم، وهو مخصوص بالقصر المحض.... الخ".

**وقال في آخر بحثه في هذه المسألة:** " فمن سلم هذا الفهم وارتضاه جزم بمجيء الغنة له على القصر أيضًا لكن مع المد للتعظيم من الكامل.... الخ (١)".

فكل المحققين والمحررين من زمن ابن الجزري إلى زمن الإمام المتولي على منع الغنة لحفص على القصر، لم يخالف في ذلك أحد - كما نص على ذلك المتولي نفسه - حتى جاء الإمام المتولي وخالف ما عليه أهل الأداء، فأجاز الغنة على القصر من الكامل على مد التعظيم؛ لأن الكامل فيه مد التعظيم لحفص، ومد التعظيم لا يأتي إلا على القصر، وتبعه على ذلك كثير من المحررين، حتى قال الشيخ عامر عثمان:

**ودع عن حفصٍ قاصرًا لا معظمًا**

وهذا الذي ذهب إليه الإمام المتولي - رَحْمَةُ اللَّهِ - غير صحيح؛ لأنه بنى هذا الجواز على عزو غير صحيح، وهو أن الكامل فيه مد التعظيم.

(١) الروض النضير (١٩٠ - ١٩٤).

فسبب هذا الجواز أن الكامل فيه الغنة وفيه مد التعظيم، ومد التعظيم مخصوص بوجه القصر في المنفصل، فيحتمل تأتي الغنة على القصر - على مد التعظيم - من الكامل.

وهذا غير صحيح؛ لأن الكامل ليس فيه مد التعظيم أصلاً لحفص.

فصاحب الكامل لم ينص على مد التعظيم إلا لـ (البيزي، الدوري عن أبي عمرو، يعقوب) هذه هي الطرق المسندة في النشر من الكامل، وهي التي يؤخذ لها بمد التعظيم من الكامل، وليس منهم حفص.

**إذًا:** الكامل فيه لحفص: فويق القصر والتوسط وفويق التوسط في المنفصل - وعلى اختيار ابن الجزري تكون كلها هي بالمد -، وفيه الغنة في اللام والراء، وليس فيه مد التعظيم له، والوجيز فيه لحفص: فويق التوسط، وفيه الغنة، وليس فيه مد التعظيم.

وعليه: تمتنع الغنة لحفص على القصر مطلقاً، سواء قرئ له بمد التعظيم أم لا؛ أي: أنها تختص بالمد؛ أي لا تأتي إلا عليه، ولا تأتي على القصر مطلقاً.

المد المنفصل	الغنة	الطرق
قصر	ترك	جميع أصحاب القصر
قصر	غنة	ممتنع
مد	ترك	الجمهور عن حفص
مد	غنة	الكامل - الوجيز



## تحرير المد المنفصل مع ما بين السورتين للسوسي



قال الناظم:

.....**ولصالحٍ على وجهٍ وصلٍ فاترك المدَّ مُسَجَلًا**

قوله: (ولصالح)؛ يعني: صالح بن زياد السوسي، (ولصالح على وجه وصل فاترك المد مسجلا)؛ أي: على وجه الوصل بين السورتين لصالح (السوسي) اترك المدَّ مطلقاً.

السوسي له بين السورتين: ثلاثة أوجه (البسملة، السكت، الوصل). وله في المد المنفصل وجهان: (القصر، التوسط)

فعلى التركيب، يكون له في المنفصل مع ما بين السورتين (سته أوجه). ولكن الجائز من هذه الأوجه الستة: خمسة أوجه فقط، والممتنع وجه واحد فقط.

**فعلى القصر:** الأوجه مطلقة، وعلى المد: وجهان فقط (السكت والبسملة).

**منطوق الكلام:** يمتنع المد للسوسي على وجه الوصل بين السورتين مطلقاً، وكذلك يمتنع الوصل على وجه المد.

يعني: إذا قرأت للسوسي بوجه الوصل بين السورتين تعين القصر وامتنع حينئذ المد، وإذا قرأت له بالمد امتنع الوصل، وجاز السكت والبسملة.

**أي أن:** المد والوصل لا يجتمعان؛ أي أن كلاً منهما لا يأتي على الآخر. ومفهوم الكلام: أن الوصل لا يمتنع على القصر، وإنما يمتنع على المد فقط، وأن المد لا يمتنع على السكت ولا على البسملة، وإنما يمتنع على الوصل فقط.

فالوصل بين السورتين: يختص بالقصر؛ أي لا يأتي على المد.

## شرح تنقيح فتح الكريم | ٥١٧

والمد في المنفصل: يختص بالبسملة والسكت؛ أي لا يأتي على الوصل.

المد المنفصل	بين السورتين	الطرق
قصر	بسملة	روضة المالكي - المستنير - المصباح...
قصر	سكت	الشاطبية - الكافي - روضة المعدل...
قصر	وصل	العنوان - الشاطبية
مد	بسملة	التجريد - المبهج - غاية الاختصار...
مد	سكت	الكامل - التجريد
مد	وصل	ممتنع



## تحرير المد المنفصل مع الإدغام العام للبصريين



قال الناظم:

ولا مد مع لإدغام إلا لروحهم .....

**التحرير هنا** بين المد المنفصل وبين الإدغام الكبير العام لمن لهم المد والإدغام، وهما: أبو عمرو ويعقوب) فقد ورد الخلاف في الإدغام العام لكل منهما، وورد لهما الخلاف كذلك في المد المنفصل.

قال ابن الجزري في باب الإدغام الكبير:

..... **أدغم بخلف الدوري والسوسي معا**

وقال في نهاية الباب:

..... **وقيل عن يعقوب ما لابن العلا**

وقال في باب المد والقصر:

..... **وقصر المنفصل بن لي حمًا عن خلفهم داعٍ ثمل**

فظاهر هذه النصوص يفيد أن الخلاف عن البصريين ثابت في الإدغام الكبير وفي المد المنفصل، ولكن هل الأوجه هنا مطلقة؟  
بمعنى هل يأتي الإدغام على القصر والمد؟  
وهل يأتي المد على الإظهار والإدغام؟  
ولكن الإمام ابن الجزري حرر هذه المسألة لأبي عمرو في الطيبة، فقال:

**أدغم بخلف الدوري والسوسي معا . . . لكن بوجه الهمز والمد امنعا**

أي: امنع الإدغام العام لأبي عمرو على تحقيق الهمز، ومد المنفصل .

**وعلى ذلك نقول:** لا يأتي الإدغام لأبي عمرو إلا على: إبدال الهمز الساكن، وقصر المنفصل، ويمتنع على كل من: تحقيق الهمز الساكن أو مد المنفصل. أما يعقوب: فسكت عنه ابن الجزري ولم يقيد له الإدغام بقصر ولا بمد.

وجاء صاحب التنقيح هنا وذكر أن الإدغام لا يأتي مع المد إلا لروح فقط. أي أن الإدغام يمتنع على المد لرويس ويتعين عليه القصر، أما روح فيأتي له الإدغام على كل من القصر والمد في المنفصل، وسبب التفريق هنا بين رويس وروح في مجيء الإدغام لروح على المد وامتناع ذلك لرويس؛ أنهم يقولون: أن روحًا يأتي له الإدغام العام من الكامل، والكامل فيه المد لروح<sup>(١)</sup>.

أما رويس: فلا يأتي له الإدغام إلا من المصباح، وفيه القصر ليعقوب، ولا يأتي الإدغام من المصباح إلا على القصر فقط ليعقوب بكماله.

وهذا التحرير الذي يجيز الإدغام مع المد لروح، لا يصح إلا في حالة واحدة، وهي: أن نجد في الكامل الإدغام العام لروح، أما إذا لم نجد في الكامل الإدغام العام لروح فحيثئذ نقول: إن هذا التحرير غير صحيح.

والحق يقال: إن الكامل ليس فيه الإدغام العام لروح، وإنما الذي في الكامل هو الإدغام الخاص فقط، وليس لروح فقط، وإنما هو لرويس وروح معًا.

قال الهذلي في الكامل بعد أن ذكر إدغام أبي عمرو البصري ومن وافقه في بعض

الكلمات، قال: «... وافقه يعقوب في ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾، وأدغم رويس ﴿فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾، ﴿سَبَّحْتَ كَثِيرًا﴾، ﴿وَنَذَرُكَ كَثِيرًا﴾، ﴿إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا﴾، سَلَامٌ مَعَهُ فِي

(١) كما في البيت رقم (٦) من التنقيح: ومن كامل إدغام روح مبسملا

## شرح تنقيح فتح الكريم

الكافات<sup>(١)</sup>، زاد الحمامي عن رويس ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾، و﴿الْكِنْدَبَ بِالْحَقِّ﴾ بعد السبعين والمائة في البقرة، وفي الأعراف ﴿جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾ «(٢)».

فهذا هو كلام الإمام الهذلي، فلم يذكر الإدغام العام مطلقاً لرويس ولا لروح، وإنما ذكر الإدغام الخاص فقط في بعض الكلمات التي وافق فيها يعقوب أو رويس أبو عمرو البصري.

وعلى ذلك نقول: ليس في الكامل الإدغام العام لروح، وإنما الإدغام الخاص فقط، وهو لرويس في الكامل أكثر مما لروح؛ لأنه ذكر الإدغام ليعقوب في ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾، والباقي اختص به رويس دون روح.

وعليه: فهذا التحرير الذي يجيز الإدغام لروح مع المد غير صحيح؛ لأنه بُني على عزو غير صحيح وهو أن في الكامل الإدغام العام لروح، وليس كذلك.

**والسؤال:** من أول من قال بالإدغام العام لروح من الكامل؟

**والجواب:** أول من قال بذلك - فيما أعلم - هو الإمام المنصوري - رَحِمَهُ اللهُ - ولكن قال بذلك لرويس ولروح، وليس لروح فقط، قال العلامة المنصوري - رَحِمَهُ اللهُ - في تحريراته: قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ ... وليعقوب خمسة أوجه:

**الأول:** الإظهار مع عدم الغنة وعدم هاء السكت.

**الثاني:** مثله ولكن مع هاء السكت.

(١) يعني في حروف الكاف من (نسبحك كثيراً.... الخ).

(٢) الكامل (١ / ٦٩٩).



**الثالث:** إظهار ﴿فِيهِ﴾ مع الغنة في ﴿هُدَى﴾ مع ترك هاء السكت.

**الرابع:** مثله مع هاء السكت.

**الخامس:** إدغام ﴿فِيهِ﴾ مع ترك الغنة بلا هاء السكت لأبي الكرم في المصباح، وأبي حيان في المطلوب في قراءة يعقوب، وهي رواية الزبيري عن روح ورويس وسائر أصحابه عن يعقوب.

ثم قال: «وقد أخذنا وجهًا سادسًا وهو إدغام ﴿فِيهِ﴾ مع ترك الغنة مع هاء السكت رواية<sup>(١)</sup>».

وقال في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ

مُصْلِحُونَ﴾.

**يعقوب خمسة أوجه: الأول:** الإظهار والقصر بلا هاء السكت ..... الخ.

**الثاني:** ومع هاء السكت لابن سوار عن يعقوب ..... الخ.

**الثالث:** والمد بلا هاء السكت ..... الخ.

**الرابع:** والإدغام بلا هاء السكت مع القصر: من المصباح لأبي الكرم.

**الخامس:** ومع المد رواية الزبيري عن روح ورويس وسائر أصحابه عن يعقوب.

ثم قال: «فإن قلتَ من أين يعلم، أن الزبيري له المد؟ قلتُ: طريق الزبيري عن روح من (غاية أبي العلاء) ومن (الكامل) وليس لهما إلا المد، فتعين أن يكون له المد»<sup>(٢)</sup>.

(١) تحرير الطرق والروايات (٢٦ - ٢٧).

(٢) تحرير الطرق والروايات (٣٤ - ٣٥).

## شرح تنقيح فتح الكريم

**والسؤال:** على أي أساس قال العلامة المنصوري بأن الإدغام ليعقوب هو من

رواية الزبيري عن روح ورويس وسائر أصحابه عن يعقوب؟

**والجواب:** أن الإمام المنصوري أخذ بذلك من ظاهر كلام الإمام ابن الجزري في

النشر، حيث قال الإمام ابن الجزري في عزو وجه الإدغام العام ليعقوب: «وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمِصْبَاحِ عَنِ رُوَيْسٍ وَرَوْحٍ وَغَيْرِهِمَا وَجَمِيعِ رُوَاةِ يَعْقُوبَ إِدْغَامَ كُلِّ مَا أَدْغَمَهُ أَبُو عَمْرٍو مِنْ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، أَيُّ: مِنَ الْمِثْلَيْنِ وَالْمُتَقَارِبَيْنِ، وَذَكَرَهُ شَيْخُ شَيْوِخِنَا الْأُسْتَاذُ أَبُو حَيَّانَ فِي كِتَابِهِ الْمَطْلُوبِ فِي قِرَاءَةِ يَعْقُوبَ، وَبِهِ قَرَأْنَا عَلَى أَصْحَابِهِ عَنْهُ، وَرَبَّمَا أَخَذْنَا عَنْهُ بِهِ. وَحَكَاهُ الْإِمَامُ أَبُو الْفَضْلِ الرَّازِيُّ، وَاسْتَشْهَدَ بِهِ لِلْإِدْغَامِ مَعَ تَحْقِيقِ الْهَمْزِ.

قُلْتُ (١): هُوَ رِوَايَةُ الزُّبَيْرِيِّ عَنِ رَوْحٍ وَرُوَيْسٍ وَسَائِرِ أَصْحَابِهِ عَنِ يَعْقُوبَ» (٢)،

فالإمام المنصوري - رَحْمَةُ اللَّهِ - يأخذ بظاهر النشر، فأخذ بالإدغام العام ليعقوب من روايته من كتاب (المطلوب) لأبي حيان، وأخذ به كذلك من كتاب (المصباح) لأبي الكرم، وأخذ به كذلك من (طريق الزبيري عن روح ورويس عن يعقوب).

وعلى ذلك اعتمد المنصوري وخرَّج على هذا العزو تحريرات الإدغام. والطريق

الذي عزا إليه الإمام المنصوري الإدغام مع المد هو: طريق الزبيري عن روح

ورويس؛ لأن الإمام ابن الجزري قال: «هُوَ رِوَايَةُ الزُّبَيْرِيِّ عَنِ رَوْحٍ وَرُوَيْسٍ وَسَائِرِ أَصْحَابِهِ عَنِ يَعْقُوبَ».

فنظر المنصوري في طريق الزبيري فوجده مسنداً من (الكامل) و(غاية أبي

العلاء)، ولكنه لروح فقط، أما رويس فلم يسنده ابن الجزري في النشر من طريق

(١) أي الإمام ابن الجزري.

(٢) النشر (٣٠٢ - ٣٠٣).

الزبيري، ومع أن الزبيري قرأ على رويس كما قرأ على روح، ولكن ابن الجزري أسنده في طرق روح فقط من كتابي (الكامل) و(غاية أبي العلاء)، وهذان الكتابان مسندان في طرق رويس أيضاً، ولكن من غير طريق الزبيري. فلما رجع إلى هذين الكتابين (١) وجد فيهما المدَّ ليعقوب بكماله، وعلى ذلك حكم على طريق الزبيري بأن فيه المد وفيه الإدغام العام ليعقوب، ومن هنا أجاز المنصوري ليعقوب الإدغام مع المد من طريق الزبيري من (الكامل) ومن (غاية أبي العلاء)، ووافقَه أتباعه على ذلك، فقالوا بجواز الإدغام العام ليعقوب على المد، ومنهم:

١- قال العلامة محمد بن إبراهيم الطباخ: .... إدغام يعقوب مع المد جري

قال الأبياري شارحاً: أي أن الإدغام ليعقوب جائز مع المد والقصر، ففي قوله تعالى: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ ﴾ الآية، أربعة أوجه؛ لأن الإظهار والإدغام يضربان في وجهي المنفصل (٢).

٢- قال الشيخ أحمد الأبياري: فإذا ابتدأت من قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا

تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ جاز لك في هذه ستة أوجه:

أربعة على الإظهار وهي: القصر والمد مع هاء السكت وعدمها.

والخامس والسادس: الإدغام مع القصر والمد... الخ.

وامتنع الإدغام لأبي عمرو حال المد وحده، أو حال المد والهمز من قوله في

الطيبة: (لكن بوجه الهمز والمد امنعا) (٣).

(١) وذلك اعتماداً على ما ذكره ابن الجزري في النشر.

(٢) غيث الرحمن على هبة المنان (٢٠٠).

(٣) غيث الرحمن على هبة المنان (٥٨).

## شرح تنقيح فتح الكريم

٣- قال الشيخ إبراهيم العبيدي :

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ :  
«ليعقوب: اعلم أن الإدغام عنده يأتي على المد والقصر، وأن هاء السكت كذلك» (١).

٤- قال العلامة الخليلي:

والحضرمي أدغم مع قصر ومد ..... (٢)

ثم جاء بعد ذلك الإمام الإزميري - رَحِمَهُ اللهُ - وردَّ رواية الإدغام من طريق الزبيري، وذكر أنها ليست من طريق الطيبة، فقال: وقوله في النشر: قلت (٣): هو رواية الزبيري عن روح ورويس وسائر أصحابه عن يعقوب؛ تقوية للإدغام وليس من طريق الكتاب، على أنني رأيت في غاية أبي العلاء لم يذكر الإدغام للزبيري إلا في ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾ و ﴿فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ و ﴿كَيْ نَسِيحَكَ كَثِيرًا﴾ و ﴿وَنَذْرَكَ كَثِيرًا﴾ (٣٤) إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا﴾ هذه الكلمات فقط...، نعم الزبيري عن روح من طريق الطيبة، لكن رواية الإدغام ليست من طريق الطيبة، إذ لو كانت من طريقها لذكرها بطريق الخلف كما ذكر في ﴿نُظْلَمُونَ﴾ في النساء (٤).

وقال في موضع آخر: «قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ﴾ .. إلى

قوله تعالى: ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾، فيه لكل من رويس وروح سبعة أوجه، وذكر منها:

والسابع: إدغام ﴿قِيلَ لَهُمْ﴾ مع القصر وعدم الغنة بلا هاء من المصباح . وقد

(١) التحارير المنتخبة على متن الطيبة (٩٦).

(٢) مقرب التحرير للنشر والتحرير.

(٣) أي الإمام ابن الجزري.

(٤) بدائع البرهان (٣).

أخذنا وجهًا ثامنًا: الإدغام مع المد وعدم الغنة بلا هاء للزبيري عن روح ورويس، وتقدم أنه ليس من الطيبة.

فالصواب: أن يختص الإدغام الكبير بالقصر؛ إلا ما ذكر بعينه في الطيبة مثل:

﴿لذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ و﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ﴾ وغيرهما، وكذلك كلمة ﴿جَعَلَ﴾ حيث وقع لرويس، وكذا لروح في ﴿فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ و﴿كَيْ نَسِيحَكَ كَثِيرًا﴾ و﴿وَنَذَرُكَ كَثِيرًا﴾ (٣٤) إِنَّكَ كُنْتَ ﴿ هذه الكلمات فقط فيأتي المد بلا شك... الخ ﴾ (١).

ثم جاء بعد ذلك الإمام المتولي وأخذ برواية الإدغام العام من طريق الزبيري كما فعل الإمام المنصوري، ولكن المتولي أخذ بها من رواية روح فقط دون رويس؛ لأن طريق الزبيري مسند في النشر في رواية روح، وليس مسندًا في رواية رويس.

ومن هنا يكون الإمام المتولي قد خالف الإمام الإزميري مطلقًا، ووافق المنصوري في وجهه وخالفه من وجه آخر.

فالإمام المنصوري أخذ بالإدغام العام من طريق الزبيري لرويس وروح مطلقًا من (الكامل) ومن (غاية أبي العلاء).

والإمام الإزميري ردّ هذا الإدغام من طريق الزبيري مطلقًا، وقال إن رواية الإدغام ليست من طريق الطيبة، وإن كان طريق الزبيري عن روح من طرق الطيبة.

والإمام المتولي أخذ به ولكن من رواية روح فقط من طريق الزبيري عنه من الكامل، مع أن طريق الزبيري مسند عن روح من (الكامل) و(غاية أبي العلاء) إلا أنه لم يأخذ به من (غاية أبي العلاء)؛ لأن الإمام الإزميري اطلع على (الغاية) فلم يجد فيها إلا الإدغام الخاص فقط لرويس وروح عن يعقوب، ولم يجد فيها الإدغام

(١) بدائع البرهان (٩).

## شرح تنقيح فتح الكريم

العام (١)، ولم يكن عند الإمامين (الإزميري والمتولي) كتاب (الكامل) كما صرّحاً بذلك في كتبهما، وبالتالي لم يطلعا على ما في (الكامل) فسكت عنه الإزميري، ولم يقل فيه شيئاً.

أما الإمام المتولي فأخذ بالإدغام العام لروح من (الكامل)؛ لأنه أخذ بكلام الإمام ابن الجزري من أن الإدغام العام هو من رواية الزبيري عن روح ورويس، وبما أن الزبيري ليس مسنداً في النشر إلا عن روح فقط، أخذ به لروح فقط، وبما أنه مسندٌ لروح من (الكامل) و(غاية أبي العلاء) فقط، فينبغي حينئذ أن يكون الإدغام عن الزبيري من هذين الكتابين، وهذان الكتابان لم يكونا عند الإمام المتولي، ولكن الإمام المتولي أخذ بكلام الإمام الإزميري من أن (غاية أبي العلاء) ليس فيها إلا الإدغام الخاص فقط.

وإذا كانت (الغاية) ليس فيها الإدغام العام لروح من طريق الزبيري، فينبغي أن يكون في الكتاب الآخر المسند لروح من هذا الطريق وهو كتاب (الكامل). وعلى هذا الظن وهذا الاحتمال أخذ الإمام المتولي بالإدغام العام لروح من طريق الزبيري عنه من (الكامل).

ومع أنه أخذ بهذا الإدغام من (الكامل) بهذا الظن والاحتمال (٢)، ومع ذلك قيد هذا الإدغام من (الكامل) بما فيه من البسمة والمد والقصر والغنة وغير ذلك. وأقول منصفاً للإمام المتولي - رَحْمَةُ اللَّهِ - لو أنه اطلع على كتاب (الكامل) ما أخذ منه بالإدغام لروح أبداً؛ لأن (الكامل) ليس فيه إلا الإدغام الخاص فقط لرويس وروح، كما سبق وذكرنا ذلك.

(١) وسبق ذكر هذا الكلام عن الإزميري في الصفحة السابقة.

(٢) أقول بالظن والاحتمال؛ لأنه لم يطلع على كتاب الكامل ويرى فيه الإدغام، أو يأخذه بنقلٍ عن من رآه فيه، ويؤيد ذلك أن الكامل ليس فيه الإدغام العام.

ولو أن الإمام الإزميري - رَحْمَةُ اللَّهِ - اطلع على (الكامل) ولم يرى فيه إلا الإدغام الخاص فقط وذكر ذلك، كما فعل في (غاية الاختصار) لما أخذ به أيضًا المتولي، كما أنه لم يأخذ به من (غاية الاختصار) اعتمادًا على كلام الإزميري من أنه لم يجد فيها إلا الإدغام الخاص فقط .

قال الإمام المتولي: «وكذا لا يختص الإدغام لروح بالسكت بين السورتين، بل يأتي أيضًا مع البسمة من رواية الزبيري عنه من الكامل، خلافًا لما فهمه الإزميري من قوله في النشر: «قلت هي رواية الزبيري عن روح... الخ»، من أنه تقويةٌ للإدغام عن يعقوب وليس من طريق الكتاب، وليس الأمر كما قال.

وقوله (١): «نعم الزبيري عن روح من طريق الطيبة، لكن رواية الإدغام ليست من طريق الطيبة؛ إذ لو كانت من طريقها لذكرها بطريق الخلف»، ما قاله إلا لكونه لم يستحضر قول الطيبة: «وقيل عن يعقوب ما لابن العلاء»، ولو استحضره لاكتفى به في ذكر الخلاف.

والحاصل أن الإدغام لرويس يختص بالسكت بين السورتين من المصباح، ويأتي لروح مع السكت منه، ومع البسمة للزبيري عنه من الكامل... الخ (٢)، وقال في موضع آخر:

وإدغامُ يعقوبٍ اخصصنَّ بقصره ... نعم ما به خصوا رويسهم فلا  
وإنا أخذنا مدَّ يعقوبٍ مدغمًا ... ولكن طريق النشر ما قلتُ أولًا  
ولكنه عن روحهم من طريقه ... فعند الزبيري عنه من كاملٍ حلا

ثم قال شارحًا: «يختص الإدغام الكبير ليعقوب بالقصر في المنفصل ..... الخ.

(١) الإمام الإزميري في البدائع.

(٢) الروض النضير (١٧٢ - ١٧٣).

## شرح تنقيح فتح الكريم

وقد أخذنا ليعقوب بالمد أيضًا مع الإدغام، وطريق النشر هو الأول<sup>(١)</sup>، ولكن للزبيري عن روح من الكامل من طريقه خلافًا للأزميري<sup>(٢)</sup>، وقال في عزو الطرق:

وتلا ... يعقوبُ في المصباح ما لابن العلا

في أحد الوجهين ثم الكامل ... عن الزبيري عند روح ناقل

ووافق الإمام المتولي على هذا التحرير - وهو أن الإدغام العام يأتي لروح من طريق الزبيري عنه من الكامل - كلٌّ من جاء بعده من المحرّرين .  
وهذه بعض نصوصهم:

١- قال الشيخ محمد جابر المصري في (قواعد التحرير):

ويختصُّ الإدغامُ الكبيرُ بقصره سوى روحهم فالمد من كاملٍ علا

٢- قال الشيخ محمد جابر المصري في (شرح مختصر قواعد التحرير):

وإدغامه جَوِّزٌ بمدٍّ وقصره .....

ثم قال شارحًا: «يجوز الادغام الكبير لروح مع المد والقصر... الخ».

٣- قال الشيخ عامر عثمان: «يمتنع مد المنفصل مع الإدغام الكبير لغير روح،

وهما (أبو عمرو ورويس) أما روح فيجوز له الإدغام مع القصر من المصباح، ومع التوسط من طريق الزبيري عنه من الكامل...»<sup>(٣)</sup>.

(١) يعني بالقصر كما أشار إليه قبل ذلك بقوله: «يختص الإدغام الكبير ليعقوب بالقصر في

المنفصل»، على أنه من المصباح، وليس فيه 'لا القصر.

(٢) الروض النضير (٢١٠).

(٣) فتح القدير (٦٢).



٤- قال الشيخ أحمد عبد العزيز الزيات: «ولا مدَّ مع الإدغام إلا لروحهم

ثم قال شارحًا: «يمتنع التوسط في المنفصل على الإدغام لرويس، ويجوز لروح» (١).

٥- قال الشيخ محمد إبراهيم سالم: «يختص الإدغام العام ليعقوب من المصباح، وفيه (الإظهار أيضًا والقصر في المنفصل والسكت بين السورتين... الخ، ويأتي أيضًا لروح الإدغام العام من رواية الزبيري عنه من الكامل... وهكذا حرَّر في الروض رادًا على الإزميري (٢)..... الخ».

وقال في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ

البقرة: ١١.

أبو عمرو بالإدغام وقصر المنفصل واندرج روح، روح على هذا الوجه بتوسط المنفصل، ولاحظ دائمًا (ولا مدَّ مع إدغام إلا لروحهم) (٣).

٦- قال الشيخ محمد تميم الزعبي: «يمتنع مد المنفصل مع الإدغام الكبير لأبي عمرو ويعقوب إلا لروح فإنه يجوز له الإدغام الكبير مع القصر من المصباح، ومع التوسط من طريق الزبيري عنه من الكامل» (٤).

هذه بعض نصوص المحررين المتأخرين الذين تابعوا الإمام المتولي على الأخذ بالإدغام العام لروح من طريق الزبيري عنه من الكامل، وهذا هو ما عليه أكثر القراء

(١) شرح تنقيح فتح الكريم (٥٩).

(٢) لأن الإزميري قال: رواية الزبيري بالإدغام عن روح ورويس ليست من طريق الطيبة.

(٣) فريدة الدهر (٢ / ٣٥).

(٤) تيسير الفتاح العليم (٥٦).

## شرح تنقيح فتح الكريم

والمقرئين اليوم، وليست كثرتهم هذه دليلاً على صحة هذا الوجه؛ لأنهم كلهم مقلدون في ذلك لرجل واحد فقط، وهو الإمام المنصوري في الأخذ بالإدغام مع المد من طريق الزبيري، ثم قلدوا بعد ذلك الإمام المتولي في الأخذ به لروح فقط دون رويس .

وهذا تقليد مجرد عن البحث والتحقيق والتدقيق في هذه المسألة. وهذا التقليد من أصحاب المدرسة الإزميرية مخالفٌ لمنهجهم الذي يحررون عليه، وهو ردُّ ما في النشر إلى أصوله، وتقديم ما في أصول النشر على ما في النشر إذا خالف النشر أصوله . وهذا الإدغام الذي يأخذون به لروح من طريق الزبيري عنه من الكامل، ليس في أصول النشر مطلقاً، لا في الكامل ولا في غيره من الأصول، فلماذا يأخذون به؟.

**ولذلك لو سألت أحدهم:** لماذا لا تأخذ بالإدغام العام لروح من طريق الزبيري عنه من غاية أبي العلاء؟ مع أنها مسندةٌ لروح في النشر من طريق الزبيري؟

**والجواب:** سيقول لك أننا لا نأخذ بالإدغام العام منها لأن الإمام الإزميري أطلع عليها ولم يجد فيها إلا الإدغام الخاص فقط ليعقوب، فلذلك لا نأخذ منها بالإدغام العام. وهذا كلام صحيح بلا شك.

**ولكن لو سألناه:** لماذا تأخذ بالإدغام العام لروح من طريق الزبيري عنه من

الكامل؟

**والجواب:** لأن المتولي قال بأن الكامل فيه الإدغام العام لروح من طريق الزبيري عنه، وحينئذٍ نقول له: الإمام المتولي لم يطلع على الكامل ولا رأى فيه الإدغام العام لروح؛ لأن الكامل لم يكن عنده، ولم يكن عند الإزميري كذلك، وإنما قال المتولي هذا الكلام بناء على اجتهاد منه وظن واحتمال أن يكون في الكامل الإدغام العام لروح، ولو اطلع الإمام المتولي على الكامل الآن لمنع هذا الوجه لروح، ولم يقل به

مطلقاً، كما منعه من غاية الاختصار، بناء على كلام الإزميري أنه لم يجد في غاية أبي العلاء إلا الإدغام الخاص فقط .

وعلى ذلك نقول لمن يأخذون بهذا الإدغام لروح من الكامل: ينبغي على منهجكم أن تتركوا هذا الإدغام ولا تأخذوا به لروح من الكامل مطلقاً؛ لأن الكامل ليس فيه هذا الإدغام كغاية أبي العلاء تماماً، فكما لم تأخذوا به من غاية أبي العلاء؛ لأنه ليس فيها الإدغام العام، فكذلك ينبغي ألا تأخذوا به من الكامل؛ لأنه ليس فيه الإدغام العام.

وهاهو كتاب الكامل بين أيديكم الآن، فأرونا أين هو الإدغام العام لروح من طريق الزبيري عنه من الكامل؟

فإما أن تأخذوا بهذا الإدغام لروح من الكامل وغاية أبي العلاء معاً، وهذا لا يجوز؛ لأنكم بذلك ستنسبون إلى الكتب ما ليس فيها، وإلى أصحاب الكتب ما لم يقولوا به، وهذا كذب وتدليس ننزهكم عنه.

وإما أن تتركوا هذا الإدغام ولا تأخذوا به من الكتابين معاً؛ لأنه ليس فيهما، وهذا هو اللائق بأهل البحث والتحرير والتحقيق.

### خلاصة ما سبق:

١- الإمام المنصوري أخذ بالإدغام العام مطلقاً من طريق الزبيري لرويس وروح من كتابي (الكامل، غاية الاختصار).

٢- الإمام الإزميري ردَّ الإدغام العام مطلقاً من طريق الزبيري لرويس وروح، وقال إنه ليس من طريق الطيبة.

٣- الإمام المتولي أخذ بالإدغام العام لروح فقط من طريق الزبيري عنه من (الكامل). وتبع الإمام المتولي على ذلك أغلب المحررين إلى الآن دون بحث أو

## شرح تنقيح فتح الكريم

تحقيق لهذه المسألة، وعلى ذلك يكون الإدغام الكبير ليعقوب مرّ بثلاثة مراحل، وهي:

**المرحلة الأولى،** وهي: الإدغام مع المدّ والقصر ليعقوب براوييه، وهذه مرحلة (الإمام المنصوري) ومن تبعه من المحررين.

**المرحلة الثانية،** وهي: الإدغام مع القصر فقط ليعقوب براوييه، وهذه مرحلة (الإمام الإزميري) ومن تبعه من المحررين.

**المرحلة الثالثة،** وهي: الإدغام مع القصر فقط لرويس، ومع المدّ والقصر لروح، وهذه مرحلة (الإمام المتولي) ومن تبعه من المحررين.

**والسؤال:** ما هو القول الصحيح في هذه المسألة؟

**الجواب:** القول الصحيح في هذه المسألة - والله أعلم - هو قول الإمام الإزميري، وهو أن رواية الإدغام عن الزبيري ليست من طريق الطيبة؛ لأن هذا هو الموافق لما في طريق الزبيري الذي أسنده ابن الجزري لروح من (الكامل) و(غاية أبي العلاء).

وعلى ذلك: يكون ذكر الإمام ابن الجزري له على أنه تقويةٌ للإدغام، لا أنه من طرق الإدغام المعتمدة من الطيبة، كما ذكره لأبي الفضل الرازي.

وبهذا الاعتبار يُرد ما ذكره العلامة المنصوري من الأخذ بالإدغام العام لأبي عمرو مطلقاً من طريق الزبيري عنه. وكذلك يُرد ما ذكره الإمام المتولي من أن روحاً له الإدغام العام من طريق الزبيري عنه من الكامل؛ لأن الكامل ليس فيه الإدغام العام لروح، بل ليس في الكامل إلا الإدغام الخاص فقط لرويس ولروح، وسبق ذكر ذلك من كتاب الكامل.

**والسؤال:** هل يصح الأخذ بوجه الإدغام العام من طريق الزبيري لروح؟

**والجواب:** هذا لا يصح مطلقاً؛ لأن هذا يخالف ما في طريق الزبيري المسند في النشر لروح من الكامل وغاية أبي العلاء.

**والسؤال:** هل من الأصوب والأفضل أن نمنع الإدغام العام لروح من طريق الزبيري من الكامل؟

**والجواب:** نعم، هذا هو والصحيح في هذه المسألة، ولا يصح غير ذلك.

**والسؤال:** لماذا نمنع الإدغام العام لروح من الكامل؟

**والجواب:** لأن الكامل ليس فيه هذا الإدغام العام مطلقاً، والذي قال بالإدغام العام لروح من طريق الزبيري عنه من الكامل وهو الإمام المتولي، قال ذلك عن ظن واحتمال، ولم يقل ذلك عن علم ويقين؛ لأنه لم يكن عنده الكامل. ولو اطلع الإمام المتولي - رَحْمَةُ اللَّهِ - على كتاب الكامل، ورأى ما فيه من الإدغام الخاص فقط ليعقوب، لرجع عن هذا الوجه وما قال به أبداً، والدليل على ذلك: أنه منع وجه الإدغام العام على وجه الوصل بين السورتين لروح من غاية أبي العلاء، لعدم وجود الإدغام العام فيها لروح كما قال ذلك الإمام الإزميري، قال في الروض: «والحاصل أن الإدغام لرويس... ويأتي لروح مع السكت منه، ومع البسمة للزبيري عنه من الكامل، وأما مع الوصل له من غاية أبي العلاء، فينبغي ألا يُقرأ به لقول الإزميري:

«على أني رأيت في غاية أبي العلاء لم يذكر الإدغام للزبيري إلا في ﴿وَالصَّاحِبِ﴾

﴿بِالْجَنبِ﴾ [النساء: ٣٦]، و﴿فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، و﴿كَيْ تَسْبَحَكَ﴾

﴿كثيراً﴾ ٣٣ ﴿وَنَذُرْكَ كَثِيرًا﴾ ٣٤ ﴿إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا﴾ [طه: ٣٣ - ٣٥] هذه الكلمات

فعلى نفس منهج الإمام المتولي كما أنه منع الإدغام لروح على الوصل بين

(١) الروض النضير (١٧٣).

## شرح تنقيح فتح الكريم

السورتين من غاية الاختصار؛ لأن الإزميري لم يجد فيها الإدغام العام، فكذلك يجب أن نمنع الإدغام العام لروح وكل ما يتعلق به على أنه من طريق الزبيري عنه من الكامل؛ لأننا لم نجد في الكامل الإدغام العام لروح مطلقاً.

فكان على أصحاب منهج الإمام المتولي - رَحْمَةُ اللَّهِ - أن يرجعوا إلى الكامل ويحققوا منه هذه المسألة بعد أن ظهر هذا الكتاب بعد أن كان مفقوداً.

فما هي حُجَّةٌ مَنْ يأخذون بالإدغام العام لروح من طريق الزبيري عنه من الكامل، بعد أن ظهر كتاب الكامل الآن، ولم نجد فيه الإدغام العام لروح؟ للأسف ليس لهم حجة في ذلك إلا كلام الإمام المتولي، وهو قد يُعذر في ذلك؛ لأنه لم يكن عنده كتاب الكامل، فظن أن فيه الإدغام، اعتماداً على أن طريق الزبيري فيه الإدغام.

أما أتباع الإمام المتولي، فليسوا معذورين في ذلك أبداً؛ لأن الكتاب الذي كان مفقوداً قد ظهر الآن، فلماذا لم يرجعوا إليه ويحرروا عليه ويصوبوا ما وقع فيه من الخطأ نتيجة غياب الكتاب عن الإمامين الإزميري والمتولي - رحمهما الله -؟ أم أنه التقليد للسابقين؟

وهذا لا يليق بالمحررين أمثال (الزيات، وعامر عثمان، ومحمد إبراهيم سالم) فكان على هؤلاء الأفاضل أن يرجعوا إلى الكتب التي ظهرت بعد أن كانت مفقودة ويحرروا عليها، ويمنعوا الأوجه التي أجازها مَنْ كان قبلهم ظناً منهم أنها في هذه الكتب التي لم تكن تحت أيديهم.

### الخلاصة:

١- عزا الإمام ابن الجزري في النشر وجه الإدغام العام ليعقوب من طريق الزبيري، وذلك من باب تقوية الوجه وبيان كثرة طرقه وشهرته.

٢- طريق الزبيري ليس مسنداً في النشر عن رويس، وهو مسند في النشر عن روح

من كتابين فقط، وهما (الكامل، غاية أبي العلاء).

٣- رواية الإدغام من طريق الزبيري عن رويس وروح ليست من طريق الطيبة.

٤- الإمام المنصوري أخذ بالإدغام العام من طريق الزبيري ليعقوب من الروايتين.

٥- الإمام الإزميري ردَّ الإدغام العام من طريق الزبيري ليعقوب من الروايتين.

٦- الإمام المتولي هو أول من أخذ بالإدغام العام لروح فقط من طريق الزبيري عنه من الكامل.

٧- كلُّ من يأخذ بوجه الإدغام لروح من طريق الزبيري عنه من الكامل، إنما هو مقلد في ذلك للإمام المتولي.

٨- الأصل في التحريرات هو العزو، والعزو سابق على التحريرات، والتحريرات نتيجة لما في العزو، وإذا كان العزو صحيحًا كان التحرير صحيحًا، وإذا كان العزو غير صحيح، كان التحرير غير صحيح ولا بد.

وهذا ما حدث في وجه الإدغام العام لروح من الكامل، فلما عَزَوْا هذا الإدغام إلى الكامل وحرَّروا على ذلك بعض الأوجه، كانت كل هذه التحريرات التي بُنيت على هذا العزو غير صحيحة؛ لأنها بُنيت على عزو غير صحيح.

٩- كتاب الكامل ليس فيه الإدغام العام لروح ولا لرويس، كما في كتاب غاية أبي العلاء تمامًا، فكما لا يُقرأ بالإدغام العام من غاية أبي العلاء، فكذلك ينبغي ألا يُقرأ بالإدغام العام من الكامل، فالكتابان فيهما الإدغام الخاص فقط ليعقوب.

١٠- لا يجوز ولا يصح لنا أن نتمسك بكلام الإمام المتولي ونجعله حجتنا في هذا الوجه، بعد أن تبين لنا أن هذا الوجه غير صحيح ولا يقرأ به من هذا الطريق؛ لأنه

ليس موجوداً فيه أصلاً، بل إن هذا الفعل لا يرضى به الإمام المتولي نفسه - رَحْمَةُ اللَّهِ -، والله أعلم.

١١- سبق وأن قلنا قبل ذلك؛ إن الإدغام العام ليعقوب - من روايته - ليس من طريق الطيبة كما قال الإمام الإزميري، مع أنه مذكور في المصباح، ولكنه مذكور من طريق الزبيرى، وهذا الطريق ليس مسنداً لرويس مطلقاً، وهو مسند لروح ولكن من غير المصباح، ولا يصح الإدغام العام من الكامل أصلاً.

وعلى ذلك نقول: لا تحرير في الإدغام العام ليعقوب، بل نأخذ به مطلقاً - على القصر وعلى المد - وذلك ليعقوب براوييه، والله أعلم.





## تحرير الإدغام الخاص لرويس مع المد المنفصل

قال الناظم:

نعم ما به حَصُوا رُويَسًا فَأَسْجَلَا .....

**التحرير هنا** بين الإدغام الخاص لرويس وبين المد المنفصل. قوله (نعم ما به... الخ) هذا استدراك من الناظم على الحكم السابق، وهو: امتناع الإدغام العام مع المدّ لرويس، وذلك في قوله: (ولا مدّ مع لإدغام إلا لروحهم)، فمفهوم هذا الحكم أن رويَسًا لا يأتي له الإدغام على المدّ مطلقًا، فاستدرك الناظم على هذا الحكم، فبيّن أن الإدغام الخاص يأتي لرويس على المدّ كذلك، فدلّ ذلك على أن امتناع المدّ على الإدغام كان خاصًا بالإدغام الكبير العام فقط، أما الإدغام الكبير الخاص فإنه يأتي على القصر والمدّ معًا.

**والإدغام الكبير لرويس ينقسم إلى قسمين، وهما:**

**الأول:** الإدغام الكبير العام.

**الثاني:** الإدغام الكبير الخاص. فأما الإدغام الكبير العام: فقد سبق الكلام عليه في قول الناظم: (ولا مد مع لإدغام إلا لروحهم).

والكلام هنا على الإدغام الخاص فقط، وهو ينقسم إلى نوعين، وهما:

**النوع الأول:** ما فيه الإدغام وجهًا واحدًا.

**النوع الثاني:** ما فيه الخلاف (الإدغام والإظهار).

**النوع الأول:** ما فيه الإدغام وجهًا واحدًا، وهو ما ذكره في الطيبة بقوله:

..... أنساب غبي ثم تفكروا، نسبحك كِلا بعدُ

## شرح تنقيح فتح الكريم

فهذه خمسة مواضع يدغمها رويسٌ وجهًا واحدًا، وهي كالتالي:

١- قوله تعالى: ﴿فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ [المؤمنون: ١٠١].

٢- قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَنْفَكُوا﴾ [سبأ: ٤٦].

(٣- ٥) قوله تعالى: ﴿كَيْ تُسَبِّحَ كَثِيرًا ۖ وَتُذَكَّرَ كَثِيرًا ۖ إِنَّكَ كُنْتَ﴾ [طه: ٣٣-

٣٥]. يُضَافُ إِلَى ذَلِكَ مَا أَدْغَمَهُ يَعْقُوبُ مِنَ الرَّوَايَتَيْنِ وَجْهًا وَاحِدًا، وَذَلِكَ فِي مَوْضِعَيْنِ وَهُمَا:

الأول: ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾ [النساء: ٣٦].

الثاني: قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ آيَاتِ رَبِّكَ تُتَمَارَى﴾ [النجم: ٥٥].

النوع الثاني: ما يدغمه بخلف عنه، وهذا النوع ينقسم إلا ثلاثة أقسام، وهي:

الأول: ما فيه الخلاف مع ترجيح الإدغام.

الثاني: ما فيه الخلاف مع ترجيح الإظهار.

الثالث: ما فيه الخلاف من غير ترجيح أحدهما على الآخر.

فأما القسم الأول: وهو الذي يترجح إدغامه على إظهاره، وهذا في أربع كلمات،

ذكرها ابن الجزري في الطيبة، وذلك في قوله:

ورجَّح لذهب وقبلا جعل نحل، أنه النجمُ معاً

وهذه ثلاثة أحرف وقعت في اثني عشر موضعاً في القرآن الكريم، وهي: (الباء في

الباء، واللام في اللام، والهاء في الهاء) وذلك على النحو التالي:

١- الباء في الباء: وذلك في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿لذَهَبٌ بِسْمِعِهِمْ﴾

[البقرة: ٢٠].

٢- اللام في اللام: وذلك في كلمتين، وهما: الأولى: ﴿لَا قِيْلَ لَهُمْ بِهَا﴾ [النمل: ٣٧]. الثانية: ﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾ في سورة النحل، وذلك في ثمانية مواضع منها.

٣- الهاء في الهاء: وذلك في الموضوعين الأخيرين في سورة النجم، وهما في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ﴿٤٨﴾ وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّعْرَىٰ﴾.

وأما القسم الثاني: وهو الذي ورد فيه الخلاف من غير ترجيح، وهو الذي ذكره الإمام ابن الجزري في الطيبة بقوله:

..... وَخُلِفَ الْأَوْلَيْنِ مَعَ لِتُصْنَعَا  
مُبَدَّلَ الْكُهْفِ وَبَا الْكِتَابَا... بِأَيْدِ بِالْحَقِّ وَإِنْ عَدَابَا  
وَالْكَافُ فِي كَانُوا وَكَلَّا أَنْزَلَا... لَكُمْ تَمَثَّلُ مِنْ جَهَنَّمَ جَعَلَا  
شورى .....

وذلك في ستة أحرف في أربعة عشر موضعاً في القرآن الكريم، وهي: (الهاء، العين، اللام، الباء، الكاف، الميم)، وكلها تدغم في مثلها، كالاتي:

١- الهاء في الهاء: وذلك في موضعين، وهما: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ وَهُمَا الْحَرْفَانِ الْأَوْلَانِ فِي النَّجْمِ.

٢- العين في العين: وذلك في موضع واحد، وهو: ﴿وَلِنُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩].

٣- اللام في اللام: وذلك في أربعة مواضع، وهي:

الأول: في سورة الكهف: ﴿لَا مُبَدَّلَ لِكَلِمَتِهِ﴾.

الثاني: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا﴾ [مريم: ١٧].

## شرح تنقيح فتح الكريم

الثالث: ﴿ وَأَنْزَلَ لَكُمْ ﴾ في موضعين: في [النمل: ٦٠]، وفي الزمر [٦: ٦].

الرابع: ﴿ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ ﴾ [الشورى: ١١].

٤- الباء في الباء: وذلك في ثلاثة مواضع في سورة البقرة، وهي: ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ

يَكْتُمُونَ الْكُتُبَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾، ﴿ وَالْعَذَابُ بِالْمَغْفِرَةِ ﴾، ﴿ نَزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ

الَّذِينَ ﴾، وقوله ﴿ وَإِنَّ ﴾ قيد؛ لموضع البقرة وإخراج ما عداه.

٥- الكاف في الكاف: وذلك في موضعين، وهما:

الأول: ﴿ كَذَلِكَ كَانُوا يُؤْفَكُونَ ﴾ [الرُّوم: ٥٥].

الثاني: ﴿ رَبَّكَ ۝ ٨ ۝ كَلَّا ﴾ [الانفطار: ٨، ٩].

٦- الميم في الميم: وذلك في موضع واحد، وهو: ﴿ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ ﴾ [الأعراف:

٤١]. وأما القسم الثالث: وهو ما يترجح إظهاره على إدغامه، وهو الذي قال فيه

الإمام ابن الجزري في الطيبة: جعل.... وعنه البعض فيها أسجلا

وذلك في حرف واحد في القرآن الكريم، وهو: اللام في اللام في: ﴿ جَعَلَ لَكُمْ ﴾

أو ﴿ وَجَعَلَ لَهُمْ ﴾ حيث وقع هذا اللفظ في القرآن الكريم، وذلك في ستة وعشرين

موضعاً، منها مواضع النحل الثمانية الراجح فيها الإدغام، وكذلك موضع الشورى الذي يستوي فيه الخلاف، وسبعة عشر موضعاً في غير ذلك.

هذا بالنسبة للإدغام الخاص لرويس المتفق عليه والمختلف فيه بأقسامه الثلاثة.

وكما رأينا أن هذا الإدغام الخاص لرويس بعضه أقوى من بعض من جهة الطرق،

وكل هذه الأنواع أقوى من جهة الطرق من الإدغام العام، فإذا اجتمعت بعض هذه

الأنواع مع الإدغام العام فيراعى الراجح فيه الإدغام من مرجوحه من الإدغام العام،

## شرح تنقيح فتح الكريم | ٥٤١

ففي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾  
يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ الَّذِي جَعَلَ  
لَكُمْ ﴿البقرة: ٢٠ - ٢٢﴾. يكون التحرير كالآتي:

(جَعَلَ لَكُمْ) خاص - راجح الإظهار	(خَلَقَكُمْ) إدغام عام	(لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ) خاص - راجح الإدغام
إظهار	إظهار	إدغام
إدغام	إظهار	إدغام
إظهار	إظهار	إظهار
إدغام	إدغام	إدغام

فعلى الإدغام الخاص الراجح الإدغام يأتي الوجهان في مستوي الطرفين وفي راجح الإظهار، ويأتي الوجهان أيضًا في الإدغام العام، ولا يأتي الإدغام العام إلا على الإدغام الخاص أيًا كان نوعه .

قال صاحب التنقيح - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

وباب ذهب رويسٌ أظهرَ مع جعلٍ وأظهر وأدغم حيث أدغمت أولًا

فالمراد بباب ﴿ذَهَبَ﴾ أي: راجح الإدغام، والمراد بـ ﴿جَعَلَ﴾ أي: كلمة

﴿جَعَلَ﴾ في القرآن كله عدا مواضع النحل ومواضع الشورى؛ أي التي يترجح فيها الإظهار.

والإدغام الخاص يأتي على القصر والمدِّ معًا؛ لأن طرقة أكثر من طرق الإدغام العام؛ لأن الإدغام العام لم يرد من الطرق المسندة في النشر عن يعقوب إلا من طريق (المصباح) فقط، وإن كان طريق الإدغام نفسه من (المصباح) ليس مسندًا في المصباح ولا في النشر كذلك، كما سبق بيانه في أول الكتاب .

## شرح تنقيح فتح الكريم

أما الإدغام الخاص المختلف فيه لرويس بأقسامه الثلاثة فهو أقوى من الإدغام العام؛ وذلك لكثرة طرقه التي ورد منها، فإذا اجتمع موضع من مواضع الإدغام الخاص لرويس مع المد المنفصل، جاز لنا على القصر الإظهار والإدغام، وعلى المد كذلك الإظهار والإدغام.

ولذلك يأتي هذا الإدغام على القصر والتوسط؛ لأن الطرق التي ورد منها الإدغام الخاص لرويس بعضها فيه القصر، وبعضها فيه المد .

قال العلامة المتولي - رَحْمَةُ اللَّهِ - في (الروض النضير):

وإدغام يعقوب اخصصن بقصره نعم ما به خصوا رويسهم فلا

ثم قال شارحًا: «يختص الإدغام الكبير ليعقوب بالقصر في المنفصل؛ إلا ما ذكر بعينه لرويس في الطيبة فلا يختص به.

ففي قوله تعالى: ﴿ قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَيْسُوا ﴾ الآية، إلى قوله ﴿ وَأَنْتَ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَلَنْ تَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا ﴾ ٢٧ . خمسة أوجه؛ لأنه اجتمع في هاتين الآيتين إدغام عام وهو قوله: ﴿ أَعْلَمُ بِمَا لَيْسُوا ﴾، وإدغام خاص، وهو قوله: ﴿ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ ﴾ :

فعلى الإدغام العام القصر فقط، وعلى الإدغام الخاص: القصر والتوسط.

إدغام خاص	(مَا أَوْحَى) مد منفصل	(أَعْلَمُ بِمَا) إدغام عام
إظهار	قصر	إظهار
إدغام	قصر	إظهار

## شرح تنقيح فتح الكريم | ٥٤٣

إظهار	مد	إظهار
إدغام	مد	إظهار
إدغام	قصر	إدغام

والأوجه التركيبية في هذه الآية هي: ثمانية أوجه، وذلك بضرب وجهي الإدغام العام في وجهي المنفصل في وجهي الإدغام الخاص .

وهذه الأوجه الثمانية مقسمة على الإظهار والإدغام العام، فللاظهار أربعة، وللإدغام كذلك، ولكن أوجه الإظهار الأربعة كلها جائزة؛ لأنه على الإظهار العام يأتي: القصر والمد في المنفصل، فعلى القصر: الإظهار والإدغام الخاص، وعلى المد كذلك.

أما على الإدغام العام: فيتعين قصر المنفصل، ويتعين الإدغام الخاص .

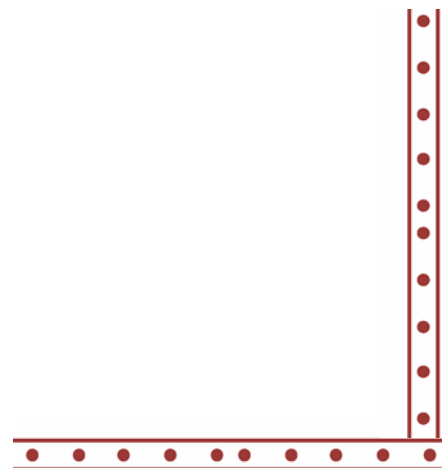
**ومن هنا نعلم:** أنه على الإظهار العام: يأتي الإظهار والإدغام الخاص . وعلى الإدغام العام: يتعين الإدغام الخاص؛ لأن الطرق التي روت الإدغام العام، روت الإدغام الخاص كذلك، والطرق التي روت الإدغام الخاص لم ترو الإدغام العام إلا ما ورد في المصباح فقط، وليس الإدغام العام فيه من طرق الطيبة، كما قال الإزميري. ومما ذكره العلامة المتولي وتبعه على ذلك صاحب التنقيح أن الإدغام العام يختص بالقصر؛ أي لا يأتي على المد، أما الإدغام الخاص فيأتي على القصر وعلى المد كذلك.

ولكن الصحيح أن الإدغام العام كذلك يأتي على المد ليعقوب بكماله، كما سبق بيانه .

فهذا على ما ذكره العلامة المتولي من أن الإدغام العام لرويس لا يأتي إلا على القصر وتبعه على ذلك أصحاب التنقيح .

شرح تنقيح فتح الكريم ٥٤٤

وسياتي بعد ذلك - إن شاء الله - تحرير الإدغام الخاص لرويس مع الغنة، ومع هاء السكت.





## تحرير هاء السكت مع المد المنفصل والإدغام الكبير

### العام



قال الناظم:

وها السكت في كالمفلحون عليّ ثمّ م ذي نُدْبَةٍ تختصُّ بالقصر فاعقلا  
كذلك بالإظهار .....

هاء السكت وردت عن يعقوب في أصول مطردة وفي كلمات مخصوصة لرويس،  
وهذه هي الأصول المطردة التي يقف عليها يعقوب بهاء السكت.

١- ﴿ مَا ﴾ الإِسْتِفْهَامِيَّةُ الْمَجْرُورَةُ بِحَرْفِ الْجَرِّ.

٢- ضمير: ﴿ هُوَ ﴾، ﴿ وَهِيَ ﴾.

٣- الاسمُ المُشَدَّدُ المَبْنِيُّ نحو: ﴿ إِلَيْكَ ﴾، ﴿ لَدَيْكَ ﴾.

٤- النُّونُ المُشَدَّدَةُ مِنْ جَمْعِ الإِنَاثِ.

٥- جمع المذكر السالم وملحقاته.

٦- ﴿ ثُمَّ ﴾ الظَّرْفِيَّةُ لرويس.

٧- ألفاظ الندبة لرويس، وهي: ﴿ يَوْتِلَتِي ﴾ و﴿ يَأْسَفُنِي ﴾ و﴿ بِحَسْرَتِي ﴾.

قال في الطيبة:

فِيْمَهُ لِمَهُ عَمَّهُ بِمَهُ .....  
ظِلُّ، وَفِي مُشَدِّدِ اسْمِ خُلْفُهُ ... مَمَّةٌ خِلَافُ هَبِّ ظُبِيٍّ، وَهِيَ وَهُوَ  
بِنَحْوِ عَالَمِينَ مُوفُونَ وَقَلُّ ... نَحْوِ إِلَيَّ هُنَّ، وَالْبَعْضُ نَقْلُ

## شرح تنقيح فتح الكريم

وَوَيْلَتِي وَحَسْرَتِي وَأَسْفَى ... وَثُمَّ غَرَّخُلْفَاءَ .....

**وقال في النشر:** « أَمَا هَاءُ السَّكْتِ: فَتَجِيءُ فِي خَمْسَةِ أَصُولٍ مُطَّرِدَةٍ، وَكَلِمَاتٍ مَخْصُوصَةٍ:

**الأصل الأول:** (مَا) الإِسْتِفْهَامِيَّةُ الْمَجْرُورَةُ بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَوَقَعَتْ فِي خَمْسِ كَلِمَاتٍ: ﴿عَمَّ﴾، و﴿فِيْمَ﴾، و﴿يِمَّ﴾، و﴿لَمَّ﴾، و﴿يَمَّ﴾ فَاخْتَلَفُوا فِي الْوَقْفِ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ عَنِ يَعْقُوبَ وَالْبَزِيِّ.

**الأصل الثاني:** ﴿هُوَ﴾ و﴿وَهِيَ﴾ فَوَقَفَ عَلَى ذَلِكَ بِالْهَاءِ يَعْقُوبُ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ.  
**الأصل الثالث:** النُّونُ الْمُشَدَّدَةُ مِنْ جَمْعِ الْإِنَاثِ سِوَاءِ اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ أَوْ لَمْ يَتَّصِلْ نَحْوُ: ﴿هِنَّ أَطْهَرُ﴾، ﴿وَلَهِنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَ﴾ فَاخْتَلَفَ عَنِ يَعْقُوبَ فِي الْوَقْفِ عَلَى ذَلِكَ بِالْهَاءِ.

**الأصل الرابع:** الْمُشَدَّدُ الْمَبْنِيُّ نَحْوُ: ﴿أَلَا تَعْلَمُونَ عَلَى﴾، ﴿إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾، ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾، ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُصْرِحٍ﴾ □ ﴿مَا يَبْدُلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ﴾ اخْتَلَفَ فِيهِ عَنِ يَعْقُوبَ أَيْضًا.

**الأصل الخامس:** النُّونُ الْمُفْتُوحَةُ نَحْوُ: ﴿الْعَلَمِيَّتِ﴾، ﴿الَّذِينَ﴾، ﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ و﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ فَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنِ يَعْقُوبَ الْوَقْفَ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ بِالْهَاءِ.

**وَأَمَّا الْكَلِمَاتُ الْمَخْصُوصَةُ:** فَهِيَ أَرْبَعٌ ﴿يُونِلَتِي﴾ و﴿يَأْسَفَى﴾ و﴿بِحَسْرَتِي﴾ و﴿ثُمَّ﴾ الظَّرْفُ: فَاخْتَلَفَ فِيهَا عَنِ رُوَيْسٍ ... الخ " اهـ.

وَهَاءُ السَّكْتِ فِي هَذَا كُلِّهِ وَمَا أَشْبَهَهُ جَائِزَةٌ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ سَمَاعًا وَقِيَاسًا (١)، وكل هذه الأنواع السابقة يقف عليها يعقوب بهاء السكت بخلف عنه؛ إلا ضمير (هو، هي) فلا خلاف عنه في الوقف عليها بهاء السكت. وحينئذ يكون هذا النوع (هو، هي) خارج عن التحرير؛ أي لا يُحرر عليه.

أما باقي الأنواع فإنها تحرر على غيرها من أوجه الخلاف، وحررها الناظم هنا مع المد المنفصل، ومع الإدغام الكبير العام، والغنة، فقال: (وها السكت في كالمفلحون) أي: هاء السكت في جمع المذكر السالم وما ألحق به.

وقوله: ﴿عَلَى﴾ أي: هاء السكت في الاسم المشدد المبني، وليس المراد هنا النوعين اللذين ذكرهما ابن الجزري في الطيبة في قوله: نحو: ﴿إِلَى﴾ و﴿هَنَّ﴾ وهما: الياء المشددة، نحو: ﴿إِلَى﴾، ﴿لَدَى﴾، والنون المشددة في جمع الإناث، نحو: ﴿وَهَنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَ﴾، ولكن المراد هنا الياء المشددة فقط؛ لأن كلا من هذين النوعين له طرقة الخاصة .

وسياتي الكلام بعد ذلك عن باقي هاءات السكت التي لم تُذكر هنا.

وقوله: ﴿ثُمَّ﴾ أي: ثَمَّ الظَّرْفِيَّةَ لرويس. وقوله: (ذي نُدْبَةٍ) أي: أَلْفَاظِ النُّدْبَةِ لرويس، فيكون **التحرير هنا** لهاء السكت شاملاً للأنواع الآتية:

١ - جمع المذكر السالم وملحقاته.

٢ - الاسم المشدَّدُ المبنيُّ نحو: ﴿إِلَى﴾، ﴿لَدَى﴾.

٣ - ﴿ثُمَّ﴾ الظَّرْفِيَّةَ لرويس.

(١) النشر في القراءات العشر (٢ / ١٣٤ - ١٣٦).

## شرح تنقيح فتح الكريم

فهاء السكت في هذه الأنواع تختص بقصر المنفصل وبالإظهار في باب الإدغام الكبير ومعنى الاختصاص هنا: أنها لا تأتي إلا على القصر والإظهار، أي أنها لا تأتي على المد ولا على الإدغام الكبير العام، وتأتي على القصر والإظهار جوازًا وليس وجوبًا.

يعني إذا وقفت بهاء السكت في جمع المذكر السالم وما ألحق به، وكذلك في الاسم المبني المشدد ليعقوب، وكذلك في ﴿ثُمَّ﴾ الظرفية لرويس فحيثُتد يتعين القصر في المد المنفصل، والإظهار في باب الإدغام الكبير العام، ويمتنع حيثُتد المد، وكذلك الإدغام العام.

لكن الصحيح بالنسبة لهاء السكت في جمع المذكر وما ألحق به، فإنها تأتي على الإدغام العام من المصباح؛ لأنها في المصباح مطلقة ليعقوب بكماله، والإدغام من المصباح من طريق الزبيري وله هاء السكت منه .

هذا بالنسبة لمن يأخذ بالإدغام العام من المصباح، ولا يصح منه، وقد سبق تحرير ذلك. أما إذا قرأت بالقصر لنا ترك الهاء والهاء، وكذلك على الإظهار لنا ترك الهاء والهاء.

أنواع الهاءات	هاء السكت	المنفصل	إدغام العام	الطرق
(العالمين) ونحوها	ترك	قصر	إظهار	الجمهور عن يعقوب
(العالمين) ونحوها	ترك	قصر	إدغام	على اختيار ابن الجزري مطلقًا
(العالمين) ونحوها	ترك	مد	إظهار	الكامل - مفردة ابن الفحام

## شرح تنقيح فتح الكريم

٥٤٩

العالمين) ونحوها	ترك	مد	إدغام	ليعقوب (على الإطلاق)
العالمين) ونحوها	إثبات	قصر	إظهار	المستنير - المصباح
العالمين) ونحوها	إثبات	قصر	إدغام	المصباح (وهذا هو الصحيح)
(عليّ) ونحوها	ترك	قصر	إظهار	الجمهور عن يعقوب
(عليّ) ونحوها	ترك	مد	إدغام	ممتنع <sup>(١)</sup>
(عليّ) ونحوها	ترك	مد	إدغام	المصباح (على الإطلاق)
(عليّ) ونحوها	إثبات	قصر	إظهار	التذكرة - المستنير
(عليّ) ونحوها	إثبات	قصر	إدغام	ممتنع
(عليّ) ونحوها	إثبات	مد	إظهار	ممتنع
(عليّ) ونحوها	إثبات	مد	إدغام	ممتنع
(ثمّ) الظرفية	ترك	قصر	إظهار	الجمهور عن رويس
(ثمّ) الظرفية	ترك	مد	إظهار	الكامل - مفردة ابن الفحام
(ثمّ) الظرفية	إثبات	قصر	إدغام	ممتنع

(١) ممتنع لمن يأخذ بالإدغام من المصباح، والصحيح أنه من المصباح ليس من طريق الطيبة، فنأخذ به على الإطلاق، فيأتي على المد ليعقوب بكماله.

كتابي أبي العز - طريق ابن مهران	إظهار	قصر	إثبات	(ثمّ) الظرفية
------------------------------------	-------	-----	-------	---------------

### أما النوع الرابع، وهو:

#### ٤ - أَلْفَاظُ النَّدْبَةِ لِرُؤَيْسٍ .

فهي كذلك تختص بالقصر في المد المنفصل، فلا تأتي على المد مطلقاً، وإنما تأتي على القصر جوازاً وليس وجوباً، وذلك كالأنواع الثلاثة السابقة تماماً؛ إلا أنها تخالف الأنواع الثلاثة السابقة في أن الإدغام العام لا يأتي إلا على إثبات الهاء فيها، أما على ترك الهاء فيها فيتعين الإظهار ويمتنع الإدغام. أما الأنواع السابقة فيمتنع فيها الوقف بهاء السكت على الإدغام مطلقاً.

فالإدغام ممتنع على الوقف بهاء السكت في الأنواع الثلاثة، ومتعين على أَلْفَاظِ النَّدْبَةِ.

هذا هو المأخوذ من كلام الناظم هنا، ولكن إذا أردنا التحقيق في هذه المسألة فلا بد أن نرجع إلى الكتب التي أسند منها ابن الجزري قراءة يعقوب لنرى ما فيها من هذه الأوجه.

### وهذه هي الكتب التي أسند منها ابن الجزري قراءة يعقوب:

**أولاً:** رواية رؤيس عن يعقوب، وذلك من: (التذكار - مفردة ابن الفحام - جامع الفارسي - الكامل - روضة المالكي - كتابي أبي العز - غاية أبي العلاء - المستنير<sup>(١)</sup>) - جامع ابن فارس الخياط - كتابي ابن خيرون - المصباح - من قراءة

ابن الفحام على الفارسي (١) - المبهج - تلخيص الطبري - غاية ابن مهران - قراءة الداني على ابن غلبون (٢) - التذكرة - قراءة الداني على أبي الفتح (٣).

وإذا رجعنا إلى هذه الكتب سنجد فيها الوقف بالهاء، وذلك كالتالي:

١- جمع المذكر السالم وملحقاته، وذلك من: (المستنير - المصباح، طريق ابن مهران لرويس). والمستنير فيه: قصر المنفصل، وليس فيه إلا الإظهار العام. والمصباح فيه: قصر المنفصل، وفيه الإدغام العام لرويس من طريق الزبيري عنه.

٢- الاسم المشدد المبني، نحو: ﴿عَلَى﴾، ﴿لَدَى﴾ وذلك من: (التذكرة، المستنير، قراءة الداني على أبي الفتح) وكلها: بالقصر، والإظهار العام.

٣- النون المشددة في جمع الإناث، وذلك من: (التذكرة - قراءة الداني على أبي الفتح - المستنير - الكفاية الكبرى - المصباح - مفردة يعقوب لابن الفحام - إرشاد أبي العز).

وكل هذه الطرق: بالإظهار، والقصر في المنفصل، عدا (مفردة يعقوب لابن الفحام ففيها: التوسط) خلافا لما ذكره ابن الجزري في النشر حيث نص على أن فيها القصر، ولكن الذي ذكره ابن الفحام في المفردة ويؤخذ منها هو المد.

٤- (ثَمَّ) الظرفية، وذلك من: (كتابي أبي العز من طريق القاضي أبي العلاء فقط - طريق ابن مهران على ما في النشر - قراءة الداني على أبي الفتح). وهذه الطرق: بقصر المنفصل، والإظهار العام.

(١) مفردة يعقوب لابن الفحام.

(٢) لم ينسبه ابن الجزري إلى مفردة يعقوب للداني وليس فيها هذا الطريق.

(٣) الذي في مفردة يعقوب للداني، هو من قراءته على أبي الفتح على أبي أحمد السامري.

## شرح تنقيح فتح الكريم

٥- ألفاظ الندبة، وذلك من: (المصباح، كتابي أبي العز، طريق ابن مهران) والمصباح: فيه القصر فقط، وفيه الإدغام على قول المحررين .  
وكتابي أبي العز، وطريق ابن مهران: فيهما القصر والإظهار.

٦- ما الاستفهامية، وذلك من: (قراءة الداني على أبي الفتح، روضة المالكي، الكامل، الكفاية الكبرى، المبهج، تلخيص الطبري، المصباح، مفردة ابن الفحام، غاية ابن مهران، إرشاد أبي العز في (لم، فيم، عم، مم)، المستنير في (بم، فيم، عم)، جامع الفارسي، وجامع ابن فارس الخياط، وغاية أبي العلاء والتذكرة في (عم) فقط.  
وهاء السكت في هذا النوع تأتي على القصر والتوسط، وعلى الإظهار والإدغام؛  
فلذلك جاءت هاء السكت من هذه الكتب على هذه الأوجه الخلافية.

**ثانياً: رواية روح عن يعقوب، وذلك من:** (التذكار - مفردة ابن الفحام - جامع الفارسي - الكامل - روضة المالكي - كتابي أبي العز - غاية أبي العلاء - المستنير - جامع ابن فارس الخياط - كتابي ابن خيرون - المصباح - المبهج - تلخيص الطبري - غاية ابن مهران - قراءة الداني على ابن غلبون<sup>(١)</sup> - التذكرة - قراءة الداني على أبي الفتح)، وإذا رجعنا إلى هذه الكتب سنجد فيها الوقف بهاء السكت، وذلك في:

١- جمع المذكر السالم وملحقاته، وذلك من: (المستنير - المصباح).

٢- الاسم المشدد المبني، نحو: (عليّ، لديّ) وذلك من: (التذكرة، المستنير، طريق ابن مهران، مفردة يعقوب للداني).

٣- النون المشددة في جمع الإناث، وذلك من: (التذكرة - مفردة يعقوب للداني - المستنير - الكفاية الكبرى - المصباح - مفردة يعقوب لابن الفحام - إرشاد أبي

(١) وهذا الطريق موجود في مفردة يعقوب للداني.



## شرح تنقيح فتح الكريم ٥٥٣

العز، غاية ابن مهران، تلخيص الطبري).

٤ - ما الاستفهامية، وذلك من: (مفردة يعقوب للداني، روضة المالكي، الكامل، الكفاية الكبرى، المبهج، تلخيص الطبري، المصباح، مفردة ابن الفحام، طريق ابن مهران، إرشاد أبي العز في (لم، فيم، عمّ، مم)، المستنير في (بم، فيم، عمّ)، جامع الفارسي، وجامع ابن فارس الخياط، وغاية أبي العلاء والتذكرة في (عمّ فقط).

هذا هو الصحيح والمذكور في هذه الكتب التي أسند منها ابن الجزري قراءة يعقوب. فالصحيح الذي ينبغي أن نتقيد به هو ما في هذه الكتب، وليس ما في هذه التحريات.

وعلى ذلك نقول: أن الإدغام العام لا يُحرر عليه ولا يُقيد بما في المصباح؛ لأنه من المصباح ليس من طرق النشر المسندة ليعقوب، فنأخذ به على إطلاق الطيبة.

ألفاظ الندبة	المد المنفصل	الإدغام العام	الطرق
ترك	قصر	إظهار	جمهور الطرق عن رويس
ترك	قصر	إدغام	ممتنع (والصحيح: جوازه)
ترك	مد	إظهار	غاية الاختصار - المبهج - الكامل - مفردة ابن الفحام - تلخيص الطبري
ترك	مد	إدغام	ممتنع (والصحيح: جوازه)
هاء السكت	قصر	إظهار	المصباح - كتابي أبي العز - طريق ابن مهران

شرح تنقيح فتح الكريم

الطرق	الإدغام العام	المد المنفصل	ألفاظ الندبة
المصباح	إدغام	قصر	هاء السكت
ممتنع	إظهار	مد	هاء السكت
ممتنع	إدغام	مد	هاء السكت



## تحريـر هاء السكت في ألفاظ الندبة مع الإدغام والمنفصل

### ملاحظة



قال الناظم:

..... لكن رويسهم بها خصَّ إدغامًا بذى ندبة.....

لما ذكر الناظم في الأبيات السابقة اختصاص هاء السكت في الأنواع الثلاثة، في نحو: ﴿الْمُفْلِحُونَ﴾، و﴿عَلِيٍّ﴾، و﴿ثُمَّ﴾: بالقصر والإظهار؛ أي أنها تمتنع على المد والإدغام؛ ذكر الناظم هنا تحريـر هاء السكت في النوع الرابع، وهو في ثلاث كلمات لرويس، وهي المعروفة بذى الندبة، وهي:

﴿يَوَيْلَى﴾، ﴿بِحَسْرَتِي﴾، ﴿يَأْسَفَى﴾

فقال: ..... لكن رويسهم بها خصَّ إدغامًا بذى ندبة.....

أي: أن رويسًا خصَّ الإدغام العام بإثبات هاء السكت في ألفاظ الندبة؛ أي: أن الإدغام لا يأتي إلا على إثبات الهاء فيها، أما على ترك الهاء فيمتنع الإدغام ويتعين الإظهار.

وعلى ذلك نقول: يختص الإدغام بهاء السكت؛ أي لا يأتي على ترك الهاء، أما هاء السكت فلا تختص بالإدغام، بل تأتي على الإظهار وعلى الإدغام كذلك. ففي قوله تعالى:

(.... مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ الْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴿٥٥﴾ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَحْسَرْتُنِي عَلَى مَا قَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ وَإِنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّخِرِينَ ﴿٥٦﴾).

لرويس بحسب التركيب أربعة أوجه، يجوز منها ثلاثة فقط، ويمتنع منها وجه

واحد، وهي:

الطرق	يَحَسَّرَتِي	الْعَذَابُ بَعْتَةٌ
الجمهور عن رويس	ترك الهاء	إظهار
كتابي أبي العز - طريق ابن مهران	هاء السكت	إظهار
المصباح	الوقف بهاء السكت فقط	إدغام

أما إذا تقدمت الهاء على الإدغام، فتكون الأوجه ثلاثة أيضاً، كما في قوله تعالى: (... أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَحَسَّرَتِي ....) إلى قوله (أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَنِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴿٥٧﴾) وهي كالتالي:

الطرق	يَحَسَّرَتِي	اللَّهُ هَدَنِي
الجمهور عن رويس	ترك الهاء	إظهار فقط
كتابي أبي العز - طريق ابن مهران	هاء السكت	إظهار
المصباح	هاء السكت	إدغام

والسبب في اختصاص الإدغام بهاء السكت، أن الإدغام لرويس من المصباح فقط، وليس في المصباح إلا الوقف بهاء السكت وجهًا واحدًا لرويس.

هذا لمن يأخذ بالإدغام العام ليعقوب من المصباح، والصحيح أن الإدغام العام من المصباح ليس من طرق النشر؛ لأن الإدغام العام من المصباح من طريق الزبيري عن رويس وروح، وطريق الزبيري ليس مسندًا لرويس مطلقًا لا من المصباح ولا من

النشر، بل كل الطرق عن رويس إنما هي من طريق التمار فقط، وهو من أقران الزبيري، وطريق الزبيري مسند لروح، ولكن ليس مسنداً من المصباح وإنما هو مسند من (الكامل، غاية الاختصار).

وعليه نقول: طريق الإدغام من المصباح ليس من الطرق المسندة عن يعقوب؛ فلذلك لا نأخذ به من المصباح، ولكن نأخذ به مطلقاً من غير تحرير ولا تقييد، وذلك على اختيار الإمام ابن الجزري .

وعلى ذلك تكون الأوجه هنا مطلقة بين هاء السكت وبين الإدغام العام .

### قال الناظم:

..... ولا

يَغْنَّ عَلَى قَصْرِ عَلَى وَجْهِ حَذْفِهَا بِذِي نُذْبَةٍ أَيْضًا وَقَدْ كَانَ مُهْمَلًا

**التحرير هنا** بين الغنة والمنفصل وبين هاء السكت في ألفاظ الندبة لرويس: قوله: (ولا يغن على قصر)؛ أي تمتنع الغنة لرويس على قصر المنفصل، ولكن هذا ليس مطلقاً ولكن في حالة ترك الهاء عند الوقف على ألفاظ الندبة، يعني إذا وقفت بترك الهاء لرويس في ألفاظ الندبة وكنت تقرأ بقصر المنفصل، فحينئذ تمتنع الغنة، ويتعين تركها.

ألفاظ الندبة	المنفصل	الغنة	الطرق
ترك الهاء	قصر	ترك	الجمهور عن رويس
ترك الهاء	قصر	غنة	ممتنع
ترك الهاء	توسط	ترك	مفردة ابن الفحام - التذكار - غاية الاختصار

الكامل	غنة	توسط	ترك الهاء
كتابي أبي العز - المصباح في الرء فقط	ترك الغنة	قصر	هاء السكت
غاية ابن مهران (١) - المصباح في اللام فقط	غنة	قصر	هاء السكت
ممتنع	ترك الغنة	توسط	هاء السكت
ممتنع	غنة	توسط	هاء السكت



(١) هذا على ما في النشر، حيث قطع لابن مهران بهاء السكت، وإن كانت غاية ابن مهران وكذلك المبسوط ليس فيهما هاء السكت لرويس في ألفاظ الندبة، ولكن هذا مشهور عن ابن مهران كما نقله عنه ابن الجزري، وكذلك نقله عنه الهذلي - في غير هذا النوع -، وكذلك نقله عنه الروذباري.

## تحرير هاء السكت في نحو (عليّ) مع الغنة



قال الناظم:

وقد كان مهملاً.....

بنحو عليه حيث ما غنّ فاستمع.....

التحرير هنا بين هاء السكت في الاسم المشدد نحو: (عليّ) وبين الغنة.

قوله: (وقد كان مهملاً...)؛ أي: وقد كان رويسٌ مهملاً؛ أي: تاركاً هاءَ السكت في نحو (عليّ) إذا قرأ بالغنة، يعني: تمتنع هاء السكت لرويس في نحو: (عليّ) على الغنة.

**وعلى ذلك نقول:** هاء السكت في نحو (عليّ) والغنة لا يجتمعان، فإذا قرأت بهاء السكت امتنعت الغنة، وإذا قرأت بالغنة امتنعت هاء السكت، فالغنة هنا تختص بترك الهاء؛ أي لا تأتي الغنة إلا على ترك الهاء، وتمتنع على الهاء.

وسبب منع الغنة على هاء السكت في نحو (عليّ)؛ هو امتناع الطرق، فالطرق التي روت هاء السكت لا غنة فيها، والطرق التي روت الغنة ليس فيها هاء السكت، فالطرق التي روت هاء السكت في نحو: (عليّ) وقفاً، هي: (التذكرة - المستنير - قراءة الداني على أبي الفتح)، والطرق التي روت الغنة لرويس هي: (الكامل - المصباح - غاية ابن مهران).

فهنا لما اختلفت الطرق امتنعت الأوجه؛ حتى لا نقع في الخلط والتركيب بين الطرق.

وهذا الجدول لرويس يبين لنا الجائز والممتنع من هذه الأوجه مع طرقها.

الطرق	الغنة	(عليّ)
الجمهور عن رويس	ترك الغنة	ترك الهاء
الكامل - المصباح - غاية ابن مهران	إثبات الغنة	ترك الهاء
التذكرة - المستنير - قراءة الداني على أبي الفتح	ترك الغنة	الوقف بالهاء
ممتنع	إثبات الغنة	الوقف بالهاء





## قواعد لابن ذكوان في (الكافرين) وذوات الرء



قال الناظم:

..... وفي الكافرين افتح وذات الرء ميلاً

وأضجعهما أيضاً لصوريهن وذات على ترك سكت ثم مطوعي تلا

بفتحهما أيضاً .....

الشرح والتوضيح:

قوله: وفي الكافرين افتح وذات الرء ميلاً، أي: افتح (الكافرين) وأمل (ذوات الرء) وهذا للصورى من طريقه (الرملى والمطوعي) والذي دلنا على أن هذا المذهب للصورى من طريقه، هو إطلاق الناظم، بإطلاقه دل على أنه أراد الصورى بكماله.

وقوله: (وأضجعهما أيضاً لصوريهن) المراد بالإضجاع هنا الإمالة الكبرى؛ أي أمل: (الكافرين) و(ذوات الرء) للصورى أيضاً من طريقه، وقد صرح الناظم بذلك. وقوله: (ثم مطوعي تلا بفتحهما أيضاً)؛ أي: روى عن المطوعي وجه ثالث، وهو: الفتح فيهما معاً.

فيتلخص من ذلك أن للصورى فيهما ثلاثة مذاهب، وهي:

**الأول:** فتح (الكافرين) وإمالة ذوات الرء، وهذا للصورى من طريقه.

**الثانى:** الإمالة فيهما معاً، وهذا أيضاً للصورى من طريقه.

**الثالث:** الفتح فيهما، وهذا للمطوعي فقط عن الصورى.

فيكون للرملى الإمالة وجهًا واحدًا في ذوات الرء، وله الخلاف في (الكافرين).

ويكون للمطوعي الخلاف في (الكافرين) وفي ذوات الرءاء معًا.

الطريق	ذوات الرءاء	(الكافرين)
الصوري من طريقه	إمالة	فتح
المطوعي	فتح	فتح
الصوري من طريقه	إمالة	إمالة

هذا على ما ذكره صاحب التنقيح هنا؛ اعتمادًا على ما ذكره المتولي في كتابه: (فتح الكريم) وشرحه (الروض النضير)، والمتولي اعتمد في هذا على ما ذكره الإزميري في كتابه (البدائع، وتحرير النشر).

وهذا على خلاف ما ذكره الإمام ابن الجزري في النشر، وذلك حيث قطع بالإمالة في (الكافرين) و (ذوات الرءاء) للصوري من طريقه، ولم يعول على وجه الفتح المذكور للمطوعي في بعض الكتب، بل نصَّ على أنه انفراده للكارزيني خالف بها سائر الرواة عن المطوعي - وذلك في ذوات الرءاء فقط -، ولم يأخذ بها.

### قال الإمام ابن الجزري في النشر في حكم (ذوات الرءاء):

«.... وَاخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ (١) عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ: فَرَوَاهُ الصُّورِيُّ عَنْهُ كَذَلِكَ بِالْإِمَالَةِ، وَرَوَاهُ الْأَخْفَشُ بِالْفَتْحِ. وَانْفَرَدَ الْكَارَزِينِيُّ عَنِ الْمُطَوِّعِيِّ عَنِ الصُّورِيِّ بِالْفَتْحِ فَخَالَفَ سَائِرَ الرُّوَاةِ عَنِ الصُّورِيِّ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - (٢).

وقال في النشر في بيان حكم الألف التي بعدها راء متطرفة مكسورة: «وَاخْتَلَفَ عَنِ

ابْنِ ذَكْوَانَ: فَرَوَى الصُّورِيُّ عَنْهُ إِمَالَةً ذَلِكَ كُلِّهِ. وَرَوَى الْأَخْفَشُ عَنْهُ الْفَتْحَ، وَهُوَ الَّذِي

(١) أي: في الرءاء التي بعدها ألف نحو: (بُشْرَى، وَالْقُرَى، وَالنَّصَارَى، وَأَسَارَى، وَسُكَارَى)

(٢) النشر في القراءات العشر (٢ / ٤١).

لَمْ تَعْرِفِ الْمَعَارِبَةَ سِوَاهُ<sup>(١)</sup>.

وقال ابن الجزري في النشر في بيان حكم (الكافرين): «وَأَمَّا (الْكَافِرِينَ): فَأَمَالَهُ...  
وَاخْتَلَفَ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ: فَأَمَالُهُ الصُّورِيُّ عَنْهُ، وَفَتَحَهُ الْأَخْفَشُ<sup>(٢)</sup>.

وقال في تقريب النشر: واختلف في هذا الرأي كله<sup>(٣)</sup> عن ابن ذكوان، فأماله عنه  
الصورى، وفتح الأخفش<sup>(٤)</sup>.

وقال في تقريب النشر في بيان حكم الألف التي بعدها راء مكسورة: وإذا أتت  
ألف وبعدها راء متطرفة مجرورة، نحو: (الدَّارِ)، (الغَارِ)، (القَهَّارِ)، (أَبْصَارِهِمْ)...  
الخ، فأمالها أبو عمرو والكسائي من رواية الدوري، وابن ذكوان من طريق  
الصورى.... الخ<sup>(٥)</sup>.

وقال في تقريب النشر في بيان حكم (الكافرين): و(بِالْكَافِرِينَ) كيف وقع منكراً أو  
معرفاً، إذا كان بالياء مجروراً أو منصوباً: أماله أبو عمرو والدوري عن الكسائي  
ورويس...

واختلف عن ابن ذكوان: فأماله الصورى وفتح الأخفش...<sup>(٦)</sup>.

ومن هنا يتبين لنا الآتى:

أ- أن الألف الواقعة بعد الراء، نحو: ﴿بُشْرَى﴾ وكذلك الألف التي بعدها راء

(١) النشر في القراءات العشر (٢ / ٥٥).

(٢) النشر في القراءات العشر (٢ / ٦٢).

(٣) أي في الراء التي بعدها ألف.

(٤) تقريب النشر (١ / ٣٥٥).

(٥) تقريب النشر (١ / ٣٦٧).

(٦) تقريب النشر (١ / ٣٧٧).

## شرح تنقيح فتح الكريم

متطرفة مكسورة، نحو: ﴿الذَّارِ﴾ عند ابن ذكوان من باب واحد، ويُطلق عليهما ذوات الرءاء.

**ب-** أن الإمام ابن الجزري قطع بالإمالة في ذوات الرءاء و ﴿الْكَافِرِينَ﴾ للصوري من طريقه، وقطع بالفتح فيهما للأخفش من طريقه.

وهذا هو ما أخذ به الإمام ابن الجزري في النشر، وفي تقريب النشر أيضًا. وهذا هو ما عليه المحققون من بعده من المحررين، وكذلك من شراح الطيبة وغيرهم، وهذه بعض نصوصهم التي تفيد أنهم أخذوا بالإمالة فقط للصوري من طريقه:

١- قال ابن الناظم: وفيما بعد رءاء حط ملا

أي: ووافق في إمالة ما بعد رءاء يعني الألفات الواقعة بعد الرءاء نحو ﴿أَشْتَرَى﴾، ﴿ذَكَرَى﴾، ﴿النَّصْرَى﴾، ﴿أَذْرَكَ﴾ وغيره بأي وجه كان أبو عمرو وابن ذكوان بخلاف عنه؛ فالصوري بالإمالة، والأخفش بالفتح.

وقال أيضًا: والألفات قبل كسر را طرف كالذَّارِ نارٍ حز تفر منه اختلف.

أي: وأمال الألفات الواقعة قبل رءاء مكسورة طرفا مثل: ﴿الذَّارِ﴾ ﴿النَّارِ﴾ ﴿النَّهَارِ﴾، ﴿أَبْصَرِهِمْ﴾، ﴿حِمَارِكَ﴾: «أبو عمرو والدوري عن الكسائي، واختلف عن ابن ذكوان؛ فروى الصوري عنه الإمالة، وروى الأخفش عنه الفتح.

وقال أيضًا: وكيف كافرين جاد وأمل تب حز مُنَا خُلْفٍ غلا

أمال «كافرين» حيث وقع وكيف أتى: الدوري عن الكسائي وأبو عمرو ورويس، واختلف عن ابن ذكوان؛ فأماله الصوري وفتحها الأخفش.

٢- قال العلامة النويري: وفيما بعد رءاء حط ملا

أي: وافق ذو حاء «حط» أبو عمرو باتفاق وذو ميم «ملا» ابن ذكوان، لكن من

طريق الصوري دون الأخفش، وهو معنى قوله: اختلف على إمالة كل ألف يائية أو مؤنثة أو للإلحاق، متطرفة لفظاً أو تقديراً، قبلها راء مباشرة لفظاً عينا كانت أو فاء... الخ (١).

وقال أيضاً في قول ابن الجزري في الطيبة:

وَالْأَلْفَاتُ قَبْلَ كَسْرِ رَا طَرْفٌ ... كَالدَّارِ نَارٍ حُزُّ تَفْزُ مِنْهُ اِخْتَلَفُ

واختلف عن ذي ميم (منه) ابن ذكوان في الباب كله: فروى عنه الصوري إمالته وروى الأخفش عنه فتحه، وهو الذي لم تعرف المغاربة سواه.

وقال أيضاً في قول ابن الجزري في الطيبة:

وَكَيْفَ كَافِرِينَ جَادَ وَأَمِلَ ... تُبُّ حُزُّ مَنَا خُلْفٍ غَلَا وَرَوْحٌ قُلُّ

واختلف فيها عن ذي ميم (منا) ابن ذكوان، فأمالها الصوري عنه وفتحها الأخفش (٢).

٣- وقال العلامة المحقق: طاهر بن عرب الأصبهاني:

وفيما بعد راءٍ منى الخلا في حزنا (٣)

قال الإمام محمد بن أحمد بن خليفة شارحاً: يعني في الألفات المذكورة بعد الراء بأي كلمة كانت، وعلى أي وزن كانت تلك الكلمة، نحو: ﴿ذِكْرِي﴾، ﴿بُشْرِي﴾، ﴿أَسْرِي﴾، ﴿أَلْقُرَى﴾، ﴿سُكْرِي﴾.... الإمالة من متمنيات الطالبين لقراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان على طرق الخلاف فيها... الخ.

(١) شرح طيبة النشر (١ / ٥٨٨).

(٢) شرح طيبة النشر (١ / ٦١١).

(٣) الرموز التي في الطاهرة هي نفس الرموز التي في الطيبة، فالميم والحاء من «منى.. حزنا» رمز لابن ذكوان وأبي عمرو.

## شرح تنقيح فتح الكريم

واختلف في ذلك كله عن ابن ذكوان: فروى الصوري عنه كذلك بالإمالة، وروى الأخفش بالفتح، وانفرد عن الصوري الكارزيني عن المطوعي بالفتح فخالف سائر الرواة عن الصوري..... الخ (١).

وقال طاهر بن عرب في بيان حكم الراء المتطرفة بعد الألف:

وفي ألف يتلوه جرُّ بكسرِ را ... كفي نارٍ منه الخلف حاز تجمُّلاً

قال محمد بن خليفة شارحاً:

يعني: وفي كل ألف يتلوه ويتبعه جر بسبب كسر الراء المتطرفة، مثل: ﴿ في نارٍ ﴾ عن ابن ذكوان في إمالتها خُلفٌ..... إلى أن قال:

وأما خُلف ابن ذكوان في إمالة الألف قبل الراء المكررة (٢) المجرورة: فروى الصوريُّ عنه إمالتها في جميع المواضع..... وروى الأخفش عنه الفتح، وهو الذي لم يعرف المغاربة سواه (٣).

وقال طاهر بن عرب في بيان حكم ﴿ الكفّرين ﴾ من حيث الفتح والتقليل والإمالة:

وفي الكافر المجموع بالياء أزرقٌ ... وأضجع تجد حكماً غداً متكماً.

قال محمد بن خليفة شارحاً:

يعني: وفي لفظ الكافر الذي جمع بالياء والنون قلل للأزرق عن ورش، وأمل للدوري عن الكسائي لتجد حكمه في الإمالة عن أبي عمرو بكماله، وصار متكماً

(١) بحر الجوامع في شرح القصيدة الطاهرة (١ / ٢٢٥، ٢٢٨).

(٢) الراء المكررة لابن ذكوان حكمها حكم الراء الغير مكررة.

(٣) بحر الجوامع في شرح القصيدة الطاهرة (١ / ٢٥٨، ٢٧٠).

إمالته عن رويس عن يعقوب وابن ذكوان بخلف عنه، فأماله الصوريُّ عنه، وفتحه الأخفش (١).

#### ٤ - وقال العلامة القباقي:

وافقهم أبو عمرو، واليزيدي على إمالة جميع ما تقدم إذا كان فيه راء بعدها ألف بأي وزن كان، نحو: ﴿ذَكَرَى﴾، ﴿بُشِّرَى﴾، ﴿أَرَى﴾، ﴿النَّصْرَى﴾.... الخ. واختلف في هذا الرأي كله عن ابن ذكوان، فأماله عنه الصوري، وفتحه الأخفش (٢).

#### وقال في حكم الراء المتطرفة المكسورة بعد الألف:

وإذا كانت ألف وبعدها راء متطرفة مكسورة، نحو: ﴿الدَّارُ﴾، ﴿الفَارِ﴾، سواء كانت الألف زائدة أو أصلية، فأمالها أبو عمرو واليزيدي، والكسائي من رواية الدوري، وابن ذكوان من طريق الصوري.... الخ (٣).

وقال في بيان حكم ﴿الكَفْرِينِ﴾: ومنها: ﴿الكَفْرِينِ﴾ كيف وقع، معرفاً أو منكراً، إذا كان بالياء مجروراً أو منصوباً، فأماله: أبو عمرو، واليزيدي، والدوري عن الكسائي، ورويس..... الخ.

واختلف عن ابن ذكوان، فأماله الصوري، وفتحه الأخفش.... الخ (٤).

#### ٥ - وقال العلامة القسطلاني:

(١) بحر الجوامع في شرح القصيدة الطاهرة (١ / ٢٩٩).

(٢) إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز (١١٩).

(٣) إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز (١٢٤).

(٤) إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز (١٢٨).

## شرح تنقيح فتح الكريم

وقرأ أبو عمرو كحمزة والكسائي وكذا خلف، بإمالة كل ألف بعدها راء في فعل،  
 ﴿أَشْتَرَى﴾، ﴿تَرَى﴾، ﴿بُشْرَى﴾، ﴿الْقُرَى﴾، ﴿أَسْرَى﴾، ﴿وَالنَّصْرَى﴾  
 الخ.....

واختلف في هذا الرأي كله عن ابن ذكوان، فأماله عنه الصوري، وفتحه  
 الأخفش" (١).

## وقال القسطلاني في بيان حكم الراء المتطرفة المكسورة بعد الألف:

وقرأ ورش من طريق الأزرق... بالإمالة الصغرى، وأبو عمرو وابن ذكوان من  
 طريق الصوري والدوري عن الكسائي بالإمالة الكبرى في كل ألف عين، أو زائدة بين  
 العين واللام، أو الفاء بعدها راء مكسورة - ولو تقديراً - متطرفةً تحقيقاً أو تقديراً، غيرُ  
 مسبوقه بأخرى، في الأسماء، وذلك نحو: ﴿الدَّارُ﴾، ﴿الفَارِ﴾، ﴿النَّارُ﴾،  
 ﴿الْفَهَّارُ﴾، (النهار)، (بدينار).... الخ (٢).

## وقال القسطلاني في بيان حكم كلمات مخصوصة:

ثانيها: ﴿الكَفْرِينُ﴾ الجمع المصحح المحلى بأل، والعاوي عنها، المعرب  
 بالياء جراً ونصباً حيث وقع، نحو: ﴿مُحِيطٌ بِالْكَفْرِينِ﴾ [البقرة: ١٩]، ﴿مِنْ قَوْمٍ كَفْرِينٍ﴾  
 [النمل: ٤٣]. فقرأه ورش من طريق الأزرق بالإمالة الصغرى، وقرأه أبو عمرو وابنُ  
 ذكوان من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي، وكذا رويس عن يعقوب بالإمالة  
 الكبرى.... الخ. وقرأ الباقر بالفتح على الأصل، وبه قرأ ورش من طريق الأصبهاني،

(١) لطائف الإشارات (٣ / ١٠٦٨).

(٢) لطائف الإشارات (٣ / ١٠٨٨).



وابنُ ذكوان من طريق الأخفش..... الخ (١).

٦- وقال العلامة البنا الدمياطي: وقرأ أبو عمرو كحمزة والكسائي وخلف بإمالة كل ألف بعد راء في فعل، ك ﴿أَشْتَرَى﴾، ﴿تَكْرَى﴾، ﴿أَرَى﴾، ﴿فَأَرَبَهُ﴾، ﴿نَمَارَى﴾، و... الخ. واختلف عن ابن ذكوان في هذا الباب، أعني الرائي: فأماله عنه الصوري، وفتح عنه الأخفش (٢).

وقال في موضع آخر: «اتفق أبو عمرو والدوري عن الكسائي على إمالة كل ألف عين أو زائدة بعدها راء متطرفة مكسورة نحو: ﴿الدَّارُ﴾، ﴿الفَارِ﴾، ﴿الفَهَارُ﴾، ﴿العَفْرُ﴾، ﴿النَّهَارُ﴾، ﴿الدِّيَارُ﴾، ﴿الكَفَّارُ﴾... " .

واختلف عن ابن ذكوان: فروى الصوري عنه إمالة ذلك كله، وروى الأخفش عنه الفتح، وعليه المغاربة " (٣).

وقال في إمالة حروف مخصوصة: «وأما ﴿الكَفْرِينَ﴾ بالياء جراً ونصباً بـ (أل)، وبدونها حيث جاء: فقرأه ورش من طريق الأزرق بالتقليل، وقرأه بالإمالة الكبرى: أبو عمرو وابنُ ذكوان من طريق الصوري..... والباقون بالفتح».

٧- قال العلامة علي بن سليمان المنصوري: ﴿بِالْكَفْرِينَ﴾:

وكيف كافرين جاد وأمل ... تب حز منى خلف غلا.....

وأماله عن ابن ذكوان الصوري، وفتح عنه الأخفش «(٤).

(١) لطائف الإشارات (٣ / ١١١٦ - ١١١٧).

(٢) إتحاف فضلاء البشر (١٠٨).

(٣) إتحاف فضلاء البشر (١١٣).

(٤) إرشاد الطلبة (٢٠).

## شرح تنقيح فتح الكريم

وقال في بيان حكم ذوات الراء: ﴿وَالنَّصْرَى﴾: وفيما بعد راء حط ملاخلف. أماله عن ابن ذكوان الصوري، وفتح الأخفش. وقال في بيان حكم الألف التي بعدها راء متطرفة مكسورة:

## والألفات قبل كسر راء طرف ... كالدار نار حز تفرز منه اختلف

أماله الصوري عن ابن ذكوان، واختلف فيه عن الأخفش (١)، (٢).

٨- وقال العلامة علي بن سليمان المنصوري أيضاً:

## في الدار كافرين الأبرار يرى ... أمال صوري فتح الأخفش جرى (٣)

٩- قال العلامة يوسف زاده: قوله تعالى: ﴿أَمْ نَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ﴾ إلى قوله:

﴿أَوْ نَصْرَى﴾: فيه لابن ذكوان ثمانية أوجه:

- الأول: ..... مع الفتح للجمهور عن النقاش عن الأخفش.
- الثاني: كذلك، لكن مع الإمالة وهو طريق المطوعي عن الصوري.
- الثالث: ..... مع الفتح... من طريق العلوي عن النقاش.
- الرابع: كذلك، لكن مع الإمالة من المبهج عن المطوعي عن الصوري.
- الخامس: ..... مع الفتح عن ابن الأخرم عن الأخفش.
- السادس: كذلك، لكن مع الإمالة من طريق الرملي عن الصوري.
- السابع: ..... مع الفتح من طريق ابن الأخرم.... الخ.

(١) والأصل أن الأخفش ليس له في ذوات الراء إلا الفتح، ولكنه له الخلاف في بعض الكلمات

المخصوصة، ومنها هذه الكلمة.

(٢) إرشاد الطلبة (٣٩).

(٣) منظومة حل مجملات الطيبة (٤٤).

الثامن: كذلك، لكن مع الإمالة من طريق الرملي عن الصوري (١).

١٠- قال الشيخ إبراهيم العبيدي: قوله تعالى: ﴿أَبْصُرْهُمْ﴾:

والألغات قبل كسر را طرف ... كالدار نار حز تفز منه اختلف

والإمالة عن ابن ذكوان من طريق الصوري، والفتح من طريق الأخفش (٢).

يتلخص مما سبق:

أ- أن الذي أخذ به الإمام ابن الجزري هو الإمالة وجهًا واحدًا في:

﴿الْكَافِرِينَ﴾ وفي ذوات الراء، وذلك للصوري من طريقه.

ب- ذكر الإمام ابن الجزري في النشر أن الفتح عن المطوعي في ذوات الراء، هو

انفرادة للكارزيني خالف بها سائر الرواة عنه.

ج- كلُّ مَنْ جاء بعد الإمام ابن الجزري إلى زمن الأستاذ يوسف زاده - فيما

أعلم - لم يأخذوا بوجه الفتح للمطوعي، وإنما يأخذون بالإمالة فقط للصوري من

طريقه.

ثم جاء بعد ذلك الإمام الإزميري وأخذ بوجه الفتح للصوري في ﴿الْكَافِرِينَ﴾،

وأخذ كذلك بالفتح للمطوعي في ذوات الراء، وتبعه على ذلك بعض المحررين.

وهذه بعض أقوالهم التي تبين ذلك:

١- قال العلامة الإزميري: قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ إلى قوله تعالى:

﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾: فيه لابن ذكوان سبعة أوجه، وذكر منها:

الأول: الفتح في ﴿الْكَافِرِينَ﴾ والفتح في ﴿أَبْصُرْهُمْ﴾ وللمطوعي عن الصوري

(١) الائتلاف في وجوه الاختلاف، مخطوط: (٢٤).

(٢) التحارير المنتخبة (٩٠).

من (المبهج والمصباح)... الخ.

**الثاني:** كذلك لكن مع السكت للعلوي عن النقاش..... الخ.

**الثالث:** كذلك لكن مع الإمامة في ﴿أَبْصَرِهِمْ﴾ مع عدم السكت للصوري من (تلخيص أبي معشر)... الخ.

**السابع:** الإمامة في ﴿الْكَافِرِينَ﴾ و﴿أَبْصَرِهِمْ﴾ مع التوسط وعدم السكت للصوري من الكامل. ثم قال بعد ذلك :

**تنبيه:** لم يذكر في النشر إلا الإمامة للصوري والفتح للأخفش فيهما معا، والأولى تفصيله كما ذكرنا (١).

وقال معلقاً على كلام الشيخ المنصوري والأستاذ يوسف زاده في قوله تعالى:

﴿ أَمْ نَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾. وذكر الشيخ والأستاذ الياء مع التحقيق والإمامة للمطوعي بكماله، وهو سهو؛ لأن هذا الوجه من الكامل فقط، وهو طريق المطوعي من أربعة كتب، من: (المبهج) وليس فيه إلا الياء مع الفتح، (والمصباح) وليس فيه إلا الألف مع الفتح، و(تلخيص أبي معشر) وليس فيه له إلا الألف مع الإمامة، و(الكامل) وفيه ما ذكر... الخ (٢).

٢- قال العلامة المتولي: واختلف عن ابن ذكوان في ﴿الْكَافِرِينَ﴾ وفي الألفات

(١) بدائع البرهان (٢٢). هذا الكلام على إطلاقه ليس صحيحاً؛ لأن الإمام ابن الجزري ذكر في الرائي نحو (بشرى)، الفتح للمطوعي، ولكن قال إنه انفرادة، انفرد بها الكارزيني عن المطوعي فخالف سائر الرواة عنه، أما في نحو (الدار) وكذلك في (الكافرين) لم يذكر إلا الإمامة للصوري.

(٢) بدائع البرهان (٤٩، ٥٠).

التي قبل الراء وبعدها، فله فيهما على ما حرره الإزميري ثلاثة أوجه:

**الأول:** الفتح في ﴿كَفْرَيْنَ﴾ مع إمالة ذي الراء للجهور عن الرملي عن الصوري، وللمطوعي عنه من تلخيص أبي معشر.

**الثاني:** إمالتهما للصوري من الكامل، وللرملي عنه من غاية أبي العلاء، وكفاية أبي العز.

**الثالث:** الفتح فيهما للمطوعي من المبهج، والمصباح، وهي طريق الأخفش. ولم يذكر في النشر إلا الإمالة للصوري، والفتح للأخفش فيهما معا، والأولى تفصيله كما ذكرنا (١).

٣ - قال الشيخ أحمد عبد العزيز الزيات: في ﴿كَفْرَيْنَ﴾، و﴿الْكَفْرَيْنِ﴾ مع ذوات الراء ك﴿بُشْرَى﴾، و﴿الدَّارِ﴾ ثلاثة أوجه:

**الأول:** فتح ﴿كَفْرَيْنَ﴾ وإمالة ذوات الراء.

**الثاني:** إمالتهما للصوري.

**والثالث:** فتحهما للمطوعي. ولا إمالة للأخفش فيهما (٢).

٤ - قال الشيخ محمد جابر المصري:

وفي الكافرين افتح وذو الراء أضجعا ... وأضجعهما أيضا لصوريهم  
ثم مطوعي تلا بفتحهما أيضا ... وفي النشر ما الصوري إلا مُمَيِّلا (٣)

(١) الروض النضير (٢١٣).

(٢) شرح تنقيح فتح الكريم (٦١).

(٣) قواعد التحرير (٧٧).

## شرح تنقيح فتح الكريم

٥- وقال الشيخ محمد جابر المصري أيضًا:

للصوري في ﴿الْكَافِرِينَ﴾ وذوات الراء مذهبان: إمالتهما، وإمالة ذوات الراء فقط، زاد المطوعي فتح الجميع، وليس للأخفش إلا الفتح سكت أو لم يسكت (١).

٦- قال الشيخ عامر عثمان: واختلف عن ابن ذكوان في ﴿الْكَافِرِينَ﴾، وفي الألفات التي قبل الراء وبعدها، فله فيهما ثلاثة مذاهب:

الأول: فتح ﴿الْكَافِرِينَ﴾ وإمالة ذوات الراء للمطوعي من تلخيص أبي معشر.  
الثاني: إمالتهما للصوري من الكامل.

الثالث: فتحهما للمطوعي من المبهج والمصباح. وللأخفش من جميع طرقه.

٧- قال الدكتور بشير دعبس: واختلف عنه - ابن ذكوان - أيضًا في إمالة الألف

التي بعدها راء متطرفة مكسورة، نحو: ﴿مِنْ دِيَرِهِمْ﴾ [الحشر: ٢].

فقطع له الأخفش بالفتح من جميع طرقه، وللمطوعي عن الصوري من المبهج والمصباح، غير أن الإمام ابن الجزري قطع بالإمالة للصوري من جميع طرقه دون استثناء. وروى الرملي عن الصوري إمالته، وذلك من كتابي أبي العز، وروضة المالكي وطريق أبي معشر وجامع البيان وجامع الفارسي والمبهج والكامل وغاية أبي العلاء والمستنير وللمطوعي من الكامل وتلخيص الطبري.

واختلف عنه أيضًا في لفظ ﴿الْكَافِرِينَ﴾ حيث وقع مجرورا أو منصوبا بالياء:

فقطع ابن الجزري بالفتح فيه للأخفش، وهو كذلك، وللصوري بالإمالة.

وببحث طرق الصوري يتبين أن الذي روى عنه الإمالة: الهذلي في كامله، وللرملي عنه من: كفاية أبي العز، غاية أبي العلاء، وروى الباقون الفتح عن الصوري كالأخفش، وذلك من: روضة المالكي، وجامع البيان، وتلخيص أبي معشر، والمبهج،

(١) شرح قواعد التحرير (٨٥، ٨٦).

والمصباح وجامع الفارسي، وإرشاد أبي العز، والمستنير (١).

**والسؤال:** لماذا أخذ الإزميري ومن تبعه من المحررين بالفتح للصورى فى

﴿الْكَفْرِينِ﴾ وللمطوعى فى ذوات الرءاء أىضاً؟.

**والجواب:** أنهم اعتمدوا فى ذلك على ما فى الكتب، حيث أنهم وجدوا فى بعض

الكتب الفتح فى ﴿الْكَفْرِينِ﴾ للصورى، وفى ذوات الرءاء للمطوعى، وبالرجوع إلى الكتب التى أسند منها الإمام ابن الجزرى كلاً من طريقي الرملى والمطوعى عن الصورى عن ابن ذكوان فى النشر، تبين لنا الآتى:-

١- الإمالة فى الرئى عن الرملى من جميع الطرق المسندة عنه فى النشر؛ أى أن له الإمالة فى ذوات الرءاء وجهًا واحدًا.

٢- الإمالة للرملى فى ﴿الْكَفْرِينِ﴾، وذلك من: (غاية الاختصار، الكفاية الكبرى).

٣- الفتح للرملى فى ﴿الْكَفْرِينِ﴾، وذلك من: (المبهبج، تلخيص الطبرى، جامع الفارسي، إرشاد أبى العز، المستنير، الكامل، روضة المالكي).

٤- الإمالة فى الرئى للمطوعى وردت عنه من: (تلخيص الطبرى، الكامل).

٥- الفتح فى الرئى للمطوعى ورد عنه من: (المبهبج، المصباح).

٦- الفتح للمطوعى فى ﴿الْكَفْرِينِ﴾ وذلك من: (المبهبج، تلخيص الطبرى، الكامل، المصباح).

٧- الإمالة للمطوعى فى ﴿الْكَفْرِينِ﴾ وذلك من: (الكامل) على ما ذكر المتولى وغيره، ولكن الذى وجدناه فى الكامل هو الفتح وجهًا واحدًا للصورى من طريقه.

(١) اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداء (٤٠٥، ٤٠٧).

## شرح تنقيح فتح الكريم

تنبيه: أخذ الإزميري والمتولي وغيرهما من المحررين بالإمالة للصوري في  
﴿الكفريات﴾ من كتاب الكامل، ولما رجعت إلى كتاب الكامل، لم أجده نص على  
الإمالة فيها للصوري.

قال الإمام المتولي في عزو الطرق:

وكيف كافرين للصوري ... أمال كامل وللرملي  
غاية الاختصار والكفاية ... وفي ذوات الرّاله الإمالة  
وافق تلخيص عن المطوعي ... مع كامل أيضا فكن ممن يعي

وجمعاً بين ما ذكره ابن الجزري وبين ما هو مذكور في الكتب، نقول:

أولاً: بالنسبة لـ (ذوات الرء)، نحو: ﴿بُشْرَى﴾، ﴿الدَّار﴾:

١- الرملي: له الإمالة فيها وجهًا واحدًا من جميع طرقه.

٢- المطوعي: وردت عنه الإمالة من: (تلخيص الطبري، الكامل).

وورد عنه الفتح من: (المبهج، المصباح)، ولكن الإمام ابن الجزري لم يأخذ له  
إلا بالإمالة، وقال بأن الفتح انفراد من الكارزيني عن المطوعي خالف بها سائر الرواة  
عنه.

وطريق الكارزيني مسند في النشر عن المطوعي من (المبهج، المصباح).

وفي الحقيقة أن الكارزيني لم ينفرد بهذا عن المطوعي، بل شاركه في ذلك ابن  
زُلال، وهي الطريق الثانية في النشر عن المطوعي، وهو مسند من المصباح أيضًا.  
ولعل صاحب المصباح أطلق الكلام فيها من طريق الكارزيني وابن زلال؛ فلذلك  
اعتمد ابن الجزري هذا الإطلاق على أنه انفراد من طريقه.

وعلى ذلك: نأخذ بالإمالة وجهًا واحدًا للمطوعي في (ذوات الرء)؛ اعتمادًا على  
ابن الجزري؛ لأنه ذكر الفتح عن المطوعي ولكنه لم يأخذ به، وتبعه على ذلك جميع  
شراح الطيبة، وكثير من المحررين المتقدمين.



ثانياً: بالنسبة لـ ﴿الْكَافِرِينَ﴾:

١- الرملي: بالإمالة وذلك من: (غاية الاختصار، الكفاية الكبرى)، والفتح من باقي الطرق.

٢- المطوعي: وليس له إلا الفتح من جميع الطرق.

\* ولقد نصَّ الإمام ابن الجزري على الإمالة فيها للصوري، ولم يذكر عنه خلافاً أو انفراداً في ذلك، ولكن لما رجعنا إلى الكتب وجدنا فيها الإمالة للرملي فقط. أما الإمالة في: ﴿الْكَافِرِينَ﴾ التي ذكرها الإزميري والمتولي وغيرهما من المحررين للصوري من (الكامل)، فهذا غير صحيح، فليس في الكامل إلا الفتح فيها للصوري. وهذا الجدول يبين الخلاف عن الرملي مع بيان طرق هذا الخلاف:

الخلاف	الرملي	الطرق
ذوات الراء	إمالة	من جميع الطرق
﴿الْكَافِرِينَ﴾	فتح	إرشادر أبي العز - روضة المالكي - جامع الفارسي - المبهج - الكامل - المستنير
﴿الْكَافِرِينَ﴾	إمالة	غاية الاختصار - الكفاية الكبرى

وهذا الجدول يبين الخلاف عن المطوعي مع بيان طرق هذا الخلاف:

الخلاف	المطوعي	الطرق
ذوات الراء	إمالة	من جميع طرقه عنه على ما في النشر (١)
﴿الْكَافِرِينَ﴾	فتح	من جميع الطرق على ما وجدنا فيها

(١) عدا ما انفرد به الكارزيني من الفتح في ذوات الراء عنه من (المبهج - المصباح) ولم يأخذ به ابن الجزري.

## الخلاصة:

١- نأخذ بالإمالة وجهًا واحدًا في (ذوات الرءاء) للصوري من طريقه، على حسب ما نص عليه ابن الجزري، ولا نأخذ بوجه الفتح للمطوعي؛ لأن ابن الجزري ولم يأخذ به.

٢- نأخذ بالإمالة في ﴿الْكَافِرِينَ﴾ للرملي فقط من (غاية الاختصار، الكفاية الكبرى)، ونأخذ بالفتح فقط فيها للمطوعي؛ لأن كل الطرق عن المطوعي ليس فيها إلا الفتح، ولم يذكر أحد عنه الإمالة مطلقًا، بخلاف ذوات الرءاء، ولأن ابن الجزري وإن كان أطلق فيها الإمالة للصوري؛ إلا أنه سكت عن وجه الفتح للمطوعي ولم يذكر أنه انفرادة؛ لأنه ليس له إلا الفتح.

فيكون إطلاق ابن الجزري هنا خاص بالرملي فقط، يعني الإمالة للصوري من طريق الرملي فقط، والفتح عنه من طريق المطوعي.

وبعد أن انتهى الناظم من بيان مذاهب الصوري في ﴿الْكَافِرِينَ﴾ وذوات الرءاء، شرع بعد ذلك في تحرير هذه المذاهب مع غيرها من أوجه الخلاف فقال:

..... وفي الكافرين افتح وذات الرءاء ميلاً  
وأضجعهما أيضاً لصوريهم وذا ... على ترك سكتٍ ثم مطوعي تلا  
بفتحهما أيضاً بذا اختص ...

حرر الناظم في هذه الآيات بين ﴿الْكَافِرِينَ﴾ وذوات الرءاء، وبين السكت والغنة. بعد أن بين الناظم مذاهب الصوري من طريقه في ﴿الْكَافِرِينَ﴾ و(ذوات الرءاء) - وقد تقدم ذكرها مفصلةً - بين بعد ذلك ما يجوز وما يمتنع على الإمالة فيهما. فذكر أولاً ما يجوز وما يمتنع على الإمالة فيهما معاً للصوري من طريقه، فقال:

وأضجعهما أيضاً لصوريهم ... وذا على ترك سكت

أي: أمل ﴿الْكَافِرِينَ﴾ و(ذوات الرء) للصورى من طريقه على ترك السكت له، يعنى على الإمالة فيهما: يمتنع السكت مطلقاً للصورى، ويتعين ترك السكت.

وقوله: (ثم مطوعي تلا بفتحهما أيضاً بذا اختص سكته)؛ أي أن المطوعي قرأ بالفتح فيهما معاً، وهذا الوجه يأتي على السكت للمطوعي. وقوله: (بذا

اختص سكته)؛ أي أن السكت للمطوعي يختص بوجه الفتح فيهما؛ أي لا يأتي السكت للمطوعي إلا على الفتح فيهما، ويأتي جوازاً لا وجوباً؛ يعنى على الفتح فيهما يكون للمطوعي وجهان: ترك السكت، وهو المقدم، ثم السكت، ولكن هذا السكت لا يأتي إلا على الفتح، وهذا معنى الاختصاص هنا؛ أي اختصاص السكت بالفتح، يعنى لا يأتي إلا عليه جوازاً. وخصَّ الناظم المطوعي بهذا الوجه؛ لأن الرملي ليس له الفتح في ذوات الرء، بل ليس له فيها إلا الإمالة من جميع طرقه، كما يُفهم من قوله: (ثم مطوعي تلا بفتحهما أيضاً).

هذا على ما ذكره صاحب التنقيح؛ اعتماداً على ما ذكره المتولي في (الفتح والروض)؛ اعتماداً على ما حرره الإزميري في (تحرير النشر).

الطرق	السكت	ذوات الرء	(الكافرين)
للمطوعي: وذلك من (المبهج).	سكت	إمالة	فتح
للمطوعي: وذلك من (المبهج).	ترك	إمالة	فتح
للمطوعي: تلخيص الطبري - الكامل	ترك	إمالة	فتح
للمطوعي: وذلك من (المبهج).	سكت	فتح	فتح
للمطوعي: وذلك من (المبهج) - المصباح.	ترك	فتح	فتح

للرملي: وذلك من (الكامل - غاية الاختصار - كفاية أبي العز.	ترك	إمالة	إمالة
للمطوعي: وذلك من: (الكامل)	ترك	إمالة	إمالة

وهذا على ما في التنقيح وفتح الكريم والروض والبدائع.

**ولكن الذي ينبغي أن يؤخذ به من طريق الطيبة، هو:**

١- الإمالة في الرائي للمطوعي وجهًا واحدًا؛ وذلك على ما نص عليه ابن الجزري.

٢- الفتح للمطوعي في ﴿الْكَافِرِينَ﴾ وجهًا واحدًا؛ وذلك على خلاف ما نص عليه ابن الجزري؛ لأن كل الطرق عن المطوعي بفتح ﴿الْكَافِرِينَ﴾.

٣- ليس في (الكامل) إلا الفتح في ﴿الْكَافِرِينَ﴾ للصوري من طريقه، بخلاف ما أخذ به أصحاب التحريات من الإمالة منه للصوري. وعلى هذا التحقيق تكون الأوجه للصوري كالتالي:

الطرق	السكت	ذوات الرء	(الكافرين)
للرملي: وذلك من (المبهج).	سكت	إمالة	فتح
للرملي: وذلك من جميع طرقه إلا (المبهج) (١)	ترك	إمالة	فتح

(١) وذلك بالنسبة للسكت؛ لأن المبهج فيه: فتح (الكافرين) وإمالة الرائي، ولكن فيه الوجهان في السكت.

شرح تنقيح فتح الكريم ٥٨١

للمطوعي: تلخيص الطبري - الكامل	ترك	إمالة	فتح
للمطوعي: وذلك من (المبهج).	سكت	إمالة	فتح
للملي: وذلك من (غاية الاختصار - كفاية أبي العز).	ترك	إمالة	إمالة



## تحرير الغنة مع (الكافرين) وذوات الراء للصوري



قال الناظم:

..... ودع غنة الصوري بالأول مسجلا  
لمطوعي عيّن على الثان غنةً.....

التحرير هنا بين الغنة وبين مذاهب الصوري في ﴿الْكَافِرِينَ﴾ وذوات الراء: فقال: (ودع غنة الصوري بالأول مسجلا)؛ أي: اترك الغنة للصوري من طريقه على المذهب الأول، وهو: فتح ﴿الْكَافِرِينَ﴾ وإمالة ذوات الراء؛ أي أن الغنة تمتنع للصوري مطلقاً على هذا المذهب، ويتعين ترك الغنة.  
وقوله: (مُسجلا)؛ أي: مطلقاً.

وقوله: (لمطوعي عيّن على الثان غنة)؛ أي: تتعين الغنة للمطوعي على المذهب الثاني له، وهو: إمالة ﴿الْكَافِرِينَ﴾ وذوات الراء معاً.

هذا ما يؤخذ من ظاهر التنقيح، لكن لما رجعنا إلى الكتب وجدنا أن: قوله: (ودع غنة الصوري بالأول مسجلا)، هذا الكلام غير صحيح؛ لأن الناظم بنى هذا التحرير على أن (الكامل) فيه الإمالة للصوري في ﴿الْكَافِرِينَ﴾، وهذا غير صحيح؛ لأن الكامل ليس فيه إلا الفتح في ﴿الْكَافِرِينَ﴾ للصوري من طريقه.

وعلى ذلك نقول: لا تمتنع الغنة للصوري على فتح ﴿كَافِرِينَ﴾ وإمالة ذوات الراء، بل تأتي لهما الغنة من الكامل.

وقوله: (لمطوعي عيّن على الثان غنة)، وهذا أيضاً غير صحيح؛ لأن هذا التحرير

كالذي قبله على أن للمطوعي إمالة ﴿كَفْرَيْنِ﴾ من الكامل، والكامل فيه الغنة، فلذلك أوجبوها وعينوها للمطوعي على الإمالة.

والصحيح أن الكامل لم يذكر الإمالة للصوري في ﴿الْكَفْرَيْنِ﴾ فليس فيه إلا الفتح فقط، بل إن كل الكتب المسندة عن المطوعي ليس فيها إلا الفتح في ﴿الْكَفْرَيْنِ﴾. وعلى ذلك نقول: وجه الإمالة للمطوعي في ﴿الْكَفْرَيْنِ﴾ من الكامل غير صحيح، وليس للمطوعي إلا الفتح في ﴿الْكَفْرَيْنِ﴾ فقط. وعلى فتح ﴿الْكَفْرَيْنِ﴾ للمطوعي: ترك الغنة، الغنة.

الطرق	الغنة	ذوات الرء	(الكافرين)
للملبي: من طريق الجمهور عنه.	ترك	إمالة	فتح
للمطوعي من: تلخيص الطبري	ترك	إمالة	فتح
للسوري: وذلك من (الكامل).	غنة	إمالة	فتح
ممتنع	غنة - ترك	فتح	فتح
للملبي: وذلك من (الكفاية الكبرى - غاية الاختصار في اللام فقط).	ترك	إمالة	إمالة
للملبي: من (غاية الاختصار في الرء فقط)	غنة	إمالة	إمالة



## تحرير الإمالة هاء التأنيث مقمًا لحمزة

قال الناظم:

..... ومع سكت مدّ ليس ما كان موصلا  
ومع مدّ شيءٍ ثم مع سكته وأل ... لحمزة هاء التأنيث لست مميلا  
ومع وجه ترك السكت عن خلف فدع ... كإطلاقها لكنه مع مد لا  
له خصص او عمم مع السكت كلّهُ.....

أولاً: نحدد عناصر التحرير:

أ- تحرير إمالة هاء التأنيث مع سكت المد المنفصل.

ب- تحرير إمالة هاء التأنيث مع مد ﴿شَيْءٍ﴾.

ج- تحرير إمالة هاء التأنيث مع السكت على (أل) و ﴿شَيْءٍ﴾.

د- تحرير إمالة هاء التأنيث مع وجه ترك السكت على الجميع.

هـ- تحرير الإمالة العامة لخلف مع توسط (لا).

و- تحرير الإمالة الخاصة لخلف مع السكت العام.

**تمهيد:**

قلنا قبل ذلك إن التحريرات لا تدخل إلا في الأوجه التي اختلفت فيها الطرق، أما الأوجه التي اتفقت عليها الطرق فلا تحرير فيها مطلقاً.

وحينما ننظر إلى هذه الأوجه التي ذكرها الناظم هنا وحرر عليها، سنجد أن كل هذه الأوجه مختلفٌ فيها عن الإمام حمزة.



فكل مراتب السكت مختلف فيها عن حمزة، من مرتبة السكت على (أل، شيء) إلى مرتبة السكت العام، كل هذه المراتب ثبت فيها الخلاف عن حمزة من طريق الطيبة.

قال ابن الجزري في الطيبة:

وَالسَّكْتُ عَنْ حَمْزَةٍ فِي شَيْءٍ وَأَلٌ ... وَالْبَعْضُ مَعَهُمَا لَهُ فِيمَا انفَصَلُ  
وَالْبَعْضُ مطلقًا، وَقِيلَ بَعْدَ مَدٍّ ... أَوْ لَيْسَ عَنْ خِلَافِ السَّكْتِ اطَّرَدُ  
قِيلَ وَلَا عَنْ حَمْزَةٍ .....

وكذلك ورد الخلاف عن الإمام حمزة في مدّ ﴿شَيْءٍ﴾ فله فيها القصر، وله فيها المدّ. قال في الطيبة:

..... وَبَعْضٌ خَصَّ مَدًّا شَيْءٍ لَهُ (١) مَعَ حَمْزَةٍ

قال في النشر: "وقدره وسط لا يبلغ الإشباع". اهـ

وكذلك ورد الخلاف عن الإمام حمزة في إمالة هاء التانيث وما قبلها في الوقف. وطبعًا هذه الإمالة في الشاطبية إنما هي للكسائي فقط، أما في الطيبة فهي للكسائي وحمزة، ولكن هي للكسائي وجهًا واحدًا - بشروطها المعروفة - وهي لحمزة بخلف عنه.

قال في الطيبة بعد أن ذكر مذهب الكسائي في الإمالة:

..... وَالْبَعْضُ عَنْ حَمْزَةٍ مِثْلَهُ نَمَا

وَالِإِمَالَةُ عِنْدَ حَمْزَةٍ نَوْعَانِ:

(١) أي: للأزرق عن ورش.

## شرح تنقيح فتح الكريم

٥٨٦

١- الإمالة الخاصة: وهي أن يكون قبل هاء التأنيث:

أ- حرف من حروف (فجثت زينب لزود شمس).

ب- حرف من حروف (أكهر) بشرط أن يكون قبلها كسرة أو ياء ساكنة.

٢- الإمالة العامة: وهي أن يكون قبل هاء التأنيث:

أ- حرف من حروف: (الاستعلاء) السبعة.

ب- أو حرف من حروف: (حاع).

ج- أو حرف ال (همزة) أو ال (الهاء) على بعض المذاهب.

د- أو حرف من حروف الهجاء ما عدا (الألف).

وكذلك ورد الخلاف عن الإمام حمزة في مدّ (لا) النافية للجنس، فله فيها القصر والمدُّ كما قال في الطيبة:

..... والبعض مدّ لحمزة في نفي لا ك لا مرّد

قال صاحب التنقيح:

..... ومع سكت مدّ ليس ما كان موصلا

ومع مدّ شيءٍ ثم مع سكته وأل ... لحمزة ها التأنيث لست مميلا

**التحرير هنا** بين مراتب السكت وبين الوقف على هاء التأنيث لحمزة: قوله: (ومع سكت مد ليس ما كان موصلا)؛ أي: على سكت المد المنفصل؛ لأن (موصلا)؛ يعني: المد المتصل، فيكون المراد على سكت المد الغير المتصل؛ أي على سكت المد المنفصل.

وقوله: (ومع مدّ شيءٍ)؛ أي: وكذلك على مدّ (شيء). ومدّ (شيء) كما قال ابن

الجزري: لا يأتي إلا على سكت (أل) فقط، أو على سكت (أل) و(الساكن المفصول) والناظم هنا أطلق الحكم، فيكون المراد؛ على مدّ (شيء) سواء سكت على (أل) فقط، أو سكت على (أل) و(الساكن المفصول)

وقوله: (ثم مع سكته وأل)؛ أي: كذلك على سكت (أل) و ﴿شَيْءٍ﴾؛ لأن الضمير في قوله (سكته) يعود على لفظ ﴿شَيْءٍ﴾ المذكور قبل ذلك.

ثم قال: (لحمزة ها التأنيث لست ممبلا)؛ أي: أن إمالة هاء التأنيث لا تأتي على كل الحالات التي ذكرها الناظم هنا، وهي:

١- سكت المد المنفصل.

٢- مد (شيء) بمرتبتيها.

٣- السكت على (أل) و ﴿شَيْءٍ﴾ فقط. فبين الناظم هنا أننا إذا قرأنا لحمزة بالسكت على (أل) و ﴿شَيْءٍ﴾ فقط، أو قرأنا له بمدّ ﴿شَيْءٍ﴾ بمرتبتيها، أو قرأنا له بالسكت على المد المنفصل دون المتصل، فحينئذ يتعين الوقف على هاء التأنيث بالفتح، وتمتنع حينئذ الإمالة بنوعيها، وهذا لحمزة براوييه.

وسبق وأن ذكر الناظم منع إمالة هاء التأنيث لخلف على سكت المفصول مع توسط (لا) وذلك في قوله:

ومع سكت مفصول لدى خلف فقف ... عليه وأل بالسكت ها لا تمبلا

ومنعها أيضًا لخلاذ على سكت الموصول مع توسط (لا) وذلك في قوله:

كمنشون سهل، وافتحن ها مؤنث

وسبق وأن علقنا على هذا الكلام في موضعه لمن أراد أن يراجع.

وهذه التحريرات التي ذكرها الناظم هنا فيها نظر.

## شرح تنقيح فتح الكريم

وحتى نحقق هذه المسألة تحقيقاً دقيقاً ونحررها تحريراً صحيحاً، فلا بد أولاً أن نعرف طرق الإمامة في هاء التأنيث؛ لنرى ما فيها من مراتب السكت.

### قال الإمام ابن الجزري في النشر:

«وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ إِلَى الْإِمَالَةِ عَنْ حَمْزَةٍ مِنْ رِوَايَتَيْهِ، وَرَوَوْا ذَلِكَ عَنْهُ كَمَا رَوَوْهُ عَنِ الْكِسَائِيِّ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ فِي الْكَامِلِ، وَلَمْ يَحْكِ عَنْهُ فِيهِ خِلَافًا، بَلْ جَعَلَهُ وَالْكِسَائِيُّ سَوَاءً، وَرَوَاهُ أَيْضًا أَبُو الْعِزِّ الْقَلَانِسِيُّ وَالْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ وَأَبُو طَاهِرِ ابْنُ سِوَارٍ وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرِيقِ النَّهْرَوَانِيِّ؛ إِلَّا أَنَّ ابْنَ سِوَارٍ خَصَّ بِهِ رِوَايَةَ خَلْفٍ وَأَبِي حَمْدُونَ عَنْ سُلَيْمٍ، وَلَمْ يَخْصَّ غَيْرُهُ عَنْ حَمْزَةٍ فِي ذَلِكَ رِوَايَةً، بَلْ أَطْلَقُوا الْإِمَالَةَ لِحَمْزَةٍ مِنْ جَمِيعِ رِوَايَاتِهِ. وَكَذَا رَوَاهُ أَبُو مُزَاحِمٍ الْخَاقَانِيُّ، وَرَوَاهُ ابْنُ الْأَثْبَارِيِّ عَنْ إِدْرِيسَ عَنْ خَلْفٍ... الخ.

وَحَكَى ذَلِكَ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ فِي جَامِعِهِ عَنْ حَمْزَةٍ مِنْ رِوَايَتِي خَلْفٍ وَخَلَادٍ. قُلْتُ: وَالَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَيْمَةِ الْأَمْصَارِ هُوَ الْفَتْحُ عَنْ جَمِيعِ الْقُرَّاءِ؛ إِلَّا فِي قِرَاءَةِ الْكِسَائِيِّ وَمَا ذَكَرَ عَنْ حَمْزَةٍ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ» (١).

### ومن خلال ما ذكره ابن الجزري يتبين لنا أن نقل الإمامة عن حمزة من:

١- الكامل.

٢- من طريق أبي العز وأبي العلاء عن حمزة.

٣- من طريق ابن سوار عن خلف.

٤- جامع البيان عن خلف وخلاد.

وبالرجوع إلى الكتب التي أسند منها ابن الجزري قراءة حمزة، تبين أن الإمامة

(١) النشر في القراءات العشر (٢ / ٨٦ - ٨٧).

لحمزة في هاء التأنيث وقفاً من: (الكامل - غاية ابن مهران)، ولخلف من (المستنير).

أما ما ذكره الإمام ابن الجزري من الإمالة لحمزة من (طريق أبي العز وأبي العلاء) فهذا ليس من طريق الطيبة؛ لأنهما رواوا ذلك من طريق النهرواني، وهذا الطريق ليس مسنداً في النشر من طريقهما، وهو مسندٌ في النشر لحمزة من (المستنير).

وكذلك ما ذكره من جامع البيان ليس من طريق الطيبة. والكامل: فيه الإمالة الخاصة لحمزة وجهاً واحداً، والإمالة العامة بخلف عنه. والمستنير: وفيه الإمالة الخاصة لخلف. وغاية ابن مهران: وفيها الإمالة الخاصة لحمزة.

وعلى ذلك تكون الإمالة لحمزة من: (الكامل - غاية ابن مهران)، ولخلف من (المستنير) من قراءة ابن سوار على العطار عن النهرواني.

### وهذه الكتب التي فيها الإمالة، مذاهبها في السكت على النحو التالي:

١- الكامل: وفيه (السكت الخاص، السكت المطلق، السكت العام) وفيه لخلاص (ترك السكت مطلقاً).

٢- غاية ابن مهران: وفيها (السكت الخاص) وذكر منها ابن الجزري: السكت المطلق أيضاً، وذكره الأندرابي في (شرح الغاية)، ورواه أبو نصر العراقي عن ابن مهران أيضاً.

٣- المستنير: وفيه (السكت المطلق) لحمزة. وعلى ذلك يكون التحرير كالاتي:

هاء التأنيث	مراتب السكت	القارئ	الطرق
إمالة	السكت الخاص	حمزة	الكامل - غاية ابن مهران
إمالة	السكت المطلق	حمزة	الكامل - غاية ابن مهران
إمالة	السكت المطلق	خلف	المستنير

إمالة	السكت العام	حمزة	الكامل
إمالة	ترك السكت مطلقاً	خلاد	الكامل

وعلى ذلك: لا تمتنع الإمالة لحمزة في هاء التأنيث إلا على:

١- سكت (أل) و﴿شئٍ﴾ فقط.

٢- سكت (أل) ومد ﴿شئٍ﴾ مطلقاً.

٣- السكت على المد المنفصل دون المتصل.

ثم بين الناظم ما اختص به خلف من ذلك، فقال:

ومع وجه ترك السكت عن خلفٍ فدع ... كإطلاقها لكنه مع مد لا  
له خصص او عمم مع السكت كله .....

قوله: (ومع وجه ترك السكت عن خلفٍ فدع)؛ أي: على وجه ترك السكت في جميع مراتب السكت؛ أي: على وجه ترك السكت مطلقاً لخلف، يتعين ترك الإمالة وقفاً في هاء التأنيث، ويتعين الوقف حينئذ بالفتح وجهاً واحداً.

والسبب في ذلك؛ أن الإمالة له من: الكامل، والمستنير، وغاية ابن مهران، وكلهم مجمعون على السكت لخلف. وقد ذكر الإمام ابن الجزري ترك السكت لحمزة مطلقاً من روايته من (الهادي) و(الهداية) و(غاية ابن مهران)؛ فأما (الهادي والهداية) فليسا من طرق النشر عن خلف، وأما (الغاية): فالذي نص عليه ابن الجزري منها هو: السكت الخاص والسكت المطلق، ولما ذكر وجه ترك السكت لحمزة، قال: « وهو الذي لم يذكر ابن مهران في غايته سواه»،

وهذا الكلام يخالف ما ذكره ابن مهران في الغاية من السكت الخاص، بل

ويخالف ما ذكره ابن الجزري نفسه منها، حيث ذكر منها السكت الخاص والسكت المطلق.

وعليه: فلا يؤخذ بوجه ترك السكت مطلقاً لحمزة من غاية ابن مهران.

وعلى ذلك يكون وجه ترك السكت عن خلف غير مسند في النشر، ولكن نأخذ به على اختيار ابن الجزري؛ لأنه ذكره في النشر وتقريب النشر وطيبة النشر، وتبعه على ذلك شراح الطيبة والمحربين، فلا بأس من الأخذ به والاعتماد عليه، ولكن من غير تحرير ولا تقييد بوجه معين؛ لعدم وروده في الكتب، فليس له كتاب معين ولا طريق محدد، حتى نحرر عليه ونتقيد به، فيأتي عليه الوجهان في هاء التأنيث وغيرها من أوجه الخلاف.

وقوله: (كإطلاقها لكنه مع مدّ لا)؛ أي: كذلك تمتنع الإمالة العامة في هاء التأنيث لخلف، ولكن ذلك المنع مقيد بمدّ (لا) النافية للجنس.

والإمالة العامة: هي إمالة جميع الحروف عدا (الألف) وعبر عنها الناظم هنا بقوله (كإطلاقها)؛ أي: إطلاق الإمالة؛ يعني الإمالة المطلقة، وهي الإمالة العامة.

فإذا قرئ لخلف بمدّ (لا) النافية، امتنعت حينئذ الإمالة العامة، وتعين الفتح فيها. هذا ما يؤخذ من منطوق الكلام، ويؤخذ من مفهوم المخالفة أن الإمالة الخاصة حينئذ جائزة، يعني تمتنع الإمالة العامة، وتجوز الإمالة الخاصة.

ولكن هذا التحرير غير صحيح؛ لأنه بُني على أن (حمزة) ليس له المد في (لا) إلا من (المستنير) ولخلف من (المبهج - المصباح - تلخيص الطبري)، وهذا غير صحيح؛ لأن صاحب الكامل نص على مدّ (لا) لحمزة من روايته، وفيه الإمالة بنوعها.

وعلى هذا نقول: على مدّ (لا) تأتي الإمالة العامة والإمالة الخاصة لحمزة من

روايته (١) من كتاب (الكامل).

**ثم قال:** (له خصص او عمم مع السكت كله): (له)؛ أي: لخلف، و(خصص)؛ أي: الإمالة الخاصة، و(عمم)؛ يعني: الإمالة العامة، و(السكت كله)؛ أي: السكت العام، يعني: السكت على جميع مراتب السكت كلها.

والمعنى: أنه على السكت العام يتعين الوقف بالإمالة الخاصة وجهًا واحدًا لخلف، ويجوز الوقف بالفتح والإمالة على الإمالة العامة.

**يعني:** إذا قرأت لخلف بوجه السكت العام، ووقفت على كلمة فيها هاء تأنيث من النوع الخاص (٢)، تعين الوقف بالإمالة حينئذ، وامتنع الوقف بالفتح .  
وإذا كانت الإمالة من النوع العام (٣)، جاز لك حينئذ (الفتح والإمالة).

وهذا الكلام فيه نظر؛ لأن السكت العام لخلف من (الكامل، المبهج، المصباح) وكتاب (الكامل) فيه الإمالة الخاصة والعامة، وكتاب (المبهج والمصباح) لا إمالة فيهما مطلقًا.

**وعلى ذلك نقول:** على السكت العام لخلف: تأتي الإمالة الخاصة والعامة من الكامل، ويأتي الفتح من المصباح والمبهج. وهذا الجدول يبين تحرير مراتب السكت لخلف مع إمالة هاء التأنيث:

(١) وسبق وأن منع الناظم الإمالة لخلاف على توسط (لا) وذلك في باب توسط (لا)، وذلك في قوله: [ ... كمنشون سهل وافتحن هامؤنث ].

(٢) وهو أن يكون قبل هاء التأنيث حرف من حروف (فجثت زينب لزود شمس) أو حرف من حروف (أكهر) بشرط أن يكون قبلها كسرة أو ياء ساكنة.

(٣) وهو أن يكون قبل هاء التأنيث حرف من حروف الهجاء، عدا الألف.



الطرق	هاء التأنيث	مراتب السكت
هذا الوجه ليس من الكتب، ولكنه على اختيار ابن الجزري	فتح	ترك (مطلقاً)
ممنوع (١)	إمالة	ترك (مطلقاً)
مع توسط (لا) من: (الكامل)	إمالة عامة	السكت الخاص
مع توسط (لا) من: (الكامل)	إمالة خاصة	السكت الخاص
مع قصر (لا) من: (غاية ابن مهران)	إمالة خاصة	السكت الخاص
مع توسط (لا) من: (الكامل)	إمالة عامة	السكت المطلق
مع توسط (لا) من: (الكامل، المستنير)	إمالة خاصة	السكت المطلق
مع قصر (لا) من: (غاية ابن مهران)	إمالة خاصة	السكت المطلق
مع توسط (لا) من: (الكامل)	إمالة عامة	السكت العام
مع توسط (لا) من: (الكامل)	إمالة خاصة	السكت العام

- (١) منع الإمالة على وجه ترك السكت مطلقاً لخلف هو على ما في التنقيح، لكن الصحيح - والله أعلم - أن الإمالة لا تمتنع؛ لأن ترك السكت مطلقاً ليس في الكتب المسندة عن خلف، ولكن نأخذ به على اختيار ابن الجزري، ونأخذ به على الإطلاق دون تحرير أو تقييد، فلا يتعين عليه شيء ولا يمتنع عليه شيء.

## خلاصة مراتب السكت لحمزة من روايته مع هاء التأنيث:

صاحب القراءة	هاء خاصة	هاء عامة	مراتب السكت
لحمزة من روايته	الوجهان	الوجهان	ترك السكت مطلقاً
لحمزة من روايته	فتح	فتح	سكت (أل وشيء)
لحمزة من روايته	الوجهان	الوجهان	السكت الخاص
لحمزة من روايته	الوجهان	الوجهان	السكت المطلق
لحمزة من روايته	فتح	فتح	سكت المد المنفصل
لخلف فقط	إمالة	الوجهان	السكت العام
لخلاد فقط	الوجهان	الوجهان	السكت العام
لحمزة من روايته	فتح	فتح	مد (شيء) وسكت (أل)
لحمزة من روايته	فتح	فتح	مد شيء وسكت أل والمفصول
لخلف	الوجهان	الوجهان	السكت الخاص وتوسط (لا)
لخلاد	إمالة	الوجهان	السكت الخاص وتوسط (لا)
لخلف	الوجهان	الوجهان	السكت المطلق وتوسط (لا)
لخلاد	إمالة	الوجهان	السكت المطلق وتوسط (لا)

## تقليل الاء المتطرفة معاً السوسي

قال الناظم:

كفي النار إن قلت رُم أظهر ابدلا	...	.....
وقلل سوى يحيى كحاميم مع بلى	...	ودع غنة واقصر وفي الاء أبدلن
نعمًا يهدّي اسكن كيأمر كم فُلا	...	ونحو ترى الشمس افتح اخف يخصّموا
	...	وأرني .....

أولاً: نحدد عناصر التحرير:

التحرير في هذه الأبيات خاص بالسوسي فقط عن أبي عمرو، وخاص في هذه الأبيات بوجه التقليل في الألفات التي بعدها راء متطرفة مكسورة.

والناظم حرر وجه التقليل للسوسي مع كل من:

- ١- الإدغام العام.
- ٢- الهمز الساكن المفرد.
- ٣- الغنة في اللام والراء.
- ٤- المد المنفصل.
- ٥- الخلاف في (اللائي).
- ٦- تقليل باب (فعلى) و(الحواميم).
- ٧- إمالة الرائي وصلًا.
- ٨- الخلاف في ﴿يَخِصُّمُونَ﴾ وأخواتها.

## ٩- الخلاف في باب ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ و﴿أَرِنِي﴾.

**تهديد:** قلنا إن التحرير في هذه الأبيات خاص بالسوسي فقط، مع أن الناظم لم يصرح باسم السوسي في هذه الأبيات، ولم يُشِر إليه، ولكن عَلِمْنَا ذلك من الشهرة؛ لأن المعروف والمشهور عنه التقليل المرام في هذا النوع من الإمالة هو السوسي لا غير؛ لأن كل من له الإمالة في الألفات التي بعدها راء متطرفة مكسورة، وهم: أبو عمرو والدوري عن الكسائي والصورى عن ابن ذكوان؛ يقفون بالإمالة وجهًا واحدًا؛ إلا السوسيَّ فإن له في الوقف ثلاثة أوجه، وهي:

أ- الإمالة.

ب- الفتح.

ج- التقليل بين بين.

قال ابن الجزري في الطيبة:

وَلَيْسَ إِدْغَامٌ وَوَقْفٌ إِنْ سَكَنَ ... يَمْنَعُ مَا يُمَالُ لِلْكَسْرِ وَعَنْ  
سُوسٍ خِلَافٌ وَبَعْضٌ قَلِيلًا .....

فالخلاف الذي نص عليه الناظم للسوسي وقفًا إنما هو في الألفات التي بعدها راء متطرفة مكسورة، وهذا الخلاف يشمل (الفتح والإمالة) ثم نصَّ له على الوجه الثالث وهو (التقليل) ولا بد معه من الروم.

قال في النشر: (تَنْبِيهَاتٌ):

«الأول: أَنَّهُ كُلُّ مَا يُمَالُ أَوْ يُلَطَّفُ وَصَلًا فَإِنَّهُ يُوَقَّفُ عَلَيْهِ كَذَلِكَ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أئِمَّةِ الْقِرَاءَةِ؛ إِلا مَا كَانَ مِنْ كَلِمٍ أُمِيلَتْ الأَلْفُ فِيهِ مِنْ أَجْلِ كَسْرَةٍ وَكَانَتْ الكَسْرَةُ مُتَطَرِّفَةً، نَحْوُ: ﴿الْدَّارُ﴾، ﴿الْحِمَارِ﴾، ﴿هَارِ﴾، ﴿الْأَبْرَارِ﴾ و... الخ.

فَإِنَّ جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ ذَهَبُوا إِلَى الْوَقْفِ - فِي مَذْهَبٍ مِنْ أَمَالٍ فِي الْوَصْلِ مَحْضًا  
أَوْ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ - بِإِخْلَاصِ الْفَتْحِ، هَذَا إِذَا وَقَفَ بِالسُّكُونِ اعْتِدَادًا مِنْهُمْ بِالْعَارِضِ؛ إِذِ  
الْمُوجِبُ لِلْإِمَالَةِ حَالَةُ الْوَصْلِ هُوَ الْكَسْرُ، وَقَدْ زَالَ بِالسُّكُونِ فَوَجَبَ الْفَتْحُ،.... الخ.

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى ذَلِكَ - فِي مَذْهَبٍ مِنْ أَمَالٍ - بِالْإِمَالَةِ  
الْخَالِصَةِ، وَفِي مَذْهَبٍ مِنْ قَرَأَ بَيْنَ بَيْنَ كَذَلِكَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ كَالْوَصْلِ سَوَاءً؛ إِذِ الْوَقْفُ  
عَارِضٌ، وَالْأَصْلُ أَنْ لَا يُعْتَدَّ بِالْعَارِضِ، وَلِأَنَّ الْوَقْفَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْوَصْلِ كَمَا أُمِيلُ  
وَصَلًّا لِأَجْلِ الْكَسْرِ فَإِنَّهُ كَذَلِكَ يُمَالُ وَقَفًا... الخ.

وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ وَاخْتِيَارُ جَمَاعَةِ الْمُحَقِّقِينَ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ  
الْعَمَلُ مِنْ عَامَّةِ الْمُقْرئينِ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَذْكَرْ أَكْثَرُ الْمُؤَلِّفِينَ سِوَاهُ... وَاخْتَارَهُ فِي  
التَّبَصُّرَةِ، وَقَالَ: سَوَاءٌ رُمَتْ أَوْ أُسْكِنَتْ، وَرَدَّ عَلَى مَنْ فَتَحَ حَالَةَ الْإِسْكَانِ، وَقَالَ: إِنَّ  
ذَلِكَ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ وَلَا بِالْجَيِّدِ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ غَيْرَ لَازِمٍ وَالسُّكُونُ عَارِضٌ.

قُلْتُ: وَكَأَنَّ الْوَجْهَيْنِ صَحِيحَانِ عَنِ السُّوسِيِّ نَصًّا وَأَدَاءً، وَقَرَأْنَا بِهِمَا مِنْ رِوَايَتِهِ.  
وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى الْإِمَالَةِ بَيْنَ بَيْنَ: وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ جَعَلَ ذَلِكَ مَعَ الرَّوْمِ، كَمَا نَصَّ  
عَلَيْهِ فِي الْكَافِي، وَقَالَ: إِنَّهُ مَذْهَبُ الْبَغْدَادِيِّينَ..... الخ» (١).

**وقال في التقريب:** «كل ما أميل من أجل كسرة متطرفة بعد الألف، كـ ﴿الذَّارِ﴾

وـ ﴿الْحِمَارِ﴾، ﴿الْأَبْرَارِ﴾، فالوقف عليه كذلك (٢)، ولو وقف بالسكون لعروض  
الوقف، وكذلك لو أدغم نحو: ﴿الْأَبْرَارِ﴾ ﴿رَبَّنَا﴾ ﴿الْفَجَارِلِي﴾، وقد اختلف عن  
السوسي في ذلك، فروى عنه ابن حبش الفتح اعتدادًا بالعارض، وكان بعضهم يأخذ

(١) النشر في القراءات العشر (٢ / ٧٢، ٧٣).

(٢) يعني: الوقف عليه بالإمالة كذلك، كما يوصل بالإمالة، فلا فرق حيثئذ بين الوصل والوقف؛  
لأن سكون الوقف عارض.

## شرح تنقيح فتح الكريم

فيه بين بين كما في الكافي، فيصير ثلاثة أوجه..... الخ» (١).

وإذا رجعنا بالفعل إلى الكتب التي أسند منها الإمام ابن الجزري رواية السوسي عن أبي عمرو، سنجد أن كل الطرق عن السوسي بالإمالة وصلًا، وإنما وقع الخلاف عن السوسي في حالة الوقف فقط بين الفتح والإمالة والتقليل، وذلك على النحو التالي:

١- الكتب التي روت الإمالة مطلقًا، وهي: (التيشير - الشاطبية - المبهج - الكفاية الكبرى - الكامل - جامع الخياط - روضة المعدل - تلخيص العبارات - التيسير - التجريد (٢)).

٢- الكتب التي روت الإمالة وصلًا، والفتح وقفًا، وهي: (المصباح - روضة المالكي - غاية الاختصار - المستنير - العنوان - الكافي (٣) - التجريد (٤)).

٣- الكتب التي روت الإمالة وصلًا، والتقليل مع الروم وقفًا، وهي: (الكافي) فقط. وقد يقال: إن التقليل مع الروم للسوسي انفراد من صاحب الكافي لا يؤخذ بها، ولكن يجاب عن ذلك بأن الإمام ابن الجزري نص على ذلك واعتمده في النشر والتقريب والطيبة، ولشهرته كذلك، ولكونه مذهب البغداديين كما ذكر صاحب الكافي، وهذا دليل على شهرته عندهم، ولولا ذلك ما أخذنا به من الكافي.

## الأوجه المترتبة على وجه التقليل المرام للسوسي من (الكافي) وهي:

١- الروم؛ لأن ابن شريح نصّ عليه في (الكافي) وقرنه بالتقليل بين بين، فلا يأتي

(١) يعني: ثلاثة أوجه للسوسي وقفًا، وهي: الفتح، الإمالة، التقليل بين بين.

(٢) من قراءة ابن الفحام على ابن نفيس وعلى عبد الباقي.

(٣) من طريق البصريين.

(٤) من قراءة ابن الفحام على الفارسي.

التقليل إلا مع الروم، وإن كان كلام ابن الجزري في النشر يحتمل التقليل من غير روم؛ إلا أنه من (الكافي) لا يأتي إلا مع الروم؛ لأنه نص عليه كذلك.

٢- الإظهار في باب الإدغام الكبير.

٣- الإبدال في باب الهمز الساكن.

٤- ترك الغنة في اللام والراء.

٥- قصر المنفصل.

٦- الإبدال في (اللائي) ياء ساكنة.

٧- تقليل باب (فعلى) مثلثة الفاء.

٨- تقليل الحاء من ﴿حَم﴾.

٩- تقليل رؤوس أي السور الإحدى عشرة.

١٠- الفتح في نحو ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ﴾ وصلًا.

١١- الاختلاس في ﴿نِعْمًا﴾ في موضعها و﴿يَهْدَى﴾ في يونس، و﴿يَخْصِمُونَ﴾

في يس.

١٢- الإسكان في باب ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ و﴿أَرِنِي﴾. فكل هذه الأوجه السابقة متعينة

على الوقف بالتقليل مع الروم للسوسي؛ لأنها كلها من كتاب الكافي الذي فيه التقليل مع الروم وقفًا للسوسي.



## أحكام (الغنة) للسوسى

قال الناظم:

..... وإن قلتَ فعلى، فإن تَمَدُّ ... دَ: فافتح ك (نارِ) اهمز، وُعْنٌ مرَّتْلا

وإن تقصرن مع همزٍ، اضجع، وغنةً ... فدع، ومع الإبدال غنةً احظلا

مميلاً وإن تفتح لفعلى موسَّطاً ... مع الهمز عيِّن غنةً وتقبلا

عناصر التحرير: تقليل (فعلى) مع بعض أوجه الخلاف، وهي:

١ - المد المنفصل.

٢ - الألفات الواقعة قبل الراء المتطرفة المكسورة.

٣ - الهمز الساكن.

٤ - الغنة في اللام والراء.

للسوسي من طريق الشاطبية التقليل وجهًا واحدًا في (فعلى) مثلثة الفاء، أما من طريق الطيبة، فله فيها الخلاف بين الفتح والتقليل.

كما قال ابن الجزري: ..... وكيف فعلى مع رؤوس الآي حد خُلفٌ

والتحرير هنا بين (فعلى) - مثلثة الفاء - وبين المد المنفصل، والألفات الواقعة قبل الراء المتطرفة المكسورة، والهمز الساكن، والغنة في اللام والراء.

ومعلوم أن للسوسي في المد المنفصل (القصر والتوسط)، وأن له في نحو

﴿الْدَارُ﴾ وقفًا: الفتح والإمالة والتقليل مع الروم، وأن له في الهمز الساكن

(الوجهان) وأن له في الغنة (الوجهان) أيضًا.



## شرح تنقيح فتح الكريم | ٦٠١

فإذا اجتمعت (فعلى) مع هذه الأوجه الخلافية، كان له بحسب التركيب ثمانية وأربعون وجهًا (٤٨) وجهًا تركيبياً؛ وذلك على إطلاق الطيبة والنشر؛ لأن الإمام ابن الجزري ذكر كل هذه الأوجه مطلقة، ولم يقيد منها شيئاً، ولم يمنع منها شيئاً.

وهذه الأوجه حاصلةٌ من ضرب وجهي (فعلى) في وجهي (المد) في وجهي (الغنة) في وجهي (الهمز الساكن)، فيكون الناتج (ستة عشرَ وجهًا)، تُضرب في ثلاثة نحو: ﴿الذَّارُ﴾ وقفًا فيبلغ العدد ما ذكر :

فيكون على الفتح (ستة عشرَ وجهًا)، وكذلك على الإمالة، وكذلك على التقليل المرام، ولكن بالنسبة لوجه التقليل المرام فلا يأتي إلا من كتاب (الكافي) فقط وعليه وجهٌ واحدٌ، وقد تكلم عنه الناظم في الآيات السابقة.

وعلى ذلك يكون الكلام هنا محصورًا على الفتح والإمالة فقط في نحو ﴿الذَّارُ﴾ وقفًا، وعلى ذلك يتبقى عندنا الآن من هذه الأوجه (الثمانية والأربعين) بعد ترك أوجه التقليل (اثنا عشرَ وثلثون) وجهًا تركيبياً في هذه الأوجه الخلافية، ثم تُقسَّم هذه الأوجه على الفتح والتقليل في (فعلى)، فيكون منها (ستة عشرَ) وجهًا على تقليل (فعلى) و(ستة عشرَ) وجهًا على فتحها، ثم تُقسَّم هذه الأوجه (الستة عشر) على المد والقصر مع كل من الفتح والتقليل في (فعلى)؛ فالتقليل مع القصر يكون عليه (ثمانية أوجه)، وكذلك التقليل مع المد يكون عليه (ثمانية أوجه)؛ وذلك بضرب وجهي الهمز الساكن في وجهي الغنة في وجهي الفتح والإمالة في نحو ﴿الذَّارُ﴾ وقفًا، وعلى الفتح كذلك. فبدأ الناظم هنا بوجه التقليل مع المد، وما يجوز عليه من الأوجه الثمانية، فقال:

( **وإن قلتَ فعلى ؛ فإن تمدّ ؛ فافتح ك ( نار ) ، ا همز ، وغنُّ مرتلاً** )

أي: على التقليل في (فعلى) لنا في المدّ المنفصل: القصر والمد.

## شرح تنقيح فتح الكريم

فبدأ الناظم بما يتعين على تقليل (فعلى) مع مد المنفصل، وهي ثلاثة أشياء:  
أ - فتح ذوات الرء المتطرفة المكسورة بعد ألف وقفًا.

ب - تحقيق الهمز الساكن. ج - الغنة في اللام والراء.

يعني: إذا قرأت بتقليل (فعلى) فلك في المد المنفصل وجهان (القصر والمد)،

فإذا قرأت بالمدّ تعيّن عليك حينئذٍ: فتح نحو ﴿الْدَارِ﴾ وقفًا، وتحقيق الهمز الساكن، والغنة في اللام والراء، ويمتنع على تقليل (فعلى) حينئذٍ مع المدّ: إمالة نحو ﴿الْدَارِ﴾ والإبدال في الهمز الساكن، وترك الغنة، وعلى ذلك يكون على تقليل (فعلى) مع المد وجهٌ واحدٌ، وهو: (الوقف بالفتح وتحقيق الهمز والغنة) فقط، وهذا معنى (وإن قلتَ (فعلى)؛ فإن تمدّ: فافتح ك (نارِ)، اهمز، وغنّ مرّتين).

**الخلاصة:** على تقليل (فعلى) مع المد يكون لنا بحسب التركيب (ثمانية أوجه)، ولكن الناظم هنا بيّن لنا أن الجائز من هذه الأوجه الثمانية (وجهٌ واحدٌ) فقط، وتمتنع الأوجه السبعة الباقية (١).

وهذا صحيح كما قال الناظم ولا إشكال فيه، كما في قوله تعالى (فَإِذَا جَاءَ وَعَدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلْلَ الدِّيَارِ...) الآية. [سورة الإسراء: ٥]، بحسب التركيب على التقليل والمد يكون فيها ثمانية أوجه، يجوز منها وجه واحد فقط، وذلك كما في هذا الجدول التالي.

الطرق	أُولَاهُمَا	عِبَادًا لَنَا	لَنَا أُولِي	بَأْسٍ	الدِّيَارِ	الطرق
تقليل	ترك	مد	تحقيق	إمالة	ممتنع	ممتنع
تقليل	ترك	مد	تحقيق	فتح	ممتنع	ممتنع

## شرح تنقيح فتح الكريم ٦٠٣

تقليل	ترك	مد	إبدال	إمالة	ممتنع
تقليل	ترك	مد	إبدال	فتح	ممتنع
تقليل	غنة	مد	تحقيق	إمالة	ممتنع
تقليل	غنة	مد	تحقيق	فتح	غاية الاختصار (١)
تقليل	غنة	مد	إبدال	إمالة	ممتنع
تقليل	غنة	مد	إبدال	فتح	ممتنع (٢)

ثم تكلم الناظم بعد ذلك على تقليل (فعلى) مع القصر وما يترتب عليه، فقال:  
**وإن تقصرن مع همز اضجع، وغنة... فدع، ومع الإبدال غنةً احظلاً**  
**مميلاً، وإن تفتح لفعلى موسطاً... مع الهمز عيّن غنةً وتقبّلاً**

قوله: (وإن تقصرن...); أي: وإن تقرأ بتقليل (فعلى) مع قصر المنفصل مع (همز) أي: مع تحقيق الهمز الساكن؛ أي: أنه على تقليل (فعلى) مع القصر لنا في الهمز الساكن وجهان (التحقيق والإبدال)، فإن قرأنا بتحقيق الهمز، تعيّن ما ذكره الناظم من قوله: (اضجع) أي: أمل الراء المتطرفة المكسورة بعد ألف، و(غنة فدع)؛ أي: اترك الغنة، على هذا الوجه، وهذا على عكس ما على وجه التقليل مع المد والهمز تمامًا.

وعلى ذلك يكون على وجه تقليل (فعلى) والقصر والتحقيق، تتعين:

أ - إمالة الراء المتطرفة المكسورة بعد ألف.

(١) وهذا مخصوص بوجه الإظهار العام.

(٢) هذا الوجه جائز عند الإمام الأزميري والمتولي على أنه من غاية الاختصار، ولم يأخذ به

أصحاب التنقيح ولا صاحب الفريدة، وهذا هو الصحيح.

ب - ترك الغنة.

**توضيح:** قلنا إن التقليل مع القصر عليه (ثمانية أوجه)؛ وذلك بضرب وجهي الهمز الساكن في وجهي الغنة في وجهي الفتح والإمالة في نحو ﴿الْدَارُ﴾ وقفًا، ولكن هذه الأوجه الثمانية تُقسَّم على الهمز الساكن، فيكون على التحقيق (أربعة)، وعلى الإبدال (أربعة) أيضًا.

ولكن بين الناظم هنا أن أوجه تحقيق الهمز الأربعة، لا يجوز منها إلا وجهٌ واحدٌ فقط، وهو: الوقف بالإمالة، مع ترك الغنة فقط، وهذا معنى قوله:

وإن تقصرن مع همز اضجع، وغنةً فدع .....

يعني: على التقليل مع القصر والهمز؛ يتعين: الوقف بالإضجاع وترك الغنة. وعلى ذلك: تمتنع الأوجه الثلاثة الباقية التركيبية.

ومنع الإمام الإزميري على القصر والتحقيق وجه: (الوقف بالفتح على الرائي مطلقًا)، وتبعه على ذلك الإمام المتولي، ومنعه أصحاب التنقيح على الغنة، والصحيح - والله أعلم - أن هذا الوجه لا يمتنع إلا على ترك الغنة. أما على الغنة فيأتي من (غاية الاختصار، والمصباح)؛ على ما وجدنا فيهما، وعلى ذلك يكون التحرير كالاتي:

أولهُمَا	عِبَادًا لَنَا	لَنَا أُولَى	بَأْسٍ	الْدِيَارِ	الطرق
تقليل	ترك	قصر	تحقيق	إمالة	التجريد (١)
تقليل	ترك	قصر	تحقيق	فتح	ممتنع
تقليل	غنة	قصر	تحقيق	إمالة	ممتنع

(١) وذلك من قراءة ابن الفحام على عبد الباقي.

## شرح تنقيح فتح الكريم | ٦٠٥

تقليل	غنة	قصر	تحقيق	فتح	غاية الاختصار (١) - المصباح (٢)
-------	-----	-----	-------	-----	------------------------------------

ثم قال: (ومع الإبدال غنةً احظلاً مُمياً):

وهذا معطوف على قوله السابق: (وإن تقصرن مع همز)؛ أي: على التقليل في (فعلى) فجاء الإبدال هنا مع القصر بدلاً من الهمز؛ أي: وإن تقصرن مع الإبدال (غنة احظلاً) والاحظ هو: المنع؛ أي: امنع الغنة، و(ممياً)؛ أي: حالة كونك ممياً الألف التي قبل الراء المتطرفة المكسورة.

وعلى ذلك يكون منع الغنة على الإبدال مقيد بحالة واحدة وهي حالة الوقف بالإمالة على الراء المتطرف فقط، ويفهم من ذلك أننا إذا وقفنا بالفتح، جاز لنا الوجهان في الغنة، أما إذا وقفنا بالإمالة، فحينئذ تمتنع الغنة.

**توضيح:** سبق وأن قلنا إن التقليل مع القصر عليه ثمانية أوجه، أربعة منها على

تحقيق الهمز، وسبق الكلام عليها آنفاً، والأربعة المتبقية على إبدال الهمز؛ وذلك بضرب وجهي الغنة في وجهي ﴿الذَّيَارِ﴾ و﴿قَفَا﴾، ولكن الذي يفهم من كلام الناظم هنا أن الجائز من هذه الأوجه الأربعة على التقليل والقصر والإبدال ثلاثة أوجه فقط، وهي مأخوذة من قوله: (ومع الإبدال غنةً احظلاً مُمياً) يعني: إن قرأت بإبدال الهمز مع القصر والتقليل جاز لك الفتح والإمالة في نحو ﴿النَّارِ﴾ و﴿قَفَا﴾، فإذا قرأت بالإمالة امتنعت الغنة.

(١) وهذا مخصوص بوجه الإظهار العام.

(٢) هذا الوجه ممتنع عند الإزميري والمتولي وأصحاب التنقيح وصاحب الفريدة.

## شرح تنقيح فتح الكريم ٦٠٦

وهذا معنى قوله [وَمَعَ الْإِبْدَالِ غُنَّةً اخْطَلًا مُمِيلاً] هذا هو المأخوذ من منطوق الكلام، ويؤخذ من مفهوم كلامه أنك إن قرأت بالفتح وقفاً جاز لك الوجهان في الغنة. وإن شئت فقل: على تقليل (فعلى) مع القصر والإبدال: تجوز الغنة وعدمها، فعلى ترك الغنة: يجوز لك في نحو ﴿النَّارِ﴾ وقفاً بالفتح والإمالة، وعلى الغنة يتعين الفتح. وهذا الجدول يبين لنا هذه الأوجه الثلاثة الجائزة مع الوجه الممتنع، مع بيان الطرق:

أولُهُمَا	عِبَادًا لَنَا	لَنَا أُولِي	بِأْسٍ	الْدِّيَارِ	الطرق
تقليل	ترك	قصر	إبدال	إمالة	الشاطبية - التيسير - روضة المعدل - تلخيص العبارات - التجريد (١)
تقليل	ترك	قصر	إبدال	فتح	الكافي من طريق البصريين
تقليل	ترك	قصر	إبدال	تقليل	الكافي من طريق البغداديين
تقليل	غنة	قصر	إبدال	إمالة	ممتنع
تقليل	غنة	قصر	إبدال	فتح	غاية الاختصار (٢) - المصباح

### الخلاصة:

١- على التقليل في باب (فعلى) مع المدّ وجهٌ واحدٌ فقط، وهو: تحقيق الهمز والغنة والفتح في نحو ﴿الدَّارِ﴾ وقفاً.

(١) وذلك من قراءة ابن الفحام على عبد الباقي بن فارس على أبيه على أبي أحمد السامري.

(٢) وهذا مخصوص بوجه الإدغام العام.

## شرح تنقيح فتح الكريم | ٦٠٧

٢- على التقليل في باب (فعلى) مع القصر والهمز أيضاً وجهٌ واحدٌ فقط، وهو: ترك الغنة والإمالة في نحو ﴿الْدَارُ﴾ وقفًا، عكس السابق.

٣- على التقليل في باب (فعلى) مع القصر والإبدال ثلاثة أوجه:

الأول: ترك الغنة مع الفتح في نحو ﴿الْدَارُ﴾ وقفًا.

الثاني: ترك الغنة مع الإمالة. الثالث: الغنة مع الفتح وجهًا واحدًا.

فهذه خمسة أوجه فقط على التقليل في باب (فعلى) مع هذه الأوجه الخلافية، ويُزاد عليها وجهٌ واحدٌ على تقليل نحو ﴿الْدَارُ﴾ وقفًا من كتاب (الكافي) لابن شريح، فتصير جملة الأوجه الصحيحة على تقليل (فعلى) مع هذه الأوجه الخلافية (سنة) أوجه لا غير.

ثم ذكر الناظم بعد ذلك الأوجه المترتبة على فتح (فعلى) مع المد، فقال:

**(وإن تفتح لفعلى مُوسَّطًا مع الهمز عين غنةً وتقبلاً):**

قلنا قبل ذلك إنه على الفتح في (فعلى) عندنا: ستة عشر وجهًا تركيبياً، ومعلومٌ أن على الفتح في (فعلى) يأتي الوجهان في المد المنفصل القصر والمد، وهذه الأوجه (الستة عشر) مُقسَّمةٌ على وجهي المد والقصر، فمنها (ثمانية) على المد، ومنها (ثمانية) على القصر، ثم إن أوجه المد الثمانية تُقسَّمُ على الهمز الساكن، فيأتي منها (أربعة) على التحقيق، و(أربعة) على الإبدال، فبدأ الناظم هنا بالكلام على الأوجه الأربعة التي تأتي على الفتح في (فعلى) مع المد المنفصل وتحقيق الهمز الساكن، فقال:

**(وإن تفتح لفعلى مُوسَّطًا مع الهمز عين غنةً وتقبلاً).**

أي: وإن تقرأ بالفتح في (فعلى) مع توسط المنفصل وتحقيق الهمز الساكن: تتعين

## شرح تنقيح فتح الكريم

حينئذٍ الغنة في اللام والراء، ويمتنع ترك الغنة على هذا الوجه، سواء قرأت بالفتح أو بالإمالة؛ لأن الناظم لم يذكر شيئاً هنا عن الوقف على هذا الرائي المتطرف، فدل ذلك على جواز الوجهين - الفتح والإمالة - فيه على فتح (فعلى) مع المد والغنة.

فالذي يؤخذ من منطوق كلام الناظم أن على الفتح والتوسط وتحقيق الهمز تعيين الغنة، وسكت الناظم عن الرائي فلم يقيده بوجه معين، فدل ذلك على جواز الفتح والإمالة فيه هنا على هذا الوجه، فيكون عندنا الآن وجهان على الفتح والمد والهمز، وهما: الفتح والإمالة في نحو ﴿الذَّارُ﴾ كلاهما على الغنة، ويمتنع وجهان، وهما: الفتح والإمالة، وكلاهما مع ترك الغنة.

وهذا الجدول يبين لنا الأوجه الأربعة مع بيان الجائز منها والممتنع مع ذكر

الطرق:

أولُهُمَا	عِبَادًا لَنَا	لَنَا أُولَى	بَأْسٍ	الذِّيَّارِ	الطرق
فتح	ترك	مد	تحقيق	إمالة	ممتنع
فتح	ترك	مد	تحقيق	فتح	ممتنع
فتح	غنة	مد	تحقيق	إمالة	الكامل
فتح	غنة	مد	تحقيق	فتح	غاية الاختصار (١)

يتبقى عندنا الآن أوجه الفتح في (فعلى) مع المد والإبدال، وهي (أربعة) أيضًا، وسكت عنها الناظم كلها، فدل سكوته عليها على جوازها جميعًا دون امتناعات، ولكن هناك وجه من هذه الأوجه الأربعة أجازته الإزميري وتبعه على ذلك المتولي وأصحاب التنقيح وصاحب الفريدة وهو: فتح (فعلى) مع الغنة والمد والإبدال

(١) وهذا مخصوص بوجه الإظهار العام، وهو لا يأتي إلا على المد في المنفصل، وتحقيق الهمز الساكن.



## شرح تنقيح فتح الكريم | ٦٠٩

والوقف بالفتح على الرائي المتطرف، على أنه من غاية الاختصار، ولا يصح منها هذا الوجه، فينبغي منعه، وعلى ذلك يكون التحرير على النحو التالي:

أُولَهُمَا	عِبَادًا لَنَا	لَنَا أُولَى	بَأْسٍ	الْدِيَارِ	الطرق
فتح	ترك	مد	إبدال	إمالة	المبهج من طريق الشنبوذي
فتح	ترك	مد	إبدال	فتح	التجريد (١) - المبهج (٢)
فتح	غنة	مد	إبدال	إمالة	الكامل
فتح	غنة	مد	إبدال	فتح	ممتنع (٣)

وسكت الناظم أيضًا عن أوجه الفتح في (فعلى) مع القصر، وهي (ثمانية) أوجه، منها (أربعة) على تحقيق الهمز، ومنها (أربعة) على إبدال الهمز، وسكوته هذا يدل على أنها كلها جائزة دون امتناعاته عنده، ولكن هناك وجه أجازته الإزميري والمتولي وأصحاب التنقيح وهو الوجه الأول في الجدول، وينبغي أن يُمنع ولا يُؤخذ به، وعلى ذلك تكون الأوجه على النحو التالي:

أُولَهُمَا	عِبَادًا لَنَا	لَنَا أُولَى	بَأْسٍ	الْدِيَارِ	الطرق
فتح	ترك	قصر	تحقيق	إمالة	ممتنع (٤)

(١) من قراءة ابن الفحام على الفارسي.

(٢) وهذا من طريق الشنبوذي عن ابن جمهور عن السوسي، وهو مخصوص بوجه الإظهار.

(٣) وفي التنقيح لا يمتنع هذا الوجه؛ لأنهم أخذوا به من غاية الاختصار، ولا يصح منها، كما تقدم.

(٤) أخذ بهذا الوجه الإمام الإزميري وتبعه على ذلك المتولي وأصحاب التنقيح وصاحب الفريدة

على أنه من التجريد من قراءة ابن الفحام على ابن نفيس، ولكن هذا الوجه فيه نظر؛ لأن

كتاب التجريد من قراءة ابن الفحام على ابن نفيس فيه إبدال الهمز وجهًا واحدًا، كما نصَّ

عليه في باب الأسانيد، وعزاه الإزميري والمتولي أيضًا إلى المستنير وروضة المالكي ولا

يصح منهما، كما سبق بيانه، وعليه: يمنع هذا الوجه.

روضه المالكي طريق ابن حبش (١)	فتح	تحقيق	قصر	ترك	فتح
الكامل	إمالة	تحقيق	قصر	غنة	فتح
المستنير - جامع بن فارس	فتح	تحقيق	قصر	غنة	فتح
المبهج (٢) العنوان المجتبى التجريد (٣)	إمالة	إبدال	قصر	ترك	فتح
روضه المالكي من طريق ابن حبش	فتح	إبدال	قصر	ترك	فتح
الكفاية الكبرى - الكامل (٤)	إمالة	إبدال	قصر	غنة	فتح
المستنير - جامع بن فارس - غاية الاختصار (٥)	فتح	إبدال	قصر	غنة	فتح

### تنبيهات مهمة على ما سبق ذكره:

١- أخذ الإمام الإزميري بوجه الفتح في (فعلى) والقصر، وتحقيق الهمز، والإمالة وقفاً في نحو ﴿الدَّارُ﴾، وعزاه إلى المستنير وروضه المالكي والتجريد من

- (١) هذا الوجه ذكره الإزميري وتبعه على ذلك المتولي، ولم يذكره الشيخ عامر وصاحب الفريدة؛ لأنه لا يأتي عندهما إلا على الغنة فقط.
- (٢) وهذا من طريق الشذائي عن ابن جمهور، وهذا مخصوص بوجه الإدغام العام.
- (٣) من قراءة ابن الفحام على ابن نفيس.
- (٤) وهذا مخصوص بوجه الإدغام العام؛ لأنه على القصر والإبدال.
- (٥) وهذا مخصوص بوجه الإدغام العام والإبدال مع القصر من الغاية؛ لأن هذا الوجه على قصر المنفصل والإبدال، وكلاهما فيها مخصوص بوجه الإدغام العام

## شرح تنقيح فتح الكريم

٦١١

قراءة ابن الفحام على ابن نفيس، وتبعه على ذلك المتولي وأصحاب التنقيح، ولكن الشيخ عامر عثمان عزاه في فتح القدير (ص: ٦٦) إلى التجريد - من طريق ابن نفيس أيضًا - فقط، وهذا الوجه فيه نظر، وذلك للآتي:

١- المستنير مسند في النشر عن السوسي من طريق ابن حبش فقط، وقد نص ابن سوار في المستنير على أن ابن حبش له الإمالة وصلًا، وأما وقفًا فليس له إلا التفخيم (الفتح).

٢- التجريد: وذلك من قراءة ابن الفحام على ابن نفيس، وقد نصَّ ابن الفحام في باب الأسانيد على أن قراءته على ابن نفيس كانت بإبدال الهمز، فقال: وقرأتُ بها - رواية السوسي - أيضًا على ابن نفيس على أبي أحمد<sup>(١)</sup> على علي بن الرقي، وأبي عثمان النحوي عن قراءتهما على السوسي روايته (بتليين الهمز والإظهار)<sup>(٢)</sup>.

٣- روضة المالكي: مسند في النشر عن السوسي أيضًا من طريق ابن حبش فقط، وقد نص أبو علي المالكي في الروضة على أن السوسي في رواية ابن حبش يقف على جميع ذلك بالفتح، وذلك بعد أن ذكر الإمالة لأبي عمرو بكماله، فيكون له الإمالة وصلًا فقط.

٢- ذكر الإمام الإزميري في البدائع وجه: الفتح في (أُولَهُمَا) مع القصر والهمز

والفتح وقفًا في ﴿الدِّيَارِ﴾ وعزا ذلك إلى (جامع بن فارس وكفاية أبي العز)، وتبعه على ذلك الإمام المتولي في الروض، ومعلوم أن (جامع بن فارس، وكفاية أبي العز) فيهما الغنة وجهًا واحدًا للسوسي من طريق ابن حبش عنه؛ ولذلك لم يذكر الشيخ

(١) يعني: أبي أحمد السامري، وهذا الطريق مُسند في النشر عن السوسي من التجريد.

(٢) التجريد (٥٧)، طبعة دار الصحابة، (والتلئين: هو مطلق التغيير في الهمز، والمراد به هنا هو الإبدال من جنس ما قبلها).

## شرح تنقيح فتح الكريم

عامر عثمان وصاحب الفريدة هذا الوجه إلا على الغنة، ولكن ذكره الإزميري هنا من هذين الكتابين؛ لأن الإزميري يترك الغنة لكل أصحاب الغنة اختياراً منه بعد سورة البقرة إلى آخر القرآن، فلذلك ذكر هذا الوجه من كتب الغنة، دون أن يقيد ذلك بغنة أو بعدمها، وسكت عنه صاحب التنقيح فدل ذلك على جوازه عنده مطلقاً؛ أي: على الغنة وتركها - وهذا هو الصحيح -، والأولى - والله أعلم - أن نأخذ بهذا الوجه من روضة المالكي من طريق ابن حبش عنه؛ لأنه هو الطريق المسند له في النشر وفيه ترك الغنة، وفتح (فعلى)، وفيه القصر، وفيه الوجهان في الهمز الساكن وفيه الوقف على نحو (الذَّار) بالفتح وجهًا واحدًا.

٣- عزا الإمام الإزميري وجه: الفتح في (فعلى) وقصر المنفصل والإبدال وإمالة الرائي وقفًا إلى عدة كتب، منها (المستنير - روضة المالكي)، وتبعه على ذلك الإمام المتولي، وهذا فيه نظر؛ لأن (المستنير، وروضة المالكي) فيهما الإمالة وصلًا فقط، وليس فيهما إلا الفتح وقفًا وجهًا واحدًا من طريق ابن حبش عنه، كما سبق بيانه آنفًا. وهذا الوجه صحيح ولكن من (المبهج - العنوان - المجتبى - التجريد) كما في الجدول.

٤- عزا الإمام الإزميري وجه: الفتح في (فعلى) وقصر المنفصل والإبدال وفتح الرائي وقفًا إلى كتب، منها (المبهج، روضة المعدل من طريق ابن حبش، غاية الاختصار) وتبعه على ذلك المتولي في الروض، وعزاه الشيخ عامر عثمان في فتح القدير إلى (روضة المعدل) فقط. فأما (المبهج): فهو مسند في النشر عن السوسي من طريقَي (الشذائي والشنبوذي) كلاهما عن ابن جمهور، فأما الشذائي: فله القصر، وله الوقف بالإمالة وجهًا واحدًا على الرائي، وأما الشنبوذي: فله المد، وله في الوقف على الرائي وجهان (الإمالة والفتح).

فيكون القصر من طريق الشذائي وليس له الإمالة وقفًا، والفتح من طريق

الشنبوزي وله المد في المنفصل، وأما (روضة المعدل): من طريق ابن حبش، فهذا ليس من طرق النشر؛ لأن المسند في النشر عن السوسي من (الروضة) هو طريق عبد الله بن الحسين، وليس ابن حبش.

وأما (غاية الاختصار): فلا يأتي هذا الوجه منها إلا على الغنة وجهًا واحدًا للسوسي، والأولى عندي - والله أعلم - أن يكون هذا الوجه من (روضة المالكي) فقط. وهذا الوجه صحيح على الغنة وتركها.

٥ - ذكر الإمام الإزميري وجه: الفتح في (فعلى) مع المد، والهمز، وإمالة

﴿الْدِيَارِ﴾ من: (الكامل، والتجريد من قراءة ابن الفحام على الفارسي)، وتبعه على ذلك الإمام المتولي في الروض، وذكره الشيخ عامر عثمان مع الغنة من التجريد عن الفارسي فقط، وكذلك صاحب الفريدة، فعلى منهج الإزميري يكون هذا الوجه صحيحًا من الكامل، أما مَنْ يقرءون بالغنة لأصحابها، فلا يأتي هذا الوجه عندهم من الكامل إلا على الغنة فقط.

وأما كتاب (التجريد) من طريق الفارسي: فالذي نص عليه ابن الفحام ونقل إجماع الطرق عليه من طريق كتابه هو ترك الغنة في اللام والراء لجميع القراء، وكذلك نص ابن الفحام على الوقف بالفتح فقط للسوسي من طريق الفارسي في نحو:

﴿النَّارِ﴾؛ ﴿الأَبْرَارِ﴾.

وعليه: فلا يأتي هذا الوجه من الكامل إلا على الغنة، ولا يصح من التجريد مطلقًا.

٦ - أخذ الإمام الإزميري في (بدائع البرهان) بوجه الفتح والتقليل في (فعلى) مع

المد والإبدال والوقف على نحو ﴿الْدَارِ﴾ بالفتح من غاية الاختصار، وتبعه على ذلك الإمام المتولي، ولم يأخذ به أصحاب التنقيح ولا صاحب الفريدة، وهذا الوجه

## شرح تنقيح فتح الكريم

فيه نظر؛ لأن غاية الاختصار فيها للسوسي في الهمز الساكن وجهان (التحقيق والإبدال) ولكن وجه التحقيق مخصوص بوجه الإظهار العام، ووجه الإبدال مخصوص بوجه الإدغام، ومعلوم أن الإدغام لا يأتي إلا على القصر في المنفصل فقط، ويمتنع على المد.

**وعلى ذلك:** لا يأتي وجه الإبدال إلا على الإدغام وقصر المنفصل، ويمتنع على المد.

وقد نبّه الإمام المتولي نفسه على هذا في الروض، فليعلم. وعليه: لا يأتي هذا الوجه إلا على فتح (فعلى) وترك الغنة والمد، على أن يكون من (التجريد من طريق الفارسي، والمبهج من طريق الشنبوذي).

**٧- أخذ الإمام الإزميري** بوجه التقليل في (أولهُمَا) مع القصر والإبدال والفتح، وعزا ذلك إلى: (المصباح، غاية الاختصار، الكافي من طريق البصريين) وتبعه على ذلك الإمام المتولي، ولا يأتي هذا الوجه من (المصباح، غاية الاختصار) إلا على الغنة، ولكن على منهج الإمام الإزميري - في ترك الغنة اختياريًا لأصحابها بعد سورة البقرة فلا بأس -، أما على مذهب من يأخذون بالغنة فلا يأتي هذا الوجه من هذين الكتابين إلا على الغنة فقط.

وسكت عن هذا الوجه صاحبُ التنقيح، فدل سكوتُه عنه على جوازه عنده، وذكره أيضًا صاحب الفريدة على ترك الغنة، ولم يأخذ به الشيخ عامر عثمان على ترك الغنة مطلقًا، وهذا هو الصحيح.

وبناء على ما سبق؛ إذا اجتمعت هذه الأوجه في آية واحدة، يكون لنا بحسب التركيب (ثمانية وأربعون وجهًا)، وبعد ترك أوجه التقليل المرام في الرائي وقفًا - كما سبق بيانه - يتبقى عندنا (اثنان وثلاثون) وجهًا تركيبياً؛ لكن الصحيح منها - والله أعلم - هو - تسعة عشر وجهًا فقط، وهي عند الإمام الإزميري (أربعة عشر وجهًا)؛ لأنه ذكر هذه الأوجه على عدم الأخذ بالغنة مطلقًا، وهي في الفريدة (تسعة عشر

وجهاً)، وهي عند صاحب التنقيح (عشرون وجهاً)؛ حاصلةً من مجموع الأوجه (الأربعة عشر) المذكورة على فتح (فعلي) مع الأوجه (الستة) المذكورة على تقليل (فعلي).

وقد سبق بيان هذه الأوجه كلها مع الجائز والممنوع عند كل أصحاب هذه التحريات. وسأذكر هذه الأوجه كلها مجتمعة على ترتيب القراءة وليس على ترتيب النظم كما سبق، وذلك على ما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعَدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولَىٰ بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ﴾ الآية. [سورة الإسراء: ٥]، فبحسب التركيب يكون فيها (ثمانية وأربعون وجهاً)؛ وذلك بضرب وجهي ﴿أُولَاهُمَا﴾ في وجهي ﴿عِبَادًا لَنَا﴾ في وجهي ﴿لَنَا أُولَىٰ﴾ في وجهي ﴿بَأْسٍ﴾ في ثلاثة ﴿الدِّيَارِ﴾ وقفًا، وهي (الإمالة، الفتح، التقليل مع الروم) ولكن التحرير هنا على وجهي الإمالة والفتح، أما التقليل فعليه وجه واحد فقط من كتاب الكافي فقط، لذلك سنذكر الأوجه التي على الإمالة والفتح وقفًا فقط في هذا الجدول، وذلك على النحو التالي:

أُولَاهُمَا	عِبَادًا لَنَا	لَنَا أُولَىٰ	بَأْسٍ	الدِّيَارِ	الطرق
فتح	ترك	قصر	تحقيق	إمالة	ممتنع
فتح	ترك	قصر	تحقيق	فتح	روضة المالكي من طريق ابن حبش
فتح	ترك	قصر	إبدال	إمالة	المبهج. العنوان. المجتبى. التجريد
فتح	ترك	قصر	إبدال	فتح	روضة المالكي من طريق ابن حبش
فتح	ترك	مد	تحقيق	إمالة	ممتنع
فتح	ترك	مد	تحقيق	فتح	ممتنع

أولهُمَا	عِبَادًا لَنَا	لَنَا أُولَى	بَأْسٍ	الْتِيَارِ	الطرق
فتح	ترك	مد	إبدال	إمالة	المبهج من طريق الشنبوذي
فتح	ترك	مد	إبدال	فتح	التجريد - المبهج
فتح	غنة	قصر	تحقيق	إمالة	الكامل
فتح	غنة	قصر	تحقيق	فتح	المستنير - جامع بن فارس
فتح	غنة	قصر	إبدال	إمالة	الكفاية الكبرى - الكامل
فتح	غنة	قصر	إبدال	فتح	المستنير - جامع بن فارس - غاية الاختصار
فتح	غنة	مد	تحقيق	إمالة	الكامل
فتح	غنة	مد	تحقيق	فتح	غاية الاختصار
فتح	غنة	مد	إبدال	إمالة	الكامل
فتح	غنة	مد	إبدال	فتح	ممتنع
تقليل	ترك	قصر	تحقيق	إمالة	التجريد
تقليل	ترك	قصر	تحقيق	فتح	ممتنع
تقليل	ترك	قصر	إبدال	إمالة	الشاطبية - التيسير - روضة المعدل - تلخيص العبارات - التجريد
تقليل	ترك	قصر	إبدال	فتح	الكافي من طريق البصريين
تقليل	ترك	مد	تحقيق	إمالة	ممتنع
تقليل	ترك	مد	تحقيق	فتح	ممتنع
تقليل	ترك	مد	إبدال	إمالة	ممتنع



شرح تنقيح فتح الكريم | ٦١٧

أولهُمَا	عِبَادًا لَّنَا	لَّنَا أَوْلَى	بِأَس	أَلْدِيَارِ	الطرق
تقليل	ترك	مد	إبدال	فتح	ممتنع
تقليل	غنة	قصر	تحقيق	إمالة	ممتنع
تقليل	غنة	قصر	تحقيق	فتح	غاية الاختصار - المصباح
تقليل	غنة	قصر	إبدال	إمالة	ممتنع
تقليل	غنة	قصر	إبدال	فتح	غاية الاختصار - المصباح
تقليل	غنة	مد	تحقيق	إمالة	ممتنع
تقليل	غنة	مد	تحقيق	فتح	غاية الاختصار
تقليل	غنة	مد	إبدال	إمالة	ممتنع
تقليل	غنة	مد	إبدال	فتح	ممتنع
تقليل	ترك	قصر	إبدال	تقليل بالروم	الكافي من طريق البغداديين



## أحكام تتعلّق بحصص الكسائي

قال الناظم:

ولا غنةٌ في الياء عند ضريرهم ... وأتبع له وامنعه إن ساكنٌ تلا  
يواري أوارى مع تمار أمل وبا ... رى الغار عنه افتح وعن جعفرٍ فلا

كما نعلم أن للدوري عن الكسائي طريقان:

**الأول:** طريق جعفر النصيبي (وهو الطريق الذي في الشاطبية).

**الثاني:** طريق أبي عثمان الضرير (وهو من زيادات الطيبة).

ولمّا كان طريق الضرير يخالف طريق النصيبي في بعض الأوجه، وذكرها الإمام ابن الجزري في الطيبة بطريق الخلف عن الدوري، وقد يوهم إطلاق الخلف فيها للدوري أنها للدوري من طريقه، فلذلك نصّ الناظم عليها هنا؛ ليقيد هذا الإطلاق.

وهذه هي بعض الأصول التي خالف فيها أبو عثمان الضرير جعفر النصيبي:

١- (ولا غنةٌ في الياء عند ضريرهم)؛ أي: أن الضرير عن الدوري ليس له غنة

عند الياء، وذلك في نحو: ﴿مَنْ يَقُولُ﴾، فيقرأ الضرير بترك الغنة وجهاً واحداً، وهذا ما يؤخذ من منطوق كلام الناظم، ويُفهم من مفهوم المخالفة أن أبا جعفر النصيبي يقرأ بالغنة وجهاً واحداً.

وهذا تقييد لكلام ابن الجزري في الطيبة حيث قال: (وترى في اليا اختلف). ولكن الإمام ابن الجزري هو أول من حرر هذه المسألة في كتابه النشر، فهو وإن كان أطلق في الطيبة، فقد قيد هذا الإطلاق في النشر، فقال: «وَاخْتَلَفَ عَنِ الدُّورِيِّ عَنِ الكِسَائِيِّ فِي الياء: فَروى أبو عثمان الضريرُ الإذغامَ بغيرِ غنةٍ كروايةٍ خلفٍ عن حمزة، وروى عنه

جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ تَبَيَّنَتِ الْغَنَّةُ كَالْبَاقِينَ، وَأَطْلَقَ الْوَجْهَيْنِ لَهُ صَاحِبُ الْمُبْهَجِ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ « (١).

ثم قال الناظم:

..... وأتبع له وامنعه إن ساكنٌ تلا

الضمير في (له) يعود على أبي عثمان الضرير؛ أي: قرأ أبو عثمان الضرير بالإتباع؛ أي بإمالة عين الكلمات الخمسة الآتية، أي: (الألف الوسطى) وذلك إتباعاً لإمالة لامها؛ أي: (الألف المتطرفة).

وجاء التنبيه على ذلك هنا من أجل تقييد الخلاف الذي ذكره في الطيبة، حيث

قال: ... توى ..... مع عين يتامى عنه الاتباع وقع

ومن كسالى ومن النصارى ... كذا أسارى وكذا سكارى

وقال في النشر: «وَأَمَّا الْأَلْفُ بَعْدَ الصَّادِ مِنْ: ﴿النَّصْرَى﴾، ﴿نَصْرَى﴾، وَبَعْدَ السَّيْنِ مِنْ: ﴿أَسْرَى﴾، ﴿كَسَالَى﴾، وَبَعْدَ التَّاءِ مِنْ: ﴿الْيَتَمَى﴾ وَ﴿يَتَمَى﴾، وَبَعْدَ الْكَافِ مِنْ: ﴿سُكْرَى﴾: فَاخْتَلَفَ فِيهَا عَنِ الدُّورِيِّ عَنِ الْكِسَائِيِّ: فَأَمَّا لَهَا أَبُو عُمَانَ الضَّرِيرُ عَنْهُ إِتْبَاعًا لِإِمَالَةِ أَلْفِ التَّائِيثِ وَمَا قَبْلَهَا مِنَ الْأَلْفَاظِ الْخَمْسَةِ، وَفَتَحَهَا الْبَاقُونَ عَنِ الدُّورِيِّ».

وقوله: (وامنعه إن ساكنٌ تلا)؛ أي: امنع الإتباع إذا وقع بعده ساكن؛ لأن الألف الأخيرة التي هي لام الكلمة، والتي أميلت الألف الوسطى - التي هي عين الكلمة - من أجلها حذفت من أجل التقاء الساكنين؛ لأن الألف ساكنة ووقع بعدها ساكن، فيحذف الساكن الأول وجوباً، وحينئذ لا إمالة مطلقاً في الألف الوسطى، بسبب حذف

(١) النشر في القراءات العشر (٢ / ٢٤، ٢٥).

## شرح تنقيح فتح الكريم

الألف المتطرفة، كما في ﴿يَتَمَى النِّسَاءُ﴾، ﴿وَقَالَتِ الْتَصْرَى الْمَسِيحُ﴾.

ثم قال الناظم:

يواري أوارى مع تمار أمل .....

من المسائل التي خالف فيها أبو عثمان الضريُّ جعفر النصيبي، أن الضريُّ له الإمالة في هذه الكلمات وجهًا واحدًا، وهي:

أ - ﴿يُورَى﴾: [المائدة؛ الأعراف].

ب - ﴿فَأُورَى﴾: [المائدة].

ج - ﴿تُمَارٍ﴾: [الكهف].

فأمر الناظم هنا بالإمالة للضريُّ فقط، وعلى ذلك نقول: ليس للنصيبي في هذه الكلمات إلا الفتح وجهًا واحدًا، وهذا تقييد للإطلاق الذي ذكره ابن الجزري في الطيبة، حيث قال:

توى تمار مع أوار مع يوار مع .....

وقال في النشر: «وَاخْتَلَفَ عَنْهُ أَيضًا - الدوري - فِي ﴿يُورَى﴾ وَ﴿فَأُورَى﴾ فِي

[المائدة: ٣١] وَ﴿يُورَى﴾ فِي [الأعراف: ٢٦] وَ﴿فَلَا تُمَارٍ﴾ فِي [الكهف: ٢٢]:  
فَرَوَى عَنْهُ أَبُو عُثْمَانَ الضَّرِيرُ إِمَالَتَهَا، وَهَذَا مَا اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الطُّرُقُ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ  
نَصًّا وَأَدَاءً.

وَرَوَى فَتَحَ الْكَلِمَاتِ الثَّلَاثِ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّصِيبِيُّ، وَلَمْ يُخْتَلَفْ عَنْهُ أَيضًا فِي

ذَلِكَ. وَأَمَّا ذِكْرُ الشَّاطِئِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لـ ﴿يُورَى﴾ وَ﴿فَأُورَى﴾ فِي [المائدة:

[٣١] (١)، فَلَا أَعْلَمُ لَهُ وَجْهًا سِوَى أَنَّهُ تَبَعَ صَاحِبَ التَّيْسِيرِ، حَيْثُ قَالَ: وَرَوَى لِي الْفَارِسِيُّ عَنْ أَبِي طَاهِرٍ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الضَّرِيرِ عَنْ أَبِي عُمَرَ عَنِ الْكِسَائِيِّ: أَنَّهُ أَمَالَ ﴿يُورِي﴾، و﴿فَأُورِي﴾ فِي الْحَرْفَيْنِ فِي الْمَائِدَةِ، وَلَمْ يَرَوْهُ غَيْرُهُ، قَالَ: وَبِذَلِكَ أَخَذَ - يَعْنِي أَبَا طَاهِرٍ - مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ وَغَيْرِهِ، وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ مُجَاهِدٍ بِالْفَتْحِ أَنْتَهَى. وَهُوَ حِكَايَةٌ أَرَادَ بِهَا الْفَائِدَةَ عَلَى عَادَتِهِ، وَإِلَّا فَأَيُّ تَعَلُّقٍ لَطَرِيقِ أَبِي عُثْمَانَ الضَّرِيرِ بِطَرِيقِ التَّيْسِيرِ؟ وَلَوْ أَرَادَ ذِكْرَ طَرِيقِ أَبِي عُثْمَانَ عَنِ الدُّورِيِّ لَذَكَرَهَا فِي أَسَانِيدِهِ، وَلَمْ يَذْكَرْ طَرِيقَ النَّصِيبِيِّ، وَلَوْ ذَكَرَهَا لَاحْتِاجَ أَنْ يَذْكَرَ جَمِيعَ خِلَافِهِ، نَحْوَ إِمَالَتِهِ الصَّادَ مِنْ ﴿النَّصْرِيِّ﴾ وَالتَّاءِ مِنْ ﴿الْيَتَمَّى﴾، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَأْتِي، وَلَذَكَرَ إِذْغَامَهُ النُّونَ السَّاكِنَةَ وَالتَّنْوِينَ فِي الْيَاءِ حَيْثُ وَقَعَ فِي الْقُرْآنِ كَمَا تَقَدَّمَ. ثُمَّ تَخْصِصُ الْمَائِدَةَ دُونَ الْأَعْرَافِ هُوَ مِمَّا انْفَرَدَ بِهِ الدَّانِيُّ وَخَالَفَ فِيهِ جَمِيعَ الرُّوَاةِ (٢).

### ثم قال الناظم:

وبا رى الغار عنه افتح وعن جعفر فلا

قوله: (وبارى الغار عنه افتح)؛ أي: افتح عن أبي عثمان الضرير هاتين الكلمتين، وهما: ﴿الْبَارِي﴾ و﴿الْغَارِ﴾، وعن جعفر فلا فتح؛ أي: ليس له إلا الإمالة فيهما. أي انفرد به أبو عثمان الضرير عن جعفر النصيبي بالفتح في ﴿الْبَارِي الْمَصُورِ﴾ [الحشر]، و﴿إِذْهُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة]، وليس لجعفر النصيبي فيهما إلا الفتح وجهًا واحدًا.

(١) يقصد بذلك قول الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ فِي بَابِ الْإِمَالَةِ: يُوَارِي أُوَارِي فِي الْعُقُودِ بِخَلْفِهِ...، وَالْكَلَامُ مَعْطُوفٌ عَلَى دَوْرِي الْكِسَائِيِّ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ رِوَايَةَ الدَّوْرِيِّ مَسْنَدَةٌ فِي التَّيْسِيرِ - الَّذِي هُوَ أَصْلُ الشَّاطِبِيَّةِ - مِنْ طَرِيقِ أَبِي جَعْفَرِ النَّصِيبِيِّ، وَالْإِمَالَةُ إِنَّمَا هِيَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عُثْمَانَ الضَّرِيرِ فَقَطْ.

(٢) النشر في القراءات العشر (٢ / ٣٩).

شرح تنقيح فتح الكريم ٦٢٢

وقد جمع الإمام المتولي ما اختلف فيه الضرير عن النصيبي في (عزو الطرق)

فقال:

وعدم الغنة للضرير .. . في اليا والاتباع بلا نكيري  
كذلك الإضجاع في تمارٍ ... وفي يوارى فيهما أوارى  
والفتح في الغار له والباري .. أما النصيبي فبعكسٍ قاري



## الفهرس

- ٥ ..... شكر
- ٦ ..... تقرظ ففضيلة الشيخ / محمد سيد عبد الله فتح الله
- ٨ ..... تقرظ ففضيلة الشيخ / عمرو بن عبد الله عبد العاطي
- ١١ ..... المقدمة
- ١٠٩ ..... تمهيد
- ١٧٥ ..... التكبير العام
- ١٨٩ ..... تحرير هاء السكت ليعقوب
- ١٩٩ ..... تحرير هاء السكت مع الإدغام العام ليعقوب
- ٢١٧ ..... تقييدات هاء السكت والإدغام العام
- ٢٢٢ ..... تحرير الإدغام العام لروح من الكامل
- ٢٣٧ ..... تحرير مذاهب خلاد في الإشمام
- ٢٤٨ ..... تحرير أوجه ما بين السورتين لخلف العاشر
- ٢٥٨ ..... توسط (لا) لحمزة
- ٢٩٣ ..... تحرير توسط (لا) مع السكت لحمزة
- ٣١٥ ..... تحرير الإشمام لخلاد مع توسط (لا)
- ٣٢١ ..... تحرير توسط (لا) لخلاد مع الوقف على نحو (منشئون)
- ٣٢٤ ..... تحرير توسط (لا) لخلاد مع الوقف على هاء التأنيث
- ٣٢٧ ..... تحرير توسط (لا) مع (التوراة) لحمزة:
- ٣٢٩ ..... تحرير التوسط في (لا) مع السكت والوقف على الهمز لخلف:

- ٣٤٧..... تحرير توسط (لا) مع السكت الخاص والوقف على هاء التأنيث لخلف
- ٣٤٩..... أحكام تتعلق بالغنة
- ٣٥٥..... تحرير الغنة مع السكت
- ٣٥٨..... تحرير الغنة للأزرق
- ٣٨٣..... تحرير الغنة مع الإدغام العام للبصريين
- ٤٠٠..... اختصاص الغنة بالمفصول رسمًا دون الموصول
- ٤٠٩..... أحكام تتعلق بهشام
- ٤١٦..... التحرير بين الغنة وبين المد المنفصل
- ٤١٨..... تحرير الخلاف في الهمزتين المفتوحتين للحلواني
- ٤٢٠..... تحرير الخلاف في الهمزتين المفتوحتين للداجوني
- ٤٢٢..... تحرير الإمالة في الأفعال الثلاثية لهشام
- ٤٢٥..... تحرير انفرادات صاحب الكافي عن الداجوني
- ٤٤٥..... أحكام تتعلق بابن ذكوان وحفص
- ٤٤٧..... تحرير السكت على الهمز لحفص مع المد المنفصل
- ٤٥٠..... تحرير مراتب السكت لابن ذكوان وحفص
- ٤٥٩..... تحرير أوجه ما بين السورتين مع المد والسكت لابن عامر
- ٤٦٢..... أحكام تتعلق بالبصريين
- ٤٩٠..... تحرير مد التعظيم مع أوجه ما بين السورتين للبصريين
- ٤٩٣..... تحرير مد التعظيم ليعقوب مع أوجه ما بين السورتين
- ٤٩٥..... تحرير مد التعظيم مع هاء السكت ليعقوب
- ٥٠٣..... تحرير مد التعظيم مع الإدغام العام لرويس



- ٥٠٥..... تحرير مد التعظيم مع راء الجزم للدوري
- ٥٠٦..... تحرير مد التعظيم مع (التوراة) لقالون
- ٥٠٧..... تحرير مد التعظيم مع الغنة في اللام والراء
- ٥١٣..... تحرير الغنة مع المد المنفصل لحفص
- ٥١٦..... تحرير المد المنفصل مع ما بين السورتين للسوسي
- ٥١٨..... تحرير المد المنفصل مع الإدغام العام للبصريين
- ٥٣٧..... تحرير الإدغام الخاص لرويس مع المد المنفصل
- ٥٤٥..... تحرير هاء السكت مع المد المنفصل والإدغام الكبير العام
- ٥٥٥..... تحرير هاء السكت في ألفاظ الندبة مع الإدغام والمنفصل والغنة
- ٥٥٩..... تحرير هاء السكت في نحو (عليّ) مع الغنة
- ٥٦١..... قواعد لابن ذكوان في (الكافرين) وذوات الراء
- ٥٨٢..... تحرير الغنة مع (الكافرين) وذوات الراء للصورى
- ٥٨٤..... تحرير الإمالة في هاء التأنيث وفقاً لحمزة
- ٥٩٥..... تقليل الراء المتطرفة وفقاً للسوسي
- ٦٠٠..... أحكام (فعلى) للسوسي
- ٦١٨..... أحكام تتعلق بدوري الكسائي
- ٦٢٣..... الفهرس